



السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

جون يونغ



ترجمة

أحمد جمال أبو اللبل

نصير

أحمد ياسين



لتصوير
أحمد ياسين

السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير



لتطوير
أحمد ياسين

إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: د. فاطمة نصر

المستشار الفني: حسين جليل gopy_art@yahoo.com

السودان صراعات المصالح ورهانات المصير

تأليف: جون يونغ
ترجمة: أحمد جمال أبو الليل

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب

The Fate of Sudan

المؤلف : John Young

دار نشر : Zed Books, 2012

جميع حقوق النشر محفوظة للناس

طبعة سطور الجديدة ٢٠١٤



- الكتاب: السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

- تأليف: جونا يونغ

ترجمة: أحمد جمال أبو الليل

- غلاف: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

- المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shenawy@yahoo.com

الطبعة ج ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢٠٤٢٢

الترقيم الدولي 978-977-5296-07-8

جميع حقوق التأليف محفوظة للمؤلف

٨ و٢٢ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٠ - ٢٥٢٤٠ / ٢٥٢٦٣٥٩٩

e.mail address: sutour@linh.net

الموقع الإلكتروني

www.sutour2.com

صفحة فيس بوك

www.sutouralgadida.com



بيانات الفهرسة

جون يونغ

السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

ترجمة: أحمد جمال أبو الليل

ط ١- (القاهرة: مكتب سطور للنشر ٢٠١٤)

مكتب سطور، ٢٠١٤

ص، سم ١٧ / ٢٤

تدمك: ٩٧٨٩٧٧٥٢٩٦٠٧٨

١- السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

أ - جمال ، أحمد (مترجم)

ب- العنوان: ٨ و ٣٢ تقسيم الشيشيني بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٩٩٥٣٦٢٥٢/٠٢٠٠٤٢٥٢

e.mail address:sutour@linh.net

الموقع الإلكتروني

www.sutour2.com



نصوير

أحمد ياسين

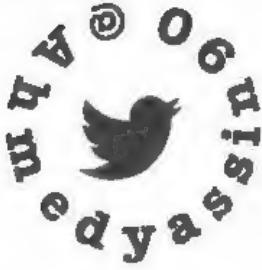
نوبل

@Ahmedyassin90

توطئة

في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، أصبح جنوب السودان دولة مستقلة. ومن وجهة نظر الكثيرين مثل ذلك الحدث تنويجاً لعقد كامل من مفاوضات السلام. بيد أن الأمر لم يكن كذلك قبل ذلك التاريخ، إذ بدا واضحاً أن انفصال جنوب السودان لم يكن ليثمر سلاماً مستداماً مع الجار الشمالي.

كذلك لم يكن لدى كل من حكومتى الخرطوم وجوبا النية للالتزام بتعهداتهما بشأن عملية التحول الديمقراطي. ورغماً عن ابتذال الدبلوماسيين، لم يكن اتفاق السلام الشامل أكثر من هدنة أو وقف لإطلاق النار. فقبل التاسع من تموز/ يوليو، اندلعت الحرب بالفعل في الولايات الشمالية (جنوب كردفان والغيل الأزرق)، وانتشر المتمردون في أراضي النوير بجنوب السودان حيث عمت الفوضى أجزاء شاسعة من الجنوب، وامتدت شرارة الحرب سريعاً إلى دارفور، وشاعت المخاوف من تقويض ما تم إحرازه مؤخراً من تهدئة وحسم للنزاعات القائمة، فضلاً عن وجود مصادمات جرت بين الحين والآخر بين القوات السودانية وقوات جنوب السودان، ووقوع العديد من ضربات القصف الجوي على الجنوب. وكما حدث إبان سنوات حرب الشمال/ الجنوب، نزح اللاجئون من السودان ومن جنوب السودان صوب إثيوبيا طلباً للأمن.



أما تابو مبيكى، رئيس جنوب إفريقيا الأسبق، والذي عمل كوسيط رئيسى للاتحاد الإفريقى فى محاولة حسم قضايا ما بعد استفتاء الجنوب ... فقد صرح مراراً أنه فى حال التصويت بانفصال الجنوب، فإن هدفه هو رؤية انبثاق "دولتين فاعلتين قويتين". وحتى اللحظة لم يتحقق ذلك الهدف. فحتى ربيع ٢٠١٢، حين كان الكتاب الذى بين يدي القارئ ماثلاً للطبع، لم يكن قد تم حسم أى من القضايا الاثنى عشرة المدرجة ضمن قانون الاستفتاء. هذا ولم ينحصر الفشل والإخفاق فى أداء صانعى السلام الدوليين فى السودان، بل امتد ليشمل النسق الذى اختاروه لتأسيس قاعدة سلام ليبرالى هناك.

والكتاب ليس سرداً من قبل ضالع جلس إلى طاولة المفاوضات السودانية كدبلوماسى، إذ لم أقم بدور كهذا ألبتة. كذا، لا أدعى قيامى بتقديم ما تجود به

بصيرة الأنثروبولوجي أو المؤرخ أو الدستوري، وإنما الكتاب دراسة أعدت من قبل شخص عمل في ربوع السودان لسنوات عديدة كمدرس وصحافي وباحث ومراقب لعملية السلام، وكذا كمحلل سياسي وأمني، ومؤخراً كمستشار سياسي "لمركز كارتر الدولي للسلام" فيما يخص مهام الانتخابات والاستفتاء والمشورات الشعبية. فالكتاب قد كتبه رجل ضرب بسهم في مناح عدة أتاح له رؤية عملية للسلام بالسودان من أوجه متباينة، على أنني لا أدعى كوني خبيراً حائقاً بأي منها. إلا أنني قد تابعت التصورات في السودان وراقبتها عن كثب منذ عام ١٩٨٦، وأمضيت ثمانية أعوام من حياتي بها، حيث زرعتها مراراً وجبت ربوعها كثيراً، والتقيت الكثير من سياسيينها المبرزين، كما أنني أدرج لكثير من السودانيين، الشماليين والجنوبيين، ضمن زمرة أصدقائي المقربين. وأخيراً، فقد قمت بنشر العديد من المقالات عن القضايا السياسية والأمنية بالسودان.

ولقد سعى أصدقائي السودانيون إلى إثرائني عن الكتابة بشأن الأمور السياسية، وهو الأمر الذي أدى - دونما قصد مسبق، إلى تصوير السودان وجنوب السودان على نحو معيب أحادي وفق الإطار الدولي كبلدين يزخر الأول بإسلاميين متعصبين ومتفلكي العقال، فيما يشكل الثاني قبائل تتشاجر على الدوام. إن الحاجة لتعقيد لتصوير السودان وفق منظور حقيقي واقعي، ذلك السودان الآخر الذي كان دائماً لصيق تجربتي هناك ذلك البلد العصي الوعر ذو المناخ القاسي، الذي عوض بشعب كريم مضياف ودي خفيف الظل ذي اعتداد بالذات وكرامة، شعب استقبلني دائماً بالترحاب حتى حين كنت أكتب أو أقول ما قد يخالفونه بالكلية. إن الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم يرسم صورة قائمة كئيبة لإخفاق المجتمع الدولي وزعماء السودان ... أولئك الزعماء الذين لم يحسنوا القيام بمصالح شعبي السودان وجنوب السودان. والكتاب نداء أو صرخة لمواطني شمال السودان

وجنوبه لي طرحوا ثقتهم بعيداً عن ذلك المجتمع الدولي وأولئك الزعماء غير الجديرين بالولاء، ومن ثم يقوم المواطنون بالإمساك بمقاليد مصائرهم الجمعية.

والكتاب، بصيغته تلك، يقع على خط يمتد ليربط ما بين التاريخ والصحافة، ومن ثم كان اعتماده بالأساس على حوارات أُجريت مع هذا الفصيل أو ذاك، ولم يعتمد في توثيقه للأحداث على مصادر ثانوية. فالغالبية العظمى ممن أُجريت معهم الحوارات (المبحوثين) تنتمي إلى مواطني السودان وجنوب السودان، ولا عجب ... فذلك قصتهم بالأساس وأهل مكة أدرى بشعابها. ولقد قمت بإيراد أسماء من أدلوا بالمعلومات كلما أمكن ذلك، على أن ما اقتطفته من أقوال أو آراء لم يعز لأصحابه حماية لهم. وكان ذلك حتماً علينا عند تحليل عملية صنع السلام، حيث تم الحرص على أن يظل أولئك ممن أدلوا بأرائهم مجهولين.

ويبدأ الكتاب، بعد التوطئة الحالية، بمقدمة تقيم، على نحو موجز، النظرية المتضمنة للمقاربات الدولية فيما يخص عملية السلام، كذلك التي في السودان، والتأكيد بأن التنظير منبثق على مفاهيم متروكة مستقاة من نظرية الحداثة، بما يقضى إلى عملية مقايضة دائمة ما بين الديمقراطية والسلام لصالح الأخير (وسوف تناقش هنا أنها ثنائية مغلوطة، تلك المزعومة بين ديمقراطية وسلام)، وبذا لا يتم التعرف إلى المسببات الحقيقية للصراع. فذلك النهج ينحو، على الدوام، إلى تفضيل المقاربات الإدارية والتقنية، عوضاً عن دعم التغييرات الهيكلية، ولتى أتاحت وحدها للسودان إمكانية تحقيق الأهداف المتعاهد بشأنها في اتفاق السلام الشامل بخصوص الوحدة والتحول الديمقراطي. وبذا، تؤطر المقدمة وتُمهد لما سيتبعها.

أما الفصل الأول، فيعرض لتاريخ السودان في حقبة ما بعد الكولونالية، مع

تسليط الضوء على حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذين كان لهما وحدهما الحق فى التفاوض بشأن مصير السودان. وإدراكاً من حزب المؤتمر الوطنى باستحالة صعوده كقوة عن طريق الانتخابات الديمقراطية، فقد عمد إلى العمل من خلال تنظيمات مسلحة (ميليشيات) لإعادة بناء الدولة وفرض هوية عربية إسلامية تطبعها، وإحكام الهيمنة على القبائل متعددة الألسن المنتشرة جغرافياً وفق نطاق متعلم محقق تزداد رقعته، ولعدم إيمان الحزب بشن حرب ضد الجنوب وتخوم أخرى، فقد عمد، تحت قيادة حسن الترابى، إلى تصدير أيديولوجيته الإسلامية إلى الإقليم وما جاوره. ونتيجة لما مثله ذلك من تهديد لاحق للنظام، تمت الإطاحة بالترابى، ليخلفه الفريق عمر البشير وفق نظام سلطوى تقيدى دأب، وما يزل، على اعتماد خطابة بلاغية إسلامية وانتهاج مقاربات مؤسسية إسلامية.

وفى تلك الأثناء وبالعزم معها، أسس الدكتور/ جون قرنق الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٢ بدعم من إثيوبيا ونظامها العسكرى، والذى أعلن هدفه لإنشاء السودان جديد موحد متطور ... ذلك الهدف الذى لم يحظ يكبير دعم فى الجنوب، وإنما أكسب حركة التحرير دعماً دولياً ومناصرين ضمن تخوم التمرد فى الشمال. إلا أن السلطوية المفرطة، وغياب برنامج عملى للإصلاح، وسيادة مناخ العسكرية ... كل ذلك قد أوهن قوة الحركة الشعبية لتحرير السودان وقت فى عضدها، ونجم عنه معارضاة كثيرة بما حال دون إمكانية تحقيقها لقوة ذاتية مستقلة. فبعد أن استعادت بواسطة إثيوبيا من العمل داخل نطاق أراضيها بعد أن تم الإطاحة بـ"الدرج" هناك، قام قرنق، وعلى نحو متزايد، بتوجيه ناظره شطر الولايات المتحدة الأمريكية. ووافق فى النهاية على عملية سلام إقليمية وإن كانت إدارتها أمريكية ... تلك العملية التى تمخضت فى نهاية المطاف عن اتفاق السلام الشامل.

ويسرد الفصل الثاني الأحداث بعد أن أفضى انقلاب حزب المؤتمر الوطنى عام ١٩٨٩ إلى وأد جهود إرساء السلام داخليا، حيث اضطلعت بتلك الجهود فيما بعد الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد). إلا أنه فقط وحين ألقت الولايات المتحدة بثقلها لدعم (الإيقاد) أن شرعت تلك الأخيرة فى بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢، والذي ألزم كلاً من حزب المؤتمر الوطنى للتنمية والحركة الشعبية لتحرير السودان بالاتحاد فيما بينهما، كذلك فقد أعطى الجنوب حق تقرير المصير. وقد تضمن اتفاق السلام الشامل بروتوكولات بشأن اقتسام السلطة والثروة، وكذا الترتيبات الأمنية، والسبل المفضية إلى حسم النزاعات الحدودية فى الشمال عند أبيي، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والمعروفة كذلك "بالمناطق الثلاث". وفضلاً عن ذلك، فقد أتاح اتفاق السلام الشامل إقامة حكومة وحدة وطنية يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا حكومة جنوب السودان التى تسيطر عليها الحركة الشعبية، كذلك فقد أتاح الاتفاق فرصة لإجراء انتخابات عامة واستفتاء بشأن انفصال الجنوب. وقد بدأت مناحى ضعف عملية السلام فى التبدى بسبب الطبيعة الثنائية للعملية، والتى انطوت على استبعاد أحزاب سياسية أخرى، وفعاليات المجتمع المدنى، وممثلى جماعات مسلحة أخرى، بما أكد أنه لا العملية ولا الاتفاق يمكن أن ينعنا بكونهما "شاملين". وحتما، فقد أخفق صانعو السلام فى تناول المشكلات الهيكلية التى أشعلت صراع شمال السودان وجنوبه، وكذا الصراعات الأخرى المنتشرة على امتداد البلاد.

ويتناول الفصل الثالث، بشىء من التفصيل، حقيقة أنه بالرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا حزب المؤتمر الوطنى لم يرغب كلاهما فى أن تجرى الانتخابات قبل نهاية عملية السلام، إلا أن داعمى العملية على

الجانب الدولي قد أصرروا على ذلك. وفي هذا الإطار، فقد تفاقل المجتمع الدولي - وبصورة صارخة - عن الانتهاكات الانتخابية واسعة النطاق الممارسة من قبل الأحزاب الحاكمة بما يضمن أن يظل محور عملية السلام - وهو انفصال الجنوب - قائما. ولقد أنجز ذلك الهدف بتخلي اتفاق السلام الشامل عن الالتزام بالتحول الديمقراطي والذي أفضى، بدوره، إلى شعور العديد من السياسيين وداعميهم بالمرارة، إن في شمال السودان أو في جنوبيه ... وهو إرث امتد لما بعد فعاليات عملية السلام. لقد أدى اقتسام الأسلاب والمغانم إلى استئثار حزب المؤتمر الوطني بغالبية مقاعد الشمال، فيما سيطرت الحركة الشعبية على معظم مقاعد الجنوب، ومن ثم تكوين ولايات شمالية وأخرى جنوبية منفصلة بالفعل، وبالتالي التمهيد لانفصال جنوب السودان نهائيا.

أما الفصل الرابع فيظهر كيف أضحي الاستفتاء بشأن الجنوب والتصويت المحتوم بخصوص الانفصال محور عملية السلام، الأمر الذي جلب إلى صدارة المشهد التناقضات في مواقف شركاء السلام. لذا، وعلى حين دعا برنامج الحركة الشعبية الممتد إلى الوحدة، زعمت حكومة الجنوب حيادها أثناء الحملة، في الوقت الذي كرست خلاله، بالفعل، مواردها البشرية والتمويلية كافة لضمان تصويت ساحق لصالح الانفصال. وفي الوقت ذاته، قاد حزب المؤتمر الوطني حملة محدودة الأثر هدفها الاتحاد، وهو ما أظهر بجلاء انحياز الحزب لانفصال الجنوب، مع رغبته في أن يتم دفع مقابل فيما يخص ناتج القضايا المعلقة كإيرادات النفط المشتركة، وقضية أبيي، وترسيم الحدود، وضمان علاقات ثابتة مستقرة مع الجنوب في مرحلة ما بعد الاستفتاء، والتمتع بمنافع عديدة في التعامل مع المجتمع الدولي كإعفاء الديون المستحقة لذلك الأخير وإسقاطها. وبما أن الجنوبيين قد حرموا من خيار الكونفيدرالية، ولعدم إدراكهم أن

التصويت لصالح الاتحاد لن يعيد الجنوب للخضوع للحكم المركزي، بل بالمقابل لترسيخ الترتيبات التلقائية القائمة ... فقد صوتوا لصالح الانفصال بما نسبته ٩٨,٨٣٪.

ويستهل الفصل الخامس بمناقشة بروتوكول أبيي الذي أتاح المجال للاستفتاء حول ما إذا كان قاطنو تلك البقعة الحدودية يرغبون في أن يتحدوا مع الجنوب أم مع الشمال. بيد أن التصويت لم ير النور، وبذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع بدو "المسيرية" الرحل ممن يعبرون أراضي أبيي، ويقيمون بها في أحيائين أخرى أمام طوال من العام. وقد وضعت نهاية لذلك في العشرين من أيار/ مايو ٢٠١١ حين قامت القوات المسلحة السودانية بطرد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحل الإدارة الإقليمية المهيمن عليها من قبل الحركة، وترحيل أعداد هائلة من السكان نحو الجنوب. وبالرغم من أنه قد تم التوصل إلى اتفاق في أديس أبابا يقضى بأن تحل فرقة لواء مسلحة إثيوبية محل القوات المسلحة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان تحت رعاية مجلس الأمن، إلا أنه ومع بدايات عام ٢٠١٢ كانت القوات المسلحة السودانية ما تزال في أبيي، كما لم يبرح كثير من المهجرين جنوب السودان، كذلك لم يكن هناك احتمال كبير لإجراء استفتاء.

ولقد دعا اتفاق السلام الشامل المشورات الشعبية في النيل الأزرق وجنوب كردفان لتعيين ما إذا كان قاطنوهما راضين بشأن تنفيذ الاتفاق وتفعيله، فإذا لم يكونوا كذلك يتم التفاوض مع الحكومة الوطنية بشأن التعديلات المطلوبة. إلا أن حزب المؤتمر الوطني، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تجاهلا أمر المشورة الشعبية في النيل الأزرق، في حين تم إرجاء المشورة الشعبية في جنوب كردفان لما بعد الانتخابات. وتأسيساً على ذلك، رفضت الحركة الشعبية

القبول بنتائج الانتخابات، ونادى حزب المؤتمر الوطنى بنزع سلاح الجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقد نجم عن ذلك اقتتال كان ما يزال متواصلا خلال عام ٢٠١٢ .

ويبرز الفصل السادس من الكتاب، بقدر من التفصيل، أنه عقب إتمام الاستفتاء، وجه كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اهتمامهما نحو إعداد دساتير للبلدين الوليدى اللذين سيخلفان المشهد الراهن، وكذا كيفية تناول إرث عمية السلام. وبالرغم من كثرة مناداة الحركة الشعبية بالفيدرالية، إلا أنها قد أملت دستوراً وحدوياً، فى معظمه، على للدولة الوليدة، فيما جلبت صلاحيات القوى التى منحتها للرئيس سالفاً كبير ميارديت إلى صدارة المشهد طابع "السلطوية" الذى كان سمة غالبية للحزب، إلا أن الانتخابات المعيبة والجهود الرامية لإحداث هيكلة دستورية، بالتوازى مع سوء الإدارة والفساد المتفشين، كل ذلك قد استحث سلسلة من موجات التمرد فى ولاية "الوحدة"، وجونقلي، وولاية أعالى النيل، والتى كان يدعمها حزب المؤتمر الوطنى.

وفى تلك الأثناء، واجه الحزب أزمة "شرعية" فى أوج "خسارة" جنوب السودان، وقد سعى الحزب إلى اعتماد "متحى دستورى" لإضعاف المعارضة بوجه "دور إسلامى" هناك. وكذا تكوين ما زعم أنه سيكون تشكيلاً حكومياً ذا صيغة تعددية متنوعة. هذا، ولم يستطع الرئيس عمر البشير تشكيل حكومة يهيمن عليها حزب المؤتمر الوطنى، إلا مع نهاية عام ٢٠١٢ ... تلك الحكومة التى ضمت عناصر من الحزب الاتحادى الديمقراطى وفصائل أخرى. أما غالبية الأحزاب الأخرى، فقد دعت إلى عصيان شعبى مسلح. وفى حين أدى فقدان الجنوب والأزمة الاقتصادية المتنامية إلى تعميق حدة الغضب، إلا أن حزب

المؤتمر الوطنى استطاع أن يمتص الشقاق ويحتوى التذمر، حيث رنا، أملا، إلى صعود نجم الأحزاب الإسلامية بفعل ثورات الربيع العربى، وذلك للتأكيد على استمرارية دوره فى الحياة السياسية.

ولقد كانت انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، وإتمام عملية الاستفتاء بشأن انفصال الجنوب حافزا دفع المتمردين المدعومين من قبل الخرطوم إلى شن هجمات مسلحة ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى ولاية أعالى النيل الكبرى. ومما فاقم من حدة المشكلات عدم قدرة الجيش الشعبى لتحرير السودان وقوات الأمم المتحدة على احتواء مشكلة تفشى سرقة الماشية والصراعات القبلية، والتى بلغت مستويات غير مسبوقة فى الإقليم، بما ألقى ظللا من الشك حول مدى قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على الحفاظ على وحدة الدولة الوليدة.

وبالرغم من انتهاء عملية السلام، وانفصال جنوب السودان فى التاسع من يوليو ٢٠١١، فلم يتم حسم أى من قضايا ما بعد الاستفتاء، بما فيها قضايا الحدود، والاتفاقيات، وقضايا المواطنة، وعائدات النفط، ومصير كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان، بل لقد تفاقت المشاحنات والتوترات فيما بين شركاء السلام بوتائر متصاعدة، وما انطوى على ذلك من تهديد باشتعال الحرب ثانية.

وينتهى الكتاب باستنتاج مفاده أنه ... وفى ظل الحروب، وموجات الجريمة، وغلبة طابع افتقاد الأمن فى جنوب السودان، وكذا الحروب الإقليمية الكبرى فى السودان، والإخفاق فى تحقيق تحول ديمقراطى أو تأسيس ولايات قوية فاعلة فى مرحلة ما بعد انفصال الجنوب، مع إمكانية اندلاع حرب بين شمال البلاد

وجنوبها ... فليس من المبكر التسليم بأن عملية السلام يمكن تقييمها بكونها فشلا محققا. وتوضح الدراسة الحالية، كذلك، أن ما شاب الجهود الدولية لإحلال السلام من شين وعوار قد فاقم من الصراعات داخل البلاد. وفي سياق الدراسة، تم الإشارة إلى مجموعة من الأسس والمعايير التي ينبغي لأية عملية سلام لاحقة أن تسترشد بهديها. كذلك ترد الإشارة إلى أنه ما لم يكن الوسطاء والمقاتلون على استعداد لقبول الوساطة المنبثقة على تلك الأسس والمعايير، فمن الأجدى لهم -إذا- حسم نزاعاتهم وخلافاتهم في ساحات الوغى.

الإخفاق في إحلال سلام ليبرالي في السودان

"إن السلام ليتجاوز الكف عن العداوات المسلحة، كما أنه يتعدى مجرد الاستقرار السياسي. فالسلام هو انتشار العدالة حيث يستلزم بناء السلام دراسة جميع العناصر والقوى التي تمثل حجر عثرة بوجه ضمان تمتع جميع بنى البشر بحقوقهم الإنسانية".

— اليخاندرو بندانا ... مؤسس مركز الدراسات الدولية - ماناغوا/ نيكارغوا

كان محور الصراع في السودان منذ الحقبة ما قبل الكولونيالية هو الدولة، ولم يتغير الأمر مع استحداث عملية السلام التي أدت إلى التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وتوضح هذه المقدمة مدى مركزية الدولة، وتعزو فشل عملية السلام إلى التنظير الليبرالي بشأن تلك العملية، والذي ينكر، في النهاية، الحاجة إلى تغييرات هيكلية تطال الدولة، وهي العملية التي بمقدورها، وحدها، تحقيق الأهداف المعلنة فيما يخص سلام المستدام والديمقراطية.

السودان، نظرة تاريخية

يضرِب السودان بجذوره غير مزيج من الممالك - النوبة، كوش، الفونج، الفور - ومظلة الإمبراطورية العثمانية التي أسهمت، بدورها، في نشأة "المهدية" - وهي الدولة السابقة مباشرة للحقبة الكولونيالية. وكما كان الأمر بشأن البلدان الأوروبية



خلال حقبة تاريخية مبكرة من حيث كونها "كائنات" ولدتها حروب، كان السودان خلال "الحكم المهدى" بالأساس كيانا ناجما عن الحرب ضد الأتراك. وفيما فطن المؤرخون سريعا إلى تبني فرضية تشارلز تيللي بشأن أوروبا، لم يتم النظر إلى الحروب الإفريقية بالإدراك ذاته، رغما عن أن جيشا سودانيا، في القرن الإفريقي، قد قام بإجلاء جيش تركي محتل غاصب، بينما دحر جيش إثيوبي غير نظامي غزوا إيطاليا. لقد كانت تلك هي الدولة السودانية التي هيمنت عليها بريطانيا عام ١٨٩٨.

وبعيداً عن كونه اغتصاباً عشوائياً لأراض طاملا تميز به الوجود البريطاني في إفريقيا، أو كونه نتيجة لمحاولة تحرير البلاد بما تلاها من الشار لمقتل الجنرال "تشارلز جوردون" على أيدي المهديين ... فإن اكتشاف منابع النيل قد تم، وفق نهج

منطقي، نتيجة تطلعات بريطانيا الإمبريالية في القرن الإفريقي. وقد انصبت تلك التطلعات على مصر وقناة السويس، حيث كانت القناة بوابة العبور صوب شبه القارة الهندية. فوفقا لتتابع دعوى غير متعجل، عمد الجنرال "كيتشنر" إلى إقامة خطوط للسكك الحديدية لنقل قواته من مصر إلى ساحة القتال في أم درمان لمواجهة جيش الخليفة، وعقب أن منيت قواته بالهزيمة، توجه "كيتشنر" مسرعا كي يضع حدا للمطامع الفرنسية في فاشودة. ولقد أعقب الاستيلاء على السودان، مباشرة، قيام بريطانيا بإقامة خطوط سكك حديدية من هومباسا إلى بحيرة فكتوريا، وهي إحدى منابع نهر النيل، بحيث تمكنت بريطانيا من فرض هيمنتها ويسط نفوذها على حوض النيل الأبيض بأكمله. أما ما تبقى من أراضي السودان الحديث - دارفور - فقد استولت عليه بريطانيا عام ١٩١٦ بعد أن تحالف سلطان الفور مع الأتراك، حلفاء ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨).

ومع تقويض لدولة المهدي شبه الإقطاعية القائمة على اعتبارات المحسوبة، كانت الدولة المؤسسة من قبل بريطانيا، كسابقتها، قد صممت لإحلال الأمن، وهو ما لم يتغير عقب استقلال السودان. ويهدف إدارة تلك البقاع الشاسعة من الأرضي، تحالفت بريطانيا مع مصر، حيث وقع على الأخيرة نصيب كبير من النفقات، كما تحالفت بريطانيا مع بعض القيادات السودانية من خلال منظومة للحكم غير المباشر. ومع استتباب الأمن شيئا فشيئا، أقامت بريطانيا مجموعة من السدود ومشروعات المياه والري على نهر النيل، ومنها "مشروع الجزيرة" - وهي أكبر مزرعة للقطن في العالم، بما عمل على تلبية احتياجات مصانع النسيج بلانكشاير. ونتيجة لذلك، أفادت قبائل وسط السودان، وبخاصة قبائل الجعليين والتشايقية والداقلية، التي تعيش على امتداد نهر النيل شمال الخرطوم، من معظم مغانم الاستعمار البريطاني، وحازت أفضل فرص للتعليم. كذا فقد استأثرت بنصيب

الأسد من الوظائف والمناصب الهامة داخل السودان المحتل. وبحق، فإن دعم الدولة وتأييدها لأحزاب سياسية بعينها، والذي سيكون أمراً خلافياً مثيراً للجدل خلال انتخابات ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١ بشأن انفصال الجنوب، قد تم توظيفه للمرة الأولى خلال الحقبة الاستعمارية. وقد خلقت التنمية، بدورها، طبقة من المستأجرين الزراعيين وعمال النقل والصناعة والخبراء المدنيين، والتي أسهمت في خلق مجتمع نشط سياسياً يتسم بدرجة من التعقيد متسارع الوتيرة ... ذلك المجتمع الذي شرع في اكتساب سمات الأمة ومقوماتها.

ولقد تناقض ذلك تناقضاً صارخاً مع ما كان قائماً في أراض أخرى بالسودان، حيث كانت سياسة بريطانيا، وحتى عشية استقلال السودان، لا تبالى إلا بقضية الأمن هناك. فقد تم إدارة الجنوب، في حقيقة الأمر، كدولة منفصلة عقب إصدار بريطانيا لمرسوم "المنطقة المقفلة"، والذي حال دون تدفق التجار الشماليين وغيرهم إلى الجنوب، كما أسهم في تحجيم استخدام اللغة العربية وممارسة الشعائر الإسلامية، وأوسع المجال لكي يلحق جنوب السودان بالمستعمرات البريطانية في شرق إفريقيا. هذا، ولم يتم تغيير تلك السياسة، وظل الاهتمام الموجه إلى التعليم والتنمية محدوداً في تلك المنطقة ... وذلك حتى عشية استقلال البلاد. ولقد أدى قصر الاهتمام بقضية التنمية في نطاق محدود نسبياً بوسط السودان، وكذلك تسليم السلطة لزعماء الاستقلال في ١٩٥٦ إلى موجات عارمة من الاستياء بطول البلاد وعرضها، وعلى الأخص في الجنوب حيث رأت الصفوة في تسليم السلطة أن سلطة استعمارية قد حلت محل أخرى.

قالسودان -عشية استقلاله- كان متمسكاً بتمتع قلة بثروات البلاد فيما ضرب الفقر غالبية الأهالي، كذلك اتسم حينذاك بتنافس شرس على موارد نادرة شحيحة، في ظل دولة قد احتكرت إنتاج الموارد وتوزيعها، ومن ثم كانت اليؤرة الأزلية

للصراع. ولقد كان التحكم فى السلطة فى تلك الظروف أمرا ضروريا لرفاهية أهل البلاد ورعاياها، لكن حق التحكم فى السلطة لم يكن متاحا لكل أهالى السودان، بل لم يكن متاحا على الإطلاق للبعض، وقد أدى ذلك إلى صراعات سياسية ذات جذور إثنية، وحين فشلت تلك الصراعات فى تحقيق أى أثر ينكر، تحولت إلى مصادمات مسلحة. بيد أن الطابع الإثنى لمعارضى حكام البلاد لم ينشأ من أية قبيلة متجذرة، وإنما نشأ كاستجابة وردة فعل ضد سيطرة نخبة "نهرية" على مقدرات الأمور فى البلاد واستغلال تلك المقدرات لمصلحتها الذاتية ولمصلحة عصبيتها الإثنية. ولقد استمر الوضع على تلك الشاكلة بغض الطرف عن الطابع الأيديولوجى للحكومات المتعاقبة، وبإستثناء فترة بداية حكم جعفر نميرى، حاول الجميع إضفاء الشرعية على احتكارهم للسلطة وإمساكهم بمقدرات البلاد عن طريق ترسيخ هوية عربية إسلامية تصطبغ بها البلاد. ولم تلق تلك الهوية كثير بال الجنوبيين، وكنتيجة، كان هؤلاء أول، وإن لم يكونوا آخر، المتمردين. هذا، ولم تتركس أية حكومة سودانية فى حقبة ما بعد الاستقلال طاقاتها مثلما كرسها الإسلاميون لتحويل الدولة لأداة طيعة لترسيخ الهوية العربية الإسلامية بالبلاد، بما فى ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية من وجهة نظرها، وتطوير أساليب القسر والإرغام لترسيخ هيمنتها المستدامة وسيطرتها على الكتلة النهرية.

لم تكن تجربة السودان بشأن إحلال السلام حدثًا فريدًا، إذ كانت، من أوجه متعددة، عملية أعدت سلفًا قام بها المجتمع الدولي واثبتت على صيغ نظرية جد واهية. فنقطة البدء لعملية السلام الحالية هي تعريف الأمم المتحدة : "العمل على أن تتفق الأحزاب المتصارعة من خلال سبل سلمية بالأساس كذلك الواردة في المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة".

إنّاء، فالأمر ينطوى على جهود دبلوماسية لتحويل الصراع المسلح إلى حوار سلمى يتم بمقتضاه حسم أوجه الخلاف بواسطة قوى وهيئات سياسية ممثلة. أما إحلال السلام فيتم تعريفه بأنه "جهد يعقب حسم النزاع لدعم الكيانات والهيكل التى ستضطلع بتكريس السلام وترسيخه أملا فى تجنب ردة ثانية نحو الصراع".

ولقد مرت عملية إحلال السلام بمراحل مختلفة عكست التغير فى المناخ السياسى والاقتصادى العالمى. فمع نهاية الحرب الباردة نهجت عملية إحلال السلام "نهج المنتصر" بما يتناسب والمناخ الثقافى فى الغرب والذى أقرز مقولة "نهاية التاريخ" وفقا لفرانسيس فوكرياما (١٩٨٩)، كأنشودة للديمقراطية الليبرالية على وجه التحديد. كذلك فقد اتخذت عملية إحلال السلام، كغيرها من نظريات حداثة مبكرة، العالم المتقدم كنقطة انطلاق لها، ومن ثم عمدت إلى محاولة استنساخ

مخرجات السياسة والاقتصاد الغربيين وألياتهما.

وقد تزامنت نهاية الحرب الباردة، بدورها، مع إطراد الصراعات الداخلية على مستوى الدولة وهو ما مهد، في عام ١٩٩٢، لصدور "خطة سلام الأمم المتحدة : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه". ولقد انبنى ذلك الإعلان والتدخلات التي عمل على تسويق القيام بها، على تراجع الدور المفترض لسيادة الدولة، كما ذهب مارك دوقيلد، بسبب ثنائية لا أساس لها طرفاها الحروب المشروعة محدودة النطاق المستحثة من قبل فكر سياسى غربى، والحروب الداخلية غير المحدودة المنبثقة على عوامل الهوية، وليس على نهج غربى. بيد أن الإخفاقات المتتالية لذلك المنحى قد دفعت الأمم المتحدة إلى إصدار "ملحق" في عام ١٩٩٥ نادى باتخاذ "مسببات الصراع الجوهريّة" بعين الاعتبار، وكردة فعل كان هناك تنظيم مغاير،

واقترحات بشأن آمد أطول لتنفيذ اتفاقيات السلام، وإطار أكثر رحابة للبعثات المشمولة بالرعاية الدولية. بل لقد ذهب مجلس الأمن إلى أبعد من ذلك، فى عام ٢٠٠١، ونادى بتعزيز التنمية المستدامة، واستئصال شأفة الفقر وعدم المساواة، وإحلال نمط للحكم النزيه والمسئول، والترويج لبدأ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون، ونشر ثقافة السلام والتسامح ونبيذ العنف.

بيد أن تلك المحاولات وغيرها، والتي رمت إلى توسعة نطاق إحلال السلام إزاء المشاكل التي واجهتها فى عدد متنام من الولايات، لم تستطع إخفاء الملمح السياسى لها، أو حقيقة كونها ما تزال موجهة لخلق ولايات ومجتمعات على النمط الليبرالى الغربى فى أجواء لا تلقى فيها تلك القيم والمؤسسات إلا قليل صدق أو قبول.. وقد ذهب رولان باريس^١، أحد أنصار مفهوم إحلال السلام الليبرالى إلى نعته بأنه، تحقيقاً، تجربة عظيمة فى مجال "الهندسة الاجتماعية"، وأنه ترجمة حديثة لمفهوم "المهمة الحضارية" mission civilisatrice. وبالفعل، فحتى فى المقاربات الأكثر راديكالية لتوجه صانعى السلام للتغلب على الجذور الحقيقية للصراعات، كان مفهوما وجود تلك الجذور، ومن ثم مواجهتها، فى سياق محلى وطنى. لا أن تكون نابعة من عدم التكافؤ فى الاقتصاد العالمى أو النظام السياسى الدولى.

ولم تكن تلك المفاهيم الجديدة تعنى إجراء انتخابات واحتواء الأمر خلال عامين أو ثلاثة، بل كانت تعنى مهاما وسعت طائفة كبيرة من الأهداف مثل بذل جهود مكثفة لنزع السلاح، ومنع التهجير وإعادة التكامل إلى صفوف الفصائل المختلفة، وإرساء هياكل قانونية وإدارية فاعلة فى الدولة المعنية (هيكلا لازمة لممارسات الحكم الديمقراطى وآليات الاقتصاد السوقى الحر)، إلى جانب تشجيع نشأة جماعات المجتمع المدنى بداخل الدولة بما فيها جمعيات حقوق الإنسان

والأحزاب السياسية. وقد كان اتفاق السلام الشامل الذي امتد لنحو ستة أعوام ونصف العام أطول زمناً من عمليات السلام التي سبقتها، فضلاً عن اشتمائه على جميع العناصر المذكورة آنفاً، بالتوازي مع الالتزام بإنهاء الخلافات ما بين شعبي شمال السودان وجنوبه.

بيد أن التوترات كانت ما تزال قائمة بين ما اعتبر أهدافاً منفصلة للسلام والديمقراطية، وفي تلك الحال، كان دائماً ما يتم التضحية بالديمقراطية، فوفقاً لتعريف Call & Cousens فإن عملية إحلال السلام "هي تلك الجهود والممارسات التي يضطلع بها النشطاء المحليون والدوليون لمأسسة السلام بوصفه يتمثل في غياب الصراع المسلح (السلام السلبي)، وقليل من السياسة التشاركية (كمكون من مكونات السلام الإيجابي)، والذي يمكن تحقيقه في ظل غياب عملية سلام دولية. فإذا ما توجب المفاضلة ما بين تلك الأهداف، فسيكون للعمل على سرعة نزع أسباب الخلاف أولوية مقارنة بالسياسة التشاركية".

وبالطبع، فهذه ثنائية مغلوطة، وفي حالة السودان لم يتم اعتبار التحول الديمقراطي مطلقاً هدفاً رئيسياً، سواء من قبل المجتمع الدولي أو من قبل شركاء السلام.

بل إن الجهود الرامية لتحقيق "سلام سلبي" لم تتحقق بالكلية، وكان اتفاق السلام الشامل "أقرب ما يكون إلى حرب معلقة اندلعت خلالها الصراعات المحلية بوتائر متلاحقة. وبما أنه لم يتم تحديد الجذور الرئيسية للصراع، فقد انطوت عملية إحلال السلام، في الممارسة الفعلية، على إدارة الصراعات العديدة التي ضربت السودان، لا على حسمها، كما لم تثبت أنها فاعلة على نحو كبير فيما يخص تحقيق الأهداف المبتغاة. وبالطبع، فإن تفضيل "سلام سلبي" على التزام "اتفاق السلام

الشامل" بالتحول الديمقراطي غالباً ما سيضمن عدم تمتع الشماليين أو الجنوبيين
بأيهما !!

ولقد أولت عملية إحلال السلام اهتماماً بفشل الدولة، أو "بالدولة الفاشلة"^(١) كونهما تعد مصدر تهديد للأمن بالبلاد، وقد تجلى ذلك بوضوح فى الأدبيات التى تلت مغامرة الولايات المتحدة الفاشلة فى الصومال خلال تسعينيات القرن العشرين، بما يظهر ثنائية الطابع الأيديولوجى للممارسة. ولقد استخدمت الأدبيات المذكورة لتفسير تورط الولايات المتحدة فى المعترك الأفغانى وتبرير ذلك التورط، كذلك فقد استحدثت تلك الأدبيات جهود إحلال السلام الأمريكى فى السودان. وبعد أن تم تعريف المشكلة وفق أطروحة عجز الدولة أو فشلها، فقد أُرثي أن الحل يكمن فى "الإصلاح"، وهو ما أعطى الأساس المنطقى والإطار الهيكلى لاعتماد النمط الغربى للحكم والإدارة ذى الطابع الليبرالى والنزعة السوقية.

هذا، وينطوى بناء الدولة على إيلاء كبير اهتمام بأدبيات عملية إحلال السلام وممارساتها، حيث أضحى اهتماماً مركزياً من قبل المجتمع الدولى فى جنوب السودان، بيد أنه كان غائباً بالكلية، فى شمال البلاد ذلك أن "اتفاق السلام الشامل" كان قوياً بدرجة كافية لمقاومته. وفى الجنوب، تم تكريس موارد مالية وبشرية ضخمة لإرساء المؤسسات، وتوفير الخدمات، وتجهيز وتدريب قطاع خدمات الأمن بالجنوب، ولكن مع نهاية "اتفاق السلام الشامل" كانت الهياكل الحكومية ضعيفة حيث قشبا الفساد وغاب الأمن، واعتبر الكثيرون الجيش الشعبى لتحرير

١- والدولة الفاشلة هى الدولة التى لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ لقوة، وتفشل حكومتها فى اتخاذ قرارات مؤثرة، إضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأناء شعبها، كما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة، ولا يخفى أن مفهوم "الدولة الفاشلة" لا معنى له، إذ تم اختراعه كمسوغ لفرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان الأقل قوة (المترجم)

السودان أضعف مما كان قبل الزخم الدولي. وكنتيجة خلقت عملية السلام دولة جنوبية غير ذات فاعلية تذكر في يد حزب حاكم سيكون تابعا للمجتمع الدولي ومعتمدا عليه في المستقبل المنظور. وفي تلك الأثناء، ظلت دولة الشمال على ما كانت عليه عند بداية المشهد . دولة خائرة خسرت جنوب البلاد، ونظرا لعدم قدرتها على فرض هيمنتها على قطاعات عديدة بالشمال فقد أضحت تحت سيطرة حزب المؤتمر الوطني وصارت مهية لتحقيق مصالحه. وقد خلص الدكتور عبد الوهاب الأفندي إلى النتيجة ذاتها : "لقد تمت عملية بناء الدولة في السودان وفقا لخطط نشطاء محليين ممن تحكموا بالعملية ونجحوا في استغلال المعطيات الخارجية وتطويرها لخدمة مآربهم على نحو شامل".

وبالرغم من الاهتمام الرسمي بالصيغة المؤسسية، إلا أن الدعم الدولي غالبا ما كانت نتيجته ترسيخ قوى أفراد حظوا بالقبول والتفضيل، والذين عملوا بدورهم على الحط من قدر "المؤسسة" التي كانت جهود بناء الدولة موجهة لتحقيقها. وفي جنوب السودان لم يكن الأمر ليختلف كثيرا، إذ كان الدكتور جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان قامة مهية ورمزا فريدا حيث انبثت عملية السلام برمتها على ذلك الرمز، كما كانت الحال بشأن سياسة الولايات المتحدة في السودان والتي انبثت، في أغلبها، على الرمز ذاته. وحين لقي قرنق مصرعه بعد سبعة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، اتضحت بجلاء أكنوبة نهج المجتمع الدولي والتي صيغت بمقتضاها اتفاقية السلام.

ولقد تمكن صانعو السلام من التوصل لاتفاقيات بين "حزب المؤتمر الوطني"، و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" عن طريق المراوغة والتلاعب، وكذلك من خلال إرجاء حسم قضايا رئيسية تتعلق بموازين القوى، كما قاموا بدعم جهود شركاء السلام لإبعاد قوى المجتمع المدني وأحزاب سياسية أخرى عن المشهد، وسعوا إلى

تحويل عملية سياسية جلية للغاية إلى مجرد "ممارسة تقنية". وفي تلك الأثناء، تم تصميم "فترة انتقالية" كيما يتمكن كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان من القيام بقدر هائل من المهام، فضلا عن تأسيس كيانات وقوى متعددة. ولكن حقيقة الأمر كانت أن قدرا قليلا من المتطلبات التي وردت باتفاق السلام الشامل قد تم الوفاء به، حيث كانت بعض تلك المتطلبات إخفاقات مروعة، فيما لم يتم الشروع فى تحقيق بعض آخر على وجه الإطلاق، بما فى ذلك محاولة لإحداث توافق فيما بين الشماليين والجنوبيين، إذ يعد ذلك أمراً حتمياً إذا كان لغاية اتفاق السلام الشامل فى أن تتحقق وحدة السودان أى أمل فى أن تضحى حقيقة قائمة.

إن لنقد الموجه إلى عملية السلام بالسودان، والذي ستناقشه صفحات الكتاب، لا يعزى جميع إخفاقات العملية إلى الداعمين الدوليين، كذا لا ينحى باللائمة على "صانعى السلام" أو الوكالات الضالعة بالأمر لاغتصابهم معطيات القوى المحلية، وعدم إتاحتهم الفرصة لكل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان كي يجدوا حولا لمشكلاتهم، وهى، عادة، التهمة التى يوجهها منتقدو عملية بناء السلام الليبرالى. ولقد كان حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذلك الوسطاء، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، على نحو جمعى، شركاء فى فشل الاتفاق. إن دور الولايات المتحدة فى دعوة الأطراف للتعلق حول طاولة المفاوضات كان هاما للغاية، كما كان لها دور بارز فى صياغة الاتفاق. بيد أنه لمن الخطأ القول إن الأطراف المتصارعة قد رضخت تماما لمطالب واشنطن. لقد استطاعت عملية السلام أن تمضى قدما، وإن على نحو أعرج، نتيجة تقاسم زعامات حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان رغبة الأمريكيين ذاتها فى تحجيم مدى المشاركة، وتضييق نطاق المفاوضات، ومنح

اعتراف محدود بالتحول الديمقراطي وعمليات التسوية، وضمان عدم تناول الصراعات الأخرى بعين الاعتبار، ومن ثم ضمان ألا يكون "اتفاق السلام الشامل" شاملاً !!، وتجنب اعتبارات التحول الهيكلي.

ويذهب رولان بارييس إلى أن إخفاقات عمليات السلام لا تعني إخفاقاً لبناء السلام الليبرالي، بل يمكن أن تعزى إلى التنفيذ غير الكفء. بيد أن الحال ليست هكذا في السودان. إذ لا يقتصر الأمر على مجرد الفشل في تطبيق متطلبات الديمقراطية وشروطها بكفاءة، بل يتعداه إلى الافتقار الكامل إلى "إرادة جمعية" لضمان تفعيل عملية التحول الديمقراطي، الأمر الذي يستدعي السؤال حول ما إذا كان هناك، بالأساس، أي التزام حقيقي. وبالفعل، وبسبب فرض الانتخابات على الأحزاب المتصارعة، أبدى المجتمع الدولي فتوراً ملحوظاً تجاهها، وحين الانتخابات كان ذلك المجتمع حريصاً على تحجيم تلاعب أحزاب المعارضة وانتهاكاتها، ومن ثم تقسيم البلاد بين الحركة الشعبية للتحرير وحزب المؤتمر الوطني، على نحو فعلى أفرزته الانتخابات، كل ذلك بفرض ضمان أن تواصل عملية السلام مسيرتها. وبدلاً من رؤية التحول الديمقراطي كشرط ضروري وأساسي للسلام المستدام، ذهب الرعاة الدوليون لعملية السلام، وكذا الأحزاب الحاكمة والمفوضون بالإشراف على الانتخابات، إلى اعتبار الديمقراطية مصدر تهديد، فتم التغاضي عن انتهاكات العملية الانتخابية بالسهولة ذاتها التي تم بها التغافل عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت على نحو دائم وبوتيرة ممنهجة من قبل الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني على امتداد مسيرة عملية السلام التي بلغت ستة أعوام.

ونظراً للالتزام بتعهدات كبيرة، سياسية ومالية ولوجيستية، فضلاً عن كون سمعة العديد من البلدان والمؤسسات والرموز السياسية البارزة مهددة، لم يكن واقعياً توقع قيام المجتمع الدولي بالامتناع عن دعم عملية السلام بسبب عدم وفاء

الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطنى بتعهداتهما باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. فكما أوضح اليخاندرو بندانا، فإن الإدارة العامة والأمور الإدارية التنظيمية قد أضحت الأدوات الرئيسية والمحورية لتحقيق الأهداف فيما تم إهمال عنصرى الديمقراطية والمشاركة. إن تغليب الاعتبارات السياسية الضيقة على حساب عملية التحول الديمقراطى هو سمة اصطبغت بها العملية التى حالت دون منح أهالى السودان أى دور فاعل، كما فشلت فى تلمس الشكاوى والمظالم التى أشعلت قتيل الحرب وأججت نيرانها، فضلاً عن التعامى عن الانتهاكات التى جرت خلال العملية الانتخابية ... تلك العملية التى ستفضى، حتماً، إلى عدم استتباب السلام لا فى الشمال، ولا فى الجنوب، ولا بين هذا الشمال وذاك الجنوب. ويخلص بندانا إلى أنه، فى ظل المشاهدات الحالية، "فإن عملية بناء السلام تنزع إلى أن تكون عملية فوقية ذات مسار رأسى من أعلى إلى أسفل، إلى جانب كونها عملية مفروضة من الخارج تحقيقاً لمأربه، كما أنها عملية تصطبغ بصيغة تدخلية وتتسم بكونها ممارسة تنطوى على درجة من المحافظة سعياً لحلول إدارية تنظيمية للصراعات الرئيسية حول الموارد ومقتضيات السيطرة والقوة، وسعياً لإضفاء مسحة حداثة وصيغة شرعية على واقع فعلى بما يعزز من جعله يعكس مناخاً محلياً ودولياً ينزع إلى اعتناق اقتصاديات السوق".

وبالفعل، فإن المفاهيم الليبرالية لعملية إحلال السلام تتماشى كلية مع التوكيد على إرساء اقتصاد السوق الحرة، إذ ينبئ ذلك الاقتصاد وفقاً لأسس تتيح تحقيق التنمية والقضاء على مشكلة الفقر التى ينظر لها كونها تهديداً لأمن البلاد. بيد أن إحدى أهم المظاهر اللافتة لعملية إحلال السلام أنه فى حين عمد "اتفاق السلام الشامل" إلى محاولة الاستجابة لمشكلة التباينات الإقليمية وغياب التكافؤ ما بين شمال السودان وجنوبه، وكذا المناطق الثلاث (أبى، وجنوب كردفان، ولنيل

الأزرق)، لم يكن هناك إدراك للخيط الذي يربط بين الرفاه الاقتصادي وإرساء دعائم الديمقراطية، كما لم يكن هناك التفات إلى - وذلك يرتبط بمحدودية نطاق عملية إحلال لسلام - المظالم التي عانتها تخوم أخرى من الوجهة الاقتصادية. وبالفعل، واتساقا مع الديمقراطية الليبرالية، تتجاهل عملية السلام الليبرالي، على نحو كبير، الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بتمكين الأهالي، إذ ينصب اهتمامها، بالأساس، على المحيط السياسى، وفي حالة السودان، فإن التباينات الاقتصادية المتنامية قد تراكبت مع سيرورة عملية السلام المتبدية.

وفي جنوب السودان، فإنه لا يوجد - بحق - اقتصاد رسمي جدير بإطلاق تلك الصفة عليه، فيما عدا صناعة النفط العالمية. فنظرا لارتكان ٩٨٪ من عائدات الحكومة على المداخل النفطية، وارتهاق بقائها السياسى برضاء الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن الحركة الشعبية لتحرير السودان لتتحدى المفاهيم الغربية بشأن اقتصاد السوق الحر. وعلى أية حال، فإن الحركة الشعبية لم تبد مطلقا أى اهتمام بالكولونىالية الجديدة، ما دام أنها ليست كولونىالية عربية جديدة، فعشوية انفصال الجنوب، كانت الحكومة تقوم ببيع مساحات هائلة من الأراضى لمنظمات عالمية تعمل بمجال التصنيع الزراعى، كذلك فقد أبدت الحكومة نيتها لبيع عدد من الأصول الحكومية، فيما كانت ترنو نحو أسواق المال الأمريكية بهدف الاقتراض لتمويل مشاريعها التنموية الطموح. إلا أن ضعف دولة الجنوب، والتنظيمات الحليفة لها، وكذا انتشار الفساد وتفشى الجريمة، وغياب كيان قانونى فاعل، وعدم الإذعان إلى حكم القانون ... يعنى أنه، وبالرغم من تعضيد الحركة الشعبية الحاكمة للسوق ودعمها لآلياته، كان هناك استثمارات ضئيلة فى الجنوب، والذي تسيطر على اقتصاده شركات النفط العالمية وبعض التجار غير نوى الشأن من أوغندا وكينيا.

أما حزب المؤتمر الوطنى فقد كان يأمر أن يؤدى مسلكه الحسن فى قبول

انفصال الجنوب، إلى جانب دعمه لآليات السوق، ومعارضته الأيديولوجية للسياسات الاقتصادية الجامدة ... إلى فتح الأبواب أمام الاستثمارات، وإيقاف سريان العقوبات التجارية الأمريكية، وشطب ديونه التي بدأت بـ ٩ مليار دولار أمريكي تراكمت جراء فورة في مجال الإنشاءات خلال ثمانينيات القرن العشرين إبان حكم الرئيس الأسبق/ جعفر نميري لتبلغ، مع مدفوعات الفوائد المتركمة، ٢٩ مليار دولار بنهاية عملية السلام. ولقد مثل ذلك الدين شكلا من أشكال القوة والنفوذ لرعاة العملية. إن حزب المؤتمر الوطني الحاكم ... ذلك الحزب الذي أدان النظام الدولي المسيطر عليه من قبل الغرب، قد أعرب بحلاء عن رغبة عميقة في أن يصبح جزءا أساسيا من ذلك النظام. ونظرا للمناصرة الأيديولوجية لرجال الحزب للهدر الكبير الذي تنطوي عليه رأسمالية السوق الحر، وكذا خرص الحركة الشعبية لتحرير السودان على كسب رضا الولايات المتحدة للإفادة منها، لم يتم مطلقا تحدي "الأرثوذكسية الاقتصادية" وفق التعريف الغربي لها.

إلا أن أبرز ما يلفت الانتباه هو مدى تجاهل صانعي السلام، ومن يبيعون نشره، لمركزية الدولة السودانية فيما يخص السلام المستدام، وسعيهم لحسم الصراعات المتنوعة التي طالت السودان كما لو كانت صراعات مستقلة منفصلة لا تنتظمها أصول أو روابط واحدة. لذا، فقد كان الاهتمام الرئيسي للمجتمع الدولي (وكذا لحزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان) منصبا على صراع الشمال/ الجنوب، حتى لقد عوملت المناطق الشمالية (جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة) كملحق لتلك العملية. ولقد جرت عملية سلام منفصلة تحت رعاية إريتريا للتفاوض بشأن النزاعات في شرق السودان، والتي نتج عنها "اتفاق سلام شرق السودان" عام ٢٠٠٦. كذلك، فقد أعدت عملية سلام أخرى تحت رعاية "الاتحاد الإفريقي" بشأن دارفور، ونتج عنها "اتفاق سلام دارفور" عام ٢٠٠٦.

أيضا، والذي انهار قبل أن يجف المداد الذي كتب به. كما تم التفاوض بشأن اتفاق سلام ثالث في القاهرة بين حزب المؤتمر الوطنى وعناصر من معارضى الشمال الذين انتظمهم "التحالف الوطنى الديمقراطى".

على أنه ليس مقبولا النظر إلى جميع الصراعات بالسودان كونها أحداثا منفصلة، لا ينتظمها رابط، أو كونها لا تمت بصلة لعدد غير محدود من الأهالى المهمشين على امتداد البلاد فى نضالهم بوجه دولة مركزية قمعية. كذلك، فمن غير المصدق افتراض إمكانية حسم تلك الصراعات على نحو مستدام دونما إحداث إصلاحات هيكلية فيما يخص الدولة. ولكن هذا بالضبط ما قامت به "الإيقاد"، و"الاتحاد الإفريقى"، بل وعلى نحو أكثر أهمية، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وتتبدى الإخفاقات جلية للكافة رغما عن جهود ارتجاعية تزعم إحراز انتصارات فيما يخص انفصال الجنوب، إلى جانب الادعاء بعدم وجود حرب كبيرة بين شمال البلاد وجنوبها.

إن عملية السلام ما بين الشمال والجنوب لم تحقق أى سلام فعلى، كما لم تبلغ هدفها الرئيسى المتمثل فى سودان موحد. أما عملية سلام شرق السودان فقد حققت هدفها غير المعلن فى تسوية النزاع ما بين إريتريا، راعية المتمردين الإقليميين، من جهة، وحزب المؤتمر الوطنى من جهة أخرى، بيد أنها لم تقم بشيء يذكر لحجابهة المشكلات التى أفضت إلى التمرد فى المقام الأول. أما بخصوص اتفاق سلام دارفور، فقد ألحق عتصرا من عناصر التمرد، وهو الفصيل التابع لمبنى أركو ميناوى من حركة تحرير السودان، بالحكومة، على حين ساجت نيران الحرب ذاتها، ليتصل ميناوى من الاتفاق فى النهاية، ويعمد إلى تسليح فصيله. أما عملية سلام "التحالف الوطنى الديمقراطى" فلا ترقى حتى لأن تكون جدية بالاسم : فقد منحت أعضاها عددا ضئيلا من مقاعد البرلمان، وبذا فقد قامت بتجميعهم

وتهميشهم في الآن ذاته. أما "حزب الأمة" فقد ظل بمنأى عن المشهد برمته، وإن لم يخسر كثيراً جراء موقفه هذا.

بل إن عملية تفاوض "نيفاشا" التي أفضت إلى "اتفاق السلام الشامل" كانت أمراً غير ذي بال من البداية دون مشاركة آخرين ضالعين في صراعات أخرى على امتداد البلاد، فضلاً عن استبعاد عناصر المجتمع المدني، وكذا الأحزاب السياسية في شمال البلاد وجنوبها. ولعل الأكثر أهمية استبعادها لقوة دفاع جنوب السودان، وهي جماعة مسلحة لا يقل حجمها عن الجيش الشعبي لتحرير السودان، ونتيجة لذلك ساد الاعتقاد بأن التوقيع على اتفاق السلام الشامل سيمهد المشهد أمام حرب جنوبية - جنوبية. وفي تلك الأثناء لقي جون قرنق، والذي عارض إجراء مفاوضات بناءً مع قوة دفاع جنوب السودان، مصرعة إثر تحطم مروحيته في الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥. أما خليفته، سالفكير، فقد كان دائم التأييد لإجراء مفاوضات وتسويات معها. ففي ظل غياب أي تأييد عملي، وقع سالفكير "اتفاق جوبا حول الوحدة والتكامل" مع قائد قوة دفاع جنوب السودان، باولينو ماتيب، والذي أدى إلى اندماج جنود قوة الدفاع في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في التاسع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ولقد كان هذا الاتفاق مساوياً، إن لم يفوق في أهميته، لاتفاق السلام الشامل في تحجيم حدة الصراعات في جنوب السودان. هذا، ونظراً لكونه لم يحظ بتأييد جميع عناصر قوة دفاع جنوب السودان، ولم يتم تطبيقه على نحو صارم، فقد كان السبب الرئيسي في قلاقل جرت لاحقاً.

إن حزب المؤتمر الوطني قد جاهد طويلاً وبجحاح لتجنب عملية سلام شاملة جامعة، غالباً ما كان سيخضع بمقتضاها لكوكبة من الأعداء والتي أفضت سياساته إلى نشأتها، وقد تم تأييده في هذا الشأن من قبل المجتمع الدولي الذي

شاطره الإيمان بأن الصراعات في السودان على درجة عالية من التعقيد من أن تحل بإجراء بسيط، بل يجب أن يتم تناول كل صراع على حدة. ولقد ذهب الدبلوماسيون الغربيون، آنذاك، إلى أن اتفاق السلام الشامل هو خطوة أولى في مسار تتابعي متوال لإنهاء الصراعات في البلاد. إلا أن الاتفاق لم ينظر مطلقاً إلى سلام الشمال والجنوب على أنه جزء من اتفاق شامل.

ويأخذ حجم الإخفاق في إحلال السلام في السودان بعين الاعتبار رغماً عن الالتزام الكبير بالعملية من قبل المجتمع الدولي، فإن تجربة السودان تثبت على نحو جلي وتنهض دليلاً على صواب الأطروحة الإبداعية للاستراتيجية العسكرية/ إدارية لوتواك، والذي يذهب إلى أن التدخل الدولي غالباً ما يقضي إلى استئطالة المدى الزمني للحروب وبمعقدها، وقد ذهب محللون آخرون إلى أن ثمة دلائل تشير إلى أن الانتصارات العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستتباب السلام، ففي السنوات الماضية، انتهت جميع الحروب في القرن الإفريقي، إريتريا وإثيوبيا وأوغندا ... انتهت على نحو حاسم وإلى غير رجعة، وذلك من خلال انتصارات عسكرية صريحة في غياب جهود دولية لإحلال السلام في هذه البقعة أو تلك.

واستناداً إلى تجربة القرن الإفريقي تلك، جدل "جيرمي فاينشتاين" بشأن أنموذج "التنمية لتقائية" المحقق دون تدخل دولي، وقد استند في حجته الجدالية إلى كون الحرب تولد مؤسسات حكومية ممثلة تتسم بالثبات وذاتية الإدارة. وقد عزا "فاينشتاين" تقدم أوغندا في المجال الاقتصادي إلى تكوين "حركة المقاومة الوطنية" لمنابر مقاومة أدت إلى حشد موارد بشرية ومالية محلية خلال الحرب كانت عناصر فارقة في التنمية والإدارة الحكومية المحلية خلال سنوات ما بعد الحرب. كذلك، فقد لاحظ "فاينشتاين" نسقا مشابهاً في إريتريا حيث أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا مدى منوعاً من المؤسسات على المستوى المحلي، كما قامت بتأمين

الخدمات الرئيسية خلال فترة الحرب.

وقد ذهب "فاينشتاين" إلى وجود رابط ما بين قدرات "حركة المقاومة الوطنية" والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وجماعات في أرض (بونت) الصومالية Puntland، وبلاد الصومال على تحقيق "التنمية التلقائية"، وما بين غياب عملية إحلال السلام الليبرالي. على أنه ليس واضحاً ما إذا كان "فاينشتاين" يدرك أن ما يذهب إلى نعتة "بالتنمية التلقائية" ينبع، في المقام الأول، من قدرة جميع تلك الجماعات على دحر أعدائها عسكرياً، وينبع، ثانياً، من فلسفة تلك الجماعات القائلة إن النصر يتأتى من خلال حشد الجماهير على نحو مؤسساتي. وبالمقابل، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تهزم خصومها عسكرياً، ولم تكن تهتدى بفلسفة تحررية مشابهة، ولم تعتمد إلى حشد الأهالي، فضلاً عن عدم إنشائها لمؤسسات أو تأمينها لخدمات ما. ولقد كانت نقاط الضعف هذه، على وجه التحديد، هي ما مكن المجتمع الدولي من الاصطلاح بدور هام في عملية إحلال السلام في السودان، وبخاصة في الجنوب. كذلك، فقد ساعدت في تفسير عدم اهتمام الحركة الشعبية لتحرير السودان، على وجه الخصوص، بغياب "التلقائية" في مقابل الانخراط الوثيق للمجتمع الدولي في جنوب السودان. وأخيراً، وفي ظل غياب فلسفة تحررية للحركة الشعبية، لم تكن "التنمية التلقائية" مطلقاً أمراً ذا بال، بل لقد كانت الحركة تسترشد في نهجها بنظرة عسكرية ضيقة لم تدع إلا مجالا هزئياً للحكم الرشيد (الحوكمة) والديمقراطية وخدمة البلاد والعباد.

الفصل الأول

المناصرون وشركاء السلام؛

"حزب المؤتمر الوطني" و"الحركة الشعبية لتحرير السودان"

أسهم عاملان وثيقا الصلة بدور رئيسي في تنمية السودان في حقبة ما بعد الكولونيالية، وكانا تمهيدا لجهود إحلال السلام بالبلاد، وهو محور اهتمام الفصل الحالي. أما العامل الأول فقد تمثل في الجهود المبذولة لجعل أهالي السودان، على ما بينهم من تباينات وتفاوتات، يلتقون حول "الإسلام" و"العروبة" بصفتهما هويتين أيديولوجيتين للتمايز، وذلك في ظل هيمنة الكتلة "النهرية".

وقد تبنت جميع الحكومات الوطنية السياسات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، خاصة التحالف بين "الجبهة الإسلامية القومية" و"حزب المؤتمر الوطني" ... ذلك التحالف الذي بلغ المدى في تكريس جهوده لتحقيق الهدف المذكور ومحاولاته لسحق أية أحزاب إسلامية أخرى، وسعيه لتصدير رؤيته. أما العامل الآخر فقد كان مقاومة التخزم السودانية لذلك الهجوم الذي بلغ ذروته على يد التحالف. ولم يكن الجنوبيون من غير المسلمين الضحايا الوحيدين أو الأكثر عدداً لسياسات الخرطوم، بيد أنهم كانوا أول من قاوم مقاومة عنيفة على نحو دؤوب مستدام.

وقد شجع هذا الأمر المجتمع الدولي على أن يركز جهوده بشأن إحلال السلام في البعد الشمالي/ الجنوبي من الصراع ذي الأوجه المتعددة وليقلص المناصرين وشركاء السلام إلى فريقين فحسب. تحالف "الجبهة الإسلامية القومية"، و"حزب



المؤتمر الوطنى من جهة، و"الجيش الشعبى لتحرير السودان" من جهة أخرى. وقد أشارت البروتوكولات المتنوعة لاتفاق السلام الشامل إلى هذين الفريقين فحسب، ورغمما عن بلاغة المجتمع الدولى الخطابية بشأن توسعة نطاق عملية إرساء السلام ومداها، فقد تم استبعاد أحزاب المعارضة فى الشمال والجنوب نهائيا عن تلك العملية. وبالفعل، فقد تبنى المجتمع الدولى مفهوم حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبىة لتحرير السودان القائل بأن الأطراف ذات القدرة على إعلان الحرب هى الوحيدة الجديرة بالتمثيل على طاولة المفاوضات.

حزب المؤتمر الوطنى والإسلام السياسى

إن تجربة الدولة المهدية كدولة إسلامية سعت إلى إحياء مفاهيم المجتمع الإسلامى الأول وممارساته إبان حياة النبى محمد وصحابته ... كانت إلهاماً

لأحزاب متعاقبة فى الحقبة ما بعد الكولونىالية فى شمال السودان برُعاة خلفاء المهدي فى حزب الأمة، وزعامة قيادات الحزب الاتحادى الديمقراطى. ومن بين الأحزاب السياسية البارزة فى شمال البلاد، كان الحزب الشيوعى السودانى الحزب الوحيد الذى لم يؤسس شرعيته على الإسلام.

هذا، وقد قام عدد من السودانيين ممن درسوا فى مصر وعملوا بها، وممن تأثروا بحسن البناء وجماعة الإخوان المسلمين ... بتأسيس جبهة الميثاق الإسلامى، وهو الكيان الذى مهد لنشأة جماعة الإخوان المسلمين فى السودان، وذلك فى أواخر أربعينيات القرن العشرين. ومنذ بداياتها الأولى، صار حسن الترابى زعيما للجماعة بالسودان. ويذكر أن حسن الترابى هو ابن زعيم صوفى، فضلا عن أنه حاصل على دراسات عليا فى القانون من لندن وباريس، إلى جانب كونه عميدا لكلية الحقوق بجامعة الخرطوم. ولقد سعى الترابى لوضع برامج فى سياق إسلامى ذى صدق تاريخى وقبول من مسلمى السودان. كذلك، فقد صممت هذه البرامج لتحجيم الحزبين الطائفيين البارزين، حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى.

وللترابى أهداف واضحة، ولديه الصبر والمثابرة على تحقيقها، إذ يتصف بالذكاء والدهاء فى استغلال الظروف حين تكون مواتية لتكوين تحالفات وائتلافات تعود بالنفع عليه وعلى حزبه، وهو ما جعله وحزبه بمنأى من قادة الأحزاب الطائفية الخائعين الذين ورثوا ما يحظون به من تأييد والمتسمين بضيق الأفق ومحدودية الرؤية. ولقد كان على رأس قائمة برامج الإسلاميين المطالبة بدستور للبلاد يرتكز بالأساس إلى تعاليم الشريعة الإسلامية، فى ظل تحد وحيد تمثل فى الحزب الشيوعى السودانى، إذ لا تحظى أحزاب الجنوب بأى ثقل سياسى فى البلاد. ولقد كتب الترابى: "لقد كان مجمل التاريخ المبكر للحركة (بما يربو على ربع القرن) منظوبا على صراع محتدم مع الشيوعيين". بيد أن الحزب الشيوعى السودانى ذاته

كان مقيداً بعض الشيء في تناوله للشرعية، وذلك بسبب الحساسية الدينية لدى أهل الشمال.

وفي غمار القرار البريطاني يربط جنوب السودان بشماله، وتهيئة المناخ لاستقلال البلاد، أضحى التعليم والتنمية في الجنوب على رأس سلم الأولويات، بيد أن الوقت كان متأخراً للغاية لتحجيم الفجوة العميقة بين الشمال والجنوب. فالسيادة البريطانية المصرية المشتركة على السودان قد واصلت استراتيجيتها "استقطاب النمو"، والتي عمدت إلى تركيز الاستثمارات وجهود التنمية في الكتلة "النهرية" المفضلة على حساب الجنوب وتخوم أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت بريطانيا تحجيم السيادة المصرية في السودان إذ عمدت، في عام ١٩٢٢، إلى تطبيق مفهوم "المنطقة المقفلة" في جنوب السودان ومناطق مجاورة، وفقاً لقانون الجوازات والرخص لسنة ١٩٢٢. وقد عمدت "السياسة الجنوبية"، كما أطلق عليها، إلى إقصاء التجار الشماليين عن التعامل في الإقليم، كما قلّصت حقوق الجنوبيين في السفر نحو الشمال، إلى جانب حظر البعثات الإسلامية، وتشجيع الجنوبيين على عدم استخدام أسماء أو ماثورات عربية، في حين تم تخويل بعثات التبشير المسيحية المهام الرئيسية لعملية التعليم، فضلاً عن اعتماد الإنجليزية كلغة التعلم في مدارس جنوب السودان. ولم يقتصر الأمر على ضرورة أن يكون الطلاب ذوي أسماء مسيحية للالتحاق بالمدارس التبشيرية، بل كان الدعم الحكومي المقدم يسلب من أموال المسلمين بالشمال. كذلك، فقد كان لتلك السياسة أثر في تقليص احتمالية نشأة أية هوية وطنية شمالية جنوبية مشتركة.

وإدراكاً منها لقابلية السودانين للتأثر بالتطرف الإسلامي، ورغبة في تقليص النفوذ المصري هناك، قررت بريطانيا في أربعينيات القرن العشرين أن توحد القسمين الشمالي والجنوبي من السودان وتشجيع ارتباطه بمستعمراتها في شرق

إفريقيا. وحين اتخذ القرار بالرحيل عن السودان، عقدت بريطانيا مؤتمرا في جوبا عام ١٩٤٧ لتهدئة مخاوف الجنوبيين من أن يكون تخلفهم النسبي بالمقارنة بالشمالين حجر عثرة. وعلى مضض، وافق الجنوبيون ممن حضروا المؤتمر على القبول بالوحدة والاستقلال، وإرجاء التفكير في إرساء نظام فيدرالى.

إن عمق الحساسيات قد تجلى في آب/ أغسطس ١٩٥٥ حين قام بعض الجنود الجنوبيين من مقاطعة توريت بشرق الاستوائية، والذين وجهت إليهم أوامر بالرحيل إلى الشمال، بالتمرد على قادتهم، مما خلف ثلاثمائة قتلى خلال أسبوعين أعقبا التمرد. ولم يتوقف القتال إلا حين تعهد البريطانيون بأن يتم معاملة المتمردين على نحو عادل، وأن تجرى تحقيقات للوقوف على أسباب التمرد. وفى تلك الأثناء، تم إعدام بعض المتمردين الذين لم يرتحلوا بعد، وتم تقديم البعض إلى محاكمات غير عادلة. ويذكر أن حركة "أنيانيا" التمردية والتي انبثقت فى ستينيات القرن العشرين تجد جذورها ضمن أولئك الذين قاموا بالتمرد إبان أحداث آب/ أغسطس ١٩٥٥ فى توريت. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن لفظة "أنيانيا" تعنى السم الزعاف بلغة المادى.

وبالرغم من أن السياسيين الشماليين قد حظوا بالقبول من جانب الجنوبيين فى مؤتمر جوبا، حيث بدوا متعاطفين مع اهتمامات الجنوب، إلا أن نفاقهم، وفقا لأراء الجنوبيين اللاحقة، قد تبدى فى فشلهم فى تناول "الفيدرالية" على محمل الجد، وكذا فى منحهم الجنوبيين، حين انتهى الحكم الكولونىالى، ستة مناصب إدارية فقط من بين المناصب الثمانمائة المتاحة. واستشعارا بالخوف من التهميش السياسى، عمد بعض الجنوبيين إلى القيام بتمرد محدود النطاق حتى قبل الاستقلال، دونما اتجاه واضح أو زعامة موحدة، لذا لم يكن له أثر ملموس. بيد أن الجنوب لم يكن وحده من استشعر التهميش، وبدأ ذلك جليا فى تأسيس مؤتمر

"البجا" عام ١٩٥٨، وكذلك الحزب الوطنى السودانى الذى أسسه الأب/ فيليب عباس غبوش.

إن أول حكومة سودانية بعد انتهاء الحكم الكولونىالى، والى ترأسها إسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى الاتحادى، قد ضمت داخل صفوفها قيادتين فقط من الجنوب تم استبعادهما لاحقا لمعارضتهما للأزهرى لعدم رغبته فى إيلاء "الفيدرالية" الاهتمام المستحق. أما أحزاب الشمال، فقد كان شغلها الشاغل تطبيق الشريعة الإسلامية، وفرض طابع إسلامى عربى على الجنوب. ووحدته الحزب الشيوعى السودانى هو من دأب على اقتراح اعتماد "حكم ذاتى إقليمى" لحسم النزاع فى الجنوب. وبانهيار حكومة الأزهرى، فاز حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى بانتخابات عام ١٩٥٨، بيد أنه نتيجة لفشلهما فى العمل معا كائتلاف، سلمت قيادة حزب الأمة باقتدار مقاليد حكم البلاد إلى الجنرال/ إبراهيم عبود، والذى سرعان ما عمد إلى تهميش الأحزاب السياسية وتعميق مشاعر الاستياء فى الجنوب نتيجة فرض طابع إسلامى عربى عليه. وقد ساعد ذلك فى استقطاب المتمردين الجنوبيين المتفرقين هنا وهناك تحت قيادة الجنرال/ جوزيف لاقو، المنتمى إلى ولاية الاستوائية، وتأسيس الجيش الشعبى لتحرير السودان، والمعروف باسم "أنيانيا". وقد أدت المشكلات الاقتصادية المتجذرة، جنبا إلى جنب مع المشكلات الأخرى للأهالى، إلى تهيئة المناخ لحركة طلابية مناهضة لنظام الحكم سرعان ما امتدت إلى النقابات العمالية والاتحادات المهنية بما أفضى إلى ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤.

وقد كانت النتيجة أن تم تكليف سر الختم الخليفة برئاسة الوزراء، الذى جعل حسم الحرب فى الجنوب على رأس قائمة أولوياته. وفى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٤، وافق الجنرال "لاقو" على وقف لإطلاق النار، ولكن مع دخول المتمردين إلى المدن وتشجيعهم للثورة، زادت حدة التوترات إلى الحد الذى شهدت معه العاصمة

"الخرطوم" أعمال شغب لقي خلالها ١٤ شخصاً مصرعهم. وفي تلك الأثناء، قدر عدد مقاتلي "الأنيانيا" بـ ٥٠٠٠ مقاتل، إلا أن عشرة بالمائة فقط من هذا العدد هم من كان لديهم أسلحة. هذا، وقد علا نجم "الأنيانيا" عقب أن أجبر السودان على الموافقة على دخول أسلحة من مصر والجزائر عبر جنوب البلاد لمتردى "السيمبا" في الكونغو عام ١٩٦٥، حيث سقط الكثير من تلك الأسلحة في أيدي متمردي الجنوب. كذلك، فقد حصلت الأنيانيا على دعم عسكري كبير من إسرائيل رغمًا عن تصريح الجنرال "لاقو" بأن إسرائيل لم تدعم جنوب السودان لتيل استقلاله. وقد أعرب "لاقو" عن استيائه وتذمره لإرسال إسرائيل أسلحة من الدرجة الثانية لا ترقى إلى أن تقارن بالإمدادات الروسية المتطورة للجيش السوداني. ونظرا للانتهازية الإسرئيلية في التدخل في شئون السودان، توصل الدبلوماسيون السودانيون عام ١٩٨٢ إلى اتفاق مع المسؤولين الإسرائيليين بأن يكف الأخيرون عن دعم المنشقين الجنوبيين في مقابل تعاون السودان في تسهيل انتقالات يهود الفلاشا من إثيوبيا.

لقد انقسم الجنوبيون إلى هؤلاء الذين ذهبوا إلى أفضلية الاستقلال الجنوبي الصريح وأولئك الذين ناصروا صيغة أو أخرى للفيدرالية ... وهو صراع مورس، بالأساس، داخل جنبات الاتحاد الوطني الإفريقي السوداني (سانو)، الحزب الجنوبي المرائد، حينذاك. وبقبول "ويليام ديتق"، مؤسس الحزب، مبدأ الفيدرالية، رجع وبعض أتباعه إلى الخرطوم في شباط/ فبراير ١٩٦٥ للتفاوض مع حكومة "سر الختم الخليفة". في الوقت ذاته، ذهب المستخفون بحزبه إلى أن الانقسامات الإثنية ما بين الشمال والجنوب عصبية على التذليل، وأنه في ضوء الفشل الذي منى به مؤتمر جوبا، فإن السياسة اشماليين لا يمكن الوثوق بهم، وبذا فإن استقلال الجنوب هو الخيار الواقعي الوحيد. بيد أن أولئك المستخفين، أنفسهم، كانوا منقسمين إلى هؤلاء الذين تطلعوا إلى تحقيق الاستقلال عن طريق الجهود الدبلوماسية، وأولئك الذين رغبوا في

التحالف مع "أنيانيا". وقد كان حزب الجبهة الجنوبية هو الناطق المحلى بلسان الاتحاد الوطنى الإفريقى السودانى (سانو)، وكان من قادة حزب الجبهة أعلام بارزة مثل "كليمنت أمبوروت"، و"جورديون مورتات"، و"هيلارى لونغالى" ... الذين انضم إليهم لاحقا أبيل أليز ويونا ملوال. وقد تمثلت قاعدة دعم الحزب فى الموظفين الحكوميين بالجنوب، وكذلك بعض الطلبة من قاطنى الشمال.

أما سر الختم الخليفة وحلفاؤه فقد أيدوا اجتماع الأحزاب الرئيسية والمراقبين الدوليين حول "طاولة مفاوضات مستديرة للتوصل إلى اتفاق من شأنه تحقيق المصلحة الإقليمية لجنوب السودان، وكذلك المصلحة الوطنية للسودان". وفى السادس عشر من آذار/ مارس ١٩٦٥ تم عقد أول اجتماع، لتنتهى جولة المفاوضات سريعا فى الثلاثين من آذار/ مارس، حيث تم الموافقة على تعيين "لجنة الاثنى عشر رجلاً" (ستة ممثلين عن الشمال، وستة عن الجنوب) ... لتجرى اللجنة اجتماعاتها على امتداد ستة أشهر تلت تعيينها.

إلا أنه، وقبل أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها، أجرى فى الحادى والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٦٥ انتخاب أسفر عن تعيين حكومة جديدة تشكلت من "حزب الأمة القومى"، و"حزب الأمة" تحت قيادة محمد أحمد المحجوب، وهى حكومة اتسمت بطابع يمينى بأكثر مما كانت عليه حكومة سر الختم الخليفة، كما كانت أقل منها استجابة لمصالح الجنوبيين ومطالبهم. كذلك، كان من نتائج ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ تشكيل جبهة الميثاق الإسلامى، والتى عملت، بالأساس، كمظلة لعدد من الأحزاب الإسلامية، والتى كان من أبرزها حركة "الإخوان المسلمين" السودانية. وقد استمدت الجبهة دعمها الأساسى من المثقفين والطلبة، حيث أطلق التراي على الفئة الأخيرة لفظة "مهد الحركة الإسلامية"، وفازت الجبهة بخمسة مقاعد برلمانية فى انتخابات عام ١٩٦٤ لترسى الأساس الذى كان

بمقتضاه للترابى دور بالغ الأهمية في لجنة الاثنى عشر رجلاً. أما المشاكل السياسية في الجنوب فقد عزتها جبهة الميثاق الإسلامى إلى الحكم العسكرى، وحين أطيح بذلك الحكم نادت الجبهة بإدارة مركزية وخطوات سريعة نحو إضفاء طابع إسلامى عربى على مجمل البلاد، بما فيه الجنوب. أما الترابى، فقد صرح بأنه يفضل أن ينفصل الجنوب ولا يوافق على مطلبه بتفويض السلطة. وبدوره، جادل الحزب الشيوعى السودانى بشأن تفويض السلطة، إلا أن زعيمه الجنوبى، جوزيف قرنق، كان قد ذهب إلى عدم وجود هوية أو كيان وطنى حقيقى فى الجنوب، ونظرا لذلك السبب وحده فلا يمكن بحال تطبيق مبدأ "الحكم الذاتى".

أما فيليب عباس غبوش ومحمد عبد القادر فقد كان كلاهما متشددًا عنيدا فى المناداة بإقليم مستقل لكل من جبال النوبة والبجا، مع التوضيح بأنه بالرغم من عدم لجوء مواطنيهما للتسلح كما فعل الجنوبيون، فإنهم يرغبون فى نظام لامركزى. وقد قدم التقرير النهائى للجنة الاثنى عشر رجلاً إلى رئيس الوزراء، آنذاك، محمد أحمد المحجوب، فى السادس والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٦، ولكنه، مثله فى ذلك مثل توصيات "طاولة المفاوضات المستديرة" لم يعمل به، وتم تجاوزه فى خضم الأحداث السياسية المتواترة فى البلاد.

وفى عام ١٩٦٦، نجح الإخوان المسلمون بقيادة الترابى وبمعاونة الصادق المهدي، رئيس الوزراء آنذاك، فى جعل الحزب الشيوعى السودانى محظورا بصفته منظمة ذات طابع إحادى، ونتيجة لذلك تم استبعاد أعضائه الاثنى عشر المنتخبين من عضوية البرلمان. وقد باذر التميمون بإحالة القرار إلى المحكمة للطعن عليه، وأيدتهم المحكمة فى ذلك، إلا أن الصادق المهدي زعم أن قرار المحكمة غير دستورى وغير مقبول. أما الترابى فقد صرح بأن "حظر الحزب قد تم فى مناخ ديمقراطى تام وتجاوبا مع الإرادة الجماهيرية". وقد أخذ الصراع بين الشيوعيين

والإسلاميين جولة جديدة، وذلك حين نجحت حركة "الضباط الأحرار" في الخامس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٩ في الاستيلاء على الحكم، ليصبح القائد "جعفر نميرى" الرجل القوي في البلاد. وقد قام نميرى بتبرير الانقلاب على أساس أن المسسة المدنيين قد أصابوا عملية صنع القرار بالشلل، إلى جانب إخفاقهم في إيجاد حلول لمشكلات البلاد الاقتصادية والإقليمية، فضلا عن تركهم السودان بدون دستور دائم. وباتخاذ لصيغة "مجلس قيادة الثورة"، عمد نظام الحكم الجديد إلى تبني "اشتراكية سودانية مستقلة". هذا، وقد اضطلع اليساريون بدور رائد في تشكيل السياسات والبرامج الحكومية، بيد أنه، ووفقا لإبراهيم نجود، والذي سيصبح فيما بعد رئيسا للحزب الشيوعي السوداني، قلن يساند الحزب نميرى ما لم يقد يجعل جميع الأحزاب شرعية.

وفي تلك الآونة، كان حزب الأمة، وزعيمه الإمام المهدي يمثلان التهديد الأكبر لنظام حكم نميرى. وبعد تراجعهم إلى جزيرة "أبا" الحصينة إلى الجنوب من الخرطوم، قام جعفر نميرى بشن هجوم بواسطة القوات المسلحة والقوات الجوية. وفي المعركة التي نجمت عن ذلك الهجوم، والتي وقعت في آذار/ مارس ١٩٧٠، قدر عدد القتلى بنحو ثلاثة آلاف شخص، أغلبهم من "الأنصار". أما الصادق المهدي فقد تم نفيه إلى مصر حيث منعه الرئيس جمال عبد الناصر من خلافة عمه في زعامة حزب الأمة ... ذلك الحزب الذي لم يكن الوحيد ممن اعتزم تخليص السودان من قبضة نميرى، فقد حاول الإخوان المسلمون أيضا القيام بانقلاب ضده. وبعد فشل الانقلاب، فر الإخوان إلى ليبيا حيث أنشأوا تجمعات عسكرية للتحضير لفرصة قادمة للإطاحة بنميرى.

وبعد أن دحر نميرى هذين التمردين، استدار إلى الشيوعيين. ففي آذار/ مارس ١٩٧١، قام نميرى بإخضاع الاتحادات العمالية التي سيطر عليها

الشيوعيون للإشراف والرقابة الحكوميين، كما عمد إلى حظر منظمات الحزب الشقيقة، والإعلان عن تكوين حركة سياسية وطنية، هي "الاتحاد الاشتراكي السوداني". وعقب ذلك، قام نميرى بالقبض على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، ورغم ذلك، وبالأجواء إلى العناصر السرية بالحزب، قام الرائد هاشم العطا بانقلاب ضد نميرى في التاسع عشر من تموز/ يوليو ١٩٧١ . وفي غضون ثلاثة أيام، قامت وحدات الجيش ذات الولاء بتفجير قصر الرئاسة وإنقاذ نميرى، والقبض على هاشم العطا وداعميه. بعدها أمر نميرى بالقبض على المئات من الشيوعيين وضباط الجيش المعارضين لحكمه، وأمر بإعدام البعض مثل عبدالخالق محجوب وجوزيف قرنق.

وبعد أن خلص نميرى إلى تعذر القضاء عسكرياً على تمرد "أنيانيا" في الجنوب، وبعد إقصائه للإسلاميين والأحزاب الطائفية لرفضهم أى تداول للسلطة، تبنى نهج إحلال السلام. فبمساعدة كل من مجلس الكنائس العالمي وهابلي سيلامسى، إمبراطور الحبشة آنذاك، توافقت الأحزاب على اتفاق أديس أبابا، والذي تم التوقيع عليه في السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٧٢، من قبل جوزيف لاقو ممثلاً عن جيش تحرير جنوب السودان، والدكتور منصور خالد ممثلاً عن الحكومة. وقد رفض الاتفاق انفصال الجنوب الذي نادى به جيش التحرير المؤيد لحكم ذاتى إقليمى، وطالب بانضمام جنود "الأنيانيا" إلى القوات المسلحة السودانية، والذي مثل تراجعاً عن تأييده لأن يكون للجنوب جيش مستقل. كذلك، فقد قوبل الاتفاق بالرفض من قبل بعض أعضاء "أنيانيا" نظراً لمعارضته انفصال الجنوب، فيما تحفظ البعض بشأن المطالبة بانضمام جنود "أنيانيا" إلى القوات المسلحة السودانية، من بينهم ضابط قد التحق بالخدمة حديثاً، يدعى "جون قرنق". وقد صرح جوزيف لاقو بأن قرنق قد قام بكتابة عدد من الكتيبات ذات طبيعة حساسة،

وأنة قد أمره بوقف نشرها خشية أن تؤدي إلى "انزلاق الجنوب نحو صراع سابق لأوانه".

إن اتفاق أديس أبابا قد ووجه بتحديات عدة. فعلى رأس تلك التحديات برزت مشكلة مقاتلي "الأنيانيا" المسرحين، وتحركات مقاتليها في ربوع الجنوب وتنقلاتهم من الجنوب إلى الشمال، والفشل في الوفاء بالتعهد بأن يكون عدد الجنود الشماليين في الجنوب مساويا لعدد الجنود الجنوبيين هناك، فضلا عن مشاكل ناجمة عن تقاعد بعض جنود "الأنيانيا"، والفشل في إلحاق الجنوبيين ببرامج تدريب عسكرية. وفيما خضعت الخدمات الشرطة لحكومة الجنوب، كانت وحدات أمن الدولة بالجنوب تآتمر مباشرة من قبل الخرطوم. وقد نجم عن ذلك أن تم القبض، في بعض الأحيان، على سياسيين من جنوب السودان وفقا لأوامر صادرة عن الخرطوم. ولعل التحدي الأكبر بوجه اتفاق أديس أبابا كان معارضة الإسلاميين والأحزاب الطائفية لمبدأ "اللامركزية" ورفضهم الاعتراف بالأنيانيا.

وفي عام ١٩٧٣، وضع نيميري أول دستور دائم تشهده السودان، والذي نص في مادته التاسعة على أن الشريعة الإسلامية والأعراف هما المصدر الأساسي للتشريع، وأن الأحوال الشخصية لغير المسلمين ستكون خاضعة لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بغير المسلمين. كذلك اشتملت المادة السادسة عشرة من الدستور على احترام المسيحية والأديان السماوية في الجنوب، وحماية معتنقيها، وهو تقدم ملحوظ حين الأخذ بعين الاعتبار النظرة السلبية، بل الدونية، عامة نحو الجنوب "الوثني الكافر"، وبما يتعارض مع نظرة الأحزاب الإسلامية لذلك الجنوب.

وفي خضم تلك لتغيرات المتلاحقة، شرع نيميري في ربط السودان بالغرب، الأمر الذي أثار حفيظة الجار الليبي المناهض للغرب، والداعم لليمينيين الإسلاميين ونشطاء حزب الأمة الذين ارتحلوا إلى ليبيا وحظوا بدعم رئيسها آنذاك، العقيد

معمر القذافي. فبعد عبور الجبهة الإسلامية القومية الصحراء خفية ودخولها آم درمان" في الثاني من تموز/ يوليو ١٩٧٦، حاولت الجبهة المكونة من حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي، الإطاحة بنظام حكم نميري، ولكن محاولتها باءت بالفشل. وحين أدرك نميري ضعفه، نادى بعد عام بمصالحة وطنية عملت على عودة زعماء المعارضة ثانية إلى السودان. وأسرع الترابي إلى إعادة بناء حزبه في الوقت الذي كان مشاركاً فاعلاً في الاتحاد الاشتراكي السوداني بقيادة نميري، حيث أصبح مسئولاً كبيراً به. وكانت استجابة نميري إيجابية إذ قام بتعيين الترابي نائباً عاماً للسودان. أما الترابي فلم يكن على شاكلة الإمام الخميني في إيران إذ كان دائماً ما يشدد على الطابع التقدمي الليبرالي للإسلام، خاصة في دعمه الدعوى لحقوق المرأة، الأمر الذي أذكى غضب نوى الاتجاه المحافظ وأثار حنقهم. وحين لم يكن الترابي مشغولاً بكتابة تشريعات دستورية إسلامية، أعد مسودة قانون عرضها على الرئيس نميري عام ١٩٨٠ لإعادة ترسيم حدود أعالي النيل على نحو تدخل بمقتضاه الآبار النفطية المكتشفة حديثاً ضمن حدود شمال كردفان، وهو ما أجبر على التخلي عنه إزاء المعارضة الشديدة من قبل الجنوبيين. أما الخطط اللاحقة لبناء معمل تكرير النفط في الشمال، فقد تم تنفيذها في النهاية وهو ما أسهم في إشعال شرارة الحرب التي سرعان ما اندلعت في أعقاب ذلك.

وفي شباط/ فبراير ١٩٨١، أعلن جعفر نميري عن خطة لتقسيم الجنوب، الأمر الذي أثار فزعاً كبيراً تفاقم حين أعلن أن مقترح التقسيم قد ورد من أهالي "الاستوائية" الفاضيين من الهيمنة الواضحة للدينكا. لذا، ففي الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٨٢، تم حل التجمع الإقليمي للجنوب، وتم تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ضعيفة من الوجهة الإدارية، وهي الاستوائية، وأعالي النيل، وبحر الغزال.

كذلك، فقد توجب تعيين الحكومات من قبل الخرطوم، فضلاً عن جعل العربية اللغة الرسمية لجنوب البلاد. وقد مثلت تلك الإجراءات، مجمعة، رفضاً لاتفاق أديس أبابا مما أدى إلى فقدان نميرى للتأييد الإقليمي سريعاً. وفي الوقت ذاته، فإن تبني نميرى لصيغة الإسلام قد اتخذت منحى عاماً حين تقدم بتشريع في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ يهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف ربوع السودان. وتلا ذلك تطبيق الحدود وفقاً لما جاءت به الشريعة، من خلال محاكم القضاء المستعجل، والتي قضت بأحكام وعقوبات مثل الإعدام وقطع الأيدي.

وبذا فقد أضحي الإسلاميون داخل معترك السياسة، ومن ثم قدرتهم على تمويل أنشطتهم من خلال انخراطهم في نظام مصرفي إسلامي. فالتراپی ذاته كانت له صلات وثيقة بينكي "فيصل" و"التضامن" الإسلاميين... واللذين، ضمن أنشطة أخرى، قد منحا تمويلاً للجامعة الإسلامية. وباضطلاع الإسلاميين بدور رئيسي في إضعاف شوكة الحزب الشيوعي السوداني، فقد بادروا بمحاكاة الهياكل التنظيمية وأساليب الإدارة ذات الطابع اللينيني، والمتبناة من قبل الحزب. وبذا فقد أضحي النمط السائد والمتبع، آنذاك، العمل من خلال جبهات وخلايا سرية صغيرة، والتفاد إلى صفوف الكيانات الشعبية، ورفع الشعارات ذات الملمح "الشعبي". والتركيز على التنظيمات الطلابية والوعظ الديني في المدارس، وكذا المنظمات المهنية والعسكرية. أما الهدف فقد كان دائماً تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في البلاد. كذلك، فقد أبدت الأحزاب الطائفية قبولها بالشريعة ودعمها لها، إلا أن الصادق المهدي كان قد خلس إلى أن المرء بحاجة إلى استخدام المنطق واعتماد صوت العقل في تطبيق قواعد الدين الإسلامي، كذلك، ووفقاً له، يجب أن يكون الإسلام أنموذجاً يسترشد به حين إعداد دستور للبلاد، لا أن يكون الأساس الأوحد له على النحو الذي يذهب إليه الإسلاميون في هذا الشأن.

وفى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٨، جعلت الدساتير الإسلامية الشريعة أساسا لجميع التشريعات والممارسات القضائية، بيد أنه فى كلتا الحالتين قامت الانقلابات بوقف تلك الجهود حيث لم يحرز أدنى تقدم إلى أن أدى إلحاح الإخوان المسلمين إلى تأسيس الرئيس نميرى للجنة لجعل القوانين السودانية تتطابق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية. وبالرغم من تلك المبادرة، إلا أن اللجنة قد عملت بدأب طيلة خمس سنوات تلك تأسيسها لتتمخض جهودها عن سبعة قوانين، قام نميرى بتنفيذ واحد منها فقط، تأسيس نظام مصرفى إسلامى. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٢ أعلن نميرى عزمه على تحويل السودان إلى جمهورية إسلامية.

وخلال البقية الباقية من عام ١٩٨٢، ومرورا بالعام التالى، أصدر الرئيس نميرى العديد من "القوانين الإسلامية" والتي عرضت على برلمان عاجز عقيم حيث تم عرضها بسرعة. وحين واجهت نميرى عقبات ومصاعب فى محاولته للتوفيق ما بين تلك القوانين والدستور القائم، كان تركيزه منصبا على تنفيذ تلك القوانين بالقوة الجبرية، ومن ثم قيامه بإعلان حالة الطوارئ بالبلاد وإنشاء محاكم طوارئ أقررت حجما متزايدا من الأحكام القاضية بقطع الأيدى والجلد بمرأى من الملأ. وتطور الأمر ليصبح نظاما للمحاكم الخاصة، والتي حين يتأملها المرء على نحو ارتجاعى يلفاها وقد صممت خصيصا لإدانة محمود محمد طه، زعيم الإخوان الجمهوريين، ذلك الفصل الدينى الضيق الليبرالى النزعة، والمنتقد بشدة لنميرى وقوانينه "السبتيمرية"، ذلك المصطلح الذى سيكتب له الذيوع على الألسن. وقد كان يتم القبض على محمود طه على نحو متكرر، ففى الخامس من كانون الثانى/ يناير ١٩٨٦، ألقى القبض عليه واتهم بالإلحاد ليحكم عليه بعقوبة الإعدام، ويتم تنفيذ الحكم فى الثامن عشر من الشهر ذاته ... ذلك الحادث الذى أصاب السودانين، فى مجملهم، بالفزع والرعب.

وقد تلا ذلك دخول نميرى فى منحنى انتكاسى، فلضعف موقفه لئاجم عن خسارته لتأييد الجنوبيين، ولى نميرى وجهه شطر الإسلاميين الذين كان لديهم بالفعل أعداء كثر، الأمر الذى أدى إلى تدهور شعبيته. وعقب ذلك، التفت نميرى نحو الإخوان المسلمين ليلقى القبض على حسن الترابى وآلاف آخرين من الإسلاميين على مدار عدة أسابيع لاحقة. وفى الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٨٥، اندلعت تظاهرات قادتها التنظيمات المهنية بالبلاد، وتم نفي نميرى بعد ذلك بأربعة أيام إلى مصر. أما الإخوان المسلمون فقد أمضوا ثمانى سنوات فى معارضة نظام حكم جعفر نميرى، ليصبحوا بعد ذلك الفريق الوحيد المساند له قبيل إصطدامهم بذلك النظام قبل أيام من تقوض قوائمه. لذلك، فقد تمكنوا من تقديم أنفسهم للشارع السياسى وكأنهم من قاموا بتحرير البلاد من ذلك النظام. وبالفعل، فقد تحالف الإخوان المسلمون سريعاً مع الأحزاب الطائفية، وعلى نحو أكثر حذراً مع اللواء/ عبد الرحمن سوار الذهب، المتعاطف مع الإخوان، والذى أمسك بزمَام السلطة فى البلاد ممثلاً الجيش السودانى وقام بتكوين المجلس العسكرى الانتقالى.

وقد تواصلت عملية التفاوض ما بين المجلس العسكرى الانتقالى من جهة، والتحالف الوطنى لإنقاذ البلاد من جهة أخرى، إذ مثل الأخير مطالب القائمين بالتظاهر، وحين تعثرت المفاوضات بين الطرفين، استولى المجلس العسكرى الانتقالى على مقاليد السلطة بالبلاد ليعلن أن الانتخابات ستجرى فى غضون عام، أما جون قرنق فقد شبه الحكومة آنذاك بالتميرية بنون نميرى، كما أبرز الفرق بين الانتفاضة الشعبية الحقيقية، التى ذهب إلى دعمها وتأييدها، وبين استيلاء عسكر جعفر نميرى على السلطة، ورفضه قبول منصب قامت بعرضه عليه. وفى تلك الأثناء، شرع المجلس العسكرى الانتقالى فى الإعداد للانتخابات، التى بدأت فى السادس من نيسان/ أبريل ١٩٨٦. وقد فاز حزب الأمة بـ ٩٩ مقعداً بما نسبته ٣٨,٢٪

من الأصوات، فيما أحرز الحزب الاتحادي الديمقراطي ٦٦ مقعدا بما نسبته ٢٩,٥ / من الأصوات، أما الجبهة الإسلامية القومية، والتي تبنت ذلك الاسم في عام ١٩٨٥، فقد استأثرت بـ ٥٢ مقعدا بما نسبته ١٨,٥ / من الأصوات، وحصل الحزب الشيوعي السوداني على ثلاثة مقاعد فقط في البرلمان السوداني. أما الأداء الباهر غير المتوقع للجبهة الإسلامية القومية فقد كان، في جله، نتيجة لمهارتها في استغلال دوائر انتخابية أُنحت لخريجي المدارس العليا التصويت في كل من الدوائر الانتخابية الاعتيادية، وكذا في دوائر انتخابية مقصورة فقط على الخريجين، حيث حصلت على ٢٣ مقعدا من أصل ٢٨، بعضها في الجنوب. وقد تظاهرت الجبهة بعدم قيامها باحتكار دوائر انتخابية للخريجين، إلا أنه وبعد إجراء مسح عن العمالة المهاجرة إلى البلدان العربية، فإنها طلبت ممن ينتمون إليها في المهجر إدراج أسمائهم في أقاليم مختلفة ثم القيام بالتصويت تبعا لذلك. ويبين هذا جليا في غرابة الأمر أن يتم التصويت لصالح إسلاميين في مناطق بالجنوب ذات أغلبية مسيحية.

وبذا، فقد بدأت مرحلة من التشويش والتراجع حيث قام الصادق المهدي بسلسلة من الائتلافات الحكومية الهشة التي عجزت عن إنهاء الحرب في الجنوب، وفشلت في إعادة إحياء الاقتصاد السوداني، وكان شاغلا الشاغل وقف العمل بقوانين نميري "السبتمبرية" (وهو ما أيده الأحزاب كافة إلا أنها لم تتوافق بشأن بديل لتلك القوانين). وفي شمال البلاد، كانت هناك حريات حقيقية، إلا أن الخدمات الحكومية والإدارية، وكذلك الاقتصاد، كان قد أصابها انهيار مروع.

إن تراجع حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي قد تزامن مع صعود نجم الجبهة الإسلامية القومية والتي شددت على مطلبها بدستور إسلامي متكامل، في الوقت الذي كانت تدعم قوتها داخل صفوف الطلبة والتجار والجنود، وتتحصل على الموارد التمويلية الضرورية عن طريق تعميق درجة ارتباطها وانخراطها في القطاع

المصرفى. وبالفعل، فقد شهدت تلك الحقبة انتقال اتحادات الطلاب بالجامعات من سيطرة الشيوعيين باتجاه الجبهة، وكذا استئثار كوادر الجبهة باليات الوعظ الدينى فى المدارس. ويصفة أساسية، ارتكبت الجبهة إلى ارتباط عموم أهالى الشمال اللصيق بالإسلام الصوفى، حيث لا يجرؤ أى فرد أو منظمة مجتمع مدنى أو حزب سياسى على معارضة قوانين الشريعة الإسلامية علناً.

لقد كانت الحرب فى الجنوب هى التى عادت على الإسلاميين بالضرر. ففى وجه تمرد عجزت الحكومة عن السيطرة عليه، قدم العسكريون مذكرة صريحة إلى الصادق المهدي فى شباط/ فبراير ١٩٨٩ طالبه فيها إما أن يمدهم بالسلاح اللازم لسحق "الجيش الشعبى لتحرير السودان" وإما السعى نحو السلام. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد أدركت أن ذلك يعنى أن حدوث انقلاب يظل احتمالاً قائماً، الأمر الذى يعد تهديداً للشريعة، ومن ثم قيامها بتنشيط جهودها العسكرية. وفى عام ١٩٨٨، حين كانت الجبهة ممثلة فى الحكومة، وكان الحزب الاتحادى الديمقراطى ضمن صفوف المعارضة، توصل الأخير إلى صيفه إطارية للسلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أديس أبابا (وهو ما سنتناوله فى الفصل التالى). ولتوق الصادق المهدي إلى تفعيل تحالفه مع الجبهة الإسلامية القومية وإغفال منجزات غريمه اللدود، عثمان الميرغنى، عارض المهدي الاتفاق بادئ الأمر، إلا أنه قد أجبر، نتيجة تأييد الشارع السودانى المتنامى للاتفاق، على المصادقة عليه، مما أدى إلى أن حل الحزب الاتحادى الديمقراطى محل الجبهة ضمن صفوف الحكومة.

إن الجبهة الإسلامية القومية كانت تدرك أنه لو تم قبول الاتفاق الإطارى، فسيتم العصف بهدفها فى إحداث إصلاحات بالبلاد، فضلاً عن كونها ستواجه إهمالاً وتناسياً فى غياهب السياسة لفترة طويلة ممتدة. كذلك، فقد أدركت قيادة الجبهة أنها قد بلغت أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال "ديمقراطية صناديق

الاقتراع، وفي ظل الاستعدادات المتنامية ضمن صفوف الجيش للقيام بانقلاب ما، أما أبرز مخططي الانقلاب فكان على عثمان طه، والذي أصبح فيما بعد النائب الأول لرئيس الجمهورية. وقد قيل إن عدم اتسامه بشخصية كاريزماتية، فضلاً عن ملامح وجهه الطفولية وأسلوبه الهادئ... قد جعل كثيراً من الناس لا يقطنون إلى شخصيته القاسية الانتهازية المخاللة ونمطه المراوغ. ولذا، فقد تم منح الفريق عمر البشير الضوء الأخضر للقيام بانقلاب في غضون أسبوع، بعد أن رفض الأمر عسكري آخر، هو عمر أحمد حسن. إن عمر البشير، والمولود في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ في قرية حوش بانقا - وهي إحدى ضواحي مدينة شندى، شمال شرق الخرطوم - قد عمل وهو فتى في إحدى ورش صيانة السيارات، والتحق بالقوات المسلحة السودانية حيث اشترك في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل، ليزعم مؤخراً أنه كان إسلامياً منذ شرح الشباب. وخلال سنى حكمه الأولى، كان البشير صعب المراس للغاية، كما كان أداؤه باهتاً... ولكنه تقدم، على نحو متسارع، إلى صدارة المشهد، وقام بتعلم الإنجليزية ليصبح خطيباً مفوهاً، كما صار له أتباع ومريدون.

إن الانقلاب قد صور، منذ البداية، بأنه تحرك قام به عسكريون وطنيون للدفاع عن السودان وتجنبيه الأثر السلبي لسياسيين غير أكفاء. لذا، لم يقتصر الأمر على القبض على كبار المسؤولين الحكوميين، بل تعداه إلى زعامات الجبهة الإسلامية القومية وقياداتها، بما فيها الترابي ذاته والذي تم إيداعه سجن "كوبر" سيئ السمعة لأربعة أشهر (وقد أوضح الترابي لمؤلف الكتاب أن ذلك كان خطأً، فقد كان عليه أن يعمل على الانتقال إلى سجن أفضل معاملة وأقل وطأة). وبعد ستة أشهر، تم إخضاع الترابي للإقامة الجبرية. إن مجمل ما سبق قد خطط له لتضليل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت الجبهة واثقة من أنها لن تسمح بأن يعتلى

أى تيار إسلامى سدة الحكم فى البلاد. أما الحكومة المصرية فقد أعلنت تأييدها لاستيلاء العسكر على الحكم، ما عمل على ضمان الاعتراف الإقليمى بالحكومة السودانية الجديدة، فيما كانت حكومة الولايات المتحدة حذرة فى الاعتراف بها ومباركتها. وبمرور الوقت، أدركت البلدان المجاورة للسودان، فضلاً عن الولايات المتحدة أنه قد تم خداعها. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد كان لديها متسع من الوقت لتنظيم صفوفها ومواردها، وعمل الترتيبات اللازمة لاختيار زعامة مناسبة، وتبنى برنامج عمل أولى والسعى نحو تحقيقه.

هذا، وقد جاء البلاغ الأول لجبهة الإنقاذ أسفا على الرعونة السياسية لحكومة الصادق المهدي، والتي أدت إلى فشل التجربة الديمقراطية، وتمزق أواصر الوحدة الوطنية نتيجة إثارة العداءات الإثنية والضغائن القبلية إلى الحد الذى حمل فيه أبناء الوطن الواحد السلاح ضد أشقائهم فى دارفور وجنوب كردفان، ناهيك عن المناسى الإنسانية فى جنوب البلاد. كذلك، فقد أشار بلاغ جبهة الإنقاذ إلى فشل الحكومة فى إرساء نوع من الاستقرار السياسى، والتدهور المروع للوضع الاقتصادى بالبلاد، وطبقة المتكسبين بالتملق الذين ازدادوا غنى فى ذلك الحين. ومع نهاية عملية السلام فى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، ضربت المشاكل ذاتها البلاد التى صارت منقسمة آنذاك، بما فى ذلك طبقة من محدثى الثراء المتكسبين بالتملق والمنتمين إلى حزب المؤتمر الوطنى.

وفى بادئ الأمر، اعتبر الإسلاميون الانقلاب ممثلاً لنقطة فارقة تفصل اللحظة الراهنة عن ماضى السودان، وتضع البلاد فى طبيعة قوى التغيير فى العالم الإسلامى. ولإدراك الترابى طبيعة المشهد الدولى ومعطياته، كتب أنه "ما أن يتم تأسيس دولة إسلامية واحدة تتمتع باستقلالية القرار، فسرعان ما سينتشر أنموذجها فى ربوع العالم الإسلامى". وتمثل الدولة، فى ذلك الإطار، قاطرة الثورة

ومحركها. وبالفعل، لم تشهد أية فترة زمنية منذ الدولة المهدية حزبا حاكما يعيد بناء الدولة وفقا لرؤيته الذاتية وعلى نحو متكامل يمثل ما تم بواسطة الجبهة الإسلامية القومية في السنوات المبكرة التي تلت إمسакها بزمام السلطة. هذا، وقد ذهب بنيتو موسولينى إلى وصف الشمولية بأنها "كل شىء داخل الدولة، لا شىء خارج الدولة، لا شىء ضد الدولة" ... ذلك الوصف الذى ينطبق على الدولة التى سعت الجبهة الإسلامية القومية نحو تأسيسها، وبالفعل قطعت أشواطا كبيرة على طريق تحقيق ذلك الهدف.

وما أن أمسكت الجبهة بزمام السلطة حتى تم القبض على عدد كبير من ضباط الجيش وموظفى الدولة، بل تم قتل البعض فى حالات بعينها، ليحل محلهم موظفو الجبهة، كذلك، فحسب الماصب الأقل شأنا على السلم الوظيفى كانت عرضة لحملات التطهير والتحقيقات وفرض موافق الولاء. وفى هذا الصدد، ذهب إبراهيم السنوسى - نائب رئيس حزب المؤتمر الشعبى - إلى أنه "إذا كان البعثيون والشيوعيون هم من أمسك بمقاليد السلطة، لكانوا قد أوسعوا قسلا وبذبيحا، فعمدنا إلى قتلهم بداة". أما الأنشطة الاستخباراتية فقد تم النهوض بها بتوسعة نطاق فعاليتها، وأمسست الاعتقالات التعسفية، و"بيوت الأشباح" وعمليات التعذيب أمرا مألوفًا آنذاك، إذ كانت الجبهة تسعى إلى إقصاء أية عناصر فى هيكل الدولة قد تمثل تهديدا لبرنامجها "الإسلامى". وفى هذا الإطار، تم حظر نقابات العمال والتنظيمات الشعبية والأحزاب السياسية، كذلك، فقد استخدمت المدارس والأعداد المتزايدة من الجامعات والمعاهد الفنية التقنية كائنات لإحكام قبضة الجبهة وسيطرتها، كما استغلت كقنية هامة لغرس الأفكار والقيم "الإسلامية".! وفى حين تم اعتقال بعض القيادات الطائفية والزعامات الصوفية، فقد كان نهج الجبهة تجاههم مزيجا من القمع الوحشى والآليات الأكثر دهاء. لذا، وخلال سنوات قلانل،

استطاعت الجبهة أن تشرذم "حزب الأمة القومي"، و"الحزب الاتحادي الديمقراطي" إلى جماعات عشر عن طريق الرشاوى، ومنح المناصب، وإذكاء الانقسامات الداخلية بمكر ودهاء، واللعب بمهارة على أوتار البعد القبلى.

أما "قوة الدفاع الشعبى"، فقد أنشئت لتكون رقيباً على الجيش غير الموثوق سياسياً، وكأداة لتنفيذ "المشروع الحضارى الإسلامى" للجبهة الإسلامية القومية، ولضمان أن تحل رؤيتها للقيم الإسلامية ونمط الحياة الإسلامى محل المفاهيم الصوفية الانتقائية للإسلام المفضل من قبل معظم مسلمى السودان. وقد أدت النظرة الإسلامية التى تطى شأن الحرب والشهادة إلى "عسكرة" المجتمع السودانى (وكمثال على ذلك ما يشهده المرء من ارتداء الأطفال السودانيين الزى العسكرى الميدانى الموه، واتخاذهم كزى فى المدارس). أما الحرب فى الجنوب فقد استعرت حذتها وأضحت أقرب ما تكون إلى مفهوم "الجهاد".

هذا، ولم يكن اليمينيون الإسلاميون بحاجة إلى تحفيز المجتمع الدولى لهم كيما يقوموا بالإصلاح الاقتصادى فى البلاد. فما أن قبضت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة حتى شرعت فى تحجيم الخدمات العامة، وتطهير المؤسسات الحكومية، وتخفيف حدة القيود فى المعاملات المالية والبنكية، وخصخصة الهيئات الحكومية، وتحجيم مشروع "الجزيرة" الزراعى شبه الحكومى، وتقويض مؤسسة "الزكاة"، ومقاضاة شركات النفط العالمية، ومناقسة بلدان أخرى فى الإقليم فيما يتعلق بالإيجارات طويلة المدى وعالية القيمة للأراضى. وكان نتيجة ذلك كله أن انخفض مستوى معيشة معظم السودانيين انخفاضاً كبيراً وسريعاً. كذلك فقد شهدت البلاد نهبا موسعا لموارد الدولة المالية حيث سعت الجبهة للإثراء، وقامت بتحجيم المصالح التجارية وصفقات الأعمال المتعلقة بالأحزاب الطائفية وبناء تحالفات تجارية واقتصادية جديدة. وبينما ارتفع معدل الاستهلاك الفردى (ما بين

١.٦ / و ٢.٨)، ازدادت حدة الفوارق بمعدل أكبر (٤, ٥). ونتيجة التأثير البالغ للفوارق بما يربو على نمو الاستهلاك، فقد زادت حدة الفقر كثيرا خلال تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبيا خلال النصف الثاني من العقد المذكور. وقد تجنت الجبهة ذلك المنحى إذ كانت أولويات تخصيص موارد الدولة تنصب على سباق التسلح، والحاجة إلى ضمان القوة العسكرية الأمنية. وقد ذكر التراي لمؤلف الكتاب، مراراً، أن إحدى أعظم إنجازات النظام كانت تقويضه "لاشتراكية" الدولة لصالح دولة الاقتصاد السوقى الحر.

إلا أنه، ووفقاً لأحد المراقبين، لم تكن سياسات الحكومة ترتكن إلى منطق اقتصادى فحسب، بل كانت معدة، بالأساس، لإضعاف شوكة الخصوم السياسيين وتعضيد قاعدة القوة الاقتصادية والسياسية للجبهة الإسلامية القومية. وبالمثل لم يتسق التراجع الشديد فى إمدادات الخدمات وتوفيرها للمواطنين، وممارسة السياسات التى عملت على تعظيم هوة الفوارق فيما بينهم، وذلك من قبل الجبهة، مع هدف الحد من خطر أن تطل الحرب برأسها ثانية ... ذلك الهدف الذى يتحقق من خلال النمو المتكافئ العادل وتوفير الخدمات الاجتماعية. كذلك، فقد لاحظ مراقب آخر تطابقاً ما بين استخدام الجبهة للعنف لإحكام قبضتها على السلطة وفرض رؤيتها "الإسلاموية" على المجتمع، وبين الحكم القاسى الذى مارسه الدولة المهدية إبان الخلافة العثمانية.

وفى غضون سنوات قلائل، قامت الجبهة الإسلامية القومية بتقويض المؤسسات التى كانت همزة الوصل ما بين المواطن والنولة. أمم التراي فقد كان ينظر إلى السودانيين الشماليين على أنهم كسالى وخجولون، بل كان يعتبر كرمهم المعروف دليلاً على "تونية" ما. لقد كانت الدولة تستخدم كأداة لتغيير التركيبة الشخصية للأهالى، إلا أن الحكومة قد جوبهت بمقاومة متواصلة فى قطاعين هاميين للغاية،

الأول: جنوب البلاد ومناطق متاخمة أخرى حيث واجهت الحكومة مقاومة مسلحة، والثاني: "العائلة" في شمال البلاد، وهي مؤسسة لديها القدرة على مقاومة محاولات الجبهة لتغيير القيم والعادات التقليدية. أما استخدام الشرطة النظامية واللجان الشعبية والعديد من الوكالات والأجهزة للتجسس وكتابة التقارير عن الأهالي بهدف تنيير السلوكيات والقيم السودانية التقليدية، فقد باع جميعها بالفشل. فحين قامت الشرطة النظامية باقتحام بعض المنازل نتيجة بلاغات بأن بعض النسوة كن يرقصن مرتدين ثيابا غير محتشمة، ثارت ثائرة الأهالي وأجبرت الشرطة على التراجع. وبالمثل، فحين حاولت الأجهزة الأمنية القيام بتفتيش البيوت بيتا بيتا بحثا عن الشباب المتهربين من التجنيد الإلزامي، أجبرت تلك الأجهزة أيضاً على الانسحاب. ففي المحيط الحكومي، وأروقة العمل، والوظائف المدنية، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، وكثير من المؤسسات الحكومية، كان لدولة "الجبهة" اليد العليا، إلا أن البيت الشمالي والأسرة الشمالية قد ظللما حصناً لمفاهيم الحرية والمقاومة.

لقد قامت الجبهة الإسلامية القومية، عقب استيلائها على زمام السلطة بأشهر قليلة، بإطلاق سراح زمرة تنتمي إلى جماعة "أبي نضال" الإرهابية، قامت بقتل أفراد عائلة بريطانية في فندق الأكروبول عام ١٩٨٨. إلا أن النظام قد كان، في بداياته، انتقائياً في دعمه للإرهابيين. فعلى سبيل المثال، وفي عام ١٩٩٣، قدم اليتش راميريز سانشيز، أو (كارلوس ابن أوى) إلى الخرطوم حيث تمت مساندته إلى أن أصبح مصدراً للإرباك، وعندها جرت صفقة مقايضة لتسليمه إلى الاستخبارات الفرنسية عام ١٩٩٤. أما الترابي فقد أنشأ "المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي" في الخرطوم، والذي قام بحشد العديد من الزعامات الإسلامية من أرجاء العالم المختلفة في اجتماعه العمومي الأول في الفترة ما بين الخامس ولعشرين والثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٩١، حيث انتخب الترابي أميناً

عاما للمؤتمر. وكان من بين حضور الاجتماع العمومي الأول، ياسر عرفات، وممثلون عن حركة "حماس" الفلسطينية، وأسامة بن لادن، وأعضاء من جماعة "أبي سياف" الفلبينية، وعماد مغنية من حزب الله، وراشد الغنوشي من تونس، وأنور هدام من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، وآية الله مهدي كروي رئيس "جمعية رجال الدين المقاتلين" الإيرانية (جامعة روحانيت ميارز)، وعند نشأة المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي، بدا وكأنه طليعة الجهاد الإسلامي ورائده، إلا أنه سرعان ما تقوضت أركانه في سنوات قلائل.

وقد كشفت لجنة "الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر" الأمريكية، في تحليلها للمزاعم بشأن اختراط السودان في الإرهاب الدولي أنه:

"بطلون خريف عام ١٩٨٩، كان بن لادن يتمتع بمكانة كبيرة لدى المتطرفين الإسلاميين بما جعل الزعيم السياسي السوداني/ حسن الترابي يستحثه على استنزاع تنظيمه برمته في السودان... وقد وافق بن لادن على مساندة الترابي في حربه المتواصلة ضد الانفصاليين المسيحيين الأفارقة في جنوب السودان، فضلا عن قيامه بإنشاء عدة طرق برية بالسودان. وفي المقابل، قام الترابي بالسماح له باستخدام السودان قاعدة لعملياته التجارية ذات البعد العالمي، وكذا للاستعداد للجهاد".

إلا أنه لم يكن واضحا ما إذا كان بن لادن ذا نفع في محاربة متمردي الجنوب أم لا، على الرغم من قيام شركته الإنشائية ببناء طرق كان لبعضها استخدامات عسكرية. وعلى أية حال، فحين أصبح بن لادن عبئا على النظام السوداني اقترح الأخير أن يسلمه إلى الولايات المتحدة التي رفضت ذلك العرض. وفي أيار/ مايو ١٩٩٦، قام النظام السوداني بطرده من البلاد، حيث ارتحل إلى أفغانستان. وخلال تلك الآونة، قامت الجبهة الإسلامية القومية بمصادرة معداته الإنشائية التي تركها خلفه والتي قدرت قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي آنذاك، إلا أنه وقبل أن

يرحل بن لادن عن السودان، قام القرابي بإبرام تحالف تدريبي فيما بينه وبين حزب الله اللبناني. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، أبرم وقد إيراني حلفا للتعاون العسكري بين إيران والسودان، أعقبته، بثلاثة أشهر، زيارة قام بها هاشمي رفسنجاني، الرئيس الإيراني آنذاك، إلى الخرطوم، والتي أعلن خلالها أن الحرب الأهلية فيما بين شمال السودان وجنوبه هي ضرب من "الجهاد" الواجب دعمه بكل قوة.

وكانت جميع تلك الجهود الدولية والحرب المطلة برأسها في الجنوب ذات وطأة وتكلفة باهظة على عاتق السودان الذي كان يفتقر بشدة إلى التمويل، وكان اعتماده متزايدا على شبكة دولية من المؤسسات الخيرية الإسلامية. وفي عام ١٩٩٢، حصل السودان على أموال ضخمة قدمتها له المؤسسة الإيرانية للمضطهدين وذوي الاحتياجات الخاصة، وكذا من مؤسسات خيرية سعودية، وأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. بيد أن ذلك لم يكن كافيا، وبحلول عام ١٩٩٤ كان السودان قد تبني إصلاحات اقتصادية ليبرالية وتدابير تقشفية قد أوصى بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سعي محموم لاستعادة المصداقية والجدارة لدى المانحين الدوليين ورافدهم التمويل.

وبمثل ما كان يحلو للترابي أن يكون له نور بارز في المشهد السياسي الدولي، كان القرن الإفريقي أبرز أولويات اهتمام النظام السوداني. وإدراكا بأن "الدرج" الإثيوبية كانت على شفا الانهيار حين قبضت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة، شرعت الجبهة في دعم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وهي جبهة ذات اتجاه ماركسي، فضلا عن دعم الجبهة الشعبية لتحرير تيغري، وبحلول عام ١٩٩١، كانت هاتان هما الجبهتين المدعومتين على رأس الحكومة في إريتريا وإثيوبيا. وبموجب التزام البلدان الثلاثة بعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في شئون الغير، بزغ فجر عصر جديد في أفق القرن الإفريقي. وقد أدرك الإثيوبيون تلك الحقيقة،

فشرعوا من فورهم فى طرد عناصر الجيش الشعبى لتحرير السودان من الاراضى الإثيوبية. أما الإسلاميون تحت قيادة الترابى فكانوا يؤمنون أن إثيوبيا وإريتريا دولتان ذاتا أغلبية مسيحية، وأن اللحظة قد حانت لتصدير الثورة الإسلامية إليهما. لذا، فقد عمد الإسلاميون إلى البدء فى دعم عدد من الجماعات الإسلامية داخل أراضيهما. أما الدعم المقدم إلى جماعات "الجهاد" الإريترية من قواعد شرق السودان، وتسهيل الجبهة الإسلامية القومية لتسلل عناصر تشعل حروب عصابات فى إريتريا وفق نسق "الجهاد الأفغانى"، وذلك فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ... فقد أدى كل ذلك إلى قيام الحكومة الإريترية بدعم مجموعة من المتمردين ضد الحكومة السودانية، وتحويل السفارة السودانية فى العاصمة الإريترية، أسمرا، إلى خلية للجماعات المعارضة تحت مظلة "التحالف الوطنى الديمقراطى".

كذلك، فقد عانت إثيوبيا من دعم الجبهة الإسلامية القومية للمنشقين فى سهولها الغربية التى تقطنها أغلبية مسلمة. وقد بلغت التوترات ذروتها حين دعمت الخرطوم محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى أديس أبابا فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥، حيث تسللت إحدى رقع الاغتيالات المنضوية تحت لواء الجماعات الإسلامية، وبقيادة أيمن الظواهرى إلى إثيوبيا على متن طائرة فى رحلة للخطوط الجوية السودانية، مستخدمة فى ذلك جوازات سفر سودانية. هذا، ومن الأرجح أن يكون قد تم دعمها من قبل "الشورى الإسلامية" وجهاز الأمن الخارجى السودانى. وبعد فشل محاولة الاغتيال، هرب أولئك الذين لم يقتلوا على أيدي الإثيوبيين إلى السودان، حيث رفضت السلطات السودانية أو عجزت عن تسليمهم إلى إثيوبيا. إن اشتراك عناصر من الحكومة السودانية فى محاولة الاغتيال الفاشلة، وهو ما بدا جلياً، قد أدى إلى مطالبة كل من إثيوبيا ومصر بتدخل من قبل الأمم المتحدة لفرض عقوبات بعينها على السودان، وحظر سفر شخصيات بارزة

فى الحكومة السودانية، فضلاً عن تحجيم بعض البعثات الدبلوماسية السودانية.

وفى حين لم تقم الحكومة الإثيوبية بقطع علاقاتها مع السودان على نحو كامل، تحركت تلك الحكومة لدعم بعض الجماعات المسلحة على امتداد حدودها الغربية إلى جانب إرسال وحدات من الجيش إلى السودان للاستيلاء على أراض بها لصالح المتمردين. وكانت بوادر حرب إقليمية قد بدت بتشكيل حيث هددت كل من إريتريا وإثيوبيا وأوغندا إلى الإطاحة بنظام الجبهة الإسلامية القومية، وذلك بالتحالف مع الجيش الشعبى لتحرير السودان، والتحالف الوطنى الديمقراطى. وفى السادس من أيار/ مايو ١٩٩٨، اندلعت حرب حدودية بين إريتريا وإثيوبيا، ما أدى إلى تراجع الدعم المقدم إلى جماعات المعارضة السودانية على نحو سريع، بل ربما إلى توقفه خوفاً من أن يؤدى تحالف قد ينشأ بين الخرطوم وأى من أديس أبابا أو أسمرا إلى إعطاء العدو مزية عسكرية غير مستحقة.

أما النظام فقد ظل قائماً، إلا أن المحاولة الفاشلة لاغتيال مبارك، والحرب مع إريتريا وإثيوبيا، وترحيل أسامة بن لادن عن البلاد، والتى يمكن أن تعزى جميعها إلى الترابى، قد أدت إلى تشويه الهالة المحيطة بشخصيته، لدى قيادات الجبهة الإسلامية القومية. أما الترابى فقد كان محبطاً مما اعتبره محدودية فى فكر العسكر ونهجهم، فضلاً عن افتقارهم إلى "قوة عقائدية". وقد دعا الترابى فى خذاله بأن نظام الحكم قد أخفق على امتداد عقد كامل فى السلطة فى كسب تأييد غالبية السودانيين، إلى تبني الديمقراطية نهجاً، وهو ما اعتبر تهديداً لعمر البشير. وقد أوضح الترابى بجلاء أن استخدام الجبهة الإسلامية القومية للدولة كأداة قسر لإحداث تغييرات بالمجتمع السودانى قد فشل فى ظل القيادات والزعامات القائمة، آنذاك، ويذا راغباً فى إحلالهم بزعامات أخرى، إلا أنه فى الوقت الذى كان يدبر الترابى لإحلال القيادات، قامت تلك القيادات نفسها بإحلاله.

هذا، وقد أخطأ الترابى، على نحو كبير، فى فهم حقائق موازين القوى داخل الجبهة التى قام بإنشائها. فعلى مدار أشهر، راجت الشائعات حول تورط كل من الترابى والبشير فى صراع على احتكار الهيمنة والنفوذ، وبدأ ذلك جليا فى البرلمان حين سعى الترابى لإجراء تعديلات على الدستور بغية الحد من النفوذ الرئاسى والمضى قدما نحو نظام برلمانى. وكان متوقعا أن يدعم البرلمان الترابى قى مساعيه ويصوت لصالح التعديلات المقترحة فى الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، إلا أنه، وقبل أسبوعين فقط من التصويت، أعلن البشير حالة الطوارئ فى البلاد لمدة ثلاثة أشهر، كما قام بحل البرلمان قائلا إنه اتخذ تدابير صارمة لاستعادة الأمن والنظام. أما الترابى فقد شجب تلك الممارسات باعتبارها انقلابا، ويمقتضى نفوذه عمدت الجبهة الإسلامية القومية إلى استبعاد البشير.

وقد استعرت حدة المواجهة بين البشير والترابى بعد أن قام الأول بالتفاوض بشأن اتفاق السلام، مع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، كما عمد إلى اعتماد بعض التدابير الأخرى الرامية إلى تلطيف الأجواء مع إثيوبيا وإريتريا وأوغندا. وقد تحركت مصر سريعا لدعم تدابير البشير ضد الترابى، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بيانا رحبت فيه بأية إجراءات تقود إلى إحداث تغييرات فى سياسة السودان القائمة آنذاك.

وبينما كانت الجبهة الإسلامية القومية مساندة للترابى فى بادئ الأمر، إلا أنه سرعان ما انضم معظم قياديينها إلى صف البشير. فوحدهم مصطفى إسماعيل، بداية، ثم إبراهيم السنوسى وكمال عمر وعلى الحاج هم من ظلوا أوفياء للترابى، زعيمهم الطاعن فى السن، وقد سجنوا جميعا (باستثناء على الحاج المعروف حزبيا بـ"رجل الأموال") مع الترابى فى الثانى عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ حين شن البشير حملته للإطاحة بأتباع الترابى المقربين. وإلى جانب حالة الطوارئ التى

أعلنت في البلاد لثلاثة أشهر، قام اليشير بحل التجمع الوطني، وفي السادس من أيار/ مايو ٢٠٠٠ قام باستبعاد الترابي من الجبهة الإسلامية القومية. أما عن عدد من ظل وفيا للترابي، في الحكومة أو أجهزة الأمن أو ضمن قوة الدفاع الشعبي، أو القوات المسلحة السودانية ... فلم يعرف مطلقا على وجه الدقة، واستمر النظر إلى الأوفياء له باعتبارهم تهديدا قائما للنظام، فالنظام الذي أسس ليدور في فلك الترابي ويدين بالولاء للإسلام الممثل في شخصه، قد بلغ نقطة النهاية بالفعل. إلا أنه، ولدهشة الكثيرين، استمر النظام باقيا. فالهجوم على التنظيمات الشعبية الذي دام لسنوات، وكذا الهجوم المنهج على الأحزاب والمتمردين المحتملين، بالتزامن مع بزوغ جيل أكثر ميلا إلى جانب الدين بالمقارنة بسلفه ... كل ذلك كان يعني أن النظام لم يتقوض بعد.

وفي نهايات تسعينيات القرن العشرين، ولمساعدة النظام في التغلب على الأزمات التي حاقت به آنذاك، أنهالت استثمارات بالغة الضخامة من قبل شركات صينية وكندية وماليزية على قطاع النفط في غرب أعالي النيل. إن تنمية صناعة النفط في بداية ثمانينيات القرن المذكور قد تم إخمادها بواسطة اعتداءات حروب العصابات الدائرة آنذاك، فيما اعتمدت إعادة إحياء تلك الصناعة على تقارب الحكومة من قوة دفاع جنوب السودان والمسيطر عليها من قبل "النوير". إن قوة دفاع جنوب السودان، والتي سنتناولها بمزيد من التفصيل لاحقا، بقيادة باولينو ماتيب المنتمي لغرب أعالي النيل، قد عملت على إرساء الأمن في تلك الربوع خلال السنوات المبكرة للصناعة النفطية. وقد أعقب ذلك، وعلى نحو متسارع، إنشاء خط أنابيب، ومعمل تكرير، ومحطة حاويات نفطية في بور سودان. وبحلول عام ١٩٩٩، أضحي السودان مكتفيا ذاتيا في مجال النفط، ثم توالى الزيادات في معدلات الإنتاج، ليصبح من البلدان المصدرة للنفط، وإن على نطاق محدود. إن الثروة

المستحدثة تلك لم تخفف فقط من حدة الاختناقات المالية، بل ساعدت في تدعيم قاعدة التأييد للجبهة الإسلامية القومية، وزيادة إثراء الزعامات الإسلامية، وإطلاق فورة في قطاع التشييد بالخرطوم. أما الناتج المحلى الإجمالى فقد بلغ فى عام ٢٠٠٨ خمسة أمثال حجمه فى عام ١٩٩٩ (إذ ارتفع من ١٠ مليار دولار أمريكى إلى ٥٥ ملياراً خلال تلك الفترة). كذلك، فقد ارتفع النصيب الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى من أقل من ١٥٠٠ دولار إلى ما يزيد عن ٢٥٠٠ دولار خلال الفترة ذاتها. بيد أن تلك التطورات قد فاقمت التباينات فى مستوى الثروات داخل الإقليم، إذ أضحت الثروة أكثر تركيزاً فى أيدي كتلة مركزية، واتسعت الشقة كثيراً بين المركز والأطراف. ووفقاً لروبرت أوكلى كولينز فى كتابه "تاريخ السودان الحديث"، "فإن الأبراج المتلاكنة التى تناطح عنان السماء والفنادق الفاخرة فى "الخرطوم الجديد" هى أقرب إلى أن تكون رمزاً مشنوماً للتباينات الصارخة ما بين "من يملكون" فى المركز، و"من لا يملكون" فى الأطراف من أن تكون طائر القينيق المنبعث لأمة جديدة".

وسرعان ما أصبحت الحقول المنتجة للنفط موضعاً رئيسياً لاستهدافات الجيش الشعبى لتحرير السودان، وفى الوقت ذاته مصدراً تمويلياً يستطيع النظام من خلاله شراء معدات عسكرية أكثر تعقيداً وتطوراً لاستخدامها فى الحرب. وبحلول عام ٢٠٠٢، أورد مسئول الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب النيل الأزرق - مالك عقار إير - أنه إذا لم يتمكن الجيش الشعبى لتحرير السودان سريعاً من هزيمة القوات المسلحة السودانية، فإن العتاد العسكرى المتزايد للحكومة والمهارة فى استخدامه سيعملان بسرعة على جعلها بمنأى عن إلحاق الهزيمة بها. هذا، وقد تزامن تطوير صناعة النفط مع ترحيل الأهالى من مناطق الإنتاج، والتدمير البيئى الذى لحق بالمراعى وأبار الرعاة المستوطنين تلك المناطق، إلى جانب

فرض نظام أمني صارم.

وحتى قبل أن يتم إقصاء الترابي، عمد النظام إلى توسعة القضاء السياسي قليلا عن طريق إعادة بعض ممتلكات الأحزاب التقليدية والسماح لها بحرية أكبر في ممارسة أعمالها. وانتشرت مزحة دالة على تغير توجهات النظام قالت إنه "بعد أن قادت الجبهة الإسلامية القومية الشعب السوداني إلى المسجد، سارت كواندرا في اتجاه السوق". وباستبعاد الترابي، تبددت الصورة غائمة الملامح لعمر البشير، والذي أخذت شخصيته في التبدد بعد أن ظلت تحيا في الظل، وذلك خلال العامين اللذين سبقا إقصاء الترابي، حيث أضحي البشير، على نحو متسارع، زعيما حقيقيا، وانتشرت صورته لتملا شوارع شمال السودان. بيد أنه لم يستطع مطلقا أن يدنو من قدرات الترابي الثقافية والدينية. أما النظام، فقد بدا أشبه ما يكون بغيره من الديكتاتوريات الإفريقية، في سعيه المحموم للإثراء وامتلاك أسباب الهيمنة حتى وإن ظل يعمل على أن تركز شرعيته على الإسلام. بيد أن النظام السوداني، وبخلاف الديكتاتوريات الأخرى، كان يواجه خصما، هو الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي تنبأ بأيديولوجية "السودان الجديد" ... تلك الأيديولوجية التي انطوت مكوناتها الرئيسية على العلمانية وقبول التعددية الاجتماعية والثقافية، والتي ظل النظام ينظر إليها على أنها تهديد لبقائه. وبعد أن تخلص الجيش الشعبي لتحرير السودان من سطوة "الدرج"، عمل على تلطيف حدة عقيدته الأيديولوجية، وتحسين علاقاته مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي عامة، الأمر الذي جعل من الممكن إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الجانب الآخر من العلاقات الوثيقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والولايات المتحدة الأمريكية، كانت هناك العلاقات المتوترة، بإطراد، بين حزب المؤتمر الوطني والولايات المتحدة. فرغما عن نجاح الضغط الأمريكي في طرد

أسامة بن لادن من السودان، إلا أن السودان قد استمر في احتضان عدد من الجماعات الإسلامية التي اعتبرتها الولايات المتحدة جماعات إرهابية، كما ظلت الولايات المتحدة مستاءة من تأييد السودان لصدام حسين خلال حرب الخليج الأولى. وكانت ردة فعل "بيل كلينتون" - الرئيس الأمريكي حينذاك - قد تمثلت في إصدار أوامر إدارية في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ بحظر استيراد السلع السودانية، وتجميد الأصول والأرصدة السودانية في الولايات المتحدة، وعدم السماح بإقامة معاملات تجارية أو مالية مع النظام السوداني. إلا أن كلينتون قد توجب عليه استثناء الصمغ العربي السوداني باعتباره مكوناً أساسياً في صناعة مشروب "الكوكاكولا".

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم السابع من آب/ أغسطس ١٩٩٨ أمطرت سفينة حربية تابعة للبحرية الأمريكية في البحر الأحمر مصنع "الشفاء" للصناعات الدوائية في شمال الخرطوم بناء على تقارير استخباراتية مغلوبة ذهبت إلى أن المصنع ينتج غاز الأعصاب السام، وفي الخرطوم، التقى مؤلف الكتاب مواطنين سودانيين أصابهم الحزن وتملكتهم الدهشة جراء قيام الولايات المتحدة بالهجوم على مصنع أنشئ بهدف إنتاج مضادات للملاريا. وفي هذا السياق، ذكر أحد المواطنين أنه لم يكن ليبدى أدنى اعتراض إذا ما قصفت الولايات المتحدة قصر الرئاسة مقر إقامة الرئيس البشير، وإنما أذهله قيامها بقصف مصنع أدوية. واستجابة لتلك الأحداث، سارعت الجبهة الإسلامية القومية بدعوة الصحفيين الأجانب لمعاينة المصنع المنكوب، وعمدت إلى تنظيم تظاهرات ومسيرات احتجاجية، شهدتها المؤلف في الخرطوم، ذهبت إلى أن ذلك القصف قد تم تدبيره لصرف أنظار جموع الأمريكيين عن مأزق كلينتون جراء فضيحته الشهيرة مع مونيكا لوينسكي، وهي وجهة نظر تحليلية تم تبنيها من قبل الولايات المتحدة آنذاك. إلا أن القصف

المذكور وكذلك ما سبقه من إرسال عشرين ألف جندي أمريكي إلى الصومال المجاورة قد أثار المخاوف بشأن إمكانية أن يجد النظام السوداني نفسه سريعا في غمار حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق، استطاعت الجبهة الإسلامية القومية أن تستغل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت كلاً من نيويورك وواشنطن، وذلك لمصلحتها السياسية. فنظرا لحاجة الولايات المتحدة لبيانات استخباراتية حول تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية، أعربت الجبهة، بدهاء، عن استعدادها لم يد العون، فقامت بتعيين الفريق أول/ صلاح عبد الله قوش رئيسا لجهاز الأمن والاستخبارات الوطنى. (وقد لقب صلاح عبد الله بهذا اللقب "قوش" حين كان يدرس في إحدى الجامعات بالهند، نسبة إلى عالم رياضيات هندي كان يتسم بالنبوغ ويحمل الاسم "قوش"، علما بأن صلاح عبد الله هو عقل بارع في علوم الرياضيات). وكانت مهمة الفريق أول/ قوش تلخص في توسعة مجال التعاون الاستخباراتى مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب الدولى. ولعل المفارقة الصارخة التى لم يفتن إليها الأمريكيون هي تعاونهم فى مجال مكافحة الإرهاب مع نظام حكم يعتبرونه، نفسه، نظاما إرهابيا. أم صلاح عبد الله قوش، فقد قامت الولايات المتحدة بتوجيه طائفة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية حملته إلى الأراضى الأمريكية لتوجيه الشكر إليه بصفة شخصية لما بذله من جهود فى مجال "الحرب ضد الإرهاب". ولعل تلك الرابطة هي الرابطة الأكثر وضوحاً ضمن شبكة متسعة ربطت الجبهة الإسلامية القومية بعدد من وكالات الاستخبارات الغربية. إلا أنه وبالرغم من كون صلاح قوش فخورا بشأن دوره فى تنمية تلك الروابط، مشيراً بوضوح إلى أن ذلك قد عمل على حماية الجبهة من الانهيار، فقد كان ذلك مصدرا لارتباك العديد من غلاة مؤيدي الجبهة

ومناصريها، والذين نشأوا على كراهية كل ما يمت بصلة للولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال تسعينيات القرن العشرين كانت الجبهة الإسلامية القومية تطمح في القضاء على الجيش الشعبى لتحرير السودان نهائياً، وتطبيق مشروعها الحضارى، وتصدير رؤيتها الإسلامية إلى بلدان الإقليم، بل والعالم بأن تكون إحدى رواد نهضة إسلامية عالمية، بيد أنه ومع نهايات العقد المذكور لم تؤت أى من تلك المحاولات أكلها. إلا أن الجبهة، ورغما عن سلسلة من الإخفاقات، قد اكتسبت مهارات أساسية فى فن الصمود السياسى بما فيها القدرة على الإفادة من الأحداث المتلاحقة سراعاً ... تلك الأحداث التى جعلت زعامات الجبهة يقطنون إلى أن أفضل السبل نحو تلطيف حدة الضغوط الدولية، فضلاً عن تطبيق مشروعها الإسلامى، ومن ثم الحفاظ على كينونتها وديمومتها يكمن فى الانتقال من حالة التقاتل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى إقامة علاقات سلمية معه.

إن حزب المؤتمر الوطنى - وهو الاسم الذى اعتمدته الجبهة الإسلامية القومية لنفسها بعد إقصاء الترابى - قد مثل كلاً من الاستمرارية والتغيير لحكومة الخرطوم. وقد كانت جهود الحزب لفرض هوية عربية إسلامية على البلاد، وانشغاله الدائم بفكرة تطبيق الشريعة الإسلامية، واستئثار قبيلتى "الشايقية" و"الجعليين" من الكتلة النهرية بمعظم الحقائق الوزارية ... متسقة مع النمط الذى اصطبغت به جميع الحكومات السودانية فى حقبة ما بعد الكولونىالية. أما ما ميز الحزب عن الأحزاب الحاكمة الأخرى فكان رفضه الاعتراف بأية مصالح أو توجهات أخرى، إلى الحد الذى كان فيه على استعداد لاعتماد العنف صيغة لتحقيق أهدافه، وعلى رأسها إرساء الدولة الإسلامية، وجهود الحزب لتصدير أيديولوجيته، والتى كادت تقضى إلى تقويضه. وبالرغم من معاناة الحزب بشدة جراء بعض مشاريعه

المشئومة، إلا أنه نجح فى تطوير الصناعة النفطية وتنميتها فى حين فشلت الحكومات السابقة فى ذلك. إلا أنه وفى حين كانت المنافع المتأتية من تلك الصناعة يستأثر بها على نحو شبه تام أولئك المنتمون إلى المركز وذلك فى بادئ الأمر، على حساب المنتمين إلى الأطراف والتخوم، فإنه ومع استقلال الجنوب أضحت أبرز إنجازات الحزب أحد أهم الأصول بحوزة غريمه اللدود - الجيش الشعبى لتحرير السودان. وبالفعل، عملت الصناعة النفطية على جعل استقلال الجنوب أمراً ممكناً.

الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان

كانت البداية مع جون قرنق دى ماببور، والمنحدر من قبيلة الدينكا. ولد قرنق فى مقاطعة تويك الشرقية فى ولاية جونقلي، ودرس الاقتصاد فى إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ثم ارتحل إلى دار السلام بقتزانيا لمواصلة دراسته. وفى عام ١٩٧١، عاد قرنق إلى السودان والتحق بصفوف الأنيانيا برتبة "نقيب". وبعد ذلك بعام، ونتيجة لاتفاق أديس أبابا، تم إلحاق قرنق بصفوف القوات المسلحة السودانية. وبعدها ارتحل قرنق إلى الولايات المتحدة ليحصل على الماجيستير، ثم الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى من جامعة أيوا، وذلك فى عام ١٩٨١، حيث كانت أطروحته لنيل الدكتوراه عن قناة جونقلي، والتي كان يجرى العمل فى إنشائها حينذاك.

وفى العام نفسه، عاد قرنق إلى السودان. وخوفاً من وجوده فى الجنوب، عمد جعفر نميرى إلى إلحاقه بمركز البحوث العسكرية التابع للجيش السودانى، فى الخرطوم برتبة "عقيد"، بيد أن ذلك كان موقعاً مثالياً للتآمر، وأصبح قرنق قائداً لحركة أنيانيا الثورية، والتي كانت أبرز منظمات التمرد السرية. وفى تلك الأثناء، وعند تلقى الأوامر بالانتشار جهة الشمال، قامت الكتيبة ١٠٥ بحامية القوات المسلحة السودانية فى "بور" بالتمرد تحت قيادة "كارينيو كوانين بول" فى السادس عشر من أيار/ مايو ١٩٨٣، والشروع فى التوجه نحو الحدود الإثيوبية. وعليه،

أرسل نميرى جون قرنق لحسم الأمر هناك، إلا أنه، انضم إلى صفوف المنمردين. وقبل ذلك بأيام قلائل، قام كل من صموئيل قاي توت، وأقوت أتييم ماين، وغوردون كونغ شول، وثلاثتهم من "أنيانيا ٢" بتوجيه قواتهم نحو الحدود الإثيوبية. وسرعان ما تبع الانتفاضة فى "بور" انتفاضات مماثلة فى أيودا، وواط، وبيبور، وفسالا، وأكويو. كذلك، فقد كانت "جبهة تحرير أبيي" ضالعة فى تلك الانتفاضات، وذلك بقيادة كل من دينق ألور كول، وشول دينق ألاك، والذين اتجها إلى إثيوبيا. أما الطرف الثالث فقد كانت جماعة الطلاب الثوريين بقيادة باقان أموم، وأرياي دينق أجاك، وآخرين. وأخيرا، فقد كان متمردو الجيش تحت قيادة كارينو كوانين بول، وويليام نيون بنى والذين التقيا فى معسكر أدورا فى إقليم غامبيلا بإثيوبيا، حيث تبعهم الكثير من اللاجئين.

ونظراً لوجود العديد من العناصر الثورية فى مكان واحد، فقد عن السؤال عن ستكون له قيادة تلك العناصر، وسرعان ما بدأ جليا قيام قرنق، آنذاك، بمفوضات سرية مع "الدرج" ولتخوفه من هيمنة إثيوبية محتملة، أعلن أقوت أتييم نفسه قائدا، وعين مجلسا ضم فى عضويه جون قرنق، فضلا عن سعيه للتفاوض مع الجيش الإثيوبى. واستجابة لطلب قدمه قائد القوات الإثيوبية الجنرال/ سبوم مسفن، أصدر أتييم بيانا تعهد خلاله بالالتزام بالمبادئ الاشتراكية والعمل على التحرير الكامل لجنوب السودان. إلا أن الجنرال/ مسفن رفض البيان على الفور، وأوضح جليا مساندة إثيوبيا لوحدة السودان التزاما بمقررات ميثاق الاتحاد الإفريقى. ومن جانبه، تقدم قرنق بمقترح بديل ... ذلك المقترح الذى سيصبح، فيما بعد، ميثاقا ومنهجاً لعمل الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك فقد كان قرنق عازما على الجهاد لخلق سودان اشتراكى علمانى موحد، وانتظام جميع قوى التمرد المتشرذمة، بما فيها أنيانيا ٢، ضمن مصفوفة موحدة لتحرير البلاد

بأكملها. وقد حظى ذلك المقترح بقبول الإثيوبيين، حيث التقى قرنق منغستو هايلامريام، الرئيس الإثيوبي آنذاك، للتأكيد على ذلك المقترح والعمل على إنفاذه.

وقد خلص ميثاق الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى أن اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) كان "صفقة ما بين عناصر الصفوة البرجوازية البيروقراطية الشمالية والجنوبية ... والتي قامت بتجاهل مصالح الجماهير والتضحية بها مقابل أن تحظى بوظائف ومناصب". كذلك، فقد عزا الميثاق إلغاء الاتفاق إلى عوامل عديدة، من بينها إنشاء قناة جونقلي والخطط الرامية إلى توطين ٢,٥ مليون فلاح مصري على امتداد ضفاف القناة، وحل التنظيمات الإقليمية الشعبية الجنوبية، ومحاولات إعادة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب كي تدخل مناطق إنتاج النفط داخل الحدود الشمالية، وكذا قرار إنشاء مصفاة لتكرير النفط في "كوستي" بدلا من "بانتيو" والتي اكتشفت فيها الحقول النفطية، هذا فضلا عن إهمال تنمية الجنوب، والعمل على التكامل مع مصر، وتقسيم الجنوب بغية إضعاف شوكتة والحد من قوته.

كذلك، فقد دان الميثاق حكم نميري العسكري لتضمينه ٦٠٠٠ من مقاتلي الأنيانيا في صفوف الجيش السوداني، تاركا ٢٢٠٠٠ مقاتل ليتم توزيعهم على وظائف مدنية غير منتجة، والإنفاق عليهم بواسطة "صندوق خاص" نفذت موارده بعد عامين فقط ما أدى إلى الاستغناء عنهم جميعا. وخلص الميثاق إلى أن مقاتلي الأنيانيا الستة آلاف قد قاوموا تذويبهم ضمن صفوف الجيش السوداني الأمر الذي أفضى إلى موجات من التمرد، وقد قام أولئك المتمردون، وبعض من المقاتلين لاثنين والثلاثين ألفا بتكوين ما عرف لاحقا بـ "أنيانيا ٢". لذا، فقد كانت "أنيانيا ٢" كسابقتها، أنيانيا، مكونة من عناصر مرتزقة. أما التخطيط للتصفية النهائية لمقاتلي "الأنيانيا" الستة آلاف في شمال السودان فقد أدى إلى سلسلة من الانتفاضات التي أفضت إلى تكوين الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقد قام ميثاق العمل المذكور بتحديد الهدف الرئيسى للجيش الشعبى لتحرير السودان بأنه "الجهاد لخلق سودان اشتراكى موحد، وليس جنوب سودانى". وفى نبوءة للميثاق أثبتت الأيام مدى حصافتها، خلص إلى "أنه إذا ما تركت الأمور تجرى فى أعنتها، فونما ضوابط أو أحكام، فإن الحركات الانفصالية فى الجنوب والشرق والغرب، بالتوازي مع نظام حكم تأمرى قمعى فى الخرطوم فى عزمه الذى لا يلين للتشبيث بالسلطة فى السودان أيا ما كان الثمن ... سيفضى هذا كله إلى التفسخ الكامل للسودان ... إن الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان يهدفان إلى وقف ذلك كله عن طريق إيجاد حل ديمقراطى ملائم وتطبيقه بشأن الإشكاليات القومية والدينية فى إطار سودان اشتراكى موحد".

وما يجمل التراجيديا السودانية، ومأساة الحركة الشعبية لتحرير السودان هو أنه ومن نون الديمقراطية فسينحو السودان، لا محالة، إلى هاوية التفكك، وبدلا من أن تكون الحركة الشعبية قاطرة السودان نحو الديمقراطية، ستفضى آليات الحركة وممارساتها إلى تدمير السودان وتقويض أركانه.

إن ميثاق الجيش الشعبى لتحرير السودان و"قانون العقوبات" المصاحب له، والذين نعتا الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها "حركة ماركسية - لينينية"، قد عمدت الحكومة إلى نشرهما والترويج لهما لإرباك الحركة الوليدة وإدانتها أمام الولايات المتحدة بكونها جزءا من الهجمة الشيوعية على إفريقيا. ووفقا "لقانون العقوبات" المذكور فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سيكون لها ذراع مسلحة تعرف بالجيش الشعبى لتحرير السودان والذى سيمارس، خلال المرحلة الأولية، سلطة تنفيذية وقضائية بدعم من "اللجنة التنفيذية للحركة الشعبية لتحرير السودان". وكما أشار لام أكول، فإن هناك عدة أمور غريبة نكتنف تلك الصياغة. الأمر الأول يتعلق بعدم ورود تعريفى "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، والجيش

الشعبى لتحرير السودان" ضمن مواد الدستور، وإنما ضمن مواد "قانون العقوبات". والأمر الثانى هو قيام "الجيش الشعبى لتحرير السودان"، وليس الحزب، بممارسة سلطات تنفيذية وقضائية. أما الأمر الثالث فينصرف إلى عدم وجود "لجنة تنفيذية للحركة"، كذلك فإن العديد من الهيئات والكيانات التى يشير إليها جون قرنق إما أنه لا وجود لها بالأساس، وإما ألا تكون عقدت اجتماعاً، ألبتة، مثلها فى ذلك مثل القيادة العليا.

إن الحاجة إلى الحصول على دعم كل من إثيوبيا والمعسكر الاشتراكى الشرقى لتفسير التشديد على وحدة السودان، والتحليل الماركسى الذى انطوى عليه ميثاق "الجيش الشعبى لتحرير السودان"، ولكن يبقى الأمر غامضاً، إذ لماذا يواصل الانفصاليون والسياسيون ذوو التوجه اليميني الانضمام لحركة كنتك ١٩ وتبدو الإجابة فى قيام المنضمين المحتملين "للجيش الشعبى" بعدم الالتفات إلى الميثاق المذكور لإيمانهم بكونه قد صمم بغرض "الاستهلاك الدولى" (وفقاً لما صرح به أحد مسؤولى "الحركة الشعبية")، إذ كان الميثاق ضرورياً درءاً لوقوع أية تضاربات محتملة مع ميثاق الاتحاد الإفريقى. هذا، وحين اكتشف البعض لاحقاً أن "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، وكذلك "الجيش الشعبى"، تحت قيادة جون قرنق، كانا مكرسين لهدفى الوحدة والاشتراكية، قاموا بالانسحاب من عضويتهم.

وخوفاً من أن يتم قرض قرنق جبرياً على الحركة، بادر أقوت أتييم ورفاقه لمنع حدوث ذلك ليعقب ذلك اندلاع القتال بين مختلف عناصر التمرد. وفى آب/أغسطس ١٩٨٣ اجتمع أولئك الموالون لقرنق فى إيتانغ غامبيلا ونصيبوه رئيساً للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقائداً عاماً للجيش الشعبى لتحرير السودان. وتبع ذلك تحديد من المناصب بالقيادة السياسية العسكرية العليا، والتى تكونت من كاريينو كوانين بول نائباً للرئيس ونائباً للقائد العام، وويليام نيون بنى رئيساً

لأركان الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسالفاكير ميارديت نائباً لرئيس أركان الأمن والعمليات العسكرية، ونياشيقاق نياشيلوك عضواً مناوباً في القيادة السياسية العسكرية العليا.

ويتأيد من "الدرج"، قام جون قرنق في أيار/ مايو ١٩٨٤ باغتيال صموئيل قاي توت، زعيم "أنيانيا ٢". أما باولينو ماتيب، والذي فرض زعامته على القوات المتبقية، فقد تراجع إلى غرب أعالي النيل حيث توصل إلى اتفاق مع حكومة جعفر نميري وظل يمثل تهديداً للجيش الشعبي لتحرير السودان. أما سالفاكير، فغالبا ما كان يحلوه القول إن الرصاصات الأولى للجيش الشعبي لتحرير السودان كانت قد وجهت لقتل الانفصاليين. أما الأرجح والأقرب إلى التصديق فإنه مع اندلاع الانتفاضات نتيجة تجربة قد أخفقت في الحكم الذاتي، كان معظم الجنوبيين أكثر ميلاً نحو تفضيل التمسك الواضح بالانفصال عن الشمال، وكانوا، بالتبعية وعلى نحو شبه مؤكد، أقرب في مشاعرهم وعواطفهم إلى "أنيانيا ٢". وفي حين أن ما زعمه لام أكول من أن حجم القتل من الجنوبيين خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٩ نتيجة النزاعات ما بين جماعات التمرد على اختلافها أكبر من حجم القتل في النزاعات ما بين الجنوبيين والقوات المسلحة السودانية ... قد يكون تهويلاً ومبالغة، فإنه ما من شك في الطابع الدموي لتلك الفترة، وما من شك في الانقسامات الداخلية ضمن صفوف حركة الجنوب. كذلك، لا يوجد أدنى شك في شعور مقاتلي أنيانيا ٢ المخضرمين بالمرارة جراء هزيمتهم العسكرية في جهادهم وسعيهم الحثيث لانفصال جنوب السودان على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان، والذي حارب من أجل الوحدة، ولكنه هجر ذلك الهدف مع مصرع "جون مرنق". وكان أحد مخضرمي "أنيانيا ٢" هؤلاء - غوريون كونغ، والقائل "إننا كنا في بيبلام (قاعدة أنيانيا ٢ في إثيوبيا) على امتداد تسع سنوات قبل أن يصل

سالفكير كمالزم أول فى الجيش الشعبى لتحرير السودان".

وبالإضافة إلى الأسلحة والعتاد الحربى، فقد تلقى الجيش الشعبى لتحرير السودان تدريبات عسكرية، وجوازات سفر، ومعلومات استخباراتية، ومحطة "راديو"، ودعم لوجيستيا، ومؤازرة سياسية من المعسكر الاشتراكى الشرقى وليبيا. كذلك فقد تلقى فى بعض الأحيان مساعدات قتالية مباشرة من الجيش الإثيوبى. على أن تلك المزية الظاهرية قد ثبت أخيرا كونها منقصة وضعفا إذ جعلت قيادات حركة/ جيش تحرير السودان تؤمن بالقدرة على دحر القوات المسلحة السودانية سراعا، وفرض الهيمنة على الخرطوم، ونتيجة لذلك تبنت حركة/ جيش تحرير السودان نهجا عسكريا منذ بواكير نشأتها.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان، رعا عن كونها حركة "جنوبية" الأساس والنشأة، قد مثلت عنصر جذب وإغراء للشماليين. أولا، لترحيبها بمساندة السودانيين الشماليين فى نضالهم الممتد ضد الحكومات اليمينية العسكرية المتعاقبة. ثانيا، كونها لا تعبأ بما وقر لدى الخرطوم من إيمان بأن حركة/ جيش تحرير السودان تدار بواسطة انفصاليين يمثلون تهديدا لوحدة العالم العربى والإسلامى. وأخيرا، لأنه كان من المأمول أن يلقى برنامج هدفه خلق سودان ناهض موحد قبول الأغلبية الإفريقية التى يتكون منها السودان ... تلك الأغلبية التى يشكل المسلمون معظمها، وبخاصة أهالى دارفور وجبال النوبة الذين مثلوا العمود الفقرى للجيش الوطنى فى حربه ضد الجنوب خلال سنى الحرب الأهلية الأولى.

وبما أن تأييد إقامة سودان موحد لم يلق قبولا، على الإطلاق، لدى الجنوبيين المنخرطين سياسيا، لذا فقد عمد قرنق وغيره من قيادات حركة/ جيش تحرير السودان إلى تبني قومية "الجنوب" وإدانة عرب الجنوب، وتأييد قيام وحدة فى

الشمال أو خارج حدود «بلادهم». ولقد أدت النظرة القبلية محدودة الأفق لحركة/ جيش تحرير السودان، في الممارسة، إلى تشويه سمعة الشماليين، وهو ما أفضى إلى ذبوع التفرقة العنصرية، وبالمثل، ذهب منشور رسمي لحركة/ جيش التحرير إلى صواب القول المأثور لدى الجنوبيين من أن العربي الصالح الوحيد (العربي السوداني) هو الشخص الميت. إن مناهضة ما هو عربي لأمر شائع في الجنوب، وفي دوائر حركة/ جيش التحرير، وهو ما عزز الإيمان بأن الالتزام بتصعيد المهمشين من أهالي السودان إلى السلطة يدعمه برنامج لإحلال الهيمنة العربية بأخرى إفريقية، الأمر الذي أضعف من جاذبية الحركة الشعبية لتحرير السودان لدى أهل الشمال. أما جون قرنق فقد كان مستعدا لقبول التعبئة على أساس إثني واستخدام الورقة الإفريقية بمهارة، إلا أنه كان، في الوقت ذاته، حريصا على أن ينحى «الدين» جانبا في هذا الصدد لخوفه من استغلال حكومات الخرطوم ذات السطوة الإسلام ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

الصراع المسلح (١٩٨٣ - ١٩٩١)

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتدشين أولى عملياته العسكرية الكبرى في «ناصر» و«ملوال»، وبحلول منتصف عام ١٩٨٤ اتخذت القوات الحكومية موقف الدفاع. ولجذب الأنظار في اتجاه «الجيش الشعبي»، عمد قرنق إلى تنظيم هجوم تم تنفيذه بواسطة عناصر «أنيانيا ٢» مستهدفا معسكر شركة «شيفرون» للبترول الرئيسي في رويكونا بغرب أعالي النيل، وذلك في الثالث من شباط/ فبراير ١٩٨٤. وقد نجم عن ذلك الهجوم مصرع ثلاثة مستخدمين بالشركة التي قامت بوقف نشاطها وإغلاق أبوابها في غضون أيام قليلة. وخلال الشهر ذاته، قام قرنق بتنظيم هجوم آخر لإيقاف أعمال تشييد قناة جونقلي، ذلك المشروع العملاق المصمم والمنفذ من قبل «شركة الإنشاءات الدولية»،

وهى شركة فرنسية. وكان الهدف من وراء حفر تلك القناة نقل المياه من المستنقعات الجنوبية ورفدها إلى مجرى نهر النيل فى مصر. وبالرغم من أن العمل الذى تم التخطيط له لحفر قناة طولها ٢٠٠ كيلو مترات كان قد أوشك على الانتهاء، فإن قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان باختطاف ست رهائن من العاملين بالشركة واحتجازهم، سرعان ما أدى إلى وقف الشركة للعمل بالقناة ... ذلك العمل الذى توقف نهائيا ولم يتم استكماله ألبتة. ومن خلال ذبلك الهجومين، أضفى جون قرنق، وحركة/ جيش تحرير السودان ذاتى الصيت على امتداد السودان بأكمله.

وفى كانون الثانى/ يناير ١٩٨٥، أرسل الجيش الشعبى لتحرير السودان فرقتين تابعتين له إلى "الاستوائية" حيث تم سحقهما بسرعة من قبل القوات المسلحة السودانية، بالتعاون مع ميليشيات قبيلة "مندارى"، ويعزى ذلك فى جانب منه إلى الاعتقاد الذائع - آنذاك - بأن الجيش الشعبى هو جيش قبيلة الدينكا القادم للسيطرة على قبيلة "مندارى". وبالفعل، فقد بدأت الحرب حين قام سياسيو "الاستوائية" بتشجيع جعفر نميرى على تقسيم الجنوب إلى أجزاء ثلاثة، وتم النظر إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان على أنه يقاتل للعودة إلى الوضع الذى ساد فى السابق والذى كان مرفوضاً من قبل كثير من "الاستوائيين" ... أولئك الذين اضطلوا بدور محدود فى الصراع، فى تناقض صارخ مع كثرة أعدادهم ضمن صفوف "آنيانيا".

أما جون قرنق فقد أعرب، حين رفض عرضاً من جانب المجلس العسكرى الانتقالى للانضمام إلى صفوف الحكومة، عن أنه "ما لم يتم تقديم حلول ناجعة لمأزق الهوية الوطنية، وما لم يتم نبذ مفهوم وأليات التعصب الدينى، وما لم يتم تحقيق تنمية متوازنة عدلة على امتداد ربوع السودان وأقاليمه قاطبة ... فستظل الحرب هى السبيل الحتمى الأوحى فى السودان". هذا، وقد أدلى التحالف الوطنى

دلوه فى أليات عملية إحلال السلام، ونتيجة لقيامه باجتماعات مع حركة/ جيش تحرير السودان خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٨٦ فى إثيوبيا، فقد تم المصادقة على إعلان كوكادام برنامج مقترح للعمل الوطنى، والذى دعا "إلى (سودان جديد) خال من العنصرية والقبلية والطائفية وجميع الأسباب الداعية إلى التفرقة والتباينات". كذلك، تم الموافقة على تشكيل حكومة ائتلاف وطنى انتقالية تمثل فيها جميع الأحزاب، بما فيها حركة/ جيش تحرير السودان، وفى النهاية، لم تسفر تلك المبادرة عن شىء ذى بال. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٦ قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بقصف إحدى الطائرات المدنية التابعة للخطوط الجوية السودانية خارج حدود "ملكال" مما أدى إلى مصرع ستين راكبا، الأمر الذى دعا الصادق المهدي - رئيس الوزراء حينذاك - إلى وصم حركة/ جيش تحرير السودان كتنظيم إرهابى رافضاً أى تقارب نحو مفاوضات سلام معها.

وفى الحادى عشر من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٧، وبدعم من الجيش الإثيوبى، قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بالاستيلاء على "الكرمك" بولاية النيل الأزرق الشمالية، والتى لا تبعد كثيراً عن "الدامازين" وسد "الروصيرص" ذى الأهمية البالغة. وقد أدى ذلك إلى إطلاق العنان لحرب شعواء فى الشمال ارتكبت إلى "العامل الطائفى العنصرى" ... تلك الحرب التى استثمرتها حكومة الصادق المهدي لصالحها، لتمكن القوات المسلحة السودانية من استعادة "الكرمك" بعد ذلك بستة أسابيع. أما جون قرنق، فقد مثل الاعتداء - وفقاً له - محاولة أولية لتصدير مفهوم "الحرب" إلى المهمشين من أهل الشمال. وقد واصلت "الدرج" تقديم الدعم لحركة/ جيش تحرير السودان، والتى أخذت، على نحو مطرد، فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى. أما الصادق المهدي، فقد تمثلت ردة فعله إزاء ذلك فى إنشائه لـ"إليشيات البقارة"، والمعروفة باسم "الرحلين"، بغية محاصرة حركة/ جيش تحرير

السودان وتطويقها في شمال بحر الغزال وأعالى النيل. وقد كانت ميليشيات "البقارة" تتكون من قبائل "الرزىقات" و"المسيرية" و"الحمرة"، حيث يقوم رعاة الماشية هؤلاء من غرب كردفان وجنوب دارفور بأخذ قطعانهم إلى مراعى الدينكا في بحر الغزال، والنويز في ولاية الوحدة وفقا لدورة سنوية متكررة. ولقد تضافرت الحرب مع مجاعة عام ١٩٨٤ المروعة مع قرار الصادق المهدي باستخدام ميليشيات "البقارة" في محاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان ... لتضرم نيران الفوضى والدمار في تلك البقعة من أرض السودان. وقد عمد كثير من الدينكا إلى النزوح نحو الشمال ليلحقوا بأقربائهم وعشيرتهم ممن يقومون بأعمال وضيعة مع "البقارة"، بيد أن الجبهة الإسلامية القومية كانت قد أقتعت البدو الرحل من قبيلة "الرزىقات" بمهاجمة أفراد من الدينكا في كنيسة في السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٨٧، ومهاجمة آخرين، لاحقا، في قطار أثناء محاولتهم الهروب، وقد قدرت الوفيات بنحو ١٥٠٠ قتيل.

وقد شهد عام ١٩٨٧ أيضا حملة جديدة في منطقة "تالودي" بجبال النوبة في شمال السودان بزعامة يوسف كوة. وفيما كان مفهوم "سودان جديد موحد" ذا جانبيه لدى البعض، فقد كان الخلاف متجذرا في مقاومة القمع الواقع على الثقافات المحلية، وسلب ملكية الأراضي من قبل ذوى المصالح الزراعية الصناعية في وسط السودان. إن الحرب والجفاف وطاعون الماشية الذي تسبب في نفوق مليون رأس ماشية في بحر الغزال أعانى النيل ... قد أدت إلى إحداث مجاعة ونزوح مليونى شخص، على وجه التقريب، إلى المدن الشمالية، فيما ارتحل آخرون صوب إثيوبيا. وفي عام ١٩٨٨، لقي ٢٥٠٠٠٠ شخص مصرعهم، وفقا للتقديرات، جلهم من المدنيين. بيد أن نجاحات القوات المسلحة السودانية كانت في عمر الزهر. إذ لم يكتب لها البقاء طويلا، وخوفا من حدوث انقلاب ما أو التوصل إلى

اتفاق سلام كنتيجة لاتفاق الحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى أديس أبابا، تم تدشين انقلاب من قبل الجبهة الإسلامية القومية.

وبحكم اعتلاء الجبهة للسلطة، فقد شرعت فى التلويح بنذر الحرب، وعمدت إلى التوسع فى حجم الجيش والقوات الجوية، بيد أن تلك التدابير لم تقلح فى تطوير الجيش الشعبى لتحرير السودان. هذا، وقد تم إعداد قوة الدفاع الشعبى وتنظيمها لحماية النظام وترسيخ الطابع الدينى للحرب، ولقد أدى التجنيد الإجبارى إلى رفد قوة الدفاع الشعبى بعشرات الآلاف من الجندين الذين تلقوا تدريباً عسكرياً محدوداً وهزئياً، فيما تم إعطاؤهم الكثير من العظات والإرشادات الدينية قبل إرسالهم إلى أرض المعركة فى الجنوب حيث غالباً ما كانوا يذبحون على أيدي جنود الجيش الشعبى لتحرير المسلحين والمزودين بالعتاد على نحو أفضل من قبل "الدرج" الإثيوبية.

على أن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم يكن يحارب القوات المسلحة السودانية فحسب، ولكن لكونه حليفاً للدرج، فقد كان يحارب أعداء الدرج أيضاً. لذا، فقد حارب الجيش الشعبى ميليشيات التوير، والجبهة الشعبية لتحرير أنواك غامبيلا، وكذلك جبهة تحرير أورومو، والتي تلقى كل منها بعض الدعم من الخرطوم. وجزءاً عن تلك الجهود، فقد كُوفى الجيش الشعبى لتحرير السودان بما يستحقه من قبل "الدرج" الإثيوبية. أما الجماعات الإثيوبية والإريتريّة المسلحة فلم تلق إلا دعماً محدوداً للغاية من حكومات الخرطوم إلى أن هيمنت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة فارتأت مزايا فى إمداد المتمردين الإثيوبيين بالدعم اللازم لهجمة أخيرة يكون من شأنها الإطاحة بالنظام الحاكم فى أديس أبابا، لا أن انهيار النظام كان مفاجأة كبرى لجيش التحرير الذى حارب جيش "الجبهة الثورية الشعبية الديمقراطية الإثيوبية" المنتصر فى غامبيلا، دونما جدوى. هذا، وقد تم

ملاحقة جيش التحرير وطرده من الأراضي الإثيوبية، كذلك تم الاستيلاء على مقاره الرحبية ومعسكراته التدريبية، ومعداته، وتم إغلاق محطة الإذاعة الخاصة به، وإخلاء مقاره السياسية في أديس أبابا، فضلا عن تسليم الملفات الخاصة به والمحفوظ بها لدى "الدرج" إلى الحكومة السودانية. ولعل أسوأ ما في الأمر ترحيل ما يزيد عن ٤٠٠٠٠٠ من الجنوبيين الذين كانوا يعيشون في إثيوبيا من منازلهم وإرسالهم إلى السودان المكشعر عن أنيابه. وفي أثناء ترحيل أولئك الجنوبيين، لقي العديد منهم مصرعه، بينما أجبر آخرون على الارتحال لمئات الكيلومترات سعيا وراء الأمن في تطلبهم السلامة.

أما قرتق فقد تمكن لاحق من تلقى بعض المساعدات من أصدقاء اكتسبهم خلال رحلاته العديدة في ربوع إفريقيا، إلا أنه ما من شيء استطاع أن يعوض أو يحل محل المساعدات التي كانت بمنح من قبل الدرج. وقد استطاع قرتق أن يبقى جيشه، متباين العناصر، منتظما عن طريق إمدادات السلاح المستمرة. وحين تم إطاحة الدرج، جفت منابع الإمداد، وطففت الخلاقات المكبوتة ضمن صفوف حركة/ جيش تحرير السودان على السطح.

ثورة "الدكارة"

إن الصدع الأكبر الذي شهدته حركة/ جيش تحرير السودان، والذي ما زالت آثاره قائمة إلى الآن، قد بدأ في الثامن عشر من آب/ أغسطس ١٩٩١ ... ذلك الصدع الذي أحدثه كل من الدكتور/ رياك مشار تينى، من قبيلة النوير، والدكتور/ لام أكول أجاوين، من قبيلة الشلك، وغوردون كونغ شول، أحد مخضرمى الأنيانيا، من النوير. لقد كانت القيادة المبكرة، في السابق، لحركة/ جيش تحرير السودان في يد القيادة السياسية العسكرية العليا، ولكن ووفقا للام أكول الذي كان عضوا مناوبا

فى تلك القيادة، فإن أول اجتماع لها لم يعقد إلا بحلول أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، والذي غالباً ما تمت الدعوة إليه نظراً لتوفر معلومات لدى جون قرنق بشأن الثورة المختمرة. وبالتعبية، رفض لام أكل ورياك مشار حضور الاجتماع خوفاً من إلقاء القبض عليهما، حيث مكثا فى "ناصر" وقاما، مع غوردون كونغ، بتحرير كتيب حمل عنوان: "لماذا يجب أن يرحل جون قرنق الآن؟"، والذي سوغ ثلاثتهم، بموجبيه، ثورتهم استندوا إلى "القيادة الديكتاتورية" التى ينتهجها قرنق، وفشل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى كفاحه من أجل استقلال جنوب السودان. كذلك، فقد أشاروا إلى انتهاكات الحركة لحقوق الإنسان، والقادة الكبار الذين تم اغتيالهم وفقاً لأوامر صادرة من قرنق، وكون القيادة السياسية العسكرية العليا لم تعقد اجتماعاً لها إلا مرة واحدة على مدار ثمانى سنوات هى مجمل عمرها. لذا، فقد كانت عملية اتخاذ القرار حكراً على جون قرنق. وقد قام الثائرون الثلاثة بإطلاق اسم "فصيل ناصر" على تنظيمهم الوليد، إذ كانت أولى خطوات الإعداد للتنظيم قد تمت فى "ناصر" على الحدود مع إثيوبيا. هذا، وقد لاحت الطموحات جلية فى الثورة، إذ تطلع كل من مشار وأكل لاعتلاء قمة الزعامة فى جنوب السودان. ومنذ البدايات، تلقى الثائرون دعماً وتأييداً من الخرطوم، وبمضى الأعوام ونظراً للإخفاقات المتوالية تم التحول، ويقوة، باتجاه الجبهة الإسلامية القومية. إلا أنه ما من شك فى كون إدانتهم ديكتاتورية قرنق وتطلعهم إلى مواجهة منبئية على تصميم وإرادة قد تتاغما كثيراً مع مشاعر الجنوبيين وعواطفهم. كذلك، فإن الانقسام الذى أصاب حركة/ جيش تحرير السودان كان له ملمح جلى من انشقاق قبلى، إذ هرع الكثير من النوير إلى رباك مشار، فيما اتخذ "جيش التحرير" طابعا "دينكاويا" مهيمناً.

فى الأيام الأخيرة من أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، شرعت القوى المتصارعة فى التقاتل فى وسط جونقلي، وفى أعقاب حملة شرسة للجيش الشعبى لتحرير

السودان، قاد ريك مشار جنوده ومدنييه، وجلهم من النوير، جنوبا وتوغلوا فى أراضى الدينكا حيث قتلوا الآلاف وسرقوا ممتلكاتهم وقطعان ماشيتهم. وحين دخلوا "بور"، موطن جون قرنق، قاموا بقتل المدنيين وتجريد الأراضى بالقضاء على كل دابة عليها قبل أن يتمكن قرنق من الوصول بجيشه وملاحقة المعتدين الذين تقهقروا صوب مواطنهم. لقد حظى ريك مشار، جراء ما قام به من أفعال، بالتأييد كمقاتل عظيم فى دوائر النوير، إلا أنها قد قضت على سمعته، بل من المحتمل أنها قد أدت إلى ترسيخ هيمنة قرنق على "جيش التحرير". وكردة فعل إزاء الخسائر المحققة، شن قرنق هجوما صاعقا على جوبا فى تموز/ يوليو ١٩٩٢. وبعد أن أوشك أن يتم الاستيلاء على "عاصمة الجنوب"، وعقب توغل قوات "جيش التحرير" إلى القلب، تم دحرهم وطردهم ليمنوا بخسائر فادحة. وخلال الفوضى المتلاحقة التى أعقبت ذلك، قام كل من كارييتو كوانين بول وأروك تون أروك بالفرار من سجن مخيف تابع لجيش التحرير أودعهما جون قرنق فيه، لينضمّا إلى "فصيل ناصر". وفى السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٣، توافدت الجماعات المختلفة المناهضة لقرنق وشكلت ما عرف بالحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان.

وبالإضافة إلى المعارضة التى قادتها "النوير"، شرعت الجبهة الإسلامية القومية فى دعم "جيش الرب للمقاومة" فى أوغندا كردة فعل تجاه تأييد يورى موسيفينى، رئيس أوغندا آنذاك، لحركة/ جيش تحرير السودان، ودعمه لجون قرنق، إذ كان كلاهما زميلى دراسة بجامعة دار السلام بتنزانيا خلال ستينيات القرن العشرين. أم "جيش الرب للمقاومة"، وهو جماعة وحشية تقسم بالغراية وتعتنق "الوصايا العشر"، فكان بقيادة "جوزيف كوني" الذى استهل أعمال المقاومة من موطنه فى "الأشولى" بشمال أوغندا قبل القيام بقتل واختطاف وسرقة المدنيين

فى الاستوائية وغيرها. أما "قوة الدفاع الشعبية الأوغندية" فقد أخفقت فى الهيمنة على "جيش الرب للمقاومة" أو القضاء عليه. ولم يكن الجيش الشعبى لتحرير السودان أوفر حظا فى هذا الصدد، ولكن بما أن "جيش الرب للمقاومة" كان يمثل تهديدا للمدنيين بأكثر من تهديده لحركة/ جيش تحرير السودان، لم يكن للقضاء عليه أولوية على الإطلاق.

وكردة فعل إزاء التقاتل العشائرى المتبادل بين أفراد قبيلة لنوير، والعلاقة الوثيقة فيما بين لام أكول وبعض القادة الكبار وبين الجبهة الإسلامية القومية، أسس ريك مشار "حركة استقلال جنوب السودان" فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، والتي كرست جهودها لنيل الاستقلال، فيما أبقى لام أكول على الاسم القديم للحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان. وفى تلك الأثناء، انضم الاستوائيون إلى "قوة الدفاع الاستوائية" والتي كانت، هى الأخرى، مناهضة لجيش التحرير بزعامة جون قرنق. وفى الرابع من نيسان/ أبريل ١٩٩٦، توافدت جميع تلك التنظيمات إلى الخرطوم حيث وقعت فيما بينها ميثاقا سياسيا نادى بدولة فيدرالية وإجراء استفتاء يحدد الجنوبيون بمقتضاه تطلعاتهم السياسية، على أنه لم يتم تحديد موعد للاستفتاء المأمول. وفى ١٩٩٧، وقع كل من حركة استقلال جنوب السودان، وقوة الدفاع الاستوائية، ومجموعة بحر الغزال التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وجماعة استقلال جنوب السودان، ومجموعة "البور" ... اتفاق الخرطوم للسلام، فيما وقعت الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان بقيادة لام أكول اتفاقا فاشودة.

قام اتفاق الخرطوم للسلام بتجميع الجماعات المسلحة العديدة تحت مظلة قوة دفاع جنوب السودان، كما أتاح تكوين جناح سياسى هو "جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة". كذلك، فقد أدى الاتفاق إلى نشأة "مجلس تنسيق جنوب

السودان"، والذي أدير لاحقا بواسطة رياك مشار لإدارة الأراضي المسيطر عليها من قبل الحكومة، وذلك في جنوب البلاد. لقد كان اتفاق الخرطوم للسلام، وفقا لأعضاء قوة دفاع جنوب السودان، خطوة ضرورية باتجاه تحقيق الحكم الذاتي للجنوب. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد نظرت إليه على أنه أداة لإضعاف حركة/ جيش تحرير السودان وألية لتنمية الصناعة النفطية، إذ كان كثير من جنود مشار ينتمون إلى غرب أعالي النيل العنى بالنفط.

كانت الاستخبارات العسكرية هي المسئولة عن إدارة "قوة دفاع جنوب السودان" وتوجيهها، وضمان ألا تمتلك "قوة الدفاع" كيانا يؤتمر به أو نفوذا سياسيا ما. ولافتقار كل من "قوة دفاع جنوب السودان"، و"جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة" لزعامات قوية، لم يتمكنوا من إحداث الضغط اللازم لضمان تحقيق كثير من شروط الاتفاق، وبخاصة الالتزام بإجراء استفتاء حول الحكم الذاتي لجنوب البلاد. وقد أدى ذلك إلى قيام رياك مشار بإنهاء تحالفه مع الجبهة الإسلامية القومية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والرحيل إلى كينيا، وتكوين جماعة مسلحة أخرى على الفور، هي "الجبهة الديمقراطية الشعبية"، قبل أن يعاود الانضمام إلى حركة/ جيش تحرير السودان في بدايات عام ٢٠٠٢. أما فصيلا الترابي والبشير فقد تجادلا لاحقا حول أيهما المتسبب في تقويض اتفاق الخرطوم للسلام ... ذلك التقويض الذي دفع حركة/ جيش تحرير السودان إلى الضغط على المجتمع الدولي، والذي قام بدوره بإغفال اتفاق الخرطوم وعملية السلام التي دعا إليها. إلا أن الجنود الذين خلفوا بعد رحيل مشار ظلوا أوفياء لاتفاق الخرطوم للسلام نظرا لانتوائه على منافع مالية، والخوف من سيطرة الدينكا على حركة/ جيش تحرير السودان، فضلا عن كراهيتهم لجون قرنق، وإيمانهم بأنهم الوحيدون الملتزمون بإنفاذ الحكم الذاتي للجنوبيين. وبعد رحيل رياك مشار، أصبح اللواء غاتلوك دينق رئيسا لمجلس تنسيق جنوب السودان.

وفى نيسان/ أبريل ٢٠٠١، قام ديتق بجمع الأطراف حول اتفاق السلام وكذا الميليشيات المختلفة لاجتماع فى جوبا حيث انضمت إلى قوة دفاع جنوب السودان ليتم تنصيب ياولينو ماتيب رئيساً للأركان.

من الحرب إلى السلام

بما أن النظام قد أوضح أنه سيقوم بالتفاوض مع الأحزاب السياسية الشمالية المعارضة فقط فى حالة فرضها تهديداً مسلحاً، فقد قامت تلك الأحزاب بتكوين التحالف الوطنى الديمقراطى فى أسمرأ، وذلك بالتعاون مع إريتريا فى الحادى والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ ولقد قام أحد عشر حزبا وما يربو على ثمانين منظمة مهنية تخصصية واتحاد عمال - جلهم من حلفاء حركة/ جيش تحرير السودان - بالتوقيع على ميثاق سياسى أصبحوا متعهدين بموجبه بالإطاحة بانظام "الإسلاموى". فمنذ نشأة "التحالف الوطنى الديمقراطى" ناشد زعماءه جون قرنق بالانضمام إليه، بيد أنه ورغما عن ترحابه بتكوين ذلك الكيان، إلا أنه لم يبد اهتماما يذكر بادئ الأمر. إن العقبة الرئيسية والعائق الأهم للتوصل لاتفاق ما قد تمثل فى المقاومة التى أبداهما أعضاء التحالف الرئيسدون للموافقة على مبدأ الحكم الذاتى للجنوب. إلا أنه وفى النهاية تم التوقيع على إعلان أسمرأ، وذلك فى السابع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٩٥، بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب الأمة، واتحاد الأحزاب الإفريقية السودانية، والحزب الشيوعى السودانى، وقوات التحالف السودانى، ومؤتمر البجا، واتحادات العمال، وعدد آخر من الكيانات "الكرتونية". وقد نادى إعلان أسمرأ بحق تقرير المصير كحق ديمقراطى لجميع الشعوب، كما دعا إلى استفتاء حول أيبى وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق لتقرير ما إذا كانت ستلتحق بالجنوب أم لا. أما موقفها من لشرعية فكان يدعو إلى عدم إقحام الدين فى السياسة.

وفيما يخص رئاسة التحالف الوطنى الديمقراطى، فقد منحت إلى جون قرنق، والذي اقترح بذلك أن يكون الرئيس عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى، فيما أصبح هو قائدا للجناح العسكرى. أما الأحزاب الشمالية فقد اتضح كون عناصرها محاربين غير أكفاء، ودائماً ما تشككت زعامات حركة/ جيش تحرير السودان فى أن نية تلك الأحزاب كانت الانتقضاى على السلطة بالالتفاف عليها. إلا أن قرنق كان تواقا لاستغلال التحالف الوطنى الديمقراطى وزعيمه الرسمى عثمان الميرغنى لإرسال عدة رسائل: الأولى، قيام قائد سودانى مسلم بمحاربة النظام بالتحالف مع حركة/ جيش تحرير السودان، والتي لا يمكن وصفها بأنها "تنظيم كافر". الثانية، أن الوحدة ما بين مسلمى السودان ومسيحييه تعد أمرا ممكنا، أما الرسالة الثالثة فتذهب إلى كون الشماليين والجنوبيين يحاربون من أجل "الحرية". وتشير الرسالة الرابعة إلى أن ثورة حركة/ جيش تحرير السودان لم تكن تتعاون، مطلقا، مع إسرائيل ضد العرب. وأخيرا، فإن تلك الثورة قد منكت تقدما على طريق "السودان الجديد".

وبالفعل، فقد كان ذلك هو ما شرع قرنق فى تنقيذه بعد الاستيلاء على الكرمك وأجزاء من جنوب النيل الأزرق فى كانون الثانى/ يناير ١٩٩٧ . هذا، وينظر إلى هذا الاستيلاء، على نطاق واسع، على أنه نصر مؤزر لحركة/ جيش تحرير السودان ... والذي لم يكن ليرى النور إلا من خلال الدعم الكبير المقدم من إثيوبيا بعد المحاولة الفاشلة التي استهدفت اغتيال حسنى مبارك فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥ . وبالفعل، فقد قام اللواء الإثيوبى تسفاى جبرى كيدان بإخبار مؤلف الكتاب بأنه قد أصدر أوامره بالهجوم بالمدفعية على الكرمك السودانية، من ثنايا تلال موجودة فى الكرمك الإثيوبية المجاورة، بصحبة جون قرنق، ومالك عقار اير وجيشه، وتلا ذلك التوغل فى أعماق الكثير من المناطق ذات الكثافة السكانية الإفريقية

العالية في جنوب النيل الأزرق، قبل الانسحاب من تلك الأراضي لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي هذه الحالة، تمكن الجيش الشعبي من الاحتفاظ بالكرمك وجنوب النيل الأزرق. وبالفعل، فقد أُورد كيدان قيام المصريين بمراقبة قواته خلال مسارها المتقدم نحو سد الروصيرص ذي الأهمية البالغة.

أما الإثيوبيون فلم يقفوا عند النيل الأزرق، بل قاموا بالاستيلاء على خور منزا، وهو جزء من ولاية النيل الأزرق، وتسليمه إلى قوات التحالف السوداني التابعة للتحالف الوطني الديمقراطي، ليتم استرداده من قبل الجيش السوداني قبل أن تتم استعادته ثانية بواسطة قوات التحالف، وقد أعقب ذلك قيام كل من إثيوبيا وإريتريا بالانضمام إلى أوغندا للقيام بهجوم شامل ضد الأهداف الحكومية في جنوب السودان... وهو الأمر الذي انطوى على نقل الدبابات والمدفعية وغيرها من إريتريا وإثيوبيا، مروراً بكينيا، إلى أوغندا، ومنها شمالاً إلى الاستوائية وجنوب بحر الغزال. إن جنود البلدان الثلاثة (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا)، الملتقن أوامر قياداتهم العليا، قد قاموا بالتعاون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي، وبذا فقد تغير مسار الحرب الدائرة تغيراً محورياً.

لقد توالى الانتصارات في شرق السودان، وتحديداً بفعل مؤتمر البجا، وأسود الرشيدة الحرة، والذين تحالفا - كشركاء متوجسين - في الجبهة الشرقية، وتلقيهما دعماً كبيراً من إريتريا والجيش الشعبي لتحرير السودان. أما مؤتمر البجا فقد جاهد طويلاً دفاعاً عن حق تلك القبيلة الإفريقية المسلمة - الكبيرة والفقيرة - وعقب الانضمام إلى التحالف الوطني الديمقراطي جرت محاولات التحول إلى حركة مسلحة، ولكن دونما طائل. والرشيدة هم تجار عرب ورعاة إبل ارتحلوا من منطقة الخليج العربي صوب السودان في أربعينيات القرن التاسع عشر. هذا، وقد تم دفع الرشيدة إلى الصراع من خلال التحالف الوطني

الديمقراطي وتحت رعاية مبروك مبارك سالم، من كبار القبيلة وعضو البرلمان السابق المنتمى إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي، ورجل الأعمال الثرى ذى العلاقات الوطيدة مع الإريتريين، وصاحب القدرة الفائقة على الخداع والمكيدة. أما "الجبهة الشرقية" فقد كانت إحدى ابتكارات الإريتريين ... تلك الجبهة التى وجهت قواتها العسكرية وأمدتها بالمعونة عن طريق قواعد على امتداد الخط الحدودى. وقد منح "لواء السودان الجديد" التابع للجيش الشعبى لتحرير السودان دعماً أكبر، والذي كان يحارب - ظاهرياً - بهدف تحرير السودان بأسره، فيما كان يعد، فى الحقيقة، أداة هامة لإحداث انقسامات داخل القوات المسلحة السودانية وجنى ثمار الدعم الإقليمى ومنافعه. وقد ارتكن ذلك الهجوم إلى التركيز على عمليات الكر والفر على المنشآت النفطية وخطوط الإنتاج، وكذا التركيز على طريق الخرطوم/ بور سودان الحيوى، الأمر الذى أدى إلى ترحيل أعداد هائلة من الأهالى، فيما استطاعت "الجبهة الشرقية" فقط أن تهيمن على قطاعات صغيرة من الأراضى بالبلاد.

أما مشكلة اعتماد "الجبهة الشرقية" وحركة/ جيش تحرير السودان على بلدان الإقليم فقد تجلت حين اندلعت الحرب الإثيوبية/ الإريترية (١٩٩٨-٢٠٠٠). وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت كل من إثيوبيا وإريتريا قد أعادت العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم. وقد أدت الحرب إلى قيام إثيوبيا بوقف كل دعمها للجيش الشعبى لتحرير السودان، والفصائل المتمردة الأخرى، فيما قامت إريتريا بتحجيم دعمها للثوار وسعت إلى استثمار سيطرتها الكاملة على "الجبهة الشرقية" كأداة للمساومة على النفوذ مع الخرطوم، إلا أن إثيوبيا لم تقم بشيء ألبتة لتسهيل محاولات الخرطوم المتكررة والفاشلة لإعادة السيطرة على جنوب النيل الأزرق، فيما ظلت إريتريا ترعى فصائل "التحالف الوطنى الديمقراطى" المختلفة، وحركة/ جيش تحرير السودان، فى أسمرها. وبالرغم من ذلك، عمدت الخرطوم إلى استثمار المناخ السياسى المواتى،

والموارد التي يمكنها استغلالها نتيجة كون السودان قد أضحى يصدر النفط ... لتحديث جيشها وتوسعة نطاقه وتسليحه تسليحا جيدا. إلا أن المعنويات ضمن صفوف القوات المسلحة السودانية قد ظلت متدنية، وتقوض هيكل القيادة بفضل حملات تطهير ارتكبت إلى البعد الأيديولوجي، فضلا عن أن عزلة السودان الدولية كانت تعنى عدم استطاعة قادة الجيش تلقى نورات تدريبية متقدمة بالخارج، على نحو سلس. بيد أن المشكلة الكبرى للقوات المسلحة السودانية كانت تتمثل في فقدان الثقة في الجيش الذي أضحى غير موثوق أو مؤتمن، إذ كان يتشكل، على نحو كبير، من الجنوبيين وأهالي جبال النوبة ودارفور، والذين لا يمكن الركون إليهم لمقاتلة أناس ينتمون إليهم بالفعل.

وبذا استمرت الحرب سجالا دون أن تكون هناك معركة حاسمة لطرف ضد الآخر. فعند مطلع عملية سلام "الإيقاد"، كانت الحكومة تسيطر على غالبية المدن بالبلاد، كما تحكمت - تحت رعاية قوة دفاع جنوب السودان، وميليشيات حليفة أخرى - في جل أعالي النيل الكبرى والمناطق المجاورة للمدن الحصينة، وبخاصة أبار النفط التي لم تكن أبدا مهددة تهديدا بالغا خلال الحرب ... مناطق حيوية من الاستوائية بواسطة "قوات دفاع الاستوائية"، وأراضي المورلي في جنوب شرق جونقلي من خلال السلطان إسماعيل كوتى، وأجزاء من بحر الغزال الغربية بواسطة اللواء التوم النور من "قوة دفاع جنوب السودان". أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فسيطرت على أراض كثيرة في الاستوائية، وجنوب جونقلي موطن دينكا البور، ومعظم ولاية "آراب" التي تقطنها أغلبية "دينكاوية"، وبحر الغزال الشمالية، وولاية البحيرات، فضلا عن مدينة رمبيك الجنوبية. وخلال المراحل الأخيرة من الحرب، استولى الجيش الشعبي لتحرير السودان على "راجا" في بحر الغزال الغربي، إلا أن معظم أراضي الجنوب الغربي ذي الكثافة السكانية

المنخفضة لم يتم السيطرة عليها من قبل أى فريق، وبما أن شجاعة جنود الجيش الشعبى لتحرير السودان والتزامهم أمر مؤكد لا يجوز التشكك فيه، إلا أن الحقيقة هى أن أبرز الإنجازات العسكرية لذلك الجيش كانت بفضل دعم إثيوبيا والمعسكر الاشتراكي الشرقى له أثناء السنوات الأولى للحرب، ودعم إريتريا وإثيوبيا وأوغندا له لاحقاً.

حركة/ جيش تحرير السودان

التنظيم/ التوجه/ الزعامة

إذا توخينا الدقة، فإن الصراع الذى نتحدث عنه ليس صراعاً مناهضاً للإمبريالية، ورغمما عن ذلك يمكننا ملاحظة نقاط عديدة للتشابه بين حركة/ جيش تحرير السودان فى حربها الممتدة لنحو ٢٢ عاماً، وبين حركات التحرير الإفريقية المنتمية إلى جيل سابق. إلا أنه، وعلى خلاف العديد من تلك الحركات، فقد سيطر المعسكر على حركة/ جيش التحرير منذ نشأتها. وحين أخذ الهدف الذى كانت تسعى إليه، بعين الاعتبار، والمتمثل فى الجهاد للدفاع عن كرامة الأفارقة وصون ثقافتهم ... يمكننا مقارنتها بحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى، إلا أن اهتمامها الأوحد كان بالحرب كوسيلة لتحقيق هدفها المنشود. لذا يمكن مقارنتها، على نحو أدق، "بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا"، أو "بجبهة تحرير موزمبيق"، أو "بحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا"، أو "بجبهة التحرير الشعبية لإريتريا"، أو "بالجبهة الشعبية لتحرير تيغرى"، وجميعها قد تبنت الصراعات المسلحة كمنهج عمل. وقد واجهت حركة/ جيش تحرير السودان، مثلها فى ذلك مثل الجماعات المذكورة أنفاً، نظاماً متجذراً لا يعتزم الرحيل مما جعل الحرب تطول كئناً لا نهاية لها. بيد أنه، وعلى خلاف تلك الجماعات، لم تهزم حركة/ جيش تحرير السودان خصومها

عسكرياً، بل كانت بحاجة إلى المجتمع الدولي لوضع نهاية للحرب الدائرة آنذاك.

وهناك قاسم مشترك آخر ينتظم تلك الجماعات ألا وهو اعتناق المفهوم الماركسي/ اللينيني بشأن التنظيم الحزبي، والاستراتيجية المتبناة، وأسلوب إدارة المعارك، بل والأهداف المتوخاة. فإذا ما تم النظر، على نحو ارتجاعي، إلى المفهوم الماركس/ اللينيني الذي تبناه قرنق وحركة/ جيش تحرير السودان، لوجدناه ضحلاً ساذجاً، إذ لم تبذل محاولات جادة لتطويع المفهوم لواقع جنوب السودان ومعطياته، بل كان أسلوباً انتهازياً لتلقى الدعم العسكري من "الدرج" الإثيوبية، والعسكر الاشتراكي الشرقي. أما الماركسية فقد أثبتت قابلية ملحوظة لإحداث مواعمت ابتكارية في عديد من التجارب المختلفة، كذلك ثبت نجاحها في بلدان "العالم الثالث"، إلا أن النهج العسكري و"ماركسية الدولة" المنتهجة من قبل "لدرج" الإثيوبية، والمعتنقة تماماً بواسطة جون قرنق، فلم يكن لهما أدنى فاعلية، إذ أورد ريتشارد غيبسون في كتابه "حركات التحرير الإفريقية: الصراعات المعاصرة ضد حكم الأقلية البيضاء" (١٩٧٢)، ما يلي:

"في حين أدرك الكثيرون أن القوة السياسية تنبع من قوة البنادق، أخفق كثير ممن سيضحى ثورياً، عما قريب، في الالتفات إلى حكمة ماوتسي تونغ القائلة إن الحرب الثورية هي حرب الجموع والجماهير، تلك الحرب التي لا يمكن إنكاء شعلتها إلا بحشد الجماهير والارتكان إليها".

لقد فطن قرنق تماماً في "سودانه الجديد" إلى الاختلالات العميقة في البلاد ما بين كتلة إثنية مغلقة تمثل الدولة وأغلبية مهمشة مسلوقة الحقوق تحيا في التخوم. إلا أن قرنق وفصيله قد أخفقا في ترجمة ذلك الحدس الرؤيوي إلى برامج ناجزة. هذا، ولم تكن المشكلة في بناء قرنق لهيكل حركة/ جيش تحرير السودان ارتكاناً إلى مجتمعه الدينكاوي فحسب، بل تبدت جلية لأنه فيما ابتكرت الحركات التحررية

الأخرى برامج استقطبت جماعات شتى مما أسهم في تخفيف حدة طابعها الإثني، لم تعتمد حركة/ جيش التحرير إلى القيام بذلك مطلقاً.

وجدير بالذكر أن حركة/ جيش تحرير السودان قد واجهت مشكلات الحشد والتعبئة فيما لم تواجه الحركات والتنظيمات الأخرى بالإقليم أمثال تلك المشكلات. ولعل أبرز تلك المشكلات قدرة حكومات الخرطوم على صياغة الحرب وفق مصطلحات دينية تعمل على إبراز الأمة الإسلامية كما لو أنها مهددة من قبل حركة/ جيش تحرير السودان التي تسيطر عليها أغلبية مسيحية وكافرة. أما في إريتريا وإثيوبيا وأوغندا، فلم يكن للدين ذلك الضرب من الدلالة ألبتة، ففي تلك البلدان لم يكن لدى الحركات الثورية أدنى غضاظة في أن تنشط في ظل الدين السائد في أي منها. كذلك، فقد قامت حكومات الخرطوم بالتوظيف الماكر للعنصر العرقي ضد حركة/ جيش تحرير السودان، وهو الأمر الذي لا يمكن حدوثه، بأية حال من الأحوال، في إريتريا وإثيوبيا حيث انبثقت الجماعات من قطاعات المجتمعات المهيمنة بها. وفي جنوب السودان، فإن معظم الأهالي هناك هم من "الرعاة النيلييين" الذين يملكون كثيراً من قدر المهارات الحربية والقتالية، فضلاً عن اتسامهم بالاستقلالية الشديدة. إن جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغري، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا قد تشكلت، في غالبيتها، من فلاحين ثبت كونهم أكثر استجابة للتنظيم والانضباط. أما الرعاة، فمن الممكن أن يكونوا جنوداً ذوي شأن وأهمية، إذا ما تم تحفيزهم وقيادتهم على نحو كفاء، ولكن الواقع هو على خلاف ذلك، إن سوء معاملة الاستوائيين من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان ذي الأغلبية الدينكاوية يعني أنه رغماً عن كون الاستوائيين من أشد مؤيدي الانفصال، إلا أنهم لم ينضموا لجيش التحرير بأعداد كبيرة. وفي غياب أيديولوجية ملائمة للجنوبيين، ارتكن الحزب/ الجيش، بشدة، إلى

العنف بحق المدنيين،

كذلك، فمن مسببات الشقاق والالتجاء إلى العنف غلبة النهج "الفصائلي" والذي يعد سمة المناخ لسياسي لحركة/ جيش تحرير السودان ... فالطابع الغالب على المجتمع الجنوبي يتسم بالقبلية وبدرجة عالية من اللامركزية، إلى جانب الإغلاء من شأن القيم الحربية والقتالية، وسيادة ثقافة السطو على قطعان الماشية من قبل الرعاة، ومحدودية الأثر الحداثي، والصراعات ما بين الرعاة والمزارعين. وفضلا عن ذلك، ففي ظل غياب أيديولوجية مكيئة ومؤسسات ناجزة، يقود الطابع القبلي ركيزة حركة/ جيش التحرير. وعلى الدوام، عارض جون قرنق مفهوم "المؤسساتية" في أروقة حركة/ جيش التحرير إذ كان السماح بوجودها يعنى تهديدا لحكمه الفردى المطلق. وبالتالي، انصببت المعارضة على شخص قرنق، وجرت خارج التنظيم الرسمى لحركة/ جيش التحرير، كذلك فقد انبثت المعارضة على القبلية والعشائرية، واتخذت طابعا اتسم بالعنف. إن إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان في إضعاف الهوية القبلية البدائية والقيم القتالية، بالإضافة إلى عدم استتباب الأمن على نحو مستدام، قد مثلا تربة خصبة لتفشى "الفصائلية" ... فالذين قادوا الحركة، وحكومة الجنوب لاحقا، كانوا هم أنفسهم نتاج المجتمع بكل ما جرى من متناقضات، وانبثت سلطتهم ونفوذهم على البعد القبلى العشائرى، والوضع الإقليمى، والفصائلية بقدر انبثائها على المناصب الرسمية التى تبوَّعوها. وحين كانوا يجابهون بتحد أو يخشون تضعُّع سلطاتهم ونفوذهم، غالبا ما كانوا يهرعون لمجتمعاتهم طلبا للعون والغوث.

إن مجتمع جنوب السودان يعد من أكثر المجتمعات "لامركزية" فى العالم. وبينما تتسم بعض القبائل، كالأزاندى، والأنواك، والشلك بقدر نسبي من المركزية تحت إمرة ملوك ذوى سلطة ونفوذ فعليين، إلا أن ذلك يعد استثناء، فالنمط الغالب

هو النيليين Nilotics الذين يحيون في جماعات لا مركزية حيث رؤساء القبائل هم المسئولون أمام القبائل، بيد أنهم لا يملكون سوى نفوذ ضئيل. هذا، وينحو بعض علماء الأنثروبولوجيا إلى اعتبار "الدينكا" (الذين يمثلون حوالي ٤٠٪ من تعداد السودانيين الجنوبيين) كشعب، واعتبار عشائرها العديدة، الذين يتقاتلون على نحو متواتر، كقبائل. أما "النوير" (ثاني أكبر قبائل الجنوب) فيعرقون باستيلائهم على أجزاء كبيرة من أراضي من يجاورونهم، على امتداد قرون عديدة، في حين يتقاتلون فيما بينهم عندما لا يكون الاهتمام منصبا على السطو على قطعان وأراضي الآخرين.

كذلك، فمما يزيد "الفصائلية" احتدام الصراع ما بين القبائل الرعوية وأشباه الرحل كالدينكا والنوير والمورلي وتوبوسا وقبائل أخرى، وبين المزارعين المستقرين، وهو ما أسهم، على نحو كبير، في انقسام الجنوبيين. وحين تم الإعلان عن اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، حظى مزارعو الاستوائية، لتمييزهم التعليمي عن الرعاة، بدور بارز في سلك الخدمة المدنية (العامة). إلا أن رعاة الدينكا هم من استأثروا بالهيمنة السياسية، مما أفضى إلى التصارع ما بين الفصيلين، وهو نمط تكرر في حقبة ما بعد "اتفاق السلام الشامل".

وبالرغم من أن القبائل في جنوب السودان لها ثقل كبير، إلا أنه لا يمكن مساواتها بالفصائل السياسية. فالقبائل النيلية ذات النزعة اللامركزية تتسم بالتنوع والتمايز، بل إن القبائل ذات التراتبية الهرمية كالشك والأنواك والزاندى غالبا ما تنقسم في تأييدها للزعماء الإقليميين. وفي حين يمكن بسهولة تأجيج التعصب القبلي واستتارته، فإن التزاوج فيما بين القبائل ذائع في جنوب السودان، لذا فالهويات القبلية دائما ما تكون في حراك حيث يتم إذابة القبائل الصغيرة واستيعابها من قبل قبائل كبيرة بأسلوب سلمى عادة. أما القبلتان اللتان يتم

اعتبارهما الأكثر عدائية، وهما الدينكا والنوير، فعادة ما يتآزران في حالة ما إذا تم تهديد أحدهما. لذا، فإن إحراز الزعامة ينصرف بالضرورة إلى بناء تحالفات قبلية وعشائرية بينية (عبر الأقاليم المختلفة)، الأمر الذي دائما ما يكون عرضة للقلق وعدم الاستقرار، إلا أن الأمر الهام، في هذا الصدد، هو إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان على امتداد ٢٢ عاما من الحرب في إرساء جيش وزعامة سياسية متحدة إثنيا لمجابهة الشمال، فيما استغلت الحكومات الشمالية المتعاقبة ذلك الضعف لتعميق الانقسامات ومفاقتها، وتأييد الجنوبيين ضد بعضهم البعض.

وبالرغم من تلك النقائص، فإن حركة/ جيش تحرير السودان لها أتباع ومريدون، وذلك بسبب الدعم المقدم من قبل الجنوبيين لأية حركات وتنظيمات تتجح في تحدى الشمال ومجاهته. ونظرا لدعم الرئيس الإثيوبي الأسبق/ منغستو هايلامريام لحركة/ جيش تحرير السودان بالعتاد العسكري واللوجيستي، فقد استطاعت أن تمارس القتال. إلا أن العاقبة تمثلت في حرب قبلية شاملة أدت إلى طرد العنصر العربي من قلب جنوب السودان. وقد كان ذلك على النقيض تماما مما تشدق به قرنق في يلاغاتة الخطابية، إلا أن ذلك، وليس المفاهيم العنيفة "لسودان جديد"، هو ما حفز الجنوبيين وعناصر من حركة/ جيش تحرير السودان. وبالفعل، فقد كان مألوفاً أن يتم إخبار المرء، بواسطة كبار مسئولى الحركة في الأراضي المحررة، أنه رغما عن التزام قرنق وحركته بخلق "سودان جديد"، إلا أنهم يعدون انفصاليين بحق،

وبالرغم من أن الأيديولوجية والبرامج السياسية التي وضعتها الجبهة الشعبية لتحرير تيغري، وجبهة التحرير الشعبية لإريتريا، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا ... قد وسعت دائرة صراعاتها، وعملت على تحجيم "القبلية"، فضلا عن إعطائها رؤية عالمية للتحرر، إلا أن ماركسية حركة/ جيش التحرير المبكرة والتي تم تلفيقها

من قبل جون قرنق ومنغستو هايلا مريام لم تكن لها رؤية فيما يخص مشكلات جنوب السودان أو الكيفية التي تلزم لإعلان "حرب شعبية". وعلى العكس، واتباعا لهايلا مريام، عمد قرنق إلى تدابير سلطوية صارمة لتثبيت أركان قوته في الحركة. ولقد كان ذلك أمرا ميسورا لأن معظم قادة الحركة الأوائل، وجميع المنتمين إليها كانت لهم خلفية عسكرية، فهم يحترمون الكيان الهرمي، ويطيعون الأوامر بلا نقاش، فضلا عن قبولهم تشديد قرنق بشأن الانضباط والالتزام. أما الاستثناء، فقد تمثل في تشكيل جماعة "أبناء قرنق"، والذين لم يكن لهم جذور قبلية عميقة، ولم يحظوا بمناصب عسكرية رفيعة، إلا أنه قد تم اعتبارهم، مبكرا، أذكاء وأوفياء، وتم دفعهم للتحليق في فلك "قرنق"، وأعدت عليهم امتيازات خاصة. ومن ضمن من انتظمتمهم جماعة "أبناء قرنق" ... باقان أموم، ودينق ألور كول، ونيال دينق نيال. لقد كان هؤلاء استثناء في تنظيم كان ينظر لغير العسكريين بارياب وتشكك. أما قرنق، فقد عمد إلى بناء جيشه بجعله يضم شبابا أكثر قابلية لإطاعة الأوامر الصادرة إليهم دونما أدنى نقاش حتى لو كان ذلك يعنى أن يساقوا إلى حتوفهم، حيث لقي كثير منهم ذلك المصير بالفعل.

هذا، وقد ذهبت استراتيجية الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى عدم حشد الجماهير وتعبئتها سعيا نحو هدف سياسي، بقدر ما سعت إلى الاستيلاء على مقدرات السلطة، ثم استغلال تلك السلطة لإحداث تحولات جذرية. وقد عكس هذا نهج "اشتراكية الدولة" (أو بعبارة اللطف: "الستالينية الإفريقية" لهايلا مريام). ففي ظل حكم مريام لإثيوبيا، استغل الجيش الشعبي لتحرير سلطة الدولة الإثيوبية كجزء من هياكل سيطرتها وتحولاتها.

إن العقيدة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان كانت مستقاة، بدورها، من فلسفة "الدرج" الإثيوبية وممارساتها، بما فيها الالتجاء للعنف والتجنيد

الإجبارى. ووفقا للفريق متقاعد/ ألفريد لادو غور، "فقد كان يجب أن تكون الأراضي المحررة نواة لدولة جديدة"، بيد أنه - وفى المقابل - فقد وقعت تلك الأراضي فى قبضة عدد من القيادات العسكرية فاستخدموها بغية الإثراء الشخصى". أما العاقبة فكانت تتمثل فى رؤية عسكرية قصيرة المدى تتناقض تماما مع مفاهيم الصراع الممتد المبنى على رؤية طويلة الأمد، ولقد كان الجيش، وليس الشعب، بؤرة اهتمام مشروع جون قرنق. فوفقا لبيتر أنوك نيايا، وهو قائد متقاعد، "فقد أجهضت الآراء المخالفة بالكلية، وتم الشروع - بالفعل - فى حملات لتهميش وإقصاء وتشويه سمعة السياسيين والمثقفين". وبالتوازي، جرت حملة اعتقالات موسعة شملت العديد من الرموز البارزة فى صراع التحرر من أمثال جوزيف أودوهو، ومارتن ماجير، وكواك مكوى ميار، وكاربينو كوانين بول، وأروك تون أروك، كما تم قتل عديد آخرين. وبالفعل، فقد أنشأ قرنق أرخبلا من السجون حيث اعتقل الآلاف فى ظل أجواء غير آدمية وجرى تعذيبهم ... تلك الممارسة التى استمرت خلال حقبة ما بعد الصدام.

هذا، وقد مارس قرنق سلطاته من خلال الاحتفاظ بسيطرة كاملة على العتاد العسكرى والمؤن، وعن طريق تفتيت السلطة العسكرية والسياسية على المستوى المحلى، وتعيين مؤيديه فى مناصب قيادية هامة، وإصدار أوامره للقيادة العليا للجيش بالتعامل مباشرة مع القادة المنشقين، وقد أسهم ذلك كله فى إضعاف المقدرة العسكرية لمؤسسة الجيش على نحو كبير. أما سالفاكير فقد أخبر مؤلف الكتاب بأنه حين كان يعمل رئيسا لأركان الدفاع، لم تكن لديه سلطة إعطاء أوامر ميدانية للقادة البارزين، والذين كانوا يتبعون قرنق ويأتمرون بأمره. كذلك فإن كبار مسئولى الأمن فى كل من إثيوبيا وإريتريا أبلغوا المؤلف بصياغات شبه منطابقة، كيف قوبلت جهودهم فى التدريب وخلق قوة قتالية مخصصة فى صفوف الجيش

الشعبى للتحرير بالتجاهل والازدراء من قبل جون قرنق. وقد تمثلت العاقبة فى جيش يعتمد "كلية" على زعامة فردية مهيمنة، وكما اتضح بجلاء فى السنوات التى أعقبت اتفاق سلام التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥ ... جيش يسرع فى اللجوء إلى الانتقام والأخذ بالثأر، وسرقة قطعان الماشية، ومتابعى الاهتمامات القبلية.

وبالرغم من أن جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى كانتا تنشطان فى مجتمعات يغلب عليها الطابع الإقطاعى، إلا أنهما كانتا قد قامتتا بتنفيذ مشروعات تنمية تحويلية، كمشروعات استصلاح الأراضى، وإنشاء هيئات الإدارة المحلية، والمييشيات المراقبة مجتمعية، والعمل للنهوض بحقوق المرأة ... وهلم جرا. أما حركة/ جيش تحرير السودان فلم تتبن مطلقاً أية أهداف ثورية. وبالفعل، فحين تم الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية، أظهر قادة الحركة أنفسهم على أنهم مسيحيون مخلصون، ومحافظون "اجتماعياً"، لا تتعدى رؤاهم الطرح الرسمى الداعم "لسودان جديد" وهو ما لم يرتضه، فيما عدا قرنق، كثيرون منهم. إن هؤلاء لم يكن حافزهم "رؤية شاملة جامعة"، بل ولا حتى "وطنية سودانية جنوبية جامعة"، وإنما مجرد رغبة فى اقتطاع أراض يمكن للأفارقة العيش عليها بعيداً عما تفرضه "الصفوة النهرية العربية الإسلامية" فى الخرطوم.

فإذا كان لدى كل من جون قرنق، وحركة/ جيش تحرير السودان الرغبة فى إجراء تغييرات تحويلية، لكانا ووجهها بعقبات جسام فى جنوب السودان، حيث لا يمكن لمعظم المزارعين الوصول إلى أدوات الإنتاج الرئيسية، وكذا الأرض والعمالة. كذلك، فلا يوجد فى جنوب السودان سوى قدر ضئيل من تراكم الفوائض المستخلصة بواسطة كبار مالكي الأراضى، وطبقة الإقطاعيين، والمزارعين الرأسماليين. وبالرغم من تمضية بعض المنتمين لحركة/ جيش تحرير السودان

لعدة سنوات في كوبا، إلا أنه لا يوجد دليل، تقريباً، على أنهم قد تأثروا بالكم الضخم من الكتابات الثورية من ماوتسى تونغ إلى بيدرو كابرال. ومرة أخرى، كانت حركة/ جيش تحرير السودان على النقيض تماماً من تنظيمات ثورية أخرى في القرن الإفريقي حيث تظهر النظرية الثورية بجلاء تام ضمن برامج تلك التنظيمات وجدالاتها. وبالفعل، وعندما تم الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية، أقامت حركة/ جيش تحرير السودان علاقات وثيقة مع منظمات مسيحية دولية، مثل منظمة التضامن المسيحي الدولية ببريطانيا، ومحفظة السامري بالولايات المتحدة الأمريكية، والأخيرة بقيادة زعيمها المبشرين الإنجلييين البارزين بيلي غراهام وابنه فرانكلين، والذين كانا قرييين من دوائر الحزب الجمهوري بعلاقاتها الجيدة مع جورج بوش (الابن). ولكون قرنق ديكتاتورا، فلم يخطر بباله مطلقاً أن ضعف "الحركة" كان بسبب علاقاتها الواهية مع الجنوبيين، وفاته أن الجنوبيين هؤلاء، وليس الأجانب، هم السبب الحق لتقوية فاعليات تلك الحركة.

حركة/ جيش تحرير السودان،

الإدارة، والعلاقة مع الشعب

إن حركات التحرر في القرن الإفريقي، عامة، لها دوائر سياسية وعسكرية موحدة ومميزة على امتداد مسيرة الكفاح المسلح، وقد عمدت حركة/ جيش تحرير السودان إلى تطوير ذلك النمط كأداة لضمان وحدة الهدف والقيادة. إلا أنها كانت تحت قيادة قرنق يعوزها التمويل، وتأتى في مرتبة تالية للجيش، كما لم تكن كيانا فاعلاً على الإطلاق. ويمكن ملاحظة ذلك عند النظر إلى الاهتمام الضئيل الذى أولته الحركة لبدأ "الحكم الرشيد" داخل الأراضي المحررة. كذلك، فقد احتكر قرنق فاعليات العلاقات الخارجية للحركة بدءاً من حلفائه الإثيوبيين ومروراً بعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن فقدان الحركة لمنطقة قاعدية، وحرمانها من دعم "الدرج" الإثيوبية بعد عام ١٩٩١، وكذا التحديات التي واجهت أيديولوجية الحركة نتيجة لانتهااء الحرب الباردة، بالتوازي مع الانقسامات في الحركة من قبل ريكامشار ولام أكول وغوردون كونغ وآخرين غيرهم ... أدى ذلك كله إلى تشجيع الكثير ممن كانوا أتباعا سليبيين إلى مطالبة قرنق بأن يكون مسئولا، على نحو أكبر، أمام أعضاء الحركة. وقد تبلور ذلك في عقد الحركة لأول مؤتمر لها في "شقدم" بشرق الاستوائية في الفترة الممتدة ما بين الثاني من نيسان/ أبريل ١٩٩٤ والحادي عشر منه. وقد حضر المؤتمر ١٦ مندوبا، تم اختيار معظمهم من قبل قرنق، فيما أختير الآخرون من قبل سلطات الحركة، أما الحضور، فقد مثل المدنيون ٤٠٪ فقط، وكان قرنق يرغب في تحجيم إسهاماتهم. هذا، وقد كان أحد أبرز محاور المؤتمر الحاجة إلى تشكيل حكومة محلية مسئولة وناجزة. كذلك، فقد أبرز المؤتمر تأييد أغلب المندوبين لاستقلال الجنوب.

لقد أرسى الاجتماع المذكور مسئوليات قرنق وزائبه سالفاكير، وصلاحياتهما. أما الإصلاحيون، فقد استبشروا خيرا بهذا الاجتماع لإيمانهم ببداية تشكل عهد جديد للعلاقة ما بين حركة/ جيش تحرير السودان وعناصر المجتمع المدني بجنوب البلاد. بيد أن المؤتمر لم يسفر في النهاية عن شيء ذي بل، إذ واصل قرنق معارضته لمفهوم "المأسسة"، كما ظل مفهوم "المحاسبية" فائرا ضعيفا، ولم يتم تشكيل حكومات محلية "حقيقية". كذلك، فلم تعقد اجتماعات أخرى في حياة قرنق، ولم يجتمع "مجلس التحرير الوطني" المعين إلا أربعة اجتماعات في الفترة ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠. وفضلاً عن ذلك، فقد واصل قرنق تسريحه لأغلب قيادات الحركة، والجيش، والسلطات المدنية. ووفقا للدستور التمهيدى، فلا يمكن عزل قرنق إلا إذا صوت على ذلك ما لا يقل عن ٧٥٪ من حضور "اجتماع وطنى غير عادى"

يدعى له بواسطة ٧٥٪ من أعضاء "مجلس التحرير الوطني"، الأمر الذي أدى ، فى الواقع، إلى استحالة الإطاحة بقرنق. وبعد مرور عامين، ووفقاً لـ African Rights البريطانية، "خلص الجنوبيون إلى أن اجتماع الحركة لم يكن إلا أحجية"، فى حين ذهب أويستين رولاندسن، على نحو أكثر دقة، إلى القول إن "تنفيذ الإصلاحات، على المستوى الوطنى، قد تعثر فى أعقاب ذلك الاجتماع مباشرة". أما التغيير الصارخ للغاية خلال الأعوام الستة التى أعقبت "المؤتمر الوطنى" فكان قيام حركة/ جيش تحرير السودان بتبنى نبذة خطابية جديدة شددت على "الديمقراطية" ... تلك الممارسة التى لم تر النور مطلقاً.

إلا أن الإخفاقات المتوالية "للحوكمة" المحلية فى تسعينيات القرن العشرين قد أفضت إلى الحاجة إلى إحداث تغيير ما. وقد تمثل ذلك فى الكتيب الذى ألفته الحركة الشعبية لتحرير السودان ونشرته عام ٢٠٠٠ باسم "السلام من خلال التنمية. وجهات النظر والتوقعات فى السودان"، والذى دعا إلى الديمقراطية التعددية والحوكمة وإنشاء منظمة "الخدمة المدنية فى السودان الجديد". بيد أن المنظمة قد ولدت عشية عملية السلام، ولم تعمل أبداً بمعزل عن حركة/ جيش تحرير السودان، فضلاً عن أنه لم يكن لها ثقل سياسى يذكر. لقد كان الغرض من إنشاء تلك المنظمة إضفاء شرعية على حركة/ جيش تحرير السودان بتحويل اهتمامها (أو أن تبدو وكأنها تقوم بذلك) من الشئون السياسية إلى الحوكمة والتنمية، ومن ثم القدرة على استقطاب أموال الجهات المانحة. إلا أن معظم قيادات المنظمة كانوا من العسكريين المنتمين للجيش الشعبى لتحرير السودان ممن تركوا العمل به، وقد أدى ذلك إلى تداخل الدوائر المدنية والعسكرية من خلال الهيمنة والروابط الشخصية، وكانت هناك روح عسكرية سائدة على الدوام. وبالفعل، فقد ارتكبت الإدارة المبكرة لحركة/ جيش تحرير السودان إلى خليط من القوى

العسكرية والتنفيذية والقضائية والتشريعية، في حين كانت قيادة عجلة الحرب وإدارة المناطق المحررة في يد قيادة عليا تكونت من خمسة أفراد، بالتعاون مع هيكل هرمي من المسؤولين السياسيين، والقادة، والقضاة لعسكريين، أما مهمتهم الأساسية فكانت تتمثل في حشد الموارد وتعبئتها لأغراض الحرب، وقد تضمن ذلك التجنيد الإلزامي، والإمدادات التموينية، وأعمال الحملات ... وكلها أعمال قد لاقت استياء من الأهالي، في حين فشلوا في إرساء مؤسسات تكون مسئولة أمام الجماهير وتهدف إلى الوفاء باحتياجات المدنيين.

بيد أن الملمح الصارخ فيما يخص الحكومة المحلية في جنوب السودان الخاضع لحركة/ جيش تحرير السودان كان نقص إمدادات الحكومة للخدمات، والمدى الزمني الذي أسهمت منظمات المجتمع المدني خلاله في ملء هذا الفراغ. فبدون القدرة على توفير الخدمات أو الإدارة الكفء لمن يقومون بتوفيرها، وذلك من قبل حركة/ جيش تحرير السودان، كانت الوكالات العالمية تعمل في فراغ سياسي، كما كانت عرضة لممارسات قسرية وتدابير تعسفية، أو العمل وفقا لأهداف قيادات الحركة. وتمثلت المحصلة غالبا في عجز عن توفير الخدمات، وفي ظل غياب رؤية مستقبلية صائبة، فإن المنظمات غير الحكومية عادة ما أضحت مهددة بالطاقات منعدمة الكفاءة. كذلك، فقد تلاعبت عناصر حركة/ جيش التحرير بتلك الوكالات لاستغلالها لمصالحها لشخصية وصالح الحركة. وفيما يخص عمليات توجيه الطعام إلى غير وجهته فقد كانت ذائعة، حيث جرت في كثير من الأحيان بإذعان المانحين الدوليين أو حتى بتخطيطهم كأداة لدعم الحركة. وبدون التوجيه من قبل القيادة (المتتمثلة في شخص جون قرنق)، لم تقم الحركة بالوفاء بالتزاماتها كحكومة، وتطلعت إلى 'المجتمع الدولي' لإمدادها بالموئل والموارد، وكذا بالعاملين المهرة. ونتيجة لذلك، لم تملك الحركة، مطلقا، المهارات اللازمة لتسيير أعمال

الحكومة، كما بدا جليا للغاية فى حقبة ما بعد ٢٠٠٥ .

إن الفساد المتفشى الذى وصم منظمة "الخدمة المدنية فى السودان الجديد"، والذى استمر خلال اعتلاء حكومة جنوب السودان للحكم فى حقبة ما بعد الصراع ... كان إلى حد بعيد نتيجة معارضة قرنق لمبدأ المحاسبية والشفافية والمؤسساتية، وعدم رغبته فى معاقبة من يذنب. ولقد ذكر أحد عناصر حركة/ جيش تحرير جنوب السودان لمؤلف الكتاب أن قرنق، ومن بعده، سالفكير ارتضيا الفساد كوسيلة لمنع المعارضة والانشقاق". إن الطابع البدائى غير الحداثى، فضلا عن قوة الوشائج النالدة فى جنوب السودان قد تمثلا فى قبول الفساد، إلا أن إخفاق قيادة الحركة فى غرس روح خدمة الأهالى فى المنتمين إليها هو الذى جعل من الصعوبة يمكن تحجيم الفساد ومنع انتشاره. أما الفساد فى الجيش فقد أعزى، تحديدا، إلى الضباط من "البور"، والذين أضحي اهتمامهم بالتجارة مصدراً رئيسياً لشكاوى القبائل الأخرى. هذا، وقد أخبر أحد أعضاء الجيش الشعبى لتحرير السودان مؤلف الكتاب أنه، وفى ظل قيادة قرنق، "أضحت الحركة مشروعا مولدا للثروة". وبالفعل، وبالرغم من مهام قادة الحركة ومسئولياتهم، فإنهم، بل والجنود كذلك، لم يحظر عليهم ممارسة أنشطة تجارية خاصة، حيث قام العديد منهم بذلك فى السودان، وكينيا، وأوغندا، فيما ابتاع آخرون عقارات فى بريطانيا وأستراليا وغيرهما حيث أرسلوا عائلاتهم إلى تلك البلدان.

إن اتسام إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان بالضعف وعدم الكفاءة أمر لا يمكن إنكاره، بيد أن التبرير لمعتاد لتلك الظاهرة هو أنه كان يعوزها التمويل. وبالفعل، كانت تلك حقيقة قائمة، ولكن مصادر التمويل كانت محدودة هى الأخرى بالنسبة للجماعات والتنظيمات الثورية فى إريتريا وإثيوبيا وأوغندا، على أن تلك الجماعات والتنظيمات قد نجحت فى إرساء نظم بدائية للحكم المحلى، وتوفير الحد

الأدنى من الخدمات اللازمة، وتنفيذ برامج التحول الاجتماعي. أما حركة/ جيش تحرير السودان فكان طابعها السياسى مبنياً على قوّة البنادق، ولم تقم - إلا لاحقاً - بمحاكاة كل من جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغري، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا، فضلاً عن تأسيسها لجناح ذى صبغة إنسانية خيرية هو لجنة جنوب السودان للإغاثة وإعادة التاهيل لتوزيع الغذاء الممنوح من قبل الغرب على الأهالي المضارين جراء المجاعات. وبينما نجحت تنظيمات ثورية أخرى فى تحقيق ذلك من خلال طرق أكسبتهم دعماً سياسياً، لم يكن ذلك ما حدث فى حالة الحركة الشعبية، والتي استطاعت فقط استخدام إعانت الغذاء وإمداداته لإطعام أفراد جيشها فحسب !!

ونتيجة لذلك النهج العسكرى، كانت العلاقات بين حركة/ جيش تحرير السودان والمدنيين فى الأراضى المحررة عادة ما تتسم بالتوتر. وقد أورد ألفريد لادو غور، الفريق المتقاعد بالجيش الشعبى للتحرير أن "إساءة معاملة المدنيين، والإخفاق فى خلق مناخ ديمقراطى فى الأراضى المحررة كانا أبرز نقاط ضعف حركة/ جيش تحرير السودان، وما يزال ذلك الإرث قائماً إلى اليوم". ولقد كانت إساءة معاملة المدنيين شائعة فى المناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبى للتحرير، وهو ما أدى - عادة - إلى بزوغ ميليشيات دفاعية محلية، وبخاصة فى الاستوائية، إلى حيث ارتحلت - عادة - عناصر الجيش الشعبى للتحرير ويصحبهم عائلاتهم وقطعان ماشيتهم. أما الخرطوم فقد بادرت بالإفادة من صعود نجم تلك الجماعات وشرعت فى رفدهم بالمعونات والمدد، فضلاً عن مساعدتهم، لاحقاً، فى الاندماج فى قوة دفاع جنوب السودان. وقد خلص أليكس دى وال فى كتابه "جرائم المجاعات" الصادر فى عام ١٩٩٧، إلى "أن إدارة حركة/ جيش تحرير السودان قد مثلت، فى أحسن حالاتها، أنموذج "الأبوية الخيرة"، فيما

اتسمت، فى أسوأها، بالعنف والابتزاز، ويتشديدها على الصراع المسلح، كانت كوادى الحركة، ممن انضم أفرادها إلى الحكم المحلى، متدنية المنزلة، ولا تحظى إلا بآفاق عمل محدودة، والقليل من مصادر التمويل التى يمكنها الارتكان إليها، كل ذلك بالمقارنة بتظيرات تلك الكوادى المنتمية إلى "الجيش النظامى". فحتى عام ١٩٩١، كانت الهياكل الإدارية المحلية بدائية للغاية، حيث تبنت حركة/ جيش تحرير السودان، على نطاق واسع أنماطا غير مباشرة للحكم، وارتكبت إلى حفنة صغيرة من القيادات المدنية/ العسكرية، والذين كانوا همزة الوصل بين الضباط المحليين ورؤسائهم.

ونتيجة ارتباطات حركة/ جيش تحرير السودان بإثيوبيا، فقد كانت متشككة، فى البداية، فى الوكالات الغربية والمسيحية، ولكن بعد انهيار "الدرج" فى عام ١٩٨٩، كانت الحركة بحاجة إلى ممولين ورعاة جدد، وبالتالي فقد غيرت من مواقفها السابقة. لذا، فقد أصبحت جمعية المساعدات الشعبية النرويجية حليفا وثيقا. وقد وافقت حكومة الصادق المهدي على تأسيس "عملية شريان الحياة للسودان"، والتى استقطبت غالبية المنظمات الدولية غير الحكومية، وأسهمت - إلى حد ما - فى ملء الفراغ الناجم عن انهيار "الدرج". وبالفعل، كانت "عملية شريان الحياة للسودان" ضرورية للغاية كى يستمر الجيش الشعبى لتحرير السودان على قيد الحياة، حين لم يكن لدى ذلك الجيش القدرة على تعبئة أفرادها لأغراض التنقيب عن المعادن واستخراجها أو التحكم فيها، لكون المعادن مصدرا للتمويل، كما حدث بالفعل من قبل جماعات ثورية أخرى. وبدورها، فقد احتاجت "عملية شريان الحياة للسودان" محاورين محليين، الأمر الذى كان محركا للحركة الشعبية لتحرير السودان نحو إقامة "مجلس كنائس السودان الجديد" للعمل مع الوكالات الدولية. وبذا، فقد تشكل مجتمع مدنى جنوب سودانى، إلا أن أغلب تمويل ذلك المجتمع

المدنى كان من قبل الغرب، كذلك فقد كان مدينا بالفضل إلى الوكالات الغربية، فضلا عن كونه ذا توجه خدمى، وهو الأمر الذى ظل على حاله حين انتهت عملية السلام.

إن المرجعيات والزعامات التقليدية فى جنوب السودان كانت مسئولة، على امتداد التاريخ، عن الإبقاء على علاقات سلمية فيما بين الإثنيات المختلفة، فضلا عن تنظيم آليات الدفاع عن النفس، والتحكيم فى المنازعات التى قد تنشأ، وذلك بموجب شرعية تلك الزعامات وإدراكها للأعراف والممارسات التقليدية، فضلا عن قيامها بتوزيع المنح الغذائية. وبينما تنبنى سلطات شيوخ القبائل وكبرائها على القبول الشعبى - وذلك على المستوى المحلى - فقد كانت شرعية حركة/ جيش تحرير السودان تنبنى على قوة السلاح، ومن ثم كانت العلاقة فيما بين السلطات والمرجعيات التقليدية، وبين الحركة تتسم بالتصادمية، فى أغلب الأحيان. فقد اتبعت حركة/ جيش تحرير السودان، خلال سنى عمرها الأولى، نهجا ماركسيا لينينيا بدائيا حيث كان ينظر إلى شيوخ القبائل، بموجبه، على أنهم طبقة إقطاعية تناسب الآخرين العداء، ومن ثم وجوب تهمة شيا سياسيا أو تصفيتهما بالكامل. كذلك، فقد كان شيوخ القبائل هؤلاء ينظر إليهم على أنهم منافسون للسلطة والشرعية فى المناطق الريفية، ومن ثم تم إحلالهم بإدارات عسكرية لم تكن تفتقر إلى الكفاءة فحسب، ولكنها عمدت إلى إقصاء الأهالى واستبعادهم. كذلك، فقد تم تجنيد شيوخ قبائل آخرين إجباريا فى صفوف الجيش حيث منحوا رتبا دنيا بغرض إذلالهم والحد من قدرهم. أما الإدارات المحلية فكانت تدار، كما جرى العرف، من قبل ضباط "الدينكا"، الأمر الذى كان له أثر مضاعف فى استثارة المشاعر المعادية للدينكا. كذلك، فلم تعتمد حركة/ جيش تحرير السودان إلى إقامة علاقات جيدة مع عناصر المجتمع المدنى إلا عقب الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية ... تلك العلاقات التى

شملت شيوخ القبائل أيضا. إلا أنه، وقتذاك، كان قد تم إقصاء الكثير من أولئك الشيوخ وعزلهم، حيث أقاموا في مخيمات "المرحليين" في شمال البلاد، كما قاموا بإرساء علاقات مع عناصر الحكومة السودانية. هذا، وقد قدر حزب المؤتمر الوطني قيمة إقصاء شيوخ القبائل، إذ لم يقتصر الأمر على منح عناصر الحزب رواتب وميزات أخرى، بل كان سببا في تزايد أعدادهم على نحو كبير. أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد نظرت إلى شيوخ القبائل هؤلاء على أنهم طابور خامس.

خلاصة

إن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على ما بينهما من أيديولوجية على النقيض تماما من الأخرى، وعلى التباين الكبير فيما بين مناهج عمل كل منهما، إلا أنهما لم يعدا عددا من الملامح المشتركة. فكلاهما شديد التشبث بقضيته، وكلاهما يزدري أولئك الذين لا يشاركونه رؤاه، بل ويزدري كل منهما عملية صنع القرار الديمقراطي عامة، فضلا عن اشتراكهما في الاهتمام المنصب فقط على الظفر بمقاليد الهيمنة في البلاد، واشتراكهما في عدم التردد مطلقا في اعتماد العنف وسيلة لتحقيق مآربهما. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن كلا الطرفين كانت تهيمن على إدارتهما زعامات كاريزماتية شديدة الذكاء والألمعية ... زعامات تم لفظها تماما في نهاية المطاف من قبل كل طرف. فقد أفل نجم الترابي عقب محاولته القيام بما يمكن اعتباره انقلابا ضد حكومته، ونتيجة ذلك تم عزله بواسطة عمر البشير. بيد أن الستار لم يسدل تمام على الترابي، بل ظل يمثل تهديدا للحكومة حزب المؤتمر الوطني، وتنفيصا لأجوائها.

إن المدى الذي كان الترابي مستعدا لبلوغه في تحديه لرفاقه القدامى قد تم تجليته في "مذكرة التفاهم" فيما يخص المبادئ والاتجاهات، تلك المذكرة التي تم التوصل إليها بين حزبه، حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان،

وذلك فى الحادى والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠١، فى جنيف بسويسرا. وقد ولّد هذا الاتفاق مزيجا من الغضب والخوف فى صفوف رفاق الترابى القدامى، وسرعان ما تم اعتقاله. هذا، ولقد خشت الحكومة، على الدوام، من التحالفات بين المعارضة الشمالية وحركة/ جيش تحرير السودان، فبمجرد شل الحكومة لحركة "التحالف الوطنى الديمقراطى"، لم تكن رغبة فى أن تشهد تحالفا يكون حزب المؤتمر الشعبى طرفا فيه، ارتكانا إلى، الأوفياء للحزب والذين يفترض وجودهم، وذلك فى مجال الخدمات الأمنية والارتباطات بحركة العدل والمساواة، ومقرها دارفور. بل الأكثر من ذلك، قيام الترابى بتوضيح أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق مع جون قرنق وذلك عن طريق الإسلاميين المخلصين. لقد كان هذا هو التهديد الحقيقى لحزب المؤتمر الوطنى، ولعله مثل حافزا - كما ذهب حزب المؤتمر الشعبى - للحزب الحاكم للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عقيب ذلك. أما قرنق، فقد كان يبحث، على الدوام، عن سبل لتفرقة صفوف الشماليين، وقد عمد - فى هذا الاتجاه - إلى الجانب الأضعف فى النظام. هذا، وقد اتضح أن المبادرة من قبل حركة/ جيش تحرير السودان قد جاءت من جانب قرنق بمفرده حين قام مؤلف الكتاب بسؤال سالفاكير عن هذا الشأن بعد أربعة أسابيع، وذلك فى مقره فى يابى بالاستوائية. لقد صرح سالفاكير بأنه لم ير الاتفاق مطلقا، وطلب إلى مؤلف الكتاب أن يمدّه بنسخة منه كان الأخير قد حصل عليها من خلال الإنترنت. وفى النهاية، لم يسفر الاتفاق عن أمر ذى بال، بالرغم من استمرار حزب المؤتمر الشعبى، وحركة/ جيش تحرير السودان فى إجراء مقابلات فيما بينهما. أما الترابى، فقد كان يدعو، باستمرار، إلى انتفاضة شعبية ضد النظام الذى أوجده بنفسه. وبالتواتر ذاته الذى كان الترابى يدعو به، كان يتم إيداعه فى المعتقل أو يتم إخضاعه للإقامة الجبرية.

كذلك، فقد قرنق بمعارضات ضمن صفوف الحركة التي أوجدها بنفسه، فقبل أقل من عام من مصرعه، كان قرنق أقرب ما يكون إلى رجل قد أطاح به رفاقه. ولقد استهل المشهد حين توافرت الشائعات، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، باعتزام قرنق القبض على نائبه سالفاكير وإقصائه. ولم تمر سوى أيام قلائل حتى تنامت تلك الشائعات إلى مسامع جميع قيادات حركة/ جيش تحرير السودان، بينما تجمع كبار قادة الجيش الشعبي للتحرير حول سالفاكير، الذي يشاركونه محل الميلاد في "أراب" بولاية بحر الغزال، وذلك بغرض حمايته، علما بأن مقر سالفاكير هو ياي بالاستوائية. وأعقب ذلك مأزق لم يحل إلا بعد قيام رياك مشار بجولات دبلوماسية مكوكية أفضت إلى موافقة سالفاكير وقرنق على عقد اجتماع فوري لجميع الأعضاء البارزين بالحركة، وذلك في رمبيك. وعلى مدار ثلاثة أيام استثنائية ما بين التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، والأول من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، صوتت القيادة بالإيجاب للتعبير عن ضعف ثقته في قرنق. أما تفاصيل ما دار بالاجتماع فمعروفة حيث تم تسريب محضر وقائعه على الفور إلى صحيفة "الرأي العام" الموالية للحكومة، وتم نشره عقيب ذلك على الإنترنت بالكامل. ولم يكن قرنق الوحيد الذي تمت مهاجمته لفظيا خلال ذلك الاجتماع (فعلى سبيل المثال، قام جيمس واني إيفا باتهام دينق ألور بتحويل بعض الأرصدة من نيجيريا)، بيد أن محور الغضب كان موجها ضد قرنق، بل لقد كالأصدقاء الخالص المؤتمنون على أسرارهم الاتهامات لشخصه.

إن قائمة الاتهامات التي وجهت لقرنق وكثير من قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لتطول وتمتد. من ادعاءات بفساد متفشٍ من قبل قرنق وتلك القيادات إلى غياب لمبدأي الشفافية والمحاسبية، ومن ضعف التماسك في هيكل زعامة الحركة إلى غياب بنية إصدار الأوامر وتفويض السلطات، ومن الفشل في

خلق نظام سياسى للحكم المستقبلى فى جنوب السودان إلى غياب حكم القانون والتمثيل الإقليمى المتكافئ. أما آرثر أكوين، وزير مالية حكومة الجنوب، والذي سرعان ما سيتهم بسرقة ٦٠ مليون دولار أمريكى من أرصدة حكومة جنوب السودان ... فقد صرح بأنه لم يكن لديه أموال للتصرف فيها لأن الرئيس كان هو مسئول التمويل، وأن زعامة قرنق زعامة سيئة لا يمكن تهذيب خللها". وفيما يخص الجنوبيين، فقد كانوا هم والبلاد بأسرها فى حالة صدمة. فوفقا لأحد المراسلين: "إن الرسالة الواضحة الموجهة إلى قرنق هى أن جنوب السودان لن يكون بإمكانه تحمل حكمه الاستبدادى، كما لن يتحمل زعامة منبئية على تمط شخصية مراوغة تحيط نفسها بهالة، وكأنها معصومة لا تقهر".

إلا أن ذلك المراسل كان مخطئاً: فلم يخب نجم قرنق، على الأرجح لأن رفقاءه كانوا شديدي الاعتماد عليه (إلى الحد الذى جعل سالفاكير يقول إن قرنق يحمل الحركة الشعبية لتحرير السودان داخل حافظة أوراقه)، لذا لم يتوافق هؤلاء الرفاق على بديل ما، وخشى الجميع حدوث انشقاقات عشية "اتفاق السلام الشامل". وبذا، فقد وافق قرنق على تشكيل ثلاث لجان برئاسة ريك مشار، وسالفاكير، وجيمس وانى إيقا للخروج بحزمة من الإصلاحات فى دوائر الإدارة والحكم والشأن العسكرى. وقد تم تسويق تلك المبادرات والسماح بها نظرا للحاجة إلى تفعيل مؤسسات تكون مسئولة، والحد من اتخاذ قرارات تعسفية كما كان يفعل قرنق. بيد أنه وبمجرد انتهاء اجتماع رمبيك، تعمد قرنق إلى تبني المحسوية فى انتقاء أعداد غير متكافئة من الدينكا لحضور دورات تدريبية عن الإدارة العليا فى جنوب إفريقيا، وكذا فى انتقاء استشاريين الدولة. أما سالفاكير، فقد تم إحلاله كرئيس للأركان بأويبا دينق أجاك، كما منح رتبة "فريق" ليتقاعد من الجيش، فضلا عن أنه كان قد منح منصب نائب رئيس جمهورية جنوب السودان. كذلك، فقد عمد قرنق

إلى تعطيل "مجلس القيادة الوطني" وإلغاءه. أما منتقدو "رمبيك" فلم يفعلوا شيئاً ألبتة لكبح جماحه، على الأرجح خوفاً منهم من أن تؤدي ممارساتهم إلى إعاقة بل والقضاء على احتمالات إجراء اتفاق مع الشمال، ومن ثم فإنه يمكن أن نتوقع بأنه في حالة ما كان قرنق قد استمر على قيد الحياة، فلن يكون الأمر سوى انتظار المواجهة القادمة، أو الثورة الآتية ... أو حتى (مصرعه).

لقد كان قرنق رجلاً أعطى الانطباع بأن بإمكانه أن يفي بكثير مما عاهد أو عهد إليه به، عما كانت عليه الحال في الواقع، إذ عجز حتى عن القضاء على المتناقضات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونتيجة لذلك، فقد رحل عن المنظمة، وجنوب السودان مرتهن إلى إرادة المجتمع الدولي ومعتمد عليها. بيد أنه حين لقي مصرعه، رفعه حتى أعداؤه في حركة/ جيش تحرير السودان إلى مصاف "البطل الإفريقي"، وصرخوا بأعلى الصوت أن رؤيته لن تموت أبداً. ولكن واقع الحال قد أثبت أن دعوة قرنق للديمقراطية قد شوهت للغاية قبل مصرعه، وأن توقعه إلى "سودان حدائى موحد" سوف يموت مع حلول كانون الثانى/ يناير ٢٠١١. موعد الاستفتاء. إذا، فالشيء الوحيد الذى كتب له الاستمرار كان إرث الرجل من العسكرية والسلطوية وضعف الحكم.

الفصل الثاني

نهج معيب لعملية إحلال السلام

إن الإطاحة بجعفر نميري واستيلاء حكومة عسكرية انتقالية على مقاليد السلطة، ثم انتخاب حكومة حزب الأمة ... قد جعل الأجواء ملائمة لجهود عملية إحلال السلام، بيد أن أكثر المساعي الواعدة لتحقيق السلام وإرساء دعائمه كان اتفاق كل من الحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي تم إجهاضه حين أطاحت الجبهة الإسلامية القومية بحكومة الصادق المهدي.

ونظراً لالتزام الجبهة بجعل الحرب ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان جهاداً إسلامياً، فإن جهود إحلال السلام من قبل الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، وإبراهيم بابانقيدا - الرئيس النيجيرى الأسبق، ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك - قد باءت بالفشل، بيد أن إخفاقهما فضلاً عن التهديد المتنامى للحرب السودانية للأمن الإقليمى قد أدوا إلى تبنى الهيئة الحكومية للتنمية "الإيقاد" دوراً رائداً فى عملية إحلال السلام.

وبالرغم من عدم وجود دلالات كافية للجزم بأن جهود عملية السلام من قبل "الإيقاد" كانت تسترشد، على نحو بين، بالأدبيات النظرية المذكورة آنفاً، إلا أن تلك الجهود كانت، فى الواقع، تتبع تلك الأدبيات. فنظراً لكون "صانعو السلام" قد جوبهوا بالحرب، فلم يعط هؤلاء أية دلائل على تفكيرهم فى التقدم باقتراح تعديلات



هيكية لسلام إيجابى، وليس "لسلام سلبى" لا يتجاوز إيقاف الصراع. كذلك فنظرا لمواجهتهم لشركاء سلام "متحفظين" يملوهم الحرص على حماية مصالحهم الضيقة، توافق صانعو السلام فيما بينهم، وأيدوا نهجا فوقيا أعاق انخراط عناصر المجتمع المدني والأحزاب الأخرى، فضلا عن أنهم قد اعتبروا أن الممارسة برمتها عملية ذات طابع عسكرى قد استلزم إحاطتها بسياس من السرية. كذلك، ففى مواجهة مع "التمييز المصطنع" ما بين الديمقراطية والسلام، انحاز صانعو السلام بشدة إلى جانب "السلام"، إلا أنهم لم يظفروا بأى منهما. واستجابة لمخاوف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، قاموا بالاعتراض على وجود جماعات التمرد من دارفور وشرق السودان، وكذا التحالف الوطنى الديمقراطى على طاولة المفاوضات، ومن ثم التأكيد على أن اتفاقهم للسلام الشامل كان ادعاء أجوف. بل

لعل التضليل الأكبر كان زعمهم بأن جهودهم كانت مكرسة لخلق "سودان موحد"،
 فى حين كان معظم المفاوضين على هذا الجانب من طاولة المفاوضات أو ذاك من
 الانفصاليين^{١١}

جهود إحلال السلام "ما قبل الإيقاد"

كان جعفر نميرى يؤمن بأن بإمكانه الجمع بين نقيضين من خلال إنهاء الحرب
 الأهلية الأولى بالسودان والتبشير بحرب أهلية ثانية عن طريق تسفيه اتفاق أديس
 أبابا، ومن ثم سعيه إلى حثفه السياسى بصلفه. أما "المجلس العسكرى الانتقالى"
 الوشيك، فقد ناشد متمردى الجنوب بالتحاور مع الحكومة للعمل على حسم
 شكائاتهم سلمياً، بيد أنه لم يكن مستعداً لقبول حركة/ جيش تحرير السودان
 كحزب قومى، أو قبول مطالب الحركة بإعادة هيكلة البلاد، وتجميد الشريعة
 الإسلامية، وإلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع البلدان العربية. وعقد مؤتمر
 دستورى- ونتيجة لذلك، انهارت تلك الجهود المبكرة لإحلال السلام. وتجدر ملاحظة
 نقطتين فى هذا الصدد الأولى، سيتضح خلال المحاولات اللاحقة والمتعاقبة لحسم
 النزاع أن "الشريعة الإسلامية" قضية أزلية معقدة. والثانية، أن قضية "حق تقرير
 المصير" للجنوبيين، وهى قضية بالغة الأهمية فيما يخص حسم النزاع نهائياً، لم
 يرد ذكرها من قبل أى من الفريقين فى حينه.

أما المحاولة الداخلية التالية لإحلال السلام فتمثلت فى اجتماع بين "جبهة
 الخلاص الوطنى" من جهة، وحركة/ جيش تحرير السودان من جهة أخرى، وذلك
 فى أذار/ مارس ١٩٨٦ فى كوكادام بإثيوبيا، حيث تم التوصل إلى اتفاق حول
 جميع مطالب الحركة ... إلا أن رفض الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة
 الإسلامية القومية للمشاركة فى المناقشات قد حجب من شأن الاتفاق. وفى تموز/

يوليو ١٩٨٦، وبعد إجراء الانتخابات، جرت مقابلة بين رئيس حزب الأمة، ورئيس الوزراء حينذاك الصادق المهدي، وبين زعيم حركة/ جيش تحرير السودان، جون قرنق، حيث وافق المهدي على توصيات إعلان كوكادام ومقرراته. وانتهت المقابلة بملح من أمل منشود ... إلا أن ذلك الأمل لم يكن ليرى النور مطلقاً.

أما عثمان الميرغني، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، فقد أدلى دلوه في جهود إحلال السلام، حيث وقع في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ اتفاقاً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بيد أن ائتلاف حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، القائم وقتذاك، رفض قبول الاتفاق. إلا أنه، ونتيجة الخسائر في أرض المعركة، والروح المعنوية المنخفضة للقوات المسلحة السودانية، والمخرج الذي اقترحه اتفاق الحزب الاتحادي الديمقراطي مع حركة/ جيش تحرير السودان ... قام اللواء/ فتحي أحمد علي - القائد العام للقوات المسلحة في العشرين من شباط/ فبراير ١٩٨٩ بتوجيه إنذار للصادق المهدي، قام بتوقيعه ١٥٠ من كبار القادة لمطالبته بتشكيل حكومة ائتلاف وطني (حيث قصد منها أن يتم تضمين الحزب الاتحادي الديمقراطي بها)، وكذا مطالبته بقبول اتفاق الحزب الاتحادي الديمقراطي مع حركة/ جيش تحرير السودان، أو القيام بتوفير الإمدادات والأسلحة اللازمة لتحقيق النصر في الحرب، وإيقاف تدهور الاقتصاد الوطني. وقد أدى ذلك إلى انقلاب الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٩٨٩، والذي قادته الجبهة الإسلامية القومية ... ذلك الانقلاب الذي يعد الطور الأكثر عنفاً ضمن أطوار الحرب الدائرة آنذاك.

وفي أجواء غير ملائمة كذلك، قامت حركة/ جيش تحرير السودان بعقد جولات مباحثات مع الحكومة الجديدة، الأولى في آب/ أغسطس ١٩٨٩ في أديس أبابا، والثانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ في نيروبي، وكلاهما بحضور الرئيس

الأمريكي الأسبق جيمى كارتر، إلا أنهما سرعان ما انهارا. ولا غرو، فقد أمسكت الجبهة الإسلامية القومية بزمam السلطة لتوقف عمليات إحلال السلام، وسرعان ما شرعت فى تخصيص موارد بشرية ومادية متزايدة للحرب. أما الجيش الشعبى لتحرير السودان فقد تلقى ضربتين موجعتين فى عام ١٩٩١ فقدانه لحليفه الرئيسى "الدرج" الإثيوبية، وتمرد قيادات حركة/ جيش التحرير.

واستشعاراً بالخوف من قرب انهيار حركة/ جيش تحرير السودان، قام إبراهيم بابانقيدا، الرئيس النيجيرى الأسبق والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، بعقد جولة مباحثات للسلام فى أبوجا (أيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٩٢). ونظرا لضعف حركة التمرد الممثلة من قبل "الفصائل" بقيادة كل من ريك مشار وجون قرنق، قامت الجبهة الإسلامية القومية، بثقتها المتزايدة بالنفس، باقتراح وجوب أن يبنى الدستور على تعاليم الشريعة الإسلامية، مع إعفاء جنوب البلاد من تطبيق الحدود كالية عقابية، أما فصيلا التمرد، فقد ألح كلاهما على ضرورة سيادة نظام ديمقراطى علمانى، وكذا على حق الجنوب فى إجراء استفتاء حول تقرير مصيره. وكانت تلك هى المرة الأولى التى قامت فيها حركة/ جيش التحرير باقتراح حق تقرير المصير، بيد أنه ليس واضحا ما إذا كان ذلك بسبب قدرة قرنق على تبني ذلك الاقتراح والمصادقة على فحواه بعد أن أضحى غير مدين بالفضل لهايلا مريام ... أم أن مفاوضى الحركة قد أبدوا مبادرتهم الذاتية. إلا أن المباحثات قد انهارت بسبب رفض الخرطوم لاقتراحات المتمردى بشأن وجوب سيادة العلمانية ووجوب إجراء الاستفتاء.

وبعد مضى عام على ذلك، دعا بابانقيدا إلى جولة مباحثات ثانية فى أبوجا، حيث كانت حركة/ جيش تحرير السودان، ساعتهأ، أكثر ضعفا مما كانت عليه آنفا ويتبنيتها موقفاً مماثلاً لذلك المتخذ فى جولة المباحثات الأولى، قامت الخرطوم

بإقتراح تقاسم السلطة والتنمية المتوازنة، كما قامت برفض انفصال الجنوب، واقرحت دستورا لا يشير إلى الإسلام كدين رسمي للدولة، مع إعفاء الجنوب من شروط بعينها مما تمليه الشريعة الإسلامية. إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان لم تقبل النهج الفيدرالي للخرطوم، ونادت بنظام حكم كونفدرالي، وبسودان جديد علماني ديمقراطي". كذلك، فقد ذهبت الحركة إلى أنه إذا لم تستجب الحكومة السودانية للمطالب المقترحة، فإنه يحق، ساعتها، للجنوب والمناطق المهمشة (جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق)، بالإضافة إلى أبيي ... أن تكون لها كلمتها بالتصويت إما للكونفدرالية أو للانفصال. إن القضايا الشائكة الخاصة بانفصال الجنوب، وكذا الخاصة بالدين وبحق تقرير المصير قد أدت، ثانية، إلى انهيار المفاوضات. ذلك كله كان مشهد الأحداث عشية محاولة "الإيقاد" الأولى لحسم النزاع في السودان.

مبادرة "الإيقاد" الأولى للسلام في السودان

إن فشل الجهود النيجيرية في إحلال السلام قد فتح الباب أمام الإقليم لقبول التحدي، ولكن يجب أولا أن يتم إرساء آلية ملائمة. ولقد جاءت قوة الدفع المطلوبة من خارج الإقليم. فإنشاء "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية"، التي سبقت "الإيقاد"، قد جاء نتيجة ضغوط من قبل وكالات الغوث والمانحين الدوليين، في حين اتبع اضطلاعها اللاحق بمسئوليات تتعلق بقضايا الأمن والسلام تفكيراً جديداً بشأن دور "الإقليمية" Regionalism، والتعاون الإقليمي في حماية الاستقرار الدولي. وفي السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، أطلقت "الإيقاد" مبادرتها للسلام، وذلك في قمة أديس أبابا، وأنشأت لجنة للسلام مكونة من رؤساء كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا، وتم اختيار دانيال أراب موي، الرئيس الكيني حينذاك، رئيساً للجنة. هذا، وقد أسندت عملية الوساطة إلى لجنة دائمة

مكونة من وزراء خارجية الدول المذكورة أنفاً، وكانت رئاسة اللجنة لكينيا، وبالإضافة إلى ذلك، تم تكوين "أصدقاء الإيقاد" من قبل البلدان الأوروبية الرائدة حيث تم التعهد بمعاونة "الإيقاد"، ودعم دورها في حفظ السلام.

ووفقاً لذلك، اقترح الرئيس السوداني، عمر البشير، اضطلاع "الإيقاد" بعملية إحلال السلام. ومن ضمن أسباب قيام البشير بذلك الاقتراح، الرغبة في استغلال مبادرة الأمم المتحدة والإفادة منها، والخوف من أن تقوم القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في الصومال - في ظل غياب عملية سلام ناجحة - بالانتشار في السودان، فضلاً عن توقع تعاطف جماعات التمرد الإثيوبية والإريتريّة التي ساندتها حكومتها فيما مضى. أما حزب المؤتمر الوطني فقد اعتبر حركة/ جيش تحرير السودان وكيلاً عن الرئيس الإثيوبي هايلا مريام، والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، بيد أنه وعقب الإطاحة بنظام إثيوبيا العسكري، كان الحزب يأمل في أن تسود علاقات أفضل مع الحكومات الجديدة التي ستمسك بزمام السلطة. وبالفعل، فقد أيدت الحكومه الإثيوبية الجديدة علاقات حسن الجوار، وأشرفت على عملية طرد حركة/ جيش تحرير السودان من أراضيها كجانب من تعهداتها. بيد أن البشير، في حالة ما إذا كان خالص إلى أن زعيمى إثيوبيا وإريتريا سيكونان متعاطفين مع الخرطوم، قسرعان ما كانت سخيخ آماله.

ذهب حزب المؤتمر الوطني إلى أن أوغندا تقف مناصرة لحركة/ جيش تحرير السودان، على حين كان بإمكان جيبوتي، بصفتها عضواً في جامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامي، دعم الخرطوم، إلا أنها لم تكن عضواً في لجنة النزاعات، وبذا أضحت كينيا المرشح الإقليمي الأبرز للاضطلاع بتلك المهمة. فوفقاً لتحليل أحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطني، لم تكن كينيا ضالعة إلا بالكاد في إمداد حركة/ جيش التحرير بأسلحة وعتاد، فضلاً عن أن علاقاتها بزعامات التمرد كانت

محدودة للغاية. كذلك، فقد كانت كينيا، على الجانب السلبي، الأكثر عرضة للنفوذ الغربي، وبخاصة البريطاني والأمريكي، ومن وجهة نظر الحكومة السودانية، فإن المسؤولين به لا توجد لديهم دراية كافية عن الصراع في السودان بالمقارنة بنظرائهم الإثيوبيين والإريتريين. ووفقا لأحد مسؤولي حزب المؤتمر الوطني، فبالرغم من أن "الإيقاد" لم تكن المنتدى الأمثل، بل كان ينظر إليها بصفتها "منبرا سياسيا"، إلا أنها كانت الجماعة الوحيدة القادرة على إقناع حركة/ جيش التحرير بقبول السلام. كذلك، لم يكن حزب المؤتمر الوطني ليرفض "مبادرة إفريقية"، وكان من المفترض أن تمنح "إيقاد" بعضا من حماية ضد "اللاعب رقم (١)" ... الولايات المتحدة الأمريكية.

وسرعان ما سيتضح أن نول "الإيقاد" كانت تتقاسم اهتماما جمعيا بإخماد نيران الحرب الأهلية السودانية. وباعتلاء أسياسى أفورقي سدة الرئاسة في إريتريا، عام ١٩٩١، وحلول ملس زيناوى رئيسا للوزراء في إثيوبيا في العام ذاته، أضحى لدى "الإيقاد" زعيمان نشيطان على استعداد للاضطلاع بتلك المهمة. كذلك، فقد شكلت "لجنة دائمة للسلام" في السودان برئاسة "كالونزو موسيوكا" - وزير خارجية كينيا آنذاك. وفي آذار/ مارس ١٩٩٤، تم تدشين مفاوضات السلام رسميا، في العاصمة الكينية نيروبي. وقد قامت "الإيقاد" نتيجة لجهود سيوم مسفن - وزير خارجية إثيوبيا حينذاك - باقتراح "إعلان مبادئ" أكد على حق الجنوب في تقرير مصيره، إلا أنه جعل ذلك مشروطا بفشل الجبهة الإسلامية القومية في إرساء دعائم الديمقراطية والعلمانية. كذلك، فقد اشترط "إعلان المبادئ" ضرورة استجابة السودان لحاجة مواطنيه، على اختلافهم وتنوعهم، للعدالة الاجتماعية والسياسية. وبالرغم من انطوائه ضمنيا على وجود جماعات أخرى، بالإضافة إلى الجنوب، تعاني قمعا واضطهادا، فقد عكس "إعلان المبادئ" القدرة على المساومة من قبل كل

من "التيار الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان"، والحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان"، خلال جولة المفاوضات الثانية فى أبوجا. أما الخرطوم فقد أصيبت بصدمة. كيف استقام لزعيمى فصيلين، ساعدتهما فى الوصول إلى السلطة، - جبهة التحرير الشعبية لإريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى - التقدم إلى الحكومة بمقترح منفر كهذا. هذا، وقد وافق متمردو الجنوب من "التيار الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان"، والحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان" على "إعلان المبادئ"، بيد أنه، وفى أعقاب لغط كبير فى أروقة الحكومة، تم رفض الإعلان مما أفضى إلى مازق استمر أربعة أعوام.

وكردة فعل لهذا الإخفاق، قامت الحكومة السودانية، وحركة/ جيش تحرير السودان بتوجيه طاقاتهما نحو الاقتتال فى معارك سياسية وحرية، والاستعداد لما سيكون، لا محالة، مواجهة أخرى على طاولة المفاوضات. وقد أقامت حركة/ جيش التحرير علاقتها مع "التحالف الوطنى الديمقراطى"، وهو تشكيل غير مترابط لقوى معارضة "الشمال"، ومقره أسمرأ، كوسيلة لمزيد من الضغط على الحكومة، وخلخلة موقف "الشماليين"، وكسب قبول الأحزاب التى يزعم أنها تمثل غالبية الشعب السودانى. وقد تمثل التعبير السياسى عن ذلك فى إعلان أسمرأ فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥، الذى تضمن قبول حق تقرير المصير للجنوب ولناطق أخرى متنازع عليها، وكذا تضمنه فصل السياسة عن الدين. إلا أن حق تقرير المصير للجنوب، والمصادق عليه من جانب إعلان أسمرأ قد نشأ عن "إعلان مبادئ" الإيقاد. لذا، فقد أعطى إعلان أسمرأ الأولوية لتشكيل حكومة ديمقراطية وإزالة جميع آثار الجبهة الإسلامية القومية، وكذا التوافق على دستور جديد للبلاد على أن يتم فى أعقاب التصويت على حق تقرير المصير للجنوب. وقد كانت جميع الأطراف، بمن فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ملتزمة بمعاودة الوحدة.

أما "التحالف الوطني الديمقراطي" فقد حظى بدعم دولي كبير، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي اعتبرته وسيلة لإضعاف شوكة الجبهة الإسلامية القومية، وذلك كحد أدنى، ووسيلة للإطاحة بالحكومة، كغاية قصوى. وفى ردة فعل إزاء ما وقر بأنه تهديد "إسلاموى" لسيادتها، صعدت كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا من دعمها العسكرى لحركة/ جيش تحرير السودان. وبنهايات عام ١٩٩٥ كانت قواتها المسلحة تتوغل عميقا داخل أراضي السودان. وفى أعقاب المحاولة الفاشلة لاغتيال حسنى مبارك، الرئيس المصرى آنذاك، على أيدى من ذهب الاعتقاد بأنهم عملاء للجبهة الإسلامية القومية، وذلك فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥ بأديس أبابا ... شرعت الولايات المتحدة فى دعم دول المواجهة تلك، حيث أمدتها بـ ٢٠ مليون دولار أمريكى لحماية نفسها من الخطر السودانى. وقد بلغت تلك السياسة أوجها حين أقدمت الولايات المتحدة على قصف مصنع "الشفاء" فى الخرطوم فى آب/ أغسطس ١٩٩٨، وكذا عند لقاء مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك، بقيادات "التحالف الوطنى الديمقراطى"، وحركة/ جيش تحرير السودان، وذلك فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ فى العاصمة الأوغندية كمبالا، حيث أوضحت جليا رغبة الولايات المتحدة فى تغيير نظام الحكم بالسودان. هذا، وقد أثبتت الأيام أن "التحالف الوطنى الديمقراطى" ما هو إلا "نمر من ورق" كمثال الخشب المسند، إلا أن ذلك لم يكن واضحا حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين. ونظرا للدعم الكبير من دول الإقليم، فضلا عن المؤشرات التى أوضحت استعداد إدارة "بيل كلينتون" منح دعم متزايد للتحالف الوطنى الديمقراطى، وحركة/ جيش تحرير السودان، صار لدى الجبهة الإسلامية القومية مسوغات كثيرة للتوجس والارتياح،

وفى تلك الأثناء، واصلت الحكومة السودانية استراتيجية "السلام من الداخل"،

والتي أدت إلى توقيع اتفاق الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧ مع كل من 'حركة استقلال جنوب السودان' بقيادة رياك مشار، وحفنة من جماعات التحرر الصغيرة، وكذلك إلى توقيع 'اتفاق فاشودة' مع لام أكول عن الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان. إن هذين الاتفاقين قد عملا، حتماً، على تأكيد حق تقرير المصير للجنوب، وهو المبدأ الذي تضمنته المادة ١١٣ من دستور ١٩٩٨، وبالرغم من أن اتفاق الخرطوم للسلام قد مثل أنموذجاً لاتفاق السلام الشامل، إلا أنه لم يحظ بشريعة إقليمية أو دولية، الأمر الذي نبه الحكومة إلى أن أمثال تلك الجهود لن تكون فاعلة على الإطلاق. وقد أدى الاستنتاج السابق، بالتوازي مع ضعف نظام الحكم نتيجة الانقسامات الحادثة بشأن إقصاء الترابي، إلى عودة الجبهة الإسلامية القومية إلى طاولة مفاوضات 'الإيقاد' في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧. وفي أيار/ مايو ١٩٩٨ وافقت الجبهة على إعلان المبادئ كأساس للتفاوض. إلا أنه وباندلاع الحرب الإثيوبية/ الإريتيرية في الشهر ذاته، وهتت عزيمة الوسطاء وتراجع حافز الجبهة لقبول ممارسة منبئية على 'إعلان المبادئ'، وطفقت مبادرة سلام 'الإيقاد' في التداعى.

ووفقاً لتلك المعطيات، قام 'منتدى شركاء الإيقاد'، ومؤسسات المجتمع المدني بإقناع دول 'الإيقاد' بالموافقة على إنشاء سكرتارية دائمة وتعيين مبعوث خاص. وبالإضافة إلى ذلك، يمتت 'الإيقاد' وجهها شطر الدعم المالي والسياسي الغربي، وضمان ألا تتم مصادقة المجتمع الدولي على أية عمليات سلام أخرى. هذا، وقد تم تجديد انتداب ١٩٩١ في تموز/ يوليو ١٩٩٩ بدعم من أطراف النزاع، وتم تأسيس سكرتارية مقرها نيروبي للاضطلاع بآليات الوساطة. كذلك، فقد تقرر أن يتم تعيين مبعوث خاص يتم تحديده بواسطة الرئيس الكيني، وأن يعين أعضاء كل لجنة فرعية لأوغندا وإثيوبيا وإريتريا مبعوثاً متفرغاً لفعاليات عملية السلام، بالرغم من أن

سفراءهم فى كينيا يعملون كمبعوثين سلام. وقد تم تعيين السفير دانيال امبويما، وهو دبلوماسى مخضرم، مبعوثا خاصا حيث شرع فى إنشاء السكرتارية وإدارة أعمال الوساطة، إلا أنه، وبالرغم من ذلك أن نظام المنقح، فإن محادثات تموز/ يوليو ١٩٩٩ فى نيروبي لم تحقق أى تطور جوهري، مثلها فى ذلك مثل جولات محادثات لاحقة أجريتا عام ٢٠٠٠ .

وكررة فعل إزاء الضعف البادى لعملية "الإيقاد"، تم تدشين عدد من المساعي الهادفة إلى إحلال السلام. وكانت أشهر تلك المساعي ... "المبادرة الليبية المصرية المشتركة"، والتي توجست من غياب المعارضة الشمالية، والهيمنة الإفريقية على عملية السلام، وعدم وجود دور رسمى لمصر بما لها من اهتمام كبير بالجانب الجنوبي. كذلك، فقد عكست المبادرة معارضة كل من ليبيا ومصر لحق الجنوب فى تقرير مصيره، فقد كان ينظر إليه على أنه تهديد لمصر، باعتبارها دولة المصعب، وتهديد لحصتها من مياه النيل. وقد وافق كل من الخرطوم وحركة/ جيش تحرير السودان على مبادئ المبادرة، إلا أن حركة التحرير أوضحت رغبتها فى أن تتم مراجعة وثيقة المبادرة كى تتضمن حق تقرير المصير للجنوب، واعتماد النهج العلمانى، فضلا عن تعاون المبادرة مع عملية سلام "الإيقاد"، وبعبارة أخرى، قامت الحركة برفض الوثيقة. هذا، وقد نوت المبادرة الليبية المصرية المشتركة، إلا أنها قد مثلت برهانا ساطعا على مخاوف المصريين من حق تقرير المصير لجنوب السودان، وكذا غياب قوى المعارضة الشمالية عن طاولة المفاوضات.

أما نيجيريا، ويدافع من الخوف من الانهيار الوشيك لعملية سلام "الإيقاد"، فقد عمدت ثانية إلى محاولة إحلال السلام فى ربوع السودان. ولم تؤت تلك المحاولة ثمارها، بيد أنها قد دفعت إلى صدارة المشهد بقضايا من صميم النزاع القائم – الدين، والعرق، والتباينات الإقليمية ... الأمر الذى كان له أصداء واسعة فيما وراء

الحدود السودانية. كذلك، فقد كانت بؤرة تلك الجهود، وعلى خلاف جهود "الإيقاد"، تتمحور حول عملية أكثر شمولاً انطوت على استقطاب القوى السياسية البارزة في شمال البلاد وجنوبها. أما الملمح الآخر من ملامح ضعف عملية سلام "الإيقاد" فكان يعزى إلى التوترات فيما بين بلدان الإقليم، وقد بلغت تلك التوترات نبروتها عند اندلاع الحرب الإثيوبية/ الإريتيرية عام ١٩٩٨.

مبادرة "الإيقاد" الثانية للسلام

أيار/ مايو ٢٠٠٢ - كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

عمد مؤيدو "قرنق" الأمريكيون إلى إعادة صياغة صورته من شيوعى متحالف مع "الدرج" الإثيوبية والمعسكر الاشتراكي لشرقى إلى بطل أسطوري لحركة تحرير إفريقية، وكان ذلك بداية تغيير المفاهيم الأمريكية بشأن الحرب الأهلية السودانية. وقد بدا ذلك جلياً، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ وقع بيل كلينتون، الرئيس الأمريكى آنذاك، أمراً تنفيذياً بقرض عقوبات اقتصادية وتجارية شاملة ضد السودان، ثم أتبعتها فى التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ بإعطاء أوامره للولايات المتحدة بإمداد الجيش الشعبى لتحرير السودان بالغذاء مباشرة. وإن تعارض ذلك مع قوانين سابقة حظرت تمويل المتحاربين فى الصراعات. وقد أعد هذا التدبير بواسطة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك، ومساعدتها سوران رابى بدعم من شخصيات شهيرة كالنائب دونالد باين، وروجر وينتر من لجنة شئون اللاجئين، والبارونة كارولين كوكس من منظمة التضامن المسيحى الدولية. إلا أن هذا الإجراء قد عورض بشدة من قبل كثيرين، من أمثال الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، والذي كان يسعى للوساطة بين البشير ويورى موسيفينى، وكان معروفاً عنه موقفه المعارض

لسياسات بيل كلينتون، ومن بعده رايس، في السودان. كذلك، فقد وردت معارضة أخرى في افتتاحية النيويورك تايمز خلصت إلى "أن إحدى مآسى الحرب السودانية تكمن في قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق بحجب التعاطف عن قضيتهم. وبالرغم من زعم عناصر ذلك الجيش بأنهم "مسيحيون" يقاومون أسلمة المجتمع، فإنهم يتصرفون كجيش غاز ديدنه القتل والنهب والاعتصاب". (النيويورك تايمز ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

إن قيام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) بتعيين مبعوث خاص للسلام هو السيناتور/ جون دافورث، قبل خمسة أيام من اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ قد مثل اهتماما أمريكيا متناميا بعملية السلام المتداعية في السودان، ومن ثم التخوف من أن تصبح في عداد الدول الفاشلة. كذلك، فمن الضغوط الأخرى التي أثقلت كاهل السودان تصنيفه كواحد من سبعة بلدان مدرجة في قوائم الخارجية الأمريكية كرعاة للإرهاب. إن الاهتمام بالسودان من قبل عدد من الكيانات البارزة - كتلة النواب السود بالكونجرس الأمريكي، واليمينيون المسيحيون، والليبراليون، وناشطو حقوق الإنسان، والمنظمات الخيرية الأمريكية، واللوبي النفطي (المنزعج جراء عدم السماح له بولوج السوق النفطية السودانية الواعدة نظرا للعقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة) ... ذلك الاهتمام قد تضافر مع التخوفات المتنامية من مغبات الإرهاب الدولي في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ ليفضى إلى مطالب بتدخل أمريكي متزايد في السودان.

إلا أن مسئولى الحكومة السودانية قد أنكروا المزاعم القائلة إن الضغوط الأمريكية كانت حاسمة في ورودهم إلى طاولة المفاوضات، وتقديم تنازلات بعينها. كذلك فقد أشاروا إلى أن البشير كان واضحا في "أن الدولة قد أجبرت أن تقاتل،

فى حين لم تكن تريد ذلك، وأن قرارا استراتيجيا كان قد اتخذ لتبنى خيار السلام. وبالتأكيد، فعشية المحاولة الأخيرة "للإيقاد" لإحلال السلام، كان الوضع الأمنى للدولة فى تقدم إذ بدت متحكمة فى أبار النفط، كما كانت قادرة على استغلال الإيرادات غير المتوقعة لشراء عتاد عسكرى دائم التطور. وبدلاً عن ذلك، وحتى مع نهاية الحرب الإثيوبية/ الإريترية، استمرت أديس أبابا فى علاقاتها التعاونية مع النظام السودانى. أما داخليا، فبالرغم من كون الصراع الحادث فى نظام الحكم نتيجة لإقصاء الترايى وأتباعه صدمة قاسية، إلا أنه وبطول عام ٢٠٠٢، تم تجاوز تلك الصدمة. وبالرغم من ذلك، فإن تقدير الحكومة للموقف تمثل فى أنه حتى ولو كان الجيش الشعبى لتحرير السودان قد منى بالهزيمة، إلا أنه ستظل هناك مشكلة كبيرة فى الجنوب يجب مجايتها، وبالرغم من كون التهديد الموجه من قبل الإقليم قد تضاعف حدة، إلا أنه من الممكن أن يعاد إحياءه.

ولم يكن هذا الطرح من دون أسس تدعمه، إلا أنه لا يوضح لماذا عارضت الجبهة الإسلامية القومية جهود إحلال السلام من قبل حكومة الصادق المهدي، ولماذا رفضت تنفيذ شروط اتفاق الخرطوم للسلام. ويبدو أن الجبهة كانت تخشى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة دعمها للجيش الشعبى لتحرير السودان وجماعات مسلحة أخرى. ويساعد هذا فى تفسير الهجر السريع للسياسة "الإسلاموية" التوسعية للجبهة فى الإقليم، واستعدادها لتسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة، والتعاون مع الأمريكين فى مجال الاستخبارات. إلا أن ولوج عملية السلام والمشاركة فيها، وبخاصة عملية قامت بقصر المشاركة على الجبهة الإسلامية القومية وحركة/ جيش تحرير السودان، وعمدت إلى توصيف الصراع فى السودان وفقاً لمصطلحات شمالية/ جنوبية ... كان مغريا، لأنه سيحط من قدر التحالف ما بين حركة/ جيش تحرير السودان وحلفائها الشماليين، وسيجعل بقاء

الاتفاق مرتها بالموقعين عليه، ومن ثم ضح دماء جديدة فى النظام الخائض غمار الحرب. أما التقدم بالدعم والتشجيع فكان رسالة بعث بها جورج بوش (الابن)، الرئيس الأمريكى الـوشيك، مفادها أنه وعلى العكس من تركيز الرئاسة الأمريكية تحت زعامة كلينتون على قضية تغيير نظام الحكم، فإن إدارة بوش ستسعى إلى إشراك نظام الحكم على نحو فاعل.

إن نقطة البدء فيما يخص انخراط الولايات المتحدة المتصاعد فى عملية إحلال السلام كانت التقرير الذى أعده السيناتور/ دانفورث ... ذلك التقرير الذى اقترح حزمة من تدابير بناء الثقة، من بينها هدنة فى جبال النوبة، وكذا المناطق والأوقات التى تتسم بالهدوء حيث يمكن بموجبها إعطاء أمصال ولقاحات، وكذا توفير خدمات إنسانية خيرية، بالإضافة إلى لجنة تكون مهمتها إعداد تقارير بشأن قضية "العبودية" أو الاسترقاق، والعمل على إنهاء الهجوم على الأهداف المدنية، وإنشاء منظمة للتأكد من أن المزاعم والادعاءات بشأن أحداث وممارسات يعينها من قبل كل من الجماعتين المسلحتين ... يجرى التحقيق بشأنها بحيدة. وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، تمت الموافقة على "قانون سلام السودان"، والذى دعا إلى مزيد من العقوبات إذا تم اكتشاف أن السودان لا يشارك بإخلاص فى مفاوضات السلام. وما إذا كانت تلك التدبير قد عملت على زيادة الثقة المتبادلة فيما بين الحكومة وحركة/ جيش تحرير السودان يظل محل شك، لكنها تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق مآربها، أما دانفورث فلم يشر مطلقاً إلى الحاجة للتحويل الديمقراطى كجزء من عملية السلام. كذلك فمن اللافت أنه وبالرغم من مناشدة جهات عدة للولايات المتحدة أن تصوغ مبادرة السلام الخاصة بها، فإن الإدارة الأمريكية قد أوضحت أنها دعمت الجهود الإقليمية بقيادة "الإيقاد"، مبينة أنها لن تقود عملية سلام منفصلة.

لذا، فقد كانت إعادة إحياء عملية السلام في طورها النهائي استجابة لاهتمام أمريكي متنام بالصراع في السودان، ودعمها لجهود "الإيقاد" في حسم ذلك الصراع. أما "الإيقاد"، فقد قامت بإحلال الجنرال لازارو سومبيو محل السفير دانيال امبيو كمبعوث خاص، في حين اكتسبت سكرتارية بعثة "الإيقاد" في السودان صبغة قانونية شرعية بمقتضى القانون الكيني، والذي منح أعضاء البعثة صفة دبلوماسية، كما منح سومبيو صفة مزدوجة كمبعوث خاص، وكسفير كينيا للسلام. كذلك، فمما عمل على تدعيم مكانة الجنرال سومبيو علاقته بالرئيس الكيني دانيال اراب موي، حيث عمل إلى جواره لأكثر من عقد كامل. لقد أدى الانخراط المتزايد لأولئك المسؤولين في عملية السلام إلى تعزيز الحس المتنامي لامتلاك الحكومة الكينية مقدرات تلك العملية، بيد أنه أدى - في الوقت ذاته - إلى إضعاف الروابط مع سكرتارية "الإيقاد". وفيما ضعفت الرابطة بالإيقاد، تدعمت العلاقة بين كل من نيروبي وواشنطن.

وعقب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو متزايد، بمطالبة كينيا بالاضطلاع بدور رئيسي في الحرب على الإرهاب نتيجة للموقع الاستراتيجي المميز للأغلبية المسلمة بها والتي تحيا على الشاطئ الذي يقابل الخليج غير المستقر. وقد أدى القصف الإرهابي للسفارة الأمريكية في نيروبي في آب/ أغسطس ١٩٩٨ إلى زيادة ربط كينيا بالولايات المتحدة وسياساتها في الإقليم، وعليه فقد أضحت متلقيا كبيرا للدعم الأمني. وإلى جانب القواعد البريطانية التي كانت فيها لوقت طويل، منحت كينيا بعض الأراضي للقوات العسكرية الأمريكية في شمال شرقي البلاد، وأصبحت مومباسا مركزاً رئيسياً للسفن الحربية الغريبه التي كانت تذرع الخليج، وكذلك فقد توطد التعاون الاستخباراتي فيما بين البلدين. ونظراً لقيام الولايات المتحدة بتحديد الرابط فيما

بين الأمن القومى وعملية السلام السودانية، فقد تأكد الأمريكيون أن كينيا قد باتت مهياة للاضطلاع بدور هام، وأن المفاوضات ستتم تحت قيادة الجنرال سومبيو الذى تلقى تعليمه فى الولايات المتحدة، وكان رئيسا للمخابرات الكينية، وقائدا للجيش، فضلا عن إقامته لعلاقات مع قيادات حركة/ جيش تحرير السودان خلال قيامها بالانسحاب من قواعدما بإثيوبيا عام ١٩٩١ .

فى أيار/ مايو ٢٠٠٢، بدأت الجولة الأولى التى ستظهر الأيام أنها كانت الطور الأخير فى عملية السلام السودانية، فى "كارين"، إحدى ضواحي العاصمة الكينية نيروبي. هذا، وقد كان الفريق المفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطنى تحت قيادة "إدريس محمد" - وزير دولة برئاسة الجمهورية، فيما كان الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "إيليا مالوك النيج"، ابن عم جون قرنق. وكان الاهتمام منصبا على التوصل إلى قبول لاتفاق إطارى، إلا أن اجتماعات "كارين" قد انقضت ولم تحرز إلا تقدما محدودا.

أما الجولة التالية، فقد بدأت فى السابع عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ببلدة مشاكوس بكينيا، حيث كان الوفد الحكومى ما يزال تحت قيادة "إدريس محمد"، أما الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان فقد كان بقيادة موال آخر لقرنق هو نيال دينق نيال. وفى محاولة لتحفيز سير المفاوضات، قام الجنرال سومبيو وأعضاء الوساطة بإعداد مسودة نص تفاوضى من جانب واحد، إلا أن هذا النص لم يتضمن حق جنوب السودان فى تقرير مصيره، ولم تكن الحركة الشعبية هى الطرف الوحيد الذى استشاط غضبا، بل لقد انسحب المبعوث الأمريكى من المفاوضات محبطا كسيفا، رغم أن السيناتور دانفورث قد اعتبر أن حق تقرير المصير لم يكن لترضى به الجبهة الإسلامية القومية على الإطلاق. وفى أعقاب تلك النكسة، عمد سومبيو إلى ترتيبات كى تعبر الأطراف بمقتضاها عن

غضبها من خلال مجموعة من الجلسات وورش العمل لمناقشة قضايا كالهوية الإفريقية، والاسترقاق، وحق تقرير المصير. هذا، وقد اعتبر الوسطاء تلك الممارسة نافعة، إلا أن الأمريكيين قد اعتبروها مضيعة للوقت إذ لم ينجم عنها العودة إلى المفاوضات الأصلية.

وفي الخرطوم، كان الحزب الحاكم ينشط لمواجهة ذلك الأمر. وقد أخبر وزير جنوبي في الحكومة السودانية مؤلف الكتاب بأنه قد حذر في اجتماع وزاري من أنه إذا لم توافق الحكومة على مبدأ حق تقرير المصير للجنوبيين في مشاكوس، فإنها، بذلك، ستقوم بإلقاء ظلال من الشك حول مدى التزامها باتفاق الخرطوم للسلام، وسيعمل ذلك على تشجيع الالتحاق بصفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. كذلك فقد أخبر الوزير ذاته ووزير آخر مؤلف الكتاب بأنهما قد ناشدا الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان ألا يعارض رغبة حزب المؤتمر الوطني في تطبيق الشريعة، إذ سيؤدي ذلك إلى تشجيع الجنوبيين على التصويت لصالح الانفصال. وقد ذكر الوزيران أن اتفاق الخرطوم للسلام قد أقر مبدأ تطبيق الشريعة، وبالمقابل فقد شدد على الالتزام بحق تقرير المصير للجنوب. هذا، ويفهم من كلامهما أنه ووفقاً لأوامر قرنق، فإن الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير سيوافق على حق تقرير المصير للجنوب، على أن يتم ذلك بموجب استفتاء يقتصر الاختيار فيه على المفاضلة بين الوحدة أو الفيدرالية أو الكونفدرالية، ولا يكون مبدأ الانفصال متضمناً في الاختيارات. وفي الوقت ذاته، أخبر آخرون دانفورث والأمريكيين بأنه لن يكون ثمة اتفاق سلام دونما التزام بحق تقرير المصير. وللتدليل على ذلك، نظم عدد من المسؤولين الجنوبيين بالحكومة السودانية تظاهرة في مشاكوس دعت إلى حق الجنوب في تقرير مصيره.

وفي النهاية، توصلت الأطراف إلى اتفاق بشأن ما سيعرف لاحقاً ببروتوكول

مشاكوس، والذي تم التوقيع عليه بواسطة سالفاكير ممثلاً عن حركة/ جيش تحرير السودان، والدكتور غازي صلاح الدين ممثلاً عن حزب المؤتمر الوطني، وبحضور الرئيس الكيني دانيال أراب موي، وذلك في قصر الرئاسة في العشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢. ومن الملاحظ أن بروتوكول مشاكوس قد اشتمل على حق الجنوب في تقرير مصيره اشتمالاً وافياً. وقد كانت ردة فعل الأمريكيين الأولى هي رفض البروتوكول على الفور استناداً إلى عدم استشارة الجنرال سومبيو لهم أولاً في هذا الشأن. ولعل الأمر شبه المؤكد أنهم قد أحيط بهم إذ فوجئوا بالاتفاق حول حق تقرير المصير، علماً بأن معرفتهم بالوضع التفاوضي للحركة الشعبية لتحرير السودان كانت مستقاة من لقاءاتهم مع جون قرنق، والذي كان يعارض ذلك الالتزام الصريح. كذلك، فقد فوجئ قرنق ذاته بتمسك سالفاكير بالانفصال كممثل للحركة. ووفقاً لأحد القريبين من قرنق آنذاك، فقد كان قرنق "شديد الاحتياج". وما من شك في النزعة الانفصالية التي قد انطوى عليها تفكير سالفاكير حينذاك ولاحقاً، إلا أن "النائب الوفى" كان قد أخذ المبادرة بالفعل حيث لقي استحساناً كبيراً من قبل الجيش الشعبي لتحرير، والذي كان، على الدوام، منظمة انفصالية رغمًا عن خطابات قرنق البلاغية الرنانة. ولا ريب في أن ذلك الفعل المحوري قد كان نقطة لبداية لتوتر العلاقات فيما بين قرنق وسالفاكير ... ذلك التوتر الذي كاد يفضي إلى انهيار حركة/ جيش تحرير السودان في غضون سنوات قليلة لاحقة.

وسرعان ما قدر قرنق أن ليس بوسع الكثير ليفعله إزاء اتفاق تم التوقيع عليه بالفعل، وأنه إذا ما أقدم على توبيخ سالفاكير على الملأ فسوف يثبت جلياً أن زمام الأمر قد أفلت من قبضته، وسيضعه ذلك في صدام مع الحركة الشعبية التي صادقت، ويقوة، على بروتوكول مشاكوس، إلا أن قرنق قد قام، من فوره، بإقضاء سالفاكير وإحلال نبال دينق نبال محله، أما قضية الالتزام بحق تقرير مصير

الجنوب بمقتضى استفتاء يجرى فلم يتم مناقشتها مجدداً. وفى أعقاب مشاورات وافية مع قرنق، وبعد نجس النبط سياسياً، صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على بروتوكول مشاكوس، بل وامتدحته. أما الدكتور غازى صلاح الدين فقد تم انتقاده بشدة من قبل حزب المؤتمر الوطنى لقيامه بالتوقيع على وثيقة البروتوكول، كذلك فقد تم إقصاؤه عن المفاوضات. أما التحالف الوطنى الديمقراطى فقد أصابته الصدمة. هو الآخر، جراء التزام بروتوكول مشاكوس بمبدأ حق الجنوب فى تقرير مصيره، والذي فاق ما ورد من قبل فى إعلان أسمرا، وكان على النقيض تماماً من التوكيدات التى أعطاها قرنق للتحالف.

وفى حين أكد كل من البيان الرسمى للجنة الوزارية الفرعية للإيقاد فى السودان (١٩ - ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٩٩)، والبيان الرسمى المشترك للجولة الأولى من مهمة اللجنة السياسية (٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢) ... على التزامهما بإعلان المبادئ، فإن بروتوكول مشاكوس، والذي أتاح الإطار، لا يشبهه إلا تشابهاً ظاهرياً وسطحياً. وقد ذهب الجنرال سومبيو إلى وصف إعلان المبادئ بأنه "تحليل متكامل الأركان". كذلك فقد ذكر أنه قام بترجمة الإعلان فى نص واحد ثم سلط الضوء على قضيتين رئيسيتين هما: حق تقرير المصير، وقصل السياسة (الدولة) عن الدين. وبعبارة أخرى، فقد كانت النية أن يكون بروتوكول مشاكوس "تبسيطاً"، بيد أنه - فى الواقع - قد أعقل ركاناً رئيسية من "إعلان المبادئ". وبالرغم من أنه لم يتجاوز الورقة الواحدة، فقد صادق "إعلان المبادئ" على حق الجنوب فى تقرير مصيره، ولكنه قد صمم، فى الوقت نفسه، لتجديد مخاوف الرئيس عمر البشير، وللتناغم مع رؤية قرنق بشأن "السودان الجديد"، والتى أكدت على الحاجة الماسة للقضاء على التباينات الصارخة داخل السودان، حيث لم تعتمد إلى اختزال المشكلة فى بعد شمالي/جنوبي. وبالفعل، فقد اشترط إعلان المبادئ أنه:

واعترافاً بأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والإثنيات والأديان واللغات، وتأكيداً لعدم استخدام الدين كعامل للفرقة، اتفق على ما يلي:

- الأديان والأعراف والمعتقدات مصدر للقوة الروحية والإلهام للشعب السوداني.

- تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لأتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف، ولا يجوز التمييز ضد أى شخص على هذه الأسس.

- تولى جميع المناصب، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة، والتمتع بجميع الحقوق والواجبات يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراف.

- يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور الشخصية والعائلية، ومن ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء، وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة والقوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر.

- حرية العبادة والتجمع من أجل أداء الممارسات الدينية أو الممارسات الخاصة بالمعتقدات الأخرى وتأسيس وحماية الأماكن التى تقوم لأداء هذه الشعائر.

- خلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان.

- إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى والاجتماعى للسودان، ويرسى العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التى تخدم الحقوق الأساسية، الإنسانية والسياسية، لكل شعب السودان.

وبينما نادى إعلان المبادئ بفصل الدولة (السياسة) عن الدين، فإن بروتوكول مشاكوس قد صادق فقط على ذلك المبدأ في الجنوب. ونتيجة لذلك، فإن البروتوكول قد أهمل الرؤية العامة لمشكلات السودان ككل وانحصر اهتمامه في تلبية الرغبات الآتية للأطراف المشاركة. كذلك، فبينما جعل إعلان المبادئ حق الجنوب في تقرير مصيره مشروطاً بفشل الحكومة في إرساء الديمقراطية والعلمانية، والتوزيع العادل للموارد، فإن بروتوكول مشاكوس قد نص على منح الجنوب الحق في تقرير مصيره بعد فترة انتقالية بغض النظر عن أية تغييرات قد تطرأ على الدولة المركزية. لذا، فبالرغم من إيمان "الإيقاد" بأن إعلان المبادئ قد شكل الأساس لمسيرة السلام السودانية، فإن الرؤية السائدة، حينذاك، أمنت بكون بروتوكول مشاكوس اختراقاً بما يناقض التوكيد المذكور آنفاً من قبل الجنرال سومبيو بأن بروتوكول هوروج سياسة إعلان المبادئ وليها. وفي الواقع، فقد أبحر بروتوكول مشاكوس في بحار سياسية متباينة، وقد خلص مبعوث تابع لحركة الشعبية لتحرير السودان، كان ضالعا في المفاوضات، إلى أنه لا يوجد أى "رابط حقيقي" بين إعلان المبادئ من جهة، وبروتوكول مشاكوس من جهة أخرى. كذلك فقد قام أحد مفاوضي حزب المؤتمر الوطني بإخبار المؤلف بأن "بروتوكول مشاكوس كان مختلفاً تماماً عن إعلان المبادئ"، بالرغم من أن ذلك التقييم لم يكن يتبناه الكافة. وبالإضافة إلى ذلك، وإدراكاً بأن الجزء الأكبر من الفترة الأخيرة من عملية سلام "الإيقاد" قد تمت في ظلال المأساة الإنسانية في دارفور، والتي أباتت جلياً أنه لا يمكن اختزال مشاكل السودان وفقاً لرؤية شمالية/جنوبية، بل وفقاً لصراع إسلامي/مسيحي، فإن التحليل الذي انبنى فوقه إعلان المبادئ يبدو أكثر إقناعاً من اختزالية بروتوكول مشاكوس. حتى أنه، وفي تلك الأثناء، كان البروتوكول أشبه ما يكون بخارطة طريق لانفصال جنوب السودان، وليس الاتفاق الشامل الذي ادعاه مؤيدوه.

وعلى أية حال، فإن إذعان الحكومة وتسليمها بحق الجنوب في تقرير مصيره كان قد تم قبوله في عدد من المنتديات، فيما ذكرت زعامات حركة/ جيش تحرير السودان، في حينه، أنهم لم يكونوا يتوقعون أن يرفع حزب المؤتمر الوطني لواء قضية حق تقرير المصير. والذي بدا أنه الحقيقة أن حركة/ جيش تحرير السودان كانت قد فقدت الثقة في حزب المؤتمر الوطني، ولذا فقد كانت بحاجة إلى وعد آخر بحق تقرير المصير، على أن يكون بمرأى ومسمع من المجتمع الدولي، هذه المرة. كذلك فلم تكن حركة/ جيش تحرير السودان راغبة في الاعتراف بأي من اتفاقي الخرطوم وفاشودة للسلام. (في حين خلص أحد مفاوضي الحركة إلى أنهما قد مهدا الأساس "لاتفاق السلام الشامل"، فيما قام مفاوض آخر بإخبار المؤلف بأن تلك الاتفاقات لم تكن إلا مستندات تم التوقيع عليها، وقصد بها أن يتم وأدها في مهدها)، كذلك لم تكن الحركة راغبة في الاعتراف بدستور ١٩٩٨، ورغبت في ادعاء الحق في الحصول على ذلك الاعتراف. وفي تلك الأثناء، سعى حزب المؤتمر الوطني إلى تصوير حق تقرير المصير على أنه "حل وسط" جيد، وأن بمقدور قرنق، الملتزم بخيار الوحدة، أن يستقطب كلاً من حركة/ جيش تحرير السودان، وكذا الجنوبيين ليتبنوا رؤيته. ووفقاً لما قيل، فإن "الحل الوسط" الذي انطوى عليه بروتوكول مشاكوس كان يبدو أقل شأناً عما كان مخططاً أن يبدو عليه.

وخلال المفاوضات، كانت هناك قضية أخرى قد ولدت إشكالية كبيرة داخل صفوف المعسكر "الجنوبي"، ألا وهي وضع كل من أبيي، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق. أما قرنق، فقد أصر على الضغط لتضمين تلك المناطق في البروتوكول. إن حقيقة كون بعض زملاء قرنق المقربين في حركة/ جيش تحرير السودان ينتمون إلى أبيي، كما كانت الحال فيما يخص ابن السودان الشهير، فرانسيس دينق، وهو موال لقرنق ... قد جعل من الصعب ترك تلك المناطق غير

متصمة في المفاوضات. بيد أن الكثير من الجنوبيين كانوا قد امنوا أنه كان يتوجب على زعماء أببي والذين قرروا ضمها إلى الشمال المبادرة بحسم الأمر، أما المناطق الأخرى فقد كانت، دستوريا، جزءا من الشمال، ولذا فإن تضمين المناطق الثلاث في عملية السلام سيتم الاعتراض عليه من قبل حزب المؤتمر الوطني، بما سوف يؤدي إلى تعقيد المفاوضات بلا داع. وبإزاء المعارضة لقوية، توجب على قرني أن تلين قناته، ولم يكن ثمة ذكر لتلك المناطق في بروتوكول مشاكوس.

إلا أنه قد نتج عن ذلك أن واجه زعماء حركة/ جيش تحرير السودان المنتمون إلى تلك المناطق شبه انتفاضات من أتباعهم، وقد طالب كل من مالك عقار إير من جنوب النيل الأزرق، وعبد العزيز آدم الحلو من جبال النوبة أن يتم اعتبار المناطق المهمشة جزءا من الجنوب، وأن تمنح الحق في تقرير المصير. وبالفعل، فقد عمت موجات من الاستنكار وعدم الرضا صفوف عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان في أعقاب بروتوكول جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان، وبخاصة ضمن مؤيدي جبال النوبة، إلى الحد الذي كادت معه الحركة أن ينقسم عراها، ونهض ذلك دليلا آخر على السبب في إقصاء قرني لسالفاكير عن رئاسة الفريق المفاوض التابع للحركة.

وبعيداً عن قضية حق الجنوب في تقرير مصيره، فمن المرجح أن كان الشرط الأساسي في بروتوكول مشاكوس هو التزام كلا الطرفين بأن يجعل خيار "الوحدة" يبدو جذابا، وهو شرط قصد به أنه يتعين على الجنوبيين الاقتناع بأنه سوف يتم الحفاظ على هويتهم الحضارية وحقوقهم على متداد ربوع السودان، وأنهم سوف يعاملون كمواطنين أكفاء مقدرين. إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تؤمن بأن ذلك الشرط إنما ينطبق على حزب المؤتمر الوطني فحسب، وعلى أية حال، لم يصدق أحد في الفريق المفاوض التابع للحركة أن الحكومة ستقضي بذلك الالتزام

الذى تعهدت به. ونتيجة لذلك، فقد تم النظر إلى ذلك الشرط على أنه ورقة خروج من السودان"، إذ ظلت زعامة الحركة مؤمنة، وحتى موعد الاستفتاء، بأن حزب المؤتمر الوطنى لن يرسى الشروط الديمقراطية التى يمكنها جعل خيار "الوحدة" جاذبا للجنوبيين. وقد أشار أحد مفاوضى الحركة السابقين للمؤلف بأن "الوحدة تعد خطرا يهدد بقاء حزب المؤتمر الوطنى" لأن أى نظام ديمقراطى حقيقى سيعنى تقويض الحركة، كما أشار إسي أنه حتى قبل بدء عملية سلام الإيقاد، فإن أعضاء الحزب الحاكم قد سعوا لانفصال ميكر الجنوب، وذلك لتأكيد سيطرتهم المستدامة على القلب الإسلامى فى شمال البلاد.

بيد أن التناقضات لم تقتصر على المعسكر الحكومى. إذ بينما كان قادة الجيش الشعبى وجنوده ملتزمين رسميا بتحقيق "سودان جديد موحد"، فقد كان حافزهم هو الرغبة فى تحقيق استقلال الجنوب بانفصله، وهو الأمر الذى أفسد المفاوضات وعمل على تعقيد عملية اسلام. وقد ذكر أحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى أن "لدى قرنق تصوره الخاص عن الوحدة، وهو التصور الذى يتعارض مع تصور الشعب السودانى".

إلا أن ديباجة بروتوكول مشاكوس قد أشارت إلى أن "الطرفين (حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/ لجيش الشعبى لتحرير السودان) يرغبان فى تسوية النزاع فى السودان بأسلوب عادل ومستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع". (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢ - الدباجة). أما المبدأ الأول للبروتوكول فقد نص، بدوره، على "أن وحدة السودان، التى تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطى، والمساغة، والمساواة، والاحترام والعدالة لجميع مواطنى السودان، ستظل هى الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار (بروتوكول

مشاكوس ٢٠٠٢ ١ - ١)، وهناك العديد من إحالات مماثلة وردت في اتفاق السلام الشامل، تشير بجلاء إلى الالتزام بخيار الوحدة وأن كلا الطرفين يتشاركان في ذلك الالتزام. إلا أنه من الجلي أن العديد من أعضاء الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان كانوا "انفصاليين"، بمن فيهم سالفاكير والذي وقع وثيقة البروتوكول ممثلاً عن الحركة.

إن تأييد انفصال الجنوب لم يقتصر على الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذ يتضح ذلك من عدم رغبة حزب المؤتمر الوطني السماح لجماعات تمرد أخرى بالمشاركة في المفاوضات، إذ يؤدي ذلك إلى صبح تلك المفاوضات بطابع أكثر اتساعاً يمتد ليشمل السودان بأسره. ويصر الحزب على أن تفهم المفاوضات فقط على اعتبارها شأنًا شمالياً/جنوبياً، وهي أيديولوجية تعلى، على الدوام، الالتزام بالإسلام والولاء له فوق وحدة السودان. وكما سنرى لاحقاً، فإنها تظهر تأييد الحزب الفاتر لحملة "الوحدة" خلال الاستفتاء. كذلك، فمن العسير أن يصدق المرء أن الوسطاء والسفير/ المبعوثين، والولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا يعلمون، أو لم يشكوا في، ما اكتنف الالتزام 'بالوحدة' من نفاق وتزلف. إن الأمر كان أشبه بوجود جهد جماعي لتضليل الشعب السوداني والمجتمع الدولي عن حقيقة الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

إن بروتوكول مشاكوس صريح في التزامه بالتحول الديمقراطي في السودان، على الرغم من وجود عوامل وجيهة للتشكك في نزاهة ذلك الالتزام. هذا، وقد بدا أن الوسطاء والمتحاربين يؤمنون بأن شرعية اتفاق السلام ترتكن إلى التزام بالتحول الديمقراطي. والبروتوكول حافل بالإشارات إلى "الحكم الديمقراطي، والمساواة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطني السودان" (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢ ١ - ١)، حيث يؤكد على أن شعب

جنوب السودان له الحق فى رقابة وحكم شئون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة فى الحكومة القومية (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١-٢)، وينص على حق السودان فى "إقامة نظام ديمقراطى للحكم يأخذ فى الحسبان التنوع الثقافى والعرقى والدينى والجنسى واللغة، ولساواة بين الجنسين لدى شعب السودان" (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١-٦).

لذا، فقد كان من الصارخ قيام أحد مفاوضى حزب المؤتمر الوطنى بإخبار المؤلف بأنه "لايوجد إيمان بالديمقراطية لدى أى من الطرفين". كذلك، فقد ذهب مفاوض جنوبى من الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أن "جميع البروتوكولات يتم التوقيع عليها عن سوء نية وخبث طوية"، حيث شاركه ذلك الرأى كثير من رفاقه. كذلك، فقد أدرك العديد من مفاوضى الحركة الشعبية بأنه لن يسمح مطلقا بأن يتولى مسيحى جنوبى منصب رئيس الدولة رغما عن لوعود بإمكانية ذلك، بما فى ذلك استحالة تولى جون قرنق ذلك المنصب لو كان قد بقى على قيد الحياة. ولم يكن طرفا المفاوضات مؤمنين بما كانا يقومان به وسرعان ما اتضح لاحقا أن خلافا كبيرا فى بروتوكول مشاكوس يكمن فى الفجوة بين العبارات الديمقراطية الفضفاضة، وبين الطرئق التى تصبغ تلك العبارات بلغة منضبطة محددة. وكما كان هناك انفصال بين الرؤية الشاملة الرحبة لإعلان المبادئ، وبين بروتوكول مشاكوس والذى تم إعداده لتلبية مطالب الأحزاب الحاكمة فى شمال البلاد وجنوبها، كانت هناك فجوة أخرى بين المزاعم الديمقراطية لبروتوكول مشاكوس، وبين البعد الميكيافىلى (المنفعى البراجماتى) للبروتوكولات التى تلتها. وبين النهج غير الديمقراطى الذى تم تبنيه واعتماده.

من سيادة "حزبين" إلى سيادة "شعبين"

كان بروتوكول مشاكوس مهما لأنه حتى وإن كان قد تناول قضايا قديمة، إلا أن الفريقين انتظما في تعهداتهما لأحدهما الآخر، وتعهداتهما لجمهور ناخبيهما، وتعهداتهما - من خلال الوسطاء والسفير/ المبعوثين والمراقبين - للعالم بأنهما سيحاولان جهدهما التوصل إلى اتفاق سلام، أو - على أدنى تقدير - تلك كانت الصورة التي تم تقديمها. وهناك وجه آخر لذلك التعهد تمثل في اجتماع جرى بين جون قرنق والرئيس عمر البشير في العاصمة الأوغندية كمبالا عقب توقيع البروتوكول مباشرة، وبيتما سعى زعماء كثر إلى استضافة ذلك الاجتماع، إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان قد وقع اختيارها على كمبالا وذلك لتقديم الشكر للرئيس الأوغندي يوري موسيفيني على الدعم الذي قدمه للحركة، كذلك فقد يكون قرنق قد أراد أن يوقع البشير في حرج، إذ أنه كان قد قام بسبب موسيفيني قبلها.

إلا أنه وقبل أن تسلك المفاوضات مسارها، كان هناك خلاف كبير حول إصرار حركة/ جيش تحرير السودان على ترك المشاورات بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار إلى المرحلة الأخيرة من عملية السلام إذ كانت سلاحها الوحيد للضغط على الحكومة السودانية. أما حزب المؤتمر الوطني فقد كان صلباً كذلك حيث ذهب إلى أنه إذا كان المراد اعتبار المفاوضات جدية، يستلزم الأمر، حينئذ، التوصل إلى وقف إطلاق النار. ومما أثار حفيظة الحكومة وأجج غضبها قبول الجنرال سومييو ما ذهبت إليه حركة/ جيش تحرير السودان من الإيمان بأن القتال والتفاوض المتزامنين من شأنهما خلخلة الوضع لقائم المتجمد في ميدان المعركة، والذي يترجم على أنه اتفاق غير عادل على طاولة المفاوضات، وسواء أكان الهدف ندعيم موقفه على طاولة المفاوضات أو كان الحط من شأن عملية السلام برمتها من قبل

قرنق لعدم رضائه عن بروتوكول مشاكوس، فقد قام الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، بالاستيلاء على مدينة "توريت" الاستراتيجية بولاية الاستوائية. أما الدافع للتشكك فى الاحتمال الخاص بقرنق، فبما أن ناتج عملية السلام سوف يؤدي، بالضرورة، إلى انتقال الجنوب برمته إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، قلن يكون، إذا، ثمة مزية عسكرية فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى.

كذلك كان غضب حزب المؤتمر الوطنى جراء الاستيلاء على "توريت" بسبب الأعداد الكبيرة من كبار القيادات العسكرية الذين أُغتيلوا فى الهجوم، بالإضافة إلى اغتيال الملا أحمد حاج نور، الصديق المقرب من البشير، والإسلامى البارز. وعليه، فقد انسحب الحزب من المفاوضات، وبعد ذلك بستة أسابيع تم استعادة "توريت" بواسطة القوات المسلحة السودانية، والدعومة بقوة من قبل "قوة دفاع جنوب السودان"، دونما نزال يذكر إذ تم الدفاع عن المدينة عن طريق الشباب الذين تم جلب بعضهم من المدارس الثانوية برمبيك، فيما كان البعض الآخر قد حضر لتوّه من معسكرات للتدريب بكوبا. أما الحكومة فقد عادت إلى طاولة المفاوضات حيث أُصرّت على وقف شامل للأعمال العدائية ... تلك التى كانت تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والجنرال سومبيو. وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق إلى أن تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

أما الوسطاء، وفى ظل وقف إطلاق النار، فقد سعوا إلى التوصل إلى اقتراح جامع شامل بهدف حسم القضايا المعلقة الناتجة عن بروتوكول مشاكوس وتعقيدهاته. وبالرغم من التطهينات بإمكانية مراجعة الاقتراح، فإن حزب المؤتمر لوطنى كان مؤمناً بأن ذلك الاقتراح (أو مشروع ناكورو الإطاري) قد هجر لغة بروتوكول مشاكوس ونبذها، وانحرف عن خيار وحدة السودان، وأعطى وزناً أكبر

للحكم الذاتى فى الجنوب. ووفقا للفريق المفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطنى فإن مشروع ناكورو الإطارى لم يكن صيغة التزام مرحباً بها من قبل مستشارى الحزب، إذ قصد برفضه السريع والقاطع توجيه رسالة هامة مفادها أن أولئك المستشارين، وليس الوسطاء، هم المسكون بزمam التحكم فى عملية السلام. أما حركة/ حزب تحرير السودان فقد كانت متعاطفة بشدة مع مشروع ناكورو الإطارى حيث أدانت حزب المؤتمر الوطنى بمحاولة الانحراف عن مسار عملية السلام. وبالمثل، استبعدت وثيقة مشروع ناكورو الإطارى مشاركة حركات التحرر التى قامت بالتوقيع على اتفاقى سلام الخرطوم وقاشودة خلال الترتيبات الأمنية الانتقالية، الأمر الذى سبب الكثير من القلق وعدم الارتياح ضمن صفوف الأطراف المشاركة.

فى حين أن بعض الأمور الأكثر إزعاجا لحزب المؤتمر الوطنى كاقتراح تشكيل جيش منفصل عن الجيش الشعبى لتحرير السودان ... قد تم قبولها، فى النهاية، فى اجتماع الترتيبات الأمنية، فإن تهديد الحكومة السودانية بالانسحاب من المفاوضات قد أوتى ثماره. إذ تنازل الوسطاء عن مطالبهم ولم يعمدوا ثانية إلى طرح نهج شمولى جامع لحل المشكلات العالقة واقتراحه على الأطراف المتفاوضة، بل ذهبوا إلى اتباع الأطراف التى فضلت نهجا تدرجيا.

أما حزب المؤتمر الوطنى فقد شكأ منذ بداية عملية السلام فى منتصف تسعينيات القرن العشرين من أنه رغما عن ندرة حضوره المفاوضات، فإن جون قرنق قد نجح فى إدارة فريقه التفاوضى. كذلك، فقد خلص الحزب إلى أن قرنق أراد استخدام المفاوضات المختلفة كمنذيات وأقنية لتعضيد مركزه السياسى، والبقاء مقترنا بنصر عسكري. وقد أوضح قرنق أنه لن يجلس إلى طاولة المفاوضات إلا إذا شاركه البشير ذلك. إلا أنه وعلى الرغم من كون قرنق واقعا تحت بعض

الضغوط من قبل فريقه التفاوضي، فإنه لم يوافق مطلقاً على المشاركة في مفاوضات نيفاشا. وفي هذا الصدد، فقد كان تسوين قرنق ذا شقين: الأول: كونه سيعاني انتقاصاً من كرامته وأنفته إذ هو قد وافق على الاجتماع وجها لوجه مع من عساه سيكون على طاولة المفاوضات بمنزلة أقل من منزلة رئيس الجمهورية. أما الثاني: فإذا قدر للمفاوضات أن تنهار، فسوف يكون من الصعوبة بمكان أن يعاد إحيائها ثانية. ومن جانبه، فقد أبى البشير مطلقاً أن يتفاوض مباشرة مع قرنق، ومن ثم إعطاؤه مكانة الند والكفاء. لذا، فقد شرع أولئك التواقون لإحياء عملية السلام الراهنة وصيغتها بالديناميكية في اقتراح أن يكون نائب الرئيس الأول على عثمان طه، والمعروف لدى المجتمع الدولي آنذاك بأنه المستأثر الحقيقي بمقاليد السلطة الفعلية في الشمال ... قائداً لفريق التفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطني.

هذا، وقد كانت قيادة على عثمان طه للمفاوضات محصلة عدد من العوامل. أولاً: فبالرغم من أن البشير قد التقى قرنق للمرة الأولى في السابع والعشرين، والثامن والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ في العاصمة الأوغندية كمبالا، أثناء توقيع بروتوكول مشاكوس، فإنهما قد وافقا على تصعيد المحادثات إلى مستوى أعلى. ثانياً: كان هناك استياء متنام من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بسبب بطء وتيرة المفاوضات، والتي أعزيت، في جانب منها، إلى قيادة غازي صلاح الدين للفريق التفاوضي التابع لحزب المؤتمر الوطني. ثالثاً: كان معلوماً أن على عثمان طه لديه تحفظات بشأن عملية السلام، وبسبب أقدميته في أروقة الحكومة، فقد خلص العديد ممن انخرط في غمار المفاوضات إلى ضرورة تصعيده لاكتساب تأييده. وبالرغم من كون غازي صلاح الدين من أقدم أعضاء الحكومة والمتتمين إليها، ومع التوقيع على بروتوكول مشاكوس، أحيت المفاوضات توقعات باتفاق سلام نهائي، وهو ما استلزم أكبر قدر من التأييد الحكومي.

ووفقاً لما سبق، شرع أفراد عديدون فى الضغط على جون قرنق، والضغط على عثمان طه لقيادة الفريق التفاوضى التابع لكل منهما. كذلك، فقد سلم وزير الخارجية الكينى، كالونزو موسيوكا، رساله إلى البشير فى الخرطوم مفادها الترحيب بأى فريق تفاوضى يقوده النائب الأول للرئيس السودانى، بينما دعت الولايات المتحدة الأمريكية على عثمان طه إلى اجتماع خاص فى السفارة الأمريكية بلندن، حيث أجبر على قيادة الفريق التفاوضى التابع لحزب المؤتمر الوطنى، وبالمقابل، فقد تم إخباره بأن إرساء السلام فى البلاد سيفضى إلى تحسين العلاقات مع واشنطن، ووفقاً لهذا التأسيس، فقد قام عى عثمان طه بالموافقة.

وبالمثل، كان قرنق يمانع الذهاب إلى مفارضات مع على عثمان طه، على أسس متساوية. وقد كان ثمة صوت له تأثير بليغ انبرى مؤيداً ذلك الطرح، ألا وهو صوت ابييل الير، رئيس أول حكومة مستقلة فى جنوب السودان، وأحد المؤتمنين على أسرار البشير. وبالرغم من إذعان قرنق فى النهاية، إلا أنه لم يؤمن بأن تلك المفاوضات سينجم عنها أمر ذو بال، وفى حين وافق على عثمان طه عى رئاسة المفاوضات، فقد كان مقتنعاً هو وحكومته أن قرنق لن يجتمع معه كونه قد أخلف موعده معه فى ثلاث حالات سابقة. ونتيجة لذلك، وبالرغم من أن موعداً قد ضرب بالفعل لاجتماعهما، فقد حضر قرنق اجتماعاً مع قواده العسكريين فى رمبيك، حيث دهش عندما علم بوجود على عثمان طه فى نيروبي منتظراً إياه. وقد أعقب ذلك إجراء العديد من المكالمات الهاتفية مع حلفاء حركة/ جيش تحرير السودان فى الخرطوم، والذين أخبروا قرنق بأن على عثمان طه على وشك ترك القيادة، ومن ثم يكون من الخطأ أن يقوم بمقابلته. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لأحد القادة البارزين القريبين من تلك الأحداث ... قياستثناء نائبه سالفاكير، وياقان أموم، فإن جميع مستشارى قرنق، على وجه التقريب، والقادة الثلاثة آلاف فى رمبيك قد نصحوه

بعدم مقابلة على عثمان طه. وبينما كان طه ينتظر قرنق في كينيا للاجتماع به، قام كالونزو موسيوكا بإخبار الدكتور جستن ياك من الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه إذا لم يقم قرنق بحضور الاجتماع، فسوف تقوم الحركة بمغادرة البلاد. وفي النهاية، اقتنع قرنق بوجهات نظر "ياك" وآخرين التي ذهبت إلى أنه إذا لم يقم بمقابلة النائب الأول للرئيس السوداني، فسوف يكون بمقدور الحكومة المجادلة، على نحو إقناعي، وذلك أمام المجتمع الدولي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- بأن قرنق وحركة/ جيش تحرير السودان غير حادين بشأن مفاوضات السلام. ومما زاد الطين بلة، أن تزايدت الأخطار بأنه إذا لم يعقد الاجتماع، فإن ثمة خطراً حقيقياً أن تنهار عملية السلام برمتها.

وبالرغم من الظهور كممانع لحضور تلك المفاوضات الهامة، فإن الطرح كان في وقت مناسب للحكومة، إذ كان ينظر إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان - على نطاق واسع - على أنها غير جادة في التزامها بعملية السلام. فإذا ما أخذت المفاوضات أنماطاً أعلى، فسوف يؤدي ذلك إلى ترسيخ تلك النظرة. كذلك، فإذا لم يقم قرنق بحضور الاجتماع الأول وجهها لوجه مع على عثمان طه، وهو ما ذهبت الحكومة إلى افتراضه، فسوف يكون للحكومة القدر المثلّي في حرب الدعايات. إلا أن قرنق كان لا يزال يخفي رهائته، وكان متوجباً على طه الانتظار لأربعة أيام حتى يأتي قرنق. وفضلاً عن ذلك، فوفقاً لاستراتيجي محنك مثل قرنق والذي كان يسعى، على الدوام، إلى إحداث انقسامات داخل صفوف المعسكر الشمالي ... سيكون من الصعب بمكان ألا يشترك واحد من أبرز قيادات حزب المؤتمر الوطني أملاً في أن تتولد الشكوك والريبة داخل صفوف معسكر الأعداء.

وبالرغم من شدة حذرهما في البداية، إلا أن العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطني تحسنت، وسرعان ما اختزلت المفاوضات

فيما بينهما إلى مفاوضات قرنق، وعلى عثمان طه. أما الدبلوماسيون الدوليون وآخرون غيرهم ممن قاموا بمتابعة المفاوضات فقد أصابهم نشوة الفرح وسكرته لما تم من إنجازات، وكانوا مؤمنين بانطوائها على نتائج موفقة. وبالفعل، كان لواشنطن ونيروبي أن يزعموا أن ما أنجز كان نتيجة جهودهما بخاصة. أما المحصلة فكانت جلية: أولا اختزلت عملية السلام في فريقين، ثم اختزلت أكثر فأكثر إلى أن انحصرت في شخصيتين. ولا شك في أن حضور قرنق وعلى عثمان طه المفاوضات كان له الأثر المنشود، وهو الإسراع بوتيرة المفاوضات، حيث أحييت جميع المنازعات فيما بين طرفي التفاوض إلى فريق الوساطة، ثم أرسلت إلى القادة الذين كانوا مخولين البت بشأنها. وبعبارة أخرى، كان لدى قرنق سلطة شبه كاملة لاتخاذ القرار، في حين كان معلوما أن على عثمان طه قد قام بإجراء اتصالات هاتفية مع الخرطوم، بل ذهب إلى العاصمة، في مناسبات محدودة، للتشاور. ولقد بدا أن على عثمان طه كان لديه تفويض كامل لإجراء مفاوضات، ونتيجة لذلك، فقد قام بمبادرات ولدت لاحقا استياء بين أعضاء الحكومة البارزين. ولعل الحادثة الأهم في هذا الصدد، تلك التي شغلت الخرطوم، موافقة على عثمان طه على أن يتم إقصاء جيش السودان الوطني برمته من جنوب السودان بحلول تموز/ يوليو ٢٠٠٧، والذي إن تم الموافقة عليه لكان يعنى أن جيش السودان الوطني كان جيش احتلال، وأن إزاحته كانت لتعبد الطريق أمام استقلال الجنوب. إلا أن ذلك لم يفهم من قبل الوسطاء والمحليلين ... أولئك الذين اعتبروا أن انفراط جون قرنق وعلى عثمان طه بمحادثات السلام إنجاز كبير، وأنه بشر بالنجاح الوشيك لذلك الجهد الكبير.

إلا أنه، ومع مصرع جون قرنق في حادث تحطم مروحيته في الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، ومع عدم قيادة على عثمان طه لحكومة حزب المؤتمر الوطني،

وهو ما كان متوقعا من قبل الكثيرين في حينه ... فإن هناك مسوغاً جيداً للسؤال ما إذا كان ترك قيادة عملية السلام لاثنتين فقط هو الإنجاز العظيم الذي صرح به المروجون له !! أما الحوارات المؤيدة لأن يقود كل من قرنق وعلى عثمان طه عملية السلام فقد تضمنت: الارتقاء بمستوى المفاوضات، وأن المفاوضات على طاولة لتفاوض لهم السلطات الأعلى كل في فريقه، والتأكيد على جدية المفاوضات كما رتاها كل فريق، وإعطاء الأمل في أن المفاوضات سيكتب لها النجاح. بيد أن لجذالات المناهضة لذلك المنحى قد كان لها وجاهاتها. ترك مصير عملية السلام في أيدي اثنتين فقط وافترض أنهما سيستمران متمتعين بسلطاتهما لتنفيذ الاتفاق الذي توصلا إليه (وهو ما ثبت لاحقا أنه افتراض خاطئ)، والمخاطرة بانتهيار كامل للمفاوضات إذا فشلت محادثاتهما، وإبراز الهشاشة المؤسسية للسودان بجعل عملية السلام ترتكن إلى فردين فحسب. أي أنه، ونظرا لأن أحد المظاهر الهامة لضعف الحكم في السودان، شماله وجنوبه، بل وجنوبه بصفة خاصة تمثل في ما عهد به إلى أفراد بأعينهم على حساب مبدأى "المؤسسية" و"المحاسبية"، فإن المرحلة النهائية من المفاوضات قد أبرزت ذلك الضعف وعززته.

إن محادثات قرنق/ طه قد ولدت شائعات ذهبت إلى أنهما كانا يجريان صفقات خاصة ... صفقات رأى رفقاء قرنق المقربون أنفسهم أنها قد تكون عقدت بالفعل، إلا أننا لا ندرى ما إذا كان ثمة صفقات سرية، أم قد مثلت المحادثات تدشين على عثمان طه اقتراحه بشأن "شراكة سياسية" فيما بين حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان، على أن بعض القرارات التى اتخذت جراء المحادثات ترجع ذلك الأخير. لذا، وبينما يكون من المنطقى توقع المعارضة الشديدة من قبل حزب المؤتمر الوطنى للضمانات الدولية لاتفاق السلام، تظل معارضة قرنق لها عصية على الفهم. وقد ذكر بعض ممن شهد الاجتماعات عن كثب أن قرنق قد

عارض أيضا تأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة"، كما رفض أن يكون "للجنة التقدير والتقييم" المقترحة تفويض قوى، ورفض أن تقوم بإمداد "الإيقاد" أو أى كيان دولي آخر بأية تقارير أو استخلاصات. هذا، وقد رجح أحد الوسطاء تعسف قرنق مع حزب المؤتمر الوطنى للممارسات غير الديمقراطية من قبل الحزب، بيد أنه لم يكن يريد تحقيقات من قبل "لجنة التقدير والتقييم" بشأن قضايا الحوكمة. فضلا عن معارضته بأن تقوم بالإشراف على الانتخابات فى جنوب السودان، كونها لن تلتزم المعايير الدولية المقررة فى أمثال تلك الحالة. كذلك يبقى عصيا على الفهم موافقة على عثمان طه على إقصاء جيش السودان الوطنى برمته عن جنوب السودان، قبل حلول تموز/ يوليو ٢٠٠٧، وبينما كان قريب يفكر فى احتمالات إقامة شراكة سياسية مع أى من حزب المؤتمر الوطنى أو التحالف الوطنى الديمقراطى، فإن اقتراح على عثمان طه كان أكثر جاذبية - أولا، لأن حزب المؤتمر الوطنى سيوقع اتفاق السلام الشامل، فى حين كان معلوما معارضة أعضاء بارزين فى التحالف الوطنى الديمقراطى لبعض بنود الاتفاق. ثانيا، لأن حزب المؤتمر الوطنى يمسك بزمام السلطة فى البلاد، وأقصى ما يطمح إليه التحالف الوطنى الديمقراطى الانقضاخ على السلطة باستخدام حركة/ جيش تحرير السودان مطية له.

وبالرغم من ترك قرنق لباب مشرعا أمام احتمالات "شراكة سياسية متكاملة مع حزب المؤتمر الوطنى، كان هو وعلى عثمان طه ينطلقان كما لو كانا سيظفران بسدة الرئاسة، ومن ثم تذليل المشكلات الرئيسية التى تعترض تنفيذ اتفاق السلام الشامل. لذا، فقد اتفق كلاهما على إحالة القضايا الرئيسية مثل أبى وترسيم الحدود على الرئاسة لحسمها والبت فى شأنها، وبذا فقد أحيل العديد من المشكلات العسيرة التى واجهت تنفيذ اتفاق السلام الشامل على الرئاسة، إلا أنه وبرحيل قرنق ليخلفه سالفاكير، ظلت تلك المشكلات غير محسومة. فما بدا أنه حية نافعة

فى حينه سرعان ما أضحى مصدر تهديد بوجه تطبيق اتفاق السلام الشامل. وبالتزامن مع احتكار كل من قرنق وطه لفعاليات عملية السلام، كان هناك الدور الخارجى المتنامى، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق "الخبراء" ومستجمعات الأفكار think tanks، التى أعدت عددا من التقارير والمقترحات. ولعل الأمر اللافت هو مفهوم "نظامان اثنان - دولة واحدة". هذا، وقد ساعدت تلك الوثائق وتهميش قرنق وطه فى الخط من شأن جهود فريقى المفاوضات فى التوصل إلى فهم مشترك. فوفقا لأحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى: "قد قام الخبراء الأجانب بتأدية مهامنا نيابة عنا!" مما كان له كبير أثر فى تهميش فريقى المفاوضات ليكونا فى عداد المتفرجين. وبالفعل، فإن مصداقية اجتماعات فريقى المفاوضات قد اهتزت مع تدخل الخبراء الأجانب والتركيز على قرنق وطه. وفضلا عن ذلك، فقد تراجع دور المبعوث الخاص سومبيو وفريق الوساطة تراجعا ملحوظا، إذ فقدتا سيطرتهما على عملية السلام واقتصر دورهما على "حضور صورى"، حيث كانا يلوذان بقرنق وطه للتعرف إلى الجديد، وذلك وفقا لما أدلى به مفاوضو كل من حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن مصرع جون قرنق قد خلف فجوة كبيرة فى عملية السلام. فسرعان ما بدا جليا أن سالفكير ومؤيديه لهم نهج مغاير. أما على عثمان طه فقد كان، وفقا لأحد مبحوثى الحركة الشعبية لتحرير السودان، ضحية اتفاق السلام الشامل. في وفاة قرنق، خسر طه سلطات كثيرة، فضلا عن أن سياسته فى تقديم تنازلات أثناء عملية السلام لتحسين العلاقات بين الخرطوم وواشنطن لم تؤت ثمارها. وبينما أمن السيناتور دانفورث، على الدوام، أن حزب المؤتمر الوطنى لن يهجر نهجه المتشدد إلا إذا قامت الولايات المتحدة بتقديم حوافز إيجابية لنظام الحكم فى السودان، فإن إدارة جورج بوش (الأب) قد خلصت إلى أنه ليس لديها سوى حيز محدود للمناورة

بسبب الماسى المتفاقمة فى دارفور، والمطالب الأمريكية المتصاعدة لاتخاذ إجراءات أشد صرامة تجاه الخرطوم. ونتيجة لذلك، تم مهاجمة على عثمان طه بشكل متواتر، وذلك من قبل متشددى حزب المؤتمر الوطنى وعلاته بقيادة الدكتور نافع على نافع، والذي ذهب إلى أن طه قد قدم تنازلات كثيرة فى نيفاشا، وكان من السذاجة بمكان لأن يصدق الوعد الأمريكية ويأمن لها.

تحديات عملية السلام الشاملة

لقد سعى كل من التحالف الوطنى الديمقراطى، وبعض الجماعات السياسية فى شمال البلاد وجنوبها، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدنى، إلى المطالبة - مراراً - بالحصول على صفة رسمية أو صفة مراقب فى عملية المفاوضات، إلا أن ذلك قد قوبل بالرفض. لذا فقد أفضى الفشل فى توسعة نطاق عملية السلام إلى العديد من المشكلات التى أطلت برأسها فى حقبة ما يعد اتفاق السلام الشامل. أما الجنرال سومبيو فقد عارض أن يكون للمجتمع المدنى دور فى عملية المفاوضات، وذهب إلى "أن هناك شمولية تنطوى عليها العملية، فقد سعيينا إلى استقطاب أناس من شمال البلاد وجنوبها، كي لا تكون حكرًا على حركة/ جيش تحرير السودان أو الحكومة السودانية". وفيما تم استشارة بعض الأحزاب السياسية وعناصر من المجتمع المدنى من قبل المشاركين فى عملية التفاوض، إلا أن الدليل على صحة ما ذهب إليه سومبيو كان داحضا. واستطرد سومبيو ليعلم أن صناديق الاقتراع ستكون المحك فيما يتعلق بعملية السلام، الأمر الذى لم يتحقق كما سنوضح لاحقا.

وبالرغم من أن حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى قد بدأوا وكأنهما يتعاطفان مع اهتمامات بعض من الأحزاب الأخرى ومصالحها، إلا أنهما لم يريدوا أن تضطلع تلك الأحزاب بأى دور فى عملية السلام، وقد شمل ذلك

حلفاءهما المقربين. فقد عارض حزب المؤتمر الوطنى أن يفد التحالف الوطنى إلى طاولة المفاوضات لخوف الحزب من أن يتم مهاجمة التحالف، أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد خشيت، بدورها، أن يتنزر أعضاء التحالف الوطنى الديمقراطى مع أشقائهم الشماليين، وخشيت كذلك من مغبة أن يؤدى ذلك إلى انحراف مسار العملية التفاوضية عن وجهتها الشمالية/ لجنوبية. كذا، فلم تتم دعوة "قوة دفاع جنوب السودان"، التى يقارب حجمها حجم الجيش الشعبى للتحرير، إلى طاولة المفاوضات. فمن جهة، كان حزب المؤتمر الوطنى يخشى أن تتحالف "قوة الدفاع" مع الأشقاء الجنوبيين فى الجيش الشعبى للتحرير، ومن جهة أخرى، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تنظر إلى "قوة دفاع جنوب السودان" على أنها خاضعة لحزب المؤتمر الوطنى، لذا، فقد كانت الحركة الشعبية تخشى أن يؤدى وجود "قوة الدفاع" إلى دحض مزاعم الجيش الشعبى للتحرير فى سعيه للهيمنة العسكرية على معظم جنوب السودان غير الحضرى. هذا، وقد ظل الفشل فى تضمين "قوة دفاع جنوب السودان" يمثل مشكلة حتى بعد أن نال الجنوب استقلاله.

أما مفاوضات حزب المؤتمر الشعبى فقد ذهبوا إلى كون الأحزاب السياسية غير مؤهلة بعد لأن يتم تضمينها. على الرغم من أنه إذا كانت تلك هى الحالة، فذلك مرجعه إلى سنوات طوال من القمع الحكومى لها. كذلك، فقد تم الزعم بأن الأحزاب السياسية الكبرى لم تلح فى أن يكون لها وجود على طاولة المفاوضات لإيمانها بأن عملية السلام لن تكون مثمرة، وإدراكها بأن مشاركتها ستعطى الحكومة شرعية فى غير محلها. أما الصديق المهدى، زعيم حزب الأمة، فقد كان مؤيدا لعملية السلام منذ البداية، إلا أنه خلاص إلى كونها ستؤول إلى اتفاق ثنائى ستعز الحافة بعده إلى مشاورات موسعة بغية التوصل إلى "اتفاق وطنى". أما عثمان الميرغنى، زعيم

الحزب الاتحادي الديمقراطي، فلم يكن مؤمنا بأن عملية السلام ستكون ناجحة، وكان يدعم علاقة حزبه بحركة/ جيش تحرير السودان من خلال التحالف الوطني الديمقراطي، ومن ثم عدم مطالبته بمقعد على طاولة المفاوضات. إلا أنه، وفي هذا الشأن فقد أخبر أحد المبحوثين المعارضين المؤلف بأن "قرنق قد أغفل عضويته في التحالف الوطني الديمقراطي وأخبر الميرغنى بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستقوم بتمثيل مصالح الحزب الاتحادي الديمقراطي".

وقد زعم مفاوض ينتمي إلى حزب المؤتمر الوطني أن الحكومة قد أخذت مبادئ إعلان أسمرأ بعين الاعتبار، وأنه قد تم بالفعل إشراك تلك الأحزاب المعارضة، إلا أن وجودهم الفعلي "المادى" كان ليصبح أكثر إقناعاً من تلك التكهّنات. كذلك، فقد قام حزب المؤتمر الوطني، بالفعل، بتشجيع الانقسامات في حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، ومنح أعضاء تلك الجماعات المشقة مناصب في الهيكل الحكومي، هذا بالإضافة إلى منحه مناصب لعدد من أعضاء بعض الجماعات الجنوبية الناشئة، ولجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة باعتبارها، نظرياً، الجناح السياسى لقوة دفاع جنوب السودان. هذا، وغالباً ما كان الفريق التابع لحزب المؤتمر الوطني يضم عدداً من الجنوبيين. أما مقولة إن الحكومة كانت تمثل ائتلافاً - وفقاً لما كان يذهب إليه البعض أحياناً - فلم تكن إلا مخادعة.

كذلك، فلم يسمح للمجتمع المدني بالمشاركة في عملية التفاوض. إن الشمال السودانى لديه واحد من أكثر المجتمعات المدنية المتطورة والنشطة سياسياً على امتداد إفريقيا في حقبة ما بعد الكولونىالية، بيد أن المجتمع المدني السودانى، وبحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين، قد اتبع النمط السائد بأن أضحي كياناً خدمياً يرتكن بشدة إلى التمويل المقدم من قبل المجتمع الدولى. أما في الجنوب، فقد كان المجتمع المدنى، في معظمه، صنيعاً المجتمع الدولى بغية تيسير تدخلاته

الإنسانية^{١١}، ومن ثم لم يكن لذلك المجتمع جذور ضاربة أو أسس راسخة. وفي عام ١٩٨٩، وبإمساك الجبهة الإسلامية القومية بمقاليد السلطة في البلاد، وُضِعَت قيود مكبلة على نشاطات المجتمع المدني السياسية في المناطق المسيطر عليها حكومياً. أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد كانت أكثر توازناً مع المجتمع المدني - ولو هامشياً، وذلك في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وحين انطلقت مبادرة "الإيقاد" للسلام، كان هناك قدر ما من تخفيف الضغوط الواقعة على المجتمع المدني، إلا أن ذلك قد أدى إلى انبثاق مجتمع مدني في شمال البلاد كان، في بعض الأحيان، ستارا لحزب المؤتمر الوطني وأداة له، أما في الجنوب، فقد كان هناك نشاط مواز، وإن كان أشد ضعفاً في طور المخاض.

وفي المراحل النهائية من المفاوضات، أضحى الوسطاء، وحزب المؤتمر الوطني، وحركة/ جيش تحرير السودان أكثر إدراكاً أن إحلال السلام، إذا أُريد له قبول وذيوع، بحاجة إلى دعم عامة السودانيين. وفيما سعت حركة/ جيش تحرير السودان إلى تهدئة مخاوف المجتمع المدني جراء عدم استشارته أثناء المفاوضات، كان حزب المؤتمر الوطني أوفر نشاطاً في إعلام المنظمات غير الحكومية وأحزاب المعارضة الرئيسية، والرموز الوطنية المعروفة، وشيوخ القبائل والزعماء الدينيين، واصصبح بعضاً منهم إلى نيقاشا. إلا أنه، وفي الحالتين، اقتصر دور حزب المؤتمر الوطني وحركة/ جيش تحرير السودان على إضفاء شرعية على اتفاق قد اكتملت أركانه أو كادت. وكما أخبر أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطني المؤلف، "فقد كان ذلك، في جله، ممارسة لفنون العلاقات العامة". إن حركة/ جيش تحرير السودان، وكذلك حزب المؤتمر الوطني لم يقبلا، بأية حال، المبدأ القائل بمسئوليتهما تجاه دوائر انتخابية خارج إطار كيانهما عن مواقفهما المتبناة في أثناء المفاوضات. كذلك، لم يكن ثمة ما يشير إلى أن القائمين على عملية السلام قد اعتبروا المشاركة

المحدودة في المفاوضات حجر عثرة في وجه تلك العملية.

ووفقاً لدبلوماسي قريب من أوساط عملية السلام، فإن كلا من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني "ينظران إلى المجتمع المدني باعتباره عدواً، إلا أنه ربما كان الأكثر دقة أن نخلص إلى أن كلا منهما، على حدة، قد نظر إلى المجتمع المدني قرين الآخر على أنه حليف. لذا، فقد رحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان بعناصر من الشمال نادت بالعلمانية، فيما شجع حزب المؤتمر الوطني عناصر المجتمع المدني الجنوبي المناهضة لهيمنة قرنق. أما أحد أعضاء سكرتارية عملية السلام فذهب إلى كون الوسطاء غير مباشرين كثيراً بالأمر، إلا أنهم خشوا أن يؤدي وجود جماعات من المجتمع المدني إلى تصليب موقف الطرفين.

إن نظرة الوسطاء السلبية للمجتمع المدني قد أخفقت في إدراك أن مشاركة المجتمع المدني تعد قوة بوجه مزاعم السيطرة من قبل كلا الطرفين، وأنها قد تكون دعماً للوسطاء وسندا لهم، كذلك، فقد غاب الإدراك بحاجة كلا الطرفين إلى التواصل مع دوائرهما، إذ إنه بدون تلك المشاورات، فإن التوصل إلى اتفاق متعجل بينهما سيعمل فقط على إرجاء المشكلات إلى مرحلة لاحقة، بل ربما تضخيمها. لذا، فإن إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان في الاستماع إلى مؤيديها في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قد أدى إلى المسار السريع تجاه مشاكوس أو بالمثل، تم التوصل إلى اتفاق وتسوية حول مشكلة أبيي، وسرعان ما رفضت الحكومة العمل بتقرير "لجنة حدود أبيي"، ومقررات محكمة لاهاي، حين أحدث ذلك ثورة في صفوف مؤيديها من "المسيرية".

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن التوصل إلى التسوية ما بين الشمال والجنوب، إذا كان للالتزام المفترض "بسودان موحد" أن يتحقق، لا يمكن أن يتم إلا من خلال

مشاركة الشعب السودانى، ونقطة البدء هنا: المجتمع المدنى. وبالرغم من أن سكرتارية "الإيقاد" قد تقدمت باقتراح للتوصل إلى "اتفاق السلام الشامل"، إلا أنه قد عورض من قبل حزب المؤتمر الوطنى، ومن بعده الحركة الشعبية لتحرير السودان ... اللذين ارتكبا جرائم مروعة على امتداد سنى الحرب الأهلية، تلك الجرائم التى كان من المحتمل أن يتم مناقشتها فى منتديات عامة، ومن ثم كانا كارهين أن يتم ذلك. وبالفعل، فقد كان هناك اتفاق، فى لحظة ما، بين الطرفين على إصدار عفو شامل تبادلى عن الجرائم المقترفة على مدار أعوام الحرب الأهلية، إلا أن الوسطاء قد قاموا بإقناعهما بعدم قانونية ذلك الاتفاق وفقا لأحكام القانون الدولى، ومن ثم استحالة تفعيله وإنفاذه. فحتى حين كان يتم التفكير فى التسوية كان ينظر إليها على أنها "زائدة"، فى حين أنه إذا ما ووجهت باعترافات كان يتم الاستغناء عنها. إن هذا الإخفاق سيكون له دلالة موحية لثلاث السودانين، الشماليين والجنوبيين، من قاطنى المنطقة الحدودية، والذي اعتمدوا فى معاشهم وحيواتهم على بعضهم البعض. وكثير من هؤلاء بدو رحل من الشمال كانوا يمضون سبعة شهور من كل عام فى الجنوب، حيث تفاقمت مشكلاتهم خلال سنى الحرب الأهلية ... تلك المشكلات التى لم ترد الإشارة إليها فى اتفاق السلام الشامل، ولم يلتفت إليها خلال فترة الستة أعوام ونصف العام الانتقالية التى أعقبته.

وعند الحديث مع الوسطاء والدبلوماسيين المنخرطين فى المفاوضات وما بعدها، كان الجدل والطرح المؤيدان لمبادرات محدودة النطاق يرتكبان إلى قناعات عدة. أولا: الاعتقاد السائد بأن الطبيعة الشاملة للمفاوضات، والتى لا تستبعد أحدا، تجعل العملية معقدة للغاية، ومن ثم فإن مشاركة عناصر إضافية يمكن أن يفضى إلى أن يكون التفاوض عقيما غير ذى جدوى. ولا شك فى أنه كان يخشى،

كذلك، أنه لو ظل الباب مشرعا على مصراعيه لدخول مشاركين جدد إلى المفاوضات، لكان من الصعب إغلاقه لاحقا. ثانيا، كان ثمة خوف من أن تؤدي الأعداد المتزايدة حول طاولة المفاوضات إلى حتمية زيادة تسريبات ما اعتبر معلومات سرية، وهو ما يفضى، بدوره، إلى استقطاب انشغاقات من شأنها تقويض العملية برمتها. وبحق، فإن ذلك يفسر الطبيعة السرية للمفاوضات والتدابير الصارمة المتخذة لضمان أكبر قدر من التعنيم الإعلامي. ثالثا، كان الجنرال سومبيو وسكرتارية "الإيقاد" يؤمنون بشدة بأن "كل صغير جميل"، ومن ثم رغبتهم في الاحتفاظ بمستوى المشاركة عند الحد الذي يسمح بأن تدار العملية بسهولة. وكما أخبر أحد المراقبين مؤلف الكتاب: "لقد كان أمرا شاقا للغاية السعي للوساطة بين فريقين، أما إضافة أطراف أخرى فكان سيؤدي، حتما، إلى تعقيدات يستحيل معها إدارة العملية". ووفقا للإدراك اللاحق، فإن ثمة ميلا إلى تبرير إقصاء الجماعات الأخرى واستبعادها حين تتم مقارنة الأمر بمحادثات دارفور في أبوجا، والتي اشتركت فيها أعداد كبيرة وكانت العاقبة فوضى عارمة.

إن إشراك المجتمع المدني في عملية السلام، سواء رسميا من خلال طاولة المفاوضات، أو - على نحو أكثر وضوحاً - من خلال عملية موازية ... كان يمكن أن يكون باعثا للفوضى، بل كان يمكن - وفقا لتأكيدات منتقدي الشراكة - أن يعقد عملية عسيرة في الأساس. كذلك، كان يمكن أن يعنى إشراك المجتمع المدني عدم إحاطة عملية المفاوضات بالسرية اللازمة، إلى جانب توجب إجراء بحوث جدية للتأكد من أهلية المنظمات المختلفة وجدارتها للمشاركة، وكذا تقديم مقترحات بشأن أفضل الطرق وأنجعها لتضمين تلك المنظمات في عملية المفاوضات، إلا أنه، وعلى النقيض من الزعم بحدوث الفوضى على طاولة المفاوضات، والتي ووجه بها أعضاء أكثر من المجتمع المدني، فإن جل ما حدث لا يعدو إلا أن يكون دعوات للمشاركة في

عملية سلام أرحب نطاقا، إن القبول بأن المجتمع المدني يمثل ضرورة لنجاح عملية السلام، من جهة، ودعوة أعضائه للجلوس إلى طاولة المفاوضات من جهة أخرى، يتم النظر إليهما على اعتبارهما أمرين منفصلين.

وبالرغم من هشاشة المجتمع المدني في السودان، إلا أنه كان يمكن أن يضطلع بدور بناء ورائد في عملية السلام ويسهم في تحجيم (أو القضاء على) بعض المشكلات التي طفت، على نحو متنام، على السطح في حقبة ما بعد اتفاق السلام الشامل. ولعل أكثر تلك المشكلات أهمية افتقر كلا طرفي الاتفاق إلى الشرعية الديمقراطية ... وهي مشكلة ذات صلة وبخاصة عند أخذ اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) في الاعتبار، والذي فشل لأن طرفي النزاع كانا قد نجحا في التأكيد على أن الاتفاق لم يحظ بتأييد الشعب السوداني. كذلك، فقد كن من الممكن أن تقضى مشاركة المجتمع المدني إلى انخراط المرأة في عملية السلام. لقد كان غياب المرأة أمرا صادما أضفى مزيدا من الضعف على شرعية العملية، إذ كان إشراك المرأة لينطوي على رقد المحادثات بوجهات نظر هامة. ووفقا لأحد مباحثي المعارضة آنذاك قلا أحد يدافع عن اتفاق السلام الشامل من أهل الشمال، وقد ظلت تلك هي الحال حتى توقف العمل بالاتفاق في تموز/ يوليو ٢٠١١ .

إن وساطة "الإيقاد"، والتي فشلت في جعل الشعب السوداني يشعر بأنه جزء من عملية السلام، كان لها أثر سلبي شامل حيث أدت من النزعة الهرمية ذات الاتجاه الأوحـد (من أعلى إلى أسفل)، ومناخ الفساد السياسي الضارب أطنابه في البلاد. وفي الجنوب، تم تشكيل العديد من الفصائل السياسية والمنظمات ذات الطابع القبلي والنزعة الإقليمية، إلا أن القليل منها هو ما يمكن اعتباره أحزابا سياسية حقيقية. هذا، وترتكز السلطة وتحتكم خلال الحروب وفترات التخلف الحاد إلى فوهة البنادق، ولقد كان محور الصراع يدور حول فرض هيمنة في الجنوب

بالقدر ذاته الذي كان ينور حول تحدي "حكومات الشمال" ومناهضة التوزيع الجائر للسلطة والثروة. ونتيجة لذلك، كانت هناك حربان مشرعتان على الدوام، في الجنوب، إحداهما: حرب جنوبية/ جنوبية، والأخرى: حرب شمالية/ جنوبية بالرغم من أنه كان من المتعذر - أحياناً - تمييز إحداهما عن الأخرى عملياً. أما الحرب الشمالية/ الجنوبية فكانت محور وساطة "الإيقاد" ... تلك الوساطة التي تجاهلت تماماً الحرب الجنوبية/ الجنوبية، على أن تلك الأخيرة كانت هي، على الأرجح، سبب معظم معاناة أهالي جنوب السودان، وهو الأمر الذي ظل قائماً حتى بعد أن نال الجنوب استقلاله.

إن وساطة "الإيقاد" قد ارتكبت إلى "الصفوة غير الموثوقة" في شمال السودان وجنوبه. وفيما أوضحت قدراتها العسكرية الجلية أنه لا يمكن ضرب الصفح عنها، فإن عملية السلام قد خلعت على تلك الصفوة "مكانة" دولية عوّضت عن تلك التي خسرتها في السودان. وكما أضفى الانخراط في الكيانات والمنظمات الدولية على نول العالم الثامى ضرباً من الشرعية رغما عن هشاشتها، فقد أدت الوساطات كذلك التي مارستها بعثة "الإيقاد" إلى إعلاء شأن "الصفوة" الأقل وإسناد مهام صانعي السلام والساسة إلى عناصر تلك "الصفوة"، وما لهذه المهام من شأن رفيع. إن تمديد نطاق وساطة السلام لم يكن فقط ليضفي مسحة من شرعية على عملية غير موثوقة في نواثر عدة لارتكانها كلية إلى الصفوة الشمالية والجنوبية، بل كان ليمنح الوسطاء أساساً قد عنت الحاجة إليه يتم بمقتضاه تقييم تحليلاتهم وبلاغاتهم الخطابية. وكما أن "الإيقاد"، بموجب التعريف، هي منظمة دولانية المركز، فإن عملية السلام التي خولت الإشراف عليها كانت "صفوية النزعة"، ذات طابع ضمنى محافظ، تمتلك القدرة على إضفاء شرعية على أحزاب تجاوزها المنتمون إليها حين فقدت مصداقيتها. وإضافة إلى ما سبق، أشار أحد مراقبي عملية

التفاوض إلى إخفاق الوسطاء في أن يفتنوا إلى أن نهج الأحزاب كان استبعاديا للغاية بما لم يسمح بإرساء دعائم السلام في السودان".

عملية سلام تعوزها الثقة

على خلاف الاقترايات الإفريقية التقليدية بشأن حسم النزاعات، والتي تشدد على بناء الثقة، فإن عملية السلام في السودان لم تقم ألبتة ببناء جسور الثقة فيما بين أطراف النزاع. وبينما لم يكن من المرجح أن تنشأ ثقة ما بين الأطراف، كان من الجلي أنها لن تنشأ إلا من خلال اجتماعات وجدالات موسعة مكثفة، لا من خلال وسطاء يلجأون إلى الاحتكام للقانون، وفرض جداول زمنية صارمة، وإنشاء أعداد كبيرة من اللجان والهيكل الأخرى. ولعل الفرق يمكن أن يتضح بجلاء حين عقد مقارنة ما بين عملية نيفاشا ومؤتمرات "ينليت" لمجلس كنائس السودان الجديد ما بين النوير والدينكا، المنعقدة في بحر الغزال (١٧ شباط/ فبراير - ٧ آذار/ مارس ١٩٩٩)، وكذا معاهدة "ليلير" بين الأنواك والدينكا والكي والمودلي والنوير، والمنعقدة في ليلير (٩ - ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠). إن التشديد على الحوار وبناء الثقة من خلال تنفيس "المظالم"، وطرح تدابير لرأب الصدع، قد أسهم إسهاما كبيرا في التسوية ما بين الطرفين. ورغم أن ضعفها نتيجة ظاهرة الحداثة، فإن التدابير المحلية لحسم النزاعات وتشديدها على إجراء التسويات، تظل ذات كفاءة كبيرة.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني فلم يكونا يريدان نأيا من المجتمع المدني أو السلطات التقليدية، إذ كان من الممكن أن يقوم ذلك المجتمع وتلك السلطات بتسليط الضوء على قضيتي الثقة والمصالحة، وأن يضطلعا بدور في عملية السلام، وبدا أن الوسطاء واللجنة الرباعية بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية قد تبنا النزعة ذاتها. أما "لجنة الحقيقة والمصالحة"، السائرة على درب سميتها في جنوب إفريقيا، فكان المجتمع المدني يدعمها بشدة، بيد أنه قد قضى عليها في النهاية بواسطة كل من جون قرنق وعلى عثمان طه اللذين ذهبا إلى أنها سوف تحط من قدر عملية السلام وأنه لا يتحتم عليهما الظهور بمظهر "ساسة ديمقراطيين"، والترويج للاتفاق داخل دوائرهما الانتخابية. أما أطراف النزاع فلم يقتصر الأمر على غياب الثقة فيما بينهم، إذ كانوا لا يثقون في الشعب السوداني ذاته. ونتيجة لذلك، لم تبذل أية جهود خلاقة خلال مسيرة عملية السلام، أو منذ التوقيع على "اتفاق السلام الشامل" للمجابهة الجدية لمشاعر الألم والصدمة وفقدان الثقة التي ابتلى بها شعب السودان جراء حربه الأهلية.

لقد كان إصرار حركة/ جيش تحرير السودان، منذ البداية، على الاحتفاظ بالجيش الشعبي للتحرير خلال عملية السلام بأكملها ... تعبيراً سافراً يشي بعدم ثقتها في حزب المؤتمر الوطني. وبالفعل، فقد ذكر جون قرنق، في معرض رفضه لمقولة استعداد الأمم المتحدة للدفاع عن جنوب السودان ضد أية انتهاكات لاتفاق السلام الشامل:

"إن ضماننا ضمان فطري، إذ سيكون لجنوب السودان جيشه المستقل، وذلك خلال فترة الوحدة الانتقالية، بالإضافة إلى القوات المتحالفة، وقوى أمنية أخرى، وهو الضمان الرئيسي الأوحد، بل وحجر الزاوية لبقاء اتفاق السلام الشامل وديمومته".

إن حركة/ جيش تحرير السودان قد نظرت إلى حزب المؤتمر الوطني على أنه الأسوأ ضمن سلسلة طويلة من الحكومات الشمالية التي خدعت الجنوبيين ولم تف بالاتفاقات. وقد استتبع ذلك، أن كانت تلك الحكومات حذرة على الدوام وانطوت على قدر من التوجس والشكوك، أما حزب المؤتمر الوطني، فقد نظر بدوره إلى

الجيش الشعبي لتحرير السودان على أنه "غير مؤتمن"، بل أشار إلى أن حصار "توريت" خلال مرحلة التفاوض ينهض دليلا على عدم التزام الجيش الشعبي بعملية السلام. كذلك، أشار الحزب إلى القوة المتنامية لحركة/ جيش تحرير السودان، ومقرها دارفور، والتي تلقت دعمها من الجيش الشعبي لتحرير السودان، كدليل على أنها تدعو للسلام رغم عدم استبعادها لخيار الإطاحة بالحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يشك الحزب مطلقا في المشاعر الانفصالية التي صبغت معظم أفراد فريق المفاوضات التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، وفي هذا الشأن بالذات، كان الحزب محقا تماما.

كذلك، فقد كانت هناك شكوك متبادلة في معسكرات شركاء السلام. ولعل الأمر الأكثر جلاء في حركة/ جيش تحرير السودان - إصرار جون قرنق، منذ البداية، على احتكار مقاليد القوة برمتها في الجنوب: رئيس حكومة جنوب السودان، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وزعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبالإضافة إلى منصبه كنائب أول للرئيس، الممثل الرئيسى للجنوب في الحكومة الوطنية. وبالمثل، فقد قرر قرنق بموجب إرادته الكاملة أن جوبا ليست عاصمة مناسبة للجنوب نظرا لعدم ثقته في الاستوائيين، ليختار "رامشيل" عوضا عنها، وهي موطن "دينكا ألياب" في شرق بحر الغزال. إن غياب الثقة بين قرنق وعناصر مختلفة من المجتمع المدني، وأطراف جنوبية أخرى يفسر بجلاء معارضة حركة/ جيش تحرير السودان لمشاركتهم في عملية السلام، وهو الأمر الذي انسحب كذلك على التحالف الوطنى الديمقراطى.

إن عدم الثقة كان جليا من جانب حزب المؤتمر الوطنى أيضا. إذ لم يقتصر الأمر على امتلاك الحزب لأعداد كبيرة من رؤساء الفرق التفاوضية على امتداد أكثر من عشرة أعوام، حيث كان لكل منهم أسلوبه الخاص فى القيادة ... بل كان

للحزب اقتراحات جد مختلفة فيما تعلق بالقضايا الرئيسية. وقد بدا ذلك جلياً حين أوشك الدكتور على الحاج محمد على المصادقة على حق تقرير المصير للجنوب، والتوصل إلى صيغة توافقية بشأن الشريعة الإسلامية، وذلك خلال جولات المفاوضات الأولى في منتصف تسعينيات القرن العشرين ... صيغة تم استبعادها من مسار المحادثات، لتقوم الحكومة بالرفض الجازم لتقرير المصير للجنوب، أو أية تدابير توائمية بشأن الشريعة. وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، انقسمت الجبهة الإسلامية القومية فيما بين جناحي البشير والترابي، والذين كان لهما اقتراحات متباينة بشأن تلك القضايا. كذلك، فقد كان هناك وجهات نظر جد مختلفة فيما تعلق بقضايا رئيسية، وذلك بين الدكتور غازي صلاح الدين، والذي قام بالإشراف على اتفاق بروتوكول مشاكوس، وبين على عثمان طه، النائب الأول للرئيس السوداني، مثل قضية الانتخابات (حيث فضل غازي صلاح الدين أن تعقد على وجه السرعة، فيما فضل على عثمان طه إجراؤها في وقت لاحق)، أما بشأن الترتيبات الأمنية (فقد فضل غازي دوراً متواصلاً لجيش السودان خلال الفترة الانتقالية، فيما فضل طه انسحابه في السنة الثانية)، وبخصوص الاتفاق السياسي مع حركة/ جيش تحرير السودان، فقد قام غازي بمعارضته، في حين عمد طه إلى تأييده فضلاً عن غيرها من فعاليات أخرى. وكما أدين الدكتور على الحاج محمد من قبل رفاقه للتنازلات التي قدمها خلال عملية التفاوض، فقد أدين على عثمان طه بالمثل لتنازلات كثيرة خلال تلك العملية.

لم يقتصر تأثير عدم الثقة على العلاقات بين الأطراف المختلفة في عملية السلام، بل انعكس ذلك في مخرجات العملية: البروتوكولات. إن عملية السلام قد صه مت وفقاً للثقافة القانونية الأنجلوأمريكية، حيث يتم التوكيد على القانون، وذلك في حالة غياب الثقة. وبالفعل، فقد ذكر أحد معاضى الحركة الشعبية لتحرير

السودان للمؤلف أن الثقة لا تعد ضرورية للتوصل إلى اتفاق ما. هذا، وقد تم تحديد كل قضية وكل طارئ، وأعطيت الأهمية اللازمة في البروتوكولات. وقد كانت المحصلة وثيقة ضخمة معقدة، كما كانت عصية على الفهم، وكان من الصعوبة بمكان تقييم نتائج تطبيقها. فبمقتضى المناخ القانونى الأنجلوأمريكى، يتم إحالة الانتهاكات المزعومة لاتفاقية ما على كيانات قضائية لديها القدرة على البت فى الشكاوى المقدمة إليها، وكذا القدرة على إلزام السلطات الشرطية بإعطائها الأوامر لضمان تنفيذ قراراتها وأحكامها، إلا أن أمثال تلك السلطات والكيانات القضائية لم توجد ألبتة فى السودان، ولم يتشكل أى منها خلال الفترة الانتقالية، وبذا فإن الالتجاء إلى تلك الثقافة القانونية المركبة فى ظل غياب الثقة كان فى غير محله. وقد ذكر أحد المراقبين للمؤلف أن التشديد على "الطابع القانونى" يعد مضیعة للوقت، حيث ذهب ذلك المراقب إلى أنه كان يتحتم تكريس وقت أطول فى مفاوضات عملية السلام للتوصل إلى اتفاق على المبادئ.

وبينما لا يستقيم توقع وجود ثقة ما عند بدء مفاوضات بين أطراف ظلت طويلا فى حالة احتراب، إلا أن تجربة بعثة "الإيقاد" للسلام فى السودان قد أوضحت أنه إذا لم تنشأ "الثقة" عند نقطة زمنية ما، فإن المشاورات والاتفاق المتحقق ستكون غير مستقرة إلى حد بعيد. وفى ضوء ذلك، فإن التفكير فى المشكلة الخاصة بقوة دفاع جنوب السودان ليعطى دروسا. وبالرغم من أن التدخل الدولى فى عملية السلام قد سمح به ارتكانا إلى الرغبة فى إنهاء حالة "عدم الأمان" التى مست البشر فى جنوب السودان باشتراط وجوب حل الجماعات المسلحة الأخرى فى الجنوب وتسريح عناصرها خلال عام من توقيع اتفاق السلام الشامل (وهو ما قصد به، بالأساس، قوة دفاع جنوب السودان)، كان لبروتوكول "الترتيبات الأمنية" الخاص باتفاق السلام الشامل الأثر المبدئى فى زيادة حدة التوتر فيما بين الجيش

الشعبى لتحرير السودان، وبين قوة دفاع جنوب السودان. وبينما رغب حزب المؤتمر الوطنى فى استغلال "قوة دفاع جنوب السودان" للخط من قدر عملية السلام، والظهور بمظهر العالم بأن العملية لم تكن لتفوض هى غضون عام، فقد عارض قرنق - على الدوام - اندماج "قوة دفاع جنوب السودان" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد أورد مبحوثان، أحدهما كينى والآخر سودانى، أن مسئولا كينيا فى حركة/ جيش تحرير السودان، آنذاك، قد قال "يريد قرنق حدوث تمرد محدود" كوسيلة لفرض الهيمنة فى الجنوب ... وهى ممارسة مألوفة خاصة فى القرن الإفريقى. إلا أنه وبسبب كون قوة دفاع جنوب السودان قد فرضت تهديدات أكبر بكثير من ذلك، فمن المرجح أن يكون جون قرنق قد رأى تحديا أكبر، من الوجهة السياسية، حين اندمجت قوة دفاع جنوب السودان مع حركة/ جيش تحرير السودان، كما خلاص إلى أنه يمكن احتواء المشكلة عن طريق مناشدته "للأصدقاء الأمريكيين" للضغط على حزب المؤتمر الوطنى حين تكون قوة دفاع جنوب السودان ما زالت قائمة يعد مضى عام.

ومع المعارضة الشديدة التى لقيها قرنق بشأن استدعاء قوة دفاع جنوب السودان إلى عملية السلام، وأخذاً للدعم الأمريكى القوى فى الاعتبار، انتفى احتمال أن يتم تناول المشكلة ومحاولة حلها. وفيما تنبأ البعض على طاولة المفاوضات بالخطر المحقق، لم يحركوا ساكنا، وكانت النتيجة أن أضحت قوة دفاع جنوب السودان فى صدام مع الجيش الشعبى لتحرير السودان. وعقب مصرع قرنق، خلفه سالفاكير الذى أسرع إلى الموافقة على إعلان جوبا فى الثامن من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦. ولقد كان إعلان جوبا، فى المقام الأول، ردة فعل للمطالب واسعة النطاق للسودانيين الجنوبيين المناهدين بأن يعتمد قادتهم إلى حسم اختلافاتهم بشكل سلمى، ووضع حد لحالة "عدم الأمان" التى جعلت حياتهم جحيما

"لا يطاق". فبُنقل القليل من الدعم من قبل مؤسسة "موى" الكينية، نسبة إلى الرئيس الكيني دانيال أراب موى، بادر كل من سالفاكير، وباولينو ماتيب، زعيم قوة دفاع الجنوب إلى إرساء أوأصر علاقة من الثقة المتبادلة، ووافقا على المبادئ التي ارتكن إليها الاتفاق. أما إعلان جوبا فهو موجز مقتضب، يسهل فهمه خال من أية رطانة قانونية. ولقد أدى ذلك الإعلان، من فوره، إلى استعادة الأمان، على نحو كبير، ووفقا لما لمسّه المؤلف الذي كان في الخرطوم حين الاتفاق، فإن الإحالات السلبية من قبل قوة دفاع جنوب السودان عن سالفاكير والجيش الشعبي لتحرير السودان قد تلاشت في عشية أو ضحاها. ولعل الدرس الأول المستفاد هو أن الثقة التي ارتكن إليها إعلان جوبا هي أداة جد فاعلة في القضاء على التوترات والخلافات فيما بين الأعداء السابقين، إذ تعد أجدى من الالتجاء إلى القانون والمؤسسات، وهو المسار الذي اتبعته عملية سلام "الإيقاد". أما الدرس الثاني فينصرف إلى ضرورة تجديد الثقة. إن تطبيق إعلان جوبا، لاحقا، بصورة هزيلة، والذي أحدثه عدم الثقة في الكوادر العليا في الجيش الشعبي لتحرير السودان ذي الأغلبية من الجنود "النوير" المصطفيين معا ... قد أدى إلى توترات برزت ثانية لتتشكل في سلسلة من التمردات والثورات.

إن الشعب السوداني في الشمال لديه صعوبات في التوافق مع عملية السلام واتفاق السلام الشامل إذ لمسوا القليل من المنافع العائدة عليهم. وبالمثل، فقد رفض الشركاء المتفاوضون إجراءات وتدابير كان يمكن أن تحشد الشعب السوداني نحو ممارسة جمعية تصحيحية. أما أخطار ذلك الاستبعاد فقد بدت بوضوح في الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، حين لقي قرق مصرعه، إذ قام الأفارقة بأعمال شغب في الخرطوم، فيما جثم سكان العاصمة من العرب في ديارهم، حيث التحق البعض، لاحقا، بجهاز أمن الدولة في أعمال انتقامية ضد الأفارقة. هذا، ولم يشهد السودان

انقسامات بعيدة الغور كنتك لسنين عديدة خلت، وذلك بعد نصف عام فقط من التوقيع على اتفاق السلام الشامل ... ذلك الاتفاق الذى صمم لإرساء دعائم جديدة للوحدة والثقة المتبادلة على امتداد البلاد.

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها

إن دور الولايات المتحدة وحلفائها ... تلك الدول التى عادة ما يطلق عليها "الرباعى" لنورها شديد الأهمية والمركزية فى عملية السلام المتبدية ... تلك البلدان الأربعة التى منحت عملية السلام دعماً سياسياً وكان لها صفة "المراقب" على طاولة المفاوضات. أما النرويج وإيطاليا فقد استفتتا عضويتيها من كونهما ضمن طاقم رئاسة منتدى شركاء "الإيقاد"، بينما أسندت الولايات المتحدة وبريطانيا لنفسيهما أنواراً رائدة فى عملية السلام. ولقد رحبت حركة/ جيش تحرير السودان باضطلاع الولايات المتحدة بدور رائد فى عملية السلام. إذ أقام قرنق علاقات وثيقة مع واشنطن، وتطلع إلى الولايات المتحدة لبذل الجهد اللازم لدفع عملية السلام قدماً، ثم للمساعدة - لاحقاً - فى تنفيذ الاتفاق، ولضخ التمويل اللازم لإعادة الهيكلة فى فترة ما بعد الصراع. إلا أن حزب المؤتمر الوطنى قد أيد - أيضاً - النور الرائد (الكبير) للولايات المتحدة، من أجل أسباب عديدة الأول، كون حزب المؤتمر الوطنى يؤمن بأن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى يمكنها استقطاب الضغط المطلوب لكى يقوم قرنق بالتوقيع على اتفاقية. الثانى، رغبة الخرطوم فى تحسين علاقاتها مع واشنطن. وفضلاً عن ذلك، فقد خشيت الخرطوم، فى حالة ما لم تتحسن العلاقات، أن تعتمد واشنطن إلى زيادة دعمها لحركة/ جيش تحرير السودان، أو حتى محاولة تغيير نظام الحكم.

لقد كان من اليسير تحقيق التهدئة بعد إقصاء جناح "الترابى" - ذلك الجذح

الأكثر تشدداً وعدائية - وذلك عن الحزب في أواخر تسعينيات القرن العشرين. ولقد تزامن ذلك التغير في السياسة مع اعتقال جورج بوش الابن لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما حظى نشطاء حقوق الإنسان وكتلة النواب السود بالكونجرس باهتمام كبير من قبل إدارة كلينتون، فقد كان محور الاهتمام في عهد جورج بوش - اليمين المسيحي، مع اهتمام أقل بالصناعات النفطية. أما المحور الأكثر من حيث الاهتمام فكان الأمن والترتيبات الاستخباراتية. إن اليمين المسيحي قد تعاطف طويلاً مع كارثة الجنوبيين الذين كانوا يتحولون إلى المسيحية بأعداد مننامية، كما تعاطف، بالتبعية، مع حركة/ جيش تحرير السودان، والتي رأت، بدورها، هؤلاء المسيحيين المترابطين سياسياً حلفاء لهم قدرهم في واشنطن. أما جورج بوش نفسه فقد تشبع ببعض الإلهامات من جماعات دينية في مدينته ميدلاند بتكساس، حيث شدد عليه زعماء الكنيسة لتعميق انخراط الولايات المتحدة في السودان! كذلك، فقد احتفظ بوش بصداقة وثيقة ربطته بالقس البروتستانتي بيل جراهام وولده فرانكلين، اللذين أدارا منظمتهما غير الهادفة للربح - محفظة السامري - في السودان.

إن الصناعة النفطية بالولايات المتحدة الأمريكية كانت مهياة تماماً للتأثير في الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن، الذي كان له ولعدد من رفاقه المبرزين صلات وثيقة بتلك الصناعة ... التي طالها الإحباط جراء كون المنافع المتولدة من جهودها لإرساء صناعة نفطية في السودان قد استأثرت بها حفنة من الشركات الآسيوية، فضلاً عن شركة "تاليسمان" الكندية للطاقة. لذا يمكننا التكهن بأن شركات النفط قد استحثت بوش للتوصل إلى اتفاق سلام في السودان يمكن بموجبه إلغاء الحظر المفروض، وتوفير الحماية اللازمة لكي يأخذوا خيار العمل في السودان بعين الاعتبار. لذا، فقد التحمت مصالح الصناعة النفطية مع سياسات

الحكومة والتي ربطت أمن الولايات المتحدة بتنويع مصادرها من الطاقة بعيداً عن الشرق الأوسط غير المستقر، وزيادة نصيبها من النفط من البلدان الإفريقية.

إلا أنه، وفي غمار الهجمات "الإسلامية" على الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحصول على معلومات وبيانات خاصة "بالجماعات" من خلال التعاون مع أجهزة الأمن السودانية، وحماية الحلفاء في الإقليم من خطر "الإسلاميين"، وتعميق الانخراط في عملية السلام في السودان ... كل ذلك قد ينبع من التصور المتنامي بأن أمن الولايات المتحدة يرتبط بمسار صراعات كتلك الدائرة في السودان ونتائجها. كذلك، يمكن أن تدرج جميع تلك الجهود كجزء من "الحرب ضد الإرهاب". إن الاهتمام بحقوق الإنسان، والنهج الإنساني Humanitarianism، ومناقذ المخزون الأمريكي من غلال وحبوب للمعوزين في السودان - كل ذلك كان مدرجا في حسابات الولايات المتحدة، إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كان لها أثر في جعل قضية الأمن، والاهتمام الشديد "بالدول الفاشلة"، ومواصلة الحرب على الإرهاب - الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الولايات المتحدة. ولعل أية ذلك قد تمثلت جلية حين أرسلت الولايات المتحدة طائرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية لتنقل صلاح عبد الله قوش إلى كل من نيويورك وواشنطن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ لتوجيه الشكر إليه على دوره في مساعدة الحكومة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ... صلاح قوش، ذلك المسئول الأمني الأرفع شأنًا في حزب المؤتمر الوطني، والضالع حتى أذنيه في انتهاكات حقوق الإنسان بالسودان، بما في ذلك إدارة "بيوت الأشباح" حيث كان يتم تعذيب كل من ينظر إليه النظام كعدو. بيد أن ذلك الرابط ما بين "الأعداء المفترضين" كن سلاحا ذا حدين لحزب المؤتمر الوطني، إذ دفع حكومة الولايات المتحدة إلى انتحال دور جوهري في عملية السلام المتداعية في السودان، وبالإحالة على أحداث الحادي

عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أُلح جابرييل شانقسون شانق، الوزير بحكومة جنوب السودان، أن "الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة الأمريكية قد عمل على إنقاذنا وتحريرنا، إذ بدونهُ لم يكن جورج بوش ليضلع في الأمر".

ولقد صعدت الولايات المتحدة من انخراطها في عملية السلام باعتماد سبيلين. الأول: استغلال الهيكل الإطارى "الإيقاد"، والثانى: العمل من خلال تحالف رباعى والموافقة على أن تقوم كينيا بإدارة عملية السلام السودانية ... كينيا التى استجابت دائماً للمناشدات البريطانية والأمريكية. إذا، فقد أضحي ما كان مبادرة سلام حقيقية، مع بعض اللمسات التجميلية لتحقيق الشرعية اللازمة، عملية قادتها الولايات المتحدة ورعتها. وقد أدركت جميع الأطراف ذلك الدور الأمريكى، فيما عدا كينيا التى ما برحت تحسب، بما يخالف تماماً الحقيقة الساطعة، أن وزنها السياسى الضئيل هو ما عمل على أن تمضى عملية السلام قدماً. أما دور الولايات المتحدة فى العملية فقد كان - وفقاً لما أورده أحد الدبلوماسيين - دوراً ضرورياً حتمياً باعتبارها القوة العظمى الأوحده، فضلاً عن التوقيت الأمثل لتدخلها فى عملية السلام. أما غازى صلاح الدين، مستشار الرئيس السودانى، فقد قال إن الدور الأمريكى فى عملية السلام كان دوراً حاسماً ركينا مثله فى ذلك مثل دور كل من حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى.

وبالتزامن مع زيادة دلالة دور الولايات المتحدة وحلفائها فى عملية السلام، كان هناك الانسحاب الإثيوبى من تلك العملية فضلاً عن تهميش الدور الإريتري فى الإقليم تهميشاً كبيراً ... هاتان الدولتان اللتان كان لهما زمام القيادة وقصب السبق فى المرحلة المبكرة من مبادرة سلام "الإيقاد". وفيما قامت الدولتان باعتماد سبل سياسية وعسكرية للتوصل إلى حسم للصراع السودانى فى منتصف تسعينيات القرن العشرين، أمنت الولايات المتحدة إبان إدارة الرئيس بوش بقدرتها

على التعامل مع "الإسلاميين" وتحقيق مآربها عن طريق المفاوضات. كذلك، فعلى حين وأصلت القوى الإقليمية تحقيق أهدافها على امتداد كامل الأراضي السودانية وارتأت دوراً للمعارضة الشمالية في عملية السلام، انصب اهتمام الولايات المتحدة - بالأساس - على جنوب البلاد وسعت إلى إبرام صفقة مساومة مع المعارضة الشمالية في أعقاب مفاوضات سلام ناجحة بين حزب المؤتمر الوطني وحركة/ جيش تحرير السودان. على أن تلك الصفقة لم تر النور مطلقاً، ولم تكن لتدرج، ألبتة، كخيار مستقبلي. ولقد راهنت الولايات المتحدة على جون قرنق رهانا ارتكن إلى ثقتها الشديدة فيه حيث أمنت بأن بمقدوره أن يضطلع بدور رئيسي في السودان ما بعد الصراع. وكان هذا النهج من قبل الولايات المتحدة يعنى أنها قد وجدت أنه من الصعوبة بمكان أن تتعامل، على نحو صائب، مع مأساة دارفور التي تنامي بؤثر متسارعة. وحين لقي جون قرنق مصرعه انهارت تلك السياسة الأمريكية انهياراً مدوياً.

وفي الوقت الذي خلص الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الحرب في دارفور قد نجم عنها أكبر المأسى الإنسانية قاطبة على مستوى العالم، وكذا حين أدركت وزارة الخارجية الأمريكية أن حزب المؤتمر الوطني قد مارس إبادات ومذابح جماعية في دارفور... كانت الولايات المتحدة بطيئة في اقتراح أية مبادرات مضادة، إذ باتت حريصة على ألا يحدث ما من شأنه تهديد عملية سلام "الإيقاد" التي كانت قائمة حينذاك، أو ما قد يضر بالروابط الاستخباراتية الهمة التي تصنها بالخرطوم. وعند التمهيد للتوقيع على اتفاق السلام الشامل، انتهكت الحكومة السودانية الهدنة المتفق عليها، وشنت هجوماً كاسحا على مواقع المتمردين في دارفور، الأمر الذي عمق حدة المأساة الإنسانية هناك. وبالرغم من ذلك، أصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على دعم عملية سلام هزيلة البنيان ذات شعبية محدودة

عملت على إقصاء مشاركات عدة، كمشاركة أهالي دارفور. إن الولايات المتحدة، التي ساندت عملية السلام تلك والتي انطوت على تركيز السلطات برمتها في قبضة حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان ... قد أصرت على أن يتم التعامل مع شكايات السودانيين ومظالمهم من خلال عمليات هزيلة أخرى، وذلك لضمان عدم تهديد اتفاق السلام الشامل.

إن السياسة الأمريكية تجاه السودان قد تأثرت كثيرا بالعلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت ثلاثة من المسؤولين الأمريكيين البارزين بجون قرنق - بريان دى سيلفا، من وزارة الزراعة الأمريكية، وروجر وينتر، من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأندرو ناتسيوس، الذى عمل سابقا بالوكالة ذاتها، وأضحى لاحقا المبعوث الخاص للرئيس بوش. وعلى امتداد سنوات عديدة، كان الثلاثة وثيقى الصلة بقرنق، وكان لهم دور محورى فى إسداء النصح له بشأن الظفر بقبول الولايات المتحدة الأمريكية له، ومن ثم حصوله لاحقا على تأييدها ودعمها. كذلك، فقد كان لثلاثتهم إسهام كبير فى إقناع الحكومة الأمريكية بأن زعيماً للثورة اعتبر شيوعياً من قبل كثيرين لعلاقاته مع "الدرج" الإثيوبية، يمكن أن يصبح حليف ذا شأن للولايات المتحدة. لقد قام المسؤولون الثلاثة "بتلميع" صورة قرنق إلى الحد الذى بات رمزاً ملهماً فى بعض الأوساط الأمريكية مع نهايات حقبة تسعينيات القرن العشرين، وذلك رغماً عن سجل انتهاكاته لحقوق الإنسان، وقيامه بتصفية العديد من رفاقه جسدياً، فضلاً عن امتناعه عن اقتسام مقاليد السلطة مع من عداه.

وبالرغم مما للمسؤولين الثلاثة من تأثير ملموس على السياسة الأمريكية وملاستهم لمأساة السودانيين فى جبال النوبة وأببى، فقد عجزوا عن إدراج معاناة أهالي هاتين المنطقتين ضمن بروتوكول مشاكوس، أو تضمينها فى عملية السلام الموازية التى قادها المبعوث الخاص لضمان الوفاء بوعد حركة/ جيش تحرير

السودان بحق تقرير المصير لأهالي المنطقتين. وفيما يتعلق بأبيي، كان سعي المسؤولين الثلاثة انطلاقاً من الالتزام المبرم في اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) والقاضي بحق أهالي أبيي في استفتاء بشأن رغبتهم في الالتحاق بشمال البلاد أو الانضمام لجنوبها، وقد وفق ثلاثتهم إلى تحقيق الشرط ذاته في اتفاق السلام الشامل، وحصولهم على وعد بأن يتزامن ذلك التصويت مع استفتاء الجنوب بشأن حق تقرير مصيره. إلا أن الأطراف المعنية قد فشلت في التوصل إلى اتفاق حول "حدود أبيي" (ومن ثم من له حق التصويت في الاستفتاء)، لتترك ذلك إلى لجنة يتم بموجبها التوصل إلى تصويت حاسم من قبل خبراء أجانب، ولم يكن عريياً، إذاً، ألا تتحقق تعهدات ذلك البروتوكول واشتراطاته، ويصفية خاصة المطالبة بإجراء استفتاء. وفي نهاية عملية السلام، لم يبق ثمة احتمال أن تتحقق تلك التعهدات في الأجل المنظور.

لقد افترض حزب المؤتمر الوطني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خلصت إلى أن ميزان القوى لم يكن راجحاً لصالح حركة/ جيش تحرير السودان إذ استطاعت الخرطوم أن تكسر كميات متزايدة من أموال تحصلت عليها جراء بيع النفط - لشراء تقنيات عسكرية معقدة لاستخدامها في الحرب. ونتيجة لذلك، كانت عملية السلام الفرصة المثلى، والأخيرة، المتاحة أمام حركة/ جيش تحرير السودان للفوز في المفاوضات بما لم يكن بالإمكان الفوز به في أرض المعركة (أدى اندلاع حرب ضروس في دارفور إلى تغيير ذلك التقييم، ولكن ساعتها، كان السيف قد سبق العذل). وبالفعل، كان للصواريخ والطائرات الحربية والأسلحة الخفيفة المصنعة محلياً، بل والمدفعية، أثر ملحوظ على الحرب. هذا، وقد خلص مالك عقار إير، حاكم جنوب النيل الأزرق، والمنتمى لحركة/ جيش التحرير، إلى أنه إذا ما فشلت الحركة في تعطيل تدفق النفط، وقدر للخرطوم استخدام ذلك "العارض" المالي لثلاث سنين

أو أربع فستخسر حركة/ جيش التحرير الحرب. وقد توافقت نبوءة عقار إير تماما مع تحول بؤرة اهتمام الحركة من الجبهة العسكرية إلى عملية السلام. ونتيجة لذلك، وبالرغم من تشكك حزب المؤتمر الوطنى فى وعود الولايات المتحدة بالتحرك باتجاه إرساء علاقات ثنائية طبيعية مع السودان، إذا ما تعهد بالتعاون معها لمجابهة الإرهاب والتوصل إلى اتفاق سلام ... استشعر السودان أنه لا سبيل أمامه سوى الانخراط فى عملية السلام ودعم الولايات المتحدة فى اضطلاعها بدور رائد فى تلك العملية،

أما الترويج، فقد حلت ثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفق معيار التأثير، لما لمثليها من قوة وحماسة، خاصة فيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية. إلا أن الحكومة السودانية لم تركز لهذا الطرح، إذ رفض أعضاؤها موقف جونسون فى تأييدها السافر لحركة/ جيش تحرير السودان. ووفقاً لأحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى، فإن الترويج كانت منحازة، بالكلية، إلى الجنوب وعدت مهمتها مهمة مقدسة. على أن ما يعد، بحق، مفاجأة للكثيرين ضالة التأثير البريطانى فيما اربط بعملية السلام، علما بانخراطها فى علاقات ممتدة مع السودان. كذلك، فقد نظر إلى بريطانيا على كونها أكثر تعاطفا مع الخرطوم، وهو افتراض يصدق فقط إذا ما قورنت بريطانيا وموقفها بغيرها من البلدان. وقد اتهمت حركة/ جيش تحرير السودان الآن غولتى، سفير بريطانيا الأسبق إلى السودان والمراقب لعملية السلام هناك، بانحيازه إلى الخرطوم وتعاطفه معها، ولكن إجباره، لاحقا، على مفاداة البلاد يشى بعدم مشاطرة حزب المؤتمر الوطنى لتلك الرؤية مع الحركة الشعبية للتحرير، أما إيطاليا فكانت "النفمة النشاز"، فبينم كانت إحدى كبريات ممولى عملية السلام، إلا أنه كان ينظر إليها، عامة، على أنها الأدنى فاعلية.

إلا أن الترويج الذاتى لتلك البلدان الأربعة فى عملية السلام بالسودان قد

انطوى على إشكالية ما. إذ استشعرت دول منتدئ شركاء "الإيقاد" أنه يجب أن ينظر إليها، جمعياً، كداعم لعملية سلام "الإيقاد"، بيد أنها قد اكتشفت، فى المقابل، أنه قد تم تحييدها على نحو واسع، فلم يكن بمقدورها، إذا، إلا أن تكون كتلة داعمة تشارك فى دعم المفاوضات مالياً.

حدود الوساطة

وفى هذا الإطار، يعن السؤال الآتى: هل الوسطاء ملتزمون تماماً بمطالب أطراف النزاع؟ أم أن لهم قدراً من استقلالية القرار؟ فإذا كانوا مقيدين تماماً بمتطلبات أطراف النزاع، فقد يصبغوا ضرباً من الشرعية على عملية تفضى إلى كارثة محققة ... أما إذ انطلقوا مستقلين، فسوف يتم اتهامهم، على أدنى تقدير، بإنكار حق أطراف النزاع فى "امتلاك" عملية السلام، ومن ثم المشاركة فى تفويض العملية برمتها. أما فريق وساطة "الإيقاد" فقد اختار أن يتقيد بمطالب أطراف النزاع. وقد أكد المبعوث الخاص، الجنرال سومبيو، أن "التصور المفاهيمى يجب أن يتولد من الأطراف ذاتها وليس من خارجها ... فمن الضرورى أن تكون لهم ملكية الاتفاق". فالملكية، وفقاً لتعريف سومبيو، هى ملكية أطراف النزاع، وليس ملكية مجتمعات قد أقروا بتمثيلها.

إلا أن قبول هذا الدور المحدود يعمل على تقليص مهمة الوسطاء فى إيجاد القاسم الأدنى المشترك الذى يربط ما بين مواقف فريقى النزاع، كما حدث فى بروتوكول مشاكوس. وفضلاً عن ذلك، فإن منظوراً أكثر رحابة للظروف المحيطة لم يكن ممكناً لأن المجتمع المدنى وأطراف أخرى - والتى كان يمكن لها إتاحتها أو الإصرار عليه - لم يسمح لها بالمشاركة فى عملية السلام. كذلك، فرضت قيود على الرأى العام إذ كانت المفاوضات تكتنفها السرية، وتم إبقاء "الميدان" بعيداً.

إن مرونة المبعوث الخاص، الجنرال لازارو سومبيو، في عملية السلام لا تكمن في امتلاكه رؤية ثابتة، إذ لا يوجد ما يشير إلى امتلاكه لمنهج، بل تكمن في كونه قد تواعم بنجاح مع مصالح كل من حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني ... تلك المصالح التي لم تتطلب رؤية أو زعامة قوية أو تأثيراً ثقافياً ساحراً أو التقدم بمقترحات ذات شأن بالغ ... بل تطلبت، وحظيت بالفعل، بمنحى وبُعد تدريجي خال من أدنى إبداع أو ابتكار، وبمناخ صالح لتحقيقها يخلو، أو يكاد، من ضغوط سافرة لمصالح خارجية. بل لعل الأمر المثير للانتباه قد كمن في النص المتواتر الذي أعلن به المفاوضون (خاصة أولئك ممن ينتمون لحزب المؤتمر الوطني) عن تقديرهم للدور الكبير الذي اضطلع به الجنرال سومبيو لاحتواء المراقبين وآخرين غيرهم. أما حين أمسكت العناصر السودانية - بقيادة جون قرنق وعلى عثمان طه - بزمام القيادة خلال الأشهر الأخيرة من المفاوضات، تراجع المبعوث الخاص، لازارو سومبيو، إلى خلفية المشهد. ولا شك في كون ذلك المنحى البسيط الذي اتسم دائماً بالوضوح والنزاهة قد أسهم بفاعلية في المضي بعملية السلام قديماً، والتوصل إلى اتفاق لم يتوقعه غير القليل حين بدأت تلك العملية.

إلا أن تلك الرؤية المحدودة لنور الوسطاء قد أقضت إلى عدة مشاكل لعل أخطرها أنها جعلت حسم الصراعات في مناطق أخرى من البلاد أكثر صعوبة، بل قد تكون قد فاقمت من حدتها. وبعبارة أخرى، نجح فريق وساطة "الإيقاد"، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها - في النهاية - في التوصل إلى اتفاق جرى توقيعه، وبما أن تلك كانت المهمة المناطة بهم، فقد حصلوا على تقدير كبير مقابل ذلك. بيد أنهم وإن لم يدانوا بتهمة إحداث صراعات جنوبية بينية، أو صراعات أخرى في غرب البلاد وشرقها، إلا أن وساطتهم لم تقم بشيء ألبتة لحسم تلك الصراعات، بل يمكن القول إنها قد فاقمتها وجعلت حسمها النهائي أمراً أكثر صعوبة.

إن الزعم بأنه سوف تكون ثمة جولة ثانية لاتفاق نيفاشا، ذلك الطرح الذي كان متداولاً فيما بين الدبلوماسيين المقربين من فعاليات "الوساطة" وأروقتهما في حينه، كان زعماً داحضاً. كذلك، فقد كان الإيمان بأن اتفاق السلام الشامل قد أتاح الإطار والحافز لحسم سلمى للنزاعات في أماكن متفرقة بالسودان، وبخاصة دارفور، أمراً لم تؤيده الشواهد. أما الجنرال سومبيو فقد أشار إلى أن اتفاق السلام الشامل إذا ما تم تطبيقه على النحو الأمثل، فسوف يعمل على حسم الصراعات الأخرى في السودان. إذ يعنى الاتفاق أن ثمة من يشارك الحكومة السودانية في "المركز"، الأمر الذي يعنى، بدوره، أن الحكومة لن يكون بمقدورها لاحقاً مواصلة تهميشها لمناطق أخرى في البلاد يمثل ما كان ديدنها فيما سلف". إلا أن ذلك الإيمان لم يكن صائباً، بيد أن معظم المحللين قد تابعوا سومبيو فيما ذهب إليه من أن أفضل الطرق لحسم النزاع في دارفور كان التوصل إلى اتفاق سريع في جنوب البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بروتوكول اقتسام السلطة قد جعل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وتحقيقه مهمة شبه مستحيلة. لقد نجم عن ترك ١٤ / فقط من مجمل السلطة المحلية بحيث يتم توزيعها على الغالبية الكبيرة من أهالي شمال السودان أن لم يجد متمردو الغرب والشرق مكاناً لهم في الحكومة المركزية (إذ تم التقسيم بحيث تم تخصيص ٥٢ / من مجمل السلطة المحلية لحزب المؤتمر الوطني، و ٢٨ / لحركة جيش تحرير السودان، و ٦ / للأحزاب الجنوبية في الشمال). هذا، ولم يقتصر الأمر على رفض متمردى التخوم ذلك التقسيم، بل تعداه إلى تأجيج النزاع الانفصالية التى أدت فى نهاية المطاف إلى تمزيق أواصر البلاد. فحين كان يتم التوقيع على اتفاق السلام الشامل، أوجز الصادق المهدي - رئيس الوزراء الأسبق - الحالة حيث قال إن الأطراف قد تزيت في أردية فولانية أعافت توائمها مع أية قوى أخرى.

إن السؤال العصى على الإجابة على نحو مرض هو. هل كان الوسطاء والولايات المتحدة وحلفاؤها يدركون العواقب الوخيمة المحتمل أن تترتب على نهج وساطة محدودة كذلك؟ وهل كانوا يدركون القيود المفروضة على أية عملية للسلام يمكن أن تجيء في أعقابها؟ لقد قام الجنرال سومبيو بجولة موسعة في أرجاء السودان في أعقاب بروتوكول ميثاق الكارثي، حيث التقى زعماء أحزاب معارضة وعناصر من قوة دفاع جنوب السودان. وحين سئل عما عساه كان فاعلا في موقف كهذا، أجاب سومبيو: "كنت لألصق أرض الواقع عند بواكير العملية التفاوضية ساعيا نحو استجلاء ما يريد الأهالي، وهو ما لا يماثل - بالضرورة - ما طرحه فريق التفاوض على طاولة النقاش". وهذا يستدعي سؤالاً آخر: "لماذا توجب أن يلصق سومبيو "أرض الواقع" إذا كان الوسطاء مقيدون بمطالب أطراف النزاع، وهو ما قاله سومبيو أيضاً؟ فإذا كان حريصاً للغاية على التشديد على "ما يريد الأهالي"، فلماذا كان عنيدا لا تلين قناته بشأن قصر المفاوضات على حزب المؤتمر الوطني، وحركة/ جيش تحرير السودان؟! لا ريب في أن أهالي جنوب السودان، وبخاصة أهالي "عالي النيل الكبرى"، كانوا سيضغطون من أجل حسم النزاع فيما بين الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوة دفاع جنوب السودان. فإذا ما كان المبعوث الخاص قد التقى السودانيين الشماليين خارج إطار الحزب الحاكم، لكانوا أطلعوه على العواقب الكارثية المحتملة لعملية سلام الجنوب فيما يتعلق بحسم النزاعات المسلحة في شرق السودان وغربه، ولكانوا طالبوا بعملية سلام شاملة حقيقية تشدد على مبدأ التحول الديمقراطي. كذلك، فلا يوجد ما يشير إلى أن اندلاع الحرب في دارفور وما تبعها من مأساة إنسانية خلال العام الأخير من وساطة "الإيقاد" قد أثر، بأية حال، على مسار المفاوضات وفحوى ما انطوت عليه. ووفقا لما أشار إليه أحد المحللين قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل، فإن

"ضريبة الاتفاق في الجنوب كان استبعاد جميع أطراف عملية السلام فيما عدا الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان". كذلك فلا يوجد ما يشير إلى أن وسطاء "الإيقاد" قد خلصوا إلى النتيجة ذاتها التي خلص إليها معظم المحللين، تحديدا كون العوامل التي أقضت إلى الصراع في الجنوب هي ذاتها تلك المفضية إلى صراعات غرب البلاد وشرقها.

خلاصة

على الرغم من التأييد الإقليمي الكبير للحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد عجزت الحركة عن هزيمة "الجيش الشمالي" عسكريا، ومن ثم لجوؤها إلى المجتمع الدولي لتحرض على طائفة المفاوضات ما لم تنجح في إحرازه في ساحات القتال. وفي تلك الأونة، استطاع حزب المؤتمر الوطني - المعزول آنذاك إقليمياً ودولياً - الاستفادة من الموقف العسير وتحويله لمصلحته، وعدم رفضه - مطلقاً - أية مطالبات للمشاركة في عمليات السلام. وبالفعل، كان الحزب يدرك أنه كلما زادت عمليات السلام، زادت الطرائق التي يمكن بموجبها تفتيت خصومه. أما عملية سلام "الإيقاد" والمدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فقد مثلت تحديات بعينها، بيد أن حزب المؤتمر الوطني لم يكن قادراً على الرفض دون التعرض لأخطار هجوم عسكري، أو خطر قيام الولايات المتحدة بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤازرتها. إذا، فقد كان المطلوب عملية سلام ينصب اهتمامها على قضايا الشمال/ الجنوب، ولا تسمح للمتمردين من مناطق أخرى من البلاد، أو لعناصر المجتمع المدني أن تتحد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلاً عن عدم تهديدها للشريعة الإسلامية، والتي تعتبر لازمة للحفاظ على جمهور ناخبي حزب المؤتمر الوطني. هذا، وقد كانت الحركة الشعبية وصناع السلام متعاونين للغاية في الاستجابة لمطالب حزب المؤتمر الوطني واهتماماته. وبموجب حرص صناع السلام

على التوصل إلى اتفاق بأكثر من حرصهم على النضال في قضايا شائكة كوحدة السودان، والتحول الديمقراطي ... يمكن أن ننحى تلك القضايا جانبا بحيث يتم استبعادها لاحقا، أو الوعد بأنه وفقا لما تم قطعه من خطوات كثيرة على مسار السلام، فلن ينسحب الداعمون الدوليون من عملية السلام. وفي تلك الحالة، كما في كثير غيرها، فإن الأساس المنطقي الذي انتهجته زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يختلف كثيرا عن الأساس المنطقي المتبع من قبل حزب المؤتمر الوطني.

أما تقييم مجلس الأمن، والوارد في بيانه الصحافي الصادر عند توقيع اتفاق السلام، فقد أفرد مساحة للحرب في دارفور، والتي كانت أختارها تملأ شاشات التلفاز على امتداد العالم بأسره، كذلك التي أفردتها لاتفاق السلام الشامل، تقريبا. وقد أورد البيان الصحافي مقتطفا من دعوة على عثمان طه ومناشدته للمجتمع الدولي لرفع القيود والعقوبات الاقتصادية والتجارية عن السودان، وإسقاط جميع الديون الخارجية المستحقة على السودان. كذلك، فقد ناشد طه البلدان بأن يمنحوا السودان بسخاء، وذلك في اجتماع المانحين اللاحق. وفي البيان الصحافي ذاته، أثنى جون قرنق على محاسن ما أطلق عليه بلد واحد، نظامان للحكم، والذي افترض أن يكون خارطة طريق "لسودان موحد" في مرحلة ما بعد الاستفتاء. أما مجلس الأمن فقد أولى اهتماما أكبر بتصريحات قرنق بشأن حسم الحرب في دارفور.

لقد خابت توقعات مجلس الأمن وجون قرنق وعلى عثمان طه في هذا الصدد. إنذا، لم يهبط السلام من السماء على جنوب السودان، إذ لاحت في الأفق نذر حرب بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوة دفاع جنوب السودان، عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل، إضافة إلى اندلاع العديد من النزاعات المحلية المكبوتة. هذا ولم يمهل القدر جون قرنق ليشهد الجنوبيين وهم يهرعون سراعا للتصويت لصالح

الانفصال، وما استتبع ذلك من وأد حلمه "بلد واحد، نظامان للحكم". وقد طالت الحرب في دارفور دون أن تلوح لها نهاية في الأفق، فيما كان على عثمان طه يتقرب شطب السودان من قائمة العقوبات الأمريكية، مع نهاية اتفاق السلام الشامل. إذًا، فلم تزدهر الديمقراطية مع التوقيع على ذلك الاتفاق، كما لم يكن لها أدنى وجود مع نهايته في تموز/ يوليو ٢٠١١. لقد كان المأمول أن يضع اتفاق السلام الشامل السودان على طريق حلحلة مشكلاته، فإذا به يصير جزءا من العبء السياسي الذي رزحت تحت وطأته البلاد. إن صلب المشكلة السودانية قد ظل ممثلا في الاختلالات الهيكلية للدولة ... تلك الاختلالات التي عجز المجتمع النولي وحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان عن الاتفاق بشأن إيجاد حلول لها.

الاستغناء عن الديمقراطية:

انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠

تعد الانتخابات مكونا هاما من مكونات المفاهيم الليبرالية لصنع السلام والحكم الرشيد، وتعتبر إحدى مقتضيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشروطهما السياسية للبلدان الساعية إلى الحصول على تمويلات أو مساعدات الإصلاح الاقتصادي.

بيد أنه في ظل الأوضاع التي ناقشناها آنفاً، حيث اختزل السودان إلى أن أضحي أداة في قبضة حزب المؤتمر الوطنى، وأوشك أن يصبح أداة أيضاً فى قبضة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك فى الجنوب ... فإن إمكانية إجراء انتخابات حرة نزيهة قد باتت، آنذاك، عصية قصية. وفى حال كنتك، تكون الانتخابات استراتيجية للحفاظ على السلطة - فكثير من الانتخابات فى إفريقيا قد أريد بها، صراحة، إحباط أية محاولات للتغيير، والعمل على تعزيز الوضع القائم. وبالتبعية يقوم المشاركون الدوليون فى تلك الممارسات باستبعاد أى مفهوم خاص بتمكين الشعوب، ويتم التركيز - بالمقابل - على شكلية الممارسة لا على مضامينها وفحواها. فوفقاً لأديلايا أوديكونيا، فى معرض الحديث عن غرب إفريقيا، فإن الغرب يؤيد الانتخابات التى لا تمس المشكلات الهيكلية، إذ تساعد فى شل



فاعلية أية معارضة قد تفكر في انتهاج العنف، كما تضمن تعاون "النخبة الحاكمة ذات الخطوة" وولاها لذلك "الغرب". أما بول كولبيه فقد أشار إلى أن الحكام الشموليين يوطنون أنفسهم للظروف "الديمقراطية" باعتماد استراتيجيات عدة كالكذب وتزييف الحقائق والرشاوى وتزوير الانتخابات بشتى الوسائل، وذلك لضمان ألا تهدد الانتخابات سلطتهم وقبضتهم على مقاليد الحكم، ونتيجة لذلك، فغالبا ما تفضى الانتخابات إلى عرقلة جهود إصلاح السياسات الاقتصادية وممارسات الحكم الرشيد. أما المجتمع الدولي فقد كان تواقا إلى المحافظة على سلطة حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك لأنهما يعدان عنصرا أساسيا لضمان أن تمضى عملية السلام وفق المسار المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كونه مسارا ذا اتجاه واحد يستهدف منه تحقيق استقلال

تسلس "لجنوب السودان ضاربا الصفح عن أى تحول ديمقراطى أيا ما كان.

إن الانتخابات السودانية كانت قد أرجئت مرارا، وحين أجريت فى نهاية المطاف فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠ كان يسيطر عليها كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، بما لهما من صلاحيات واسعة فى استخدام موارد الدولة ومستخدميها لإدارة الحملات الانتخابية بكفاءة. ورغم أن تلك المزايا، قام الحزبان الحاكمان بانتهاكات موسعة بحق الأحزاب المعارضة فى شمال البلاد وجنوبها ... تلك الأحزاب التى كانت بالفعل قد أنهكت جراء سنوات طوال من كبت وقمع. إن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، واللذين عارضا الانتخابات بادئ الأمر، قد نظرا إليها باعتبارها نجاحا مدويا ... وبما أنهما قد أسسا شرعيتيهما وفقا لفلسفة إسلامية وأخرى ليبرالية - على الترتيب - فقد حق لهما الآن الظهور كقوى ديمقراطية تباركها مصادقة المجتمع الدولى. لقد كانت حصيلة الانتخابات ونتيجتها سلبية، فى أغلبها، فقد أفضت إلى زيادة تمثيل الحزبين الحاكمين فى نطاق دوائرها الانتخابية، بما يمثل تهميشا متزايدا لأحزاب المعارضة فى الشمال والجنوب، فضلا عن خلقها لجنوب مستقل بالفعل.

المساءلة الديمقراطية والانتخابات

على الرغم من قيام حزب المؤتمر الوطنى بإجراء انتخابات فى عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٠، إلا أنهما كانا يفتقدان المصداقية، إذ كانت انتخابات عام ١٩٨٦ آخر انتخاب حظى بقبول عام. إن إرساء سلام ليبرالى يتطلب تحقيق قدر من المساءلة الديمقراطية، على أقل تقدير، وكان من المفترض أن يكون ذلك ثمرة لانتخابات تتحرى اشتراطات اتفاق السلام الشامل. لقد أكد الجنرال لازارو سومبيو، المبعوث الخاص، أنه "وبعد مرور ثلاث سنوات، ستتاح للأحزاب كافة فرصة التنافس على

اقتسام مقاليد السلطة من خلال العملية الانتخابية". وبالمثل، فقد تبنت حركة/ جيش تحرير السودان موقفاً مشابهاً، إذ ذهبت إلى القول بأنه عوضاً عن توجيه سهام النقد صوب اتفاق السلام الشامل، يتعين على المجتمع المدني وكذا الأحزاب لسياسية استغلال مناخ الحرية الوليدة للتخطيط والإعداد للانتخابات الوشيكة. ورغمما عن كون الولايات المتحدة الأمريكية قد عارضت، على الدوام، التوسع في عملية السلام بما يضيف عليها شرعية ديمقراطية، إلا أنها قد أيدت إجراء انتخابات حرة نزيهة. أما المجتمع الدولي فقد نمن أن لانتخابات ستفتح الأفق السياسي المفروض بموجب صيغة اقتسام السلطة والمتضمنة في اتفاق السلام الشامل، والتي خولت كلاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الاستثناء بنصيب الأسد فيما يتعلق بالسلطة في شمال السودان وجنوبه، ولكن، كما سنرى لاحقاً، لم يتحقق هذا الأمل مطلقاً.

وفيما يتعلق بالمناخ الذي واكب العملية الانتخابية، فقد شاع حينها التدخل في شؤون الصحافة في الشمال والجنوب على حد سواء، كذلك فقد كانت حرية التجمع في حدها الأدنى. أما الأحزاب السياسية غير الحكومية فقد واجهت مضايقات وانتهاكات متكررة، وقامت الحكومة بدس أنفها في شؤون المجتمع المدني، وبخاصة في شمال البلاد (إن كان ذلك المجتمع شبه غائب في الجنوب)، ولم تنس العناصر الأمنية أن تضطلع بدور ذي ثقل في السودان. لذا فقد جرت الانتخابات في مناخ تقلصت خلاله الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى حدودها الدنيا، وشاعت خلاله ضروب من القمع السياسي.

وفي الأجواء التي أحاطت بروتوكول مشاكوس، اقترح الدكتور غازي صلاح الدين الماضي حديثاً نحو إجراء انتخابات في البلاد، وبينما كان اقتراحه مرتبطاً، في الأغلب، بالمزايا التي ارتبها عائدة على حزب المؤتمر الوطني، والذي افترض أنه

مهياً على نحو أفضل من الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد كان للاقتراح فضيلة سرعة تعيين حكومات لتولى السلطة في شمال البلاد وجنوبها ... حكومات ذات شرعية تخولها المضي بعملية السلام قدماً. هذا، ولا يمكن إنكار الصعوبات التنظيمية والسياسية التي تنطوى عليها سرعة التحرك صوب إجراء انتخابات ما، إلا أن ذلك لم يكن السبب الذي دفع بحركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني إلى رفض الاقتراح المقدم. إذ لم يرغب أى من الحزبين فى اختبار مدى ما عساه أن يحظى به من تأييد ومؤازرة أمام الناخبين السودانيين، بل فضلاً - فى المقابل - إرجاء الانتخابات إلى ما بعد استفتاء ٢٠١١ بشأن حق تقرير المصير للجنوب. ففى مواجهة إيمان الوسطاء بكون الانتخابات ضرورية لإضفاء الشرعية على عملية السلام، ذهبت الحركة الشعبية لتحرير السودان، على حد ما قاله أحد المفوضين حينها، إلى كونها حركة تحررية لا حاجة لها إلى أية وصاية. وقد أبدى مفاوض آخر سؤالا مفاده "ماذا سيكون تأثير هزيمة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ما إذا حدث ذلك، فى عملية السلام؟" وقد جادل عدد من مثققي الجنوب، بمن فيهم ابييل الير، بشدة ضد إجراء انتخابات رئاسية سواء فى الجنوب أو على امتداد كامل الأراضى لسودانية، خوفاً من أن تضحي تلك الانتخابات عاملاً من عوامل عدم الاستقرار. إلا أن الوسطاء والمراقبين كانوا مؤمنين بشدة أنه لن يكون ثمة اتفاق يوماً التزم بإجراء الانتخابات أولاً.

وفى أثناء الانتخابات، كان ثمة مخاوف من أنه نظراً لافتقار الثقة فيما بين أطراف الاتفاق، والانقسامات الحادة التى تشهدها البلاد، وكذا الأخطار التى تنطوى عليها العملية الانتخابية ... فقد تؤدى الانتخابات، فى الأغلب، إلى تكريس الصراع وتعميق حدة هوته بأكثر مما قد تعمل على استقطاب التجمعات والأطراف المتباينة وإرساء الأساس لعملية تحول ديمقراطى يشمل السودان بأسره. أى أن

الاعتقاد السائد، حينذاك، قد ذهب إلى أنه ويغض الطرف عن الكيفية التي سيدلى بمقتضاها السودانيون بأصواتهم، فإن حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى سيحددان ترتيبات اقتسام السلطة، مثلما فعلا أثناء عملية السلام.

وقد ارتكن الأساس المنطقى وراء إجراء الانتخابات أثناء سريان عملية السلام، وذلك فى جانب منه، إلى أنه نظرا لحرمان الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى من حق المشاركة فى عملية السلام، فإنه يتوجب إعطاؤهم الفرصة للتعبير عن آرائهم، ولو على نحو غير مباشر، بشأن اتفاق السلام، وذلك بإشراكهم فى العملية الانتخابية. إلا أنه، وفى مستهل عام ٢٠٠٧، قضى البرلمان بعدم مشروعية خوض الأحزاب أية انتخابات إلا أن تكون مؤيدة لاتفاق السلام الشامل وداعمة له، ومن ثم تفويت الفرصة على السودانين لإبداء آرائهم بشأن اتفاق السلام. وبينما صادقت غالبية الأحزاب السودانية على فحوى اتفاق السلام الشامل، من منظور عام، ذهب البعض فى حزب الأمة والحزب الاتصادى الديمقراطى إلى أن الاتفاق قد طرق دروبا تفوق طاقاته، كما ذهبوا إلى إنكار كونه مجرد صنيعة ثنائية. وبمقتضى قانون الأحزاب السياسى، يحق للدولة القيام بحل الأحزاب التى تعترض على دستور البلاد المرتكن، بدوره، إلى اتفاق السلام الشامل.

وفى عام ٢٠٠٥، طرح الصادق المهدي ما سماه "السيناريو الأكثر تشاؤما"، ذلك السيناريو الذى يمكن بمقتضاه لحركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى المفاداة باتفاق شامل وتكوين حكومة ائتلاف وطنى، وبحيث يؤدى قيام أى من كان بالاعتراض عليهما إلى فقدان المعارض لحقوقه، ومن ثم خلق مناخ تصادمى - وهو طرح أثبتت الأيام مدى عدم حصافته.

هذا، وقد نشأت مشكلات أخرى جراء تتابع اشتراطات اتفاق السلام الشامل والذي نادى بتوسيم الحدود، وإجراء تعداد قومي، ثم إجراء الانتخابات بعد ذلك. وفي تلك الأثناء، لم يكن ترسيم الحدود قد استكمل بعد، حين انتهت عملية السلام رسمياً في تموز/ يوليو ٢٠١١. لقد تبادل طرفا النزاع إلقاء اللائمة فيما بينهما بشأن بعض التأخير، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت أكثر صراحة ومباشرة في هذا الصدد. لذا، فقد قام مندوب إحدى المناطق الحدودية المتنازع عليها بإخبار المؤلف بأن الحزب لم يكن يريد ترسيم الحدود ليزج بأنفقه في شئون لاستفتاء، وأنه بالإمكان حسم المشكلة على نحو أفضل حين يكون الجنوب مستقلاً قادراً على استقطاب تأييد له من خارج البلاد. إن تعداد السودان الخامس على مدار تاريخه قد استغرق الفترة ما بين الثاني والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ والأول من أيار/ مايو من العام ذاته، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد رفضته مؤكدة على رفضها التام لأية نتائج بشأن جنوب البلاد إذ أظهرت النتائج تعداداً يقل عن ١١ مليون نسمة في الجنوب، وذلك بالرغم من أن تعداد السكان في الجنوب قد أجري من قبل وكالة تابعة لحكومة جنوب السودان. إن مكتب الإحصاء المركزي قد صادق على نتيجة التعداد التي بلغت ٢٩.١٥ مليون نسمة كتعداد للقطر السوداني بأكمله، أما الجنوب فقد بلغ تعداد سكانه ٨.٢ مليوناً. ولقد أشار العديد من الأهالي إلى عدم إدراجهم ضمن التعداد، وبدت المشكلات صعبة للغاية في كل من دارفور وجنوب كردفان.

وكما ارتكن التقسيم المبدئي للمقاعد في البرلمان عام ٢٠٠٥ فيما بين الأحزاب الشمالية والجنوبية إلى توافق بعينه لا إلى انتخابات رسمية أو أسس موضوعية، فقد وافقت الأحزاب في شباط/ فبراير ٢٠١٠ على إضافة أربعين مقعداً لجنوب السودان ومنح أبيي مقعدين إضافيين وجنوب كردفان أربعة أخرى. وكما جرت العادة، فقد

اتخذت الأحزاب، للمواطنين، تلك القرارات. أما المقاعد الأربعون المخصصة للجنوب فكان مقررًا أن يتم تخصيصها عقب إجراء الانتخابات استنادًا إلى أداء كل حزب سياسى على حدة، بالرغم من أن ذلك لم يتم أيضا. وقد كان ذلك اعدد هو ما سيرفع تمثيل الجنوبيين فى البرلمان لتصبح نسبة تمثيلهم ٢٧٪، وهو ما يكفى لإحباط أى تعديل دستورى محتمل لمنع مسيرة "الاستفتاء" من المضى قدما. أما فيما يتعلق بجنوب كردفان، فقد وافقت الأحزاب على إعادة إجراء التعداد السكانى وكذا تسجيل من يحق له التصويت استعدادا لانتخابات المجلس التشريعى للولاية والانتخابات المحلية (انتخابات الولايات)، والتي جرى تعديل موعدها ليصبح شهر نيسان/أبريل ٢٠١١، ثم عدل مرة أخرى ليصبح شهر أيار/مايو ٢٠١١ .

وقد كان من الأمور الهامة المساعدة فى إدارة سير العملية الانتخابية تأسيس المفوضية القومية للانتخابات المنبثقة عن قانون الانتخابات القومية المصادق عليه من قبل البرلمان فى السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٨ . وبالرغم من رئاسة ابييل الير للمفوضية القومية للانتخابات، وهو محام بارز تربطه بالحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات وثيقة، ورغم التصويت بالإجماع على تأسيس تلك المفوضية، فقد اعتبرتها المعارضة تابعة لحزب المؤتمر الوطنى. وبالرغم من أن الير رمز يحظى بتقدير واسع على المستوى الدولى، وكذا فى أوساط بعض النخب الشمالية، فإن آراء الجنوبيين تتضارب بشأن الرجل تضاربا بينا، فهو رجل ينظر إليه كثرون على أنه كان أداة طيعة فى يد جعفر نميرى، ومن بعده جون قرنق، وأنه كان قد أشرف على نظام دينكاوى فاسد حين كان رئيسا للمجلس التنفيذى الأعلى فى جنوب السودان خلال فترة الحكم الذاتى الأولى. ولكن المحك فى هذا الصدد، أن ابييل الير قد بات مستاء، ومن ثم الخوف من أن يتم استغلاله من قبل مسئولين آخرين.

ومنذ البداية، اشتهت أحزاب المعارضة من الإطار القانونى الحاكم. وقد قامت

لجان المراقبة بترديد تلك الشكاوى ومناصرتها، إذ خلصت تلك اللجان إلى كون عدد من القوانين السودانية مكملة للغاية. كذلك، كانت ثمة مخاوف من أن تتدخل مؤسسات الدولة كجهاز الاستخبارات والأمن الوطنى ومفوضية العون الإنسانى فى مسار الانتخابات، على نحو ما قام به جهاز الاستخبارات بالفعل، إلا أن حزب المؤتمر الوطنى قد رفض الاستجابة إلى مناشدات الأحزاب والبعثات الدولية المنوط بها الإشراف على الانتخابات لإلغاء أى من القوانين أنفة الذكر خلال فترة الانتخابات، كما رفض إلغاء حالة الطوارئ فى دارفور، بيد أنه قد وافق على تعطيل سريان تلك القوانين خلال فترة الانتخابات فحسب.

تصنف انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بأنها من أكثر الانتخابات التى أجريت تعقيدا. إذ كان يتعين على الجنوبيين ملء اثنتى عشرة استمارة اقتراع، أما الشماليون فثمان. وكنت استمارات اقتراع الجنوب تشمل التصويت على رئيس للسودان، ورئيس للجنوب، وحكام الولايات، وكذا اشتملت على النوائر الانتخابية جغرافيا، وقوائم الأحزاب، وقوائم "المرأة" على المستوى المحلى والقومى والإقليمى. وللفوز بمقعد الرئاسة، كان يتعين على المرشح الفوز بأغلبية مطلقة (٥٠٪+١)، أما الانتخابات المحلية (انتخابات الولايات) فتعين على المرشح أن يحظى بأغلبية نسبية. وقد ارتككت الانتخابات التشريعية إلى مزيج من الأغلبية النسبية والتمثيل النسبى. ففى البرلمان، كانت ٦٠٪ من المقاعد وفقا للأغلبية النسبية، و٢٥٪ تمثيلا نسبيا لمرشحات تم الدفع بهن من قبل الأحزاب السياسية، و١٥٪ لمرشحين على مستوى الولايات تم اختيارهم بواسطة الأحزاب. ويرجع هذا التعقيد، فى جانب منه، إلى "الموازنات" التى تعين على كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان الحفاظ عليها، وكذلك إلى الالتزام بتخطيط النوائر الانتخابية ومقتضياتها. أما المفوضية القومية للانتخابات فقد سنت تشريعا يقضى بالآ

تتجاوز أية دائرة انتخابية "الحصة" المقررة بأكثر أو أقل من ١٥/، بهامش ٣٠/ إلا أن بعض الدوائر قد تباينت وفقاً للحجم لما قد يصل إلى ١٥٠/، كما أضيفت بعض الدوائر في المناطق ذات التأييد القوي لحزب المؤتمر الوطني، فيما ألغيت دوائر أخرى في المناطق ذات التأييد الخافت. ونتيجة لذلك، خُصّ مركز كارتر الدولي للسلام إلى ضبابية الحدود الفاصلة ما بين الدوائر الانتخابية، فضلاً عن افتقار الدوائر للتخطيط بما مثل صعوبة ووجه بها المراقبون والمستولون عن الانتخابات. لذلك، فقد بلغ عدد الشكاوى المقدمة نحو ٨٠٠ شكاوى، حظي أقل من ربعها باستجابة رسمية من قبل المفوضية القومية للانتخابات. وفي هذه الانتخابات، تنافس ١٦٠٠٠ مرشحاً على الفوز بـ ١٨٤١ مقعداً برلمانياً وتنفيذياً.

وفيما نظر الجنوبيون إلى الانتخابات بأنها خطوة هامة على طريق إقرار الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، استبشر الشماليون، مبدئياً، ببداية التحول الديمقراطي الذي طالما وعدوا به. أما المجتمع الدولي فقد قام بدعم الجنوبيين وحركة/ جيش تحرير السودان، ولم يعر الشماليين أدنى التفاتة. هذا، وقد حرص سالفاكير على ألا يؤثر أي تعطيل للانتخابات استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كما أكد على "أن إجراء الانتخابات ليس شرطاً على الإطلاق لإجراء الاستفتاء المقرر ... فالجنوبيون يعلقون آمالاً كباراً على الاستفتاء بأكثر مما يعلقونه على الانتخابات". وكان سالفاكير بحاجة إلى الانتخابات الرئاسية لحكومة جنوب السودان، وكذا الانتخابات الفيدرالية والمحلية للمضي في تأكيده على اعتزامه إجراء استفتاء، بيد أن عناصر أخرى خاصة بالانتخابات كانت قابلة للتفاوض وابتدأت بشأنها. فلا عجب، إذًا، أن ينظر الشماليون إلى سالفاكير بمزيد من الريبة والتشكك. فوفقاً لسناء حمد من حزب المؤتمر الوطني، "كان السودانيون ينظرون إلى قرنق كسوداني، أما سالفاكير فينظرون إليه كجنوبي". وفي تلك

الأثناء، حرصت قيادات حزب المؤتمر الوطنى، كل الحرص، على أن تفضى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قدما، وذلك نظرا لحاجة إليها لاكتساب شرعية طالما ناضلت من أجلها. ويصفة عامة، كان حزب المؤتمر الوطنى مستعدا للانتخابات، فيما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مترددة بشأنها. أما أحزاب المعارضة الشمالية فقد باغتتهم الدهشة إذ كانوا يحسبون ألا يتم إجراء الانتخابات، فيما كانت أحزاب المعارضة الجنوبية تملؤها الحماسة، بيد أنها كانت تفتقر إلى الموارد والخبرة، و - فى حالات عديدة - كان ينقصها الأعضاء.

كانت جميع الأحزاب تتطلع إلى التحول الديمقراطى، إلا أن الانتخابات كانت تعنى لحزب المؤتمر الوطنى الإشراف على عملية انتخابية شديدة الإحكام تضمن استمرارية استئنائه بمقاليد السلطة وتضفى عليه مسحة من شرعية دولية. أما المعارضة الشمالية فقد كانت الانتخابات تعنى لها المضى قدما نحو الإطاحة بنظام شمولى مستبد، واستغلال المناخ السياسى الحر للتواصل مع قواعدها. وبالنسبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد كانت الانتخابات تعنى لها كونها أداة لإضعاف شوكة حزب المؤتمر الوطنى، وفى الوقت ذاته عدم تهديد إمكانية تحقيق هدف الحكم الذاتى من خلال حق تقرير المصير، بصفته مطلبها الأساسى وهدفها الأولى. أما أحزاب الجنوب فقد رأت الانتخابات على أنها أداة يمكن بمقتضاها إحداث أثر، ولو محدود، فى شأن تسيطر عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان بالكامل. هذا، وقد شرعت أحزاب المعارضة الشمالية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى الانتخابات وفق رابط جمع عناصرها عرف بانتلاف جوبا المناهض لحزب المؤتمر الوطنى.

إن اتفاق السلام الشامل قد أدى إلى جعل ساسة المعارضة الشماليين شديدي التشكك فى مدى جدية التزام حركة/ جيش التحرير بسودان جديد فى

مقابل توقعهم إلى انفصال جنوبى. وقد جاءت الانتخابات لتعطى أدلة إضافية لتعضيد ذلك التشكك وترسيخه، ومن ثم فقد ضعفت الروابط التي كانت تصلهم بالحركة الشعبية لتحرير السودان ضعفا متواترا. هذا، وكان المتوجب أن يتم حسم ذلك التشكك حسما نهائيا خلال المؤتمر الوطنى الثانى للحركة، والذي عقد فى جوبا فى تموز/ يوليو ٢٠٠٨، بيد أن ذلك لم يتم، ين كشف المؤتمر، فى المقابل، عن انقسامات خطيرة داخل صفوف زعامات الحركة.

أما المرشحان رياك مشر ونيال دينق نبال فقد صرحا بعزمهما على التنافس مع سالفاكير على زعامة الحركة، بيد أن المعارضة واسعة النطاق لأى ملمح انقسامى قد منعت إجراء أى انتخاب، لتؤدى إلى المصادقة على زعامة سالفاكير بالإجماع. وقد فاجأ سالفاكير الكثيرين بمساعييه الهادفة لتغيير سياسة الحركة القاضية بوجود ثلاثة نواب للرئيس بحيث يصير هناك نائب واحد. وكان هذا النائب جيمس وانى إيقا، رئيس البرلمان، وهو رجل اشتهر بتعلقه الذليل لسالفاكير. هذا، وقد تم تخصيص أوقات طوال لبحث ذلك الموضوع قبل أن يتم إجبار سالفاكير على تغيير موقفه. وقد ألمح سالفاكير إلى أنه يوجس من باقان أموم، ولكن نظرا لمواجهته بمعارضة شديدة فقد لانت قناة سالفاكير، وثمت المصادقة على تعيين أموم سكرتيرا عاما للحركة.

وكما كان متوقعا، فقد صادقت الحركة على تعهدها والتزامها بسودان جديد، بيد أنه لم يكن واضحا إن كان ذلك قد انطوى على الالتزام بالصراع من أجل السودان موحد سواء فى الانتخابات المحلية الوشيكة أو فى استفتاء ٢٠١١. كذلك، لم يكن واضحا من سيكون المرشح الرئاسى عن الحركة. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساندت مسعى قرنق نحو الرئاسة كأفضل الطرق لتغيير النظام، وهى الاستراتيجية التى نظر إليها على كونها قد أخذت طابعا رسميا حين سافر

سالفاكير إلى واشنطن عام ٢٠٠٦ للقاء كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، وكان ذلك بعد مصرع جون قرنق في الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ .

إلا أن قانون انتخابات ٢٠٠٨ لم يسمح للمتبارين أن يتنافسوا على أكثر من منصب تنفيذي (منصب الرئيس في الشمال، أو الجنوب، أو منصب حاكم ولاية من الولايات). وكان ذلك يعنى أنه في حالة خسارة سالفاكير لانتخابات الرئاسة فسوف يصير بلا نفوذ. وفي الوقت ذاته، إذا قام أحد المنتمين للحركة الشعبية لتحرير السودان بترشيح نفسه لمنصب الرئيس، وحظى بالفعل بذلك المنصب، وأصبح سالفاكير رئيسا للجنوب، فلن يحظى سالفاكير بالمكانة ذاتها كنتك التي لذلك الرئيس. وفضلا عن ذلك، فإذا ما تنازل سالفاكير لمرشح آخر من الحركة الشعبية لتحرير السودان ليتنافس ذلك الأخير على رئاسة حكومة وحدة وطنية، وفي حالة فوز ذلك المتنافس، فسوف يفقد سالفاكير، بالتبعية، منصبه كنائب أول للرئيس إذ يتعين دستوريا أن يكون شاغل ذلك المنصب شماليا. هذا، وقد أعلن كل من باقان أموم وياسر سعيد عرمار، مرارا، اعتزام سالفاكير التنافس على منصب الرئيس، إلا أنه خشى أن يكون المراد من مناشدتهما تلك تهميشه وإقصاءه. وفي النهاية، تم الإعلان أن سالفاكير سوف يترشح لمنصب الرئيس، إلا أنه سرعان ما أخذت تراوده أفكار مغايرة.

لقد أدى الإعلان المبدئي لاعتزام ترشح سالفاكير للرئاسة إلى إثارة غضب حزب المؤتمر الوطني، والذي ذهب إلى وجوب دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان عمر البشير رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية، وذلك من منطلق شراكتهما، إلا أن سالفاكير قد قام بالتراجع. وبالإضافة إلى تجاهل إشكالية من سيقوم بالتنافس على منصب الرئاسة، فقد تركت الاستراتيجية الانتخابية للحركة الشعبية لتحرير السودان، حتى عشية الانتخابات، دون حسم أو تحديد ... ما إذا كانت الحركة

ستقوم بالتنافس بمفردها أم ستعتمد إلى بناء تحالف مع أحزاب ذات توجه مشترك، أم ستتحالف مع حزب المؤتمر الوطنى، أم ستتفق مع ذلك الأخير للتركيز على دائرة اختصاصها فحسب، وبالرغم من أن تحالفا مع حزب المؤتمر الوطنى سيعمل على ضمان نتائج انتخابية سلمية، وهو الخيار المفضل من قبل الحزب، إلا أن ذلك سيخالف إرادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يحدث ثورة فى أوساط القطاع الشمالى للحزب ويبدو غير مقبول دوليا فى الوقت الذى يحتمل أن تصدر خلاله عقوبات من قبل المحكمة الجنائية الدولية بحق عمر البشير. أما الطابع الأخف حدة لهذا السيناريو بما فيه تراجع موقف حزب المؤتمر الوطنى، فكان يتمثل فى أن تترك الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال السودان لسيطرة حزب المؤتمر الوطنى، على أن يترك جنوب السودان لسيطرة الحركة. وقد كان هذا الطرح ممكنا بالرغم من أن زعامات الحركة كانت ستعترضهم الصعاب لإقناع القطاع الشمالى من الحزب يقبل اتفاق كهذا وفى النهاية، اختارت زعامات جوبا القبول بذلك الطرح، والذى كان موفقا للغاية من منظور انتخابى إلا أنه قد أفضى إلى انقسام فى صفوف حزب المؤتمر الوطنى.

الانتخابات

لقد بدأت العملية الانتخابية، رسمياً، بتسجيل الناخبين، وذلك خلال الفترة التى امتدت من الأول من تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٩ وحتى السابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، كما تم إضافة أسبوع لتلك الفترة للوصول إلى مناطق نائية، من الوجهة اللوجيستية، فى جنوب السودان، وكذلك بسبب فشل المفوضية القومية للانتخابات فى إعلام الأهالى على نحو جيد بالعملية الانتخابية، وإخفاق مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى حشد مريديها وتعبئتهم. وقد خلص "المركز الإفريقى لدراسات العدالة والسلام" إلى أن "فترة التسجيل للانتخابات كانت

نذيرا لما حدث بالفعل من تجاوزات وانتهاكات خلال سير العملية الانتخابية". ووفقا للمفوضية القومية للانتخابات، فإن ٧١٪ ممن يحق لهم التصويت في الشمال قد تم تسجيلهم، كما تم تسجيل ٩٨٪ ممن لهم ذلك الحق في الجنوب، إلا أن النسبة قد تجاوزت الـ ١٠٠٪ في الجنوب في بعض الأحيان بعد أن سعى زعماء الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الأسابيع الأخيرة التي سبقت الانتخابات إلى إثبات أن تعداد السكان الذي تم إجراؤه قد انطوى على مغالطات قاضحة.

وفي الواقع، فقد أوضحت جميع لجان الإشراف والمراقبة إخفاق المفوضية القومية للانتخابات في توعية الناخبين بشأن إجراءات التسجيل الأمر الذي أثر بالسلب في معدلات المشاركة، وكذا في فهم العملية الانتخابية وإدراكها من قبل السودانيين في المجمل. لقد قامت المفوضية القومية للانتخابات باستخدام "الشجرة كشعار انتخابي لحزب المؤتمر الوطني، وهو الشعار ذاته الذي اعتمد في المواد المستخدمة لتوعية الناخبين في حملة الرئيس عمر البشير. هذا، وترد إلى الخاطر حالات عديدة لمواطنين تم معهم من تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين، ولآخرين تم تسجيلهم بطرق ملتوية، وكذا تسجيل أسماء مواطنين لم يبلغوا السن القانونية للتسجيل بالقوائم الانتخابية، فضلا عن حالات لتعديات وانتهاكات جرت بحق المرقبين. إن اللجان الشعبية والسلطات المحلية قد تم تعريضها من قبل المفوضية القومية للانتخابات للتوثق من مستندات الهويات الشخصية للناخبين بما يتفق ومقتضى المادة ٢٢/ ٢/ ب من قانون الانتخابات القومية السودانية لسنة ٢٠٠٨ والتي نصت على "أنه يجب أن يكون لدى السوداني المقيم داخل السودان في تاريخ تقديم طلب التسجيل وثيقة إثبات شخصية أو شهادة معتمدة من اللجنة الشعبية المحلية أو من سلطات الإدارة الأهلية أو التقليدية حسبما تكون الحال" ... هذا على الرغم من أنه في كثير من الحالات كانت لتلك المنظمات روابط وثيقة بحزب

المؤتمر الوطنى. وكثيراً ما سمح المسئولون للأهالى بتسجيل أسمائهم وإدراجها فى لجان لا يقطنون فى المحيط الذى تمثله، كما سمحوا للأهالى بالتسجيل دون أن يكون لديهم المستندات والأوراق اللازمة، أو لأولئك الذين لم يقدموا جميع البيانات المطلوبة، وبينما كانت هناك حاجة لبعض المرونة فى التعامل مع أولئك الذين يشتبه فى عدم بلوغهم السن القانونية للتسجيل، وذلك نظراً لعدم توافر شهادات تثبت تواريخ ميلادهم، عامة ... كان هناك ما يسوغ الإيمان بأن العملية الانتخابية قد تم تزويرها، وهو ما اتضح بجلاء فى حالات شهدها مؤلف الكتاب لمقاطع "قيديو" ظهرت فيها قبيات دون الثانية عشرة من أعمارهم وهم يلوحن، فى سعادة، بقسائم تسجيل أسمائهن كناخبات. كذلك، فقد تم تسجيل أسماء الكثير من العسكريين وضباط الصف وفقاً لمحال عملهم وليس لأماكن سكنهم، وهو ما جاء مخالفاً للمادة ٢٢ من قانون الانتخابات السودانية المشار إليه آنفاً. وحين قدمت الشكاوى ضد تلك الممارسة، أصدرت المفوضية القومية للانتخابات بياناً يقضى بجواز تسجيل القوات النظامية بمحال عمل تلك القوات. وثمة احتمالان فى هذا الصدد. إما أن تكون عناصر القوات النظامية قد تمكنت من تسجيل أسمائها فى أكثر من موطن انتخابى، أو أن تكون الحكومة السودانية قد وجهت أو أجبرت هؤلاء المنتسبين للحكوميين نحو مواطن تتسم بضعف التأييد من قبل الأهالى للحكومة.

كذلك، فقد كانت هناك مشاكل خاصة بفتح مراكز التسجيل وإغلاقها دونما إنذار مسبق، وبخاصة فى جنوب البلاد. هذا، وقد اعتمد جنوب السودان مراكز التسجيل المتنقلة، ولكن قلة فقط هم من عرفوا بها مقدماً. أما قاطنو أبى، فكان بإمكانهم بموجب اتفاق السلام الشامل- تسجيل أسمائهم إما فى جنوب كردفان وإما فى وارب، بيد أن هؤلاء الأهالى كانت تنقصهم المعلومات الكافية. وقد خلصت إحدى لجان الإشراف والمراقبة إلى أنه "وبما للسودان من تاريخ حافل بالاختلالات،

والتهميش، والتباينات الإقليمية فى التخوم ... فإن النتائج غير العادلة للانتخابات يخشى معها تكريس الخلافات التقليدية وترسيخ التهميش، بدلاً من بناء عملية سياسية لا تستبعد أحداً مطلقاً. ولقد عانت كل من ولاية الوحدة، ولايتى بحر الغزال الغربية والشمالية، وكذا ولايتى النيل الأزرق وكردفان نقصاً فيما يتعلق بمستلزمات التسجيل. هذا، وقد كان تسجيل أسماء من يعملون بالرعى محدوداً، فى حين وجدها آخرون مهمة شاقة وذلك لبعدها المسافة من المراكز ولعدم توفر الأمان، وبخاصة فى الجنوب. وقد زعم الدكتور قطيبي المهدي، المنتمى لحزب المؤتمر الوطنى أن تسجيل أسماء الناخبين فى الجنوب قد اصطبغ بعمليات تزوير واسعة النطاق لم يتم الإفصاح عنها على نحو كامل بسبب اعتقال كوادر حزب المؤتمر الوطنى، على نحو متواتر، فضلاً عن وجود عدد محدود من المراقبين الدوليين مما لم يسمح بأن يكونوا ذوى فاعلية. إن جميع المراقبين كانوا مدركين أن مسئولى الحزب كانوا يعملون من خلال لجان شعبية ذات صلة بالحزب، أو من خلال خيام خارج مراكز التسجيل - حيث جرت عملية جمع استمارات تسجيل الناخبين، على الأرجح، لاعتبارات الحفاظ على الأمن.

أما حركات التحرر فى دارفور فلم تشارك فى الانتخابات وذلك بسبب اعتراضها على أن تجرى تلك الانتخابات، وكذا لأنه قد تم الإعلان أنه لا يحق لتلك الحركات خوض الانتخابات كونها جماعات مسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وحتى نهاية الانتخابات كانت تلك الحركات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات برمتها. وأما الحزب الشيوعى السودانى، وحزب الأمة للإصلاح والتجديد فقد قررا منذ البداية عدم مشاركتهما فى دارفور، وذلك بسبب الحرب، ووجود مشكلات تتعلق بتسجيل الناخبين، وإنكار حقوق المرحلين، وعجز الأهالى الموجودين خلف خطوط المتمردين عن الإدلاء بأصواتهم لتعذر الوصول إلى مقار الانتخابات، ومناشدة طائفة من

عناصر المجتمع المدني بعدم خوض الانتخابات، والرغبة في تحقيق السلام أولا ثم استقطاب الجماعات المسلحة إلى حلبة التنافس السياسى ومعتكره.

وعلى الرغم من تلك المشكلات، إلا أن المفوضية الدولية الوحيدة التى أشرفت على عملية تسجيل الناخبين - مركز كارتر - قد خلصت إلى أن عملية تسجيل الناخبين كانت سلمية ومنظمة فيما عدا دارفور. وقد قرر كثير من المحللين لاحقا أن بعض أسوأ الانتهاكات التى جرت أثناء الانتخابات قد وقعت خلال ذلك الطور ولم يتم رصدتها أو إثباتها. وفى النهاية، فقد كان عدد الناخبين المقيدون فى السودان يبلغ نحو ١٦,٣٥ مليوناً، بالإضافة إلى مائة ألف ناخب فى الخارج. وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية التى قامت بتسمية مرشحيتها ٧٢ حزبا، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان كانا الحزبين الوحيدين الممتلكين لموارد مالية وبشرية كافية لخوض غمار المنافسة الانتخابية فى العديد من الدوائر.

ومن بين المشكلات التى اصطبغت بها فترة الحملة الانتخابية اشتراط أن تقوم الأحزاب بالإخطار عن نيتها لعقد اجتماعات لحشد الأنصار، وذلك قبل ٧٢ ساعة، فى بعض المناطق، بينما استدعى إخطار عدد من الوكالات الأمنية فى مناطق أخرى. كذلك، كانت هناك مشاكل متعلقة بمدى القدرة على النفاذ إلى وسائل الإعلام واستخدامها فى هذا الشأن، ففى إحدى الوقائع تم حجب حديث إذاعى مسجل سلفا للصادق المهدي فى إذاعة أم درمان الرسمية فى الثالث من آذار/مارس ٢٠١٠، وذلك لأنه قد تم الزعم بأن المهدي كان "يحرّض على الكراهية" ... وهو ما كشف مركز كارتر الدولى للسلام لاحقا عن كونه محض فرية لا أساس لها. ونظرا للتحيز الواضح، قام تحالف جوبا الشمالى بالانسحاب من المشاركة فى المجلس الإعلامى المؤسس من قبل الحكومة، ثم ما لبث أن قامت الجهات الأمنية

بالجنوب بإغلاق محطات إذاعيتين في جوبا (راديو بخيتة، والحرية اف.ام)، وذلك لاعتراض تلك الجهات على محتوى ما يبثانه، فضلا عن تعرض الصحافيين على امتداد السودان إلى كثير من التهديدات والانتهاكات. هذا، وقد اعترضت أحزاب تحالف جوبا على استخدام المقار والممتلكات الحكومية في الحملات الانتخابية، كما طالبت بإنهاء حالة الطوارئ المفروضة في دارفور، وأصررت على ضرورة التوصل إلى اتفاق يتيح للجماعات المسلحة في دارفور حق التصويت، وكذلك فقد تشككت في مدى حييدة المفوضية القومية للانتخابات ونزاهتها في إحالة تقدمت بها إلى المفوضية في السادس من آذار/ مارس ٢٠١٠. أما جهاز الاستخبارات والأمن الوطني فقد كان صارما في القبض على أعضاء حركة "قرفنا" والاعتداء عليهم ... تلك الحركة التي شككت في مشروعية العملية الانتخابية، وناشدت بإعادة إرساء الدولة الديمقراطية ونبذ مفهوم دولة "الحزب".

إن جهوداً قد بذلت بواسطة فريق "الاتحاد الإفريقي" تحت قيادة رئيس جنوب إفريقيا الأسبق تابو مبيكي، وذلك للحصول على موافقة الأحزاب السياسية على ميثاق شرف للعمل السياسي، أما في الشمال فقد سعت أحزاب المعارضة إلى استخدام المفاوضات لجعل المناخ السياسي أكثر رحابة ولرفدها بالتمويل الحكومي (استنادا إلى أحكام المادة ٦٧/ ٢/ ج من قانون الانتخابات القومية، والخاصة بتمويل الحملة الانتخابية ومصادرها، والتي تنص على "أنه يجوز للمرشحين والأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الانتخابية من المساهمات المالية التي قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لجميع الأحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو") ، إلا أن ذلك قد قوبل بالرفض من قبل حزب المؤتمر الوطني، وبذا انهارت تلك الجهود. وقد أنحى أحد أعضاء فريق مبيكي باللائمة عن القشل في إقرار ميثاق الشرف على كل من صديق يوسف من

الحزب الشيوعي السوداني، ومبارك الفاضل المهدي من حزب الأمة للإصلاح والتجديد. أما في الجنوب، فقد وافقت أحزاب المعارضة والجبهة الشعبية لتحرير السودان على ميثاق شرف للعمل السياسى، كما وافقت على تقديم الحكومة للتمويل اللازم. بيد أن قبول الجبهة الشعبية لميثاق الشرف كان صوريا إلى حد كبير، وذلك على النحو الذى أوضحته ممارساتها التعسفية المتواترة، بينما لم يتم تقديم التمويل إلا فى وقت متأخر ولحزبين فقط قاما بتبديده لاحقا، مع عدم تلقى معظم الأحزاب الأخرى أى تمويل على الإطلاق.

وقد توالى المزيد من المشكلات مع تواتر التسميات، على الرغم من إمكانية عزوها، على نحو كبير، إلى افتقار الأحزاب إلى إجراءات ناجعة، بأكثر من عزوها إلى المفوضية القومية للانتخابات. لذا فإن أعدادا كبيرة من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى، وبخاصة من الحركة الشعبية، لم تقبل المرشحين المختارين من قبل الحزب، ومن ثم فقد خاضوا الانتخابات كمستقلين. أما فى الشمال، فقد خاض بعض المنشقين الانتخابات لأنهم توقعوا أن الحزب سيقوم بالتخلص منهم، ولذا قاموا بالانسحاب. بيد أن ذلك لم يكن اتجاه معظم المنشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونتيجة لذلك، فقد خاض ٢٥٧ فردا الانتخابات كمستقلين فى مواجهة مرشحي الحزب الموافق عليهم رسميا، بمن فيهم أنجلينا تينى درقون، وزيرة الدولة للطاقة والتعدين فى حكومة الوحدة الوطنية عن الحركة الشعبية وزوجة رباك مشار، نائب الرئيس، والتى خاضت الانتخابات لتنافس على مقعد حاكم ولاية الوحدة ضد تعبان دينق قاي الذى خسر رئاسة الحزب فى الولاية فى انتخاب حزبي، وذلك لصالح حاكم سابق أصبح لاحقا وزيرا للصحة فى حكومة جنوب السودان وهو الدكتور جوزيف بابينى مونيوتويل، والذى اختير لاحقا بواسطة الحزب لخوض الانتخابات كمرشح عنه ليجد أن الكلية

الانتخابية" المعينة من قبل سالفاكير قد أبطلت القرار في إصرارها على تعبان دينق ذى الشعبية المحدودة.

أما تعبان دينق فقد أسس تنظيماً عصابياً ديكتاتورياً في ولاية الوحدة ارتكانا إلى ٢/ من عائدات النفط التى تتحصل عليها الولاية وفقاً لبروتوكول اقتسام الثروة بمقتضى اتفاق السلام الشامل. وقد تم تحويل تلك المبالغ بواسطة وكيله الشخصى فى الخرطوم، وذلك لأغراض لم تكن معلومة حتى لوزير ماليته، فى الوقت الذى كان كل فرد فى الولاية يخشى ذلك الحاكم. هذا، وقد استطاع دينق المحافظة على ذلك الوضع ارتكانا إلى صلات وثيقة كانت تربطه برئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان - جيمس هوت ماي، وإلى ما كان يرقى لأن يعد جيشاً خاصاً، والذي استخدمه دينق، عام ٢٠٠٩، للهجوم على ١٦ من حراس الأمن وقتلهم فى منزل نائب قائد الجيش الشعبى لتحرير السودان، باولينو ماتيب، وذلك فى بانتيو ... والذي اعتبره دينق منافساً له فى الولاية. كذلك، كان دينق مدعوماً من قبل سالفاكير، والأرجح أن كان ذلك وسيلة للقضاء على طموحات نائب الرئيس، ريك مشار. ونتيجة لتلك الممارسات، تحالف كل من باولينو ماتيب، وريك مشار، وجوزيف مونيتويل، واللواء بيتر قديت ياك، وعديد من القادة فى الحركة الشعبية لتحرير السودان لمعارضة تعبان دينق وموازرة أنجلينا درقون فى سعيها التنافسى. هذا، وقد اتسمت ولاية الوحدة بتفشى الفساد وسوء الإدارة بها، إلا أن ولايات أخرى قد عانت كذلك مشاكل مشابهة. كل ذلك أدى إلى تشجيع المنشقين، على جميع المستويات فى الجنوب، لخوض الانتخابات كمستقلين.

إن زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت راغبة، فى البداية، فى معاقبة المنشقين والتبرؤ منهم، ولكن بسبب كثرة عددهم اضطر سالفاكير فى النهاية إلى انتهاج منحى توفيقى. وقد تم تعصيد ذلك من قبل الكثيرين منهم ممن

قالوا إنهم سوف يرجعون إلى الحركة إذا ما تم انتخابهم. وقد أدت العملية التي أخفقت بجلاء إلى إرباك "المكتب السياسي" للحركة، وجعلت سكرتيرها العام، باقان أموم، يتقدم باستقالته. إن بزوغ أولئك المنشقين قد ضاعف من الحيرة في الجنوب، وقد زعم حزب المؤتمر الوطني أنه إذا ما استمرت الفوضى ممسكة بخناق الحركة الشعبية فسيكون من الصعب عليه عقد شراكة معها، كما سيضحي من العسير المضي بعملية السلام قدما في فترة ما بعد الانتخابات.

كذلك، فقد ووجه حزب المؤتمر الوطني بمشكلات مماثلة في تسمية مرشحيه، إلا أن الأمر لم يصبح شقاقيا كما في حالة الحركة الشعبية لتحرير السودان نظرا لما كان الدوائر الانتخابية من تحكم أكبر في مجريات العملية الانتخابية بالمقارنة بما حدث في الجنوب. هذا، وقد أدت الصراعات حول تسمية المرشحين في شمال كردفان وجنوبه إلى حدوث انقسامات ومصادمات وقضايا. أما في الجزيرة، فإن الدكتور نافع على نافع - أحد أقوى رجالات حزب المؤتمر الوطني، فقد رفضت دائرته ترشيحه بها، حيث أجبر على أن يرشح نفسه في موطنه (شندي بالشمال). وحيث كان نافع قائدا لحملة حزب المؤتمر الوطني، فقد قام - مرارا - باستبعاد العناصر المحلية من الحزب حين انتقاء المرشحين، وهو الأمر الذي أشعل غضبا عارما انتشر ليصل أقره إليه ذاته.

أما الخلافات فقد كانت حادة في التنافس على ترشيحات حكام الولايات. وبينما لم يكن لدى المشرعين وحكام الولايات سلطة كبيرة في ظل دستور حزب المؤتمر الوطني لعام ١٩٩٨، حيث استعيز عنهم بالخرطوم وجوبا، ونتيجة للدساتير المؤقتة في شمال البلاد وجنوبها والمنصوص عليها بموجب اتفاق السلام الشامل، فقد كان لكليهما سلطات أكبر. أما حزب المؤتمر الوطني فقد ووجه بمأزق أن يختار ما بين حلفاء للحزب قد لا يحظوا بالدعم الشعبي، أو مرشحين يتمتعون

بشعبية كبيرة إلا أنه قد يصبح من الصعب السيطرة عليهم حال نجاحهم في الانتخابات. إن بزوغ المرشحين المستقلين لم يكن يمثل - على الإطلاق - أية شقايات أيديولوجية أو سياسية عميقة في الشمال أو الجنوب، بل كان يمثل - بالأساس - ردة فعل لنهج الانتقاء المستبد والتعسف من قبل لحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطني، وكذا للقضايا القبلية المحلية.

وبينما أدى بزوغ المرشحين المستقلين إلى بعض الصراعات الحزبية الداخلية، كان اختيار الحركة الشعبية لتحرير السودان لياسر عرمان كمرشح رئاسي اختياراً أثار الكثير من الجدل والخلاف، قد يرجع جانب منه إلى أن عرمان لم يتم اختياره خلال المؤتمر الوطني للحركة عام ٢٠٠٨، بل تم بواسطة "المكتب السياسي" للحزب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. فإذا ما تم النظر إلى عرمان كناشط حزبي متمرس، فهو بلا شك مرشح مؤهل لخوض السباق، بيد أن اختياره لي طرح العديد من الأسئلة. أولاً كان قرار اختيار عرمان ليخوض سباق رئاسة الحركة الشعبية، وعدم اختيار سالفاكير إشارة جلية إلى أنه رغما عن التزام الحركة بسودان جديد موحد، فقد كان سالفاكير يهيئ نفسه ليصبح زعيماً في جنوب مستقل. كذلك، فبسبب أن فوز عرمان لم يكن أمراً وارداً في البداية، ذهب الكثير من المراقبين إلى أن خوضه السباق كان مصمماً لحشد التأييد للحركة الشعبية في الشمال في حقبة ما بعد الاستفتاء بعد أن يتم انفصال جنوب السودان. ثانياً بدا اختيار "المكتب السياسي" لياسر عرمان كحجر عثرة في وجه تحقيق شراكة ناجعة مع حزب المؤتمر الوطني فيما بعد الانتخابات، إذ كان ينظر إليه على كونه منشقاً شمالياً وشيرعياً مناهضاً لأيديولوجية "السودان الجديد"، وهي الأيديولوجية التي لم تكن ترتكن إلى الوحدة فحسب، وإنما - في الأساس - إلى العلمانية ... ذلك المفهوم الذي يرغب حزب المؤتمر الوطني في أن يقوم بواحه. هذا، وقد زعم الحزب أنه لن

يطرح مرشحاً للتنافس ضد سالفاكير في الجنوب، بيد أن الدكتور لام أكون أجاوين، وزير خارجية الحركة الشعبية الأسبق في حكومة الوحدة الوطنية، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي والتي كانت حديثة العهد آنذاك ... قد خاض السباق الرئاسي، إذ آمنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أنه مرشح حزب المؤتمر الوطني باقتدار. ثالثاً: كان من المتوقع أن يؤدي اختيار ياسر عرمان إلى خلق انقسامات في صفوف الدوائر الجنوبية لحركة الشعبية لتحرير السودان، خاصة أولئك الذين يجدون من الصعوبة بمكان التصويت لأحد "الجلابة"^(١)، حتى ولو كان "جلابة" من نوع مغاير. وحين تم القبض على عرمان والتعدي عليه بالضرب هو وباقان أموم خلال تظاهرة في الخرطوم في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، أورد باقان أموم أن عقيدا بالقوات المسلحة السودانية قال: "يجب أن يقتل ياسر عرمان بسبب جلبه لأولئك العبيد إلى الخرطوم". وبالفعل، فإن جانباً من كراهية حزب المؤتمر الوطني لعرمان يكمن في كونه "جعلياً"، من القبيلة ذاتها التي ينتمي إليها عمر البشير (وثمة مزاعم بكونهم قريبين بعيدين)، ومن ثم

(١) تأتي كلمة «الجلابي» من جلب / يظب، وهي فئة اجتماعية اقتصادية قد تكون من قبائل مشتركة من الشمال النيلي وبعض الجنوبيين الذين كانت لديهم بعض الخطوة المالية وأصبحوا ضمن هذه المجموعة. وأصبحت هذه المجموعة على علاقة بالنشاط السياسي والسلطة، وتوسعت هذه المجموعة وذهبت لدارفور وجبال النوبة.

وكلمة الجلابة يتم استخدامها في إطار مفهوم السوداني الشمالي وأحياناً السوداني من نوى الأصول العربية، وأحياناً يستخدمها البعض للسودانيين الشماليين بإصافة الانتهازيين كصفة للجزء المقصود منه الشماليون.

في كل الأحوال، نستطيع أن نجزم بأن كلمة «حلاّبة» مقصود بها العنصر الشمالي، وإن كانت في بدايتها قد استخدمت وأطلقت على التجار الشماليين في جنوب السودان، وقد تلازمت صفة التاجر مع كلمة «الحلاّبة»، حيث كانت السلع والخدمات نادرة في السودان في حقبة مختلفة وسيطر على قتلها التجار، وحيث كان هدف التجار الربح الكبير دون مراعاة أحوال العباد، فنادى ذلك إلى طمعهم في الربح وتخزينهم للسلع وسيطرتهم على معيش الناس منه. كلمة «جلابة» كلمة سيئة السمعة يوصف بها من هو جشع. (المترجم).

يتنظر إليه على كونه خائناً عنصرياً. وبالرغم من ذلك، يرى من هم أشد تشاؤماً (وتضم القائمة رياك مشار من دون أدنى شك) أن عرمان قد تم اختياره ككبش فداء يمكن أن يتم سحبه، وذلك كجزء من صفقة مع حزب المؤتمر الوطني.

وعقب ترشيح ياسر عرمان، قام على عثمان طه بزيارة إلى جوبا. وقد أخبر المؤلف من قبل مصدر عليم بحزب المؤتمر الوطني أن طه قدم مقترحاً لسالفاكير، رئيس حكومة جنوب السودان لإقصاء عرمان وذلك للحفاظ على الشراكة فيما بين الحزب والحركة الشعبية لتحرير السودان وفق المسار المرسوم لها، وكذا لضمان التوصل إلى اتفاقات مرضية بشأن القضايا المتعلقة كتعداد السكان وزيادة عدد المقاعد التمثيلية في الجنوب. هذا، ويمكن الركون إلى صحة ما سبق إذ لم يخف حزب المؤتمر الوطني ما ذهب إليه من اعتبار الحركة الشعبية لتحرير السودان قد خانت شراكتها معه بتقديم مرشح ضد عمر البشير، أما سالفاكير ورياك مشار فقد وافقا على إقصاء عرمان، إلا أنهما قد تم تجاوزهما في اجتماع عاصف للمكتب السياسي للحركة - بيد أن ذلك لم يمثل نهاية الأمر. وقد أخبر أحد قادة حزب المؤتمر الوطني المؤلف أن عرمان لا يمثل تهديداً، ولكن الحزب أرادها انتخابات نزيهة في سعيه لإظهار ملامح الوحدة فيما بين شركاء السلام، إلا أن مسئلاً آخر أكد أن أصوات معظم الجنوبيين "موقوفة" لصالح ياسر عرمان، إذ من المتوقع أن تنحاز أصوات المعارضة الشمالية إليه حال إجراء اقتراع لاحق، الأمر الذي يمثل تهديداً حقيقياً لعمر البشير.

أما سالفاكير، فقد عمد إلى انتهاك القواعد الحاكمة بإصراره على ارتداء بزته العسكرية وتمسكه بأن تتم مخاطبته "بالفريق"، وهو ما جعل مختار الأصم، رئيس لجنة التسجيل بالمفوضية القومية للانتخابات يصرح بأن سلوك سالفاكير على هذا النحو يفقده الأحقية في خوض سباق الانتخابات. هذا، وقد قام جون قرنق عام

٢٠٠٥ بإجبار سالفاكير على الاستقالة من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعلى الفور أذعن سالفاكير للأمر.

فى العشرين من شباط/ فبراير ٢٠١٠ بدأت الحملة الانتخابية حيث قامت جميع الأحزاب الرئيسية فى البلاد بعقد مؤتمرات صحافية واجتماعات حاشدة، وكانت الملصقات الضخمة التى حملت صورة عمر البشير تنتشر فى كل ركن من شوارع وسط الخرطوم، مما جعل الساخرين الخيئاء يتلامزون بأن الفائز فى الانتخابات لن يكون إلا أحد اثنين: إما عمر البشير، وإما نجم الملصق الإعلاني للمشروب المحلى، وهو الملصق الذى تنافس مع ملصقات عمر البشير من حيث العدد والانتشار. أما جوياء، فقد رفعت القليل من ملصقات تحمل صورة سالفاكير، ولم ترفع ملصقات لمنافسه الرئيسى، لام أكول، وفى الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠١٠، دشن مسئول الاستخبارات السابق، صلاح عبد الله قوش الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطنى، فى حين دشن سالفاكير، فى اليوم التالى مباشرة، الحملة الانتخابية للحركة الشعبية لتحرير السودان، فى ظل أوامر الجيش الشعبى لتحرير السودان للمحال التجارية فى جوياء بإغلاق أبوابها وذلك لضمان حضور الناخبين للإدلاء بأصواتهم فى اللجان المختلفة، وبالرغم من الإعلان عن هدنة لوقف إطلاق النار بين حركة العدل والمساواة وبين القوات المسلحة السودانية فى دارفور، إلا أن تلك الهدنة لم تتسحب إلى الجماعات المسلحة الأخرى، وأدت - بالتالى - إلى عدم إتاحة المناطق المسيطر عليها من قبل حركة العدل والمساواة لأن تجرى بها حملات انتخابية.

أما فى شمال بحر الغزال، فقد عمد حاكمها، بول مالونج أوان، إلى منع مرشحي المعارضة من عقد اجتماعات لحشد الأنصار. وقد أورد كل من مراقبى مركز كارتر الدولى للسلام ووسائل الإعلام أن تعبان دينق، حاكم ولاية الوحدة، قد

أمر باعتقال عدد من المسؤولين المناصرين لأنجليا درقون، وإغلاق المرور من على الجسر الذي يربط ما بين بانتيو ورويكونا لمنع مرور أية مواكب. كذلك أورد مراقبو مركز كارتر استخدام مركبات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مسيرات الحشد لتعبان ديتق، وقيام أفراد الجيش الشعبي بتمزيق ملصقات المعارضين وصورهم، فضلا عن خطاب لدينق ذهب فيه إلى عدم أهلية أنجليا درقون لتولى منصب حاكم الولاية لكونها امرأة. وفي أثناء الانتخابات، قام وفد ممثل لجميع الأحزاب بما فيه بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بإمداد مؤلف الكتاب بالملفات من بطاقات الاقتراع الممهورة بتوقيعات الناخبين زاعمين أنها قد أُلقيت من النوافذ من قبل مسئولى العملية الانتخابية بسبب قيام الناخبين بالتصويت لمرشحين آخرين غير تعبان ديتق.

هذا، وقد سعت أحزاب تحالف جوبا، منذ البداية، إلى توظيف تهديدها بالانسحاب من العملية الانتخابية بمرمتها للضغط على حزب المؤتمر الوطنى للموافقة على الإرجاء، وتكوين حكومة تضم جميع الأطياف الحزبية للإشراف على سير العملية الانتخابية. وفي خضم ذلك الجدل، ودونما إجراء أية مشاورات مع الرفقاء فى تحالف جوبا، أعلن ياسر عرمان مقاطعة الحركة الشعبية لتحرير السودان للانتخابات الرئاسية وانتخابات دارفور، على الرغم من كون الحركة ستكمل مشاركتها فى ذلك الجزء المتبقى من الشمال بما فيه النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقد أدى ذلك إلى إرباك أحزاب تحالف جوبا، إذ كان له ثلاثة تأثيرات مباشرة أولها، أنه جعل الكثيرين من الشماليين يخلصون إلى أن ذلك يعد إعلاناً من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان عن انفصال الجنوب واستقلاله عن الشمال. وثانيها، أنه أدى إلى تولد شكوك عميقة بأن الحملة الانتخابية لياسر عرمان قد تم تعطيلها نتيجة صفقة سرية جرت بين الحركة فى جوبا، وبين حزب المؤتمر الوطنى.

أما التأثير الثالث، فكان تشجيع أحزاب المعارضة في الشمال لحسم مواقفها من مقاطعة الانتخابات. وبالفعل، عقب أن قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالخطوة الأولى، أعلن كل من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي في تتابع سريع - مقاطعتهما للانتخابات الرئاسية، ومن ثم الانضمام إلى المقاطعات المبكرة التي قام بها كل من الحزب الشيوعي السوداني، وحزب الأمة للإصلاح والتجديد.

لقد بات جلياً وقوع الحركة الشعبية لتحرير السودان بين مطرقة دعاة السودان الجديد في الشمال الذين آمنوا بعدم قدرتهم على الفوز في الانتخابات التشريعية أو انتخابات الولايات، ولكن حسبوا أنهم قد يفوزون في انتخابات الرئاسة ... وسندان الانفصاليين الجنوبيين الذين باتوا منزعين من نجاح حملة ياسر عرفان الانتخابية، والتي قرعت أيضاً نواقيس الإنذار لحزب المؤتمر الوطني. أما في صفوف القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد تجذرت الانقسامات بين هؤلاء الراغبين في مقاطعة شاملة وأولئك الراغبين في التمثيل الكامل، وإن ظلوا يستبعدون كلا من دارفور والنيل الأزرق (إذ اعتبرت الحركة الشعبية النيل الأزرق جزءاً من الجنوب ... وذلك لحاجة في نفسها). وكانت النتيجة فوز أنصار المقاطعة الشاملة، حيث أعلن السكرتير العام للحركة الشعبية، باقان أموم، القرار الرسمي في مؤتمر صحافي. وقد بدا القرار متماسكا لارتكابه، بالأساس، إلى انسحاب المرشحين من الإقليم، إلا أنه قد وجه بمعارضة أولئك الذين اعتبرونه تهديدا لشراكة الحركة الشعبية مع حزب المؤتمر الوطني، وبمعارضة مالك عقار إير، نائب قائد الحركة الشعبية، وقائد قطاعها الشمالي، والذي كان يخوض سباق الترشح لمنصب حاكم ولاية النيل الأزرق.

ولكن يبقى السؤال ... لماذا تم إبعاد ياسر عرفان عن المشهد الانتخابي؟ إن التقرير المقدم، رسمياً، هو عدم ملائمة الأجواء لإدارة العملية الانتخابية وإشراف

عليها، وأنه بعد أن فشلت الحركة الشعبية لتحرير السودان في توظيف شراكتها مع حزب المؤتمر الوطنى لإحداث تغييرات فى إجراءات العملية الانتخابية وإلغاء التحكم الممارس ضد المفوضية القومية للانتخابات ... قررت الحركة الانسحاب من الانتخابات. أما السبب الضمنى المتداول فى المحيط الخاص غير المعلن فيختلف عن ذلك المذكور آنفاً، وإن اشتركا فى كونهما غير مقنعين، بل تعداه الأخير وفاقه فى كونه غرائبياً، لقد قدم كل من ياسر عرمان وياقان أموم طرحين مؤيدين للانسحاب من سباق الانتخابات، تناول الطرح الأول قواهما إنهما حسباً، فى بداية الأمر، إمكانية حدوث تحول ديمقراطى وتداول للسلطة، إلا أنهما اكتشفا - لاحقاً - استحالة ذلك. أما الطرح الثانى، فقد زعما بموجبه أن مواصلة الحركة الشعبية لتحرير السودان حملتها الانتخابية قد خشى معه حدوث مذبحة طائفية واسعة النطاق إذ استشعر النظام الحاكم خطر كونه مهدداً. إلا أنه لا يعقل أن تذهب الحركة الشعبية إلى أن تتصور إمكانية أن يتم تداول السلطة على نحو سلمى. وقد ذهب الطرح الثانى إلى الإشارة إلى ما نعت به ياسر عرمان من عنصرية بسبب دعمه للجنوبيين، حيث أورد كراهيته العنصرية تلك على صفحات جريدة "الانتباهة"، التى يصدرها الطبيب مصطفى، خال عمر البشير ... والحديث عن إمكانية أن تؤدى التوترات الناجمة عن الانتهاكات الصارخة فى العملية الانتخابية إلى "صراع عرقى"، حيث كان الهدف من انسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمان عدم حدوث ذلك الأمر. وبالفعل، كان ثمة إيمان بوجوب تقدير المجتمع الدولى لذلك الانسحاب وذلك لضمان أن تجرى الانتخابات فى مناخ سلمى. وقد بقى السؤال: كيف يستقيم أن تجرى انتخابات ذات معنى فى ظل غياب المرشح الوحيد الذى يمثل تهديداً حقيقياً لعمر البشير ... بدون إجابة.

لقد كان حتماً أن يسود العنف إذا لم يفز عرمان بمنصب الرئيس عن طريق

صناديق الاقتراع (إذا كان له أن يفوز به)، إلا أن عرمان وأموم، اللذين قدما ما أوردناه أنفاً، لم يعرف عنهما من قبل أنه قد تم تخويفهما عن طريق تهديدات بالعنف من قبل الحكومة. كذلك، فإن الزعم بأن العنف سيكون ذا طابع عرقي وعنصري، وأنه لكي يفوز عرمان بالرئاسة لتوجب عليه حصد العديد من الأصوات في الشمال ... هو زعم داحض لا أساس له. أما ريباك مشار الذي قام بتأييد مقاطعة الانتخابات الرئاسية، ولكنه عارض بشدة قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال بمقاطعة المناطق الأخرى... فقد ذكر أن عرمان قد ناشد "المكتب السياسي" مراراً سحب ترشيحه للرئاسة، وأن المكتب قد استجاب لرغبته في النهاية. إن ذلك أمر لا يمكن تصديقه، فسلوك عرمان وتوجهاته قد نهضت دليلاً على رغبته في خوض انتخابات الرئاسة. أما المتداول فهو أن حزب المؤتمر الوطني كان لديه أسباب وجيهة للخوف من إمكانية فوز عرمان وبالتالي هزيمة البشير، أو قيام عرمان بالتعاون مع مرشحين آخرين بتقويض الفرصة على البشير للفوز في جولة أولى للانتخابات، ومن ثم إرجاء حسم الأمر حتى جولة ثانية يتوقع خلالها أن تحتشد أحزاب المعارضة الأخرى حول عرمان.

وقبل أسبوع من إجراء الانتخابات، كان مؤلف الكتاب موجوداً بأحد مقار الحركة الشعبية لتحرير السودان في الخرطوم، حيث تم إخباره من قبل مسؤولي الحركة بأن مقاطعة الحركة للانتخابات قد اكتملت فيما عدا ولاية النيل الأزرق. وخلال ذلك الاجتماع تناهت إلى الأسماع أصوات صفير معلنة وصول الدكتور ريباك مشار، والذي أخبر المؤلف، خلال لقاء جمعهما بعد دقائق، أنه لن تكون هناك مقاطعة للانتخابات من قبل الحركة في الشمال، فيما عدا الانتخابات الرئاسية، وأنه قد تم رفض جميع المقترحات الداعية إلى إجراء صفقة ما مع حزب المؤتمر الوطني في هذا الشأن. وعند انصراف ريباك مشار، أكد مسئولو الحركة للمؤلف أن

المقاطعة "سارية المفعول" رغم ما قد قيل على نحو يخالف ذلك.

لذا، فإن أكثر التفسيرات إقناعاً أنه خلال الاجتماع الذى عقد فى جوبا بين سالفاكير وعلى عثمان طه، أو بعيد ذلك الاجتماع، قررت زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى جوبا، إنهاء حملة ياسر عرمان الانتخابية بغية المحافظة على ديمومة الشراكة مع حزب المؤتمر الوطنى، وعدم عرقلة مسيرة الاستقلال الجنوبى. على أن الأمر لم يكن يمثل مفاجأة إذ تزامن مع ما اعتبر خيانة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان لمؤيديها فى الولايات الشمالية (جنوب كردفان والنيل الأزرق) خلال مفاوضات اتفاق الشلالم الشامل، كما تزامن مع العديد من المقايضات التى تمت فى البرلمان بشأن التدابير الديمقراطية لإبقاء مشروع انفصال الجنوب فى مساره المرسوم سلفاً (وهى المقايضات التى لاقت دعماً من قبل عرمان بصفته زعيم الكتلة البرلمانية عن الحركة الشعبية لتحرير السودان). كذلك، قد يكون ثمة اتفاق تم التوصل إليه فى اجتماع على عثمان طه مع قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لإغضاء الطرف عن انتهاكات كلا الطرفين فى نطاق تأثيرهما، وذلك على نحو تبادلى.

وينظرة ارتجاعية، كان سالفاكير ليذهب، على الأرجح، إلى أن اختيار ياسر عرمان كمرشح رئاسى عن الحركة الشعبية لتحرير السودان يعد اختياراً خاطئاً ... ليس لكون عرمان مرشحاً تنقصه الكفاءة، بل لكونه بالفعل مرشحاً ذا كفاءة إذ أبدى قدرة مذهلة على حشد الجماهير فى الشمال، وبخاصة فى المناطق المهمشة كدارفور، وكذا حشد الجنوبيين ممن يقطن شمال البلاد، فضلاً عن كونه قد حظى بتأييد الجنوبيين فى موطنهم، الجنوب. لقد كان عرمان مثلاً حياً على أن حلم "السودان الجديد" له أساس سياسى متين مصحوب بقدرة فائقة على استقطاب تأييد شعبى غفير. إلا أنه ووفقاً لواقعة نادرة من تطابق المصالح بين سالفاكير

ورياك مشار، أقدم الاثنان على الضغط من خلال "لمكتب السياسي" للحركة الشعبية لاستصدار قرار بإبعاد عرمان عن المعتزك الانتخابى على أساس إيمانه هو وباقان أموم أن الانتخابات لن تجرى بالأساس، وأنه إذا أجريت فسيتم انتهاكها وتزويرها لا محالة، وبالتالي فليس من المنطقى الانسحاب من الانتخابات الأخرى فحسب، وإنما يتوجب الانسحاب من معتزك جملة الانتخابات الرئاسية كذلك. وعندها، تحديداً، تم التضحية "بالسودان الجديد" لصالح تحقيق الانفصال الجنوبى.

أما حزب الأمة فقد انقسم إلى معسكرين بشأن قرار مقاطعة الانتخابات، حيث كان الصادق المهدي من معارضى المقاطعة، بينما نادى بعض رفاقه المقربين، بمن فيهم كريمته الدكتورة مريم الصادق، بمقاطعة الانتخابات. وحين أخفقت جهود المهدي فى الضغط على عمر البشير لتقديم بعض التنازلات، وقع حزب الأمة فى دوامة من الجدالات اللانهائية والتي كأن نتيجتها الانسحاب الكامل للحزب من الانتخابات. وبينما ارتكن قرار المقاطعة رسمياً إلى الإيمان بأنه قد تم تزوير الانتخابات، وإلى كون الحزب قد عانى كثيراً قمع حزب المؤتمر الوطنى على امتداد سنوات طوال، إلا أن الواقع كان يشير إلى تراجع دور الحزب على نحو تدريجى مما سيؤثر بالسلب على أدائه فى الانتخابات. وقد وجد الصادق المهدي نفسه شطر لغز محير ومأزق حرج ففى حالة فوز البشير ستكون هناك "مصاعب جسام"، أما فى حالة فوز عرمان، فلن يرتضى الجيش ذلك الفوز مطلقاً.

أما عثمان الميرغنى، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى، والذى يمسك بزمام حزبه بأكثر مما يفعل الصادق المهدي فى حزب الأمة ... فقد انضم إلى تحالف جويلاً لاحقاً، إلا أنه سرعان ما أعلن انسحاب حاتم عسير، المرشح الرئاسى عن الحزب، من سياق الانتخابات. هذا، وقد ترك الميرغنى الباب مشرعاً أمام احتمالات

قدر أكبر من المقاطعة، إلا أنه سرعان ما كانت الانتخابات الرئاسية قد أحاطتها الشكوك. وثمة عوامل ثلاثة في هذا الصدد. الأول: أن الحزب الاتحادي لديمقراطي قد انقسم بشأن المشاركة في الانتخابات، شأنه في ذلك شأن حزب الأمة، والثاني: أنه كان ثمة مساومات كثيرة فيما بين عثمان الميرغني وقيادات حزب المؤتمر الوطني، وكذلك البشير، وبينما انصبت بعض تلك المساومات على إصلاح العملية الانتخابية، انطوى البعض على مطالبة الميرغني بتعويضات عن ممتلكاته التي تم مصادرتها من قبل الحكومة. أما العامل الثالث فينصرف إلى أن الحزب الاتحادي الديمقراطي قد كان عرضة للضغط عليه من قبل القاهرة، نظرا للعلاقات التاريخية الوثيقة التي ربطت الحزب بجمهورية مصر العربية. هذا، وقد طالبت مصر بإرجاء الانتخابات والاستفتاء إلى أجل غير مسمى. إلا أنه وخوفا من انتشار الاضطرابات وعدم الاستقرار في السودان على نحو أكبر، فقد ضغطت مصر على الحزب لعدم الانسحاب من الانتخابات، وفي النهاية قام الحزب بدفع مرشحين لتمثيله على الصعد كافة. وحين منى مرشحو الحزب بالخسارة في السباق الانتخابي، صرحت قيادة الحزب بأنها لم تكن تدرك ما سوف تسفر عنه تلك الانتخابات. وكما هي الحال بالنسبة لحزب الأمة، فإن الوضع الراهن للحزب الاتحادي الديمقراطي تحت قيادة الميرغني هو نسخة باهتة لما كان عليه الحزب من قوة في السابق.

أما حزب المؤتمر الشعبي برئاسة حسن الترابي فقد أعلن المشاركة الكاملة في الانتخابات، وذلك لأن الترابي اعتبر الانتخابات فرصة سانحة لاستمرار مناخ الفوضى، وفقا لتصوره، السائد في كل من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، وليصبح زعيم المعارضة البرلمانية في حقبة ما يعد الانتخابات. إن حسن الترابي يعد من وجهة نظر معظم أهالي السودان المسئول الأول عن الكثير من الكوارث التي حاقت بالسودان، ولذا فمن المستحيل أن يقدموا على التصويت له

أو لحزبه. هذا، وقد قام عبد الله ديتق، وهو مسلم من الدينكا، بخوض الانتخابات الرئاسية كمرشح رئاسي عن حزب المؤتمر الشعبي. وبلا شك، فقد أحس الترابي أنه بانتمائه إلى التجمعين الرئيسيين في السودان بما لهما من أغلبية عددية، وهما التجمع الإفريقي والتجمع الإسلامي، أن ستكون له الكلمة العليا، ولكن جرت الرياح بما لم تشتهه سفن الترابي.

ولربما كان الزعيم الحزبي الأمضى أثراً هو مبارك الفاضل المهدي، والذي انسحب من حزب الأمة عقب رفض الصادق المهدي أن يجعل الحزب أكثر مواكبة لروح العصر الذي يحيا به، وكذا رفضه إجراء انتخابات للتنافس على مقعد رئيس الحزب ... وهي الطريق التي كان يأمل مبارك أن يجتازها إلى السلطة، وتلا ذلك قيام مبارك بإنشاء حزب الأمة للإصلاح والتجديد، والذي يوحى اسمه بأن هدف مبارك النهائي كان العودة ثانية إلى "الحزب الأم". هذا، وقد أتاح الانتخابات لمبارك الفاضل فرصة تثبيت قدميه على مسرح الأحداث المحلية، إذ أثبت أن لديه حافزا وقدرات لترشيح نفسه في سياق رئاسة الدولة. وفضلا عن ذلك، فإن أداءه، وبخاصة أمام كاميرات التلفزيون، حيث تحدث بصراحة عن الفساد الضارب أطنابه في الحزب الحاكم ... كان من الوقائع القليلة التي حدث بمواطني شمال السودان المنسحبين من متابعة ما يدور داخل أروقة السياسة أن يناقشوا تلك الأمور ويتحدثوا بشأنها.

أما الحزب الشيوعي السوداني، فقد قام بتسمية مرشحين عنه لسباق الرئاسة، وذلك على امتداد شمال السودان، بمن فيهم محمد إبراهيم نجود، السكرتير العام للحزب، بيد أن الحزب كان قد أحجم - منذ البداية - عن المشاركة في دارفور. هذا، وقد استغل الحزب - في البداية - فرصة توافر حريات أكبر لإجراء حملات انتخابية، ولإعادة التواصل مع قاعدته الشعبية، والعمل من خلال

تحالف جوبا على الضغط على حزب المؤتمر الوطنى لفتح أفق أرحب للممارسات السياسية، وحين استنفاد ذلك، تأييد نداء الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال بالمقاطعة. ولقد حذر نجلود، فى وقت مبكر من الحملة الانتخابية، بأنه من المحتمل ألا يتم قبول نتائج الانتخابات ... وقد أثبتت الأيام صدق نبوءته.

وبالرغم من انسحاب أحزاب المعارضة الخمسة الكبرى (فيما عدا الحزب الاتحادى الديمقراطى)، إلا أن أسماهم كانت ما تزال مدونة فى بطاقات الاقتراع مما يعنى أن الناخبين المسجلة أسماؤهم كان ما يزال بمقدورهم التصويت لأى حزب منها. وبينما نأى زعماء الأحزاب بأنفسهم عن تلك الممارسة، إلا أن البعض قد طالب مؤيديه بالتصويت أيا ما كان الأمر. وبالرغم من النهج التشاؤمى الذى اعتمدته أحزاب المعارضة الشمالية فى تناول الشأن الانتخابى، إلا أنها استشعرت حصافة سلوكها إذ باتت مقتنعة بأن مسار العملية الانتخابية كان قد انحرف مفضيا إلى انتخابات معيبة، كذلك فقد كانت تلك الأحزاب غاضبة لأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج وبلدان غربية أخرى من تلك التى تتشدد بدعمها للديمقراطية من خلال بلاغاتها الخطابية الرنانة ... قد وجدت من السهل عليها التعامى عن الانتهاكات المنهجية البادية للعيان والتى شهدتها العملية الانتخابية فى السودان.

وقد لاحظ سالفكير ما انطوت عليه الانتخابات من أمور معيبة مماثلة لتلك التى كشفت عنها المعارضة الشمالية من تعداد سكانى معيب وقوانين مكبلة و"مقوضية قومية للانتخابات" غير نزيهة تكيل بمكيالين. كذلك فقد خشى سالفكير أنه فى حالة فوز حزب المؤتمر الوطنى بأغلبية برلمانية أن يعمد الحزب إلى التنصل من مقتضيات اتفاق السلام بإجبار الجنوب على العودة ثانية إلى ساحة القتال. وقد اعترض سالفكير مرارا، أثناء الحملة الانتخابية، على الادعاءات التى رددتها

أحزاب المعارضة بشأن تجاوزات الحركة الشعبية لتحرير السودان وانتهاكاتها، إذ آمن بقيام تلك الأحزاب بالشكوى فقط لافتقارها إلى أى احتمال للفوز. وعلى امتداد سنى الحرب، كان الجيش الشعبى لتحرير السودان يتحكم فى المناطق الريفية بالبلاد، ومن ثم كانت الحركة الشعبية الحزب الوحيد الذى يعرفه قاطنو تلك المناطق. كذلك، فقد شدد سالفاكير على أنه "ظل يسترشد بما للحركة الشعبية لتحرير السودان من رؤية ودور مكرسين لأهالى السودان" ... ذلك القول الذى بدا أنه يعنى المصادقة على وحدة السودان، إلا أنه قد صرح أيضاً "بقبوله بأى اختيار يرتضيه الشعب فى الاستفتاء المقرر".

لقد شارك زعماء الأحزاب المعارضة فى الجنوب سالفاكير الرأى بشأن المفوضية القومية للانتخابات، إلا أنهم لم يقبلوا طرحه القائل إن لهم حرية تدشين حملات انتخابية. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى قد أوردت أنه قد تم تقليص نشاطاتها السياسية، كما اشتكت من التحكم الحكومى فى وسائط الإعلام، ويذكر أن رئيسها فى واو قد حددت إقامته لمدة ستة شهور، وأن نائبه قد احتجز، وأنه قد تم القبض على مسئولين بالحركة فى ولايتى البحيرات وجونقلي، كما أغلقت قوات الأمن مكاتب الحركة فى كل من بانتيو وواو، وقضلا عن ذلك، فقد تم القبض على معظم أعضاء "التغيير الديمقراطى" فى ولاية الوحدة قبل بداية الحملة الانتخابية، أما الآخرون فلم يكن فى مقدورهم العمل إلا بشكل سرى متخف. أما اتحاد أحزاب السودان الإفريقى فقد ذكر أنه قد تم تجاهل شكاياته المقدمة إلى كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الممارسات غير القانونية، ومنها القبض على مسئولين فى المنتدى الديمقراطى لجنوب السودان، وذلك خلال عملية تسجيل الناخبين، كذلك قيام الجبهة الديمقراطية المتحدة، وزعيمها المخضرم بيتر سولى بالإبلاغ عن اعتقالات وممارسات مهينة بحق أعضاء الجبهة،

بالإضافة إلى "انتخابات تم سورتها"، وكذلك شكوى جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة من أنه في حين كان يفترض أن تؤدي الانتخابات إلى إحداث تحول ديمقراطي، إلا أن انتهاكات كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان قد أثبتت أن ذلك لن يحدث على الإطلاق.

أما الدكتور لام أكون، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي فقد دشن حملته الانتخابية في ملكال، موطن مؤيديه الممتنعين لقبيلة "الشك"، إلا أنه كان يمارس نشاطه في الخرطوم خلال انعقاد الحملة وذلك لسلامته الشخصية، وكذا لأغراض الملاعة. لقد كان لام أكون أكثر المتنافسين مخاطبة للعقل، إلا أنه كان مكروها بشدة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي أمنت بأنه زعيم ميليشيا مأجور يتلقى تمويله من حزب المؤتمر الوطني. ونظرا للأجواء السائدة في السودان، فمن الجلي أن الأحزاب لا تقوى على التنافس إلا إذا تلقت تمويلا من الداخل أو تمويلا أجنبيا، وبعد هذا الأخير غير شرعي وفقا لما نص عليه "قانون الانتخابات القومية"، حتى ولو أنه ثمة شكوكا حول انتهاك ذلك القانون. ولقد دشن الدكتور لام أكون حزبه في السادس من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ بوصفه "ريحا لتغيير الوضع وإصلاحه داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي فقدت بوصلتها بعد مصرع زعيمها الأول الدكتور جون قرفق دي مابور". ونظرا لالتزامها باتفاق السلام الشامل، فقد أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي "بيانا انتخابيا" شمل معظم السياسات، إلا أنه لم يكن واضحا بما يكفي بشأن انفصال الجنوب، هذا وقد نادى البيان "بحق تقرير المصير وكذا بحق ممارسة"، وفي الوقت ذاته "بتحقيق الوحدة الطوعية فيما بين جميع أهالي بلاد السودان".

أما مصر وإريتريا فقد راقبا الموقف باهتمام بالغ، حيث أثرت مصر إرجاء

كل من الانتخابات والاستفتاء نظراً لعدم استتباب الأمن واشتراطات اتفاق السلام الشامل غير المعمول بها. أما مجلس زيناوى، رئيس وزراء إثيوبيا آنذاك، فكان يعرف بمناهضته لانفصال الجنوب، بيد أنه كان شديد التكتم متحفظاً، وبخاصة فى الأوساط العامة. إلا أنه، ووفقاً لمصدر مطلع فى حزب المؤتمر الوطنى، قد أخبر مسئولى الحكومة السودانية بكونه يناصر وحدة السودان من صميم قلبه، وبخاصة فى ضوء المشكلات التى تلازمت وانفصل إريتريا، إلا أنه لن يعتمد إلى التدخل المباشر فيما يدور فى السودان من جدالات فى هذا الشأن. أما كينيا وأوغندا فقد كانتا تؤيدان الحركة الشعبية لتحرير السودان وتناصران مبدأ الانفصال الجنوبى. وقد عمد مسئولو حزب المؤتمر الوطنى، على الدوام، إلى شجب الرئيس الأوغندى يورى موسىفينى والتنديد به. هذا، وقد أخبر المؤلف من قبل أحد المسئولين أن موسىفينى قد حسب أن دوره قد تمثل فى الدفاع عن جنوب السودان، وأنه يتبنى، فى بعض الأحيان، مواقف أكثر تشدداً من تلك التى تتبناها الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن بعض القضايا. أما معمر القذافى، الرئيس الليبى وقتذاك، والمعروف بتاريخه الطويل فى التدخل فى شئون الإقليم أياً ما كانت ... فبالرغم من صمته خلال انتخابات السودان، إلا أنه قد قام بتمويل عدد من الأحزاب السودانية.

وقبل بدء الحملة الانتخابية، صرح الدكتور غازى صلاح الدين - المفاوض الرئيسى لحزب المؤتمر الوطنى فى مسألة دارفور - بأن كلا من حزب المؤتمر الوطنى وحركة العدل والمساواة قد توصلا إلى اتفاقية إطارية، متوقعاً أن يتم التوقيع على اتفاق شامل فيما بينهما فى القريب العاجل. وبالفعل، فقد ذهب البشير، من فورده، إلى دارفور حيث دشّن الحملة الانتخابية لحزبه بإعلانه أن الحرب قد وضعت أوزارها. هذا، وقد راجت التكهّنات عن أنه نظراً لشيوع الاعتقاد بوقوع

حركة العدل والمساواة تحت قبضة الترابي، ولكون حزب المؤتمر الشعبي قد اختار أن يستمر في العملية الانتخابية - خلافاً لما سلكته معظم أحزاب المعارضة، فإن الانتخابات سيكون لها أثر في استقطاب تلك القوى الثلاثة الرئيسية من قوى المجتمع الإسلامي في السودان داخل بوتقة واحدة. إلا أن ذلك لم يكن ما تم بالفعل، إذ لم تفتح الاتفاقية الإطارية أفاقاً لتوافقات أرحب، مع استمرار الصراع قائماً في دارفور خلال العملية الانتخابية، واكتشاف حزب المؤتمر الشعبي، لاحقاً، أن الانتخابات كانت مزورة بأكملها، ومن ثم قيامه بعدم قبول نتائجها.

إن الحملات الانتخابية كانت أكثر ضراوة وفوضوية في الجنوب منها في الشمال، فضلاً عن كونها قد أوضحت وقائع أكثر لما قام به الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان من انتهاكات صارخة، إلا أنه وبالرغم من ذلك كله لم يقم أى حزب جنوبي بالدعوة إلى الانسحاب من السباق الانتخابي. ففي شمال بحر الغزال حيث أدار حاكمها، بول مالونج، إقطاعيات على غرار تلك التي أدارها تعبان دينق في ولاية "الوحدة" المجاورة، وجدت إحدى مسئولى المفوضية القومية للانتخابات نفسها مرغمة على اللجوء إلى المجمع السكني الخاص ببعثة الأمم المتحدة في السودان طلباً للأمان بعد أن هدهدها الحاكم، على الملأ، بأن يقتلها. ولقد وصفت تلك المسئولة للمؤلف كيف أحاطت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، المؤتمر بتعليمات الحاكم والعامل تحت إمرته، عدداً من مراكز الاقتراع الريفية لضمان كون مؤيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان هم فقط المسموح لهم بالتصويت.

وكما أن خوض ياسر عرمان انتخابات الرئاسة قد أزعج حزب المؤتمر الوطني، فإن قرار لام أكرول خوض انتخابات رئاسة جنوب السودان قد أغضب قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان وأتى عمدة مرارا إلى عرقلة حملته

الانتخابية، بل والتشكك في مدى أحقية حزبه، الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي، في خوض الانتخابات. وقد تمثلت استجابة أكرول في اللجوء إلى المحكمة الدستورية، والتي أبطلت - في السادس من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ - القيود غير الدستورية التي فرضتها حكومة جنوب السودان على أنشطة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي. إلا أن القرار لم يحدث اختلافا ذا شأن، إذ اشتكى لام أكرول، لاحقا، من أنه كان ممنوعا بالفعل من القيام بحملته الانتخابية في ٤٠٪ من نطاق الجنوب السوداني. كذلك، فقد كان يتم القبض على مسؤولي "التغيير الديمقراطي" والاعتداء عليهم بالضرب، وذلك على امتداد الحملة الانتخابية، فضلا عن مصادرة مستلزمات تلك الحملة وتمزيق ملصقاتها من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان ... كذلك فقد تم إلغاء الاجتماعات على نحو تعسفي، وفي إحدى الوقائع فشلت الشرطة في حماية زعيم الحزب من مواطنين رشقوه بالحجارة في واد. وبما أن لام أكرول ينتمي إلى قبيلة "الشك"، فقد كانت احتمالات نجاحه تتموضع في "أعالي النيل" موطن قبيلة الشك، والتي أضحت مستقطبة ما بين الشك والدينكا بعد أن شرعت الدينكا، وبدعم من الجيش الشعبي لتحرير السودان، في مناسبة الذكرى الأولى لإرساء اتفاق السلام الشامل في التاسع من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، في طرد الشك من أراضيهم التي توارثوها عن الأجداد على الضفة الشرقية لنهر النيل، والزعم بامتلاكهم العاصمة ملكال.

كان من المرجح أن تكون "دارفور" أكثر مناطق السودان تعرضا للمشاكل، فقد انسحبت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة من دارفور وذلك بسبب تعذر قيامها بمهمتها نظرا لعدم توافر الأمن وعدم التمكن من الوصول إلى المناطق لريفة هناك. وبالفعل، فقد كان لمركز كارتر الدولي للسلام مراقبون في دارفور، إلا

أنهم كانوا قد ضيق عليهم. وقد رصد أولئك المراقبون تصويتا من دون السن القانونية، وانتهاكات، وتوقيفا لمدويى الأحزاب، مما حدا بهم - فى النهاية - إلى خلاصة مفادها أنه لا يمكن، بأية حال، اعتبار الانتخابات فى دارفور حرة أو نزيهة.

أما طباعة بطاقات الاقتراع فى مطابع تتبع الحكومة السودانية فكان أمرا جد مستهجن. وفى بعض الأحيان، كان ثمة خلط بين أسماء المرشحين والأحزاب، وفى أحيان أخرى لم تكن أسماء المرشحين مدرجة بالبطاقات. أما قوائم الناخبين فقد انطوت على مشاكل جمة؛ إذ تم التجاوز عن تسجيل أسماء عديدة، فيما تضمنت أخرى أخطاء هجائية. كذلك برزت مشاكل نتيجة إخبار بعض الناخبين بالتصويت فى المقار ذاتها التى تم تسجيل أسمائهم بها، إلا أن ذلك ما لم يحدث بالفعل. هذا، وقد تم تقليص أعداد مراكز الاقتراع حين لم يتبق سوى سويصات على إدلاء الناخبين بأصواتهم ... وذلك لاعتبارات أمنية وهو التبرير الظاهرى. أما الهدف غير المعلن فتمثل فى أنه أريد لهذا الحزب أو ذاك الاستئثار بمزية انتخابية والتمتع بتفوق نسبى. وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة إلى أن ٨٪ من أسماء الناخبين قد تم استبعادها من القوائم، فيما كشف مركز كارتر الدولى للسلام عن أن التسجيل المعيب لأسماء الناخبين قد أدى إلى حرمان الكثير من حقهم فى التصويت. كذلك، لم تكن الساعات التى يحق للناخبين خلالها الإدلاء بأصواتهم موحدة على امتداد البلاد، وكانت بعض مراكز الاقتراع تفتح أبوابها للناخبين بعد الموعد المقرر لذلك، بل إن بعضها لم يفتح أبوابه على الإطلاق خلال اليوم الأول للانتخابات. أما الناخبون الأميون، وكذلك أولئك من نوى الإعاقة، فكان يلزمهم المساعدة للإدلاء بأصواتهم، إلا أن ثمة تقارير كثيرة قد رصدت قيام مراقبى الأحزاب ومسئولى المفوضية القومية للانتخابات بتوجيه أصواتهم صوب وجهة يعينها بدلا من قيامهم بمساعدة تلك الفئات.

وفى حين واجهت المراقبين النوليين مشاكل قليلة من قبل السلطات الأمنية، لم تكن تلك هي الحال بالنسبة للمراقبين المحليين ومندوبى الأحزاب، وبخاصة فى جنوب السودان. لقد اشتكى حزب المؤتمر الوطنى من ممارسات مركز الخاتم عدلان للاستشارة والتنمية البشرية (منظمة غير ربحية)، حيث اتهمه الحزب بأنه تنظيم شيوعى (كما لو كانت الشيوعية تعد غير قانونية^{١١}). هذا، وقد رصدت جميع لجان المراقبة الرئيسية وقائع عديدة من منع الناخبين من التصويت، وكذا وقائع للتهديد والانتهاكات والتعدى بالضرب والقبض على المراقبين المحليين ومندوبى الأحزاب، وذلك فى معظم الولايات الجنوبية، إلا أن حدة تلك المشاكل كانت أعمق غورا فى وسط الاستوائية وغربها، وشمال بحر الغزال وغربها ولايتى البحيرات والوحدة. وبالتعبعية، لم يرتض كثير من الجنوبيين النتائج الرسمية المعلنة، وخاصة بالنسبة لانتخابات الولايات. أما الأوضاع الأمنية فى غرب الاستوائية فكانت سيئة للغاية مما حدا ببعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة إلى الانسحاب. كذلك، كانت ثمة شواهد عديدة على ضلوع الجيش الشعبى لتحرير السودان فى إساءة معاملة مرشحي المعارضة ومندوبيهم، فقد رصد مركز كارتر أن جنودا فى شمال بحر الغزال قاموا بوضع علامات على بطاقات الاقتراع، وقاموا، عنوة، بإحلال أفراد الشرطة ومندوبى الأحزاب فى اللجان الانتخابية. أما فى همشكوريب بولاية كسلا، فقد خاض الشيخ/ سليمان على بيتاي، وهو رجل ذو حظوة بوصفه حاكما تقليديا، السياق الانتخابى ببطاقة حزب المؤتمر الوطنى واستخدم ميليشياته المسلحة فى منع مراقبى الحزب الاتحادى الديمقراطى من ملاحظة سير العملية الانتخابية والإشراف عليها.

وقد رصدت لجان المراقبة انحرافات فيما تعلق بالأموال المتاحة للأحزاب لإدارة حملاتها الانتخابية، فقامت بتوبيخ تلك المتجاوزة للحد المقرر فى قانون

الانتخابات القومية توييخا فاترا. إلا أنها لم تصل، قط، إلى فهم لأبعاد المشكلة، والتي أتاحت لحفنة من الأحزاب تلقى تمويلات ضخمة، وبالتالي أثارت الشكوك حول الطبيعة التنافسية التي يجب أن تصطبغ بها العملية الانتخابية. هذا، وقد شاع الاعتقاد، وفقا لما رصده بعض وزراء حكومة جنوب السودان، أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع العقيد معمر القذافي، الرئيس الليبي آنذاك، قد قاما بتمويل الحركة الشعبية لتحرير السودان تمويلا مباشرا، منذ عام ٢٠٠٦ على أدنى تقدير.

مراقبة المراقبين

لقد أضحت المراقبة بواسطة اللجان الدولية جزءا من الترتيبات المتعارف عليها لإدارة الانتخابات بالعالم الثالث، وكذا جزءا من حزمة صناعة السلام. وفيما يتعلق بانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بالسودان، كان هناك خمس لجان مراقبة دولية هي الاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر الدولي للسلام، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والإيقاد - إلى جانب عدد من الكيانات الصغيرة والسفارات. كذلك، كان هناك مجموعة أكبر من المراقبين المحليين، ممن يرتبط معظمهم بعلاقات مع مركز كارتر الدولي للسلام، أو المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية. وبالرغم من أنه لم يكن ثمة تنسيق رسمي بين تلك المجموعات، إلا أن البيان الختامي لكل منها كان مشابها للغاية لبيان الأخرى، وهو الأمر غير المستغرب إذا ما علمنا مدى تواتر التعاون فيما بين تلك المجموعات، وكونها خاضعة للمنظومة ذاتها من الافتراضات والاهتمامات السياسية، وكذا قيامها بتبادل الموظفين فيما بينها. وفي التنظير، فإن مراقبة الانتخابات تزيد من الثقة في نزاهة العملية الانتخابية وتساعد في الحيلولة دون انتشار التزوير خلال عمليتي الاقتراع وفرز الأصوات، وتوضح نزاهة الانتخابات، والتوسط لحسم النزاعات الناشئة عنها فضلا

عن ترسيخها للديمقراطية.

إن تجربة الإشراف على الانتخابات في السودان لم تؤكد، بصفة عامة، التنظير أنف الذكر، إذ تم التغاضي عن الحيادية لأن القائمين على لجان المراقبة كانوا قد قرروا، على نحو غير رسمي، في بداية الانتخابات أنها لن تقلل من شأن عملية السلام في مجملها، وبخاصة الاستفتاء الوشيك والسير باتجاه استقلال الجنوب. كذلك، فقد افترض جميع القائمين على تلك اللجان أن التقييم الدقيق للانتهاكات، وخاصة تلك التي مورست من قبل المؤتمر الوطني، قد يفضي إلى تعطيل عملية السلام أو إجهاضها. أما المقاربة المغايرة والذاهب إلى أن التحقيقات الصورية سوف تقوم بإقناع الأحزاب التي أخطأت بأنها قد أطلق لها العنان ... فلم تتم مناقشته على نحو جدي. ولقد كانت هناك إحالات عديدة وإشارات جمّة إلى كون الانتخابات المذكورة أول انتخابات تعددية حقيقية منذ نحو أربعة وعشرين عاما، وبالتالي كان بدهيا توقع حدوث مشاكل. إلا أن ذلك قد حجب نقطتين هامتين للغاية، أولا: قيام حزب المؤتمر الوطني عام ١٩٨٩ بالإطاحة بحكومة ديمقراطية منتخبة، علما بأن أي جهل من قبل السودانيين بالانتخابات كان مرده رفض الحزب الحاكم لإجراء أية انتخابات، وثانيا: جرت انتخابات عام ١٩٨٦، بوصفها آخر انتخاب قد لاقى قبولا، بمشاكل أقل وبمزايم أقل بشأن الانتهاكات التي وقعت، وذلك حين المقارنة بانتخابات ٢٠١٠، على الرغم من كونها أول انتخابات حقيقية جرت منذ ثمانية عشر عاما، ولم تكن لتلك الانتخابات مزية التمتع بالإشراف الكثيف من قبل المجتمع الدولي.

إن النهج التقني للجان المراقبة، والذي بدا أنه قد تم تصميمه لكي لا يدرك التطورات السياسية ... لم يكن قادرا على كشف العديد من الانتهاكات وفضحها. وهي مناطق أخرى من إفريقيا، تم ملاحظة أن الساسة قد عمدوا إلى استغلال

لجان المراقبة للفوز باحترام انتخابي. لقد كان اهتمام الوكالات الداعمة للانتخابات وكذا لجان المراقبة منصبا على ضمان أن تكون العملية الانتخابية متسعة بكفاءة تقنية، وهو ما أصبح المعيار الأساسي لتحديد ما إذا كانت الانتخابات حرة نزيهة أم لا. ولقد لاحظ بعض المحللين الفجوة بين كثافة المراقبة الانتخابية، وفشل ذلك النهج في اكتشاف الانتهاكات الرئيسية، وهو ما دفع الدكتور كايودي سورميكون، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كوفينانت النيجيرية إلى نعت عملية المراقبة بأنها "سياحة مُقنَّعة" disguised tourism.

كذلك، تجدر الإشارة إلى محاولات القائمين على لجان المراقبة التحكم في مسار الحملات الانتخابية. لذا، ففي شمال السودان، فإن الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، وعثمان الميرغني، رئيس الحزب الإبحادي الديمقراطي، وإبراهيم نجود، رئيس الحزب الشيوعي السوداني، ومبارك الفاضل المهدي، رئيس حزب الأمة للإصلاح والتجديد ... قد جادلوا، مرارا، في أن المفوضية القومية للانتخابات كانت تسيطر عليها حفنة ذات ولاء لحزب المؤتمر الوطني ... حفنة لا يمكن أن يتمخض عنها انتخابات حرة أو نزيهة. كذلك فقد جادلوا بشأن رغبتهم في إرجاء الانتخابات لسبعة شهور، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل الأحزاب كلها، وذلك للإشراف على الانتخابات وضمان نزاهتها. أما الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، فقد أكد عقب اجتماع استغرق ٤٥ دقيقة مع مسؤولي المفوضية القومية للانتخابات، أنه يوقن بحيادية المفوضية وكفائها، حيث ظل مستمسكا برأيه ذلك حتى عشية الانتخابات. هذا، وقد رفض كارتر قبول الاقتراح الداعي إلى إرجاء الانتخابات موضحا أنه بما أن المجتمع الدولي قد قام بدفع ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لأغراض تلك الانتخابات (لم يتم الكشف مطلقا عن مصدر تلك الأموال)، فلا يمكن إرجاؤها. وخلال الحملات الانتخابية، سعت المعارضة الشمالية إلى تنظيم مقاطعة

للانتخابات، إلا أن كارتر كان قد عارض ذلك بشدة حيث أصدر عددا من بيانات عامة ذهب فيها إلى إخفاق تلك المقاطعة، إلا أن حقيقة الأمر كانت على خلاف ذلك. إن المواقف التي اتخذها كارتر بشأن تلك القضية وغيرها من القضايا الرئيسية كانت تتوافق مع موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة مع موقف المبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان، الجنرال المتقاعد جوناثان سكوت جريشن.

لقد أقحم جريشن نفسه في غمار العملية الانتخابية على نحو أثار موجات متكررة من الشكوك والغضب. ففي حين ذاع صيته وفشت جماهيريته في دوائر حزب المؤتمر الوطني (ورد أن البشير قد أعرب عن تقديره له قائلا: حتى الولايات المتحدة قد التحقت بصقوف حزب المؤتمر الوطني). إلا أنه قد لعن من قبل المعارضة الشمالية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان. إن ما أغضب المعارضة الشمالية كان تأييد جريشن المطلق لما من شأنه تيسير إجراء الاستفتاء ... ذلك الاستفتاء الذي يؤمن الشماليون تماما أنه تجسيد للمصادقة الأمريكية على انفصال جنوب السودان، وكذلك فقد أغضبهم افتقاره إلى النزاهة والحيادية، وكذا وجهات نظره الأربع بشأن الانتخابات، وهي، أولا: كون المفوضية القومية للانتخابات كيانا كفتا ونزيها قادرا على إدارة العملية الانتخابية. ثانيا. أنه لن يكون ثمة إرجاء للانتخابات. ثالثا: غض الطرف عن اهتمامات المعارضة ومطالبها. رابعا: زعمه بأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة بأقصى ما يمكن أن يكون. ولقد قام أحد الأعضاء المخضرمين بالحركة الشعبية لتحرير السودان بإخبار المؤلف بأن "مهمة جريشن، كما يراها، تكمن في تيسير انفصال جنوب السودان، وهو الأمر الوحيد الذي يمكن إنقاذه في تلك الانتخابات المعيبة للغاية". كذلك، فقد جرى جريشن حزب المؤتمر الوطني في إداة حركات التحرر في دارفور، وبخاصة التأثير الدارفوري. عبد الواحد النور، لعدم مشاركتها في انتخابات السودان العظيمة"،

فقد أورد جريشن

"إن الانتخابات هي المناسبة الأولى التي لم تحدث منذ ٢٤ عاما، والتي يمكن بمقتضاها لأهالي السودان التعبير عن إرادتهم الحرة من خلال صناديق الاقتراع، وأنا أرى أن ذلك أمر هام، لأن ما يجرى الإعداد له الآن ... التحول السياسى، والديمقراطية التي نشهد ميلادها الآن ... كل ذلك سيتيح للأجيال القادمة فرصة التعبير عن إرادتها من خلال صناديق الاقتراع، وليس من خلال ساحات القتال".

وفى حين حرص قادة المعارضة ألا يدينوا الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ممارسات جريشن، أدت الانتخابات إلى تنامي "العداء لأمريكا" Anti- Americanism. وبالرغم من أن البشير قد رحب بدور المبعوث الخاص فى العملية الانتخابية، إلا أنه عمد إلى توجيه بعض اللوم للسياسات الأمريكية، وذلك لانتشار مشاعر العداء تلك. إن المملكة المتحدة والنرويج، أوثق حلفاء الولايات المتحدة، قد قامتا بدعم الانتخابات فى السودان دعما قويا. وقد أسهم السعى السافر للمراقبين الأجانب لتوجيه مسار الانتخابات فى ترسيخ المعتقد الشائع بأنهم متحالفون مع الأحزاب الحاكمة لتمرير "النتائج" بما يروق لهم. ولعل ما ينهض دليلا على ذلك التشكك ما حدث فى المؤتمر الصحافى للاتحاد الأوروبى فى الخرطوم فى السابع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠، والذي شهدته المؤلف ... حين قام ثلاثة صحافيين بسؤال قيادات لجان المراقبة ما إذا كان تقريرهم قد أعد سلفا فى بروكسل قبل قدومهم إلى السودان. وكان الرد أن المعلومات والبيانات بشأن الانتخابات قد أرسلت إلى بروكسل حيث تم بالفعل إعداد المذكرة الختامية هناك.

هذا، وبينما ذهب العامة، فى بعض الأحيان، إلى اعتبار بعثات المراقبة تقوم بتأييد الأحزاب الحاكمة ودعمها ... فإن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية

لتحرير السودان لم يذهبوا إلى ذلك التصور. فحين ذهب تقرير لمركز كارتر الدولي للسلام إلى مطالبة المفوضية القومية للانتخابات بالتفكير في إرجاء سريع يرتكن إلى أساس تقني بما يضمن أن يتم تنظيم الانتخابات على نحو كفاء، استهجنّت الحكومة بشدة ما طالب به المركز لتوافقه مع ما تصبو إليه أحزاب المعارضة، والتي كانت تطالب بإرجاء الانتخابات لسبعة شهور، وذلك لأسباب سياسية. كذلك، فقد قام عمر البشير بتعنيف المركز، وذلك في حملة لحشد الأنصار، حيث ذكر أن الإمام المهدي قد قتل الأجانب الغزاة، وأن أي أجنبي أو منظمة تطلب إرجاء الانتخابات سيتم طردهم عاجلاً وليس آجلاً. أردنا لهم أن يروا انتخابات حرة ونزيهة، ولكن إذا ما تم التدخل في شئوننا، فسوف نقطع أصابعهم، ونضعهم تحت أحذيتنا، ونرمي بهم بعيداً... تلك الكلمات التي تردت معها صيحات "الله أكبر" مدوية من الجماهير. وقد مرت هذه الإساءة أشبه ما تمر بمرور الكرام، إلا أنه حين قام البشير، عشية الانتخابات، بإصدار بيان مشابه، طالب مركز كارتر باعتذار، وهدد بالانسحاب من الإشراف على الانتخابات، إذا لم يأت هذا الاعتذار سريعاً. وبالفعل، فقد جاءت الاعتذارات، سريعة، من كل من علي عثمان طه، وغازي صلاح الدين، وعمر البشير في مكالمات هاتفية جرت مع مركز كارتر، وأعقبها اعتذارات قدمت في مسيرة حشد شعبية في اليوم التالي. ولقد كانت فحوى تلك الاعتذارات مدح الرئيس الأسبق جيمي كارتر وتوجيه الشكر له لدعمه السودان طيلة سنوات عديدة. وفي الواقع، كان كارتر حينها في أطلانطا بالولايات المتحدة، أما موظفو المركز والمراقبون التابعون له، والذين كانوا في السودان في وقت التلويح بالتهديد من قبل البشير، فقد كانوا هم المهددين بالفعل.

وتبقى أسئلة لا بد من إيرادها: هل أسهمت الانتخابات في تمكين الشعب السوداني، وهو الهدف النهائي من وراء التحول الديمقراطي وفق شروط اتفاق

السلام الشامل؟ وهل بات في مقدور مواطني السودان أن يجدوا مطالبهم واهتماماتهم وقد تم التعبير عنها بشكل جيد؟ وهل أضحى بإمكانهم أن يمتلكوا قدرة أكبر عند التعامل مع القادة السياسيين من تلك التي كانت لهم قبل الانتخابات؟ وهل أصبح لديهم سيطرة على عملية السلام؟ إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة هي إجابة بالنفي. وفي ضوء ذلك، فإن الاستخلاص الوحيد الذي يمكن الوصول إليه هو كون الانتخابات فشلاً محققاً. ففي واقع الحال، أدت الانتخابات - بالفعل- إلى تقليص قوة السودانيين في تعاملهم مع القادة السياسيين وفي احتكاكهم بالبيئة السياسية في الشمال. أما الجنوب، فقد ساءت أحواله على نحو مذر بعد الانتخابات.

إن الرفض المتكرر من قبل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان للتعامل على نحو إيجابي مع أحزاب المعارضة لكل منهما، وذلك في أعقاب الانتخابات ... كان مدعوماً على الدوام بالزعم باستناد سلطتهما إلى شرعية الانتخابات. أما غير المعلن فقد تمثل في أن المجتمع الدولي، تحت رعاية بعثات المراقبة الدولية، قد أكد هذا الأمر. لذا، فقد صرح عمر البشير بأن تلك الانتخابات قد تم الإشراف عليها ومراقبتها من قبل مراقبين محليين وإقليميين ودوليين - والذين شهدوا جميعاً مدى نزاهة وشفافية العملية الانتخابية في السودان. والأمر المؤكد أن بعثات المراقبة لم تخلص قط إلى أمثال تلك المزاعم. إلا أنه في حين قام السياسيون بترديد تلك المزاعم على نحو متكرر، وهو ما فعلته وسائط الإعلام أيضاً، حسب العديد من عوام السودانيين قيام بعثات المراقبة بالمصادقة التامة على الانتخابات، فثارت بالتالي ثائرتهم. ووفقاً لما سبق، يمكن القول إنه كان من الأفضل ألا يتم الاستعانة مطلقاً ببعثات المراقبة تلك. إن الانتهاكات، في ظل غياب بعثات المراقبة، لم تكن بالكاد لتزيد عن تلك التي رصدت بالفعل، حيث استأثر حزب المؤتمر الوطني بجميع

المقاعد البرلمانية والمناصب الولائية في شمال البلاد، في حين استأثرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بمثيلاتها في الجنوب، لذا فقد كان وجود تلك البعثات أمرا غير ذي موضوع. إلا أنه في حال غيابها، ما كان ليتأتى لأى من الحزبين الارتكان إلى سند قوى في الادعاء بشرعية انتصاراته، إذ ربما توجب على كل منهما إحداث تواؤمات بعينها مع خصومه السياسيين.

ففي غمار العملية الانتخابية، أعلن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان عن التزامهما بتشكيل حكومات تضم شتى ألوان الطيف السياسى، إلا أنه ومع نهاية الانتخابات لم يتحقق شىء من تلك الوعود. وعلى أية حال، فقد زعم كلا الحزبين أن اقتسام السلطات المقترح كان تفضلا من فيض كرمهما، إذ أثبتت الوقائع أنهما فقط من يمثلان إرادة الشعب السودانى تأسيسا على نتائج خضعت لمصادقة دولية عيها. كذلك، فإن الأمل الذى راود المجتمع الدولى فى أن تقود الانتخابات إلى توسعة قاعدة الحكم الرشيد فى البلاد واستقطاب أحزاب أخرى مباشرة، إلى برلمانى الخرطوم وجوبا، وإدراجها ضمن عملية السلام المسيطر عليها من قبل حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... لم تكن إلا حلما بعيد المثال إذ احتكرت هاتان القوتان مقاعد ببرلمانى الخرطوم وجوب بأكثر مما احتكرتاه قبل إجراء الانتخابات، وفى تلك الأثناء، قامت أحزاب المعارضة فى شمال البلاد وجنوبها بشجب الانتخابات وعدم قبول نتائجها، ولو أن ذلك لم يكن ليغنى قليلا نظرا لهشاشة موقفها التناقسى.

إلا أن الإخفاق الذريع للمجتمع الدولى كان قد تمثل فى إهمال العلاقة التى تربط ما بين التحول الديمقراطى والسلام والاستقرار. فالديمقراطية قد تم مقايضتها أثناء الانتخابات على النحو ذاته الذى تم مقايضتها به مرارا خلال الفترة الانتقالية لعملية السلام ... وذلك لصالح ضرب من الذرائعية السياسية. أما

الثمن، فلم يكن ممثلاً فقط في صلف ونفاق زعامات كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، بل تمثل أيضاً في التهديدات المتعددة لعملية السلام، واستمرار غياب الاستقرار في ربوع البلاد. ولربما يرتضى يراجماتي ما الركون إلى أن الأمر لم يكن على ذلك القدر من السوء حين تم مقايضة المبادئ ما دامت النتائج النهائية مرضية ومقبولة، إلا أن النتائج - في واقع الأمر - كانت غير مرضية على الإطلاق. وكما في الشرق الأوسط، فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيون، في السودان، انقصاماً تاماً وقطيعة مطلقاً ما بين رطانتهم الخطابية الرنانة في دعمهم للديمقراطية من جهة، وبين دعمهم البادى لأنظمة الحكم الشمولية في البلاد. فحين تتأزم الأمور، تلقى المجتمع الدولي حريصاً على الاستقرار بأكثر من حرصه على الديمقراطية، إلا أنه، في النهاية، لا يبلغ أياً منهما. ويعنى ذلك، في الممارسة العملية، دعماً لمن يبيده مقاليد السلطة في كل من الخرطوم وجوبا بغض الطرف عن الكيفية التي حيزت بها تلك السلطة ... وهو النمط المشاهد لسنوات طوال على امتداد العالم بأسره، وإن واجه أعتى التحديات وأخطرهما في نطاق بلدان الشرق الأوسط.

خلاصة

في دراسة بعنوان "الانتخابات في السودان: التعلم من التجربة" ... وهي دراسة نشرت قبل الانتخابات السودانية التي أجريت عام ٢٠١٠، وتحديداً في ٢٠٠٩، ذهب واضعو الدراسة، جستن ويليس، وعطا البطحاني، وبيتر وودورد، إلى أنه "إذا كانت الانتخابات قد افتقدت المصداقية، فمن الصعوبة بمكان تصور كيف سيمضى اتفاق السلام الشامل" قداماً. بيد أن الاتفاق ظل سارياً على الرغم من افتقاره إلى المصداقية. إن الديمقراطية حين ينظر إليها باعتبارها تهديداً للسلام، يؤكد صناع السلام الدوليون، على الدوام، أن الديمقراطية هي التي يتم

التضحية بها، ثم تذهب الدراسة إلى رفض الأطروحة القائلة بأن:

شمة ولع بصندوق الاقتراع، وهو الأمر الذي يقضى إلى أداء باهت للسلوك الانتخابي مبقيا على ثوابت السياسة كما هي. ووفقا لهذا الطرح، فإنه من الممكن أن توجد صناديق للاقتراع، ومع ذلك يتم حرمان الجماهير من الديمقراطية، وحق الالتجاء إلى العدالة، كما يحرمون من الشفافية الحكومية وحرية التعبير وحق تكوين التنظيمات.

إن الأطروحة التي رفضها واضعو التقرير هي، في الحقيقة، موجز دقيق للانتخابات العامة في السودان (نيسان/أبريل ٢٠١٠).

لقد انخرطت كل من بعثتي "مركز كارنر الدولي للسلام" والأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في السودان في جدالات داخلية عميقة حول كيفية التعامل مع الانتهاكات التي انطوت عليها الانتخابات، وذلك خوفاً من احتمالية أن يفضي استدعاء الأحزاب لتلك المهمة إلى تهديد عملية السلام الوليدة. لذا فقد تم الجنوح إلى اعتبار الانتخابات قد استوفت المعايير الدولية المقررة، بيد أن الواقع العلى قد شهد إجماعاً، فيما أغلظ كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان معاملة المعارضة واستغلا الفرصة لتقسيم البلاد وفق معيار شمالي/جنوبي والذي سرعان ما توافق مع ما تم التعارف عليه لاحقاً بأنه "حدود دولية". وفي الواقع، فإن قلة فقط هي التي اطلعت على تقارير بعثات المراقبة الدولية. وعلى أية حال، فقد انطوت تلك التقارير على الكثير من التحليلات والانطباعات حول قضايا تقنية وأمور أخرى موضع اهتمام. ونتيجة لذلك، لم يكن صعباً على الإطلاق استخلاص قيام تلك البعثات بالمصادقة على الانتخابات، إذ قامت بالتشديد على أنه أياً ما كانت الانتهاكات، فلا بد وأن تمضي عملية السلام في طريقها المرسوم.

وبالفعل، فقد وجد مركز كارتر أن "تعهد اتفاق السلام الشامل بإنجاز التحول الديمقراطي لم يتحقق مطلقاً"، كما وجد أن الانتخابات "ستعجز عن الوفاء بالمعايير الدولية، والوفاء بالتزام السودان بانتخابات حقيقية - من مناح عدة"، إلا أنه خلص، بدرجة أو أخرى من اللامنتقية، إلى "كون الانتخابات مهمة كمؤشر ذى دلالة لاتفاق السلام الشامل". أما بيان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الانتخابات السودانية فقد عكس ما خلصت إليه بعثات المراقبة، فضلاً عن ترديده لما شددت عليه تلك البعثات، فقد أكد السطر الأول من البيان الأمريكى أن "الانتخابات التى أجريت مؤخراً فى السودان كانت خطوة أساسية ضمن خطوات تم التأسيس لها من قبل اتفاق السلام الشامل السودانى"، وذلك قبل أن يذكر أن الانتخابات قد عجزت عن الوفاء بالمعايير الدولية.

إن توزيع المقاعد فى البرلمان السودانى (بعد استبعاد نتائج انتخابات الفوائر الجغرافية التى أعيد جدولتها، والبالغ عددها ١٧ دائرة، فضلاً عن دائرة انتخابية تتبع نطاق "البحر الأحمر" لم يتم الكشف عن نتائج التصويت بها) ... قد أسفر عن فوز حزب المؤتمر الوطنى بـ ٣١٢ مقعداً بالبرلمان، واستثنائه بـ ١٨٠ دائرة انتخابية جغرافية، و٥٠ قائمة حزبية، و٨٢ مقعداً لقوائم المرأة، بما يعادل ٧٢٪ من الإجمالى. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد فازت بـ ٩٩ مقعداً فى البرلمان، واستأثرت بـ ٥٦ دائرة انتخابية جغرافية، و١٧ قائمة حزبية، و٢٦ مقعداً لقوائم المرأة، بما يعادل ٢٣٪ من الإجمالى. هذا، بينما فاز حزب المؤتمر الشعبى بأربعة مقاعد برلمانية، ودائرة جغرافية واحدة، وثلاثة مقاعد لقوائم المرأة. وقد حصلت الأحزاب الآتى ذكرها على مقاعد بالدوائر الجغرافية وفقاً لما يلى الحزب الاتحادى الديمقراطى (٤ مقاعد)، الحزب الاتحادى الديمقراطى - الأصل (مقعد واحد)، الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى (مقعدان)، حزب الأمة

للإصلاح والتجديد (مقعدان)، حزب الأمة القومي (مقعد واحد)، المرشحون المستقلون (٢ مقاعد)، الإخوان المسلمون (مقعد واحد). هذا، وقد فاز مرشحو حزب المؤتمر الوطني بـ ٩١٪ من مقاعد المجالس التشريعية للولايات الشمالية، بينما فاز مرشحو الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ٨٧٪ من مقاعد المجالس التشريعية للولايات الجنوبية.

وبالرغم من أن كوادز حزب المؤتمر الوطني قد تكهنت بحصول البشير على ٨٠٪ أو أكثر من أصوات الناخبين، إلا أنه، ورغمما عن انسحاب ياسر عرمان، لم يحصل إلا على ٦٨,١٥٪ من الأصوات. إن مدى دقة النسبة المذكورة قد اكتنفها كثير من الشكوك من قبل بعثات المراقبة، ولكن في ظل غياب أدلة داعمة، لم يكن هناك مجال للتشكك في النسبة التي حصل عليها البشير في تقارير تلك البعثات. أما ياسر عرمان فقد حصل على ٢١,٦٤٪ من أصوات الناخبين، إذ كان اسمه ما زال مدرجا في بطاقات الاقتراع بالرغم من انسحابه من الانتخابات، حيث قام الجنوبيون بالتصويت لصالحه "بالجملة" (وذلك وفقا لتوجيهات الحركة الشعبية لتحرير السودان). أما سالفكير فقد حصد ٩٣٪ من أصوات الناخبين، في مقابل ٧٪ فاز بها لام أكرول ... وقد ثارت الشكوك حول تلك الأرقام على المستوى غير الملن، إلا أنها لم تبارز جهاراً.

وقد فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجميع مقاعد المجالس التشريعية للولايات الجنوبية باستثناء ١٦ مقعداً، ذهبت أربعة منها إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي، ومقعد واحد إلى حزب المؤتمر الوطني، بينما فاز المستقلون بالأحد عشر مقعداً المتبقية. على الرغم من أن معظم المستقلين قد التحقوا ثانية بالحركة الشعبية لتحرير السودان، في نهاية المطاف. أما حزب المؤتمر الوطني فقد فاز بجميع المناصب الولائية في الشمال فيما عدا ولاية النيل

الأزرق والتي فاز فيها مالك عقار إير عن الحركة الشعبية لتحرير السودان في أعقاب مفاوضات ومساومات وتهديدات باستخدام العنف، بينما حصدت الحركة الشعبية لتحرير السودان جميع المناصب الولائية في الجنوب، بعد أن أعلن العقيد بانقاسي جوزيف باكوسورو، والذي خاض الانتخابات كمرشح مستقل في غرب الاستوائية، على نحو مفاجئ، التحاقه ثانية بالحركة الشعبية. وقد شاع الاعتقاد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تخسر منصب حاكم ولاية غرب الاستوائية فحسب، بل فقدت كذلك منصب حاكم ولايات وسط الاستوائية، وأعلى النيل، والوحدة، والبحيرات، وبحر الغزال الشمالية، وربما فقدت جونقلي أيضا ... بالرغم من أنه من المستحيل التيقن من ذلك.

وبما أن معظم أهالي الجنوب يبدون مؤمنين بأن حكام تلك الولايات، ممن ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، قد خسروا، وحيث لم تستطع أية بعثة مراقبة تأكيد ذلك ... لذا تعن الحاجة إلى فهم تلك الواقعة وإيراد تفسير لها. وبما أنني - مؤلف الكتاب - كنت مشاركا في هذا الأمر، يمكنني القول إنه لم يكن ثمة ضغط صريح سافر على المراقبين، كما لم تكن هناك أية محاولة للتستر على الانتهاكات، ولكن - حين النظر إلى الأمر على نحو ارتجاعي - نجد أن المنهجية المتبعة من قبل بعثات المراقبة لم تكن موفقة في التعرف إلى كثير من الانتهاكات التي جرت خلال الانتخابات، فعدم قدرة تلك البعثات على إجراء تحليل بشأن تمويل الحملة الانتخابية يعد أحد الأمثلة على عدم التوفيق. كذلك كانت هناك ضغوط كبيرة - وذلك بلا شك هو النمط السائد في الانتخابات - لإصدار بيان فور الفراغ مباشرة من العملية الانتخابية، وهو ما يعزى، في جانب كبير منه وفقا لأحد كبار المراقبين، إلى الرغبة في التأكيد على الجماهير أنه بالرغم من وجود مشاكل إلا أنه يجب عليهم تقبل النتائج وعدم اللجوء إلى العنف. كذلك، فوفقا لأحد السياسيين

الجنوبيين، فإن مهمة المراقبين قد تمثلت في "تقنين الأمر الواقع". هذا، وقد قام مركز كارتر الدولي للسلام وبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة بنشر بيانيهما وعقد مؤتمر صحافي في السابع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بينما كانت عملية حصر الأصوات ما تزال جارية، وتبعتهما في ذلك باقى بعثات المراقبة. ولقد كان هذا الإجراء المعيب بسبب ارتباط كل من رئيسى هاتين البعثتين بأعمال أخرى في اليوم التالي (١٨ / ٤ / ٢٠١٠).

من الأرجح أن الكثيرين في الجنوب ممن قاموا بالتصويت لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان قد قاموا بذلك ليس انطلاقاً من احترامهم للحركة، أو تقديراً لمنجزاتها، أو توقعاً لأداء مستقبلي جيد، وإنما لأن التصويت لصالح الحركة كان يعد السبيل الأمثل للمحافظة على سيادة عملية السلام وعدم انحرافها عن المسار المرسوم، وكذلك لضمان إجراء الاستفتاء المفضى إلى انفصال جنوب السودان. وبينما جاءت أغلب الأصوات التي حصدها ياسر عرمان من الجنوبيين، فإن الشماليين قد صوتوا لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان لإيمانهم العميق بأيدولوجية "السودان الجديد". لقد كانوا ضمن أكبر الخاسرين في الانتخابات.

ولكن إذا كان بناء السلام الدوليون وبعثات مراقبة الانتخابات قد أملاوا سريعا في تجاوز المعضلات التي نجمت عن الانتخابات، فقد أخفقوا في تقدير إرث المارّة الذي خلّفته الانتخابات في صفوف أحزاب المعارضة، والتشاؤم الذي ولدته لدى عامة الجماهير. وكما سنرى لاحقا، فإن بعضاً من أكثر المشكلات السياسية والأمنية ضراوة في الجنوب قد نشأ في الولايات التي تنفّست بها الانتهاكات. وفي النهاية، فقد أسهمت انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ في إنهاء تعهدات اتفاق السلام الشامل بشأن التحول الديمقراطي والوحدة في السودان، كما أسهمت في تبديد أية خيالات حول المصادقية الديمقراطية للحركة الشعبية لتحرير السودان.

هذا، وقد خلص الزعيم الشمالى المخضرم للحركة، الدكتور منصور خالد، إلى أن أحد مظاهر ضعف اتفاق السلام الشامل كان اعتماده على الشراكة فيما بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير اسودان، بيد أن المشكلة الحقيقية كانت تكمن فى فشل كلا الطرفين فى توسعة حدود الشراكة، ومن ثم الإخفاق فى تحقيق التحول الديمقراطى الموعد. كذلك، فقد أوضح الدكتور منصور خالد أن المراقبين الدوليين يتحملون بعضا من المسؤولية عن الفشل الذى منيت به الانتخابات.

وأخيراً، وفى العاشر من أيار/ مايو ٢٠١٠، ويعد أن فرغ شركاء السلام، والمجتمع الدولى من تهنئة أنفسهم بمهمة أدت بنجاح ... أصدر مركز كارتر الدولى للسلام بيانا خاصا برصد الأصوات، وقد خلص البيان إلى أن العملية قد شابتها فوضى عارمة، وانعدام للشفافية، وكانت عرضة للتحايل والابتزاز. ونتيجة لذلك، كان المركز مهتما بمدى دقة النتائج الأولية وصوابها، تلك المعان عنها من قبل المفوضية القومية للانتخابات، كذلك، فإن الإجراءات والتدابير الاحترازية - التى كان الغرض منها ضمان دقة النتائج وشفافيتها - لم يتم تطبيقها على نحو ممنهج، بل إنه قد تم تجاهلها فى بعض المناطق. وبعبارة أخرى، وحتى بتتحية مشكلات التسجيل جانباً، وكذا الحملات الانتخابية، ومضمار التسابق الانتخابى غير الكفء وغير العادل، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ... فإن مركز كارتر الدولى للسلام، وارتكانا إلى أساس تقنى بحت، قد خلص إلى كون عملية رصد الأصوات قد شابها عوار جلى وعيوب جمة بما يلقى ظلالة من الشك على العملية الانتخابية برمتها. ولكن، فى ذلك الوقت، لم يكن أحد يسمع شيئاً، فقد كان الاهتمام منصبا على المحافظة على سيرورة عملية السلام وضمان أن يتمخض الاستفتاء عن نتائج إيجابية.

إقرار ما لا مفر منه

استفتاء كانون الثاني/يناير ٢٠١١

كان الداعمون الدوليون لعملية السلام، وكذلك حكومة جنوب السودان تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، تواقين للمضي قدماً إلى ما وراء انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠ المعيبة، والتركيز على ما اعتبروه دائماً الهدف الرئيسي لاتفاق السلام الشامل – تحديداً الاستفتاء على حق تقرير المصير لتيسير انفصال جنوب السودان – وتحديد ما إذا كان قاطنو ولاية أبيي راغبين في أن يتم إلحاقهم بالجنوب، أم في أن يظلوا تابعين للشمال.

بيد أن المرارة التي ولدتها الانتخابات، والفشل في إحراز تقدم في إرساء دعائم الديمقراطية، والركود الذي أصاب عددا كبيرا من القضايا ... كل ذلك كان يعنى أن المناخ الذي أحاط المسيرة نحو الاستفتاء بدأ محفزا على الصراع والخلاف ومحرضا على العودة إلى ساحات القتال. وفضلا عن ذلك، فإنه قد تعين على قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان تجاوز التعارض القائم بين برنامج الحركة الداعى إلى "سودان موحد إصلاحى"، وبين دعم الحركة لانفصال الجنوب، إلى جانب التوؤم مع موقف مرير، وإقناع حزب المؤتمر الوطنى بقبول حتمية الانفصال. كذلك، فقد كان حزب المؤتمر لوطنى يواجه موقفا متعارضا ذاته بالرغم من قيام الحزب بتأييد الوحدة - اسمياً - إلا أن معظم قياداته كانوا سعداء لجاراتهم العلمانيين المشاغبيين في الجنوب وأيديولوجيتهم، "السودان الجديد"، ما



دام كان بإمكانهم توظيف قبول التصويت بالانفصال كوسيلة لابتزاز حكومة جنوب السودان، وكذا المجتمع الدولي في الكثير من القضايا.

حق تقرير المصير

تبعث المطالبة بحق تقرير المصير من قرابة عقود ستة من الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة، حيث كانت تدعمها جميع الفصائل المنتمية للمجتمع الجنوبي. هذا، وقد نص بروتوكول مشاكوس، في مادته (٢-١) على حق الجنوبيين - قانونياً - في تقرير مصيرهم، حيث إن "شعب جنوب السودان له الحق في تقرير مصيره، وذلك ضمن أمور أخرى، عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً" (مادة ٢-١). كذلك، فقد ورد بالبروتوكول في مادته (٢-٥) أنه "عند نهاية الفترة الانتقالية التي مدتها ست سنوات، يكون هناك استفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية،

يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبى لتحرير السودان لى يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذى تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للانفصال".

وبالرغم من وجود ما يسوغ الإيمان بأن صيغة "سود ن كونفدرالى" سيكون لها قاعدة تأييدية صلبة فى الجنوب، إلا أن تلك الصيغة لم تطرح كخيار منفصل بالرغم من أن مجموعات "استطلاع الرأى" فى الجنوب فى ظل المعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية قد وجدت أن هناك تأييدا كبيرا لها، بالرغم من التأييد الأكبر لخيار الانفصال. هذا، وقد ينظر إلى مناصرة الكونفدرالية على أنه دعم وتأييد للوحدة إذ إنها تعنى المحافظة على الهياكل الحكومية المستقلة التى أتاحها اتفاق السلام الشامل ... ذلك الطرح الذى نادى به لسنوات مالك عقار اير، زعيم القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان وحاكم ولاية النيل الأزرق. أما الدكتور غارى صلاح الدين، المفاوض الرئيسى عن حزب المؤتمر الوطنى فى مقابوضات بروتوكول مشاكوس، فقد ذكر أنه ومنذ خمسينيات القرن العشرين ، ساوى السياسيون الشماليون بين "الفيدرالية الموسعة"، وبين الانفصال، إلا أنهم لم يعملوا بتلك المقولة. وفى حقيقة الأمر، عارض كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك الطرح ... عارضه الحزب لانطوانه على دعم فكرة "السودان الجديد"، والحد من إمكانية "أسلمة الجنوب"، وعارضته الحركة لأنه على الرغم من تأييدها الرسمى لسودان موحد، فإن زعامة الحركة "ما بعد قرنق" تذهب إلى تفضيل الانفصال الصريح.

وقد ظل العمل ببروتوكول مشاكوس ساريا إذ تم تضمين البروتوكول فى دستور البلاد، إلا أن قانون الاستفتاء الذى صادق عليه البرلمان عام ٢٠٠٩ هو الذى حدد الشروط التى يمكن أن يجرى بمقتضاها الاستفتاءان بشأن جنوب

السودان ومنطقة أبيي. وكان ذلك نتاج مفاوضات مضنية جرت، بالأساس، بين نائبى الرئيس، رياك مشار وعلى عثمان طه، وكذا تظاهرات قادها ياسر عرمان. على أن الأمر الذى أثار إشكالية خاصة تمثل فى النسبة المثوية من الجنوبيين الذين يجب أن يدلوا بأصواتهم حتى يتم قبول نتائج الاستفتاء. ولقد وافقت الأحزاب على ضرورة أن يدلى ٦٠٪ من الناخبين المسجلين بأصواتهم فى الاستفتاء، وأنه إذا تعذر الوصول إلى ذلك الحد توجب إعادة إجراء الاستفتاء فى غضون ستين يوماً. هذا، وقد نصت المادة ٤١/٢ من قانون الاستفتاء لشعب جنوب السودان على ما يلى: (أ) يعتبر استفتاء جنوب السودان قد تم قانوناً إذا اقترح ما لا يقل عن ٥٨٪ من عدد الناخبين المسجلين. (ب) إذا لم يكتمل النصاب يعاد الاستفتاء بنفس الشروط خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية. وقد أدى هذا الشرط إلى إثارة موجات من الغضب فى جنوب السودان. كذلك، فوفقاً للمادة ٤١/٣ من القانون، "تكون نتيجة الاستفتاء على لخيار الذى حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪ + ١) من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين، وهما إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذى أرساه اتفاق السلام الشامل أو الانفصال. كذلك، فقد دعا قانون الاستفتاء إلى الاستعانة "بالمراقبين الدوليين" فى جميع مراحل عملية الاستفتاء، فقد نصت المادة ٦١/١ من القانون على أنه "يجب أن تتم عملية الاستفتاء بمراقبة دولية وإقليمية ومحلية وذلك بقيام الحكومة وحكومة جنوب السودان بالتنسيق مع مفوضية استفتاء جنوب السودان، إلى جانب الدول الراعية للاتفاق، بدعوة أو قبول طلبات الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لحضور ومراقبة الاستفتاء وفقاً لأحكام هذا القانون وتحديد ممثليهم على أن تقوم المفوضية باعتماد الممثلين رسمياً". ونظراً لحركة الترحيل الواسعة التى زامت الصراع فى جنوب السودان، فإن القانون، حق التصويت للمقيمين فى شمال السودان وكذلك فى ثمانى دول هى: إثيوبيا وكينيا وأوغندا وأستراليا

وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومصر. هذا، وقد نصت المادة ٢٧ من قانون الاستفتاء، والخاصة بمراكز التسجيل والاقتراع على ما يلي. (١/٢٧) فيما عدا مراكز الاستفتاء في المواقع الأخرى المنشأة بمقتضى الضرورة، تقوم اللجنة العليا بناء على توصية من اللجنة الفرعية بتكوين لجان مراكز التسجيل والاقتراع في المقاطعات. (٢/٢٧). دون المساس بأحكام البند (١) أعلاه، يجوز للمفوضية إنشاء مراكز للاستفتاء في أية مواقع أخرى على ألا يقل عدد الناخبين المسجلين عن عشرين ألف ناخب في كل مركز. أما في حالة عدم توفر ذلك العدد (٢٠٠٠٠) في أى موقع يتم فتح مركز الاقتراع لهم في عاصمة الولاية المعنية في شمال السودان أو في بلاد المهجر.

وكانت أكثر مواد قانون الاستفتاء إثارة للجدل، المادة ٢٥ والخاصة بأهلية الناخب للاستفتاء، حيث اشترطت في الناخب أن يكون (١) مولودا من أبوين ينتمى كلاهما أو أحدهما إلى أى من المجموعات الأصلية المستوطنة في جنوب السودان أو قبل الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية في جنوب السودان، أو (٢) مقيما إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع أو أى من الأبوين أو الجدين مقيما إقامة دائمة ومتواصلة دون انقطاع في جنوب السودان منذ الأول من كانون الأول/يناير ١٩٥٦ (قانون الاستفتاء لشعب جنوب السودان: المادة ٢٥). هذا، وقد كان القصد من وراء تلك المعايير تضمين أولئك الذين تعود أصولهم إلى أحد الأصول الإثنية في جنوب السودان. وأولئك المقيمين إقامة دائمة في جنوب السودان، إلا أنه لم يتم تقديم بيان ما بما تتكون منه المجموعات الإثنية أو الأصلية، أو كيف سيتم تطبيق تلك الاشتراطات.

لقد جاءت تلك الاشتراطات المعقدة تجاوبا مع مخاوف الحركة الشعبية لتحرير السودان إزاء تلاعب حزب المؤتمر الوطنى بالناخبين الشماليين وتصليله لهم. إذ

أرادت الحركة الشعبية، في بداية الأمر، أن تنكر على الجنوبيين المقيمين في الشمال الحق في التصويت، إلا أن حلفاءها في البرلمان اقتنعوا بالتراجع عن ذلك. وأخذاً بقانون استفتاء منطقة أبيي في اعتبارها، تمادت الكتلة البرلمانية للحركة الشعبية لتحرير السودان في إنكار أدنى الحقوق الديمقراطية الأساسية. ففي أعقاب قيام لجنة برلمانية ضمت جميع الأحزاب بمنح كل من بدو دينكا نقوك والمسيرية بالمنطقة الحق في التصويت في الاستفتاء، ثارت ثائرة الحركة الشعبية لتحرير السودان مما أدى إلى وقف استكمال الإجراءات لتدخل مع حزب المؤتمر الوطني في مفاوضات غير علنية، كانت نتيجتها التقدم بمشروع قانون يخلو لجهاز الأمن والاستخبارات الوطني سلطات أوسع، حيث وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على التصويت لصالح تلك التدابير، بينما ارتضى حزب المؤتمر الوطني ألا تحرم قبيلة المسيرية حقها في التصويت في استفتاء منطقة أبيي. أما المعارضون في الحركة الشعبية فقد استاءوا بشدة، كذلك كانت الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان من المسيرية الذين ينتمى أغلبهم إلى حزب المؤتمر الوطني. وبالأزعم أنهم قد تم خيانتهم والغدر بهم، غادر أعضاء البرلمان من المسيرية أروقة البرلمان وبصحبتهم عدد من أعضاء التحالف الوطني الديمقراطي، وأعضاء برلمانيين آخرين. وقد أورد عضو برلماني معارض، بشي من المرارة، أن تلك الأحداث قد زلزلت ثقتنا في الحركة الشعبية لتحرير السودان.

هذا، وقد أقر قانون استفتاء جنوب السودان إنشاء "مفوضية استفتاء جنوب السودان"، وفقاً للمادة (٨) من القانون: "١- تنشئ رئاسة الجمهورية فور صدور هذا القانون مفوضية تسمى مفوضية استفتاء جنوب السودان. ٢- يكون مقر المفوضية بالخرطوم ويكون لها مكتب استفتاء جنوب السودان بجوبا. كذلك فقد نصت المادة (١٤) من القانون ذاته على أنه "يكون من ضمن مهام المفوضية

وسلطاتها تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه وفقاً لأحكام الدستور بالتعاون مع الحكومة وحكومة جنوب السودان". وبالرغم من سعى الحركة الشعبية لتحرير السودان باقتراح أمور أخرى. أما رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان فكان البروفيسور الجليل محمد إبراهيم خليل، وهو محام مرموق وعضو مخضرم بحزب الأمة على خلاف مع توجهات حزب المؤتمر الوطني. وقد قام خليل بمغادرة السودان ليعيش في منفاه الاختياري في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك في أعقاب الانقلاب الإسلامي. على أن المشاهد هو كون خليل ومفوضية استفتاء جنوب السودان وكأتهما ينتميان إلى جيلين مختلفين - فهو سوداني ليبرالي النزعة يحاول أن يأتي بما هو صواب حتى ولو أدى ذلك إلى تمزيق أواصر الوطن. أما القاضي شان ريك مابوت رئيس مكتب استفتاء جنوب السودان فكان نائب رئيس محكمة جنوب السودان العليا. هذا، وقد كان عدد من أعضاء المفوضية والمكتب أنصاراً مشهورين للحركة الشعبية لتحرير السودان. إذًا، وعلى خلاف انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فلا يتأتى أن تكون هناك ممالأة أو انحياز إلا إذا كانت ضد حزب المؤتمر الوطني. وبالرغم من كون كل من المفوضية والمكتب قد ووجها بالعديد من المشكلات اللوجيستية والتمويلية، إلا أن المتعارف عليه أنهما قد اضطلعاً بمسئولياتهما باقتدار وحيادية.

المسيرة نحو الاستفتاء

على الرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني أثبتا خلال العملية الانتخابية مهارتهما في التوصل إلى اتفاقات تصب في مصلحتيهما، وتضعف من شأن الأحزاب المعارضة، وتسخر من التزام اتفاق السلام الشامل بإحداث تحول ديمقراطي، إلا أن الانتخابات قد أسهمت في ترسيخ انعدام ثقة كل منهما في الآخر. كذلك فقد أدت الانتخابات إلى تعكير الصفو

لتناولها عدداً من القضايا التي عرفت لاحقاً بقضايا ما بعد الاستفتاء. على أن تناول تلك القضايا قد شهد بهبوطاً في تفعيله بسبب التأخير في تحقيق معظم أهداف اتفاق السلام الشامل، وكذا بسبب عدم التيقن السياسى، والرغبة من جانب الطرفين، فى أوقات مختلفة، فى إرجاء الأمور، وبسبب تثبيط الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غربية أخرى لكلا الطرفين عن التعامل مع الأمور مبكراً إذ ساد الاعتقاد بأن ذلك قد يفضى إلى الحكم المسبق على نتائج الانتخابات. إن نتائج الانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قد قسمت البلاد إلى شمال يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطنى سيطرة كبيرة، وجنوب تهيمن عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما جعلت نتيجة الانتخابات التكهّن بما سوف يسفر عنه الاستفتاء واضحاً جلياً.

وبما أن المفاوضات لم تسفر عن تقدم ملموس، قام تابو مبيكى، رئيس اللجنة العليا للتنفيذ التابعة للاتحاد الإفريقى بنقل المفاوضات إلى "مقلى" بإثيوبيا، حيث اتفق حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١٠ على تفاوض رسمى للتفكير فى القضايا المثارة وتحديد من سيشارك فى هذا الصدد. هذا، وقد اتخذ القرار بتقسيم المواضيع المختلفة إلى أربع مجموعات رئيسية: المواطن، والأمن، والتمويل، والمعاهدات الدولية والشئون القانونية، كما تقرر أن تدار المفاوضات من قبل الاتحاد الإفريقى، وتفويضه لمساعدة الأحزاب السودانية فى تطبيق مقتضيات اتفاق السلام الشامل، والشئون ذات الصلة، تلك العملية التى سوف يدعمها "الإيقاد"، و"منتدى شركاء الإيقاد"، والأمم المتحدة. وأخيراً، فقد ووفق على ضرورة أن تشمل المفاوضات على أحزاب سياسية أخرى، بالإضافة إلى المجتمع المدنى. وقد بدا ذلك استهلالاً مبشراً، إلا أنه وبالرغم من مرور عام بأكمله لم تتمخض المفاوضات عن أية اتفاقات موقع عليها.

لقد حظيت قضية المواطنة باهتمام خاص لأنها قد ولدت المخاوف من حركات الترحيل والنزوح المفاجئ، وإهدار الحقوق الأساسية للجنوبيين في الشمال، وبالفعل، فقد ظل شبح الثأر يتبادل موجات الترحيل بين كل من إثيوبيا وإريتريا خلال الحرب بينهما (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) قائماً كمثال على ما قد يصيب السودان. وبالرغم من أن الرئيسين عمر البشير وسالفاكير قد أصدرتا بيانات مطمئنة، إلا أن تلك لم تكن الحال بالنسبة إلى بعض الوزراء ممن وجدوها فرصة سياسية ساحة لإشغال الموقف. لقد ذكر كمال عبيد، وزير المعلومات بحكومة الوحدة الوطنية، أنه إذا ما صوت الجنوبيون لصالح الانفصال، "فلن يكون بإمكانهم التمتع بحقوق المواطنة، أو الوظائف أو المنافع الأخرى، كذلك فلن يمكنهم أن يشتروا أو يبيعوا في أسواق الخرطوم، ولن يتمكنوا من تلقي العلاج في المستشفيات. وعلى الفور، احتج البشير ضد بيان كمال عبيد، حيث قال إنه مسئول عن حماية الجنوبيين في الشمال. بيد أن ذلك لم يخمد الموقف المشتعل، حيث عاود السياسيين الشماليون والإعلام الإشارة إلى بيان كمال عبيد لأسابيع تلو الأخرى. وفي الحقيقة، فقد أثبتت الأيام صدق بيانه. وبينما أصر مسئولو حزب المؤتمر الوطني على أن الوضع في السودان لا يشبه أيًا من إثيوبيا أو إريتريا فيما يتعلق بسباق الترحيلات المتبادلة بينهما، إلا أن عضوا كبيرا بحزب المؤتمر الوطني يعمل لدى الحكومة قد أخبر المؤلف قبل عام ونصف العام من الاستفتاء أنه في حالة التصويت على انفصال الجنوب، فسوف يتم طرد الجنوبيين. هذا، وقد جنح منحى حزب المؤتمر الوطني، في النهاية، نحو بعض الاعتدال، إلا أنه ومع بدايات عام ٢٠١٢، لم يكن لدى الجنوبيين ممن يقطنون الشمال أية تطمينات.

وفي حين رغبت بعض عناصر حزب المؤتمر الوطني في تهديد الجنوبيين أو معاقبتهم لتعليقهم التصويت على الانفصال، قام مسئولو الحركة الشعبية لتحرير

السودان بخلق مناخ من الخوف لحث الجنوبيين على الارتحال جنوباً لتسجيل أصواتهم التي سيدلون بمقتضاها في الاستفتاء. وبالفعل، فقد شرع الجنوبيون في الارتحال جنوباً - في أعداد متنامية - لإيمانهم بأنه لا مستقبل لهم في الشمال- على الرغم أنه مع نهاية عملية السلام كان هناك مئات الآلاف من الجنوبيين ما يزالون في الشمال، بمن فيهم أولئك الذين عادوا أدراجهم (شمالاً) بعد أن واجهتهم ظروف معيشية عسيرة وبيئة عمل قاسية في الجنوب، فيما أطلق على البعض الآخر "الجلابة" أو "تجار الشمال" ... وهو نعت تقيعي مسيء. لقد كان لتلك الحركة أثر ملموس في الاقتصاد الشمالى في مجالات كالعمران الحضري، وكذا في شرق السودان، حيث تعطل الإنتاج الزراعى بسبب نقص أعداد المزارعين الجنوبيين المتوافرين. وكما يوجد من الجنوبيين من يعيش في شمال البلاد، فإن ٣٠٪ من السكان الشماليين والجنوبيين المنتمين لكل من الشمال والجنوب يعيشون في المناطق الحدودية، بمن فيهم قرابة ثلاثة ملايين من البدو الرحل من قاطنى الشمال والذين يعبرون الحدود، على نحو منتظم، حيث سيفيدون كلهم من اتفاقية حول نظام للمواطنة الثنائية (المزدوجة)، وهو مبدأ عارضه حزب المؤتمر الوطنى، ولم تشدد عليه الحركة الشعبية كثيراً.

كانت عائدات النفط بموجب اتفاق السلام الشامل، تقسم مناصفة، أما في حالة التصويت لصالح الانفصال، فسوف يكون للجنوب الحق في الحصول على جميع الإيرادات المتأتية من النفط الموجود بداخل حدوده، والذي يقدر بنحو ٧٥٪ من الإنتاج الإجمالى للنفط. هذا، وقد توافق كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان على أنه إذا جتح الجنوب باتجاه خيار الانفصال، فسوف تجرى ترتيبات من شأنها التلطيف من حدة ضربة انخفاض العائدات بالنسبة لشمال السودان، بيد أنهما لم يتفقا تحديدا على التدابير التي سيتم اتخاذها. وفى

هذا الإطار، فقد ذهب حزب المؤتمر الوطنى إلى تفضيل ترتيبات طويلة الأجل بالتزامن مع تخفيض تدريجى للنصيب من العوائد النفطية، أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رغبت فى تجاوز قضية اقتسام العوائد كلية، والاستعاضة بدفع مقابل استخدام خط أنابيب النفط إلى بورتسودان لفترة زمنية يتم التعاقد بشأنها، وفى تلك المرحلة، فضلت الحركة الشعبية أن تدفع للشمال نقداً وعلى هيئة نفط، وذلك إيثاراً للسلامة.

كذلك، فقد أثارت قضية النفط مسألة ترسيم الحدود - والتي لم يتم التوصل بشأنها إلى أى قرار - حيث تقع معظم آبار النفط على الحدود الشمالية/ الجنوبية أو بالقرب منها. وبالفعل، فإن التصريح المتواتر الذى يعلنه الوسطاء والذاهب إلى أن ٢٠٪ من الحدود الشمالية/ الجنوبية، بما يقارب من ٤٠٠ كيلو متر هي موضع نزاع - لم يكن مطمئناً بما يكفى فى ظل عدم حدوث أى تقدم. وقد عزا حزب المؤتمر الوطنى الإخفاق فى تحقيق تقدم ما فى مسألة ترسيم الحدود، أولاً، إلى رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان فى إرجاء ذلك الأمر لحقبة ما بعد الاستفتاء، عندما يتم تعزيز قدرتها التفاوضية - على حد زعمها - بالتصويت لصالح الانفصال، وثانياً، إلى صعوبة اتفاق الطرفين فيما بينهما على تعريف للحدود. وفى الوقت ذاته، اشتكت الحركة الشعبية لتحرير السودان من أن حزب المؤتمر الوطنى أراد توظيف مسألة الحدود كوسيلة للضغط بشأن قضايا أخرى، وبخاصة قضية اقتسام العوائد النفطية.

كذلك، فقد حظيت المعاهدات الدولية باهتمام، وبخاصة المعاهدات المتعلقة بنهر النيل (معاهدتا ١٩٢٩ و ١٩٥٩)، والتي تقسم مياه نهر النيل بين مصر والسودان. وإدراكاً بأن تلك الترتيبات هي ترتيبات غير مستدامة، شرع عدد من البلدان الغربية فى تأييد مبادرة حوض النيل، وذلك بهدف بناء علاقات تعاون بين بلدان الحوض.

إلا أن تلك المبادرة كانت غير موفقة كما بدا جليا في أعقاب المفاوضات الفاشلة في أيار/ مايو ٢٠١٠، حين قامت كل من إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا بالتوقيع على اتفاقية جديدة بعد استبعاد كل من مصر والسودان، مما أدى إلى تنامي حدة التوتر بين دول المنبع ودول المصب. وفي هذا الخضم، سيبحر جنوب السودان والذي من المتوقع أن ينحاز إلى دول المنبع نظرا لارتباطاته الوثيقة مع كل من أوغندا وكينيا. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تشدد كثيرا على مسألة الموارد المائية، وذلك في اتفاق السلام الشامل، وذلك بلا شك لعلمها أن ذلك سوف يغضب مصر، وأيضا لكون الجنوب، في الوقت الحالي، لا يستخدم مياه النيل في أغراض الري أو التصنيع. إلا أن الحركة، في مفاوضات ما بعد الاستفتاء، قد شددت على نصيب الجنوب من مياه النيل. هذا، ولم يكن حسم ذلك الأمر سهلا، حيث إنه مع فقدانه لأبار النفط للجنوب، ارتكبت الخطط التنموية للسودان، على نحو كبير، إلى الزراعة المروية، الأمر الذي جعل حزب المؤتمر الوطني أقل رغبة في التنازل عن أي قدر من نصيبه المائي وفقاً لمعاهدة ١٩٥٩.

وعند بدء المفاوضات، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤمنة بأنه نظرا لأن الجنوب لا يلقى إلا منافع محدودة من الحكومة السودانية، فعلى الخرطوم أن تتحمل كامل المسؤولية عن مجمل الدين الوطني البالغ ٣٩ مليار دولار أمريكي، وهو ما ثبت أنه أمر متعذر. وقد نوقشت صيغ عديدة في هذا الشأن، بما فيها أن يضطلع السودان بكامل الدين وذلك في مقابل أن يرتضى الاستفتاء ونتائجه على أن يتم سداد الدين بواسطة مانحين متعاطفين. كذلك فقد كان ثمة اتفاق مبكر يقضى بأن يكون لجنوب السودان عملته المستقلة بعد الانفصال، إلا أنه عشية الاستقلال بدا أن ذلك الاتفاق قد انهار.

إن حزب المؤتمر الوطني قد رغب ليس فقط في أن تدفع الحركة الشعبية لتحرير

السودان ثمنا لاستقلال الجنوب (أو فدية وفقا لباقان أموم)، وإنما سعى لإحراز منافع من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي. وتحديداً، فقد رغب الحزب في إسقاط الديون، سواء تم الأمر بواسطة الولايات المتحدة مباشرة، أو من خلال النفوذ الأمريكي الممارس على البنك الدولي، أو من خلال مجموعة من المساهمين تقودها الولايات المتحدة. كذلك، كان الحزب راغباً في إنهاء الولايات المتحدة لعقوباتها ضد السودان (على الرغم من أن العقوبات المفروضة جراء الحرب في دارفور لم يكن تمة مجال لمناقشتها أو التفاوض بشأنها)، فضلاً عن رغبته أيضاً في إسقاط نعت "الدولة الراعية للإرهاب" عن السودان، وتعليق مجلس الأمن للتهمة الموجهة ضد الرئيس عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وفي المقابل، يقوم الحزب بتسهيل إجراءات عملية الاستفتاء والاعتراف باستقلال جنوب السودان. لقد شهد حزب المؤتمر الوطني الوعود الأمريكية الزائفة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، بيد أنه كان يدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها نفوذ وقوة لا يستهان بهما، فحتى لو خذلهم الأمريكيون ثانية فليس ثمة ما يخسرونه إذا ما كرروا المحاولة.

مجابة تضاربات الأحزاب

لم تكد الانتخابات تنتهي حتى شرعت الأحزاب في الاستعداد وتهيئة أنفسها للاستفتاء. فبالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل الاستعداد في أربع نقاط. أولاً، تقديم التبريرات لعدم الوفاء بالتزام برنامجها "بسودان جديد"، وكذا نقضها لالتزامها بالوحدة الوطنية وفقاً لاتفاق السلام الشامل. ثانياً، الإبقاء على عملية السلام وفقاً للمسار المرسوم لها. ثالثاً، المضي قدماً فيما يرتبط بقضايا ما بعد الاستفتاء، ورابعاً، التواءم والتنسيق مع المعارضة الجنوبية لضمان التوصل إلى اتفاق "داخلي" فيما يخص السير نحو الاستفتاء. أما بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، والذي - غالباً - لم يكن يحسبأنه أن تصل عملية السلام إلى تلك المرحلة،

فكانت هناك حاجة إلى ثلاثة أمور. الأول. إعادة الثقة والولاء لناخبيه والذين تضاربت مشاعرهم تجاه الانفصال الوشيك لجنوب السودان. الثاني: تهيئة الحرب لأوضاعه للإفادة القصوى من المنافع التي توقع الحصول عليها جراء الموافقة على الأوضاع التي باتت تتشكل وقبول نتائج الاستفتاء. الثالث: الرغبة في إلقاء بعض الأعباء السياسية المترتبة على انفصال الجنوب على أحزاب المعارضة.

تمثلت نقطة البداية لحملة الاستفتاء في سلسلة من اللقاءات التي عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية، كان أبرزها المؤتمر الذي عقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بحضور نائبى الرئيس، على عثمان طه وسالفاكير، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، والرئيس الأمريكى باراك أوباما، وتابو مبيكى بصفتة رئيس اللجنة العليا للتنفيذ التابعة للاتحاد الإفريقى، ورؤساء كل من كينيا ورواندا وإثيوبيا، بالإضافة إلى مسئولين من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين. وقد شدد المؤتمر على الالتزام الدولى بمعاهدة السلام والحاجة إلى إجراء استفتاء الجنوب على نحو يتسم بالحيادية والشفافية، وفى الموعد الذى جرى تحديده سلفا دونما إرجاء. أما سالفاكير فقد ذكر، أثناء وجوده بالولايات المتحدة الأمريكية، أنه بالرغم من أن الوحدة كانت أولوية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، إلا أنها لم تعد "خيارا ذا جاذبية" لأهالى جنوب السودان، مما سبب إرباكا لعلى عثمان طه. وفى الوقت ذاته، أكد طه للأمم المتحدة وسالفاكير أنه لن يتم إرجاء الاستفتاء، إلا أنه قد اشتكى حيال "شيطنة السودان"، والمتمثل فى الاتهامات الموجهة للرئيس عمر البشير من المحكمة الجنائية الدولية بشأن ارتكابه لجرائم حرب، فضلا عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، وتعذر سداد الديون، وإدراج السودان ضمن قائمة الولايات المتحدة للبلدان الراعية للإرهاب الدولى.

إلا أن الظهور الحقيقي لسالفاكير فكان في صحبة عدد من الحلفاء والأصدقاء بكتلة النواب السود بالكونجرس الأمريكى والذي كان قد ألقى به خطابا هاما فى السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠. وفى هذا الخطاب شدد سالفاكير، ثانية، على أن خيار لوحدة لم يعد "خيارا ذا جاذبية" متوقعا أن يكون "تصويت الجنوبيين لصالح الاستقلال تصويوتا كاسحا". أما سكوت جريشن، المبعوث الخاص لأوباما فقد قام بتنظيم إجراء جلسات مباحثات بين مندوبى الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى لتناول عدد من القضايا المرتبطة بما بعد الاستفتاء، وبخاصة مسألة منطقة أببى. هذا، ويمكن تلخيص نهج جريشن فى المفاوضات ... ذلك النهج الذى يمكن أن يتم تذكره بمقتضاه، يعد أن غادر السودان ليصبح سفيرا للولايات المتحدة فى كينيا، على النحو التالى: "لقد فكرنا فى منح كعكات صغيرة!! إن الأطفال، بل النول - يتاثرون كثيرا بالنجوم الذهبية كالتى يمنحها المدرس لتلميذه الصغير عند تفوقه، كما يتاثرون بالوجوه الباسمة، ومصافحات الأيدي، والاتفاقيات، والمباحثات". فلا عجب، إذاً، ألا تتمخض تلك الاجتماعات عن شئ ذى بال.

هذا، ويعبر سالفاكير فى خطبه الأمريكية، بانتظام، عن رغبته فى حسم قضايا ما بعد الاستفتاء، بيد أن القضية التى شدد عليها كثيرا كانت اقتسام العوائد النفطية. أما وزراء حزب المؤتمر الوطنى فقد صرحوا بأن اهتمامهم الأكبر هو قضية الحدود، إذ ذكروا أن ملس زيناوى، رئيس الوزراء الإثيوبى، قد نبههم بشدة إلى الحاجة إلى التوصل لاتفاق فى هذا الشأن قبل انفصال جنوب السودان لضمان ألا يجدوا أنفسهم فى حرب حدودية كالتى دارت رحاها فيما بين إثيوبيا وإريتريا. وبالفعل، بدأ مسئولو حزب المؤتمر الوطنى بالتشديد على ضرورة أن يكون هناك اتفاق حول الحدود الشمالية/ الجنوبية قبل أن يوافقوا على إجراء

الاستفتاء أو قبول نتائجه، بالرغم من أنه ومع اقتراب تاريخ الاستفتاء، أخذ ذلك الموقف يلين على نحو كبير. إلا أنهم استمروا في القول إنه بدون إرجاء الاستفتاء فسيكون من المرجح أن يتم تشويه ذلك الاستفتاء نظرا لعدم الاستعداد الكافي له. إلا أن الأيام قد أثبتت خطأ ما ذهبوا إليه. أما شكوكهم حول مدى إمكانية أن تحسم قضايا "ما بعد الاستفتاء" قبل تموز/ يوليو ٢٠١١ وانتهاء اتفاق السلام الشامل، رسمياً، فكان لها ما يبررها.

كان حزب المؤتمر الوطني، في معظم الأوقات، يصرح علانية بأنه ملتزم بإجراء الاستفتاء في الموعد المقرر له. إلا أن عناصر من الحزب، في اجتماعات خاصة ضمتها مع مؤلف الكتاب، قد اقترحت حاجتها إلى إرجاء الاستفتاء لشهر أو شهرين. وكان من المفهوم أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لن تستسيغ أي إرجاء للاستفتاء، إذ كانت الحركة مكبلة "بنظرية للمؤامرة من صنع يديها"، وفقاً لتعبير أحد المسئولين. هذا، وقد علم لاحقاً أن مصر قد قامت بالضغط على الولايات المتحدة بهدف إعلان إرجاء الاستفتاء لفترة تتراوح ما بين أربعة إلى ستة أعوام. ونظراً لاهتمام مصر البادئ بحماية حكومة حزب المؤتمر الوطني، كان من قبيل المفاجأة أن تذهب جريدة "الأهرام" القاهرية، رائدة الصحف شبه القومية في مصر - وذلك في أوج حملة الاستفتاء - إلى شجب حكومة حزب المؤتمر الوطني وإدانتها، إذ قال مصطفى الفقى، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى المصرى، آنذاك، "إن نظام عمر البشير من أسوأ أنظمة الحكم التى حلت بالسودان".

هذا، وقد اشتكى وزراء حزب المؤتمر الوطني إلى المؤلف من أن سالفكير قد أضحى أكثر عدوانية منذ الرحلة التى قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه بقيامه بتأييد فكرة انفصال الجنوب، فإنه يسخر من اتفاقهما ويهزأ به - بيد أن

أولئك الوزراء لم يعزوا ذلك إلى "تطمينات" بعضها من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو الرئيس أوباما، والذي لم يكن يعد. وقتذاك، نصيرا للحركة الشعبية لتحرير السودان، على نحو سافر ... ولا إلى تطمينات من جانب هيلارى كينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، بالرغم من أن أحد المسؤولين اشتكى من تعاملها مع عناصر حزب المؤتمر الوطنى كما لو كانوا "طلبة مدارس"، ولم تحفل بأن الحزب له كيان حقيقى وأنه لا يرضخ لجميع ما قد يطلب إليه من أفعال. وقد كان وزراء حزب المؤتمر الوطنى يقدرون مجهودات الجنرال جريشن، على الرغم من أنه كان ينظر إليه - فى بعض الأحيان - على أنه ذو تأثير محدود. كانت المشكلة فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لحزب المؤتمر الوطنى مردها إلى الرؤية السلبية والانطباعات الخاطئة للسفيرة سوزان رايس، وكتلة النواب السود فى الكونجرس الأمريكى. أما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فى مجملها، فقد انتقدت حزب المؤتمر لتماشى سياساتها مع إصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان على إجراء الاستفتاء فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، وهو نهج تقنى بحت. وقد قام أحد المسؤولين بتوضيح الجهود الأمريكية والإسرائيلية للحط من شأن السودان، وأشار إلى السجل التاريخى لدعم إسرائيل للأثيوبيا، وكذا دعم الجماعات اليهودية الكبير لمشروع "كفى"، وحملة "إنقاذ دارفور".

وبعد عودة سالفاكير إلى السودان فى الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، كرر رسالته التى بعث بها من الولايات المتحدة "إذا كان لى - كفرد - أن أصوت وأفضل بين خيارى الوحدة والانفصال، لاخترت الانفصال، أخذا فى الاعتبار فشل الخرطوم فى جعل خيار الوحدة "جذابا". وتحديدا، فقد تم الزعم بأنه خلال الفترة الانتقالية التى امتدت إلى قرابة الأعوام الستة، فشل حزب المؤتمر الوطنى فى خلق "دولة" يمكن أن يشعر الجنوبيون بالانتماء إليها، لذا فقد كان يعاب على

الحزب الحاكم إصراره على تطبيق الشريعة الإسلامية، بدلا من تبني نمط علماني للحكم. هذا، وقد قام حزب المؤتمر الوطني بالتهكم على تصريح سالفكير الذي جاء به تفضيله لانفصال الجنوب (فقد صرح على عثمان طه بأنها تصريحات "غير مقبولة"، بينما قال البشير إن سالفكير قد نكث بعهوده والتزامه بالاتفاق) ... وذلك لأنه لا يستقيم أن يكون لرئيس حزب ما أو لرئيس حكومة تعيينها، تفضيلات مستقلة بمعزل عن تلك الخاصة بهذا الحزب أو تلك الحكومة.

هذا، ويتيح بروتوكول مشاكوس قبول حزب المؤتمر الوطني لحق الجنوب في تقرير المصير، ويتيح - بالمقابل - للحركة الشعبية لتحرير السودان القبول بتطبيق الشريعة الإسلامية في الولايات الشمالية. وبما أن الحركة الشعبية قد ارتضت ذلك الوضع التوفيقى، فقد كان من قبيل المخاتلة والخداع أن يعزى قادة الحركة الفضل في جعل الوحدة خياراً ذا جاذبية إلى إصرار حزب المؤتمر الوطني على التمسك بتطبيق الشريعة الإسلامية. لذا، فقد كان المسوغ الوحيد لقبول تطبيق الشريعة في الشمال أن يتم حماية حقوق الجنوبيين المسيحيين هناك. ويمكن القول إن تلك الحقوق لا تتمتع بحماية كاملة كما يتضح من استمرار فرض عرافيل بشأن إنشاء الكنائس، وكذلك المشكلات المرتبطة بالمطاعم التي تفتح أبوابها في نهار رمضان. وفوق ذلك، فإن الواقع الاجتماعى يملئ على المسلمين من أهل الشمال، فضلا عن حكومة الخرطوم، عدم السماح بشرب الكحوليات، والاعتراض على زى النساء غير المحتشم. كما أن المشكلة لها طابع طبقي، إذ إن المتضررين الرئيسيين من حظر الكحوليات لا ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الأثرياء المسيحيين الذين قلما يتم التدخل في شئونهم، بل هن النسوة الجنوبيات ممن يصنعن المشروبات الكحولية لزياتهن ... المسلمين في الأغلب. أما لباس المرأة، فغالبا ما لم تكن تطبق شروطه على المرأة الجنوبية التي لا يختلف لباسها كثيرا عن أترابها في جوبا. وعلى أية حال، فإن

قيدات الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا لم يبدووا مطلقا كثير اهتمام بشأن حقوق الجنوبيين المسيحيين في الخرطوم، لذا فالمزاعم بأن الشريعة تمثل عقبة كُداء بوجه الوحدة لأمر يصعب أخذه على محمل الجد، إذ ليس لها أدنى تأثير في 'جنوب سوداني مستقل'. إن اتفاق السلام الشامل ليتيح، بالفعل، لجنة لحماية حقوق غير المسلمين من أهل الخرطوم، وهي لجنة أنشئت على الوجه الأكمل برئاسة مسيحي تم تسميته من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وخلال السنوات الخمس التي أعقبت إنشاء تلك اللجنة، لم يقد أى مسئول جنوبي بزيارتها مطلقا.

وعلى أية حال، لا تمثل الشريعة عائقا بوجه المسيحيين المتبارين للظفر بالمناصب المختلفة، بما فيها منصب رئيس السودان. وفي الحقيقة، فقد صدم الكثيرون من عدم ترشح سالفاكير، وهو مسيحي، في سباق الانتخابات الرئاسية إذ كانت لديه فرصة جيدة لأن يفوز بمنصب الرئيس ارتكانا إلى قاعدة شعبية جنوبية مؤيدة له، فضلا عن تأييد الجنوبيين القاطنين في الشمال له، بالإضافة إلى دعم المواطنين المهمشين له في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وشرق البلاد. إلا أنه اختار ألا يخوض انتخابات الرئاسة باعًا بذلك رسالة مفادها إنه لا يحبذ خيار الوحدة. كذلك، فقد أعطى سالفاكير براهين أخرى على ذلك بندرة زيارته للخرطوم للاضطلاع بمهامه كنائب أول لرئيس الجمهورية. كذلك، لم تبذل الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أقل الجهود لضمان التأكد من أن نصاب الجنوبيين من الحقائق الوزارية بحكومة الوحدة الوطنية قد استوفى، وذلك إما لأن الحركة أرادت أن يرحع أولئك الجنوبيون إلى الجنوب أو خوفا منها إن أعطى الجنوبيون مناصب رفيعة في الخرطوم أن يعارضوا فكرة انفصال الجنوب.

ونتيجة لتلك الأمور، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية ضعيفة يمكن التحايل عليها بسهولة من قبل حزب المؤتمر الوطني الأفضل

تنظيماً والأشد بأساً. هذا، ومن المؤكد أن الاضطلاع بدور فاعل في الشمال لم يكن سهلاً على الإطلاق إذا علمنا افتقار الحركة الشعبية للخبرة اللازمة واصطدامها بهياكل وظيفية حكومية تعمل كامتداد لحزب المؤتمر لوطنى. إلا أن الحركة الشعبية - في أغلب الظن - لم تبذل جهوداً مخلصه حقيقية، كما ظهر بصورة أكثر تحديداً في الأداء المضطرب والمرتبك لدور "الحد الأدنى" الذي مارسه في عملية سلام دارفور. لقد جامد حزب المؤتمر الوطني لاستعادة احتكاره تلك العملية، لذا كان من الصعب على سالفاكير ورفاقه أن يخلفوا "بصمة" ما، أما الحركة الشعبية فقد كانت مؤيدة بدعم البلدان الغربية وحركات التحرر في دارفور، كونها مناصرة للحركة وملتزمة ببرنامج "السودان الجديد" المتبنى من قبل الحركة.

وإضافه إلى ما سبق، لم يكن سالفاكير أو قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان صادقين حين ادعوا، في البدء، أنهم ملتزمون بخيار الوحدة، وقد أدت خبرة السنوات الست للفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل إلى جعل سالفاكير وقيادات الحركة يذهبون إلى نبذ خيار الوحدة، إن معظم قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان، بمن فيهم سالفاكير، كانوا في عداد الانفصاليين على امتداد سنوات. وفيما يلي نورد سرداً لحوار دار بين سالفاكير وبينى - مؤلف الكتاب - في مقر الجيش الشعبى لتحرير السودان في يابى بتاريخ الرابع والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠٦:

* الجنرال سالفاء، هلا تفضلتم ببيان موقفكم بشأن حق الجنوب في تقرير

مصيره؟

* إن موقفى هو أنه إذا تآتى لنا (نحن الجيش الشعبى لتحرير السودان)

الاستيلاء على جوبا اليوم، فسنبادر - فى اليوم التالى - إلى الإعلان عن استقلال

جنوب السودان ... هل هذا واضح؟

« أجل، جنرال سالفاء.

هذا، وفي حين لا يتمتع سالفاكير بالشعبية التي حظى بها قرنق (ولا بتسعية أعدائه)، فقد كان يعرف بأن مشاعره تتشابه مع مشاعر أبناء جلدته، وذلك بسبب تعاطفه المعلوم مع خيار الاستقلال (انفصال الجنوب)، وذلك على النقيض من موقف سلفه - جون قرنق - والذي بدا أنه من مناصري خيار الوحدة، على الرغم من موقفه شديد التعقيد بما لم يتح لأحد كائنا من كان أن يكون مدركا تماما لذلك الموقف. كذلك، فقد كان من الجلى أن السهولة النسبية التي اصطبغت بها المفاوضات فيما بين سالفاكير وباولينو ماتيب بغرض دمج قوة دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد نشأت - في جانب منها - عن إدراك قيادات قوة دفاع جنوب السودان أن سالفاكير يشاطرهم إيمانهم بضرورة انفصال الجنوب.

وفي مسعى لتفادي نشوء أزمة ماء، رفضت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتخذ موقفا رسمياً يصادق على أى من خيارى الوحدة أو الانفصال، لتبدو وكأنها تترك للمواطنين حرية اتخاذ قراراتهم في هذا الشأن وفقاً لاختيارهم المحض. وفي حقيقة الأمر، وسنما كانت قيادات الحركة، رسمياً، على الحياد فإنها قد أعطت الأوامر لأجنحتها المختلفة لتدشين حملات مناصرة لانفصال الجنوب. وقد أرجأت الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا، مرارا، اجتماعات لمجلس التحرير الوطنى، والذي كان من المتوقع أن ينحاز إلى خيار لوحدة لا إلى خيار الانفصال، وزعم أن مسوغ ذلك الإرجاء كون جدول أعمال قادة الحركة لا يسمح بعقد ذلك الاجتماع. نظرا لازدحامه. هذا، وقد صرح ياسر عرمان، نائب السكرتير العام للحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال أنه لا يرى أى مسوغ لعقد اجتماع كهذا إذ إن موقف الحركة الشعبية جلى تماما. وبهذا التصريح كان عرمان

يشير إلى أن سياسة الحركة الشعبية، منذ نشأتها، قد فضلت "سودانا موحداً"، لذا يجب أن يصادق أي اجتماع لمجلس التحرير الوطنى على تلك السياسة. وبالرغم من أن لهجة البيان الصابر عن الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٨ لم تكن على ذلك القدر من القوة فى التزامها بوحدة السودان، إلا أنها قد شددت على فكرة "السودان الجديد".

وبدلاً من أن تصدر الحركة الشعبية لتحرير السودان بياناً واضحاً، قام مسئولوها بإذكاء الالتباس. ففي الرابع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أوردت صحيفة "السودانى" مقتطفات مما زعمت أنه وثيقة الحركة الشعبية التى توضح دعمها للانفصال. وفى اليوم التالى، قام باقان أموم، الأمين العام للحركة، بإخبار وسائل الإعلام بأن الوثيقة قد تم تزويرها بغرض تضليل العامة وتلبس الأمر عليهم، وما انطوى على ذلك من عدم تأييد الحركة لخيار الانفصال. وفى الحادى عشر من الشهر ذاته، قامت آن إيتو، نائب الأمين العام لقطاع الجنوب بالحركة الشعبية لتحرير السودان، ومساعدة باقان أموم المباشرة ... بعقد مؤتمر صحافى ذكرت فيه "أنه نظراً لعدم تصوير خيار الوحدة على أنه خيار ذو جاذبية خلال الفترة الانتقالية ذات السنوات الست، فلن نحجم عما أراده شعبنا، بل سنعمل على القيام بتحقيق إرادته. فإذا ما أراد شعبنا الانفصال فسوف ندعم خيار الانفصال لأننا نتبع إرادة شعبنا". ثم واصلت إيتو حديثها، "إن هذا الموقف ليس موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان بأكملها، فانا أتحدث بالنيابة عن القطاع الجنوبى للحركة". وقد تكون آن إيتو قد حسبت أنها تسلط الضوء على تلك البقعة الغامضة، إلا أن ما قامت به - فى الحقيقة - تمثل فى كشف أخطبوط المتناقضات الذى كان يمسك بالحركة.

وبالمثل، فقد كانت المتناقضات تمسك بخناق حزب المؤتمر الوطنى. ففي السابع

من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ أعلن الرئيس عمر البشير تكوين لجنة عليا لدعم الوحدة، تحت رئاسته، وتضم في عضويتها سالفاكير، النائب الأول للرئيس، وعلى عثمان طه، نائبه الثاني. كذلك، فقد قام البشير بتعيين كل من عثمان الميرغني، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، وعبد الرحمن سوار الذهب، رئيس السودان الأسبق، وبونا ملوال، مستشار الرئاسة والوزير السابق محمد يوسف عبد الله، وإبراهيم غندور من حزب المؤتمر الوطني الحاكم ... كأعضاء في اللجنة. هذا، وقد أورد البشير أن اللجنة العليا لدعم الوحدة ستشتمل على ١١ لجنة فرعية. بيد أن إعلان البشير لم يكن إلا محاولة هزيلة لخداع جماهير الشمال. فمن المستبعد أن يكون سالفاكير قد تم استشارته بشأن عضوية اللجنة، وذلك في ضوء تصريحاته المتكررة المناصرة لمبدأ "الانفصال" ... وبالفعل، لم يُسمع شيء بعد ذلك بخصوص تلك اللجنة. لقد كانت النية أن يعطى الانطباع بأن حزب المؤتمر الوطني يكرس جميع موارده من أجل حملة مناصرة خيار الوحدة، بينما لم يقم الحزب بشيء من هذا القبيل. وبالفعل، وفي نهاية عملية السلام، تم الإعلان عن ذلك بواسطة مسئول كبير بالحزب، والذي أخبر المؤلف بأن الحزب لم يعمل كثيراً على تلك الحملة، بلو أنه كان جاداً في هذا الصدد، وكان شرع في حملة كذلك عقب الفراغ من التوقيع على اتفاق السلام الشامل مباشرة. ونتيجة لذلك، تركت الساحة بأكملها - على حد قول ذلك المسئول - أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان.

على امتداد سبعة عقود، وحتى تسعينيات القرن العشرين، كانت القومية هي البوتقة السياسية التي عملت على توحيد الأحزاب وفقاً لطيف سياسي ممتد، وذلك في شمال السودان. بيد أن إمساك الجبهة الإسلامية القومية/ حزب المؤتمر الوطني بزمam السلطة قد أبرز أيديولوجية جديدة إلى الأفق السياسي. وكان شعار "الإسلام هو الحل" شعاراً لجميع الأحزاب، ولم يشذ حزب المؤتمر الوطني عن

القاعدة، فالإسلام السياسى هو حركة لها توجهات عالمية ... حركة ترى أن الدول الحديثة هى صنعة القوى الكولونيالية المسيحية ... حركة تتطلع إلى إعادة الخلافة الإسلامية الراشدة، تلك التى أعقبت وفاة النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) مباشرة، وفى عام ١٩٧٦ أشار أحد كوادر تلك الحركة إلى أن الجبهة الإسلامية القومية تعتبر أن انفصال جنوب السودان وسيلة ناجعة وأساسية لضمان إرساء النسق الإسلامى المنشود. أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد عمد، حين أضحي قوة فاعلة فى سلطة الحكم، إلى سرعة تفويض قطاع الخدمات الحكومى وشرع - فى الوقت ذاته - فى تنمية جناحه الأمنى. وكانت المحصلة دورا متقلصا للدولة فى حياة عامة الشعب السودانى، وزيادة مطردة فى عدم المساواة، وتراجع الثقة فى الدولة، وتوجهها نحو المحيط "الخاص".

لقد كرس حزب المؤتمر الوطنى طاقات عظيمة لإضعاف الأحزاب الإسلامية المنافسة، وبخاصة حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى، وذلك عن طريق الرشاوى وتشجيع الانقسامات، والعديد من الانتهاكات وتقييد الحريات. إن تلك الممارسات قد أثبتت فاعلية ملحوظة؛ فقد قوضت القواعد الشعبية لهذين الحزبين، وكاد الأمر يصل إلى حد إنهاء وجودهما من الجنوب تماما ... هذان الحزبان اللذان كانا يحتلان موقع الصدارة فى الحياة السياسية فى السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ... لقد أفضت الممارسات المتبعة بحقهما إلى مزيد من تثبيط الروح الوطنية فى السودان. إلا أن القومية والديمقراطية فى السودان لم تكمن قواعدهما الأساسية فى الأحزاب الطائفية الحاكمة، بل كانت يؤرتهما فى أحد أكثر "المجتمعات المدنية" نشاطا فى إفريقيا والشرق الأوسط، والذى كان محط القمع الممارس من قبل حزب المؤتمر الوطنى. لقد أخضعت الكليات الجامعية والمؤسسات التابعة لها لعمليات تطهير وتصفية، وتم حظر أنشطة نقابات العمال، وقتل ضباط الجيش من قوى

التوجهات الليبرالية، وتم تصفية ديمقراطيي الشمال السوداني في بيوت الأستباح.

على أن الانهيار الذي أصاب القومية السودانية لا يمكن أن يعزى إلى حرب المؤتمر الوطني فحسب، إذ كان نتيجة الإخفاقات المتوالية لحكومات السودانية المتعاقبة . وبخاصة حكومة الصادق المهدي، فيما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٩، والتي قامت بتعبيد الطريق أمام الجبهة الإسلامية القومية للمجيء إلى السلطة، ومضت سادرة في تقليص آمال السودانيين في حكم ديمقراطي، وأفضت إلى فقدان السودانيين لثقتهم في أوطانهم. أما حين قامت الجبهة ذات الأيديولوجية الإسلامية العربية بالإمساك بزمام السلطة، تحول مركز الثقل السياسي في الجنوب من تأييد فكرة الدولة المعاد هيكلتها في ظل "سودان جديد" إلى الدعم المتنامي لحق الجنوب في تقرير مصيره. وفي أعقاب استيلاء الجبهة على مقاليد السلطة مباشرة، فإن وثيقة فرانكفورت في الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢، وبيان أبوجا في السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٢ وإعلان واشنطن في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وإعلان المبادئ للإيقاد في العشرين من أيار/ مايو ١٩٩٤ ... قد جاءت جميعها لتصادق على حق جنوب السودان في تقرير مصيره.

لقد كانت إحدى مطالب حكم حزب المؤتمر الوطني أنه بينما سعى لنيل التأييد ارتكناً إلى الإسلام لا إلى القبلية، فإن الهويات القبلية قد نمت بوتائر متسارعة في شمال السودان بعد أن وصل الحزب إلى سدة الحكم عام ١٩٨٩ . إن السبب في ذلك أن التوظيف الحكومي قد غدا، بأكثر مما كان عليه في ظل الأحزاب الطائفية، شديد الاعتماد على العلاقات القبلية، إلى الحد الذي خضع قطاعات بأسرها - كقطاع الخدمات الأمنية - إلى قبائل يعينها. لذا، فإنه في الوقت الذي نمت خلاله الهويات القبلية والإسلامية، تراجعت الهوية القومية إلى الخلف.

ووفقاً لتلك الأحوال، كان تدشين حملة لوحدة السودان مبنية على مبدأ القومية أمراً عسيراً للغاية، وهو الأمر الذي زادت حدته لأن الأحزاب المعارضة كانت قد ارتضت أن تدع للحزب الحاكم بمفرده مسئولية التمزيق الوشيك لأواصر البلاد. ومما جعل ذلك القرار أمراً سهلاً عدم استعداد حزب المؤتمر الوطنى لدفع ثمن مرتفع لنيل دعم تلك الأحزاب وتأييدها. وكان ذلك لأن الكثيرين من الحزب الحاكم قد رأوا انفصال الجنوب الأسلوب الأمثل لنيل أيديولوجية الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن "السودان الجديد"، مع ما لها من تهديد ثنائى للعلمانية واحترام التنوع والعرقية. ونتيجة أيديولوجية حزب الأمة القومى، وضرب مخفف من أيديولوجية حزب المؤتمر الوطنى اتبعه الحزب الاتحادى الديمقراطى، وتنحية الحزب الشيوعى السودانى بعيداً عقب سنوات من ملاحقته واضطهاده ... فإن التهديد الحقيقى الوحيد الذى ما يزال يواجهه حزب المؤتمر الوطنى قد تمثل فى "السودان الجديد".

وفصلاً عن ذلك، فإن إغراء أيديولوجية "السودان الجديد" تحت رعاية قيادة حكيمة لأعداد كبيرة من السودانيين الذين يحيون فى التخوم، وللعلمانيين فى المركز، ولطائفة من السودانيين المؤيدين للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقدمية... قد اتضح جلياً حين احتشد الملايين من الأهالى فى شوارع الخرطوم لاستقبال جون قرنق فى الثامن من تموز/ يوليو ٢٠٠٥. وبعد مصرع قرنق ومجىء سلعه غير الموفق سالفكير، تراجع شأن أيديولوجية "السودان الجديد" تراجعاً كبيراً. بيد أنها كانت، حينذاك، ما تزال تهديداً كافياً فى حملة ياسر عرفان الانتخابية حيث تواطأ حزب المؤتمر الوطنى مع انفصاليى الحركة الشعبية لتحرير السودان لسحب ترشحه للرئاسة. كذلك فقد أدى انسحاب عرفان إلى إضعاف معنويات الشماليين من المؤمنين "بسودان جديد". هذا، وقد تنبأ حزب المؤتمر

الوطني بإمكانية أن يؤدي الاستفتاء إلى إنهاء تهديد "السودان الجديد" إلى غير رجعة. لقد كان الثمن ... انفصال الجنوب، والذي لم يكن ثمناً مرتفعاً للغاية للإسلاميين، وبخاصة إذا أمكنهم نيل بعض التنازلات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان والمجتمع الدولي. ولقد لقي ذلك التوجه دفعاً كبيراً عنه من قبل إحدى كبريات الصحف السودانية، وهي صحيفة "الانتباهة" التي يصدرها الطيب مصطفى، خال الرئيس عمر البشير، والتي تربطها صلة بحزب "السلام العادل" ذي التوجه العرقي ... حيث قاد الاثنان - لفترات طويلة - حملات طائفية لفصل الجنوب عن باقي البلاد. ووفقاً لعميد الصحافة السودانية، محجوب محمد صالح، فإن الإسلاميين منقسمون بين مؤلاء المرحبين بانفصال السودان وأولئك الملحقين بمسئولية ذلك على المجتمع الدولي.

وفي الوقت ذاته، ظل على عثمان طه وفيا بالتزامه بالاتفاق الذي وقع عليه إذ آمن مخطئاً أن سالفاكير "وحدوي"، بل لقد تملكته الحيرة الشديدة لعلمه بتأييد سالفاكير لخيار الانفصال. ويذا أن حيرته نتجت عن اعتماده على أبيل الير وجوزيف أوكيلو يلو، واللذين كانا من مؤيدي خيار "الوحدة". وعلى الرغم من التأييد الكاسح لخيار الانفصال، في الجنوب، إلا أن أحد مسئولى حزب المؤتمر الوطني من المقربين إلى على عثمان طه قد أخبر المؤلف، في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ أن الاستوائيين كانوا هم فقط المؤيدين لخيار الانفصال، كذلك كانت قطاعات كبيرة من الدينكا والنوير تؤيد مبدأ "الوحدة"، إلا أن المسئول قد قال إنه نتيجة مكائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، تنبأ حزب المؤتمر الوطني بتصويت كبير لصالح انفصال الجنوب. كذلك فقد أورد مسئول آخر أن حزب المؤتمر الوطني قد أساء فهم رؤية الجماهير الجنوبية، وأنه قد أصيب بالدهشة للمدى الهائل الذي بلغته الحركة الشعبية لتحرير السودان في الحشد للمسيرة نحو الاستفتاء. هذا،

وقد قام المسئول ذاته بإخبار المؤلف بأن إعلان عبد الله دينق، نائب الترابى والمرشح الرئاسى الشاب، بأنه سوف يصوت لصالح الانفصال ليعد صدمة كبرى. وبعد إجراء الاستفتاء، قام مسئول آخر بإخبارى بأن "على عثمان طه قد تم خداعه واستدريج إلى الإيمان بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان هى حركة "وحدوية"، لذا فقد فضل طه عقد شراكة استراتيجية معها، إلا أن شراكة كذلك لم تكن لترى النور مطلقا وذلك كون مواقفهما السياسية على طرفى نقيض.

توترات بين شركاء السلام

قام المؤلف بإجراء حوارات مع كبار مسئولى حزب المؤتمر الوطنى دامت أسبوعا، وذلك فى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠. وقد أوضحت تلك الحوارات مدى تشاؤمهم بشأن عمية السلام ويأسهم من أن تسفر عن نتائج إيجابية. لقد ذهب جميع أولئك المسئولين إلى أن هناك احتمالا كبيرا لاندلاع الحرب نظرا للجهود الحثيثة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان لإثارة الانقسامات فى الشمال، وأنه إذا استمر ذلك الأمر فلن يتردد حزب المؤتمر الوطنى فى إطلاق العنان لعناصره لإحداث الفوضى والقتل فى الجنوب. وكان أحد الذين أجريت معهم الحوارات، وكان مقاضا رئيسيا فى مفاوضات نيفاشا، شديد التشاؤم إلى الحد الذى نعت معه اتفاق السلام الشامل بأنه "اتفاق السلام الشائن". هذا، وقد تمثلت إحدى المخاوف التى كثيرا ما تم التعبير عنها حينذاك، والتى لعب الحزب على وترها، فى وقوع الداهيتين معا: انفصال الجنوب واندلاع الحروب. والنتيجة أن استتبع ذلك أنه ما لم تستطع الحركة الشعبية لتحرير السودان إقناع حزب المؤتمر الوطنى أن انفصال الجنوب ستكون له عواقب ملموسة، أو أنه لا خيار أمام الحزب إلا الموافقة على الانفصال ... صار من الأفضل إغضاء الطرف عن الانفصال والمضى قدما باتجاه إضرام نيران الحرب. وقد أشار أحد مسئولى

الحزب للمؤلف أن "الحزب بأكمله ينظر إلى الأمر على أنه قضية وجود". إلا أن خيارا آخر كان قائما، وهو التوصل إلى اتفاق جامع شامل بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان يتم بموجبه إقرار انفصال الجنوب، ومن ثم الاستفتاء عن إجراء الاستفتاء. وبالفعل، فقد تم مناقشة ذلك الطرح فى بعض دوائر حزب المؤتمر الوطنى حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، إلا أنه لم يكن ليلقى أى دعم على الإطلاق من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن الخطاب الدائم للحركة الشعبية لتحرير السودان، فى شمال البلاد وجنوبها، حتى عشية الاستفتاء كان مفاده أن التصويت لن يتم، وأن حزب المؤتمر الوطنى لن يسمح أبدا بأن يفصل الجنوب، وأن العودة إلى الحرب أمر حتمى لا فزاز منه. وقد ذهب أحد المستشارين الأكاديميين للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنه بالرغم من التأييد المتواصل لفكرة "السودان الجديد" من قبل البعض، فإنه إذا كانت ثمة محاولة لإقصاء البشير قبل أن يحصل الجنوب على استقلاله، فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان سوف يناصر البشير ويدعمه. وفى الوقت ذاته، كان هذا المستشار مؤمنا بأن الصراع من أجل "سودان جديد" سيستمر لإدراك قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه لن تكون ثمة علاقات مستقرة ما دام حزب المؤتمر الوطنى قابعا فى السلطة. هذا، بينما كانت نظرة الحزب إلى سالفكير أنه يجمع بين انعدام الكفاءة ومحدودية الثقافة والطبيعة الشخصية المتقلبة، فضلا عن كونه يدين بالفضل لمثيرى الاضطرابات ومحرضى الغوغاء من أمثال باقان أموم، وكذلك كونه وقيا لمافيا أببى (دينق ألور ولوقا بيونق وإدوارد لينو... إلخ). أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فكانت نظرتها إلى حزب المؤتمر الوطنى أنه الأسوأ فى سلسلة طويلة من أحزاب حاكمة تفتقر إلى المصداقية، فهو حزب مؤلف من حقنة من الإرهابيين المتأسلمين غير الملتزمين بالسلام، والذين يمكن أن يدفعوا

البلاد إلى آتون الحرب مرة أخرى.

ولقد سعت الحركة لشعبية لتحرير السودان إلى إقامة تحالفات مع أحزاب المعارضة الشمالية، إلا أنها قد جويت بمتناقضات كتلك المذكورة آنفاً، فيما أفضى أداؤها في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، وتنامى الإيمان بأنها قد نقضت الالتزام "يسودان جديد" ... إلى شكوك متنامية من قبل جميع أحزاب المعارضة فيما عدا الحزب الشيوعي السوداني. وكان الأمر الأمضى أثراً التهديد المتمثل في الآلاف من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، والذين رفض الجيش الشعبي تسريحهم بما يخالف ما نص عليه بروتوكول الترتيبات الأمنية. هذا، وقد انفصل عدد من أولئك الجنود عن الجيش الشعبي، إلا أنهم قد احتفظوا بأسلحتهم وحافظوا على قدر من التنظيم بحيث يمكن أن يتم حشدتهم في حالة العودة إلى الحرب. كذلك، يمكن أن تلحق بهم أعداد متزايدة من جنود جبال النوبة وجنود النيل الأزرق العاملين بالجنوب إذا ما اندلعت الحرب ثانية.

أما دارفور فكانت شأننا آخر. لقد سمحت حكومة جنوب السودان للمتمردين بالبقاء في الجنوب، بمن فيهم ميني أركو ميناي الذي آيس من اتفاق سلام دارفور. وقد قام عبد الواحد النور، رئيس الفصيل (حركة وجيش تحرير السودان)، والذي كان تحت حماية جون قرنق، وبالتالي أقرب إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان ممن عداه من متمردي دارفور ... بزيارة جوبا. هذا، وقد زعم حزب المؤتمر الوطني أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يدعم متمردي دارفور الذين عبروا من جنوب دارفور إلى شمال بحر الغزال، حيث كانت ردة فعل القوات المسلحة السودانية غارتين جويتين استخدمت فيهما مقاتلات أنترنوف الروسية، فضلاً عن العديد من الضربات الجوية عند المناطق الحدودية المتصارع عليها في شمال بحر الغزال، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد محدود من المدنيين وعناصر

الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذا بعض عمليات النزوح، إن حزب المؤتمر الوطنى قد اعتبر دعم الجيش الشعبى لتحرير السودان لمتمردى دارفور لعبة جد خطيرة، على حد تعبير أحد وزراء الحزب فيما صرح به لى. لقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان استخدام متمردى دارفور ورفاقهم فى النيل الأزرق وجنوب كردفان كوسيلة للضغط على حزب المؤتمر الوطنى بغية ضمان أن يجرى الاستفتاء فى الموعد المقرر له، وكوسيلة - أيضاً - لتوطيد دعائم مصالحها فى مفاوضات ما بعد الاستفتاء. فإذا ما كان قدر لحزب المؤتمر الوطنى أن يدرك أن هناك تحالفا استراتيجيا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومتمردى دارفور لأدى ذلك إلى تشوب الحرب، إذ إن "التطويق" كان خوفا قد خيم على الحزب الحاكم. وكان من الممكن أن تكون النتيجة بالمثل إذا كانت ردة فعل الجيش الشعبى لتحرير السودان إزاء هجمات القوات المسلحة السودانية قد اتخذت طابعا عسكريا، ولكن الأمر لم يكن كذلك فى حينها وكذلك لاحقا خلال هجمات جوية إضافية.

إن حزب المؤتمر الوطنى لم يعدم ضلوعاً فى تلك "اللعبة"، ففى نهاية عام ٢٠١٠ صرح وزراؤه صراحة "أن بإمكانهم إحداث قلق وفوضى بالجنوب بأكثر مما فى مقدور الحركة الشعبية لتحرير السودان القيام به فى الشمال (وبالفعل، فقد تم ذلك بعدد بعام واحد). فيما أشار وزير آخر أنه ما دامت القوات المسلحة السودانية لا وجود لها فى الجنوب، يمكن للجيش الشعبى أن يضلّع فى "لعبة ثنائية" لحماية نفسه. ومن ضمن القوى التى كان يمكن استخدامها ... إمكانيات الجنرال جوردون كونغ، الذى أصبح قائدا لقوة دفاع جنوب السودان، بعد أن انضمت غالبية القوات إلى باولينو ماتيب والجيش الشعبى لتحرير السودان فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦. إن الكثير من قوات الوحدات المشتركة/ المدمجة للقوات المسلحة السودانية كانت تتكون من أعضاء سابقين من قوة دفاع جنوب

السودان. وقد قام الفريق متقاعد/ جورج أطور، نائب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، سابقا، بإعلان التمرد بعد أن منى بالهزيمة في حملته للفوز بمقعد حاكم ولاية جونقلي في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، إذ انسحب إلى موطنه في خورفلوس في الجزء الشمالي من الولاية، حيث فشلت محاولات متعاقبة من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان في إطاحته. أما العقيد غاتلوك قاي، فقد أعلن تمردا آخر في ولاية "الوحدة" بعد أن أنكر تعبان دينق والجيش الشعبي لتحرير السودان على أنجلينا تينى درقون حق الفوز بمقعد حاكم الولاية، إذ كانت درقون قد وعدت قاي بمنصب قيادي حال فوزها. هذا، وقد انضم إلى كل من أطور وقاي قادة عسكريون آخرون، بعضهم من الجنوب وبعضهم جنوبيون من القوات المسلحة السودانية. وفي الجنوب، كان يتم التلويح بشبح جيش الرب للمقاومة الذي وظف لعرقلة الاستفتاء، إلا أنه لم يكن ثمة دليل على كون القوات المسلحة السودانية ما تزال تربطها علاقات به. كذلك لم يكن ثمة دليل واضح على كون الجيش الشعبي لتحرير السودان معنيا بأمره. وفي هذا السياق، صرح العقيد بانقاسي جوزيف ياكوسورو، حاكم غرب الاستوائية بأن "الجيش الشعبي لتحرير السودان تنقصه الفاعلية في التعامل مع قضية جيش الرب للمقاومة". أما في جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي، حيث تعيش أعداد كبيرة من الجنوبيين ممن يحق لهم التصويت في الاستفتاء، فكانت قوات الدفاع الشعبي التابعة للقوات المسلحة السودانية فاعلة ونشيطة، وكان يمكن الاستعانة بها في حالة وقوع أزمة ما. هذا، وقد تم رصد عدد من الحالات خلال الاستعداد للاستفتاء حيث قامت عناصر من قبيلة المسيرية بإيقاف حافلات كانت تقل أعدادا من الجنوبيين ودينكا نقوك إلى منطقة أبيي، وأرغمتها على تغيير مسارها، كما تم رصد حالة تم فيها احتجاج حافلة لوقت ليس بالقصير.

إن ما يقدر بثلاثة وعشرين ألف جنوبي يخدمون في القوات المسلحة السودانية، فضلا عن عدة آلاف أخرى في الشرطة وقطاعات أخرى من الخدمات الأمنية ... ليشكل محيطاً كبيراً محتملاً لتجنيد متمردين من خلاله، وذلك بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الشباب الجنوبي العاطل والساخط. أما المدى والأهداف التي كانت قيادات الخرطوم تنوى توظيف تلك القوى لأجلها، فكانت غير معلومة، إذ كان يمكن للأهداف أن تتغير، إلا أنها قد مثلت -بلا شك- تهديداً واضحاً للنظام في جوبا.

لقد وافق كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على الاستعانة بالأمم المتحدة لتنهض بمهمة تأمين الاستفتاء المزمع إجراؤه، إلا أن طلبها هذا قد جاء متأخراً جداً مما لم يتح للأمم المتحدة أن تستجيب له. أما حزب المؤتمر الوطني فقد اعتبر أن مشاركة الأمم المتحدة في تأمين الاستفتاء يعد أفضل ضماناً لتجنب أمثال ما حدث من انتهاكات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال انتخابات ٢٠١٠. وقد ذكر السفير/ الدريدي محمد أحمد، المتحدث باسم حزب المؤتمر الوطني أنه إذا نهض أدنى دليل على أية ممارسات انتهاكية كذلك، فسوف تقوم حكومة الخرطوم برفض نتائج الاستفتاء برمته. إلا أن الحزب قد عارض تماماً وجود أية قوات للأمم المتحدة على امتداد الحدود، وهو ما اقترحته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد تزامن ذلك مع إعلان حزب المؤتمر الوطني رغبته في أن تغادر بعثة الأمم المتحدة في السودان شمال البلاد بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. وخلال شهرى تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، تبادل كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان الاتهامات بشأن تحركات غير قانونية لقوات كل منهما في المنطقة الحدودية. وقد قام على كرتي، وزير الخارجية السوداني، باتهام الجيش الشعبي لتحرير السودان بنزحيل ثلث قواته فقط من الشمال، في حين أورد سالفاكير كونه

مستهدفاً بالقتل من قبل حزب المؤتمر الوطنى وحلفائه.

إن الفشل فى حسم النزاع حول منطقة أببى التى يقطنها مزارعون ينتمون إلى دينكا نقوك، وبدو رحل من قبيلة المسيرية - كان دائماً م ينظر إليه على إمكانية تقويضه لعملية السلام بين الشمال والجنوب، وكذا احتمالية أن يجر البلاد ثانية إلى أتون الحرب، أو أن يرسخ الخلافات بين البدو الرحل وجيرانهم المستقرين فى الجنوب. هذا، وقد زعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيدوها أن المشكلة قد نشأت بسبب رفض حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية لبروتوكول أببى، ومقررات لجنة حدود أببى، ومقررات المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاى. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيديه يؤمنون بأن تلك القرارات توضح أن دينكا نقوك هم الوحيدون الذين يحق لهم التصويت فى الاستفتاء المشروط من قبل اتفاق السلام الشامل، والذى ستفضى نتيجته، حتماً، إلى أن تكون منطقته أببى تابعه لجنوب السودان. أما حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية، فقد جادلا ارتكانا إلى مرتكزات قانونية أضعف، بأحقية الشمال فى الاستئثار بمنطقة أببى، وقد تبعهما فى ذلك معظم الأحزاب والأهالى فى الشمال.

وبينما اعتمدت قطاعات بعينها من قبيلة المسيرية على الرعى وسقاية قطعانها فى منطقة أببى والارتحال إلى أراض ملائمة فى جنوب السودان، كانت بقية القبيلة تقدم الدعم للمضارين. إن الشك قد اكتنف أهالى القبيلة بشأن الوعود التى جاء بها اتفاق السلام الشامل والقاضية بأنه بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، فسوف تضمن لهم حكومة الجنوب الحق فى المياه والمراعى لقطعانهم. وفى هجرة العام ٢٠١٠، خسر بدو المسيرية، وفقاً لبعض التقديرات، قرابة ثلث قطعانهم نتيجة رفض الجيش الشعبى لتحرير السودان السماح لهم بالعبور إلى ولاية "الوحدة"، وبعد أن تمكن بعض أصحاب القطعان من العبور إلى الولاية، تم مهاجمتهم بواسطة الجيش

الشعبي لتحرير السودان. هذا، وقد تم إخبار كل من حاكم ولاية "الوحدة"، تعبان دينق، وكذا حاكم جنوب كردفان، أحمد هارون بذلك الهجوم، حيث تمت الموافقة على قيام الجيش الشعبي بتعويض البدو المضارين عن خسائرهم. ولقد نشأت بعض تلك المواقف العدائية بسبب ميراث الحروب، حين تلقى العديد من أفراد قبيلة المسيرية تدريبات عسكرية وزودوا بأسلحة من القوات المسلحة السودانية ليتم توظيفها في السطو على جيرانهم الجنوبيين. أما المسيرية فقد زعمت أنها لا تريد نفط أبيي، وأن ما تريده فقط هو ضمان السماح لها بالرعى وسقاية قطعانها، إذ أمنت أن ذلك يجعل أفرادها كما لو كانوا مالكين للأرض مثلما الحال بالنسبة للمزارعين بالمنطقة.

إلا أن تلك لم تكن الحالة بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، الذي كان راغبا في النفط على الرغم من سرعة استنزاف احتياطيات منطقة أبيي. ونتيجة لمقررات تحكيم نولي، فإن أكبر حقلي النفط في هجليج وخرصنة، واللذين يقدر إنتاجهما بأقل من ٨/ من عوائد النفط الإجمالية هما الآن ينتميان للشمال، خارج حدود منطقة أبيي. كذلك، فقد كان حزب المؤتمر الوطني حريصا على دعم قبيلة المسيرية، ليس فقط لكونها قوة يمكن توظيفها ضد الجنوب، وإنما خشية أن توجه تلك القبيلة سلاحها في وجه الحكومة إذا ما استثيرت بقوة. وبالإضافة إلى ما تملكه المسيرية ودينكا نفوك من أسلحة، كان ثمة ما يدعو إلى الإيمان بأن كلا من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية كانتا تنشطان في أراض وافق كلاهما مسبقا أن تكون منزوعة السلاح، بخلاف "الوحدات المشتركة/ المدمجة".

بيد أن ما يشعل الخلاف لا يقتصر على النفط والأراضي فحسب. إذ تزعم قبيلة المسيرية، استناداً إلى وقائع تاريخية ثابتة، أنها انتقلت إلى منطقة أبيي في ستينيات القرن الثامن عشر، بما يزيد عن قرن بأكمله من بدء وصول الدينكا،

والذين يتقاسمون معهم أراضي المنطقة. كذلك، فقد كانت المسيرية مستاءة بشدة جراء نقض معاهدة وثيقة صودق عليها من قبل بابو نمر عن قبيلة المسيرية، ودينق مجوك عن دينكا نقوك في السنوات الأولى من القرن العشرين. إن معاهدة إخاء قد تم التوقيع عليها بالدماء بين زعيم قبيلة المسيرية، الناظر على القلا، والسلطان كول أروب دينق زعيم دينكا نقوك ... حيث ارتكزت تلك المعاهدة على الإيمان بأن المنطقة هي جزء من ديار المسيرية لتنتقل إلى دينق مجوك، زعيم الدينكا الذي امتد نسله ليشمل الكثير من دينكا نقوك اليوم من أمثال لوقا بيونق دينق من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وابن السودان النجيب فرتسيس دينق، والناظر بابو نمر زعيم المسيرية ووالد الكثير من زعامات القبيلة اليوم. ووفقا لهرقاس مريدا وهو أحد مخضرمي القبيلة ممن نالوا سهماً وافرأ من التعليم، "إن دينق مجوك وبابو نمر هما مطرقة وسندان شمال السودان وجنوبه".

أما دينق ألور فقد كان ابناً لكوال (الأخ غير الشقيق لدينق مجوك). لقد ارتحل الكثيرون من أبناء دينق إلى مقلد ثم منها إلى الخرطوم لتلقى تعليمهم في الشمال على نفقة مجلس المسيرية. وكانت تلك هي الحال بالنسبة لدينق ألور، الذي اشتهر باسم أحمد ألور، كما كانت هي الحال أيضاً بالنسبة للوقا بيونق دينق. هذا، وقد ذكر هرقاس مريدا أنه كان أحد معلمي دينق ألور في مقلد حين كانت العلاقات طيبة بين القبيلتين، ولكن مريدا أوضح أن "من نالوا قسطاً من التعليم لا يعودون إلى رعى الماشية بل يسعون إلى البحث عن المشاكل". ولم تكن المناداة لاحقاً من قبل نقوك بأن تلحق أبيي بالجنوب طعنة في ظهر المسيرية فحسب، بل مما زاد الطين بلة أن اتجه الجبل التالي للحصول على مكتسبات تعليمية أعلى شأنًا من تلك المتحصل عليها من قبل بدو المسيرية.

في عامي ١٩٥١ و١٩٥٢، رفض دينق مجوك عرضاً بريطانيا لضم أبيي إلى

الجنوب. وكان عام ١٩٦٤، ونتيجة لجهود الأنيانيا في تسليط الضوء على مزاعمها بأن أبيي جزء من الجنوب، هو الذي شهد اندلاع الصراعات حيث لقي ما قدر بـ ٢٠٠ مواطن حتفهم. وقد شجع ذلك الحدث الجيل المتعلم من حديثي السن على المطالبة بضم أبيي إلى الجنوب، وكانت النتيجة جولة من الاجتماعات لمناقشة وضع المنطقة، الأمر الذي أسفر عن الإحالة المنحرفة التي وردت في اتفاقية أديس أبابا، حيث نصت المادة ٢ج من الاتفاقية على أن. المقاطعات الجنوبية من السودان تعني مقاطعات بحر الغزال والاستوائية وأعلى النيل وفقا لحدودها في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، وغيرها من المناطق التي كانت ثقافيا وجغرافيا جزءا من مجمع الجنوب ما قد يتقرر من خلال استفتاء. (اتفاقية أديس أبابا - المادة ٢ج). وبذا، لم تكن هناك أية إشارة إلى أبيي أو ضرورة إجراء استفتاء، وفي الفترات التالية رفضت الحكومات الوطنية المتعاقبة فكرة الاستفتاء حول أبيي، مدعومة في ذلك بالزعامات التقليدية لكل من المسيرية ودينكا نقوك. إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان قد تبنت قضية انتلجنسيا النقوك، وطلبتها الفكرية، وتم اشتراط ضرورة إجراء الاستفتاء في بروتوكول أبيي، مما أثار غضب قبيلة المسيرية.

وبعد أن رفض كل من حزب المؤتمر الوطني وقبيلة المسيرية لجنة حدود أبيي، وطالبا بمزيد من المفاوضات وذلك حين اتخاذ القرار بشأن المنطقة من قبل هيئة التحكيم ... عمد كلاهما أيضا إلى ضمان ألا يعقد استفتاء في الوقت ذاته الذي يجري فيه استفتاء بشأن حق جنوب السودان في تقرير مصيره. وبدءا من نهايات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، شرعت ميليشيات المسيرية في عرقلة حركة سير مركبات دينكا نقوك إلى أبيي، ومركبات الجنوبيين نحو الجنوب، على الرغم من أن الشق الأخير قد استخدم كورقة ضغط على تعبان دينق، حاكم ولاية "الوحدة" المجاورة لدفع تعويضات متفق عليها عن قطعان قبيلة المسيرية التي سرقها الجيش

الشعبى لتحرير السودان من الولاية. هذا، وقد أجرى كل من سكوت جريشن وبرنستون لايمان - مبعوثا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - مفاوضات فى أديس أبابا فى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مع حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اللذين أحضرا ممثلين عن المسيرية ودينكا نقوك، وهنا فقد تم اقتراح أنه يحق لأفراد المسيرية ممن يقيمون فى منطقة أببى لمدة تزيد عن ١٨٥ يوم التصويت فى الاستفتاء المزمع إجراؤه. وقد قام حزب المؤتمر الوطنى بإقناع المسيرية عدم قبول ذلك الطرح، كما قام بإخبار الوسطاء ... إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم توافق على ذلك. أما فريق تابو ميبكى المشمول برعاية الاتحاد الإفريقى والمدعوم من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تقدم بطائفة من المقترحات، تمثل إحداها فى تقسيم المنطقة إلى قطاع شمالي وآخر جنوبي، وهو المقترح الذى قبله حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية، فى حين رفضته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبعدها أضحت العملية فى وضع حرج. ووفقا للسفير/ الدرديرى محمد أحمد، رجل حزب المؤتمر الوطنى فى أببى، فإنه مع اعتراض الحركة الشعبية على تقسيم أببى وموافقة حزب المؤتمر الوطنى على التقسيم، فإن "عملية السلام قد أمست خيرا". لقد كان الدرديرى مخطئا، إلا أن الحقيقة أنه فى غياب حل توافقى يوائم بين المواقف الرئيسية، فلن يكون ثمة حل نهائى.

وفى ظل غياب أى دور لطاولة المفاوضات، شرع الأهالى بالفعل فى أخذ زمام المبادرة. فقد عقد دينكا نقوك مؤتمرا فى جوبا حيث قرر المؤتمر أن نتيجة عدم استطاعتهم نيل حقهم فى إجراء الاستفتاء المنشود، فإنهم سيعمدون إلى حرمان قبيلة المسيرية من الوصول إلى أراضى منطقة أببى. وفى المؤتمر ذاته، هدد المؤتمر بأن يقوموا بتنظيم استفتاءهم الخاص، ولكن تم إقناعهم بعد إلحاح بعدم

اللجوء إلى ذلك الخيار. هذا، وقد عمل الإرجاء على جعل إجراء استفتاء أبيي مستحيل الحدوث بالتزامن مع استفتاء الجنوب، وكذا مع الانفصال الوشيك للجنوب، ومع تأكيدات الخرطوم بأن أبيي جزء من الشمال، أضحي التفوك قلقين للغاية بشأن مصيرهم المنتظر.

ونظراً لغياب أى تقدم ملموس فى قضايا ما بعد الاستفتاء، والتوترات المتنامية حول منطقة أبيي، وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية المتأهبة للقتال على امتداد الحدود الشمالية/ الجنوبية، كان هناك خطر دائم تمثل فى إمكانية وقوع مناوشات مسلحة (وبالفعل فقد جرت ثلاث وقائع محدودة فى أواخر عام ٢٠١٠)، بيد أنه نظراً لالتزام الأطراف بالمفاوضات، والسعى الدؤوب للحركة الشعبية لتحرير السودان لإجراء الاستفتاء ... فإن خطر اندلاع حرب شاملة كان مستبعداً، على الأقل خلال المستقبل المنظور.

مواجهة المعارضة الداخلية

كان كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان مدركاً أهمية التوصل إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة، وذلك قبل إجراء أى استفتاء، بيد أنه فى النهاية لم يكن حزب المؤتمر الوطنى مستعداً لتقديم ما يكفى، على طاولة المفاوضات، ليحظى بالقبول، بينما قدمت الحركة الشعبية الكثير على طاولة المفاوضات، وحظيت بالدعم اللازم، إلا أنها قد سحبت ذلك كله من على طاولة المفاوضات بعد الاستفتاء.

وفيما أيدت أحزاب المعارضة الشمالية بقوة فكرة "السودان الموحد"، لم تلق عملية الاستفتاء انتباهاً من جانبها، إذ خشيت تلك الأحزاب من أن يتم النظر إلى أى دعم للحملة المناهضة بالوحدة على أنه دعم مقدم لحزب المؤتمر الوطنى، إذ أرادت أن يكون الحزب الحاكم وحده المسئول عن الانفصال الوشيك لجنوب السودان.

كذلك، كان من الجلى أنه فى أعقب سنوات طوال من القمع والكبت، فإن قدرتهم على الاضطلاع بإدارة حملة ما ... كانت محدودة. أما المؤيدون الدوليون لعملية السلام، وتماشيا منهم مع ممارساتهم الطويلة التى ركزت بالكلية على حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... فلم يدعموا، مطلقا، مطالب المعارضة الشمالية بتشكيل حكومة وطنية حقيقية لمواجهة انهيار الدولة الوشيك. كذلك، فبسبب عدم قبول أى من أحزاب المعارضة شرعية انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فإن الشرط المسبق للانضمام للحكومة كان الموافقة على إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية، وهو الأمر الذى لم يكن حزب المؤتمر الوطنى مستعدا لتقبله.

وبالرغم من أن بعض مسئولى حزب المؤتمر الوطنى قد صرحوا بأنه فى ظل غياب أية أحزاب معارضة فى الحكومة، فإنهم يشعرون بالانكشاف فى إدارة عملية الاستفتاء، فإن آخرين قد قالوا إنه لا مفر من شعور أحزاب المعارضة بالأزمة. هذا، وقد ألح أحد المسئولين إلى كون أحزاب المعارضة قد أيدت إعلان أسمر (١٩٩٥)، والذى أكد على حق الجنوب فى تقرير مصيره، كما صرح بأن قرار معظم أحزاب المعارضة بالانسحاب من الانتخابات يعنى عدم قدرتها على المشاركة فى تلك لعملية.

ووفقا لتلك الاعتبارات، شرعت قيادات أحزاب المعارضة فى التهديد باللجوء إلى إشعال "انتفاضة"، إذ وجدت أنه لا سبيل آخر أمامها سوى ذلك. وقد شهد السودان انتفاضتين شعبيتين فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٨٥، إلا أنهما كانتا بقيادة مجتمع مدنى ونقايات عمالية قوية لم يعد لهما وجود وذلك بسبب ممارسات حزب المؤتمر الوطنى. غير أن الأحزاب المؤلفة لتحالف جوبا أو قوى الإجماع الوطنى قد استثيرت جراء الأزمة الاقتصادية المتنامية فى البلاد والانفصال الوشيك للجنوب، حيث أشارت إلى أن المشكلات الاقتصادية والحرب فى الجنوب كانت عوامل أدى

تراكمها إلى اندلاع انتفاضتى ١٩٦٤ و ١٩٨٥ .

وبحلول تموز/ يوليو ٢٠١٠، أضحى السودانيون يعانون أسعارا دائمة الارتفاع وعملة تتدهور قيمتها الشرائية، أدت بدورها إلى زيادة أسعار الواردات. وكانت الأزمة، فى الأساس، نتيجة لارتفاع السعر العالمى للسكر والقمح والأذرة، والتي يستوردها السودان بكميات كبيرة. وثانيا، كانت الأزمة ترجع إلى عدم الاستقرار السياسى والذي أدى إلى نجفيف منابع الاستثمار الأجنبى والتكالب على العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار الأمريكى. ونتيجة لذلك، انهارت قيمة الجنيه السودانى مع نهاية عام ٢٠١٠ من ٢,٥ جنيه سودانى للدولار إلى ٣,٥ جنيه سودانى. وأخيرا، فقد كانت الأزمة نتيجة تخصيص جانب كبير من ميزانية البلاد للجيش والخدمات الأمنية، وهى مخصصات لا يمكن إيقافها وسط أزمة سياسية وأمنية كذلك. وبدلا من الاحتفاظ ببعض العائدات النفطية لمواجهة مثل تلك الأزمة، أعطى حزب المؤتمر الوطنى الأولوية لاحتياجاته، وكانت نتيجة ذلك متمثلة فيما لحق البلاد من مصاعب. إذ استنزف الحزب - فعليا - معظم مخصصات الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليمية، وخدمات عامة أخرى، وقام بتنفيذ مشاريع الخصخصة، ومن ثم لم يعد هناك الكثير للاعتماد عليه سوى رفع أسعار السلع الأساسية. أما فى الجنوب، فكانت الأزمة أشد وطأة فى المراكز الحضرية وفى القسم الشمالى من جنوب السودان، والتي كانت تعتمد اعتماداً شديداً على السلع التى تجلب من الشمال. وفضلا عن ذلك، كانت السلع تنقل إلى الجنوب بواسطة تجار من الشمال، الذين استشعروا معظمهم الخطر إبان التحضير للاستفتاء. لذا، فقد قام البعض بالرحيل نهائيا أو إلى أن تنقشع الأزمة التى خيمت على البلاد، مما كرس النقص فى السلع مؤديا إلى مزيد من الارتفاع فى الأسعار. وفى مناطق أخرى من الجنوب كان يسيطر على السوق تجار من شرق إفريقيا،

وبالمثل، ويدافع الخوف ارتحل البعض من الجنوب حين لاحت الانتخابات فى الأفق، وكذا حين اقترب موعد الاستفتاء، بالتبعية.

وفى غمار الاهتمام المتنامى بالأوضاع الاقتصادية فى البلاد، وفى الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وقبل ثلاثة أسابيع فقط من الاستفتاء المقرر، قال البشير فى حشد برلالية القصارف إنه "إذا انفصل الجنوب، فسوف نقوم بتغيير الدستور، وعندها قلن يكون هناك مجال للحديث عن التنوع الثقافى والإثنى". هذا، وقد ورد أن البشير قد صرح بأن ٩٨٪ من أهالى الشمال مسلمون، ومن ثم فهم ملزمون باتباع أوامر الله فيما يتعلق بالحكم وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية، واستطرد قائلا "إن الشريعة الإسلامية والدين الإسلامى سيكونان مصدرى التشريع الرئيسيين فى الدستور، بأن يكون الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، فيما العربية هى اللغة الرسمية". وقد جاء خطاب البشير خلال أسبوع تم إدانة السودان فيه بسبب القيام بجلد امرأة لارتدائها بنطال، وهو ما روج من خلال "قيديو" فشا تداوله حينذاك، كذلك شهد السودان مزاعم من قبل المحكمة الجنائية الدولية بأن البشير قد أودع ٩ مليار دولار أمريكى فى حساب شخصى. وبالنسبة للكثيرين فى حزب المؤتمر الوطنى، فإن تلك الوقائع لتي لا يفتظمها رابط لتنهض دليلا على وجود مؤامرة دولية تحاك وتدار من قبل الغرب ضد النظام السودانى، الأمر الذى أدى إلى زيادة شعورهم بالظلم والعزلة. كانت تلك الخلفية المباشرة لخطاب البشير، ولكن السياق الأشمل تمثل فى أن المشروع "الإسلامى" قد تم التغاضى عنه لصالح مستوى عال من التدخل الدولى فى البلاد نتيجة عملية السلام فى الجنوب، والحرب فى دارفور، وانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠. ومع انفصال الجنوب، أخبر البشير أتباعه أنه بمقدور حزب المؤتمر الوطنى العودة إلى "أجندته" الإسلامية الأساسية. كذلك، يمكن أن يفهم خطاب البشير بأنه تهديد للغرب بأن

يتعاون مع الحكومة السودانية، أو أن يواجه احتمالات العودة إلى العنف مثلما حدث في بواكير تسعينيات القرن العشرين.

وخلال التحضير للاستفتاء المقرر، طرح الصادق المهدي على حزب المؤتمر الوطني عدة مطالب قائلا إنه إذا لم يعم الوفاء بها قبل السادس والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، فإما أنه سيستقيل من رئاسة حزب الأمة أو سينضم إلى أولئك الداعين إلى الصراع لإقصاء الحزب الحاكم. وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كانت الاستجابة الإيجابية لحزب المؤتمر الوطني. وقد أنشئت لجنة من قبل حزب الأمة لتدارس ذلك الموقف، بالرغم من التشكك البالغ لبعض أعضائها بشأن الممارسة برمتها. إلا أن الصادق المهدي قد أملى إرادته، حيث لانت قناة أعضاء اللجنة ليتم تمديد المفاوضات عبر ستة أشهر هي ما تبقى من أمد عملية السلام بونما أية نتائج حاسمة.

في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، غادر "الأنصار" التابعون للصادق المهدي مقر حزب الأمة في أم درمان لأداء صلاة الجمعة في مسجد يتبع المهدي غير بعيد من المقر ... حيث تم الاعتداء عليهم من قبل الشرطة وأصيبت الدكتورة مريم الصادق، كريمة الصادق المهدي، بثلاثة كسور بإحدى ذراعيها. وقد أخبرتني مريم - الغاضبة - أن "الشرطة لم تدرك أن المسلمين يقومون بالتظاهر بعد أداء الصلاة، وليس قبلها، مثلما حدث في تلك الحالة". وفي ذات الوقت تقريبا من يوم الجمعة هذا، قامت الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان، والمكونة من رجال دين معارضين لهيئة العلماء المسلمين في السودان، بتنظيم مسيرة في الخرطوم للتظاهر ضد الاستفتاء الوشيك الخاص بحق الجنوب في تقرير مصيره، ومطالبة الحكومة بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية ... ثم تلا تلك المسيرة عقد مؤتمر صحافي. وقد حذر الدكتور محمد عبد الكريم - المتحدث

باسم الرابطة - من أن انفصال الجنوب سيؤثر بالسلب على المكتسبات الإسلامية في الجنوب، لأن الانفصال يمثل اتجاهًا علمانيًا لإقصاء الإسلام عن الجنوب. كان محمد عبد الكريم هو ذاته من أصدر فتوى في آب/ أغسطس ٢٠٠٩ بأن أعضاء الحزب الشيوعي السوداني كاقرون ليسوا على الملة، وأنه يجب تفريقهم عن زوجاتهم واعتبار أولادهم أولاد زنا. هذا، وتضم الرابطة بعض السودانيين، إلا أن معظم أعضائها هم شتات مطرودون من بلدان خليجية عدة بسبب آرائهم وأنشطتهم السياسية حيث تم دعوتهم من قبل الحكومة السودانية للمجيء إلى البلاد. أما الشرطة فقد سمحت لتظاهرة الرابطة أن تأخذ مسارها دونما أية إعاقة لها.

إن الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان قد انضمت لجماعات إسلامية أخرى، بما فيها جماعة السنة (وهي غير جماعة أنصار حزب الأمة). إن جماعة السنة تلك قد حظيت باهتمام دولي حين قام عباس الياقر عباس، المنشق عن الجماعة بقتل اثنين وعشرين من أعضاء الجماعة في مسجد بأمر برمان، وذلك في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠. كذلك، يوجد عدد من الجماعات الوهابية السعودية في السودان، تعمل كقنوات للتمويل الذاهب إلى العديد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية. بل إن جماعة إسلامية أخرى قد اتهمت بقتل جون غرانفيل، الدبلوماسي الأمريكي في السودان، وسائقه الخاص عشية العام الجديد (٢٠٠٧). وفي هذه الواقعة، تم القبض على الجناة وإيداعهم سجن كوير، إلا أنهم قد تمكنوا من الفرار بسبب تواطؤ السلطات وتستترها على الجناة، بلا أدنى شك. وبالإضافة إلى تلك الجماعات الإسلامية، فإن حزب المؤتمر الوطني لديه حركات إسلامية تتبعه يقودها على عثمان طه، النائب الثاني لرئيس الجمهورية.

وفيما عمدت الشرطة إلى استخدام أساليب العنف مع المعارضين السياسيين لحزب المؤتمر الوطني، كان سالفكير ينتهج منحى مغايرًا في الجنوب، على الرغم من

أنه في النهاية يكاد الاثنان أن يكونا متطابقين وبالرغم من شعور أحزاب المعارضة بالمرارة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن جميعها كان ملتزماً باستفتاء الجنوب المشروط من قبل اتفاق السلام الشامل. وحتى تلك الأحزاب القليلة الراحبة في الوحدة فإنها قد أيدت حق مواطني الجنوب في حرية تقرير ما إذا كانوا يرغبون في البقاء في السودان، أم يرغبون في الانضمام إلى الجنوب بعد انفصاله. وقد كان ذلك الالتزام المشترك هو أساس استقطاب أحزاب المعارضة الأخرى.

وتقديراً من السياسى الجنوبي المخضرم، بونا ملوال، لذلك قام بإقناع سالفكير بدعوة قادة الأحزاب الجنوبية الأربعة والعشرين إلى جوبا في الفترة ما بين الثالث عشر والسابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ للتباحث حول الاستعداد للاستفتاء المزمع إجراؤه، والصيغ المحتملة للحكم المستقبلى في جنوب السودان، حيث مثل الشق الأخير "شركاً" لاجتذاب قادة الأحزاب. وقد وافق المؤتمر على الاستعدادات لإجراء استفتاء حر ونزيه، وعلى إجراء توافقات ما بين الجنوبيين، وكذا على وضع خارطة طريق للحكم ما إذا صوت الجنوبيون لصالح الانفصال. كذلك، فقد وافقت الأحزاب على تفعيل منتدى لقادة جميع الأحزاب السياسية، على أن تجرى اجتماعاته بصيغة دورية لضمان تنفيذ مخرجات المؤتمر. وفضلاً عن ذلك أعلن سالفكير عفواً عن جماعات التمرد، وكانت تلك أقصى نقطة أحرزتها فعاليات المواجهة بين الشمال والجنوب، والتي أسهمت، بلا شك، في إدارة عملية الاستفتاء على نحو سلمى، بيد أنه وفي أعقاب الاستفتاء، حين لم يعد سالفكير بحاجة إلى أحزاب المعارضة، تدهور ذلك المناخ الإيجابى تدهوراً سريعاً.

كلمة أخيرة من عمر البشير

حتى عشية الاستفتاء، كان ثمة شكوك خطيرة حول ما إذا كانت العملية ستمضى قدما. فإصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان على عدم قبول أى إرجاء للاستفتاء قد أحدث مناخا مأزوما. إلا أن الدعم التقنى المقدم من قبل المجتمع الدولى، فضلا عن زيارة السيناتور الأمريكى جون كيرى فى الوقت الملائم، والذى أكد للبشير أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى على نحو سريع لرفع اسم السودان من قائمة العقوبات وإقامة علاقات ثنائية طبيعية بين البلدين إذا ما وافق البشير على استفتاء الجنوب، مؤكدا له وقوف الولايات المتحدة خلف الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن الاستفتاء سيجرى فى التاسع من كانون الثانى/يناير ٢٠١١ ... كل ذلك كان كافيا لضمان أن تمضى عملية الاستفتاء قدما وفقا للمسار المخطط لها. أما فى الولايات المتحدة، فلم تعد سياسة أوباما تجاه السودان منتقدة لها. وبما أن الأمور قد تم ترتيبها، ولافتقار البشير إلى أية أوراق صالحة للعب، فقد أكد - فى خطابه بمناسبة عيد استقلال السودان، أنه سيعترف حتما بما سنسفر عنه نتائج الاستفتاء. وفى الرابع من كانون الثانى/يناير ٢٠١١، غادر البشير إلى جوبا حيث كرر المشاعر ذاتها:

«أيا ما كانت اختيارات الجنوبيين، فسوف نقبلها ونرحب بها ... ولكن دعونا نقدم مثالا جيدا للأشقاء فى إفريقيا، فحتى لو تم الانفصال، وسيتم ذلك على نحو سلمى، فسنلتزم بالتعاون مع الأشقاء ونعطى الأسوة لما ينبغى أن تكون عليه الولايات المتحدة الإفريقية ... نحن لن نمكث فى خيمة للعزاء نيكى، إذا ما أثر الجنوبيون خيار الوحدة. كما أننا لن نكون فرحين أيضا، ولكننا سنكون أول من يجرى إلى الجنوب ويحتفل مع أهله».

إذا، وبمقتضى تلك الكلمات، فقد كان الاستفتاء يمضى فى الطريق المرسومة

له ... عندها تنفس الكثير من الأهالي الصعداء.

وفى الأثناء ذاتها، عمد البشير إلى توظيف وسائط الإعلام للترويج بأن الجنوب لم يكن أبدا جزءا من السودان، فى الحقيقة، وأن التصويت فى الاستفتاء الوشيك لصالح خيار الانفصال سيكون تأكيدا جازما لتلك الحقيقة. كذلك فقد عمد البشير إلى توظيف الطرح الإسلامى بأنه ابتغاء لاستقرار المجتمع، فإن المسمين الخالص مطالبون بتأييد زعيمهم الذى قرر السماح بانفصال الجنوب. هذا، وقد لجأ البشير إلى ذلك الطرح كردة فعل تجاه حفنة من الزعماء الإسلاميين الراديكاليين المؤمنين بأنه وفقا للشريعة الإسلامية فإن الاستفتاء المزمع إجراؤه يعد غير شرعى، وأن انفصال جزء من أمة دولة إسلامية غير مسموح به. أما البشير فقد ذهب إلى أن الممارسة التى سيتم بمقتضاها انفصال الجنوب هى قانونية وشرعية تماما بما يتوافق مع مقررات اتفاق السلام الشامل.

إن كل الطروحات السابقة لتؤكد أن حزب المؤتمر الوطنى كان حريصا على طمأننة الشماليين بشأن الانفصال الوشيك بأكثر من حرصه على إقناع الجنوبيين بضرورة التصويت لصالح الوحدة. كذلك، أبانت تلك الطروحات للمجتمع الدولى الجهود المبذولة من قبل الحزب لضمان عملية استفتاء سلمية وناجحة.

آليات الاستفتاء

أورد مركز كارتر أن عملية تسجيل الأصوات الخاصة باستفتاء جنوب السودان كانت "مقبولة بوجه عام"، إلا أنه أشار إلى فشل شركاء السلام فى إزالة "الغموض الذى اكتنف مستقبل منطقة أبىي، وكذا البعد المواطنى للأهالى فى شمال السودان وجنوبه قبل عمليات تسجيل الأصوات ... وفشلهم كذلك فى استقطاب جميع قطاعات المجتمع السياسى السودانى إلى العملية". وقد وجدت تلك المشاعر

أصداء لها في تقرير بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي. وبينما كان ثمة مشاكل متعلقة بالإدارة، إلا أن كلا من الاتحاد الأوروبي ومركز كارتر الدولي للسلام قد راق لهما أداء مفوضية ومكتب استفتاء جنوب السودان. وكما في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، خلص مركز كارتر إلى فشل السلطات والمجتمع المدني حين تعلق الأمر بتوعية القائمين بالتصويت، تلك المهمة التي هيمنت عليها جماعات جنوبية "عادة ما مزجت ما بين أنشطة التوعية، والدعوة إلى انفصال الجنوب". أما التوعية في الجنوب فقد هيمنت عليها جماعات قامت بطرح القضية على أن التصويت لصالح الوحدة ينطوي على المصادقة على استمرار العبودية والاسترقاق، فيما يمثل التصويت لصالح الانفصال دعماً للحرة وتأكيداً لها.

وقد أشارت بعثة الاتحاد الأوروبي في معرض الحديث عن الحملة إلى أن:

الغياب شبه التام لحملة مؤيدة لخيار الوحدة قد خلق مناخاً تم بمقتضاه قمع أي جدال بشأن مستتبعات الانفصال أو الوحدة. لقد انصب اهتمام مناخ الحملة على تعظيم معدل المشاركة في التصويت، وذلك بغية الوصول إلى نسبة الـ ٦٠٪. وفي المقابل، فإن حملات الشمال، والتي انصب اهتمامها على رسائل وإشارات للتصويت لصالح خيار الوحدة، قد تم قمعها على نحو أشد.

وللأسف، فإنه نادراً ما نشطت حملات الحركة الشعبية لتحرير السودان أو حزب المؤتمر الوطني وراء الشعارات المرفوعة، كذلك فإن حملة حزب المؤتمر الوطني خفت ضجيجها قبل التصويت. وبإستثناء كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي، والجبهة الديمقراطية المتحدة ... فإن الأحزاب السياسية الجنوبية اضطلعت بدور محدود في حملة الاستفتاء، فيما اضطلعت الأحزاب الشمالية بدور أكثر محدودية (بالرغم من أن الحزب الشيوعي قد قام بتجمعين لحشد أنصار الوحدة في الجنوب، ومن ثم زيادة الشعور بأن الحملة كانت شأنًا

مرتبطا بالحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى).

وقد كانت نسبة المشاركة التصويتية مرتفعة للغاية فى الجنوب، إذ تواترت الروايات حول قيام كوادى الحركة الشعبية لتحرير السودان بإخراج المرضى من المستشفيات وإجبار المعوزين المنتشرين بالشوارع على القيام بالتصويت إلا أن نسبة المشاركة فى الشمال كانت منخفضة بالمقارنة بنظيرتها فى الجنوب، وقد عزا مركز كارتر ذلك الأمر إلى عدم توفير وسائل للانتقال خلال عملية التصويت، بينما تم توفير تلك الوسائل خلال عملية التسجيل، وكذا إلى ارتحال كثير من الجنوبيين إلى جنوب البلاد للإدلاء بأصواتهم، وإلى أن أولئك الذين لم يذهبوا للتصويت كان يتملكهم القلق والحيرة بشأن مرحلة ما بعد الاستفتاء. إلا أن مركز كارتر لم يذهب بعيدا فى استقصاء الأسباب وراء انخفاض معدلات التسجيل والمشاركة فى الإدلاء بالأصوات فى الشمال، فيما بدا الاتحاد الأوروبى وكأن الأمر لا يعنيه من قريب أو بعيد.

إن السبب الرئيسى لانخفاض معدل المشاركة فى تسجيل الأصوات ويأتالى انخفاض معدل التصويت فى الشمال كان متمثلا فى الحملة الممنهجة التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان لحرمان الجنوبيين فى الشمال حقهم الديمقراطى فى التصويت، والذى نبع مباشرة من الجهود المبكرة للحركة فى البرلمان لحرمانهم حق التصويت. وقد خشيت الحركة إمكانية قيام حزب المؤتمر الوطنى بتشجيع معدل مرتفع لتسجيل الأسماء وفى المقابل مشاركة تصويتية محدودة فى محاولة منه لجعل نسبة التصويت أقل من الحد الأدنى المطلوب (٦٠٪). كذلك، كانت هناك مخاوف من أن يقوم حزب المؤتمر الوطنى بإجبار الجنوبيين القاطنين فى الشمال، وبخاصة أولئك العاملون لدى الهيئات الحكومية، على التصويت لصالح خيار الوحدة. وبالفعل، كانت هناك دلائل على أن الحزب قد

استمال المستخدمين الحكوميين للتصويت أملا في أن يكون لصالح خيار الوحدة، إلا أنه لم تكن ثمة دلائل على قيامهم بذلك. كذلك فقد كان هناك شواهد على إجبار الحركة الشعبية لتحرير السودان الجنوبيين المقيمين في الشمال على عدم التصويت. هذا، وقد لاحظ مركز كارتر تهديدات ضد مسؤولي الاستفتاء في أوغندا، حيث قام بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بالضغط لمقاطعة عمليتي التسجيل والتصويت خارج حدود السودان.

وبالتزامن مع ذلك، كانت هناك جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان لتشجيع أكبر عدد ممكن من الجنوبيين على الانتقال إلى الجنوب بغرض تسجيل أسمائهم والقيام بالتصويت هناك، وبالفعل فقد انتقل أكثر من ١٨٠٠٠٠ جنوبي إلى جنوب السودان خلال الأسابيع العشرة التي سبقت الاستفتاء. وبحلول منتصف أيار/ مايو ٢٠١١، بلغ عدد اللاجئين السودانيين العائدين إلى جنوب السودان والنيل الأزرق إجماليا تراكميا قدر بـ ٢٢١٧٨٥ سوداني، وذلك منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢٠٠٥. وقد قامت حكومة جنوب السودان بتوفير خدمات الانتقال لأعداد كبيرة ممن سيدلون بأصواتهم، ولكن سرعان ما نفدت الأموال وفقرت همم الكثيرين، في المعسكرات الشمالية أو في مركز النقل النهري في كوستي. وقد قمت بمحاورة عدد من أولئك العائدين في كوستي حيث أعجبت بتحليهم بالصبر، وبظرتهم الإيجابية المتفائلة للشمال الذين سيغادرون أراضيه. أما السلطان جيمس قردام، وهو أحد العائدين الطاعنين، فقد شدد على "أنه ما من أحد قد أجبرهم على الارتحال من الخرطوم"، وأنه "لا توجد حدود حقيقية بين شمال البلاد وجنوبها، فلا يوجد ما يعرف بحدود ١٩٥٦، فالسودان ما يزال بلداً واحداً". أما فيليو واسواس، من توريت بشرق الاستوائية، فقد ذكر أنه مقيم في الشمال منذ عام ١٩٦٧، وأنه يصدد العودة إلى الجنوب لأن قرنق قد أرسى دعائم

السلام"، ونحن أبناء الرئيس عمر البشير الذى منحنا استفتاء سلمياً". كذلك، فقد شدد واسواس على أنه "لا توجد مشاكل فى الشمال إذ يمكننى أن أعود إليه زائراً"، وأن جيرانه فى الشمال كانوا يكون بسبب مغادرته وارتحاله صوب الجنوب. كذلك، فقد كنا مدركين أنه يمكن أن يتم وصمهم بنعت "الجلابة" فى الجنوب، بسبب طول إقامتهم فى الشمال، إلا أنهم كانوا موقنين أنه سوف يتم الترحيب بهم. كانت تلك هى المشاعر السائدة لدى الجنوبيين ممن لهم جذور فى الشمال، إلا أن أولئك الراحين تحت وطأة الفقر وأولئك الذين يحيون فى مخيمات المرحطين فى أطراف أم درمان والخرطوم فلم يكونوا على القدر ذاته من التفاؤل والأمل.

إن الانتقالات الكثيفة، فضلاً عن توقع قيام مزيد من الجنوبيين بالارتحال، قد دفعت أولئك ذوى الدراية المحدودة بالواقع السودانى إلى تصور إمكانية حدوث مذابح شبيهة بتلك التى جرت فى رواندا. وفى حين رغبت حفنة من المتطرفين المتأسلمين فى مغادرة الجنوبيين حين بعثت حكومة حزب المؤتمر الوطنى برسائل متضاربة، تمثل شعور معظم السودانيين الشماليين من العامة إزاء التمزق الموشيك لبلادهم فى مزيج من الحزن والندم، إلا أنه كن مصحوب بالكرامة والشموخ اللذين يميزان الشخصية السودانية.

وبالإضافة إلى تلك المشكلات، فقد رصدت بعثات المراقبة عددا من الانتهاكات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى. وكان أحد تلك الانتهاكات ذلك المتعلق بجماعة "شهود يهوه" فى ولاية غرب الاستوائية، والذين حالت معتقدتهم دون قيامهم بتسجيل أسمائهم للإدلاء بها فى الاستفتاء. لقد أطلق عليهم حاكم الولاية وآخرون - علانية - لفظة "الخونة"، وتلا ذلك بأيام قلائل حرق هيكلمهم. وقد ذهبت بعثة المراقبة التابعة للاتحاد

الأوروبي إلى أن التعدي اللفظي من قبل حاكم الولاية على جماعة شهود يهوه "يمثل اعتداء على حرية التعبير والحق في الاجتماع، فضلا عن كونه يمثل ازدراء للأديان". وفي الولاية ذاتها، قامت ميليشيات "أولاد السهم"، وهي ميليشيا محلية على صلة وثيقة بحاكم الولاية، بوضع متاريس في الطرق للتأكد من وجود الحبر الفوسفوري الدال على قيامهم بالتصويت، حيث تم وضع أولئك الذين لم يقوموا بالتصويت تحت التحفظ المؤقت. كذلك، وردت تقارير أفادت بالقيض على مواطنين لأنهم لم يقوموا بإغلاق محالهم التجارية في وقت إجراء الاستفتاء، وكذا تقارير عن سجناء تم إجبارهم على الإدلاء بأصواتهم، ومرضى نقلوا من المستشفيات إلى لجان الاستفتاء ليشاركوا في التصويت. وفي معظم لجان الاستفتاء يجونقلي وأعلى النيل، كان هناك وجود لممثلين عن جهاز الاستخبارات والأمن الوطني. بل أنه في إحدى اللجان تم رصد قيام أفراد من الشرطة بملاحظة أولئك المدلين بأصواتهم، حيث قاموا بفتح بطاقات الاستفتاء لمعرفة كيف أدلى هؤلاء بأصواتهم، ذلك قبل أن يقوموا بطيها مرة أخرى وإعادةها إلى الصندوق. ولعله من غير المستغرب، إذأ، في ظل تلك الأجواء، وفي سبع مقاطعات بوسط الاستوائية وغربها، وجونقلي، وأعلى النيل، أن كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم يفوق عدد المسجلين ممن يحق لهم التصويت، وذلك وفقا لوثائق صادرة عن لجان الإشراف على الاستفتاء جرى الاطلاع عليها من قبل وكالة "رويترز" الإخبارية.

كذلك، وجدت مجموعة أخرى من "ضحايا" الاستفتاء تمثلت في ٢٦٠ عائلة عربية تنتمي إلى قبائل "الجنجويد"، و"صالحة"، والكبابيش المقيمين في "الفحار" بمنطقة "جودة" الحدودية بأعلى النيل، إلى الشمال مباشرة من "الرك"، والذين ارتحلوا، نتيجة لانتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان،

إلى معسكر خارج "ربك"، عاصمة ولاية النيل الأبيض. وقد قام هؤلاء المزارعون المهجرون بإخبارى بأن الـ ١٠.٠٠٠ مواطن الذين عاشوا فى "الفخار" قد تم إجبارهم على الارتحال إلى "الربك" بولاية النيل الأبيض بسبب انتهاكات الجيش الشعبى لهم، بالرغم من العلاقات الطيبة التى تربطهم مع السكان الدينكا المحليين، وبالفعل، فقد طالبهم زعيمهم الأعلى بعدم مغادرة أعالى النيل، على عكس ما ذهب إليه مأمور "الربك" التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان. هذا، وقد أكد مأمور "الربك" قيامه بالتدخل، إلا أنه أصر على عدم قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان بإجبار العرب أو إكراههم. أما المهجرون من أعضاء ذلك المجتمع فقد قالوا إنهم تعرضوا للانتهاكات وأجبروا على المغادرة من قبل الجيش الشعبى لأنه كان من المتوقع أن يقوموا بالتصويت لصالح خيار الوحدة. وقد ذكر لى وزير بحكومة جنوب السودان، لاحقاً، أن "هؤلاء لم يكونوا الوحيدين، إذ أساء الجيش الشعبى لتحرير السودان معاملة الجميع، بغض النظر عن أعراقهم أو دياناتهم".

إن بعثات المراقبة لم تتناول بجدية مشكلة ملاحة المناخ السياسى لإجراء الاستفتاء، وكان مسئولو حكومة جنوب السودان مؤمنين بعدم وجود أية عوائق ضد أولئك المفضلين لخيار الوحدة فى التعبير عن آرائهم، أو قيامهم بمسيرات للحشد، أو ترويجهم لمواد دعائية. وبالفعل لم تكن ثمة عوائق قانونية ضد أمثال تلك الممارسات، أما الحالات المحدودة التى قامت فيها قوات الأمن بمضايقات لمؤيدى خيار الوحدة فلا تعنى وجود حملة حكومية منظمة لذلك الغرض. هذا، ومن الصعب تخيل السبب الذى يدفع حكومة جنوب السودان إلى القيام بانتهاكات بحق مؤيدى الوحدة بينما هم أقلية لا يمكنها التأثير فى نتيجة عملية الاستفتاء. إلا أنه من النادر أن نجد الممارسات السياسية وقد خلت من

المشاعر اللامنتطقية أو العاطفية، خاصة إذا ارتبط الأمر بواقعة كبيرة تتمثل في إنشاء وطن جديد. ففي هذا الطور، كان الملمح الرئيسى الذى اصطبغت به الحياة السياسية لجنوب السودان شعوراً عارماً بوطنية جارفة سمت، ولكن لفترة محدودة، فوق أمور عديدة أسهمت في تفرقة الجنوبيين، وخلقت مناخاً معادياً لأولئك الذين لم يشاركوا مثل هذا الشعور. وفي دراسة للمعهد الديمقراطي الوطنى للشئون الدولية أجريت على ٦٣ مجموعة استطلاعية، وجد أن خيار الوحدة بالنسبة للجنوبيين هو مكافئ لهيمنة الشمال، وتفشى القتال، ونهاية حكومة جنوب السودان. وبعبارة أخرى، فإن الوحدة كانت تعادل الدولة المركزية، وليس استمرار النموذج اللامركزى الذى كان سائدا حينذاك. إلا أنه وفي أثناء الحملة التى مهدت للاستفتاء، لم يتم إجراء ما من شأنه تصويب ذلك الفهم الخاطئ، فى حين عجزت بعثات المراقبة عن إيراد تعقيبات فى هذا الخصوص.

فى اب/ أغسطس ٢٠١٠، حين ذكر "لول دينق"، العضو الوفى المخضرم فى الحركة الشعبية لتحرير السودان ووزير البترول فى حكومة الوحدة الوطنية - أنه اتحادى يقفو أثر خطى زعيم وحدوى هو جون قرنق، تم اتهامه على نحو صريح، فى الجنوب، بأنه خائن وعميل لحزب المؤتمر الوطنى، وأنه قد تمت رشوته، وعمت مطالبات بإقالته. بيد أن "لول دينق" لم يقل ما يخالف السياسة المعلنة والرسمية للحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد قامت الحركة، فى مناسبات ثلاث، بإرحاء اجتماعات مجدولة لمجلس التحرير كان الهدف منها تدارس موقف الحركة من خيار الوحدة مقابل خيار انفصال الجنوب، وكان ذلك، بلا شك، راجعاً إلى كون الكثير، بل ربما الأغلبية، ما يزالون يؤيدون الالتزام والتمسك بسودان موحد متطور.

المجتمع الدولي والاستفتاء

فى أوج عملية الاستفتاء خلال منتصف كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، حالت ضيفا على عدد من الاجتماعات الهامة التى جمعتنى مع لفيق من كبار الوسطاء، ومسئولى الأمم المتحدة، والدبلوماسيين. وقد يخال المرء ارتياحهم لاستفتاء صمم جيدا من الوجهة التقنية، وتصويت نزيه لا يمكن الطعن فى صحته، فضلا عن بيانات البشير وتصريحاته القائلة بقبوله النتائج أيا ما كانت. إلا أنهم كانوا قلقين، إذ توجسوا من عدم حسم القضايا الخاصة بما بعد الاستفتاء، وأزعجهم الراديكاليون والتخريبون فى الشمال، فضلا عن الأزمة الاقتصادية المتنامية وأثرها المحتمل فى تقويض عملية السلام، وكذا الحاجة لإقناع قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدم الضغط الشديد على عمر البشير إذا اعتمد مصير عملية السلام على شخصه، وهو الذى كان يواجه معارك داخلية ضارية فى حزب المؤتمر الوطنى. وبالفعل، فقد تحول عمر البشير، خلال فترة وجيزة، من شيطان مريد إلى وسطى معتدل تحتم على المجتمع الدولى، وبخاصة الغرب، القيام بحمايته. ووفقا للمنحى الجديد، التزم كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان باتفاق السلام الشامل منذ البداية، فقد قال مسئول بالأمم المتحدة، إن البشير هو القوة المحركة لاتفاق السلام الشامل".

أما حزب المؤتمر الوطنى، فكان هناك الكثير من آيات الإصرار والمديح التى كُتبت له، أما أحزاب المعارضة الشمالية فكان نصيبها الإدانة والانتهاكات، إذ تم النظر إليها باعتبارها قوى تخريبية. إذاً، فماذا كانت تبتغى المعارضة؟ كانت المعارضة تبغى - بالأساس - عملية دستورية تشمل جميع الأحزاب دونما استثناء، وحكومة وطنية، بحيث يتم النظر إلى كليهما من قبل معظم المراقبين المحليين على أنهما عناصر أساسية لا غنى عنها فى مسيرة البلاد نحو التحول الديمقراطى. إن

المجتمع الدولي لم يكن ليعارض تلك المطالب بشكل سافر، بل قام - بالمقابل - بإدانة الأحزاب لضعفها وافتقارها إلى زعامات مؤثرة. بيد أن الهدف الأساسي للدبلوماسيين الغربيين ومسئولي الأمم المتحدة كن الاستقرار، ومن ثم نظر إلى المعارضة على كونها تهديدا للاستقرار المنشود. وقد كان ذلك هو الموقف ذاته الذي تبناه الدبلوماسيون حين تمخضت الظروف عن اتفاق السلام الشامل حيث ناشدت الجماعات المسلحة على امتداد البلاد أن تكون جزءا من عملية السلام تلك.

وفيما كان السودان ينقسم إلى بلدين، كان الدبلوماسيون الدوليون في الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا متوجسين من احتمال وقوع انقسامات أخرى في شمال السودان. بيد أنهم لم يدركوا أن جهودهم لمنع الجماعات، فيما عدا الحركة الشعبية لتحرير السودان، من المشاركة في عملية السلام، وقيامهم بتسهيل انفصال الجنوب - سوف تؤدي، بطبيعة الحال، إلى تحريض انفصاليين آخرين في غير موضع من البلاد. إن هؤلاء الدبلوماسيين أنفسهم هم من يشدد على الروابط التي تنتظم الأجزاء المختلفة في السودان، والحاجة إلى تغليب الاعتبارات المحلية وإيلانها مزيداً من الاهتمام، فضلا عن النظر إلى المشهد الإجمالي دونما التفات إلى سقاسف التفاصيل. ومن المؤكد أن التعامل مع مشكلة دارفور في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ كان يمكن أن يمسي أكثر سهولة من التعامل معها في عام ٢٠١١، الذي شهد توالدا للجماعات المسلحة. وفي تلك الأثناء، كان الغرب يدعم جهود حزب المؤتمر الوطني الناجحة في إقصاء الجماعات الأخرى عن المشاركة في المفاوضات مع الوعد بسلام مستقبلي، ولكن الأمر برمته ذهب أدراج الرياح.

لقد كان هناك إدراك واضح أن الأزمة الاقتصادية قد تفضي إلى الفوضى وعدم الاستقرار، فضلا عن إمكانية توظيفها من قبل المعارضة للحط من شأن

الحكومة وعدها. لذا، فقد أراد ممثلو الغرب مساندة البشير اقتصاديا، إذ تطلعون - بصفة خاصة - إلى إزالة العراقيل المفروضة على حصول الشمال والجنوب على القروض المطلوبة. وقد بدت اهتماماتهم موزعة ما بين ضمان تعاقي النظام الاقتصادي العالمي وبين المؤسسات الغربية المهيمنة على ذلك النظام التي تسعى للدفاع عن حكومتى الخرطوم وجوبا. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا، فإن معظم الديون الخارجية للسودان هي ديون مستحقة لدول الخليج العربى وبعض المستثمرين الإقليميين ... وكان حزب المؤتمر الوطنى يقوم بدفع الفوائد المترتبة على تلك الديون. أما جنوب السودان، فقد واجهته مشكلة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بما فيه نصيبه من الأموال نتيجة لعائدات النفط، مما يجعل الجنوب غير مؤهل لتلقى قروض صندوق النقد الدولى. والمثير للدهشة، أن شيئاً لم يذكر بشأن التعارض السافر ما بين جنوب غارق فى عائدات النفط، وبين الحاجة الماسة للاقتراض من المجتمع الدولى.

لقد كانت هناك مخاوف من أن يفضى إرجاء الحركة الشعبية لتحرير السودان لحسم قضايا ما بعد الاستفتاء بما له من أثر فى تعضيد موقفها التفاوضى وتدعيمه، إلى نقصان أرصدة البشير. لقد طغت تلك المخاوف على خطاب البشير فى عيد الاستقلال، وكذا على خطابه فى جوبا، بالرغم من أن أحد الدبلوماسيين الغربيين قد أشار إلى أن البشير يعمد، فى بعض الأحيان، إلى قول أمور متباينة حين يكون بعيدا عن المدن الكبرى. أما الدبلوماسيون الغربيون فقد نابوا جميعا بزيادة معدلات التنمية ومعونات الإغاثة لشمال السودان، وطالبوا بتعميق مدى التعاون مع النظام. إلا أن المشكلة فى التعاون مع النظام تكمن فى أن الحكومات الغربية لا تسمح لأى من دبلوماسييه بقاء البشير بسبب الاتهامات الموجهة إليه من قبل المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذى يعد مصدرا لبعض الإرباك.

هذا، وقد أدرج جميع ما سبق في سياق الحاجة إلى الاستقرار، وذلك في الوقت الذي سقط فيه حكم الرئيس زين العابدين بن علي في تونس، والذي سرعان ما أعقبه سقوط نظام مبارك في مصر. أما المسؤولون فلم يدركوا أن اهتمامهم وحرصهم على الاستقرار هو، لذى أجج ثورات الشرق الأوسط، أو ما بات يعرف "بالربيع العربي". إلا أن ذلك جميعه لم يكن ليدهش الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، والذي ألمح إلى أن "نقطة ضعف الولايات المتحدة الأمريكية والدبلوماسيين الغربيين في تعاملهم مع السودان تكمن في منظورهم المحدود لمفهوم "الأمن" وإدراكهم الضئيل لسياسة السودان وأمنه". كذلك، فإنه لأمر صارخ ألا يفوه أي من قادة المجتمع الدولي بكلمة "الديمقراطية" ألبتة.

كذلك يبدو الدبلوماسيون الغربيون وكأنهم قد نسوا التاريخ الطويل لكل من البشير وحزب المؤتمر الوطني بصفتهم من غلاة "الإسلاميين"، وكأنما نسوا أيضا انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، واستمرار قبضة الحزب التمولية على مجتمع شمال السودان. كذلك، فلم يؤخذ بعين الاعتبار احتمال أن يكون الحزب يخادع الغرب، أو أنه بينما يبدو البشير وكأنه منضم إلى المعسكر "الوسطى" المعتدل، إلا أنه سرعان ما قد يجنح إلى معسكر "الإسلام الراديكالي". وفي ضوء الترتيبات الدولية للقوى المؤيدة لعملية الاستفتاء، والدعم الجارف الملحوظ للجنوبيين لصالح خيار الانفصال، والشكوك في مدى قدرات جيش السودان الوطني ... قد يبدو البشير وكأنما اتخذ قرارا حسيفا بعدم معارضة الاستفتاء على نحو سافر. وبالفعل، فإن عدم المصادقة على الاستفتاء ليعنى العودة إلى الحرب مع الجنوب في وقت تشتعل فيه نيران الحرب في دارفور، واحتمال أن يعمد الغرب إلى تأييد الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذا في الوقت الذي لا يحفظ السودان، أو يكاد، بأصدقاء دوليين، بل ولا بأصدقاء عرب أو مسلمين، وفي الوقت الذي تعنى

الحرب خسارة الزخم الأمريكى المطلوب لرفع اسم السودان من قائمة العقوبات وإسقاط الديون عن كاهله. وبعبارة أخرى، فإن حزب المؤتمر الوطنى ليس لديه خيار واقعى سوى المصادقة على عملية الاستفتاء، وذلك - بالطبع - أمر لا يجعل من البشير رجل دولة، كما لا يجعله 'وسطياً معتدلاً' ١١

خلاصة

فى أعقاب الأجواء المشحونة التى رافقت عملية الاستفتاء ونتيجته، والتوقعات العامة بأن التصويت سيسفر عن تأييد عارم لصالح خيار الانفصال، وأنه سيتم الوفاء بالحد الأدنى المقرر (٦٠٪)، وتأكيدات البشير للجماهير بأنه سيصادق على نتيجة الاستفتاء، وأن السودان سيكون الدولة الأولى التى ستعترف بمولد جمهورية جنوب السودان كدولة مستقلة ... إلا أن التصويت الفعلى كان مخيباً للأمال. فمن بين أربعة ملايين اسم مسجل ممن يحق لهم التصويت، صوتت نسبة ٩٨.٨٢٪ لصالح استقلال الجنوب، فيما صوت ١.١٧٪ فقط لصالح خيار الوحدة. أما التصويت خارج السودان فلم تختلف نتائجه كثيراً، فقد صوتت نسبة ٩٨.٠٢٪ لصالح الانفصال. أما جنوب دارفور فكانت المنطقة الوحيدة التى صوت فيها الجنوبيون لصالح الوحدة (٥٩.٤٣٪ من الأصوات المسجلة).

إلا أن الاستفتاء لم يخل من مشاكل، وبخاصة نسبة لمشاركة فى التصويت التى تجاوزت الـ ١٠٠٪ فى عشر مقاطعات من بين أكثر من ستين مقاطعة تم فحص بطاقات الاستفتاء بها. وكانت استجابة مفوضية استفتاء جنوب السودان أن قامت بحجب نتائج لجان الاستفتاء التى بلغت نسبة المشاركة بها أكثر من ١٠٥٪ من الأسماء المسجلة - ولم تلتزم بما أقره المراقبون الدوليون بأن تحجب النتائج التى تفوق نسبة الـ ١٠٠٪، بما يتوافق والمعايير الدولية. أما المفوضية فقد ذكرت أن المشكلة قد نجمت عن عملية تسجيل من يحق لهم التصويت، والتى جرت فى

العام الذي سبق الاستفتاء. كذلك، كانت هناك أمور تتعلق بسوية اتصويت، والمساعدة في الإدلاء بالأصوات، ووجود مسئولين أمنيين داخل لجان لاستفتاء وخارجها، وأمور أخرى ... إلا أن أحدا لم يذهب إلى أن تلك النقائص قد أثرت، على نحو بليغ، في نتائج الاستفتاء. أما فشل الأحزاب في خلق مناخ ملائم وهو ما يعنى مناخا ديمقراطيا - فلم تشر إليه بعثات المراقبة مطلقا، كذلك لم تتم الإشارة إلى الإكراه الممارس من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان على المدلين بأصواتهم في الشمال، وفي بعض مواقع الاستفتاء خارج البلاد، وكذا الحالات المناظرة للإكراه من قبل السلطات الشمالية.

وقد كان البشير رحب الصدر:

"لقد تلقينا نتيجة الاستفتاء وقبلناها بصدر رحب لأنها تعبر عن رغبة مواطني الجنوب. إن اليوم هو يوم فارق في حياة السودان. وإذ نهني شعبنا في جنوب السودان على اختيارهم، فإننا نأمل أن يكون ذلك الحدث نقطة افتراق بين الحرب والسلم في السودان، لا نقطة افتراق بين الوحدة والانفصال".

وفي السابع من شباط/فبراير ٢٠١١ أصدر البشير مرسوما جمهوريا بقبول نتائج الاستفتاء والزام كلا الحزبين (حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان) بالعمل "لحسم ما تبقى من قضايا معلقة بينهما، وبناء علاقات إيجابية وبناءة بين شطري الأمة. وقد تلا ذلك قبول مجلس الوزراء نتائج الاستفتاء في جلسة استثنائية برئاسة عمر البشير وحضور نائبيه، سالفاكير وعلى عثمان طه. وبدأ استتبع الأمور على أن الاستفتاء قد مثل الإرادة الحرة للجماهير، ويكل هذا الارتياح، ألقى البشير وسالفاكير خطابين ركزا على الأهداف المشتركة، والإرادة والتصميم المشتركين، والحاجة إلى المضي قدماً - وعلى وجه السرعة - لإنشاء حدود شبه مفتوحة فيما بين البلدين.

كذلك، فقد أسرع قادة المجتمع الدولي إلى إصدار بيانات مشابهة. أما تابو مبيكي، رئيس جنوب إفريقيا، فقد ذكر أن نجاح الاستفتاء في السودان سوف يساعد في الترويج للديمقراطية في إفريقيا، وأن نتائجه قد أكدت التزام الشعب السوداني وفادته بعدم العودة إلى الحرب ثانية، فيما صرح باراك أوباما أن الولايات المتحدة ستعامل مع جمهورية جنوب السودان على أنها دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك اعتباراً من تموز/ يوليو ٢٠١١، وأردف قائلاً " بالنيابة عن جماهير الولايات المتحدة الأمريكية، فإنني أهني جنوب السودان على ذلك الاستفتاء الملهم الناجح الذي اختارت فيه أغلبية ساحقة ممن أدلوا بأصواتهم خيار الانفصال".

إن هذه البيانات وأمثالها متوقعة في أمثال تلك المناسبات، وبالفعل فشعب جنوب السودان هو أهل للتهنئة على تصويتهم الراقى، بيد أن تلك البيانات والخطب لا تستطيع أن تحجب الخداع والمكائد التي اصطبغت بها حملات كلا الحزبين الحاكمين، أو حقيقة عدم استطاعة أي من زعمي هذين الحزبين مقاومة عدم ثقته الشديدة في الآخر، وهو أمر في محله. لذا، فعند زيارة البشير إلى جوبا قبل الاستفتاء مباشرة، وعده سالفالكير بأنه سوف يوقف دعمه لمتبردي دارفور، فأكد له البشير - بدوره - اعتزامه وقف دعمه للمليشيات الجنوبية. ولكن، وحتى قبل أن يتم الفراغ من التصويت في الاستفتاء، صار معلوماً أنه لم يتم طرد زعماء التمرد الدارقوريين من جوبا (لقد كان أكثرهم مقيمين، بالفعل، في الغراند أوتيل المملوك لحكومة جنوب السودان). أما الجنرال غاتلوك قاي، الذي أغضبته الانتخابات المزعومة في ولاية "الوحدة"، والتي أدت إلى حرمان أنجلينا تيني درقون من الفوز بمقعد حاكم الولاية، ومن ثم استبعاد ترشيحه لمنصب قيادي ... فقد أعلن تمرداً بدعم من القوات المسلحة السودانية.

ونتيجة لذلك، قام زعماء الأحزاب والقادة العسكريون المنتمون لكلا الطرفين

بتنحية الاستفتاء جانبا للتباحث حول الكيفية التي سينتهجونها لتوظيف "وكلاتهم" لتعزيز مصالحهم بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء، وكذا منطقة أبيي. وقد استمرت قيادات حزب المؤتمر الوطنى فى التفكير بشأن ما إذا كانت ستعتمد إلى توظيف وكلاتها لإضعاف حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان والحط من قدرها، أو حتى القضاء عليها تماما ... بينما كان نظراؤهم فى الجنوب يتجادلون فيما بينهم حول ما إذا كانت سيادة دولتهم الوشيكة واستقرارها يستدعيان إطاحة حكومة حزب المؤتمر الوطنى أم لا. إذاً، فلم يرد إلى ذهن أى من الفريقين وضع السلاح جانبا، والذي إن كان قد تم، لكان سيصبح وبالا على من أقدم عليه لانتوائه على طابع انتحارى.

وفى الجنوب، كان البريق الذى أحاط تسويات تشرين الأول/ أكتوبر بين أحزاب المعارضة والحركة الشعبية لتحرير السودان ما يزال قائما. على أنه سرعان ما زال. وقد كان ذلك أمرا حتميا بسبب وجهة نظر قيادات الحركة الشعبية المغلوطة والتي ذهبت إلى أن التصويت الكاسح لصالح الانفصال يعد مصادقة على مدى جماهيرية الحركة، إذ لم يقبل الجنوبيون سوى هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان كأسلوب ناجع لضمان بقاء "المشروع الانفصالي" وفق المسار الذى خطط له. ويتحقق ذلك الهدف، اتسعت الفجوة بين الجنوبيين وحكومتهم كثيرا، والذي سرعان ما سيفضى إلى تنامي المشاعر القاسية والعداوات بين أحزاب المعارضة وحكومة الجنوب.

وبينما أظهر المتحدثون الرسميون للقوى الدولية تفاهااتهم وابتذالهم المعهود لنجاح الاستفتاء، والأمل فى مستقبل مزدهر لكلا "السوداتين"، إلا أنه وخلف الأبواب المغلقة كان هؤلاء متشككين بشأن تحقق عملية السلام. وقد كان هناك ارتياح جراء تحقق هدفهم الرئيسى وهو انفصال الجنوب، إلا أنهم كانوا يرحق-

قلقين من الطريق الوعرة المتبدية فى الأفق. وقد أظهرت اجتماعات "الأبواب المغلقة" تلك تساؤمهم المتنامى بشأن التحول الديمقراطى، وعدم ثقتهم فى أحزاب المعارضة، وإعجابهم المتزلف المداهن بالرئيس عمر البشير الذى لم تسمح لهم حكوماتهم بإجراء مقابلات معه ... تلك الحكومات التى تنتظر - رسمياً - إلى حكومة حزب المؤتمر الوطنى على أنها حكومة مارقة. إن تقييم القوى الدولية وأهدافها الحقيقية، مثلها فى ذلك مثل كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى، لا يحمل إلا ارتباطاً واهياً بما يظهرونه من أقوال وشعارات على الملأ، كذلك فهو ينحى جانباً التزام "اتفاق السلام الشامل" بالتحول الديمقراطى، والذى من الممكن أن يتم تجاهله - حالياً - نظراً لانفصال جنوب السودان الذى لاقى القبول. إن ما ذهب إليه القوى الدولية من كون البشير "وسطياً معتدلاً"، وتغاضبها عن عملية التحول الديمقراطى سرعان ما سيزعجها ويقض مضاجعها.

المناطق الثلاث:

النيل الأزرق/ جنوب كردفان/ أبيي

حين الفراغ من الانتخابات والاستفتاء، فإن المتطلبات التي اقتضاها اتفاق السلام الشامل، والتي كانت ما تزال معلقة: انتخابات جنوب كردفان، والمشورات الشعبية فيها، وكذا حسم مشكلة منطقة أبيي.

إلا أن انتخابات جنوب كردفان تم إرجاؤها من نيسان/ أبريل ٢٠١٠ إلى أيار/ مايو ٢٠١١ لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تقبل تعداد السكان الذي كانت سترتكز إليه الانتخابات، أما "المشورات الشعبية" فلم تكن لتبدأ إلا بعد أن تكون الانتخابات قد أتمت إلى الولايات بحكم مسئول بمكنه الإشراف على العملية وتعيين مفوضيات لإدارتها، هذا، ولم تكن "المشورات الشعبية" ناجحة في النيل الأزرق كما لم يكن قد تم الانتهاء منها حين انتهت عملية السلام، لذا فقد مرت الحكومة تشريعا لتعميد العملية ستة أشهر إضافية.

وفي الأثناء ذاتها، رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان نتيجة الانتخابات التي فاز بها حاكم الولاية أحمد هارون. وقد اشتعلت حدة التوترات حين أعلنت القوات المسلحة السودانية ضرورة قيام قوات الجيش الشعبي



لتحرير السودان في الشمال بنزع سلاحها. وقد دفع ذلك الأمر عبد العزيز آدم الحلو، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان إلى إعلان العصيان والتمرد ... بما أدى في نهاية عملية السلام إلى تحكّم القوات المسلحة السودانية وميمنتها على سهول جنوب كردفان، وتحكّم الجيش الشعبي لتحرير السودان في معظم جبال النوبة. أما الفشل في إجراء الاستفتاء بشأن منطقة أبّي والمطالبات بأن يتم السماح لقبيلة المسييرية بالقيام بممارسات على تلك الشاكلة ... فقد أدى إلى وقوع مفاوضات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائه من الجماعات المسلحة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، والتي انتهت إلى غزو شامل للقطاع من قبل القوات المسلحة السودانية في العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١. وبالرغم من الارتباط الوثيق لحركة/ جيش تحرير السودان

بمتمردى الشمال، إلا أنها ظلت بعيدة عن الصراع وواصلت التفاوض مع حزب المؤتمر الوطنى بشأن القضايا الملقة الخاصة بمرحلة ما بعد الاستفتاء. أما اللجوء إلى الصدام المسلح لحسم القضايا التى كان قد تحتم حسمها فى نيفاشا، فقد أشار إلى ضعف اتفاق السلام الشامل ومשאسته، كما أثار خطورة عودة أطراف الاتفاق إلى حرب متكاملة الأركان.

المشورات الشعبية

نظرا لرغبة جون قرنى فى إكساب "السودان الجديد" فحوى محددة، فقد كان تواقا لخوض الحرب ضد الشمال، وكانت المنطقتان اللتان حازتا اهتمامه: جنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة بجنوب كردفان، فكلاهما متاخمة للجنوب، ونواتا أغلبية سكانية إفريقية، بما يتوقع معه أن تتجاوبا للبلاغة الخطابية لحركة/ جيش تحرير السودان بشأن التهميش. إن ولاية النيل الأزرق تقع على حدود السودان مع إثيوبيا، حيث قامت "الدرج" الإثيوبية بمساعدة الجيش الشعبى لتحرير السودان مرتين فى الاستيلاء على الإقليم الجنوبى، ولكن لتخسرها ثانية. بيد أنه فى عام ١٩٩٧، استولى الجيش الشعبى لتحرير السودان، بمعاونة الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا، على الإقليم وظل محتفظا به حتى نهاية عملية السلام. إن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم يبلغ أبعد من القبائل الإفريقية، وقليل من القبائل "المتحصنة" فى جنوب النيل الأزرق (وبخاصة الأدوك والمابن والجمجم) فى محاولته التغلب على القبائل العربية والغربية التى تقطن المناطق الشمالية من الولاية، حيث يتموضع جل الاقتصاد حول سد الروصيرص على أطراف ولاية الدمازين. وبالرغم من أن مالك عقار إير من قبيلة "انقسنا" بالولاية قد عمل حاكما لها، إلا أن الأعداد الغفيرة من المقاتلين الدينكا والنوير بالجيش الشعبى لتحرير السودان عادة ما أدت إلى توترات، وقد مرت أعوام عديدة قبل أن يتم الاستعاضة عنهم بمقاتلين ينتمون

إلى مجتمعات محلية.

أما جنوب كردفان فقد اتبعت مساراً مغايراً، حيث انبثقت حركة/ جيش تحرير السودان هناك من الصراعات بين القوى المحلية (الأهلية) التي تجمعت تحت قيادة يوسف كوة، وهو مدرس وشاعر قام بشن هجوم مسلح عام ١٩٨٧ مطالباً باحترام الطابع الثقافي والتعددية المميزة للنوبة، كما نادى بالتنمية وعارض ترك الأراضي لللاك عرب من الكتلة النهرية (النيلية) غائبين يملكون مزارع تجارية ممكنة. أما معارضة الدولة المركزية فقد أخذت طابع الصراع المسلح، وذلك على نحو مطرد ... ذلك الطابع الذي كان متناغماً مع أناس ذوي تقاليد حربية قتالية عتيقة. وبالإضافة إلى قيام مقاتلي النوبة بخوض تلك الحملة منفردين، فإن الكثيرين منهم قد انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بالجنوب إلى الحد الذي كانوا يمثلون فيه المكون الأكبر من حجم الجيش الشعبي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وظل هناك عدد كبير ملتحقاً به حتى نهاية عملية السلام. إن ولاء مقاتلي النوبة هو الذي مكن جون قرنق من احتواء انشقاق رباك مشار/ لام أكول عام ١٩٩١. وقد تضمنت جهود القوات المسلحة السودانية لسحق الجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة تدمير القرى وتهجيراً جماعياً للمدنيين وتوطينهم لاحقاً في "قرى السلام" ... ممارسات لم تقف قسوتها عن نظيراتها في دارفور، إلا أنها لم تحظ بنصيب كبير من الاهتمام الدولي. إلا أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية، فقد تم رصد نمط متكرر من انتهاكات حقوق الإنسان تضمنت التجنيد الإجباري، وقتل من جرى اعتقالهم جراء الحروب، فضلاً عن سرقة الممتلكات.

وبالرغم من عجز الجيش الشعبي لتحرير السودان عن الاستيلاء إلا على جزء صغير من جبال النوبة، إلا أنه قد شكل تهديداً لحكومات الخرطوم في منتصف

ثمايينيات القرن العشرين إلى الحد الذي أضحت معه ميليشيات المسيرية المؤسسة من قبل القوات المسلحة السودانية هي السبيل الوحيد لمجابهة العصيان، بما ولد أبعادا عرقية للصراع لم تكن موجودة من قبل، وإلى أن اندلعت الحرب، لم يكن هناك انقسام عرقي/ إفريقي ملحوظ وذلك بسبب كل من الإثنيات المتعددة في جبال النوبة، وتزعة التحالفات القبلية لاختراق الانقسامات العرقية. ولقد تأججت الأبعاد العرقية للصراع نتيجة إمساك الجبهة الإسلامية القومية بزمام السلطة، والتي حاربت القومية النوبية الصاعدة عن طريق اعتقال المثات من مثقفي النوبة وقتلهم في عام ١٩٨٧، وكذا عام ١٩٩٥... أولئك المطالبين "بالجهاد" ضد مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي الأثناء ذاتها، عمد الجيش الشعبي لتحرير السودان، على نحو متواتر، إلى تعريف العدو بأنه "العرب"، كما عمد إلى شن حرب شاملة ضدهم، بالرغم من كون ذلك قد أفضى إلى انقسامات في الحركة. وفي عام ١٩٩٤، كتب كبار قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان في جبال النوبة بقيادة عوض الكريم كوكو خطاما إلى يوسف كوة يشتكون فيه، صراحة، استهداف الجيش الشعبي لتحرير السودان العرب، وكذا استقدام ضباط من الدينكا إلى تلك المنطقة. وقد قام يوسف كوة، بدوره، برفع الأمر إلى قرنق للتباحث بشأنه... وكان قرنق ينظر إلى الشكاوى والمظالم على أنها مظهر من مظاهر التمرد، كذلك فقد قام قرنق بإجراء الترتيبات اللازمة لترحيل الضباط، وعددهم ٢٥ إلى جنوب السودان. لقد قضى بعض هؤلاء الضباط حتفهم في الطريق ومات بعضهم جراء تعذيبهم في المعتقلات، أما الباقون فقد قتلوا بوضعهم في أجولة مخرطة قد ملئت بأحجار ثقالة ليتم إلقاؤهم في نهر النيل. لقد أسهم البعد العرقي الذي اصطبغ به الصراع في جبال النوبة في المضاعف التي اعترضت مفاوضات نيفاشا، وفي الانتخابات المتشكك في صحتها،

وكذا في الحرب التي اندلعت.

ووفقاً لبروتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق، استأثر حزب المؤتمر الوطني بـ ٥٥٪ من المقاعد، بينما استأثرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ٤٥٪. كذلك، عينت قيادات الحركة في الولايتين في منصب الحاكم خلال العامين الأولين من الفترة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل، ومدتها ستة أعوام، لتعين قيادات حزب المؤتمر الوطني محلها خلال العامين اللاحقين، لتجرى بعد ذلك الانتخابات كما كان مفترضا. وبالرغم من كون تلك الترتيبات قد استهدفت اقتساما حقيقيا للسلطة، إلا أن الحقيقة كانت جد مغايرة. ففي النيل الأزرق وجنوب كردفان، كما هو الشأن في مناطق أخرى بشمال السودان، تم إعادة إنشاء الولايتين بالكامل من قبل حزب المؤتمر الوطني، حيث اتبع حاكما الولايتين تعاليم قيادات الحزب بحذافيرها، وبالطبع كانت الخدمات الأمنية مجرد أدوات في يد الحاكم. أما في الجزء الجنوبي المتخلف من ولاية النيل الأزرق، فقد واصل الجيش الشعبي لتحرير السودان احتفاظه بوجود غير رسمي مدعوم بتمثيل كبير له داخل حدود أعالي النيل مباشرة. إلا أن الوضع كان أبعد ما يكون عن "المثالية"، وخابت آمال كثير من الكوادر بالولايتين، خاصة حين أدركوا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان، في ظل سالفاكير، قد تحولت عن فكرة "السودان الجديد" لتكرس جهودها لتحقيق استقلال الجنوب. وقد قام العميد إسحاق موبوتو مامور، نائب رئيس الوحدة المشتركة/ المدمجة لجنوب كردفان بتقديم وصف موجز لمشاعر العديد من أهالي جبال النوبة حيث قال: "إن الجنوب قد أخذ ما أراده من اتفاق السلام الشامل وترك جبال النوبة ... إن الجيش الشعبي لتحرير السودان يعد جزءاً من جبال النوبة، لذا فلكل قد أصيب بخيبة أمل بشأن اتفاق السلام الشامل، فالشيء الوحيد الذي حصلنا عليه من ذلك الاتفاق كان المشورات الشعبية".

أما مالك عقار إير، فقد استغرق - في سنوات ماضية - في التفكير بشأن الخيارات المتعددة أمام النيل الأزرق. الوحدة مع الجنوب تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو الوحدة مع الشمال تحت قيادة حكومة ما بعد حزب المؤتمر الوطنى، أو استقلال النيل الأزرق أو الجزء الجنوبى منه على أقل تقدير، أو التحالف مع ولاية "بنى شنقول" الإثيوبية المجاورة للنيل الأزرق، والمرتبطة بها ثقافياً واقتصادياً، إلا أن خيارى الاستقلال أو الانضمام لإثيوبيا لم يكونا خيارين جادين. هذا وقد أغلق اتفاق السلام الشامل الباب بوجه إمكانية انضمام النيل الأزرق للجنوب، حتى ولو استتكر الأمر كثير من عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ فى ولاية النيل الأزرق كانت نزالا ضاريا، وبخاصة المنافسة على مقعد الحاكم. إلا أننا قد لا ندرك أبدا المغزى السياسى والحيل المنتهجة وراء انتخاب مالك عقار إير، وهو السباق الذى ردد عقار خلاله مرارا أنه يأتى فى مركز متأخر عن منافسه، إلى أن تم إعلان فوز عقار فى الانتخابات. ومن المحتمل أن تكون قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا قد هددت بالانسحاب من الانتخابات برمتها إذا لم يفز عقار بمقعد حاكم ولاية النيل الأزرق، وأن يكون حزب المؤتمر الوطنى قد استشعر وجوب رضوخه للأمر. وقد حصد الحزب، بدوره، ثلثى المقاعد التشريعية عن الولاية. إن الأنظار قد اتجهت، بعد نهاية الانتخابات، إلى "المشورات الشعبية"، حيث سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى المضى قدما والترويج لحق الجنوب فى تقرير مصيره، فى الوقت الذى كان حزب المؤتمر الوطنى يرغب فى حصر تلك الممارسة فى مجرد تعبير رمزى. وبالفعل، ووفقا لأحد ممثلى حزب المؤتمر الوطنى المشاركين فى مفاوضات نيفاشا، فقد تم الالتزام بالمشورات الشعبية وذلك فقط لحفظ ماء الوجه لبعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكذلك فقد أخبرنى وزراء حزب

المؤتمر الوطنى بأن الحركة الشعبية وحلفاها الأمريكيين قد تقدموا باقتراحات بنشر المشورات الشعبية على نطاق واسع، فإذا ما كان الأمر قد عورض لأضحى نقطة انفجار. كذلك ذكر هؤلاء الوزراء أن المشورات الشعبية لم يقصد بها أن تكون حجر الزاوية أو خارطة الطريق لأية ترتيبات دستورية مستقبلية فى شمال السودان بالرغم من أن البروتوكول قد نص، صراحة، على أن تكون المشورات الشعبية أنموذجاً لحل المشكلات على امتداد البلاد. وبالنسبة لأولئك الوزراء، فإن المشورات الشعبية قد تم تصميمها فقط لتشجيع الحوار وإجراء بعض الإصلاحات المحدودة، وذلك بعيد كل البعد عن أى مفهوم للكونفدرالية كذلك المقترح من قبل مالك عقار إير.

إن بروتوكول جنوب كردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق قد قام بتعريف المشورات الشعبية بأنها "حق ديمقراطى وألية لتأكيد وجهة نظر مواطنى الولاياتين - جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق - بشأن اتفاق السلام الشامل الذى تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان". وقد تلا البروتوكول قانون المشورة الشعبية لولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق بالسودان لعام ٢٠١٠، والذى حدد نطاق المشورات الشعبية بأنه

الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية، ويقصد بها الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية المتعلقة بهيكل ونوع ومستوى الحكم اللامركزى والمؤسسات والصلاحيات والعلاقة بين الولاية والمركز والصلاحيات التنفيذية والتشريعية ونصيب كل من الولاياتين فى الثروة والسلطة القومية المقصلة فى اتفاق السلام الشامل. (المادة ٣).

المشورات الشعبية للنيل الأزرق

منذ بداية عملية المشورات الشعبية، صرح كبار مشرعي لحركة الشعبية لتحرير السودان فى النيل الأزرق وآخرون غيرهم عن التزامهم بحق تقرير المصير وقالوا إنهم قد عزموا على استخدام آلية المشورات الشعبية لتحقيق ذلك الهدف، حتى لو انطوى الأمر على العودة إلى الحرب مرة أخرى ... وهو ما توقعه الكثيرون. وقد علق هاشم محمد، أحد أعضاء برلمان ولاية النيل الأزرق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقوله: "إن الصراع فى النيل الأزرق قد واصل مسيرته منذ بداية استقلال السودان، حيث تسوء الأمور على نحو متواتر، إلى الحد الذى تنبأ هاشم معه بوقوع مذابح جماعية للقبائل الإفريقية. أما مالك عقار إير، حاكم الولاية، فقد أثر عنه قوله إنه يتوقع أن يلبس بزته العسكرية بعد انتهاء استفتاء الجنوب، مما يعنى أنه توقع العودة إلى الحرب مرة أخرى. إن المشكلات التى باتت تؤرق مالك عقار قد تمثلت فى تأييد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لانفصال الجنوب، وهو ما كان عقار يعترض عليه، و لانتخابات المعيبة التى جعلته الحاكم الأوحيد فى شمال السودان الذى لا ينتمى إلى حزب المؤتمر الوطنى، وزعيم أقلية حزبية فى برلمان الولاية، الأمر الذى أعاق تنفيذه لأجندته، كذلك كان من بين المشكلات وجود مؤتمر حزبي منقسم حول "المشورات الشعبية"، ووضعه كقائد للحركة الشعبية لتحرير السودان فى شمال البلاد، وهو الوضع الذى أضحى غير مأمون نظرا للتهديدات المتعاقبة من حزب المؤتمر الوطنى بحظر الحركة.

إن حزب المؤتمر الوطنى قد شدد على أن البروتوكول لم يتح للولاية الحق فى تقرير مصيرها، كما لم يكن هناك استعداد أو موارد لإجراء الاستفتاء، وكانت النية أن يعمل الحزب فى إطار القانون السائد وفحص الموضوعات المدرجة بالبروتوكول، إلا أنه سرعان ما صدر جليا أن حزب المؤتمر الوطنى بالولاية لم يكن منقسماً على

نفسه بشأن نهجه عن "المشورات الشعبية" فحسب، بل إن الولاية والحزب الأم كانا منقسمين كذلك، وهو ما اتضح حين تم تعيين عقار عقار، نائب الحاكم، في منصب وزير الشؤون البرلمانية في حكومة الوحدة الوطنية. إلا أن المنصب لم يمنعه من التصريح، جهاراً، بالتزامه بمشورات شعبية تشبه كثيراً تلك المقترحة من قبل مالك عقار إير، والذي شاع أنه يلتقيه بانتظام. وبعد إزاحة عقار عقار، فإن المتحدث باسم برلمان الولاية عن حزب المؤتمر الوطني، والذي كان مؤيداً لأن تكون السلطة لامركزية، أضحى صامتاً فجأة. شاعت بعض الروايات حول جلسة حزبية عاصفة لجا خلالها مشرعو حزب المؤتمر الوطني إلى تبادل "الكلمات" حين تناول الكيفية التي تدار بها "المشورات الشعبية". وقد صرح أحد المراقبين بأنه "على النقيض من جنوب كردفان، حيث القرار لأحمد هارون ... فإن جميع أعضاء حزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق هم مجرد دمي". بيد أنه وفقاً لمسئول بمعهد بحوث السلام بجامعة الخرطوم، وهو المعهد الذي تم تكليفه بإعداد ورقة تحضيرية للمفوضية، فإنه "بغض النظر عن الحزب، فإن جميع الأحزاب قد أضحت محلية".

كذلك، تم التعبير عن الاستياء العام جراء تطبيق اتفاق السلام الشامل، من قبل أحزاب أخرى وعناصر المجتمع المدني بالولاية. إن معظم الأهالي قد ذكروا أنهم لم يحصلوا على أية منافع من الموارد الغنية التي تتمتع بها ولايتهم ... تلك الموارد التي كانت بحوزة الكتلة العربية النهرية بالولاية وكذا بالخرطوم. كذلك فقد اشتكى الأهالي غياب التنمية، والحالة السيئة التي كانت عليها الشوارع والطرق، وفشل الحكومة في توفير الخدمات، ووجود أعداد ضخمة من جنود القوات المسلحة السودانية بالولاية. وتحليل مشارب الحزب المتنوعة، فقد اشتكى الجميع المنافع الضئيلة المتحصل عليها من سد "الروصيرص"، على الرغم من أنه يمد قطاعاً كبيراً من أهالي الشمال بحاجتهم من الكهرباء.

كذلك، فلم تكن الحالة الأمنية في الولاية لتفضى إلى أى نتائج إيجابية للمشورات الشعبية. فاعداد جنود القوات المسلحة السودانية الموجودة بالولاية قد قدرت بما يتراوح، تقريبا، ما بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ جندي، وهى أعداد تتجاوز الأعداد المنصوص عليها فى بروتوكول الترتيبات الأمنية الذى قام بتخفيض الأعداد إلى المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب، وهو كتيببتان، أو قرابة ١٦٠٠ جندي، و ٣٠٠٠ آخرين فى الوحدات المشتركة/ المدمجة. وكان الجنود الموجودون بالولاية مدعومين بعدد غير محدد من جنود قوات الدفاع الشعبى، والذين تم توظيفهم كقوة مماثلة، وكأداة، استخدمت أثناء الحرب، لفرض الممارسات الدينية لحزب المؤتمر الوطنى على أهالى الولاية، والذين عادة ما يتبعون طرقا غير مستقيمة بعيدة عن تعاليم الإسلام. إن قوات الدفاع الشعبى كانت نشيطة وبخاصة ضمن قبائل البدو الرحل - رفاعه وكذانة والفلاتة وأمبررو ... إلخ - التى تعبر ولاية النيل الأزرق وجنوب السودان خلال دورتها السنوية (من منتصف تشرين الأول/ أكتوبر إلى تموز/ يوليو من كل عام). هذا، وقد اشتكى ستيفان أموت، مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الكرمك، من أن المشكلة الرئيسية فى الكرمك تتمثل فى ميليشيات البدو المسلحة ... إن ميليشيات الجيش الشعبى لتحرير السودان قد قامت بتسليم أسلحتها إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان طبقا لمقتضيات اتفاق السلام الشامل، بيد أن ميليشيات حزب المؤتمر الوطنى لم تقم بإجراء مماثل. إن الأمن الداخلى لولاية النيل الأزرق كان فى قبضة قبيلة الفلاتة، وهى فى الأصل جزء من قبيلة الفولانى بغرب إفريقيا. هذا، وقد عمد حزب المؤتمر الوطنى إلى إقامة علاقات وثيقة مع قبيلة الفلاتة.

وفى الأثناء ذاتها، شرع الجيش الشعبى لتحرير السودان، بداية، فى نقل معظم قواته المقدرة بنحو (١٢٠٠٠ - ١٥٠٠٠ جندي) إلى قرية شوفة على حدود

أعلى النيل، إلا أن تلك القوات كانت تذرع جنوب النيل الأزرق جيئة وذهابا، على نحو منتظم، وذلك خلال المناورات العسكرية، وأيضا لزيارة الأقارب والأصدقاء وآخرين ممن تقاعدوا أو تركوا الجيش الشعبي وإن كانت ما تزال تربطهم صلات به. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان لديه ٢٠٠٠ جندي في الوحدات المشتركة/ المدمجة.

إن ولاية النيل الأزرق قد تأثرت كذلك بالصراع بين إريتريا وجارتها، إثيوبيا. إذ كانت إريتريا تدعم المنشقين الإثيوبيين، وبخاصة متمردي أورومو ويني شنقول، الذين يعبرون الحدود الإريترية/ السودانية عند الشمال ثم يتوجهون جنوبا على امتداد الحدود الشرقية للسودان إلى النيل الأزرق، ثم يعبرون منها إلى بني شنقول. وبصفة عامة، يرتحل هؤلاء المقاتلون فرادى، وما من ملمح يميزهم عن السودانيين عامة، غير أنه يقال إنهم يتلقون مساعدات من أهالي ولاية النيل الأزرق. إن مسئولى السلطات الأمنية في السودان، في تطلعهم للتعاون مع السلطة الإثيوبية، يعملون مع نظرائهم الإثيوبيين، عن قرب، لتجاوز تلك المشكلة.

جلسات استماع النيل الأزرق

توجب على ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق تعيين لجنة مشورة شعبية ولجنة تقويم وقياس تنفيذ، على أن ترسل اللجنتان تقريريهما إلى المجلس التشريعي في الولايتين، فوفقا لبروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق، الموقع عليه في نيفاشا بكينيا في السادس والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٤، مادة (٣) - المشورة الشعبية:

٢-٣ ينشئ كل واحد من المجلسين التشريعيين للولايتين لجنة برلمانية للتقويم وقياس تنفيذ اتفاق السلام الشامل في كل ولاية، وتقدم اللجنتان تقريريهما إلى

المجلسين التشريعيين في الولايتين بحلول السنة الرابعة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

٤-٣ تنشئ الرئاسة لجنة مستقلة لتقويم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في كل ولاية من الولايتين وترفع اللجنة تقاريرها إلى الحكومة القومية وحكومتى الولايتين اللتين يستخدمان التقارير لتصحيح أى إجراء يحتاج إلى تصحيح لضمان التنفيذ المخلص للاتفاق.

وفى حينها، كان مواطنو الولايتين سعداء لأنه مع تطبيق اتفاق السلام الشامل، فإن العملية سوف تنتهى، أما إذا لم يكونوا سعداء فإن المجلسين التشريعيين فى الولايتين (أى حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان) سيكون عليهما أن يصلا إلى موقف مشترك وإجراء مفاوضات مع حكومة الوحدة الوطنية، بالرغم من أن تلك الحكومة لم يعد لها وجود حتى قبل أن تكتمل هياكل المشورات الشعبية.

إن المفوضية البرلمانية للمشورة الشعبية بولاية النيل الأزرق قد أنشئت فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وهى تتكون من ٢١ عضواً، ينتمى ١٣ منهم إلى حزب المؤتمر الوطنى، فيما ينتمى ثمانية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجميعهم أعضاء بالمجلس التشريعى للولاية. وقد حددت مفوضية النيل الأزرق أربعة طروحات كبيرة لمناقشتها خلال جلسات الاستماع. الطرح الدستورى، والطرح الإدارى، والطرح السياسى، والطرح الاقتصادى. وفى الفترة ما بين الرابع عشر من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، والثانى من شباط/ فبراير من العام ذاته، قدم ٦٩٤٢٩ من المشاركين من ١٠٨ منطقة مختلفة - ١١٦ مسألة لجلسات الاستماع، وكانت تلك المسائل تشمل ٦ مناطق جغرافية حول الولاية، إذ عقدت دورة استماع أديرت من قبل مفوضين اثنين إلى أربعة، كل يوم فى أراض مختلفة.

وبالرغم من تلك الأرقام وأثرها الانطباعي وبرغم كفاءة المفوضية، إلا أن جلسات الاستماع لم ترق إلى الآمال والتوقعات التي عُلقت عليها. لقد كان هناك ثلاث مشكلات رئيسية. أولاً، فبدلاً من المناقشة المنطقية للطروحات الأربعة المذكورة آنفاً، اختزلت المساهمات بشدة في بيانات مقتضبة لتأييد "الحكم الذاتي" أو "الفيدرالية"، حيث تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان الخيار الأول، فيما يدعم حزب المؤتمر الوطني الخيار الثاني. ثانياً: إن حشد الأحزاب البارزة لناخبيها، والتي غالباً ما تتبع نهجاً قليلاً، قد هدد بمفاقمة التوترات القبلية داخل ولاية النيل الأزرق. ثالثاً، إن تنسيق العملية على نحو متناغم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني قد شبط الجهود التي رمت إلى تأكيد وجهات نظر أهالي الولاية، وكذلك ممثل الأحزاب السياسية الأخرى والمجتمع المدني في الولاية، وأدى إلى خلق مناخ غير ديمقراطي بها.

لقد أقضت جلسات الاستماع الأولية في الدمازين والروصيرص إلى نقاشات حرة بل وعاطفية النزعة، إلا أن مفوضية المشورة الشعبية أوضحت أنها لن تقبل اعتراضات كتلك أو أى سلوك غير منضبط. ولقد اتسمت الأيام الخمسة أو الستة الأولى من جلسات الاستماع بالانضباط، إلا أن الجلسات كانت عمومية على نحو كبير، ولم تعط أى انطباع بكونها متناغمة. وتلا ذلك شروع الحركة الشعبية لتحرير السودان في إعطاء أوامرها لتابعيها للمطالبة "بالحكم الذاتي" والتنمية. وبعدها بيوم أو اثنين، وفي استجابة واضحة لجهود الحركة الشعبية، عمد حزب المؤتمر الوطني إلى توجيه أتباعه للمناداة "بالفيدرالية" أو "بالحكومة القائمة". هذا، وقد كانت هذه المناادة من قبل الحزب قد قصد بها إظهار الرضا عن الوضع القائم، إلا أنه سرعان ما بدا جلياً أن تلك لم تكن هي الحال. لقد شهدت عدداً من جلسات الاستماع تلك حتى أجبرت على المغادرة جراء الملل المتسرب إلى النفس من سماع

مئات المواطنين، على التتابع، يرددون كالببغاوات شعارات وضعت على ألسنتهم من قبل كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى. إلا أنه سرعان ما بات واضحاً أنه ما من أحد كان يشعر بالارتياح جراء تطبيق اتفاق السلام الشامل، لذا فقد طالب معظم أنصار كلا الحزبين بضرورة إحداث التنمية. وفى بعض الأحيان، قال المتحدثون إن ما يقصدونه بالتنمية التى يطالبون بها يتمثل فى إمداد الولاية بالمياه، والعمل على إنشاء المدارس والعيادات والطرق. ونتيجة لذلك، وبعدها بيوم أو اثنين أضاف أتباع حزب المؤتمر الوطنى "الملقنين" كلمة "التنمية" إلى عباراتهم المنادى بها. فوفقاً لشكرى أحمد على، الحاكم المحلى للروصيرص، ورئيس الحركة الشعبية للتحرير بها، "إن حزب المؤتمر الوطنى فى ولاية النيل الأزرق ليدرك أنه إذا لم يقف بحانب الأهالى، فسوف يقومون بالإقدام على الانتحار". وبالفعل، كان من المستحيل أن يجد المرء شخصاً يعيش فى الولاية، بغض النظر عن انتمائه/ انتمائها الحزبى، إلا ويشكو/ تشكو غياب التنمية عن الولاية، وبخاصة أن الولاية تولد جانباً كبيراً من كهرباء السودان، إلا أنها تعاني انقطاع التيار بها.

إن قيادات حزب المؤتمر الوطنى قادرة على تقديم تعريف للفيدرالية، بينما تعجز قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان عن تقديم تعريف مقسوق ومقبول للحكم الذاتى. لذلك، تضغط الحركة على أتباعها ومؤيديها للمطالبة بنظام الحكم لم تتوافق عليه قيادات الحركة أنفسهم. لقد عمد كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تسفيه الهدف من وراء فكرة "المشورات الشعبية"، لتحول جلسات الاستماع، بمهارة، إلى ضرب من "الاستفتاء"، وبالتالي احتفظ مراقبوهما بسجلات للعبارات والبيانات التى نودى بها خلال جلسات الاستماع، والذاهبة إما لباييد خيار "الحكم الذاتى" أو خيار "الفيدرالية"، ويبدو أن أولئك الذين

شهدوا جلسات الاستماع تلك قد شاركوا الحزبين تلك النظرة.

أما مركز كارتر الدولي للسلام، والذي كان مفوضية المراقبة الدولية الوحيدة، فقد خلص إلى أنه "إلى الحد الذي تعتمد خلاله ممارسات الأحزاب الأخرى إلى إخماد التعبير العفوي للمواطنين عن وجهات نظرهم، فإن تلك الممارسات، والتي لا تعد مخالفة للقانون، تثبط من روح "المشورات الشعبية" ومهدفها الشامل في قياس آراء المواطنين. ووفقا لشكوى عضو في أحد أحزاب المعارضة فإن "التربية الوطنية الرسمية كانت تلقن في الصباح، وبحلول المساء يقوم حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بتقديم ما يؤمنون به بالفعل".

وثمة مشكلة أخرى خاصة بجلسات الاستماع للمشورات الشعبية تمثلت في كونها قد حرضت القبائل المحلية - تلك المؤيدة بشدة للحركة الشعبية لتحرير السودان كقبائل البرتي والهمج وانقسنا والوطاويط وبوالا وقمان وباروم والأدوك والجمجم، وكذا القبائل المهاجرة في أعالي النيل - المابان والدينكا والشلك ... ضد القبائل المؤيدة لحزب المؤتمر الوطني، التي هاجرت إلى الإقليم مثل الجعليين العرب والشايقية والكماتير والأشراف ورفاعة وكنانة والفلاتة، وقبائل دارفور مثل البقارة والزغاوة والمساليات والفور. ونتيجة لذلك، كان ثمة ارتباط واضح بين القبيلة التي ينتمي إليها المرء، والتأييد الذي يمنحه لخيار "الفيدرالية" أو لخيار "الحكم الذاتي"، وقد أسهم ذلك في المناخ المتوتر الذي اصطبغت به جلسات الاستماع، كما أدى - في حالات قليلة - إلى أحداث اتسمت بالعنف. إلا أن صلب التوتر وزبدته كان بين القبائل العربية التي شرعت في الهجرة إلى ولاية النيل الأزرق في أوج حكم مملكة الفونج خلال القرن الثامن عشر، وإلى حد ما قبيلة الفلاتة، التي كانت وثيقة الصلة بحكومات الخرطوم المتعاقبة ومختلف القبائل الأهلية. وقد قام أحد مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان بتفسير ذلك التوتر حيث قال: "إنه لم يكن هناك أي

صراع قبلى فى ولاية النيل الأزرق حتى عام ١٩٩٠، حين أدرك الأهالى - ولأول مرة - حقوقهم، وذلك بسبب التعبئة التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان. إن الصراع من أجل الحقوق كان السبب وراء التوترات التى شوهت خلال جلسات الاستماع.

إن جميع قبائل النيل الأزرق، باستثناء قبيلتى الأدوك والجمجم، هى قبائل مسلمة، لذا فإن الدين - فى ذاته - لا ينفص أساسا للتنازع. إلا أن جميع الحكومات السودانية، فيما بعد الحقبة الكولونىالية، قد سعت إلى زرع المفاهيم "النهرية" للإسلام بين القبائل الأهلية ذات العقائد المتباينة. أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد ذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه سائر الحكومات، فمن خلال العديد من الجمعيات الأهلية "الإسلامية" العاملة فى الولاية، عمد الحزب إلى فرض المفاهيم السلفية على جميع القبائل غير العربية، وبخاصة القبائل الأهلية، ومن بين تلك القبائل الأهلية تم انتقاء قبيلتى الأدوك والجمجم كونهما قد ناصرتا الحركة الشعبية لتحرير السودان مبكراً.

وبالرغم من أن العرب لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة من سكان ولاية النيل الأزرق، كما أن الانقسامات الكبيرة فى جلسات الاستماع لم تحرض العرب ضد الأفارقة، إلا أن الولاية كانت فى الخطوط الأمامية للصراع حول ما إذا كانت هوية السودان عربية بالأساس أم إفريقية وهو ما انعكس بدوره بوضوح فى الصراع الأيديولوجى بين حكومات الخرطوم وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد ازدادت حدة التوترات بعد أن أمسك حزب المؤتمر الوطنى بزمام السلطة، ومن ثم، فقد كانت جميع المناصب القيادية والإدارية فى ولاية النيل الأزرق، عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل، يحتلها أناس لا ينتمون إلى المجتمع الأهلى بالولاية، بل كان المدرسون فى مرحلة ما يعد التعليم الإلزامى يفدون من المناطق الرئيسية بالشمال.

ونظراً لضعف قاعدة حزب المؤتمر الوطنى الاجتماعية -- وبخاصة فى الجزء الجنوبي من الولاية - فقد قام الحزب بتشجيع الفلاتة على القدوم إلى الولاية (ولو أن بعض الفلاتة قد عاشوا هناك منذ زمن الإمام المهدي)، وبالتبعية، فقد كانت الإدارة المحلية للنيل الأزرق مسيطرأ عليها من قبل العرب والفلاتة، وإلى حد أقل، من قبل قبائل غرب السودان والبدو الرحل من الشمال. وفى الوقت ذاته، سيطر العرب على الاقتصاد الرسمى: إذ اشتروا الذهب، وقاموا بتصدير الفحم والفاكهة والخضروات للمدن الشمالية، واستيراد السلع الاستهلاكية، كما قاموا بالتحكم فى معظم وأهم الصناعات الزراعية المميكنة بالولاية.

أثار التحكم فى مقدرات الولاية وكذا فى اقتصادها من قبل أولئك الذين يتم اعتبارهم "دخلاء" استياء شديدا لدى القبائل الأهلية، حيث قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بتوظيف ذلك الغضب والاستياء لاكتساب التأييد. وقد أسهم ذلك، بدوره، فى توطيد الروابط بين العرب والقبائل غير الأهلية من جهة، وبين حزب المؤتمر الوطنى من جهة أخرى. فخلال السنوات الأخيرة فقط، استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان تجاوز مستوى التأييد الذى تحظى به لدى قاطنى الولاية من الأهليين، لتستقطب بعض العرب وقلة قليلة من الفلاتة ضمن صفوفها. أما أرياب محمد إسماعيل، رئيس قبيلة الفلاتة المخضرم، فقد ذكر أن:

" لم ينشأ التفاوت فيما بين القبائل إلا بعد أن حصل السودان على استقلاله فى الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٥٦، إن الفلاتة، تاريخيا، كانوا من أنصار الإمام المهدي ومؤيديه، وكذا أنصار حزب الأمة، ولكن فى السنوات القليلة الماضية، قام معظم أفراد القبيلة بدعم حزب المؤتمر الوطنى فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، لأن "السود" يحسبون أن الفلاتة والعرب ليس لهم الحق فى العيش هاهنا".

ولا شك أن ذلك الدعم قد ترسخ مع انتخاب مالك عقار إير حاكما للولاية، والذي بذل جهوداً كبيرة لإلحاق القبائل الأهلية بالخدمة المدنية. إلا أن تغيير الديناميات الداخلية لم يغير العلاقات مع الخرطوم حيث أوضح مبارك الفاضل المهدي، وزير مالية الحركة الشعبية لتحرير السودان أن ٩٥٪ من إيرادات ولاية النيل الأزرق ترد من المركز، بما في ذلك المرتبات، والنتيجة أنه ينفق معظم وقته في الخرطوم لإحضار تلك المبالغ.

تفاقمّت التوترات فيما بين القبائل بسبب جلسات استماع "المشورات الشعبية". نظرت الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيديها داخل القبائل الأهلية إلى تلك المشورات على أنها وسيلة لتحفيز مصالحهم في الولاية، إلا أن سلبياتها قد تمتلكت في الخوف الذي ولدته فيما بين القبائل غير الأهلية، لذا، فقد أمن أفراد تلك القبائل أنه إذا تمت الموافقة على خيار "الحكم الذاتي" كهدف للولاية، فسوف يجبرون على مغادرتها، وقد لعب حزب المؤتمر الوطني على "وتر" ذلك الخوف أثناء حملته الانتخابية. وقد أنكرت الحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك، إلا أنها لم تعدم تبريراً كما جاء في الحوار التالي بين حاكم الولاية، مالك عقار إير، وبينى، فى السادس من شباط/ فبراير ٢٠١١.

المؤلف: اتضح من جلسات استماع "المشورات الشعبية" أن القبائل الأهلية في الولاية قد أيدت خيار "الحكم الذاتي"، فيما أيدت القبائل الأخرى خيار "الفيدرالية". هل ينتابك قلق من أن يؤدي ذلك إلى توترات قبلية؟

مالك عقار: ليس ثمة توترات قبلية. إلا أن هناك تقسيماً واضحاً بين انحياز القبائل الأهلية إلى الحكم الذاتي، وانحياز "المستوطنين" إلى الفيدرالية.

المؤلف: المستوطنون؟

مالك عقار. يمكنك تسميتهم "المهاجرين"، إذ قد وفدوا من خارج الإقليم. إذ لو توفرت لنا القدرة لكنا طاردناهم منذ سنين. انظر، نحن لسنا عنصريين، ولا نتطلع لطرد أحد من أراضينا. ولكن لدينا مظلمة ونريد أن تحترم قضيتنا. "فنحن" نعاني التخلف الاقتصادي وسوء الحكم ... أقصد القبائل الأهلية.

وكما كانت الحال في غير موضع بالسودان، وحدها الأحزاب التي تملك المال، وكان ذلك حكرا على حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، هي التي بإمكانها تنظيم الحملات والحشد، وتقديم المنافع لمؤيديها، بينما يتم تهميش الأحزاب الأخرى. ونتيجة لذلك، وفي انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فاز حزب المؤتمر الوطني بـ ٢٩ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي في الولاية، بينما فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ١٩ مقعداً. إلا أن جهوداً قد بذلت لإشراك الأحزاب العشر الأخرى في "المشورات الشعبية"، وتم إنشاء مجلس سياسى ضم الاثنى عشر حزبا. وقد قام كل من الأمم المتحدة وحاكم الولاية بمنح تمويلات لأحزاب المعارضة للمشاركة في دورات زيادة الوعي بالقضايا ذات البعد الأهلى، وذلك استعدادا لجلسات استماع "المشورات الشعبية". إلا أن سنوات من القمع ومحدودية الموارد المالية والبشرية كانت تعنى، أنه رغما عن اشتراك أحزاب المعارضة بمراقبين في جلسات الاستماع، إلا أن تأثيرها الفعلى كان جد محدود. أما سليمان على، رئيس الحزب الشيوعى السودانى عن الولاية، فقد اشتكى من "أنه بخلاف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن الأحزاب الأخرى لم يكن يسمح لها بأن تكون جزءا من العملية (فضلا عن غياب الموارد)، كذلك فقد منعت الأحزاب الأخرى من المشاركة في المناطق الريفية".

إلا أن إحدى الإسهامات الإيجابية للمجلس السياسى سالف الذكر تمثل

فى اتفاقية، عشية البدء فى جلسات الاستماع، ألزمت جميع الأحزاب بالمشورات الشعبية التى يجب أن تكون حرة ونزيهة لتستقطب أكبر مشاركة ممكنة. وخلال تلك الأحداث خلص ممثلو أحزاب المعارضة إلى أن توظيف الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى لجلسات استماع المشورات الشعبية للضغط لفرض أنظمة الحكم المفضلة لديهما ... قد دئى إلى تقويض الممارسة برمتها.

وبينما كانت دورات زيادة الوعى بالقضايا ذات البعد الأهلى فاعلة فى إعلام المواطنين بمحل انعقاد جلسات الاستماع، وإعلامهم بمن يحق له المشاركة، وجداولها الزمنية، وأمور فنية وتقنية أخرى ... إلا أنها لم تقم بشرح أهداف تلك المشورات، أو قضايا الأمن والحكم الرشيد التى تأسست لتناولها. ف لضمان مشاركة حقيقية وواعية فى جلسات الاستماع تلك، كان لابد أن يكون هناك حملة جماهيرية مستدامة لتوعية أهالى الولاية سياسيا بشأن اتفاق السلام الشامل، وبروتوكول جنوب كردفان/ النيل الأزرق، إلا أن ذلك لم يحدث مطلقا. أما مركز كارتر فقد خلص إلى أنه كانت ثمة حاجة للترويج للغرض الذى أنشئت من أجله تلك المشورات الشعبية، ولخلق حوار مستمر حول المواضيع الجوهرية ذات الشأن.

فإذا ارتبط الأمر بصوت الأهالى فى ولاية النيل الأزرق، فإنه ليفصح -بقوة- عن الحاجة إلى إحداث تنمية بالولاية وتحسين مستوى الخدمات كالمدارس والمستوصفات والحاجة إلى انتظام الكهرباء (ولعل المفارقة تكمن فى وجود أحد أكبر السدود فى السودان عند الدمازين والروصيرص). كذلك، فقد قيل إن الجهود المبذولة لتوسعة السد تؤدي إلى تهجير المواطنين، أما قضية الأمن، فلم يطرحها سوى عدد محدود جداً من الأهالى، إما بسبب الخوف أو بسبب الجهل بطبيعة ما

ينبغي مناقشته في جلسات الاستماع، ولا شك في أن قضية الأمن تعد اهتماماً رئيسياً لدى الكثير من أهالي الولاية، خاصة أولئك المقيمين في جنوب الولاية وكذا ممن هم خارج المدن الكبرى.

وقد الانتهاء من جلسات الاستماع دبت الخلافات حول ما سيتم اتخاذه حيال نتائجها. وبما أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان قد عاملا "جلسات الاستماع" كما لو أنها استفتاء يوجد به رابحون وخاسرون في كل جولة ... فقد شدد كلاهما على أن يتم ترجمة النتائج إلى أصوات مؤيدة ومعارضة للحكم الذاتي أو الفيدرالية. إلا أن ذلك أدى إلى إشعال الأجواء السياسية، وإلى توقف عملية الجدولة. وبالفعل، وفي نهاية عملية السلام، كانت الأحزاب ما تزال حبيسة الجدالات وأسيرة النقاشات، وسادت جولة من التشكك بشأن خطط لجلسات استماع الصفوة (ويقصد بالصفوة عناصر المجتمع المدني والأحزاب السياسية). وفضلاً عن ذلك، فقد بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان "المشورات الشعبية" بقاعدة كبيرة من دعم أحزاب المعارضة لها، إلا أنه ونتيجة لأدائها أعلن تحالف تلك الأحزاب - في مؤتمر صحافي - اعتراضه على "نبذ الحركة الشعبية للعلاقات الطيبة مع جميع الشركاء الضالعين في العملية". كذلك، خلصت الأحزاب إلى أن نمط الحكم فقد أهميته طالما نجحت المشورات الشعبية في تلبية الرغبات الحقيقية لأهالي النيل الأزرق، والتي تعارفوا على أنها التنمية وإعادة هيكلة علاقة الولاية بالحكومة المركزية. وقد تشككت الأحزاب كثيراً في جلسات استماع الصفوة التي تم اقتراحها خوفاً من أن تقع أسيرة التأثير بمنحى الحزبين الحاكمين تجاه أنظمة الحكم.

انتخابات جنوب كردفان و"المشورات الشعبية"

ظلت كردفان، وحتى عام ١٩٩٤، تحكم كإقليم واحد، ولكن فى ذلك العام تم تقسيمها إلى ولايات ثلاث شمال كردفان، وجنوب كردفان (قبائل جبال النوبة)، وغرب كردفان (وأغلبها من قبيلة المسيرية). وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٥، ونتيجة لاتفاق السلام الشامل، وافقت الأحزاب على ضم غرب كردفان إلى جنوب كردفان. ومنذ البداية كانت هناك مشكلات خاصة بإدارة جنوب كردفان بسبب الخلافات حول الأراضي وإدارة المجلس التشريعي، وكذا مشاكل خاصة بالتوصل إلى اتفاق حول دستور الولاية، إلى أن حل يوم السابع من آذار/ مارس ٢٠٠٦ الذى شهد تشكيل حكومة تسير أعمال. إن قبائل جبال النوبة بجنوب كردفان لم تنق فى اتفاق السلام الشامل الذى أنهى أملها فى "سودان جديد"، كما جعل من المستحيل أن تلحق بالجنوب، وهو الخيار الذى كان يفضلته معظم "النوبيين". ونتيجة لذلك كانت هناك مصادمت بين الحين والآخر بين ميليشيات حزب المؤتمر الوطنى وميليشيات الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبالفعل، كان هناك حديث عن، بل وبعض الخطط لتدريب قوات نوبية وحشد الأسلحة استعدادا للقيام بعصيان فى نهاية عملية السلام وانفصال جنوب السودان. وبالمثل، أصدرت "مجموعة الأزمات الدولية" فى عام ٢٠٠٨ دراسة عنونت مشكلة "جنوب كردفان" السودانية. هل هى "دارفور" تالية؟ ... حيث أوجزت الدراسة وجهات نظر شائعة فى هذا الخصوص. فوفقا للحركة الشعبية لتحرير السودان، تنبع مشكلات الولاية من غياب التنمية ومعدلات الأمية المرتفعة وعدم توفر الخدمات، وبذا فإنها تطرح خيار "الديمقراطية" وتتناول - بإيجابية - مشكلة نزع ملكية الأراضي، والرغبة فى إنهاء الطابع العربى والإسلامى الذى يصطبغ به النظام التعليمى، وحسم عدد من القضايا المتعلقة بالأمن، والاهتمام بالمهجريين والمرحليين.

كذلك، فقد كانت مواقف مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى كدوقلى مماثلة لنظيراتها فى الدمازين، إذ رغب كثيرون من مسئولى الحركة فى الدفع بالمشورات الشعبية إلى ما وراء الحدود المنصوص عليها فى البروتوكول. هذا، وقد أشار بعض مسئولى الحركة إلى أنه ما لم يتم الوفاء بمطالبهم، فسوف يعودون إلى "الحرب" ثانية. وفى تلك الأثناء، أوضح مسئولو حزب المؤتمر الوطنى فى جنوب كردفان "القانون الفعلى" المحدد للعملية وشددوا على أنه لا يتيح لأهالى جنوب النوبة حق تقرير المصير، كما يتكر عليهم استقلالهم وحكمهم الذاتى. إن مسئولى حزب المؤتمر الوطنى بجنوب كردفان، مثل نظرائهم فى النيل الأزرق، قد أبدوا قدرا كبيرا من اللامركزية، وكان عليهم التجاوب مع مجتمع جيل النوبة بما لديه من مظالم كثيرة. وقد زعم إبراهيم محمد بلندية، المتحدث المفوه عن الحزب بالولاية، أن الأحزاب هى كيانات "محلية"، وبما أن "ميزانية جنوب كردفان تعتمد على "المركز" بنسبة ٩٩٪، فقد كان هناك حاجة ماسة، إذًا، للنظر الممعن فى شأن الإصلاحات المنشودة".

وعلى خلاف النيل الأزرق، لم تجر انتخابات المجلس التشريعى بجنوب كردفان فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠، إذ كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤمنة بأن تعداد السكان قد أظهر سكان جبال النوبة بأقل من عددهم الحقيقى، ولذا فقد ووفق على أن يتم إعادة الإحصاء. وفى السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أعلن أن تعداد الولاية يبلغ ٢,٤ مليون نسمة، بزيادة قدرها مليون نسمة عن التعداد السابق والمرفوض من قبل الحركة الشعبية، إلا أنه كان - مع ذلك - أقل بكثير من الرقم المتوقع من قبل أهالى النوبة وقيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان. هذا، ولم يتم الكشف عن تفاصيل التعداد، إلا أنه قد أشيع أن ذلك الرقم هو "رقم سياسى" جرى "طبخه" بواسطة الرئاسة. وبالرغم من الشكوك المثارة حول

ذلك الرقم، إلا أنه قد أفسح الطريق أمام انتخابات الولاية.

إن "المشورات الشعبية" لم تكن لتتم من دون إجراء انتخابات المجلس التشريعي بالولاية، بالرغم من أن لجنة فنية قد شكلت للقيام بالأعمال التحضيرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل مجلس حكماء، بغرض استقطاب أكبر قدر من المشاركين ... ذلك المجلس الذي انصهرت في بوتقته كوكبة متنوعة من أناس مميزين يمثلون جميع المشارب السياسية في جنوب كردفان، حيث كانت لجان المجلس تعقد اجتماعاتها على امتداد الولاية بأسرها.

عانى حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، كلاهما، من انقسام الرأي حول قياداتهما، وذلك لكون تلك القيادات غير "أهلية" [لا تمثل الأهالي] بالكامل، ولكونها مفروضة من قبل المركز. ووفقا للبروتوكول، قام كل من الحزبين باقتسام حكم الولاية حتى إجراء الانتخابات. وقد انتخب إسماعيل خميس جلاب عن الحركة الشعبية لتحرير السودان كأول حاكم للولاية بعد اتفاق السلام الشامل، إلا أنه لم ينجز شيئا ذا بال، وتنامت وتيرة الاستقطاب القبلي إبان حكمه. وقد خلفه في حكم الولاية عمر سليمان عن حزب المؤتمر الوطني، إلا أنه لم يكن لديه الكثير في جعبته خلال فترة مكوثه كحاكم، بالإضافة إلى توجيه الانتقادات لنائبه دانيال كودي عن الحركة الشعبية لتحرير السودان لإفراطه في تعاطي الكحوليات. ونتيجة للصراع المتواصل ضمن صفوف قيادات الحركة الشعبية، أمر سالفاكير أن تكون جوبا مركزا لإدارة وحكم الولاية، وذلك في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، حيث اختير عبد العزيز الحلو قائدا عاما. إلا أن موجات السخط والاستياء لم تتوقف. وقد تجذرت الأزمة بسبب مقاطعة تعداد السكان لعام ٢٠٠٨، ولإفقاد الأمور، أضحى أحمد هارون حاكما للولاية في أيار/ مايو ٢٠٠٩ ... وهو الذي ينظر إليه حزب المؤتمر الوطني كواحد من أمهر قياداته

وأبرعها، بالرغم من أن سمعته قد شوهت بسبب قيامه بتدبير أنشطة إرهابية في دارفور اتهم بارتكابها من قبل المحكمة الجنائية الدولية، إن اختيار أحمد هارون من قبل قيادات الحزب، وبخاصة الدكتور نافع على نافع كبديل توافقي بين مرشحي جبال النوبة والمسيرية ... قد أحدث استياء كذلك.

شرع هارون من فوره في مغازلة نائبه وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان بالولاية، عبد العزيز الطر. هذا، وقد ألح هارون إلى أن "يدا واحدة لا تصفوق"، إذ عزا نجاح علاقتهما إلى "تعامل كل منهما بوضوح وشفافية مع الآخر". وقد سعى هارون إلى تقديم نفسه في صورة "البراجماتي" إذ أمن أن اتفاق السلام الشامل قد قام بتشخيص مشكلات السودان، فضلا عن اقتراحه للحلول، كذلك أمن هارون أن المشورات الشعبية سوف تعمل على تقييم عملية السلام، والحلول المقدمة في هذا الصدد، بحيث إنه إذا لم تكن تلك الحلول ناجعة، يتم حينها اقتراح حلول أخرى. وجهت وللمرة الأولى الموارد الوطنية منذ سنين طوال إلى صالح الولاية: فقد أنشئت طرق ومستشفيات في كادوقلي، فضلا عن إنشاء ملعب لكرة القدم هناك، أما الأمن فقد تم الاهتمام به وتطوير آلياته بالولاية. وقد أرجع الفضل في ذلك إلى ما لهارون من ثقل سياسي في الخرطوم، وتهديده الواضح بأنه إذا ما أخفق في جنوب كردفان ليمثل كمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، فسوف يأخذ آخرين بمعيته - من بينهم عمر البشير - والذي كان هو الآخر متهما من قبل تلك المحكمة.

أكسب هذا النهج الصارم هارون أعداء في حزب المؤتمر الوطني، بيد أن معظمهم كان مستعدا لأن يمضى معه إذا استطاع أن يعيد الاستقرار إلى ولاية جنوب كردفان الحدودية المنتجة للنفط، وأن يتصدى للحركة الشعبية لتحرير السودان بوجودها الكثيف المسلح في جبال النوبة. أما عبد العزيز الحلو فقد أمن

بأن الكثير من مظاهر التنمية التي طالت الولاية مؤخرًا كانت بفعل هارون، وأن علاقتهما قد لطفت من حدة المناخ السياسي الملتهب. إلا أن الكثيرين من داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان كانوا يؤمنون بالعكس تمامًا، حيث عارضوا علاقة الحلو بهارون. ووفقًا لما أبلغت به من أحد منتقدي تلك العلاقة حيث قال: "إنني لم أجاهد طيلة عقدين لأحصل في النهاية على اتفاق كهذا". هذا، ويؤمن المستقدون بأن التودد للحاكم لم يتفق وبرنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد قام عيد العزيز الحلو برد الهجمة على من أبدوا استيائهم، حيث عمد إلى حملة تطهير حزبية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ أفضت إلى استبعاد ٦٢ عضواً بالحركة الشعبية. وقد اشتكى صادق منصور، نائب رئيس المجلس التشريعي بالولاية من أن "عيد العزيز الحلو قد تم فرضه من قبل القيادة، وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان تعمل خلف ستار من الديكتاتورية". وفي الوقت ذاته، فإن الجنرال تلقون كوكو، ذلك العسكري المخضرم الذي يحظى بقاعدة تأييد واسعة في الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان، والمنقذ للدود للحلو... قد تم القبض عليه واعتقاله بدون أية تهمة، وذلك في جوبا. وقد أثار كوكو غيظ حركة/ جيش تحرير السودان في جوبا لإيمانه بأنه يجب على مقاتلي النوبة في الجيش الشعبي لتحرير السودان العودة إلى موطنهم قبل استفتاء عام ٢٠١١. بيد أن مشكلة مقاتلي النوبة، والذين انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان للجهاد من أجل "سودان جديد"، والذين يشعرون بأنه قد تم الغدر بهم... لم تحل مطلقاً، وفي آذار/ مارس ٢٠١٠ عقد مقاتلو جبال النوبة مؤتمراً في "ياي" بجنوب السودان للتباحث حول سياسات الحركة الشعبية لتحرير السودان، والأوضاع في جنوب كردفان في ضوء الانفصال الوشيك للجنوب. هذا، وقد تم توجيه الدعوة لحضور المؤتمر إلى القيادات العليا بالحركة - عيد العزيز الحلو، وإسماعيل خميس جلاب،

ودانيال كودي، وتلفون كوكو - والذين لبوا الدعوة جميعاً باستثناء عبد العزيز الحلو. لقد كان ذلك من سوء الصالح إذ رغب المقاتلون في الحصول على تأكيدات بالوحدة. وبالرغم من تلك المشاكل، إلا أن المجتمع الدولي قد صادق بقوة على الشراكة ما بين أحمد هارون وعبد العزيز الحلو... وقد رأى المجتمع الدولي تلك الشراكة مثالا لما يأمل أن يسود في كل مراتب الحكم بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وخلال جميع تلك المصادمات الداخلية، فإن دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا لم يكن واضحاً: هل كان تأييداً لعبد العزيز الحلو في سعيه لتكريم أفواه المنشقين، أم كان إدارة لشئون الحركة الشعبية في جنوب كردفان؟ وهل كانت الحركة الشعبية في جوبا تحمي حقوق مقاتلي النوبة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أم كانت حريصة على ألا تفقد لهم لأنهم كانوا ضمن أكثر القوى السياسية الموثوقة وأنهم قد تقلدوا مناصب هامة في سلاحى المدرعات والمدفعية؟

إذاً، فأتين يكمن مستقبل جبال النوبة؟ لقد كان البروتوكول واضحاً في أنه يكمن بالشمال، إلا أنه لم يكن معلوماً ما إذا كان أهالي النوبة سيرتضون ذلك أم لا. فعشية انتخابات الولاية، أكد يونان باروت، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في مقاطعة "الرشيد" على أن:

"شيئاً واحداً يعد واضحاً - إذ لا يتخيل أحد إمكانية البقاء في الشمال. لقد تم تهميشنا لعقود طوال من قبل السلطة في الخرطوم... لذا، فقد عمدنا إلى التصارع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد حاربنا هؤلاء فقتلنا منهم وقتلوا منا. إذاً، كيف يتأتى 'ن ننضم إليهم؟ إنه من الصعب عليك الانضمام إلى شخص كان عدواً لك في السابق، وما يزال عدوك إلى الآن، وسوف يبقى عدوك إلى الأبد".

وفى تلك الأثناء، وجدت دراسة للمعهد الديمقراطي الوطنى للشئون الدولية أنه من ضمن الجماعات الرئيسية بالمناطق الثلاث، كانت النوبة الأقل احتمالاً لقبول نتائج أية انتخابات يكون حاكم الولاية المنتخب بها منتصفاً لإثنية مغايرة.

انتخابات جنوب كردفان

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب كردفان قد أرادت الفوز فى الانتخابات وذلك لفرض هيمنتها على الولاية، كما أرادت الفوز فى "المشورات الشعبية" التى كانت ستلى الانتخابات مباشرة، كى تستطيع مواجهة الخرطوم. لقد كان القطاع الشمالى للحركة الشعبية ينظر إلى جنوب كردفان كموقعه الأثير ... قاعدة لتنظيم المقاومة ضد حزب المؤتمر الوطنى، وللحفاظ على استمرارية بقائها فى مواجهة المطالبات الداعية إلى حلها. أما القطاع الجنوبى للحركة فقد نظر إلى نتائج الانتخابات و"المشورات الشعبية" على كونها تنطوى على مستتبعات هامة بشأن مقاضات الأمن مع الشمال، وكقاعدة يمكن بموجبها فرض الهيمنة على حزب المؤتمر الوطنى. هذا، وقد سعى حزب المؤتمر الوطنى بالولاية إلى الفوز بالانتخابات كى يستأثر برعاية "المشورات الشعبية" ويفرض سيطرته على ألياتها. ورغبة من أحمد هارون فى الاستعداد الأمثل ليكون أهلاً للتفاوض مع الخرطوم، فقد كان بحاجة إلى إظهار مدى منفعة لرفاقه بحزب المؤتمر الوطنى ... ذلك الحزب الذى رأى فى الانتخابات فرصة لدق المزيد من المسامير فى نعش أيديولوجية "السودان الجديد"، وفرصة للحد من احتمالات تدمير الحركة الشعبية لتحرير السودان للولاية، وفرصة لإضعاف دور الحركة فى "المشورات الشعبية".

إن كثيراً من القضايا التى تصدرت المشهد الانتخابى كان لها مستتبعات وطنية. ففى الجانب الغربى من الولاية والمأهول من قبل قبيلة المسيرية، كانت أبهى

هي القضية التي حظيت بالاهتمام الأكبر وكان هناك إجماع على أنه أيا ما كان لوضع النهائي فيجب أن تظل أبيي تابعة للشمال، وهو موقف معارض تماما لموقف لحركة الشعبية لتحرير السودان ودينكا نقوك في كل من الجنوب والشمال، والذين نظروا إلى أبيي باعتبارها إقليما جنوبيا. أما المسيرية فقد تناولوا السياسة على نحو براجماتى. فجميع زعمائها، تقريبا، كانوا أعضاء سابقين فى حزب الأمة، إلا أنه حين أطيح بحكومة الحزب فى عام ١٩٨٩، التحق زعماء القبيلة بحزب المؤتمر الوطنى. إلا أن المسيرية قد حملت حزب المؤتمر الوطنى مسؤولية كل من بروتوكول أبيي، وقانون استفتاء أبيي، ولجنة ترسيم حدود أبيي، وهيئة التحكيم ... كما غضبت المسيرية من قرار الحكومة بدمج ولايتهم (ولاية غرب كردفان) فى جبال النوبة ليصبحا معا (ولاية جنوب كردفان) ... فى إشارة إلى الخيارات المحدودة أمام المسيرية التى جعلتها تحالف - على مضمّن - مع حزب المؤتمر الوطنى، إلا أن ولاعها للحزب يجب ألا يؤخذ كأمر مسلم به. وبالفعل، وعند بداية الانتخابات، تعهد حزب المؤتمر الوطنى بإعادة إنشاء (غرب كردفان)، وذلك ليحظى بقبول المسيرية له. إلا أن اقتراح إعادة إنشاء ولاية غرب كردفان لم يخل من مشاكل، خاصة ما ارتبط بحدود الولاية، إذ أمنت المسيرية أن الولاية المستحدثة يجب أن تضم منطقة "لقاوة"، بينما كان أهالى النوبة يصرون على أن منطقة "لقاوة" كانت - على امتداد التاريخ - جزءاً من جبال النوبة ... ويبدو أن حجة النوبيين فى هذا الشأن كانت هى الراجعة. وبينما لم يكن النوبيون يشعرون بالأسى لفقدان أراض قد تهيمن عليها المسيرية، إلا أنهم كانوا سيفقدون عائدات النفط الثمينة، وكذا بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان فى مقلد، والتى كان مقررا لها أن تصبح عاصمة غرب كردفان. ووفقا لجبريل إبراهيم، نائب سكرتير فرع الحركة الشعبية فى الولاية، "لم نكن نريد أن نصبح حزبا فى ولاية يهيمن عليها حزب المؤتمر الوطنى، ولاية كانت حتماً ستعانى غياباً تنموياً".

أما في أقصى الغرب، فكان الشاغس هو التدمير البيئي من قبل شركات النفط العاملة هناك، حيث اندلعت عدة تظاهرات مناهضة لذلك التدمير، وفي عام ٢٠٠٩ تم اختطاف خمسة صينيين من العاملين بالمجال النفطي، وذلك للضغط على الشركات لإيقاف ذلك التدهور. وقد أشار محمد يوسف من حزب بابنوسة الشيوعي إلى أن "شركات النفط تمارس سياسات تمييزية ممنهجة حيث يشغل الشماليون معظم المناصب بها". كذلك كانت هناك ظلال من الاهتمام ذاته جراء التدمير الذي أحدثته الزراعة المميكنة في جبال النوبة. إلا أن القضية الرئيسية في جبال النوبة قد تمثلت في نزاع ملكية الأراضي، حيث قامت الولاية بنقل أراض كبيرة لصالح المستثمرين والقطاع الخاص - ويصنف خاصة كبر التجار بالخرطوم - وهو الأمر الذي أدى إلى استثارة غضب الأهالي بشدة. لقد دعا اتفاق السلام الشامل إلى تشكيل لجان للأراضي لتناول أمثال تلك المشكلات، إلا أن تلك اللجان لم تر النور مطلقاً.

وكان "البعد الأمني" قضية رئيسية على امتداد أرجاء الولاية إذ كانت جنوب كردفان، في الأغلب، تحتضن مسلحين بأكثر مما تحتضن أية منطقة أخرى بالسودان. وكانت تلك القضية محط اهتمام خاص لدى أهالي النوبة، إذ استشعروا أنهم الأكثر استهدافاً. وكما كانت الحال في النيل الأزرق، فقد كان للقوات المسلحة السودانية وجود أكبر بالولاية من ذلك المسموح به وفقاً لمقتضيات بروتوكول الترتيبات الأمنية، بل كان الأمر الأكثر إزعاجاً هو العدد الكبير لجماعات قوات الدفاع الشعبي والتي رفضت الحكومة والقوات المسلحة السودانية الاعتراف بها أو نزع السلاح عنها. وفي الوقت ذاته، كان لدى الجيش الشعبي لتحرير السودان عدد غير معلوم من الجنود والجنود المتقاعدين بالولاية، إلى جانب آلاف آخرين في 'جاو' الواقعة على الحدود مباشرة مع ولاية "الوحدة" ... حيث كانوا يعبرون

بأسلحتهم إلى جبال النوبة على نحو منظم.

هذا، ولم يوجد أى تعداد عن سكان الولاية يستخدم كمرجعية، إلا أن تقيماً تقريبياً مبسطاً يشير إلى أن ٤٠٪ من سكان الولاية من العرب (والذين كان من المتوقع قيام معظمهم بالتصويت لصالح حزب المؤتمر الوطنى)، وأن ٤٠٪ من السكان من النوبيين (المتوقع قيام أكثرهم بالتصويت لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان)، إلى جانب ١٥٪ إلى ٢٠٪ من السكان هم مهاجرون من دارفور (حيث كان المتوقع أن تنقسم أصواتهم مناصفة بين "الحزبين"). وهنا برز عاملان، الأول، وكما فى مناطق أخرى بالسودان، فقد بدت "العرقية" جلية فى الانحياز لحزب دون آخر، والثانى، ومع بقاء الأمور الأخرى على ما هى عليه، فقد كان المتوقع أن تكون نتائج الانتخابات متقاربة.

إن الأمر المثير للدهشة، أنه ونظرا لأهمية تلك الانتخابات وللزيادة المقدرة بمليون نسمة التى ترتبت على إعادة التعداد السكانى ... فإنه وفقا للمفوضية القومية للانتخابات تم تسجيل ٦٤٢٥٥٥ ناخب فى الفترة ما بين الرابع والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ والثانى عشر من شباط/ فبراير من العام ذاته، بانخفاض مقداره ١٠٠٠٠٠ ناخب مقارنة بانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠. وقد عزا مركز كارتر، وهو المنظمة الدولية الوحيدة التى راقبت الانتخابات، ذلك الانخفاض إلى محدودية مراكز تسجيل الأصوات، والتوعية غير الكافية للناخبين، وسوء الإعداد والتحضير من قبل المفوضية القومية للانتخابات، والمساهمة والحشد المحدودين للمجتمع المدنى والأحزاب السياسية بخلاف الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى.

هذا، وقد قدمت الحركة الشعبية وسبعة أحزاب أخرى شكوى مشتركة بدعى أنه قد تم إضافة فريق تسجيل لأصوات الناخبين إلى الدائرة الانتخابية رقم

(٢٠) / غرب، وذلك خلال الأيام الأخيرة للانتخابات بمقاي من سلطة رئيس الدائرة. كذلك، فقد قدم "تحالف الأحزاب" ذاته عريضة في الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠١١ جاء فيها أن ٢٨٢٧٤ ناخب قد تم إضافتهم على نحو غير قانوني إلى قوائم الناخبين في ٢٠ دائرة جغرافية، فضلا عن استبعاد ٢٠٠٤٤ آخرين من ١٢ دائرة أخرى. وقد أرسلت المفوضية القومية للانتخابات فريق تحقيق للمنطقة حيث تم استبعاد ١٦٠٠٠ ناخبا من قوائم الناخبين في مقلد. وفي السادس من آذار/ مارس ٢٠١١، تجاهلت المفوضية بقية الشكاوى. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد اتهمت الشرطة السودانية بالتحيز والمحايطة، وطالبت الوحدات المشتركة/ المدمجة بالاضطلاع بمسئوليتها الأمنية، والتي وإن كان غير مسموح بها قانونيا، إلا أنها قد قامت بها خلال الانتخابات. وقد أعلن مالك عقار امير، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال، أن تظاهرات ستجرى في العاشر من أيار/ مايو إذا كان ثمة انتهاكات من قبل حزب المؤتمر الوطني، حيث لم يترك أثرا للشك في أن ذلك هو ما توقعه. وللمفارقة، فإن المتحدثين باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تكهنوا بانتصارات عظيمة، وبذا فقد خلقوا امالاً عراضاً لدى مؤيدي الحركة.

وعشية الانتخابات، قتل ما قدر ب ٢٩ مدنيا نوبيا من قبيلة "التاغوي" على أيدي ميليشيات "سلامات" التابعة لقوات الدفاع الشعبي في منطقة الرشاد بجبال النوبة، في اليوم ذاته الذي شهد مؤتمرا حاشدا في المنطقة لمرشح الولاية عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، عبد العزيز الحلو. وقد شهدت الحملة حضورا عسكريا مكثفا من الشرطة السودانية، والميليشيات، والجيش الشعبي لتحرير السودان، والوحدات المشتركة/ المدمجة للقوات المسلحة السودانية، وممثلين آخرين عن الجيش الشعبي لتحرير السودان (والذين لم يكشف عن انتماءاتهم، وإن كان

الأرجح كونهم غير قانونيين)، وبينما جرت مصادمتان فيما بين عناصر قبيلة المسييرية، حيث قتل العشرات، لم تكن هناك أحداث عنف أخرى ارتبطت بالانتخابات. وقد خلص مركز كارتر إلى أن مناخ الحملة الانتخابية في جنوب كردفان قد تأثر سلبيا جراء العنف المتولد عن الأعداد الكبيرة للجماعة المسلحة في الولاية. كذلك لفت المركز الانتباه إلى الفارق في القدرة على القيام بحملة انتخابية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني في ارتباطهما بالولاية، وبين أحزاب المعارضة التي لا تملك سوى موارد هزيلة.

وفي هذا الإطار، عمدت جميع أحزاب المعارضة إلى الانسحاب عشية الانتخابات، بمن فيهم مكي على بلابل عن حزب العدالة، والظاهر خليل حمودة عن حزب الأمة، حيث انسحب كلاهما من الترشح لمنصب حاكم الولاية. أما بلابل فقد كان نوبيا تربطه علاقات وثيقة بـتلفون كوكو، ومن ثم كان المتوقع أن يجنح مؤيدوه نحو كوكو. أما الظاهر خليل فكان مسيريا من لقاء، والذي أدى انسحابه إلى تعصيد موقف هارون، ومن ثم تواترت الشائعات بأنه قد تمت رشوته، بالرغم من كونه قد انسحب - رسمياً - نتيجة عجز حزبه عن تمويل حملته الانتخابية. هذا، وقد طالب مركز كارتر أن يتم الإفراج عن تلفون كوكو على الفور وإطلاق سراحه من أحد سجون الجيش الشعبي لتحرير السودان بحيث يتمكن من ممارسة حقه في استكمال حملته الانتخابية، أو أن يتم توجيه اتهامات صريحة له. وفي بعض الحالات، عمد بعض الأعضاء المرموقين من الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تمزيق بطاقات عضويتهم الحزبية، ليعلنوا على الملأ ولاعهم لحزب المؤتمر الوطني، وكان أبرزهم ذلك العضو الذي كان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان عن مقلد، موطن المسييرية، والذي غير انتماءه الحزبي عشية الحملة الانتخابية الرسمية. وقد كان "لرشاوي" دور بالغ في تلك الوقائع.

هذا، وقد قدم ١٤ حزباً مرشحيه للمجلس التشريعى للولاية، وكذا ثمانية مرشحين مستقلين، بيد أن ذلك قد طغى على حقيقة أن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد هيمنا على الانتخابات، إذ قدم الأول مرشحيه فى ٢٢ دائرة انتخابية، فيما قدمت الثانية مرشحيتها فى ٢١ دائرة، فيما قدم حزب الأمة مرشحيه فى ١٤ دائرة انتخابية. كذلك قامت ستة أحزاب بإعلان أسماء مرشحيتها الثمانية (وهو الحد الأقصى)، وهذه الأحزاب هى: الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى، والحزب الاتحادى الديمقراطى - الأصل، والحزب الاتحادى الديمقراطى، والإخوان المسلمون، وحزب الأمة ... وبإستثناء "الإخوان المسلمون"، قامت جميع تلك الأحزاب بتقديم ١٤ مرشحة عن كل منها على حدة للتنافس على مقاعد المرأة. وفى الحادى والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أعلن حزب المؤتمر الشعبى أنه سوف يقاطع انتخابات المجلس التشريعى، إلا أن رئيس الحزب عن جنوب كردفان قد صرح، قبل ذلك، بأن "حزب الأمة وأحزاب أخرى سوف تنضم إلينا فى الانسحاب من تلك الانتخابات المعيبة، ويركز حزب المؤتمر الشعبى على التفاعل مع الجماعات الشبابية لإيجاد قوة دافعة وزخم "للمشورات الشعبية" بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١".

وقد لوحظت عدة ممارسات للترهيب ضد كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا استخدام لهجة متعالية وبخاصة من قبل عمر البشير فى مؤتمرات الحشد لأحمد هارون فى مقلد وبابنوسة والفولة وكادوقلى فى الفترة ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، والتى انطوت ضمناً على أن حزب المؤتمر الوطنى قد يلجأ إلى الحرب ثانية إذا لم تقبل الحركة الشعبية لتحرير السودان نتيجة الانتخابات.

كذلك فقد وجد كثير من مؤيدي حزب المؤتمر الوطنى أن شعار الحركة الشعبية لتحرير السودان "النجمة أو الهجمة" مستفزا للمشاعر (علما بأن النجمة هى شعار علم الحركة الشعبية)^(١).

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد قادت قبل الانتخابات تحافا ضم كلاً من: الحزب الشيوعى السودانى، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب الأمة القومى، والحزب القومى السودانى الموحد، وحزب العدالة، وحزب المؤتمر الشعبى، وحزب البعث العربى الاشتراكى. بيد أنه ومع بدء الانتخابات، كان الحزب الوحيد المتحالف مع الحركة الشعبية هو الحزب الشيوعى السودانى، إلا أن ذلك التحالف كان تحالفاً أحادياً إذ تنازل الشيوعيون عن كل المقاعد لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، بينما رفضت الحركة التنازل عن مقعد بابنوسة للحزب الشيوعى السودانى، وكانت النتيجة تنافس الحليفين ليفوز حزب المؤتمر الوطنى بمقعد بابنوسة^(٢).

أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد بدأ السباق دون أى حليف، إلا أنه قام، فى غرب الولاية، بتنظيم لجان حملة "انتخبوا هارون" فى كل مدينة، والتي كان بها العديد من أعضاء حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى، وبخاصة حزب الأمة القومى حيث كانت المنطقة واحدة من حصونه. أما فى الخرطوم، فقد عمد الحزبان المذكوران إلى موقف سلبي، إلا أن تلك الخطوة لم تتبع على مستوى الولاية بأكملها. وفى "القولبة" بغرب كردفان، أضحي آدم كير، وهو مسئول محلى

(١) وهنا تجدر الإشارة إلى أن شعار حزب المؤتمر الوطنى كان "هارون أو القيامة تقوم". (المترجم).

(٢) بابنوسة مدينة تقع فى ولاية جنوب كردفان، وتعتبر من أهم محطات التقاطع الرئيسية فى سكة حديد السودان التى تربط غرب السودان بشرقه وشماله. وفى عام ١٩٦٨، قامت بابنوسة بانتخاب أحد الشيوعيين وذلك قبل أشهر معدودة من انقلاب جعفر نميري. (المترجم).

عن حرب الأمة لقومي، رئيسا لحملة "انتخبوا هارون"، حيث فسر دعمه لهارون بأنه يرجع إلى "تشابه برنامجي حزب المؤتمر الوطني وحزب الأمة القومي، وتماثل موقفيهما بشأن عودة غرب كردفان إلى وضعها السابق، وتطابق آرائهما بشأن اللامركزية وإنشاء حكومة وطنية". وقد أيدت معظم أحزاب المعارضة إنشاء حكومة وطنية فيما بعد الانتخابات في كادوقلي بحيث يمكنها جميعا المشاركة فيها. فليس من قبيل المصادفة، إذاً، أن يتفاوض كل من حزب الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي مع حزب المؤتمر الوطني في الخرطوم بغرض إنشاء حكومة وطنية آنذاك. ونتيجة لذلك، كانت جنوب كردفان وكأنها "أنبوب اختبار" لتحديد إمكانية مواصلة القضايا السياسية الكبرى على المستوى القومي، وإعادة تشكيل مسار السياسة السودانية.

لقد قام رئيس الجمعية التشريعية الوطنية في الجنوب، جيمس واني إيقا، بتدشين الحملة الانتخابية الرسمية للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد ضمت لجنة الحملة الانتخابية كثيرا من الأسماء البارزة بالحركة مثل سالفاكير، وياقان أموم، ورببكا فرنق (أرملة جون فرنق)، ومالك عقار إير. كذلك قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب بالمشاركة بمركبات وتمويلات وأفراد ذوي خبرة. وفي الوقت ذاته، قام البشير بتدشين الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطني، بمساعدة كل من علي عثمان طه، والدكتور نافع علي نافع، ورئيس البرلمان أحمد إبراهيم الطاهر.

وفي غرب الولاية، تشكل الكثيرون في ولاء الحركة الشعبية لتحرير السودان لتأييدها لانفصال الجنوب، ونبهوا على خطورة أن تضم الحركة جنوب كردفان إلى جنوب السودان، وخطورة أن تقوم بإثارة العنف إذا ما خسرت الانتخابات. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تفتقر إلى القوة في تلك المنطقة، على وجه

الخصوص، نتيجة زعم قطاع الحركة الجنوبي بضرورة إلحاق منطقة أبى بالجنوب. كذلك، وعلى القدر ذاته من الدلالة والأهمية، وإن كان نادرا ما يذكر، ما أشاعه حزب المؤتمر الوطنى من أن الحركة الشعبية لا تصطدم بالإسلام. وفى الغرب، عانت الحركة الشعبية لتحرير السودان النظر إليها على أنها حزب للنوبة، وهو ما ترسخ بسبب ندرة زيارات عبد العزيز الحلو للمنطقة. أما فى الشرق وجبال النوبة، فبدت الحركة مهيمنة تماما بإعلانها أن المنطقة هى "منطقة مقفلة"، وهو تعبير غير موفق إذ انطوى على أن الحركة هى من يحق لها وحدها دخول لمنطقة، وهو منع دعم بضرب من أدلة غير علمية.

فى الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أوردت صحيفة "الأيام" السودانية أن عبد الرحمن الخضر - حاكم ولاية الخرطوم - قد خصص مبلغ ١.٢ مليون جنيه سودانى (المعادل لـ ٤٨١٠٠٠ دولار أمريكى تقريبا) لمشروعات التنمية فى "لقاوة" و"الكوفة" - ليما - بجنوب كردفان، بالإضافة إلى ١٢٠٠٠٠ جنيه سودانى (٤٤٠٠٠ دولار أمريكى تقريبا) للولاية. ومثلما كانت الحال فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، لم يرق المراقبون بأكثر من رصد ذلك التمويل للحملة، فقد كان فى غير مقدورهم إجراء أى بحث فى تلك المنطقة الحرجة.

وقد عمدت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى رفع الكثير من الشكاوى خلال فترة إجراء الانتخابات بيد أن المفوضية القومية للانتخابات، بمصادقة من مركز كارتر، وجدت أن تلك الشكاوى لا أساس لها، أو يتعذر التحقيق بشأنها. تلا ذلك أن طلبت الحركة الشعبية من المفوضية أن يتم نظر شكاواها قبل إعداد الجداول كيما يسهل إلغاء النتائج المزورة، حيث أدى ذلك - بالتزامن مع استجابات من قبل الحركة الشعبية - إلى إرجاء العملية لعدة أيام. وحينما رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان اللجوء إلى المحاكم بسبب عدم ثقتها فى الهيئة

القضائية، أحوالت المفوضية القومية للانتخابات جميع الشكاوى للمحكمة، وفقاً لمقررات قانون الانتخابات القومية. وقد قررت المفوضية استحداث أربعة مراكز إضافية للإسراع بنتائج الجدولة، بيد أن الحركة الشعبية قامت بالانسحاب بزعم أنها لم تخطر بذاك. وفي الثالث عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان المفوضية القومية للانتخابات بضلوعها في تزيف ممنهج للانتخابات وأعلنت الحركة أنها بصدد التفكير في الانسحاب وعدم المشاركة في هذه المرحلة من عملية توفيق النتائج وجمعها، وكذا عدم الاعتراف بما تعلنه المفوضية القومية للانتخابات من نتائج أيا ما كانت، وعدم المشاركة في المؤسسات التشريعية أو التنفيذية الناتجة عن تلك الانتخابات، والقيام بدعوة القوى الديمقراطية وجماهير ولاية جنوب كردفان، بل جماهير السودان بوجه عام للقيام بانتهاج أساليب ديمقراطية سلمية لتصويب ذلك الوضع ... «نحن نناشد ضامني اتفاق السلام الشامل، والمجتمع الدولي إعادة تقييم تلك العملية الانتخابية والمساعدة في إيجاد علاج لذلك الخلل».

لقد كانت مفاجأة سارة لحزب المؤتمر الوطني عندما ورد تعقيب مركز كارتر الدولي للسلام بشأن انتخابات جنوب كردفان بأنها "كانت سلمية وموثوقة، في عمومها" ... إذ عادة ما كان الحزب يتوقع هجمات شرسة من المجتمع الدولي، في حين أثار تعقيب المركز على الانتخابات غضب الحركة الشعبية لتحرير السودان، لأنها توقعت - بصفة عامة - من المجتمع الدولي، وعلى الأخص من منظمة افترض الحزبان - خطأً - أنها تمثل توجهات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ... أن تقف إلى صفها. وفي غياب مراقبين دوليين باستثناء مركز كارتر، كانت الأغلبية مهينة لقبول ما خلص إليه المركز، إلا أن بعض المطلعين قد ساورهم شعور بالقلق إزاء وصف العملية الانتخابية بأنها "موثوقة"، وهو الأمر الذي وجدوه عصياً على

القبول نظرا لأداء المفوضية القومية للانتخابات فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠. وخلال تلك الأيام الأخيرة لعصيبة التى شهدت إعداد جداول الناخبين، تجدر الإشارة إلى أنه وباستثناء الحزب الشيوعى السودانى، كانت أحزاب المعارضة شديدة التوجس من مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وطالبتها بتوجيه شكاواها للنظر أمام المحاكم.

ووفقا لتقرير مركز كارتر النهائى فى الثامن عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، قام المركز بالمصادقة على نتائج الانتخابات كما أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات والتى أوردت أنه فى سياق المنافسة على مقعد حاكم الولاية حصل أحمد هارون على ٢٠١٤٥٥ صوت، مقابل ١٩٤٩٥٥ صوت لعبد العزيز الطو، و٩٠٤٣ صوتا لتلفون كوكو، بينما حصل حزب المؤتمر الوطنى فى انتخابات المجلس التشريعى للولاية على ٢٢ مقعدا فى مقابل ٢٢ مقعدا للحركة الشعبية لتحرير السودان. وأعلنت المفوضية أن كلا الحزبين قد تنافسا بنزاهة وحيدة، حيث كان التأييد كبيرا للحركة الشعبية لتحرير السودان فى منطقة صغيرة (جبال النوبة)، بينما فاز حزب المؤتمر الوطنى بعدد أكبر من المقاعد فى الدوائر الانتخابية، وإن كان بهامش أقل. وبالرغم من بعض التلكؤ فى الإجراءات، إلا أن مركز كارتر لم يرصد نقائص يمكن أن تؤدى إلى إبطال نتائج الانتخابات. وبالرغم من قبول المركز بالنتائج، إلا أنه قد وجد أن مسئولى الانتخابات لم يستخدموا قاعدة البيانات الرسمية المعدة لإعلان النتائج الأولية ... تلك القاعدة التى تم برمجتها بحيث ترفض النتائج إذا ما وجد تضارب فى الأعداد، وعندها يتم إبطال النتيجة والتحقق منها ... وقد خلص المركز إلى أن تلك العملية قد أهملت من قبل المفوضية العليا للانتخابات بالولاية، ومن ثم تعطيل ضمانات هامة كان يمكن بموجبها الكشف عن النتائج المعيبة. كذلك، قام المركز بانتقاد المفوضية القومية للانتخابات لفشلها فى إرساء إجراءات ملائمة

للتعامل مع الشكاوى الواردة إليها.

لقد كانت نهاية مخزية لآمال الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد توقع بصر ساحق بنسبة ٨٠٪، والذي كائنه أشار إلى أن غلاة مؤيدي حزب المؤتمر الوطنى أنفسهم قد صوتوا لصالح الحركة الشعبية فى غرب الولاية. ولتحقيق ذلك الهدف قامت الحركة بجلب الآلاف من المراقبين والفنيين من جنوب السودان، والنيل الأزرق، والقطاع الشمالى بالحركة. هذا، وعلى الرغم من تلك الجهود الخارقة من قبل الحركة الشعبية، وخسارتها - مع ذلك - فى الانتخابات، فإن قيادات الحركة كان لديهم تفسير. التزوير من قبل حزب المؤتمر الوطنى، وتغافا، المفوضية القومية للانتخابات. كذلك، فقد أدت إلى أن تؤمن الجماهير بأن الحركة الشعبية قد خططت لردة فعل إزاء ذلك التزوير ... ردة فعل قد تتخذ صورة تظاهرات حاشدة فى جنوب كردفان والخرطوم، فضلا عن أن مالك عقار أير قد ألح إلى إمكانية ردة فعل عسكرية اعتمادا على مقاتلين من النوبة وجنوب النيل الأزرق يبلغ عددهم ٤٠٠٠٠ جندي تحت إمرته.

إلا أن ذلك كله كان هراء. فالحركة الشعبية لم يراودها الأمل مطلقا بأن تخترق الحصن الغربى لحزب المؤتمر الوطنى، وذلك لكونها قد تجاهلت مصالح أهالى تلك المنطقة. إن الاهتمام الأول لأهالى تلك المنطقة كان متمثلا فى أببى، والتنمية، هذا، ولم أجد شخصا واحدا فى غرب كردفان، أيا ما كان انتمائه الحزبى، يدعم فرضية الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن "أببى" جزء من جنوب السودان. إن مسئولى الحركة الشعبية فى الغرب يستهلون تعقيباتهم بشأن أببى بالقول: "حسنا، إن وجهة نظرى الشخصية هى ... - وكانت وجهات نظرهم الشخصية، دائما، أن أببى جزء من الشمال، وهو ما كان يضعهم فى مأزق تجاه الحركة ... وكانت تلك هى الحال مع صلاح الجلة، مرشح الحركة الشعبية لتحرير

السودان عن بابنوسة، ومساعد سكرتير الحركة، والذي قال "إن حزب المؤتمر الوطنى قد خلق مشكلة أبين عن طريق اللعب على أوتار "القبليات"، وتأجيج التوترات، مضيفاً أن حسم المشكلة "يجب أن يقرره نقوك والدينكا"، وأنه "شخصياً" يشعر بأنه يجب على المسيرية التصويت فى الاستفتاء، إن حصفاً القوم وحكامهم قد أدركوا أنه قد تم خداع المسيرية من قبل حكومات الخرطوم المتعاقبة، وأن هناك طرقاً لحل مشكلة منطقة "أبيني" خارج إطار الشمال/ الجنوب، إلا أن حزب المؤتمر الوطنى كان يهيمن على الحوار، ولم يتأت للحركة الشعبية لتحرير السودان مطلقاً أن تقترب لتطرح بديلاً آخر، أو حتى برنامجاً يحقق مصالح أهالى غرب كردفان. أما الحركة الشعبية فقد خرجت من الانتخابات بالمظهر ذاته الذى دخلت به: حزب لجبال النوبة.

لم تكن المفاجأة فى خسارة الحركة الشعبية لتحرير السودان لمقعد حاكم الولاية، بل فى مدى جودة أدائها فى الانتخابات، ولو أن هذا لا علاقة له ببرنامجها إذ لم تتطع أبداً إلى ما وراء دائرتها الانتخابية، وأن نجاحها يعزى إلى ضعف المشاركة فى الانتخابات فى الغرب. ووفقاً لحزب المؤتمر الوطنى، فإن السبب فى ذلك هو أنه عقب أن قام البشير بالتعهد أمام المسيرية بولاية خاصة بهم، لم يكن لديهم الحافز للمشاركة فى الانتخابات فى ولاية سيتركونها عما قريب. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رأت، من جانبها، فى المشاركة الضعيفة فى الانتخابات بالغرب دليلاً على تحرر المسيرية من الوهم المعلق بالحزب الحاكم، وهو الأمر الأكثر إقناعاً. هذا، وقد ذهب الكثيرون إلى أنه إذا ما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد توصلت إلى صفقة مع تلفون كوكو، لكان الأرجح أن كان عبد العزيز الحلو هو الفائز، بينما ذهب آخرون إلى أنه إذا ما كان قد تم إطلاق سراح كوكو من محبسه، لما كان لينال أصوات حزب المؤتمر

الوطني، ولا أصوات الحركة الشعبية لتحرير السودان التي أخافت المواطنين من التصويت له. وقد خلص وزير بحكومة جنوب السودان من غير المنتمين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى القول بلهجة ساخرة إن انهيار الحركة الشعبية في جنوب كردفان كان نتيجة إخفاقها في التوصل إلى اتفاق مع حزب المؤتمر الوطني بشأن اقتسام المقاعد البرلمانية ومقاعد حكام الولايات، كما فعلت في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

إن أيديولوجية "السودان الجديد" لجون قرنق قد تضمنت سوداناً تهيمن عليه أغلبية نهرية، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أخفقت في إدراك كون المناطق المهمشة تحوى أناساً أكثر بكثير من مؤيديها "القافهين" في جبال النوبة، أو حفنة القبائل الموجودة بجنوب النيل الأزرق. وبالفعل، فقد حق للمسيحية ادعاء كونها مهمشة، إذ لم تكن إلا القليل من تحالفها مع حزب المؤتمر الوطني، وذلك وفق ما أظهرته مستويات التنمية المتدنية بها، وكذا الخدمات الهزيلة، والوضع المزرى الصادم لمدينتها الرئيسية، مقلد، على الرغم من كون المنطقة تحتضن الصناعة النفطية هناك. إن الحركة الشعبية لم تخسر الانتخابات في جنوب كردفان بسبب التزوير، أو بسبب ضعف التمويل أو ندرة قوى الكفاءة، وإنما بسبب إخفاقها في تجاوز دأثرتها الانتخابية وفشلها في استقطاب مجموعات مهمة أخرى، ونظراً لأنها قد حبست نفسها داخل ثنائية عربية/ إفريقية ضيقة. كذلك، فمن أسباب خسارتها أن لديها سجلاً حافلاً بمضايقات استهدفت حلفاءها المحتملين، وبذا فقد شهدت نهاية الانتخابات حزياً يفتقر إلى مقومات الود والألفة، وهو عين ما شهدته في ولاية النيل الأزرق.

أبيي

إن بروتوكول أبيي قد تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة مضنية. وينص البروتوكول في المادة (١-٢) المعنونة "نهاية المرحلة الانتقالية"، أنه بالتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان يدلى أهالي أبيي بأصواتهم بصورة منفصلة ويعطى المقترح الذي يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالي أبيي الخيارين التاليين بصرف النظر عن استفتاء الجنوب:

أ- أن تحتفظ أبيي بوضعها الإداري الخاص في الشمال.

ب- أن تكون أبيي جزءاً من بحر الغزال.

كما نص البروتوكول في المادة السادسة المعنونة "سكان المنطقة" أن سكان منطقة أبيي هم أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الآخرون المقيمون في المنطقة (٦-١-أ). وبالنسبة للسودانيين الآخرين لمقيمين في المنطقة فقد كانت هذه الصياغة محل جدال واسع. إذ ركز كل من حزب المؤتمر الوطني والمسيرية على كلمة "الآخرين" وقالوا إن "الآخرين" تشملهما ... في حين ركز كل من "نقوك" والحركة الشعبية لتحرير السودان على كلمة "المقيمين" حيث قالوا إنها تشمل فقط ذلك العدد القليل من غير "نقوك" الذين "يقيمون في المنطقة على مدار العام، بينما لا تشمل "المسيرية" الذين يقومون بعبور أراضي المنطقة فحسب. هذا، وقد استمرت المشكلات في أطرافها حين اعترض حزب المؤتمر الوطني على تقرير لجنة ترسيم حدود أبيي، وبعد كثير من الجدل والنشاحن وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن يتم فحص التقرير أمام المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاي، والتي حكمت بأن اللجنة قد تجاوزت سلطتها وقامت بتجسيم حدود القطاع. أما الدرديري محمد أحمد، والذي قاد الفريق القانوني لحزب المؤتمر الوطني بلاهاي، فقد اعتبر

أن القرار الذي تم التوصل إليه في الثاني والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٩ هو تبرئة لساحة حزب المؤتمر الوطني، وإعلان أن النفط (وخاصة حقول هجليج وخرصنة) قد أضحي الآن في لشمال. بيد أن المسيرية قد أوضحت أنها لم تعتبر حكم المحكمة نصرا حيث رغبت في مواصلة الجهاد. أما حزب المؤتمر الوطني - ويقبوله قرار المحكمة - فقد قام بتعديل المسار، ومن ثم شرع في الدفاع عن حق المسيرية في التصويت في الاستفتاء.

إن تعداد سكان منطقة "أبيي" هو محل جدال مثلما هي الحال بشأن حجم أراضيها. فتعداد السكان القومي لعام ٢٠٠٨ قد أبان أنه يوجد ١٩٧.٠٠٠ من المسيرية، و٥٦.٠٠٠ من دينكا نقوك يحيون في منطقة "أبيي"، بالرغم من أنه في المساحة التي حددتها المحكمة، فإن المسيرية قد تم تقدير أعدادهم من قبل مسؤولي الأمم المتحدة في "أبيي"، حيث تراوحت بين ٥.٠٠٠ و١٠.٠٠٠ نسمة. إن هذه الأرقام (التي يجب أن ينظر إليها فقط على أنها تقديرات) قد تأسست على الإقامة الدائمة، وهو أمر محل خلاف كبير بالنسبة للبدو الرحل من المسيرية.

لقد استقر بعض المسيرية في المنطقة على امتداد الزمن، وكذا فقد وجدت تقارير أفادت بأنهم قد منحوا مبالغ طائلة من قبل حزب المؤتمر الوطني ليقيموا في أبيي، إلا أن مسؤولي الأمم المتحدة الذين التقيتهم قد قالوا إنه لم يوجد أدنى دليل على أي نمط دال على أن القبيلة قد استقرت، حيث كان أعضاؤها ما يزالون يحيون حياة البدو الرحل. إن للمسيرية أفرعا تسعة أتت من الشمال الشرقي، والشمال الغربي، حيث سلكت مسارات مختلفة للهجرة، وكان لها وجهات ومقاصد شتى، إلا أن أبيي كانت المجاز المحوري للعبور، وحين تزايدت حدة التوترات واندلعت الصدامات فيما بين ميليشيات المسيرية من جهة، وبين مزارعي نقوك وأهالي الجنوب من جهة أخرى ... حاول نقوك عرقلة مسارات الهجرة، ووضعت المسيرية

العراقيل بوجه التجارة الآتية من الشمال، وكذا بوجه كل من نقوك العائدين من الشمال وأهالي الجنوب الأفلين إلى الجنوب عقب الاستفتاء، وقد صرح الأمير حمدي من المسيرية^(١)، "إننا نفلق الطرق كوسيلة للانتقام من نقوك لإيذائهم وتعطيل بضائعهم وأفرادهم ... إنه لا توجد مشكلة لدينا مع أي من قبائل الجنوب، المشكلة مع نقوك فحسب".

وبمقتضى اتفاق السلام الشامل، كانت الجماعات المسلحة المسموح لها دخول أببي هي الوحدات المشتركة/ المدمجة فحسب، والتي كانت مهمتها -بالأساس- ضمان ألا تقوم القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان بدخول أببي لدعم أي القوتين ممن لديها قواعد في شمال المنطقة وجنوبها. إلا أن زيارة لإحدى القواعد الشمالية على امتداد الطريق الرئيسي لتوضح أن الوحدة قد قامت بتفتيش المركبات بحثاً عن أسلحة، ولم تقم مطلقاً بأية دوريات للعسس. أما الوحدة المشتركة/ المدمجة المركزية في أببي فقد قامت بدوريات للعسس، إلا أن الشكوك قد أثرت حول مدى فاعليتها. وخلافا لاتفاقية بمنع أي شخص من القبائل المحلية من الخدمة في الوحدات المشتركة/ المدمجة، فإن المسيرية كانت ممثلة في القوات المسلحة السودانية. فاللواء الثالث عشر من الفرقة العسكرية الثالثة للجيش الشعبي لتحرير السودان قد أثرت شكوك حول قيامه بعمليات شمال بحر الغزال، وتحديدًا في منطقة أجوك، إلا أن الجيش الشعبي كان له وجود أيضا من خلال ميليشيات قبلية متعددة، وكذلك - وعلى نحو مطرد - من خلال قوى الشرطة. وفي الوقت ذاته، كانت توجد جماعات من قوات الدفاع الشعبي تنتمي إلى المسيرية ومدعومة من قبل القوات المسلحة السودانية ... على امتداد أرجاء المنطقة.

(١) يطلق على كبار قبيلة المسيرية لقب "أمير" (المرجم).

المنظور المحلي

شعرت المسيرية أنه قد تم هضم حقوقها، إلا أن فهم أفرادها لمشكلة أبيي قد تباين بشكل ملحوظ وفقا للمكان الذي يحيون فيه، وكذا أسباب رزقهم ومعايشهم، وما إذا كانوا هم أو أقرباؤهم وعشيرتهم يحيون بأبيي أو يعبرون أراضيها فحسب، وبالرغم من أن بعض المسيرية مقيمون بأبيي، فإن البعض لا يعبر أراضيها، فيما يمضي البعض وقتا محدودا من العام بها، بينما يمضي آخرون شهورا عديدة هناك. إن جميع أفراد المسيرية الذين التقيتهم خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) كانوا معارضين لبروتوكول أبيي وأحكام لجنة ترسيم حدود أبيي وهيئة التحكيم. فوفقا للأمير حمدي "لقد قضى البروتوكول على حياة المسيرية - فالبروتوكول قد أعطى حقوقا للماشية، ولم يعط حقوقا للبشر"، وكان يقصد أن المسيرية قد سمح لهم برعى قطعانهم وسقايئها في أبيي، ولكن لم يسمح لهم بامتلاك الأراضي.

وفضلا عن ذلك، جادلت المسيرية بأنه لم يتم تمثيلها على طاولة المفاوضات، ولم تحصل على أدنى منفعة من اتفاق السلام الشامل الذي قضى بحصول المنطقة على ٢/ من عائدات النفط. إن المسيرية لتقول إنها لا ترغب في النفط، وإنما ترغب في امتلاك أراض بالمنطقة. إن بعض أفراد قبيلة المسيرية يمضون ثمانية شهور من كل عام في أبيي، ويشتكون أنه رغما عن ذلك فإنهم محرومون من حقوق المواطنة، ومن حق العيش في المنطقة وفق للترتيبات القائمة. هذا، وتصير المسيرية على كون حزب المؤتمر الوطني لا يمثلهم. كذلك تذهب المسيرية إلى أن الاستفتاء بشأن أبيي لا يمكن أن يجرى في الظروف القائمة، حيث هدد البعض منهم بتعطيله بالقوة. وتؤمن المسيرية أن الشيء الوحيد الذي يكون له احترام هو الحدود الشمالية/ الجنوبية في ١/ ١/ ١٩٥٦ (يوم الاستقلال السوداني). لقد بدا الأمير الصادق حريقة من لقائه وكأنه يتحدث بلسان الكثير

من المسيرية حين قال "بينما يعد غياب التنمية عن القبيلة أمر يؤرقنا، إلا أن القضية الملحة التي تستلزم تناولاً هي ضياع حقوقنا الجمعية". هذا، وبينما تنتشر مشاعر الغضب بين أفراد المسيرية الذين يشعرون بوطأة الظلم، إلا أن هناك تفاوتاً فيما بينهم، إذ يصر الأمير إسماعيل من لقاوة على أن الأساس الأوحد لإجراء الاستفتاء يجب أن يكون ضرورة تمثيل جميع أفراد المسيرية به، بينما ذكر الأمير الصادق حريقة أنه لن يكون له حق التصويت في الاستفتاء نظراً لأنه مقيم بلقاوة. إلا أنه يؤمن بأن كل من يحيا بأببي لثلاثة أشهر من العام على الأقل، يحق له/ لها التصويت في الاستفتاء.

ويصر بعض زعماء المسيرية على أن الأساس الوحيد المقبول لإجراء الاستفتاء يتمثل في مشاركة جميع أفراد قبيلة المسيرية به، بينما يذهب آخرون إلى أن أولئك الذين يحيون في أببي أو يعبرون أراضيها هم وحدهم الذين لهم حق التصويت في الاستفتاء. وقد تحدث البعض عن صراعات قائمة بين القبائل الشقيقة التي تجد جذورها في التحالف التاريخي بين دينق مجوك وبابو نمر، وأنه على الرغم من أن المشاكل فيما بين القبائل قد ساءت للغاية، إلا أنه يظل من الممكن احتواء آثارها. فبم كان آخرون شديدي الغضب إلى الحد الذي صرحوا معه بأن الأرض ملك لهم دون غيرهم، وبأنه بعد أن أضحى دينكا نقوك متعلمين، انقلبوا ضد المسيرية، لذا فالمسيرية لن تعترف بدينكا نقوك بعد الآن وأن تفاوضها سيكون فقط مع دينكا التويك من ولاية "واراب" بجنوب السودان. إلا أن اللافت للنظر أن المسيرى المخضرم، الأمير مختار بابو نمر قد ذكر أنه "بغض الطرف عن انضمام أببي إلى الجنوب من عدمه، فسنظل دائماً إخوة للدينكا". فيما ذهب أخوه المسئول بحزب الأمة الصادق بابو نمر إلى القول: "إن المسيرية كقبيلة أقرب كثيراً إلى الدينكا منها إلى الجعليين أو الشايقية". هذا، وقد كانت نصيحة مختار بابو نمر لنقوك أن

يتجاهلوا أمر اتفاق السلام الشامل، وأن يتعاملوا مع المشكلات الواقعية بالتعاون مع قبيلة المسيرية.

وبينما كانت المسيرية ترتبط في الماضي بصلات وثيقة مع حزب الأمة، حوّر الكثير من قادتها ولاعهم تجاه حزب المؤتمر الوطنى، فى حين كان نقوك تحت سيطرة حركة/ جيش تحرير السودان. وقد تزامن ذلك مع علو مكانة انشباب المتعلم وأقول الزعامات التقليدية التى فضلت الإبقاء على الروابط التى تصلهم بالمسيرية. وقد كان الجيش الشعبى لتحرير السودان بطيئاً فى الدفاع عن أهالى المنطقة وأولئك القاطنين بشمال بحر الغزال ضد المسيرية خلال الحرب، بيد أنه لم يكن ثمة فارق كبير بين مواقف حركة/ جيش تحرير السودان ونقوك فى "أببى"، إذ كان الكل مؤيداً لوجهة النظر الذاهبة إلى أنه بعد أن هضم حق نقوك فى تقرير المصير وفقاً لما وعدوا به بمقتضى اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢)، وبعد الموافقة على مقررات لجنة ترسيم حدود أببى وهيئة التحكيم ... فإن نقوك غير مستعدين لتقديم أية تنازلات أخرى لاكتساب تأييد حزب المؤتمر الوطنى والمسيرية.

أما حديث نقوك مجوك/ بابو نمر عن أن القبيلتين تربطهما رابطة الأشقاء فقد قوبل بالسخرية والازدراء، حيث تم إنكار التزاوج المتبادل فيما بينهما (فوفقاً لمبحوث من دينكا نقوك "لا يسمح لنوى البشرة السمراء هنا")، بالرغم من أن العديد من أفراد قبيلة المسيرية أنفسهم هم من نوى البشرة الداكنة. أما الصراع فيما بين القبيلتين، فذلك ما تم التركيز عليه. إن أراضى المنطقة كانت، على الدوام، بحوزة نقوك، الذين كانوا يقومون بسرقة ماشية المسيرية، وقد سمح للمسيرية فقط بالدخول إلى تلك الأراضى لرغبتهم فى تقاسمها. بيد أن ذلك الود لم يعد قائماً الآن. وبينما شعرت المسيرية أن نقوك قد أضحت لهم اليد العليا بفضل التعليم الذى تحصلوا عليه، وكذا نتيجة التطورات السياسية المستحدثة،

ذكر لى أحد كبار السن من نقوك، "إننا فقراء والمسيرية أغنياء، ويعتمد بقاء نقوك على المساعدات الدولية التي ترسل إليها". ومع ترسيم الحدود، بات الإيمان المشترك أنه لا داعى الآن للاحتفاظ بأية علاقات تربط نقوك بالمسيرية. وفي الوقت ذاته قال أحد المبحوثين إن مشكلات المواطنين المحليين سوف يتم حلها فى موضع آخر. إلا أن أحد النقوك ممن قد أجرى معهم حوار قد قال عبارة كان يمكن أن ترد على لسان أحد المسيرية: "إننا باقون هاهنا لأنها أرضنا، فلا يوجد مكان آخر لنا للعيش فيه".

وبالرغم من تلك المشاعر السلبية، فإن الكثيرين فى الشمال ما يزالون يؤمنون بأن حسم مشكلة منطقة أبيي يجب أن يترك برمته للكبار من قبيلتي نقوك والمسيرية، وبخاصة لضمان أن يتم إقصاء كل من الدرديرى محمد أحمد ودينق ألور ممثلى حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... من المفاوضات. أما يونا ملوال، الذى نشأ بالقرب من حدود أبيي، فقد ظل مؤمناً - على الدوام - بأن أبيي هى "مشكلة قبلية يمكن حلها فقط عن طريق الوساطة القبلية إذ لا توجد حدود ثابتة بينهما"، وأنه "من الخطأ إجراء أى اتفاق فى غياب قبيلة المسيرية".

توترات سياسية متنامية

بحلول نيسان/ أبريل ٢٠١١، أعربت وزارة الخارجية السودانية عن خوقها من "أن تندلع صراعات مختلفة فى المناطق الحدودية بما يؤدى إلى الخط من فاعلية اتفاق السلام الشامل، ويؤدى كذلك إلى صراع بين شمال البلاد وجنوبها، وإن ذلك -بدوره- قد يفضى إلى تدخل القوى الدولية، إلا أننا نريد حسم تلك المشاكل داخليا. وفى أبيي، تسارعت وتيرة التوترات فيما بين الحركة الشعبية لتحرير

السودان وحرب المؤتمر الوطني، وكذا بين نقوك والمسيرية في الفترة التي أعقبت التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وحين بات واضحاً كون استفتاء أبيي لن يتم بالتزامن مع استفتاء الجنوب وفقاً لما نص عليه البروتوكول، وضعت الخطط البديلة بأن تجرى نقوك استفتاءها الذاتي. ولكن حين أعلنت المسيرية أنها سوف تعرقل تلك الخطط، تم تنحية المقترح جانباً، على الرغم من أنه لم يرفض ألبتة. وفي تلك الأثناء، سعى بعض من المسيرية إلى إكساب مطالبهم اعترافاً أكبر عن طريق قطع الطريق أمام مركبات نقوك والجنوبيين القادمين إلى أبيي وما وراءها والقيام بسرقتهم، بدءاً من أوائل كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. كذلك، استخدمت المماريس في مسعى للحصول على تعويض مقداره مليوناً جنيه سوداني وعدت به القبيلة بعد مفاوضات بين تعبان دينق حاكم ولاية الوحدة، وأحمد هارون حاكم ولاية جنوب كردفان - وهو تعويض عن أبقار قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بسرقتها من قبيلة المسيرية، وذلك في ولاية "الوحدة" أثناء هجرة عام ٢٠١٠.

هذا، وقد عقدت الأمم المتحدة، في ردة فعل إزاء التهديد المتنامي بحرب سافرة، مؤتمراً لقيادات تقليدية مثلت دينكا نقوك والمسيرية، والذي أسفر عن اتفاق تم التوقيع عليه في كدوقلي (ومن ثم فقد عرف باتفاق كادوقلي) ليعقبه اتفاق آخر في آذار/ مارس ٢٠١١. إن الشروط الأساسية لكلا الاتفاقين تمثلت في نشر الوحدات المشتركة/ المدمجة لضمان حرية هجرة البدو الرحل من قبيلة المسيرية إلى أبيي ومنها إلى الجنوب، ولتأمين استقالات المرحلين داخلياً في عودتهم إلى أبيي أو عبورهم أراضي المنطقة في طريقهم صوب الجنوب. كذلك، فقد ألزم الاتفاقان كلا من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بسحب جميع القوات غير الشرعية من منطقة أبيي، ليعتزل الحفاظ على الأمن واستتبابه للوحدات المشتركة/ المدمجة من الجيش والشرطة.

إلا أن اتفاق كادوقلي لم ينفذ بالكامل - مطلقاً، واستمرت المسيرية في إغلاق الطرق أمام العابرين، وهو ما أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار الطعام والوقود (المحروقات) فاقت قدرات البعض على الشراء. وقد قامت المسيرية، بدورها، بإنكار قيامها بإغلاق الطرق، لتبرر أفعالها باتهام نقوك بمنعهم من أن يسرقوا قطعان ماشيتهم. وقد اشتعلت حجارة المشهد السياسى حين أعلن فى السادس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ أن مجلس الوزراء بالجنوب قد أصدر مسودة دستور انتقالى يشمل منح جنوب السودان أراضى تضمنت منطقة "أبيي". أما عمر البشير فقد كانت ردة فعله أن أعلن بوضوح أنه لن يعترف باستقلال جنوب السودان إذا لم يتم إلغاء المادة الخاصة بأبيي من الدستور الانتقالى بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ .

لقد أشعلت تلك المناورات السياسية من حدة التوترات بين الجماعات المسلحة فى أبيي، وفى الأول من أيار/ مايو ٢٠١١ فى أم بلابل، أوردت الأمم المتحدة فى مذكرة داخلية لها أنه بين الساعة الرابعة والساعة الخامسة عصراً، وقع إطلاق نار متبادل بين شرطة جنوب السودان (وهى الهوية التى تنكر وراءها الجيش الشعبى لتحرير السودان) والقوات المسلحة السودانية، حيث قتل سبعة جنود من الوحدات المشتركة/ المدمجة وأصيب اثنان، إضافة إلى مقتل جندي تابع للجيش الشعبى لتحرير السودان وعدد غير معلوم من الجرحى. هذا، ولم يكن المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة بأبيي واثقين من هوية من بدأ بإطلاق النار، بينما قام المسؤولون فى شمال البلاد وجنوبها بتبادل الاتهامات. أما الاعتقاد الأكثر شيوعاً لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان ومصادر أخرى فى "مقلد"، حيث كنت هناك حين اندلاع القتال، فنحنا إلى أن القوات المسلحة السودانية كانت تسعى إلى تعضيد موقفها بتحريك عتادها الحربي صوب الجنوب، إلا أن الجيش الشعبى

لتحرير السودان قد أوقف تقدمها، حيث قتل أربعة عشر جندياً من الجيش الشعبي، على الرغم من تأكيد حزب المؤتمر الوطني أن تحريك العباد الحربي قد صادق عليه مجلس الدفاع المشترك لإحداث تعادل بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كانت كفته العسكرية راجحة وقتذاك. وتمثلت ردة فعل حزب المؤتمر الوطني إزاء الهجوم في إرسال وفد إلى جوبا لمطالبة حكومة جنوب السودان بإزالة أية إحالات إلى منطقة أبيي في الدستور الانتقالي المقترح، والتهديد برد عنيف حال وقوع اعتداءات أخرى.

وفي الخامس من أيار/ مايو ٢٠١١، اجتمع كل من سالفاكير ودينق ألور وعلى عثمان طه مع مسئولى الأمم المتحدة، ومبعوثى الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو بهينة مستشارى الاتحاد الإفريقى بشأن السودان ... حيث أجمع الحضور على التشديد على إزالة أية إحالات إلى منطقة أبيي من مسودة الدستور الانتقالي وكذا كبح جماح الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد تم التوصل إلى اتفاق أكد للمتفاوضين الدوليين بقيادة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى أنه لن يكون هناك أى تصرف أحادى من قبل أى طرف بما من شأنه التأثير السلبى فى الوضع الأمنى أو السياسى بمنطقة أبيي، وأن أيا من الحكومتين لن تضمنا فى مسودة دستوريهما الوطنى زعما غير مشروط بالحق فى المنطقة، على أن يكون ذلك هو الوضع إلى أن يتم اتوصل إلى تسوية سياسية. إلا أنه فى اليوم التالى مباشرة، أعلن مايكل ماكوى ليوت، وزير الشؤون البرلمانية بالجنوب، أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد حسمت الموقف لصالح تضمين منطقة أبيي فى مسودة الدستور الانتقالي لجنوب السودان: "إن توصيات لجنة مراجعة الدستور قد حددت وضعية الحركة الشعبية لتحرير السودان فى منطقة أبيي. إن تضمين المنطقة فى الدستور الانتقالي لجنوب السودان قد ارتكن إلى شروط قد أجزت". أما المشهد

السياسي فقد اشتعلت حرارته أكثر فأكثر.

في التاسع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، هوجم موكب للقوات المسلحة السودانية كان في حراسة مسلحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وذهبت المذكرة الداخلية للأمم المتحدة إلى أنه لا شك في كون الجيش الشعبي لتحرير السودان هو مرتكب الهجوم. وقد أكد هذا الطرح ديتق أروب قائد عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان في أبيي، ثم تلا ذلك بعدة أيام تأكيد الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا صحة الاتهام. هذا، وقد زعمت القوات المسلحة السودانية، في البداية، أن ٢٢ جندياً من أفرادها قد قتلوا، لتعلن لاحقاً أن من قتلوا وفقدوا بلغ ١٩٧ جندياً ... وهو رقم لم يصدقه إلا قليل. وبعد يوم من الهجوم. دخلت القوات المسلحة أبيي وأحدثت اضطراباً كبيراً بين المواطنين، وخلخلت لنظام الإقليم بما أدى إلى تراجع الجيش الشعبي لتحرير السودان وحلفائه.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد كان تفسيرها للاعتداء على الموكب وأمثاله من الاعتداءات أنه نتيجة لسوء التقدير من قبل المسؤولين المحليين بالجيش الشعبي لتحرير. إن أمثال ذلك الاعتداء إذا وقعت في أعالي النيل أو جونغلي أو الوحدة، لكان هذا التفسير قد أخذ على محمل الجد، خاصة في ظل وفرة من السوابق التي جرت في النصف الأول من عام ٢٠١١، والذي شهد اعتداءات مماثلة من قبل تحالف ضم الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات أخرى مسلحة، وذلك خلال هدنة وقف إطلاق النار المتفق عليها (انظر الفصل السادس). إلا أن التفسير الذي سيق لم يكن من السهل تقبله في حالة أبيي ... تلك المنطقة التي يرجح أنها أكثر مناطق التوترات السياسية في السودان، والتي من المفترض أن تكون الزعامة السياسية والعسكرية على علم تام بمجريات الأحداث بها نتيجة متابعة تلك الزعامة لها، فإذا كانت القيادة لا تسيطر على

أمر جيشها، وتلك ظاهرة لا يمكن إنكارها بالكلية، فستدان القيادة -ساعتها- بتهمة الإهمال الجسيم.

وثمة تفسير آخر مفاده أن الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد سعيا - عن عمد - إلى إثارة القوات المسلحة السودانية كي تضطلع بهجوم كبير يفضى إلى صلب الدور الذى يقوم به حزب المؤتمر الوطنى فى أبى بظابع سلبى معيب، ويفضى كذلك إلى جذب انتباه المجتمع الدولى، وبخاصة مجلس الأمن، والذى كانت يعتته تزور السودان فى الوقت الذى شهد اعتداء الجيش الشعبى للتحرير وما أعقبه من هجوم القوات المسلحة السودانية. إن الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد فقدوا زمام السيطرة فى منطقة أبى، فى التاسع من تموز/ يوليو ١١-٢٠ ستصبح المنطقة - فعليا - جزءاً من الشمال معلقة بذلك الحسم النهائى للمشكلة. وقد قاد هذا الاحتمال - بالفعل - مجلس الوزراء لأن يعلن أن أبى هى جزء من أراضى جنوب السودان المستقل، وذلك فى الدستور الانتقالى المقترح. إلا أن ذلك الطرح لم يكن لينقذ الموقف ... إذ كان لابد أن يتم اتخاذ فعل أمضى.

وقد أثبتت ملاحظة مفادها أن هجوم القوات المسلحة السودانية وفقاً لتلك التعبئة لم يكن ليتم تنظيمه بين ليلة وضحاها ... أى فى اليوم الفاصل بين اعتداء الجيش الشعبى لتحرير السودان على موكب القوات المسلحة فى التاسع عشر من أيار/ مايو، وبين بدء هجوم القوات المسلحة فى العشرين منه. بيد أن حزب المؤتمر الوطنى كان - على الأرجح - يتأهب لأى احتمال، ولعله بعد الاعتداء الأول على جنوده من القوات المسلحة قد شهد قوة سياسة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن ثم قيامه بهجوم مضاد. أو قد يكون الحزب قد خطط - لفترة طويلة - لهجوم على أبى، وكان منتظرا لما يسوغ ذلك الهجوم، والذى أمده الجيش الشعبى لتحرير

السودان به. إن حزب المؤتمر الوطنى قد ذهب إلى أن الاعتداء تم تدبيره من قبل دينق أروب - قائد عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أبيي، على الرغم من أنه لا يملك - دستورياً - أية سلطة على الجيش. إلا أن أمثال ذلك الخل وتلك النقائص لم تكن مستغربة، ففى ولاية "الوحدة" المتاخمة، مارس حاكمها تعبان دينق نفوذا كبيرا على الجيش الشعبى لتحرير السودان. إلا أن أمرا مغايرا كان على المحك فبالنسبة لجيش ثورى يدافع عن مصالح الجماهير، فإن اعتداءه على القوات المسلحة السودانية، وتراجع الشائن مظلماً وراءه أناسا عزلاً، هو أمر يصعب تبريره.

فى الرابع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١١، قام لوقا بيونق، من دينكا نقوك، ووزير شئون مجلس الوزراء فى حكومة الوحدة الوطنية - بتقديم استقالته قائلاً، فى ظل جرائم الحرب التى جرت فى أبيي على يد حزب المؤتمر الوطنى، فإننى لا أستطيع أن أكون عضوا فى حكومة كذلك". وفى السادس والعشرين من الشهر ذاته، صرح دينق ألور، من دينكا نقوك أيضاً، ووزير التعاون الإقليمى فى حكومة جنوب السودان أنه "بدون أبيي، فلن يكون هناك أى حوار بشأن القضايا المعلقة". وفى اليوم التالى، قال لوقا بيونق، الأكثر واقعية، إنه لا بديل أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أن تتحاور مع حزب المؤتمر الوطنى لحسم مشكلة أبيي. وفى حقيقة الأمر، فقد استمرت المفاوضات بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء فى أبيي بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وباستثناء لوقا بيونق، لم يتقدم أى من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بحكومة الوحدة الوطنية باستقالته. أما الرسالة التى بعثت بها جوبا فكانت واضحة وجلية للغاية. بالرغم من غضب سالفكير إزاء استيلاء القوات المسلحة السودانية على أبيي، فإن المشكلة لن تثنى عزيمته وتعهده الشعبى بتحقيق جنوب السودان للاستقلال فى التاسع من

تموز/ يوليو ٢٠١١ . وعندها، قام الجنرال لازارو سومبيو، المبعوث الخاص للإيقاد بالحق بالركب. فعلى الرغم من أن ملاحظته أن الرئاسة لم تبتد إرادة سياسية لحسم مشكلة أبيي - كانت صائبة بلا شك، فإن اقتراحه باستقلال أبيي لم يؤخذ على محمل الجد. هذا، وقد أخبرني وزير بحكومة جنوب السودان من خارج الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن الأزمة قد نشبت لأن "صبية أبيي النهمين" لم يقبلوا تقسيم القطاع إلى شمال وجنوب، وهو الاقتراح الذي تقدمت به اللجج التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي وصادق عليه حزب المؤتمر الوطني.

وكان ثمة دلالات على أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن الوحيدة التي تعاني مشاكل من جناحها العسكري. فالمفاوضات قد ضمت - على الدوام مسئولى القوات المسلحة، لا شك بسبب إدراك بعض قطاعات الجيش بالانفصال الوشيك لجنوب السودان. وقد تمثلت الدلالة الأبلغ على وجود المشاكل فى أنه عقب الإعلان عن اتفاق حزب المؤتمر الوطنى والحركة لشعبية لتحرير السودان، فى أديس أبابا، بشأن نزاع سلاح المنطقة الحدودية، فى أيار/ مايو ٢٠١١، قام متحدث باسم القوات المسلحة بنفى الواقعة على الملأ.

وفى حين كانت النظرة الدولية التى شاعت عن هجوم القوات المسلحة السودانية أنه غير قانونى، تحول الاهتمام - على نحو متزايد - إلى الكارثة الإنسانية التى تلت ذلك، إذ قام جنود القوات المسلحة السودانية وحلفائها مع قوات الدفاع الشعبى المنتمين إلى قبيلة المسيرية بحرق الجانب الأعظم من أبيي، ونهب كثير مما تبقى. أما المشردون فقد لجأوا إلى جنوب السودان، حيث وصلو إلى الجنوب من نهر بحر العرب وهم فى حالة مزرية مرعبة: إذ استقبل البعض بمشاعر متضاربة من الدينكاويين أمثالهم، والذين لم يكونوا دائما متعاطفين مع قضاياهم. إن العدد المقدر لأولئك المشردين قد أخذ يتزايد خلال الأسبوعين

الذين أعقب الهجوم، وسرعان ما تجاوز ذلك العدد الـ ٥٦٠٠٠ مشرد الوارد في تعداد سكان ٢٠٠٨. وقد ذهب منتقدو الحكومة إلى أن ذلك ينهض دليلاً على حملة التطهير العرقي وجرائم الحرب، بيد أن القوات المسلحة السودانية قالت إنها لن تبرح أبيي حتى يتعهد الجيش الشعبي لتحرير السودان بآلا يذهب شمالاً إلى وراء ما قرر حين استقلال البلاد في ١ / ١ / ١٩٥٦، وأن يرجع إلى اتفاق كادوقلي.

وبالرغم من أن حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أبدت تحفظاً، فإن اثنين من مستشاري الرئاسة ممن حاورتهم - آنذاك - لم يستبعدا احتمال الحرب مع لشمال بعد أن ظفر الجنوب باستقلاله وذهب إلى كونه الأقوى. بيد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان واصلت مفاوضاتها مع حزب المؤتمر الوطني، وفي العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ وقعت في أديس أبابا "اتفاقية بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان حول الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي".

وإتساقاً مع أحكام اتفاق السلام الشامل وبروتوكول أبيي، نصت الاتفاقية آنفة الذكر على أن تبقى المنطقة جزءاً من الشمال إلى أن يتم تقرير مصيرها المستقبلي، وأن حدود ١٩٥٦ سيظل معمولاً بها في تقسيم البلاد إلى شمال وجنوب حتى/ إلا إذا قرر الحزبان أمراً خلاف ذلك، أو حال إجراء استفتاء. وبصفة أساسية، لم تربط الاتفاقية مستقبل أبيي بالاستفتاء فحسب، بل أتاحت إمكانية عقد اتفاقية فيما بين الحزبين بشأن مستقبل المنطقة (أبيي). وقد دعت الاتفاقية إلى إعادة نشر جميع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وإلى تأسيس "قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأمن أبيي" وقوامها ٤٢٠٠ من العناصر الإثيوبية تحت رعاية الأمم المتحدة للعمل على استتباب الأمن بمنطقة تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ كيلو

متر مربع كان يراد لها أن تكون متروعة السلاح.

ودين القفز إلى استنتاجات بشأن الوضع النهائي لأبيي، تعين أن يتم إنشاء إدارة قوامها "كبير إداريين" يتم تعيينه من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن يحظى بقبول الحكومة السودانية، وكذا نائب كبير إداريين، يتم تعيينه من قبل الحكومة السودانية، وأن يحظى بقبول الحركة الشعبية لتحرير السودان، بالإضافة إلى خمسة من رؤساء الأقسام، تقوم الحركة الشعبية بتعيين ثلاثة منهم، فيما تقوم الحكومة السودانية بتعيين اثنين. ويجب أن تتم الموافقة على قرارات المجلس التنفيذي بالإجماع، والذي ترأسه اللجنة المشتركة للإشراف على أبيي والمكونة من اثنين من الحركة الشعبية لتحرير السودان، واثنين من الحكومة السودانية. هذا، وتكون تلك اللجنة مسئولة مباشرة أمام رئيسي جمهورية السودان، وجمهورية جنوب السودان عن كل من الأمور الإدارية والأمنية. كذلك، يجب أن يتم إنشاء "خدمات شرطة" في أبيي، للتعامل مع القضايا الناشئة عن هجرات البدو الرحل، بحيث ترافق هؤلاء الرحل داخل أبيي خلال هجراتهم السنوية. هذا، وقد تعهد الحزبان بتيسير عودة المرحلين.

وقد نصت المادة (٤٠) من اتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي على:

يؤكد الطرفان التزامهما للوصول إلى حل نهائي للوضع النهائي لأبيي بطريقة سلمية وأنهما سيبحثان، وينويا طيبة، مقترحات لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى لحل هذه المسألة، وستسترشد اللجنة بتوجيهات رئيس السودان ورئيس حكومة جنوب السودان حول الإطار الزمني الذي يمكنها من خلاله تقديم مقترحاتها.

أما المادة (٤٢) من الاتفاقية ذاتها، فقد نصت على:

تقرر اللجنة المشتركة للإشراف على أبيي في أية مسألة تتعلق بتفسير بنود هذه الاتفاقية، وفي حالة فشل اللجنة في الاتفاق على التفسير ترفع المسألة للرئيسين للوصول إلى قرار مشترك.

وفور التوقيع على الاتفاقية، أشعل الدرديري محمد أحمد، من المسيرية، والمفاوض عن حزب المؤتمر الوطني حريقاً إذ زعم أن الاتفاقية ثابتة، وأنه لن يكون ثمة استفتاء، وأن أبيي ستظل جزءاً من الشمال. وقد توصل الدرديري إلى ذلك استناداً إلى شرط أن يكون القول الفصل للرئيسين، وأن قرارهما يجب أن يكون بالإجماع، ومن ثم ضمان استمرار الوضع الراهن. إلا أن آخرين قد لفتوا الانتباه إلى حق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي في التقدم بمقترحات لحسم مشكلة المنطقة، كما أشاروا إلى الطبيعة المؤقتة للاتفاقية، والتي تمت الموافقة عليها. هذا، وقد عارض الدكتور أبو الحسن فرح - عضو اللجنة التنفيذية بالحزب الاتحادي الديمقراطي - وجهة نظر الدرديري وذهب إلى أن الاتفاقية ستجعل أبيي "مثلث حلايب الجديد" (في إشارة منه إلى النزاع القديم بين مصر والسودان حول أحقية إحداهما في قطعة من الأرض على الحدود الشمالية الشرقية للسودان)، وأن النزاع سيبقى أبدياً الدمر دونما حسم. وبالرغم من أنه كان متوقفاً أن يسعد "أمراء" المسيرية بالنتائج التي تمخضت عنها الاتفاقية، إلا أن الأمير حمدي قال إنها "لم تحسم المشاكل التي سوف تطفو ثانية إلى السطح، وأن أبيي قد ظلت "قنبلة موقوتة"، وأن شيئاً لم يتغير في مواقف نقوك، الذين ما فتئوا يحسبون أنهم قد ملكوا المنطقة". وقد تحدث الأمير حمدي عن الحاجة إلى اتفاقية تقرر حق المسيرية في الاستقرار بالمنطقة. كذلك، فقد استبعد حمدي أية إشارة إلى أن المسيرية ستستسلم أو تسلم أسلحتها إلى الجيش الإثيوبي حين رعيها لأنعامها في

أبيي أو حين عبورها أراضي المنطقة.

وفي الوقت ذاته، أعلنت حكومة حزب المؤتمر الوطني أن بعثة الأمم المتحدة في السودان ستفادر البلاد بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. وقد فوجئ دبلوماسيو الأمم المتحدة بهذا القرار على الرغم من أنه كان الرسالة غير المعلنة رسمياً من قبل الحكومة لشهور عديدة، في حين ذهب البعض إلى أنه نظراً لكون البعثة صنيعة مجلس الأمن، فهو الوحيد الذي يملك حق إنهاء عملها. بيد أن أمين حسن عمر، وزير الدولة بالخارجية السودانية قال إن الجنود والعمالة الأجنبية عليهم مغادرة البلاد بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، الذي يعد 'يوماً مقدساً' لدى الحكومة. فإذا كان يوماً مقدساً أو لم يكن كذلك، فإن الحرب في أبيي والحرب التي سرعان ما اشتعلت في جنوب كردفان قد جعلتا ذلك المطلب مشكلاً، إلا أنه كان مطلباً تحتم على الأمم المتحدة أن تقبل به.

الآزمة في كردفان

بعد انقضاء أسبوع على هجوم القوات المسلحة السودانية على أبيي، قال العقيد/ الصوارمي خالد سعد - الناطق الرسمي باسمها أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يجب أن يسحب قواته من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان قبل الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وفهم من ذلك أنه يتضمن انسحاب عناصر الجيش الشعبي من الوحدات المشتركة/ المدمجة. وفي الوقت ذاته، قام اللواء بشير مكي الباهي المكي - قائد الفرقة الرابعة عشرة مشاة (كادوقلي) بتأكيد ما قاله الصوارمي في مذكرة متهورة 'سرى للغاية' قام برفعها إلى رئيس لجنة الأمن بجنوب كردفان، تحديداً أحمد هارون حاكم الولاية، بالإضافة إلى تأكيده للحاجة إلى مراقبة تحركات الجيش الشعبي لتحرير السودان شمال الحدود المقررة عشية

الاستقلال (١/ ١/ ١٩٥٦) - وهو هدف خافت نسبياً. إلا أن مسئولى حزب المؤتمر الوطنى صرحوا - على مضض - أن اتفاقية الترتيبات الأمنية قد سمحت للوحدات المشتركة/ المدمجة أن تبقى قائمة لعدة أشهر عقب نهاية عملية السلام. وقد قال لى مسئول بحزب المؤتمر الوطنى إن ذلك كان خطأ استراتيجياً من قبل اتفاق السلام الشامل الذى أولى اهتماماً محدوداً لفترة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، لأن فكرة "سودان مستقل" لم تكن تناقش على محمل الجد حين كان كل من جون قرنق وعلى عثمان طه يقودان مفاوضات "الإيقاد" - أما الاهتمام بانفصال جنوب السودان فقد تصدر المشهد حين قبض سالفاكير على زمام السلطة. وبالفعل، فإنه من الصعوبة بمكان إدراك الأساس المنطقى وراء الإبقاء على الوحدات المشتركة/ المدمجة بعد الاستفتاء (حين تبرح القوات المسلحة السودانية أراضى الجنوب)، بل لعل الأمر يكون أكثر صعوبة عقب انتهاء عملية السلام حيث كان ذلك الإبقاء يقضى باحتفاظ كل من البلدين المستقلين بقواته داخل حدود البلد الآخر.

ونظراً لما تنطوى عليه اتفاقية الترتيبات الأمنية من شروط تبعث على التضارب حولها، يكون من الجدير أن نورد - بالتفصيل - جزءاً من التقرير الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن السودان فى السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، وكان ذلك الجزء تحت عنوان "إدماج الجيش الشعبى لتحرير السودان" جاء به:

عملاً باتفاق السلام الشامل، اتفقت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان على أن تعيد الأولى الانتشار إلى الشمال من خط الحدود الحالى، ويعيد الثانى الانتشار إلى الجنوب منه، بعد تشكيل الوحدات المشتركة/ المدمجة. وفى الجلسة المائة التى عقدها اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار فى تموز/ يوليو ٢٠٠٩، اعتبر أن إعادة انتشار القوات المسلحة أنجزت بالكامل، حيث أعيد نشر ١٠٠/ مما تعدادة ٦٤٠٣ جندي، وأعاد

الجيش الشعبي الانتشار إلى خارج القطاعات الرابع والخامس والسادس بطريقة تدريجية وصلت إلى ما نسبته ٣٧,٧٪ مما كان مقرراً (٢٠٦٢٢ جندي من أصل ٥٩١٦٨) حتى انعقاد الجلسة ١٣٢ للجنة المراقبة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكان من المنتظر الانتهاء في عام ٢٠٠٩ من إعادة نشر عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان من ولاية النيل الأزرق إلى نقطة التجمع في القفة (في ولاية أعالي النيل المحاذية لولاية النيل الأزرق). إلا أنه تبين، خلال مهمة للرصد والتحقق أجريت عام ٢٠١٠، أن غالبية عناصر الجيش الشعبي البالغ عددهم ٤٠٠٢ عنصر كانوا لا يزالون في "يفتا" بولاية النيل الأزرق، وفيما يتعلق بإعادة نشر عناصر الجيش الشعبي إلى خارج ولاية جنوب كردفان، وجدت بعثة للرصد والتحقق، أوفدت في نيسان/أبريل ٢٠١١، أن ٧١-٢ عنصر من بين عناصر الجيش الشعبي البالغ عددهم ٥١٤٧ عنصر كانوا في نقطة التجمع التابعة للجيش الشعبي في البحيرة البيضاء (جاو).

لذا، فباستثناء قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي كانت جزءاً من الوحدات المشتركة/ المدمجة، كان يتعين ألا يوجد باقى جنوده، وعددهم غير قليل، إلى الشمال من حدود ١/١/١٩٥٦ في نهاية عملية السلام. لذا، فمن الوجهة القانونية، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان مخطئاً أيضاً.

وقد جادلت الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق وجنوب كردفان كانوا من هاتين الولايتين، ولا يمكن أن يتم نزع سلاحهم من قبل الجيش "الأم". كما لم يكن واقعياً افتراض إمكانية دمج أولئك المقاتلين بسهولة في القوات المسلحة السودانية في ظل أجواء من عدم الثقة والعداء المتبادلين، وفي ظل عدم حسم المطالبات والشكاوى المتعلقة بواسطة "المشورات لشعبية". ووفقاً لتلك المعطيات جادلت الحركة الشعبية لتحرير

السودان بشأن اتفاقية للترتيبات الأمنية في كلتا الولايتين بالتوازي مع تلك المقررة من قبل اتفاق السلام الشامل، أى أنه وإلى حين يتم تنفيذ التعبيرات التى ووفق عليها بمقتضى "المشورات الشعبية" تنفيذا كاملا، يمكن للجيش الشعبى لتحرير السودان الاحتفاظ بقوات له فى الولايتين، كان من الممكن بزوغ مناخ سياسى أكثر إيجابية بتنفيذ التغييرات... مناخ يتيح التكامل مع القوات المسحة السودانية، أو نزعا آمنا للسلاح كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، المتفق عليه.

وعلى الرغم من أن ذلك يبدو منطقيا الآن، إلا أنه حين طرح لم يكن مشجعا لحزب المؤتمر الوطنى، والذي لم يكن ليرتضى ما بدا أنه امتداد لاتفاق السلام الشامل، كما بدا أنه يعطى حركة/ جيش تحرير السودان فرصة لتدخل أعمق فى الشمال، بحيث ينشر جراثيمه - "السودان الجديد" - فى كلتا الولايتين، وما وراءهما، ومن ثم إمكانية النجاح فى تحقيق ما عجزت عن تحقيقه حركة/ جيش تحرير السودان فى الجنوب: إطاحة حكومة حزب المؤتمر الوطنى، تحديدا. وقد كان من الممكن للمفاوضات أن تستمر كطريق نحو حلول توافقية توافمية، إلا أنه نظرا لموقف قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الشمال وعناصرها فى جنوب كردفان والنيل الأزرق إزاء حزب المؤتمر الوطنى، ومواقف ذلك الأخير تجاه تلك القوى ... لم يكن ذلك واقعا إلى حد ما، ليصبح غير واقعى البتة بعد أن فشل مسمى الفوز بمقعد الحاكم. وقد أكدت الحركة لأنصارها ومؤيديها أن ذلك الفشل ما كان ليقع إلا لقيام حزب المؤتمر الوطنى بتزوير الانتخابات. لذا، فحين تيقن مؤيدو الحركة الشعبية لتحرير السودان من الفوية بأنه - حتماً - سيتم مهاجمتهم من قبل الحكومة السودانية، لم يكن ثمة سبيل سوى القتال.

إن دفاع حزب المؤتمر الوطنى عن تحركاته العسكرية فى جنوب كردفان لم

ينبع من اشتراطات بروتوكول الترتيبات الأمنية، وإنما من زعم بتمرد وشيك في الولاية وقد آمنت الحكومة السودانية أن عبد العزيز الحلو، بالتعاون مع ياسر عرمان وعناصر أخرى بالحركة الشعبية لتحرير السودان - قد خططوا لاستغلال فرصة الانتخابات في جنوب كردفان للقيام بتمرد كانوا يأملون أن يتم ربطه بحملات متمردى دارفور، والجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق وردات الفعل المدنية في الخرطوم ومدن الشمال. لقد كان هناك فورة في نشاط "حركة العدل والمساواة" في المنطقة، بما فيها استيلاء لم يدم طويلا على مهبط طائرات في هجليج، وزعم الحزبان أنهما سيتعاونان لمجابهة أمثال تلك الواقعة، إلا أن الإعلان السابق من قبل مالك عقار ابر بالقيام بتظاهرة في الخرطوم في العاشر من أيار/ مايو بسبب تزوير الانتخابات لم يتم الوفاء به. هذا، وكان الارتباط بدارفور جليا واضحا بسبب أراضيها المتاخمة لجنوب كردفان، وتماثل صراعاتهما المسلحة ضد التهميش، والوجود المكثف للدارفوريين في جنوب السودان، بمن فيهم عبد العزيز الحلو. ومن ثم فقد شاع مصطلح "الجنوب الجديد" والذي يشير إلى المشتركات التي تنتظم فيها الأوضاع في النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وجنوب دارفور. أما الدكتور عبد الغفار محمد علي أحمد، فقد فضل مصطلح "السودان الثالث"، والذي ذهب إلى أنه "سيضحي بؤرة للصراع أو رابطة هامة للغاية بين الشمال والجنوب تفضي، في النهاية، إلى إعادة توحيد البلاد". وفي تلك الأثناء، لوح ياسر عرمان بشبح حرب تمتد من النيل الأزرق إلى دارفور" إذا لم يعمد الحكومة إلى تقديم التنازلات المطلوبة في جنوب كردفان. لذا، فإن سعي حركة/ جيش تحرير السودان للهيمنة على جبال النوبة قد يصبح ترسيخاً لأقدامها في الشمال، بأن تصبح (بنغازي) أخرى لاجتذاب المؤن من جنوب البلاد ومن أوغندا"، وذلك وفقا لما جاء على لسان مستشار رئاسي تابع لحزب المؤتمر الوطني.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تبنت - طويلاً - النظرة بأنه إما أن يفوز حزب المؤتمر الوطني في الانتخابات نتيجة لقيامه بالتزوير، أو أن تفوز الحركة الشعبية لتحرير السودان ويتم حرمانها من ممارسة سلطاتها. إذاً، فإن حملة سياسية تقوم بشجب نتائج الانتخابات سوف تمهد المشهد لما كان يمكن أن يبدو تمرداً عفويًا للجيش الشعبي لتحرير السودان ومؤيديه في الشرق من جنوب كردفان. لقد تم حشد وتعبئة الشرطة التي تتكامل مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبي المنتشرة في مناطق الحياة البرية، وذلك في حين قام مقاتلو الجيش الشعبي لتحرير السودان، في جاو، بعبور الحدود وتم جلب مقاتلين آخرين تحت زعم أنهم أفراد حراسة لحماية زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال حملة الانتخابات. لقد لاحظ جميع المراقبين الدوليين في الأجزاء الشرقية من جنوب كردفان زيادة كبيرة في عدد مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الانتخابات. ويبدو أن تلك القوى كانت تهدف إلى الاستيلاء على كادوقلي والدنج، والجبال المحيطة وإرساء تعزيزات دفاعية في مواقع أصغر. كذلك، فإن المقيمين المحليين كانوا يتسبرون إلى توغل أعمق من قبل جنود القوات المسلحة السودانية والمليشيات المتحالفة معها داخل جنوب كردفان منذ الاستفتاء في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وأن هذا التصعيد سيتم النظر إليه على أنه تهديد للجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان وكونه انتهاكاً لبروتوكول القريبات الأمنية.

مثلما كانت الحال في أبيي، بدأ هجوم القوات المسلحة السودانية جيد الإعداد وكردة فعل إزاء عدد من الاعتداءات التي عزيت للجيش الشعبي لتحرير السودان. وكانت البداية في الرابع من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث استولى الجيش الشعبي على مخفر شرطة في كادوقلي، ليظل في قبضته لثلاثة أيام، وذلك للاستيلاء على

الأسلحة والذخيرة. وفي الصباح الباكر من الخامس من حزيران/ يونيو وقع صدام بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك في أم درمان. وفي اليوم نفسه، اقترحت القوات المسلحة التفاوض بشأن صيغة للحل قبل أن ينفرط زمام الأمر، إلا أن الجيش الشعبي زعم أن ذلك جزء من خطة استهدفت اغتيال عبد العزيز الحلو.

إن إشكالية ذلك المسار هو عدم اتباعه النهج المفضل من قبل غالبية قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا لاستخدام جنوب كردفان للضغط على حزب المؤتمر الوطني في مفاوضات ما بعد الاستفتاء، دون الانحراف عن المسار المفضى إلى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. إذاً، فقد كانت ثمة اهتمامات متعددة، ففي التاسع من حزيران/ يونيو ٢٠١١ دعا عبد العزيز الحلو في خطاب ألقاه من جهة غير معلومة إلى الإطاحة بحكومة حزب المؤتمر الوطني بالوسائل العسكرية والسياسية معاً. واستطرد الحلو قائلاً إن مشكلات السودان لا تنحصر في جبال النوبة فحسب، كما ذهب إلى أن الجميع يعانون ويلات حزب المؤتمر الوطني، وأنه يتعين على كل فرد أن ينخرط بجدية للاستعاضة عن نظام الحكم القائم بحكومة ديمقراطية تعترف بحقوق أقاليم السودان المختلفة وترتضي التعددية والاختلاف. إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن لتجعل حليفها يتعثر وبذا تخسر ورقة رابحة في التفاوض بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء. كذلك، فقد كانت الحركة الشعبية تتوق لأن تجعل حزب المؤتمر الوطني في موقف "المدافع"، وبخاصة حين كانت قواته قريبة للغاية من حقول النفط بالجنوب.

ويبدو من المؤكد أن عبد العزيز الحلو لم يستشر ياسر عرمان ومالك عقار أير وخدمهما، بل حظى بمصادقة الموالين لقرنق مثل باقان أموم و"أبناء أبيي" - دينق ألور، واللواء/ فيانق دينق، ولوقا بيونق، وإدورد لينو، وآخرين من قيادات الحركة.

وفى هذا التوقيت، كانت القوات المسلحة السودانية تحتل موطنهم، وذهب كثيرون إلى أن الخيار الأفضل، من ضمن خيارات مطروحة، يتمثل فى خوض مواجهات شاملة ضد الخرطوم. كذلك، يمكن أن نفترض أنه خلال الزيارة المطولة لياسر عرفات، وعبد العزيز الحلو، ومالك عقار إير للولايات المتحدة فى آذار/ مارس ٢٠١١ (والتي تم تمديدتها بناء على طلب شخصى من سوزان رايس) ... قد أجريت مناقشات مستفيضة حول انتخابات جنوب كردفان الوشيكة وخياراتها المتعددة، مع دلائل أشارت إلى التأييد الأمريكى، وإن كان لا يمكن التثبت من ذلك.

رأت المعارضة الجنوبية أنه إما أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد وجهت رسالة مغلوطة لتأييد عبد العزيز الحلو، أو أن تكون العناصر النوبية تقفوا آثار خطى دينكا نقوك وتسعى لجر الجنوب إلى حرب لا يرغب فيها. ولقد قال أحد المستشارين الرئاسيين بحكومة جنوب السودان إن زعماء أبيي وجنوب كردفان يجب ألا يعرضوا الجنوبيين لصراعاتهم، وذلك خشية أنه إذا ما تم التصحية بالجنوب، فسيستتبع ذلك أيضا احتلال أراضيهم. وبالنسبة لأولئك المنتمين للحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان، والذين تم استبعادهم وتهميشهم من قبل عبد العزيز الحلو لانتقاداتهم لعلاقته بأحمد هارون، فقد أثبتت الأحداث صدق إيمانهم بأن زعامته كانت وبالا على الحزب وعلى أهالى النوبة. وفى الوقت نفسه، فإن الشماليين الآخرين، فى جنوب كردفان وما وراءها، والذين سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان كثيرا إلى تهميشهم منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل ... لم يكن أمامهم سوى نفوذ أيديهم يأسا من دعوة الحلو إلى تأييده.

أما مالك عقار إير، حاكم ولاية النيل الأزرق، فقد أوضح أنه لن يكون ثمة عنف فى الولاية قاتلا. "إننى لن أسمع بما من شأنه تهديد الاستقرار والأمن فى الولاية ما دمت على رأس الحكومة هنا، وسوف أناهض أيا من يشرع فى إطلاق النار

بالمنطقة، حتى ولو كان الجيش الشعبي لتحرير السودان". ثم استطرد قائلاً: "إن ولاية النيل الأزرق لن تكون أبدا نقطة انطلاق لأية أعمال عسكرية بشمال السودان. وقد مثل هذا تراجعا ملحوظا عن تهديداته الضمنية المبكرة باستخدام ٤٠٠٠٠٠ من مقاتلى الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت قيادته لمواجهة حزب المؤتمر الوطنى، بالرغم من تحذيره للحزب بـ"لا يسعى لنزع سلاح الجيش الشعبي لتحرير السودان فى النيل الأزرق".

كذلك، فقد ارتبطت بتمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان مشكلة أخرى هى التقييم الإيجابى للانتخابات من قبل مركز كارتر وعدد من المراقبين المستقلين، على الرغم من أن قلة من التقارير التحريضية التى ظهرت لاحقا بوسائط الإعلام قد أشارت إلى تقرير مركز كارتر، بل أعلنت صراحة أن نزاهة الانتخابات كانت موضعاً للشكوك، كما أولت اهتماماً بانتهاكات الجيش والمظالم التاريخية لأهالى النوبة. على أن عبد العزيز الطولم يكن ليحشد أهالى النوبة إلا لأن عدم ثقتهم بالحكومة السودانية قد بلغت كل مبلغ ... تلك الحكومة التى لم تفعل شيئا يذكر خلال ستة أعوام ونصف العام لتلطيف الأجواء السلبية الناجمة عن انتهاكات الجيش، وإحساس أهالى النوبة بالمرارة كونهم قد استخدموا لخدمة مصالح الجيش الشعبى لتحرير السودان بالجنوب، ليجدوا أنفسهم قد أهملوا حين جنح سالفاكير لخيار الانفصال.

بل لعل الواقعة التى فاق أثرها المأسى الإنسانية فى أبهى قد تمثلت فى ترك الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان الأهلى فى مواجهة وحشية كل من القوات المسلحة السودانية وميليشياتها من قوة الدفاع الشعبى، والتى انقضت على كادوقلى ومدن أخرى وأنشبت مخالب القتل والنهب فيها، بل عمدت فى بعض الأحيان إلى استهداف المسيحيين دون غيرهم، فضلا عن فتحها المجال أمام مذابح

جماعية طالت الجانبين معاً، لم يكن في مقدور الجيش الشعبي أو بعثة الأمم المتحدة في السودان أن يفعلوا شيئاً إزاءها. فعقب اندلاع القتال مباشرة، لاذ أكثر من سبعة آلاف من الأهالي بالتحصن أمام مقر بعثة الأمم المتحدة في كادوقلي، إلا أن ذلك لم يجعلهم في مأمن من قبضة قوة الدفاع الشعبي الغاشمة، والتي قامت باعتقال مؤيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان المشتبه فيهم. وفي العشرين من حزيران/يونيو ٢٠١١، حين قامت القوات المسلحة السودانية بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة بأن المرحلين أمامهم ثمان وأربعون ساعة فقط للمغادرة، عجزت البعثة عن الرد، فما كان من القوات المسلحة إلا أن جاءت وسأقت المرحلين بعيداً في حافلات. وفي الأيام الأخيرة من حزيران/يونيو كانت بعثة الأمم المتحدة على امتداد الشمال السوداني بأكمله تتأهب لإغلاق مقارها هناك عند انتصاف ليلة التاسع من تموز/يوليو.

وفي تلك الأثناء أقدم النوبيون على الارتحال إما إلى "الأبيض" بولاية شمال كردفان المجاورة، وإما إلى الخرطوم، وإما إلى "ملازهم الجبلي"، والذي شرع في استنساخ ملابسات الحرب ودينامياتها، والتي من المفترض أن يكون اتفاق السلام الشامل قد أنهىها. وقد سمحت القوات المسلحة السودانية بإقامة معسكرات للمرحلين النازحين إلى الأبيض من غير النوبيين، في حين رفضت إمداد النوبيين بأية خدمات كانت. وكان الهدف من وراء تلك الممارسات إرهاب النوبيين، وفي خلال أقل من أسبوع كان معظم سكان كادوقلي قد ارتحلوا.

إن مسؤولية مأساة إنسانية كذلك لتقع، بالأساس، على عاتق حزب المؤتمر الوطني، بيد أن حركة التحرير تستأهل أن تتعت بذاك الاسم يتعين عليها أن تفكر في عواقب أفعالها، فإما ألا تعرض أتباعها لأخطار كذلك وإما أن يكون لديها القدرة على حمايتهم حال اندلاع الهجوم. إن زعامات حركة/جيش تحرير السودان

بالولاية قالوا مراراً إنهم توقعوا أن يعود الاقتتال مع حزب المؤتمر الوطنى، وكانت ثمة دلائل على تأهبها لذلك الاحتمال إذ قامت بحشد الأفراد والعتاد والمؤن إلى جبال النوبة قبل اندلاع القتال، إلا أن استراتيجيتها السياسية لم تكن قوية ناجزة. لقد خسرت الحركة الشعبية معظم حلفائها الشماليين، باستثناء الشيوعيين، وذلك قبل بداية الانتخابات، كذلك فقد الشماليون - بوجه عام - الثقة فى الحركة الشعبية عندما كشفت عن وجهها الحقيقى كحركة انفصالية. وفضلاً عن ذلك، فإن الانقسامات التى شهدتها الحركة الشعبية بالولاية والتى أكدى عبد العزيز الحلو كثيراً لخلقها، قد بدت أكثر جلاءً خلال الانتخابات حين تم إرسال كل من إسماعيل خميس جلاب الحاكم السابق للولاية، ونائبه دانيال كودى إلى بعثات بأوروبا بدلاً من القيام بحملات انتخابية جديدة. ولدى عودة كودى تم إعفاؤه من منصبه كمستشار رئاسى لسالفاكير، كذلك فقد وقعت انشقاقات عديدة عقب شن عيد العزيز الحلو لتمرده.

وبينما قام مالك عقلة حاكم ولاية النيل الأزرق، فيما سبق بتوجيه الانتقاد للخرطوم بأشد لهجة يمكن أن يفوه بها زعيم من زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان، تغير نهجه كثيراً فى أعقاب هجوم القوات المسلحة السودانية على جنوب كردفان، وكان مرد ذلك - بلا شك - خشيته من تكرار أمثال تلك الوقائع بالولاية، والتى كانت مهددة كذلك من قبل الجيش. إن ولاية النيل الأزرق تعد أكثر تهديداً من جبال النوبة، وذلك لعدم قدرتها على حشد الأعداد ذاتها من الجنود ... فأولئك الذين يمكن حشدهم تنقصهم المهارات التى تميز مقاتلى جبال النوبة المتسمين بقدرات قتالية يفتقر إليها مقاتلو النيل الأزرق. كذلك، تتسم ولاية النيل الأزرق بطبيعة تضاريس أراضيها المتبسطة ... تلك الطبيعة التى تجعل من الصعب الدفاع عن الولاية خاصة فى ظل تفوق القوات المسلحة السودانية فى سلاحى المدرعات

والمدفعية.

وحين أخفقت العناصر الأخرى التي حوتها خطة الحركة الشعبية لتحرير السودان في أن تؤتي ثمرها - كالاستيلاء على مدن جنوب كردفان، وحشد الشماليين، والاتحاد مع متمردي دارفور، وجذب الجنوب عميقا إلى بوتقة الصراع - عمد القطاع الشمالي للحركة إلى الدخول في المفاوضات التي رعتها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا. وكما كانت الحال قبل اندلاع القتال، تموضع الهدف في التوصل إلى تسوية سياسية مع حزب المؤتمر الوطني، كان الأمل أن تتمخض عن اتفاق بشأن عملية إصلاح سياسي، وتراجع مرحلي للجيش الشعبي لتحرير السودان بالتزامن مع تطبيق الإصلاحات السياسية، والاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان (وإن اتخذت اسما جديدا) في شمال السودان فيما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. أما عن عدم القبض على قيادات القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان بعد قيام عبد العزيز الحلو بتمرده، فمرده إلى عاملين، أولهما أن سالفكير قد أوضح للبشير أنه لن يقوم بالتفاوض إلا مع القطاع الشمالي للحركة الشعبية، بشأن قضايا "الشمال"، وثانيهما حاجة حزب المؤتمر الوطني إلى شريك سلام خاصة بعد إخفاقه في مقاومة التمرد.

إن الإصلاح السياسي المنشود كان جزءا من عملية بدأت بالمشورات الشعبية، إلا أن ذلك لم يفض إلى النتائج المأمولة، لتنتهي تلك المرحلة مع نهاية اتفاق السلام الشامل في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. كذلك، فقد اتطورت اشتراطات "المشورات الشعبية" على حضور طاغ للحركة الشعبية لتحرير السودان في البرلمان، وعلى رئاسة البلاد يكون سالفكير فيها النائب الأول لرئيس الجمهورية، وكذا عضوية الحركة الشعبية في المجالس الإقليمية، والتي يكون لها تلقى أية

دعائى أو طعون نهائية حال الإخفاق فى التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السودانية، على أن تلك المؤسسات جميعها كان سيتم إضعاف شوكتها - بالكلية - بعد التاسع من تموز/ يوليو، وذلك من وجهة نظر القطاع الشمالى للحركة الشعبية. لقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تدفع بالعملية الإصلاحية قدما، وتوظف قوة مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان بالشمال لعرض مطالبها، ولتوصل إلى اتفاق بشأن مصير مقاتلى الجيش الشعبى من أهل الشمال. ويتضمن ذلك أولئك الجنود الذين يقاتلون فى جبال النوبة والنيل الأزرق، وكذا أعداد غير معلومة من جنود آخرين فى الجيش الشعبى من أهل الشمال لا يزالون بالجنوب. هذا، وقد أوضح على عبد اللطيف، الناطق باسم القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان، أن الحركة لا ترغب فى ولوج حقبة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ بميليشيات عسكرية، بل ترى مستقبلها - فى المقابل - كحزب مدنى مكرس لتحقيق فكرة "السودان الجديد" ... حزب يعمل فى ظل سيادة حكم القانون.

إلا أنه لم يكن واصحا من المتحكم فى تلك القوات "الشمالية" بالجيش الشعبى لتحرير السودان فى جوبا، ومن الذى يقوم بالتمويل ومنح الرواتب، وإلى أية جهة ينتمون ... أهو مالك عقار بصفته زعيما للقطاع الشمالى للحركة الشعبية، أم عبد العزيز الحلو بصفته زعيمها فى جنوب كردفان؟ أم أن تلك القوات تعمل لحسابها ومن تلقاء نفسها؟ كذلك كانت هناك الإشكالية المتمثلة فى تعهد حزب المؤتمر الوطنى لمؤيديه بأنه مع نهاية عملية سلام نيفاشا، فسوف يتم حظر القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان أو ترويضه. لقد ساور الحزب قلق من ارتباط الحركة الشعبية بما سيضحي عما قريب 'بلدا أجنبيا'، ومواصلة الحركة تبنى فلسفة "السودان الجديد"، تلك الفلسفة الشاذة والغريبة. لقد كان تمرد عبد العزيز

الحلو مبررا لحظر صريح للحركة الشعبية، بيد أنه ما لم يكن فى مقدور القوات المسلحة السودانية إلحاق هزيمة عسكرية بالمتمردين، لاحتاج حزب المؤتمر الوطنى إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها، وهو ما يعنى التعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وباستثناء ما سبق، كانت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب كردفان تأمل فى أن تهب الحركة الشعبية بالجنوب، وكذا المجتمع الدولى، لنجدها، بيد أنه كان يجب عليها أن تدرك مدى عدم مصداقيتهما كشركاء. هذا، فى حين كان هاجس جوبا الأول مجيء التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ معلنا انفصال الجنوب، لتكون بعده على استعداد لدعم المتمردين دعما يفوق ما سبقه. أما المجتمع الدولى فقد تجاهل مأساة النوبة حين عانى أهلها الأمرين على أيدي حزب المؤتمر الوطنى ذاته خلال تسعينيات القرن العشرين، وعلى نحو يفوق معاناتهم خلال عام ٢٠١١ بكثير، فقام بالتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب لإنهاء الصراع الدائر حول "السودان الجديد" الملتزم به، وفرض اتفاق السلام الشامل الذى ترك النوبيين ليواجهوا "إسلامي الخرطوم" بمفردهم. كذلك، كان ثمة "لوبي" كبير فى واشنطن يدعم متمردي جبال النوبة، والذي لا يمكنه - مثله فى ذلك مثل جوبا - تصور هزيمتهم عسكرياً.

إن محاولة فهم الموقف قد بدت أكثر صعوبة نظرا للتركيز "الأحادي" لمؤسسات الإعلام العالمية على وقائع الرعب بالسودان، فحتى صحف كالنيويورك تايمز قد فقدت موضوعيتها وحيادها، إذ كانت حريصة على الإثارة وتمييع المشكلة. وفى مقالة عنونت "جوبا"، كتب محررو النيويورك تايمز أن لقوات المسلحة السودانية قد "هددت بالاستيلاء على منطقتين أخريين (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، على الرغم من أن الكيفية التى سيتم بها ذلك "الاستيلاء" على الأراضى التى كانت معروفة

بأنها جزء من شمال السودان لم يتم تبيانها، وعند قرب انتهاء المقالة تم التصريح بأن جنوب كردفان كان جزءا من الشمال، من الناحية التقنية " ثم راحت المقالة تفسر أن الأراضي كان يدافع عنها "مقاتلون حلفاء من الجنوب" ... إذا، كان ذلك هو الجيش الشعبي لتحرير السودان، والذي يقوم بتمويل تلك القوات ورفدها، على الرغم من أن ذلك لن يتم إدراكه بواسطة معظم القراء. وفضلا عن ذلك، وعلى النقيض من الرؤية المتعارف عليها في وسائط الإعلام الغربية، كان مقاتلو الجنوب من الجيش الشعبي لتحرير السودان منخرطين في القتال.

بيد أن الرياح لم تجر بما اشتهت سفن حزب المؤتمر الوطني. فبالإضافة إلى سيل التقارير الذي نشرته وسائط الإعلام وابل الخطاب من قبل الزعماء الغربيين، من أمثال باراك أوباما، الذين دانوا تدخل حزب المؤتمر الوطني في جنوب كردفان، وانتهاكاته بحق المدنيين ... أظهر الجيش السوداني، في خضم تلك الاعتداءات، بعضا من الانقسامات القبلية ذاتها التي يصطبغ بها الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١، أقدم لواءان من ألوية القوات المسلحة السودانية المتمركزة في جنوب كردفان، قوامهما جنود نوبيون بالتمرد حين صدرت الأوامر بنزع سلاح جنود نوبيين، أمثالهم، بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وكما استعان الجيش الشعبي - على نحو كبير - بجنود نوبيين إلى حين توقيع إعلان جوبا، والذي جلب أعدادا كبيرة من النوير وغيرهم إلى صفوفه، كذا فقد كان بالقوات المسلحة السودانية أعداد ضخمة من الجنود النوبيين، فضلا عن جنود ينتمون إلى أماكن أخرى، قاموا بالتمرد ضد الحكومة السودانية. وبينما أفضى وجود ضباط وجنود من دارفور في القوات المسلحة السودانية إلى مشكل في عملياتها بتلك الولاية المتمردة مؤدية إلى حملات تطهيرية واسعة، فإن القوات المسلحة قد ووجهت بمشاكل مماثلة في جنوب كردفان. كذلك، فقد هزم الجيش

الشعبي لتحرير السودان القوات المسلحة السودانية في أم درمان واستولى على حاميتها، بينما لم تقم القوات المسلحة بمحاولات جادة للقتال في الجبال، بل ركزت - بالمقابل - على القصف الجوي وفرض الحصار. وبداخل حزب المؤتمر الوطني، كان ثمة شكاوى ضد أحمد هارون، والذي قيل إنه أظهر قدرا عاليا من المرونة تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث قام بغض الطرف عن أسلحة الجيش الشعبي لتحرير الوافدة إلى جنوب كردفان، فضلا عن سماحه للحركة الشعبية بالتحكم في بعض المناطق بجبال النوبة.

وحين أوضحت الأجواء قائمة للغاية، تقدم فريق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا بمقترح اتفاقية سلام، وبدأ كأنه قد فعل ذلك. وفي الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، توصلت كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال إلى "اتفاق إطارى" حول "الشراكة السياسية بين حزبى المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، والإجراءات السياسية والأمنية في ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان". وتضمنت العناصر الرئيسية للاتفاق تكوين الطرفين للجنة مشتركة بمشاركة اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى لمناقشة كل القضايا المتصلة بجنوب كردفان والنيل الأزرق بما فيها القضايا التى تتناول المسائل الدستورية والقومية، وكذا تأكيد الطرفين حق الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال في أن تكون حزبا سياسيا شرعيا في السودان. كذلك، فقد أكد الاتفاق أن "المشورة الشعبية هي حق ديمقراطى وألية لتجميع آراء مواطنى جنوب كردفان والنيل الأزرق والتى يجب أن يكتمل تطبيقها، ويتم تضمينها في الإصلاح الدستورى"، وتطبيق ما تبقى من بنود اتفاق السلام الشامل للقضاء على الصراع في الولايتين وإنشاء شراكة سياسية وترتيبات للحكم في ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان. كذلك، ودون المساس بالمباحثات الثنائية

بين الطرفين حول القضايا التي تطرح عبر المشورة الشعبية، فإن المشورة الشعبية يجب أن تمتد إلى ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ عبر الاتفاق من خلال المجلس الوطني. كذلك وافق الطرفان على القيام بعقد اجتماع مشترك اللجنة السياسية في الحال، ولناقشة قضايا الحكم في جنوب كردفان والنيل الأزرق بطريقة ودية خلال ثلاثين يوما ... كما يلتزم الطرفان خلال اللجنة الأمنية المشتركة بالأجندة وبرنامج العمل التالي # تطبيق اتفاق وقف العدائيات بجنوب كردفان في وقت واحد. # دعم المساعدات الإنسانية بجنوب كردفان. واتفق الطرفان على المبادئ التالية التي تكون أساس عمل اللجنة الأمنية المشتركة # جمهورية السودان لها جيش قومي واحد # قوات "الحركة الشعبية لتحرير السودان" من مواطني النيل الأزرق وجنوب كردفان يجب أن يتم دمجهم خلال فترة زمنية محددة (شاع القول بأنها تسعة أشهر) في قوات الشعب المسلحة والمؤسسات الأمنية الأخرى والخدمة العامة أو تحويلهم لمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. # أي نزع للسلاح يجب أن يتم وفق مخطط متفق عليه دون اللجوء للعنف. هذا، ويفوض الطرفان لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى لتكون طرفا ثالثا فيما يتعلق بالمنطقتين، ويمكن أن يخول للجنة بعد التشاور مع الطرفين طلب المساعدة من أي شخص لتنفيذ هذا التفويض. وقد وقع الاتفاق الدكتور/ تافع على نافع عن حكومة السودان وحزب المؤتمر الوطني، ومالك عقار إير عن الحركة الشعبية لتحرير السودان - وتابو مبيكي، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى حول السودان (شاهد).

وفي اليوم التالي - التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقع كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقا كان يجرى التحضير له لعدة شهور، وذلك لإنشاء قطاع منزوع السلاح بعرض ١٠ كيلو مترات على كلا

جانبى الحدود. ونظرا لكون القطاع أداة لخلق الثقة، وترسيخ الاستقرار، والتنمية الاقتصادية، فقد تعين أن يقوم على حراسته فريق من مراقبى الأمم المتحدة العسكريين العزل، شمالا وجنوبا، الذين يمكن استقدامهم من إثيوبيا.

إن الاتفاق بشأن إنشاء قطاع منزوع السلاح لم يثر أدنى دهشة، ولكن كثيرين قد دهشوا جراء الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى، والذي لا تستأمله الحركة، ومن الشروط التى توحى بترقيبات على غرار "نيفاشا"² والتى سيتم بمقتضاها دمج قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان بمرور الزمن، فى حين تواصلت المفاوضات الرامية إلى إحداث تسوية سياسية، وهو الأمر الذى كانت تنادى به الحركة الشعبية لشهور خلت، إلا أنه كان يرفض، مرارا وبشدة، من قبل حزب المؤتمر الوطنى. إن قيام الدكتور/ نافع على نافع - بصلايته وعناده المعهودين - بالتوقيع على الاتفاق جعل الكثيرين يذهبون إلى أن مال الاتفاق هو التعثر. إلا أن نافع قد رجع إلى الخرطوم، حيث قام - من فوره - بالتشديد على أن الاتفاق الإطارى لا يتضمن وقف إطلاق النار، ليعلم البشير - بعدها بقليل - أنه أعطى الأوامر للجيش بمواصلة القتال، وأن الجيش يجب أن يقوم "بحملات تطهيرية" فى المنطقة، والقبض على المتمردين عبد العزيز الحلو لتقديمه للمحاكمة. ونظرا لكون الجيش الشعبى لتحرير السودان يمارس نشاطاته فى مناطق جبلية وعرة، ومع بدء الموسم المطير، كان من الصعب تصور أن تقوم القوات المسلحة السودانية بهزيمة الجيش الشعبى، لذا فقد كانت معظم جهود القوات المسلحة تنصب على القيام بهجمات جوية "طائشة" ... هجمات قتلت من المدنيين ما فاق من قتل من مقاتلى الجيش الشعبى.

وسرعان ما بات جلياً أن كلاً من نافع والبشير قد تم خداعهما من قبل قيادات القوات المسلحة السودانية، والتى رفضت قبول "نيفاشا"². وفى اليوم التالى،

الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، نشر العميد محمد عجيب - رئيس تحرير صحيفة القوات المسلحة ، لسان حال القوات المسلحة السودانية - مفعلاً تحت عنوان "المؤتمر الوطنى يلعب بالنار"، قال فيه:

إن المؤتمر الوطنى يفاوض الحركة الشعبية فى أديس أبابا ويبرم معها اتفاقاً يتم بموجبه تعديل قانون الأحزاب ويسمح للحركة الشعبية بتكوين حزب سياسى فى الشمال بعد الانفصال ويمارس كل الحقوق القانونية والدستورية لأى حزب سياسى آخر، ويدين بالولاء لدولة أخرى أقل ما يتوقع من وصف لها بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ أنها دولة معادية.

وقد وصف المقال - الذى امتلأ بإحالات من القرآن والحديث النبوى - الاتفاق الموقع عليه فى أديس أبابا بأنه "خيانة للدين والوطن".

وفى اليوم التالى، الأول من تموز/ يوليو ٢٠١١، عقد المكتب السياسى لحزب المؤتمر الوطنى اجتماعاً استغرق سبع ساعات حيث أدين نافع وقريفة التفاوضى بصراحة واتهموا بأنهم غير مخلولين من قبل الحزب أو الحكومة لتوقيع ذلك الاتفاق، فهم بذلك قد آتوا أمراً بـ "كرا". وقد خلص الحزب إلى أن استمرارات اتفاق أديس أبابا هذا بشأن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال مرفوضة، وأن الحركة يجب أن تفى بمتطلبات قانون الأحزاب السياسية قبل أن يتم الاعتراف بها فى الشمال. وبالرغم من أن إبراهيم غندور - الناطق باسم حزب المؤتمر الوطنى - قد واصل تأكيداته بأن اتفاق أديس أبابا لم يتم تفعيله بعد، إلا أنه - وفى غضون أسبوع، كانت هناك حملة تحت الإعداد هدفت إلى نقض الاتفاق وتلطيخ سمعة نافع على نافع ... حملة قادها، ضمن آخرين، الطيب مصطفى، رئيس منتدى السلام العادل ورئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" العنصرية، فضلاً عن كونه خال الرئيس عمر البشير.

وعلى الفور تصدر المشهد سؤال حول المدى الذى يمكن للجيش بمقتضاه

الضغط بأجندته. فقبل أسابيع قلائل، قام أحد كبار مسؤولي حزب المؤتمر الوطنى بحذيرى من المنطرفين فى الأجهزة الأمنية، وكذا من الطبيعة الهشة للتحالف بين السياسيين والعسكريين. كذلك، فقد قال المسئول إن العلاقات بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد شهدت تدهورا إلى الحد الذى رغب معه الوزراء بالحكومة فى التخلص من "الجنوب"، والجنوبيين فى الشمال، بل وصل الأمر بالبعض إلى الحديث عن بناء "جدار عازل" يفصل بين شمال السودان وجنوبه، على غرار ذلك المقام من قبل إسرائيل. وقد زعم المسئول ذاته أن أية تنازلات يتم تقديمها إلى الجنوب، فى هذه المرحلة، كانت لتقود إلى قيام الشماليين بالتمرد، على الرغم من غياب الأدلة على هذا الاستياء. وغياب المطالبات الشعبية بطرد الجنوبيين، اللهم إلا من جانب رهنط الانتباهة. وبالمقابل، فقد بدا أن هجوم القوات المسلحة على أببي وجنوب كردفان كان، فى جانب منه على أقل تقدير، بسبب رغبة فى الفوز بالتأييد الشعبى فى وقت كان الكثير من الشماليين تخالجهم الهواجس وتساؤره المخاوف إزاء احتمالات تمزيق أوطانهم، لذا فيمكن أن يسروا بعض الشئ حين معرفتهم أن أببي وجنوب كردفان سيظلان تابعين للشمال. أما فى أروقة "الإسلاميين"، فقد اتجهت المشاعر لتأييد الجيش فى رفضه لاتفاق أديس أبابا، نظراً - بالأساس - إلى الغضب من حزب المؤتمر الوطنى لقيامه بالتوقيع على اتفاق ظل لشهور طوال يعدها "غير مقبولة".

وفى تلك الأثناء، فإن تحقيقين - نشر أحدهما بواسطة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتم تسريب الآخر من "بعثة الأمم المتحدة فى السودان" - قد خلاصا إلى وقوع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وقانونه، وذلك فى أعقاب اندلاع الصراع فى جنوب كردفان فى الخامس من حزيران/يونيو ٢٠١١ .

وبنهاية عملية السلام، كانت شخصيات نوبية بارزة - داخل حركة/ جيش

تحرير السودان وخارجها - تلتقى في الخرطوم سعياً وراء سبيل للخروج من المأزق، إذ ساء الإيمان بأن عبد العزيز الحلو قد اقترب خطأ حين عمد إلى شن تمرده. كذلك، فقد أرادت تلك الشخصيات النوبية من "أبناء النوبة" القيام بحسم المشكلات، وقاموا بإدانة قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لعدم تمثيل مصالح النوبيين في مفاوضات أديس أبابا. وفي النهاية، قام حزب المؤتمر الوطني بتمرير تشريع لتمديد "المشورات الشعبية"، إلا أن ذلك عقر اعترض عليه، نظراً لأنه وفقاً لقانون "المشورة الشعبية"، فإن مجلس لولايات هو منتدى الوساطة الرسمية. إلا أنه ومع انفصال الولايات الجنوبية العشر، أضحت بنية مجلس الولايات لا تتناغم مع مصلحة الحركة الشعبية للتحرير.

خلاصة

لقد كانت عملية السلام على شفا أن تتهشم تماماً على صخور النزاعات في "المناطق الثلاث" عشية انتهائها، بل كادت لتأخذ طرفى النزاع نحو أتون الحرب. إن سنوات طوالة من الإهمال الحكومى، وتهميش النوبة، وقيام الحكومات السودانية - واحدة تلو الأخرى - بكبت موجات التمرد والعصيان بفجاجة، باستخدام حلفائها المحليين لمحاربة الجيش الشعبى لتحرير السودان ... جرى هذا كله بالتزامن مع حماسة الحركة الشعبية للتحرير لاختزال الصراعات العديدة والمتشعبة في السودان فى صيغة "عرب مقابل أفارقة"، أو كما الحال فى النيل الأزرق "مقيمون مقابل رحل". إن مثقفى طرفى النزاع قد ساروا - بدأب - فى طريق استكمال مساعى جعفر نميرى لتقويض الارتباطات والهياكل المحلية التقيدية، دونما اجتهاد لإرساء بدائل ناجعة. بيد أن الأمر ليس مستغرباً ألبتة، إذ إن مفهومى "الإسلام السياسى" و"السودان الجديد" ليفقدان أدنى معنى حين محاولة فرضهما بالقوة العسكرية لأناس يفتقرون دائماً لأية دراية بكيفية الوفاء باحتياجات الأهالى المادية

والسياسية. إن عواقب ما سبق، في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق، قد تمثلت في أن التوترات العرقية والقبلية، والتي ظلت عند حدودها الدنيا، أو قد أمكن السيطرة عليها إذ لم تكن ذات طابع ممنهج، وذلك قبل الصدام بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان... قد أصبحت بنهاية عملية السلام مستفحلة ومنفجرة، مع احتمال ضئيل لإمكانية إيجاد حل لها. ومما زاد الطين بلة، أن كان ثمة ما يدعو للتشكك في مدى فاعلية الاتفاقات الأمنية من قبل الاتحاد الإفريقي، في أبيي وجنوب كردفان، كما كان ثمة شكوك حول مدى النجاح في إنشاء قطاع منزوع السلاح.

أما في إثيوبيا المجاورة، فقد شكل زعماء "التيفري" الثوريون أحزاباً تكاملية على أساس إثني، لينتظموا جميعاً تحت اسم "الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا". لقد رفض جون قرنق هذا المنحى إذ دعا إلى جيش واحد وحزب واحد في السودان بأسره، إلا أنه اضطر إلى التعاون مع الأحزاب القائمة نتيجة فشل حركة/ جيش تحرير السودان في إرساء قاعدة جماهيرية عريضة في شرق البلاد وغربها. بيد أن وجود الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان في شمال البلاد كان، كما أدرك قرنق تماماً، قنبلة موقوتة تهدد استقرار الشمال برمته. أما ما لم يدر بخلاذه فكان أن يموت وتخلفه قيادة لا تدرك أن أمن الجنوب واستقلاله يعتمدان على الحفاظ على التحالفات القائمة. لقد كان قرنق ديكتاتوراً، بيد أنه كان ذا رؤية وتصور عن كيفية تحقيق تلك الرؤية. كذلك، فقد كان قائداً اتبعه أولئك الذين تجاوز مفهومهم للتحرر مجرد "الخلاص من قبضة الجلاية". في الوقت ذاته، اعتبر الداعمون الدوليون لعملية السلام اتفاق السلام الشامل خريطة طريق لانفصال الجنوب. إن "المناطق الثلاث" كانت مجرد قضايا أمنية بحاجة إلى حسم أو احتواء من أجل أن يتحقق السلام. لقد ساق هذا المنحى المجتمع الدولي صوب التاسع من

تموز/ يوليو ٢٠١١، إلا أن الصراع في أبيي ظل قائما دونما حسم، مع إمكانية انفجاره في أية لحظة، كذلك فقد استمر الصراع المسلح في جنوب كردفان. وفي بدايات أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ انهار الاستقرار في النيل الأزرق واندلعت الحرب في أرجائها.

تقلبات المشهد:

تحولات سياسية في جنوب السودان وشماله

عقب انتهاء الانتخابات واستفتاء الجنوب، شهدت جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، اللتان انفصلتا لاحقاً ... مرحلة انتقالية. إلا أن إرث الماضي والحاجة إلى تطبيق اشتراطات رئيسية باتفاق السلام الشامل، مثل "المشورات الشعبية" في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والتسوية النهائية لمنطقة أبيي، والاتفاق حول عدد من قضايا ما بعد الاستفتاء ... قد خيم كل ذلك على الحزبين الحاكمين مهدداً بأن يقودهما ثانية إلى الحرب.

وبالفعل، وفي أعقاب الخطب ذتية الإطراء فيما بعد الاستفتاء، استأنف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان علاقاتهما العدائية "الاعتيادية". وكان الشاغل الأهم لكلا الحزبين استصدار دستورين لمواجهة الوقائع المستجدة.

إن مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر الذى ضم الأحزاب السياسية الجنوبية قد ضرب يسهم لتجاوز شعور المرارة الذى خلفته الانتخابات، إلا أنه بات جليا أن نية الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تستهدف تحقيق الوحدة فحسب خلال الاستعداد للاستفتاء. وعقب انتهاء الاستفتاء بنجاح، عادت الحركة للتعامل مع أحزاب المعارضة وفقا للسلوك المتعالى الاستبعادى ذاته الذى درجت عليه طويلا. ونتيجة لذلك، تضمنت أولويات الحركة الشعبية فى حقبة ما بعد الاستفتاء - إعداد دستور يبنى على رفض إجراء انتخابات مبكرة ورفض تشكيل حكومة تمثل ألوان



الطيف السياسي كافة، بل ذهبت إلى دعم نسق رئاسي قوى وديكتاتوري. لذا فإن الشمولية التي كانت الملمح المحوري للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ نشأتها قد تصدرت المشهد في جهاد الحركة لفرض هيمنتها. وقد جعل هذا المنحى من الصعوبة بمكان التعامل مع مشكلات الأمن الداخلي المتفاقمة التي ووجهت بها الحركة، والتي أضحت سافرة جليلة وقت التصويت على استقلال الجنوب. إن سحق العسكريين وتزمرهم، كشأن السياسيين أيضاً، قد كبح جماحه خشية اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة المسيرة نحو الاستقلال، إلا أنه عقب استقلال الجنوب، كانت ردة الفعل المسلحة أمراً حتمياً، بل كانت المفاجأة أن بدأ العصيان مبكراً - في أعقاب الاستفتاء، ولكن قبل الاستقلال الفعلي للجنوب في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١.

كذلك، كان حزب المؤتمر الوطنى بحاجة إلى دستور جديد، وكان هذا وثيق الصلة بمساعيه لتشكيل حكومة تتألف الأطياف السياسية كلها. وقد كان القصد من وراء هذين الهدفين تقوية مكانته وتعزيز شوكرته بعد خسارة الجنوب، والأزمة الاقتصادية الطاحنة، والحرب فى دارفور وجنوب كردفان، والسياق الإقليمى لانتفاضات الربيع العربى. لقد اتفت حزب المؤتمر الوطنى، بعد عقود من محاولة إضعاف حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى وتفقيتهما ... إلى هذين الحزبين الإسلاميين لإضفاء شرعية على المراجعات الدستورية، وليكونا ممثلين فى الحكومة، وذلك لخلخلة المعارضة. وفى الوقت ذاته، فإن المعارضة "الصلبة" - المتمثلة فى قوى الإجماع الوطنى وبعض عناصر المجتمع المدنى - قد سعت إلى توظيف المراجعات الدستورية لحشد المعارضة ضد هيمنة حزب المؤتمر الوطنى، ولتقويض تحالف الأحزاب الإسلامية، وتهيئة المشهد لانتفاضات شعبية. أما القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان فكان همه الأساسى منصبا على الحرب فى جنوب كردفان، والمشورات الشعبية، وشرعيته كحزب فى مواجهة تهديدات حزب المؤتمر الوطنى بحصره، إلا أن القطاع الشمالى كان متعاطفا مع هدف المعارضة الأشمل المتمثل فى إضعاف حزب المؤتمر الوطنى أو إطاحته. هذا، وقد انتهت عملية السلام - رسمياً - دونما أية تسويات أو نتائج عدا استقلال الجنوب.

أقول وحدة الجنوب الذاتية

مع إتمام الاستفتاء بنجاح وضمن انفصال الجنوب، انتهت المظاهر السافرة للوحدة من قبل الجنوبيين على اختلاف قبائلهم ومشاريهم السياسية، وما لبثت حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان أن واجهت هجوماً من جهات عدة. لقد كان الاستياء من الحكومة يتنامى سريعاً، وكانت الأسباب معلومة تماماً. إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة والجهات الأمنية، فضلاً عن الفساد المنهج،

ومحدودية الخدمات، والفشل في إحلال الأمن بقطاعات كبيرة من الريف بجنوب البلاد، ناهيك عن توسيد الأمر لأهل الثقة لا لأهل الخبرة، وكذا المحاباة، والخوف الفاشي من أن تقود الحركة الشعبية الجنوب نحو حرب جديدة ضد الشمال. وإضافة إلى تلك الاعتبارات، كان ثمة انقسام في المواقف بين الجنوبيين من ريف وحضر، وبين المتعلمين والعوام، وبين الأحزاب السياسية المختلفة. كذا، فلم يكن سهلاً أن يخلص المرء إلى تعميمات جمعية بشأن الجنوبيين إذ كان المزاج الوطني والروح القومية في حالة هزال، حيث استتقت الغالبية العظمى هويتها الأساسية وولاعها مما قدر بـ ١٥٠ قبيلة. إلا أن المواقف ووجهات النظر يمكن اختيارها - بالأساس - من خلال نظرة ثلاثة تجمعات جغرافية إثنية هي، الاستوائية الكبرى، وبحر الفزال الكبرى، وأعلى النيل الكبرى، على الرغم من أنه نادراً ما تعمل ثلاثتهم كوحدات سياسية متماسكة. كذلك، فعلى الرغم من أن الاستياء من حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان له أسباب عدة، فإن ملامح الحرب السياسية بعد الاستفتاء، وذلك إزاء الدستور الانتقالي المقترح من جانبها، قد تشكلت سريعاً.

لقد طفت المشكلة على لسطح حين انهار منتدى قيادات الأحزاب السياسية، والذي عُقدت عليه آمال عراض حين وفد أربعة وعشرون حزباً سياسياً جنوبياً إلى جوبا خلال الفترة الممتدة من الثالث عشر إلى السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، استجابة لدعوة سالفاكير. ووفقاً للبيان الختامي للمؤتمر، فإنه بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، تجتمع لجنة قومية لمراجعة الدستور، وذلك لمراجعة الدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥، لاعتماده كدستور انتقالي للجنوب، على أن يلي ذلك مؤتمر دستوري للأحزاب كافة للتباحث بشأن دستور دائم للجنوب، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل شتى ألوان الطيف السياسي الجنوبي بقيادة سالفاكير، على أن تعمل اعتباراً من التاسع من تموز/يوليو ٢٠١١ على مدار

الفترة الانتقالية المقررة. ويكون من مهام تلك الحكومة الانتقالية الإشراف على إجراء تعداد للسكان، وانتخاب جمعية تأسيسية تقوم - في الوقت المحدد - بتشكيل دستور دائم للجنوب. كذلك فقد ووفق في مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر على أن تجتمع الأحزاب في جوبا، بعد أسبوع واحد من إعلان نتيجة الاستفتاء، للشروع في التخطيط للمرحلة الانتقالية.

إلا أنه سرعان ما فترت حماسة تشرين الأول/ أكتوبر حين أصدر سالفاكير مرسوما رئاسياً في الحادي والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (رقم ٢/٢٠١١)، بإنشاء اللجنة الفنية لمراجعة الدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥. ووفقاً للمادة (٥/ ٢٠٨) من الدستور الانتقالي، فإنه في حالة التصويت لصالح انفصال الجنوب يلغى جميع ما جاء بالدستور بشأن المؤسسات الأهلية والحقوق والواجبات والالتزامات، ليحل محلها شروط تتناسب ووضع جنوب السودان كدولة مستقلة. إلا أن اللجنة الفنية قد شكلت دستوراً جديداً، وكان ذلك سبباً للمشاكل. وقد نصت المادة (٥/ ٢٠٨) أيضاً على تقديم المسودة النهائية لدستور الانتقال إلى الرئيس بحلول الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ للعرض على المجلس التشريعي لجنوب السودان. كذلك، نص الدستور الانتقالي على أن تعرض التعديلات المقترحة إجراًها على الدستور على المجلس التشريعي لجنوب السودان قبل شهرين من التصويت عليها، وأن يكون الدستور الانتقالي نافذاً اعتباراً من التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، لذا، فيجب أن تقدم التعديلات المقترحة في أوائل أيار/ مايو ٢٠١١. وقد أدركت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان حين تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل أنه إذا كان التصويت لصالح الانفصال - وكما ذكر آنفاً، ومع مصرع قرنق في الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وترحيب معظم قيادات الحركة بنتائج الأحوال - فيجب أن يتم وضع دستور انتقالي بحلول

التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. إلا أن العملية برمتها قد اختزلت إلى فوضى دامت لعدة أشهر.

وليس من المستغرب أن حسب الكثيرون ذلك التدافع المجنون نتيجة لقلّة الخبرة أو لجهد منظم من قبل قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان للدفع بالدستور الانتقالي لجنوب السودان إلى أروقة البرلمان. كذلك فمن بواعث القلق كون الدستور الانتقالي المقترح يؤسس لدستور دائم لجنوب السودان، ولم تكن ثمة دلائل متى سيحظى ذلك بالقبول غير تعهد سالفاكير بانتهاء العملية قبل إجراء انتخابات أخرى بعد مضي أربعة أعوام على تموز/ يوليو ٢٠١١.

أما مرسوم سالفاكير الرئاسي رقم ٢/ ٢٠١١، فقد تم بمقتضاه تعيين عشرين عضواً في اللجنة الفنية لمراجعة الدستور الانتقالي، بالإضافة إلى أربعة مستشارين قانونيين. بقيادة جون لوك جوك، وزير الشؤون القانونية والتنمية الدستورية، ومايكل ماكوي ليوت، وزير الشؤون البرلمانية. وقد شاعت التكهنات حول حق رئيس جنوب السودان في عزل حكام الولايات حين تم عزل كول مانيانج جوك، حاكم ولاية جونقلي وعدو جون لوك جوك، عن منصبه. وسرعان ما شعر حكام ولايات آخرون بكونهم مهددين، فانضموا لحملة معارضة لهذا الحق. إن جميع المعنيين باللجنة الفنية كانوا أعضاء بالحركة الشعبية لتحرير السودان أو مؤيدين لها فيما عدا جابرييل شانقسون شائق، وزير الثقافة والرياضة والشباب، وزعيم جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة - والذي استقال من عضويته باللجنة مبشراً ذلك بكونه لن يشارك في أي ممارسات تتعارض ومقررات مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر. إلا أنه بات واضحاً أن قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد أن حشدت ما يلزم لإجراء الاستفتاء بنجاح، استشعرت قليل جدوى من "منتدى قيادات الأحزاب السياسية"، وذهبت إلى أنه لا يرتكن إلى أساس قانوني. كذلك، فقد كان جون لوك

جوك يؤمن بأنه لا حاجة للتمثيل السياسى فى عضوية اللجنة الفنية، لأن مهامها فنية بحتة ... وهو طرح مغلوط سرعان ما سيتم فضحه لاحقاً.

فى أعقاب اجتماع السياسى المخضرم بونا ملوال مع سالفاكير، تم الاتفاق على عقد اجتماع للمنتدى قيادات الأحزاب السياسية، والذي عقد فى جوبا خلال السادى عشر والسابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١. وقد كان الشاغل الأساسى لأحزاب المعارضة تأكيد مقررات مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر، وكذا الوصول إلى اتفاق بشأن المدى الزمنى للفترة الانتقالية (حيث فضلت أحزاب المعارضة أن تتراوح الفترة ما بين ١٨ - ٢٤ شهراً)، وكذا بشأن اقتسام السلطة (حيث فضلت أحزاب المعارضة مبدأ "المناصفة"). وفى حينه، تم رفض هذين المقترحين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذاً، فقد اختزل الاجتماع إلى المصادقة على تقرير رئيس فرقة العمل الخاصة باستفتاء الجنوب، وكذا اسم الدولة الجديدة - "جمهورية جنوب السودان"، والشعار والعلم واللذين سيكونان كشعار وعلم الجيش الشعبى لتحرير السودان (مع ترك الفرصة للجيش لاقتراح بديل). إن المقترحات التى تقدم ذكرها يجب، بآية حال من الأحوال، إجراء تصويت بشأنها بواسطة المجلس التشريعى لجنوب السودان. لقد وافق المجتمعون فى جوبا على تمديد العضوية باللجنة الفنية لتشمل المعارضة وعناصر المجتمع المدني والجماعات الدينية، وعرض مسودة الدستور الانتقالي المقترح من قبل اللجنة على المنتدى لمراجعتها قبل تقديمها إلى المجلس التشريعى لجنوب السودان، بيد أنه سرعان ما ظهرت اختلافات فى وجهات النظر بشأن المقصود "بالمراجعة"، حيث ذهبت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنه يحق للمنتدى فحص المسودة فحسب قبل عرضها على المجلس التشريعى، فى حين جادلت أحزاب المعارضة - على نحو أكثر إقناعاً - بأن "المراجعة" تعنى الحق فى تغيير مسودة الدستور الانتقالي المقترح. وفى

السابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، أصدر سالفاكير مرسوما رئاسيا رقم (٢٠١١/٨) بتعيين ١٢ عضواً جديداً باللجنة الفنية ١١ ممثلاً عن المعارضة، وممثلاً واحداً عن المجتمع المدني (أنجيلو بيدا)، إلا أن تعيين ذلك الأخير قد قوبل بالاعتراض فتم استبعاده من عضوية اللجنة.

إن ما أفضت إليه الوقائع أنفة الذكر من انطفاء الحماسة سرعان ما عوض من قبل سالفاكير الذي أصدر قراراً بتعيين ١٧ مؤيداً للحركة الشعبية لتحرير السودان أعضاء في اللجنة الفنية. ونتيجة لذلك، قام ممثلو خمسة من أحزاب المعارضة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي وزعيمها لام أكول - بالانسحاب من عضوية اللجنة مبررين ذلك بتعيين أعضاء إضافيين ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير الجنوب، وكذا محاولات تجاهل مقررات منتدى قيادات الأحزاب السياسية بشأن ضرورة إجماع الآراء حول قرارات اللجنة، فضلاً عن رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان للتباحث حول المدى الزمني للفترة الانتقالية واقتسام السلطة في الحكومة الانتقالية.

وقد قامت اللجنة الفنية، بعد مداولات ومشاورات، بتقديم مسودة الدستور الانتقالي إلى الرئيس سالفاكير في العشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١. وفي الثامن والعشرين من الشهر ذاته، عقد سالفاكير اجتماعاً مع منتدى قيادات الأحزاب السياسية لعرض المسودة على الأحزاب قبل تقديمها للمجلس التشريعي لجنوب السودان. وكان جلياً أن المنتدى لن يخول سلطة تعديل المسودة ولا التباحث بشأن اقتسام السلطة والمدى الزمني للفترة الانتقالية. لذا، فقد قام ممثلو أحزاب المعارضة الخمسة المذكورون آنفاً بالانسحاب كذلك من المنتدى.

أما أحزاب المعارضة الثمانية عشر المتبقية فضلاً عن الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد استأنفت مداولاتها التشاورية لتعرض قائمة توصيات، كان أهمها

قضية منطقة أبيي، والتي كانت مدرجة داخل حدود الجنوب بمقتضى الدستور المقترح - وهو الأمر الذى أغضب الخرطوم كثيراً - لذا فقد تمثل المقترح فى إلغاء تلك المادة. كذلك فقد تم اقتراح إلغاء الصلاحيات المخولة لرئيس جمهورية جنوب السودان لحل المجالس التشريعية وعزل حكام الولايات المنتخبين وعزل نائب الرئيس. وفى الوقت ذاته، وافقت الأحزاب على فترة رئاسة سالفاكير، وتبلغ أربعة أعوام، كما تراجعت عن اقتراحها السابق باقتسام السلطة مناصفة (٥٠/٠)، لتصبح النسبة (٣٥/٠) من الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت تلك الأحزاب عرض قائمة توصياتها ومقترحاتها على مجلس الوزراء والمجلس التشريعى لجنوب السودان لإبداء الرأى . وكانت النتيجة أن تم رفض جميع المطالب المقدمة، فضلا عن عدم عرض مقترحاتها على الجهتين المذكورتين. إن منتدى قيادات الأحزاب السياسية قد شهد نهاية شائنة مخزية. وبالمثل، تلاشت مساعى المواجهة مع الجماعات المسلحة. فوفقا للواء/ غوردون كونق شول، القائد العام لقوات دفاع جنوب السودان. "حين أمسكت الحركة لشعبية لتحرير السودان زمام السلطة، لم تعد راغبة فى رؤيتنا ثانية".

تمرد الأقاليم

إن مشاعر الاستياء والحزن لدى أهالى الاستوائية خلال فترة الحكم الانتقالى الأولى لم يكن مردها هيمنة "الدينكا" على الفاعليات السياسية بالولاية، وإنما كان مردها هيمنة "الدينكا" غير الأكفاء. كذلك كان الاستيلاء على الأراضى فى جوبا بواسطة "الدينكا" من ذوى النفوذ السياسى سببا فى شعور الاستوائيين بالظلم بقدر ما كان الصراع الدائم بين أصحاب قطعان الماشية الدينكاويين والمزارعين الاستوائيين. وقد طفت تلك المشكلات إلى السطح ثانية حين شكلت الحكومة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥ . ولمعرفة جون قرنق بما سيعانيه

أفراد القبائل الدينكاوية من عدم الترحيب بهم وعدم الشعور بالأمان في جوبا لأن الكثيرين من الاستوائيين هناك لن يتقبلوا وجودهم بسهولة ... فقد رغب - في البداية - في أن تكون رمبيك، المأهولة بالدينكا، عاصمة للجنوب. إلا أن كليمنت واني، زعيم ميليشيا "المنداري" القوية، وأحد مخضرمي "الأنيانيا" والعضو البارز سابقا في قوة دفاع جنوب السودان ... كان له وجهة نظر مغايرة فعمد إلى اتفاق مع قرنق صار بمقتضاه واني حاكما لوسط الاستوائية، مما جعل من السهل بمكان أن تصبح جوبا عاصمة للجنوب.

ونظرا لسهولة وصول الاستوائيين إلى مراكز القوة الحضرية، فإنهم أكثر فعالية فيما يخص الحشد السياسي. ولكن باستثناء قبائل مثل "تويوسا" و"منداري"، فإن الاستوائيين لا يتمتعون بالمهارات القتالية التي تميز أبناء عموماتهم النيليين. إن نحو ١٠٪ فقط من الجيش الشعبي لتحرير السودان هم من الاستوائيين، ونادرا ما يتم تمثيلهم في قيادات الجيش العليا. فالسلاح، وكذا القدرة على حشد أعداد كبيرة من حامليه هو ما انبنت عليه السياسة - في معظمها - في جنوب السودان. ونتيجة لذلك، أخذ الاستوائيين يفصحون عن عدم ثقتهم في الحكومة عن طريق الحشد السياسي. ففي منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١١ عقد ممثلون عن الولايات الثلاث المكونة للاستوائية الكبرى مؤتمرا حاشدا جيد التنظيم تم خلاله الإفصاح عن شكاوى الاستوائيين ومظالمهم.

وفي وسط الاستوائية عمد حاكمها كليمنت واني إلى مهاجمة أداء الشرطة في الولاية متهما إياها بأنها مسئولة عن تزايد حالات السطو والسرقة. كذلك، فقد اشتكى نواب البرلمان من موجات التدمير التي تعرضت لها جوبا، وخرابها المحتمل إذا أختير عاصمة أخرى غيرها للجنوب. أما العقيد بانقاسي جوزيف باكوسورو، حاكم غرب الاستوائية، فتمثلت شكواه في غياب الأمن والتنمية بالولاية، حيث

الزائد - المنتمى إليها - يعدون الأكثر تدمراً وسخطاً في الجنوب.

لقد كاد كليمنت واني يخسر المعركة الانتخابية على مقعد ولاية وسط الاستوائية في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ لصالح الفريق المتقاعد ألفريد لادو غور، إلا أنه ظل في منصبه بدعم من الجيش الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان، لأن ميليشياته من "النداري" قد حافظت على استتباب الأمن في الولاية. فاستبعاد واني ينذر بخطر تحالفه مع المعارضة السياسية، أو حتى أولئك الضالعين في الصراع المسلح. أما بانقاسي باكوسورو فقد خاض انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ كمستقل وتغلب على مرشح الحركة الشعبية لجنوب السودان في حملة شهدت بعضاً من أسوأ الانتهاكات الحكومية في جنوب السودان. وفي النهاية صادق مؤتمر نيسان/ أبريل ٢٠١١ على مطالبة جنوب السودان بأن يصبح دولة فيدرالية تتسم بقدر كبير من لامركزية السلطة. وكانت تلك مطالبة حصيفة، وذلك لأنه فصلاً عن أنها توظف شكاوى الاستوائيين ومظالمهم، وكذا كونها رمزا لمواجهة الهيمنة الدينكاوية... فإنها قد انبثقت من مطالب الجنوبيين في مؤتمر ما قبل الاستقلال (١٩٤٧) مروراً بإدانتها للحركة الشعبية لتحرير السودان في بيانها لعام ١٩٨٢، وصولاً إلى مطالبتها بالفيدرالية. كذلك فقد تواكبت تلك المطالبة مع مشاعر الإحباط المتنامية جراء جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان لفرض دستور انتقالي شديد المركزية على أحزاب المعارضة والمجلس التشريعي بالولاية، وحتى على كثير من أعضاء البرلمان من الاستوائيين.

إن قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان قد سعت لاستخدام الولاء الحزبي والإيمان بأن الدستور الانتقالي سرعان ما سيحل محله دستور دائم... لإجبار أعضائها على الموافقة على مسودة الدستور الانتقالي المعد من قبل اللجنة الفنية، وذلك دون أي تعديل. وقد أذان أحد أعضاء البرلمان الاستوائيين من الحركة الشعبية

لتحرير السودان ذلك الأمر قائلاً "إن جماعة إثنية واحدة تسعى إلى الهيمنة على كل شيء". وسرعان ما شرع أعضاء البرلمان الاستوائيون، نظراً لضوقهم من الهيمنة الدينكاوية، في محاولة عرقلة اندفاع الحزب الحاكم. وفي سلسلة من الاجتماعات خلال أيار/ مايو، وحزيران/ يونيو ٢٠١١، شرع أعضاء البرلمان وأعضاء الأحزاب المعارضة ونشطاء المجتمع المدني في الإفصاح عن مظالمهم.

فوفقاً لمسودة الدستور الانتقالي المقترح، فإن تداول سلطات الدولة بين الرئيس والسلطات المحلية قد تم تجاهله. أما النقطة الجوهرية التي تنطوي عليها الفيدرالية والمتمثلة في استقلالية السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية - فأهملت عن عمد، حيث تم تحويل الرئيس الحق في عزل حكام الولايات المنتخبين ونسخ تشريعات الولايات. أما السلطات الأمنية فكانت مركزية ولم تكن ثمة مخصصات لشرطة الولايات أو عوائد مستقلة للحكومات المحلية. هذا، وقد وجد البعض الأمر مثيراً حين سمح الدستور الانتقالي المقترح للرئيس بالحق في عزل نائبه، والتي تعني - وفقاً للظروف الحالية - أن يعزل رئيس "دينكاوي" نائبه "التويري"، بما قد يتسبب في إشعال نيران حرب قبلية. وبالمثل، فقد كانت الحدود ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية غائمة، وكانت تلك السلطات خاضعة - على نحو كبير - لقبضة رئيس الدولة.

إن الاستوائيين ليسوا فقط أنصاراً متحمسين للفيدرالية، بل كانوا معارضين تماماً لمواد بالدستور الانتقالي المقترح تتيح للرعاة "حقوقاً موسمية" فقط لرعي قطعانهم وسقايتها. إن ذلك يعني، وبلا شك، أن القضية كانت تتمثل في المشكلة "الأزلية" بين مالكي القطعان "الدينكاويين" في علاقاتهم مع المزارعين الاستوائيين. أما الاستوائيون فكانوا تواقين لتأكيد سلطات الدولة والولاية على الأراضي خوفاً من أن تضحي فريسة يتهبها "الدخلاء".

كذلك، فقد اعترض الاستوائيون على التمييز الإيجابي الذي أقره الدستور الانتقالي المقترح لدينكا نفوك في أبيي، حيث ساورتهم الشكوك في أن يكون مرد ذلك رغبة جون لوك جوك في اكتساب تأييد دينكا نفوك. كذا، كان الاستوائيون محزونين لمقتل نحو عشرين مقاتلاً استوائياً من الجيش الشعبي لتحرير السودان في هجوم العشرين من أيار/ مايو ٢٠١١ الذي شنته القوات المسلحة السودانية على أبيي.

أما جوزيف لاقو، زعيم "الأنيانيا" الأسبق، ورئيس المجلس التنفيذي الأعلى لإقليم الجنوب، والمستشار الرئاسي لحكومة جنوب السودان سابقاً، فقد قال في اجتماع أعضاء البرلمان من الاستوائيين، وكذا بعض عناصر المعارضة ونشطاء المجتمع المدني الذي عقد في جوبا في الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١ ... "في ظل حكم جعفر تميري، كان هناك تداول للسلطات أكبر بكثير مما هو في ظل دستور "الحركة الشعبية لتحرير السودان". كذلك فقد قال لاقو إن "المجلس التنفيذي الأعلى لإقليم الجنوب كان متاحاً خلال الفترة الانتقالية الأولى بكثير مما كان عليه في ظل الحركة الشعبية، وإنه (لاقو) نتاح له فرصة لقاء سالفاكير، في حين لم يجتمع به كثير من مستشاري الرئاسة منذ تعيينهم في نيسان/ أبريل ٢٠١٠". كذلك قال لاقو، والذي حذر من مغبة "خلق" الديكتاتور، إن "تحديد المدى الزمني لفترات الرئاسة لأمر أساسي للزعماء". وقد ذهب لاقو إلى أن الغرض من ذلك الدستور هو تيسير انتقام "الدينكا" من الاستوائيين. كذلك فقد حذر من أنه "إذا لم يتم تعديل المواد الجوهرية المتضمنة في الدستور الانتقالي، فلن نستبعد بعدها جهاد الاستوائيين لنيل استقلالهم" ... وهي الكلمات التي قوبلت بعاصفة من التصفيق المدوي. وبالفعل، كان ذلك - تماماً - هو شاغل أعضاء آخرين بالبرلمان قد ساورهم القلق بشأن كون نمط الحكم المزمع تطبيقه لا يبنى على أساس الأقاليم التي فتحت

الأبواب أمام النزعات الانفصالية للاستوائيين في الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٣).

إن أعضاء البرلمان الاستوائيين وآخرين كانوا غاضبين إزاء ممارسة قيدت مناقشة مسودة الدستور الانتقالي ضمن أربع مجموعات في المجلس التشريعي لجنوب السودان خلال يومين فقط من النقاش الحر، ومناقشة التعديلات المقترحة في جلسات منعقدة بكامل هيئتها، قبل القراءة النهائية لها في الثامن من تموز/ يوليو ٢٠١١ ... من أنها قد حيكّت بليل. كذلك، كانت ثمة شكوى من أن مسودة الدستور الانتقالي لم تتضمن إطاراً زمنياً لإعداد دستور دائم وتنقيح مكوناته، كذا فلم تشتمل المسودة على إجراء انتخابات في نهاية الفترة الانتقالية. كذلك، اعترض الاستوائيون على مادة بالمسودة تسمح بإدراج أعضاء برلمانيين جنوبيين من البرلمان ومجلس الولايات في المجلس التشريعي لجنوب السودان، بحجة أن ذلك مناف للديمقراطية، ويضعف من شوكة أعضاء برلمانيين منتخبين - بجدارة وعن استحقاق - في البرلمان الحالي، فضلاً عن كونه ممارسة ياهظة النفقة. وكان كثيرون غير راضين عن النية في استبعاد العربية كلغة رسمية، وإحلال الإنجليزية محلها. فوفقاً لأونيوتى أديقونيكاوك، الزعيم البرلماني للحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي وزعيم المعارضة في البرلمان "على سالفكير أن يستخدم العربية في حديثه لقادة جيوشه في بيلغام" (قاعدة الجيش الشعبي لتحرير السودان). وفي اجتماع ضم أعضاء برلمانيين استوائيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان، قال أحدهم إن "الأهالي يجب ألا تصوت للانفصال إذا كانت المحصلة دستوراً كذلك المقترح ... إننا نكرر أخطاءنا فنرتضى ما رفضناه آنفاً". وبالرغم من تعدد ما تم التشديد عليه، فإن مخاوف الاستوائيين قد عكست وتطابقت مع مخاوف أحزاب المعارضة في منتدئ قيادات الأحزاب السياسية، إلا أن ما تغير - عدا فيما يخص الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي والتي

لديها أربعة ممثلين في المجلس التشريعي لجنوب السودان ... هو تهميش الأحزاب الأخرى وأن معارضة "دستور الحركة الشعبية لتحرير السودان" - وهو الاسم الذي شاع استخدامه لنعت الدستور المقترح - ارتكبت، بالأساس، إلى أعضاء البرلمان المنشقين عن الحركة الشعبية. ونظرا لعدم تحديد الدستور الانتقالى المقترح صيغة الحكم المستقبلى، فقد خلاص الدكتور لام أكول إلى أن.

النظم الرئاسية تتسم بتركز السلطات فى يد شخص بعينه (الرئيس)، وهو ما يتناغم والشمولية. لذا، فليس مستغربا - وفقاً لمعتقدى النظم الرئاسية - أن تولد تلك النظم من رحم الانقلابات العسكرية. فخلال المفاوضات التى أفضت إلى التوقيع على اتفاق السلام الشامل، لم تواجه النظم الرئاسية بأية تحديات من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبالتالي تم اعتمادها كما الحال فى دستور ١٩٩٨ مع بعض الاختلافات الطفيفة.

وفى مواجهة قيادات الحركة، نظم أعضاء البرلمان المنشقون جلسات استماع علنية استغرقت عدة ساعات، وذلك للمجموعات الأربع فى المجلس التشريعى لجنوب السودان المخولة بمراجعة مسودة التشريع الانتقالى. وكان يهيمن على تلك الجلسات - بالأساس - جماعات المصالح، وأبرزها الكنائس ونبو الاحتياجات الخاصة والصحافيون والمرأة. أما الكنائس فقد جادلت، بقوة، معارضة لفصل الدولة (السياسة) عن الدين، وكذا فقد عارضت خيار "العلمانية"، فضلا عن معارضتها لأن تكون تلك "الدوائر متداخلة"، وطالبت بحقها فى إدارة منظمات ربحية، وحق الاعتراف بالكنائس فى "المحافل" الرسمية، وفى عودة الصلوات لتؤدى فى المجلس التشريعى لجنوب السودان. إن الجدل المطروح من قبل الكنيسة كان مثيرا فى ضوء المطالب الجنوبية لفصل الدين عن الدولة (السياسة) حيث كان الطابع الإسلامى طاغى الحضور. أما الصحفيون فقد طالبوا بأن يتم تعضيد

حقوقهم في ظل الدستور المقترح. وذلك لما يتعرضون له من انتهاكات مستمرة على أيدي السلطات الأمنية، وكذا العراقيين الملقاة من قبل مسئولى الحكومة بوجه نشر المعلومات وتداولها. وكان الصحفيون الجنوبيون قد طالبوا - منذ تشكيل حكومة جنوب السودان - بقانون للصحافة والإعلام. أما المنظمات النسوية فقد أشادت بنسبة تمثيل المرأة (٢٥٪) في المجلس التشريعى لجنوب السودان، إلا أنها طالبت بضرورة رفع النسبة لتصل إلى (٣٠٪) كحد أدنى. وبالمقابل، شددت مساهمات "الصفوة" المشاركة في جلسات الاستماع على القضايا ذاتها التى طرحت في اجتماع الاستوائيين المخاوف إزاء مركزية السلطات في قبضة رئيس الدولة، ومعارضة الاعتراف بمنطقة أببى، والقلق بشأن موعد الشروع فى التباحث حول الدستور الدائم. هذا، وقد سادت الفوضى جلسات الاستماع العلنية لمجموعات "الأمن" و"التشريع" و"الولايات" حين أنهى أليو اينى أليو - رئيس الجلسات - باللائمة مراراً على الحضور لعدم طرحهم مقترحاتهم بشأن تغيير مواد الدستور المقترح على مجموعات المراجعة، وقيامه بإعطاء الأوامر للصحافيين "بالالتزام الصمت !!"... تلا ذلك تركه الجلسات على نحو مفاجئ، لتنتهى فاعلياتها تماماً.

ولقد كان ريك مشار، نائب الرئيس، أحد حلفاء أولئك غير الراضين عن التغييرات الدستورية المقترحة... إذ كان مشار يشاطر الاستوائيين كثيراً من اهتماماتهم وقضاياهم. وبالفعل، فقد عرض تعديلاته الإضافية المقترحة على المجلس التشريعى لجنوب السودان. لقد اعترض مشار على تخويل الرئيس سلطة عزل حكام الولايات وحل مجالس الولايات التشريعية، وتعيين حكام "تسيير أعمال". واقترح أن يتم انتخاب الرئيس ونائبه، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، كحزمة واحدة، وأن يكمل نائب الرئيس فترة الرئاسة المقررة فى حال أن أضحي منصب الرئيس شاغراً، وألا يكون من حق البرلمان اتهام نائب الرئيس بالتقصير، وألا يكون الرئيس

سلطة عزل نائبه. كذلك جنح مشار إلى تعصيد شوكة مجالس لولايات، والاعتراف بالعربية كلغة قومية وإلغاء أية سلطة للرئيس تخوله حق حل أية مؤسسة تنفيذية قومية أو تعليق العمل بها في حالة ما تم الإعلان عن حالة طوارئ بالبلاد، كما رأى أن يتم رفع نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٠٪، وإقرار قوى شرطية للولايات. هذا، وقد استشاط أنتيباس فيوك دى كوتشا - أمين الشئون السياسية بالحركة الشعبية - غضبا أن يقوم مشار بمناهضة الحكومة وتحديها، رابطا إياه بالمعارضة التي هي أعداء جنوب السودان، قائلا إن مقترحاته تعد وثيقة غير قانونية.

إلا أن أونيو تى أديقو نيكواك، زعيم المعارضة في المجلس التشريعي لجنوب السودان، والمنتمى لقبيلة الشلك التي تعرضت مؤخرا لانتهاكات الجيش الشعبي لتحرير السودان ... هو من لفت الانتباه إلى فشل مسودة الدستور الانتقالي المقترح في إنهاء الرابطة ما بين الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلا عن فشلها في الدعوة لأن يطلق على الجيش الشعبي لتحرير السودان "القوات المسلحة لجمهورية جنوب السودان" اعتبارا من التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. لقد كانت ثمة تقارير تشير إلى قلق سالفاكير إزاء الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أنه خشى أن تفضى أية تعديلات إلى انفجار قد لا تحمد عقباه، وبالفعل راجت الشائعات حول انقلاب عسكري وشيك خلال الأيام التي سبقت إعلان استقلال الجنوب مباشرة.

كانت تلك هي الأحوال عندما ألقى سالفاكير خطابا استغرق ثلاث ساعات في جوبا في الثامن من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث حذر أعضاء المجلس التشريعي لجنوب السودان من تغيير مسودة الدستور الانتقالي المقترح قائلا إن التغييرات سيتم التباحث بشأنها باستفاضة في مناقشات الدستور الدائم. وألمح سالفاكير إلى أنه نظراً لوجود رياك مشار في اجتماع مجلس الوزراء حين تمت الموافقة على

المسودة، فلا يحق له -إذاً- التقدم بمقترحات بديلة لن يتم مناقشتها. وانتقد سالفاكير المطالب الداعية إلى الاعتراف بالعربية كلغة رسمية ثانية ناعثاً إياها بأنها "لغة المستعمرين" (متغافلاً عن أن الإنجليزية كانت أيضاً لغة المستعمرين)، كما انتقد أولئك الداعين إلى فترة انتقالية مدتها عامان تسبق إجراء انتخابات، ومدد بأن يدعو إلى انتخابات بعد ستة أشهر إذا ما تم قبول اقتراح تلك الفترة الانتقالية. وذكر سالفاكير أنه من غير الملائم المطالبة بنظام فيدرالى فى هذا التوقيت حيث يجب أن تكون الأولوية للتنمية فى البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، اتهم سالفاكير المعارضة بدعم الميليشيات فى أعالي النيل وجنوب كردفان. كذلك ذكر أن هناك العديد من المشكلات الأمنية الكبرى فى الولايات، التى عجز حكامها عن إيجاد حلول لها ومن ثم طلبوا دعم سالفاكير فى هذا الخصوص (مستثنيا ولايات البحيرات، وواراب، وغرب الاستوائية)، ومن ثم حاجته إلى مزيد من السلطات. وقد أكد سالفاكير أنه لا توجد نية لديه لأن يصبح رئيساً مدى الحياة. كما أخبر أعضاء البرلمان بأنه إذا لم يقوموا بتمرير مسودة الدستور الانتقالي المقترح، فلن تكون ثمة فجوة، إذ سيكون الدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥ سارى المفعول للمدة المتبقية من الأعوام الأربعة، حيث سيحكم جنوب السودان بموجب المرسوم الرئاسى. وخلال الخطاب، وجه سالفاكير اللوم إلى رئيس المجلس التشريعى لجنوب السودان، ونائبه، ومسئول الانضباط الحزبى لإحداثهم ارتباكات ومشكلات فى العملية الدستورية بسماحهم بعقد جلسات استماع علنية. وفيما يعد تنازلاً عن منطقة أببى، وجه سالفاكير أعضاء البرلمان لتضمين الدستور المقترح العبارة التالية: "ستصبح أببى جزءاً من جنوب السودان، إذا صوت أهاليها فى استفتاء على ذلك واتحازوا لتفضيلهم عند الاختيار".

وفى الوقت ذاته، أدى هجوم سالفاكير على ريك مشار إلى استقطاب

الكثيرين للدفاع عن مشار، بمن فيهم مستشار رئاسي من الاستوائية تحدث عن "الدور بالغ الأهمية لرياك مشار في الحكومة"، وكيف أن "معظم المهام الصعبة المحققة قد أنجزت بواسطته"، واتهم ذلك المستشار سالفاكير بأنه "قلق" من نائبه مشار - وراغب في الخط من قدره. أما سالفاكير فقد وبخ مشار وعنفه مرارا منذ أعرب، خلال مؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٨، عن رغبته في التنافس ضد سالفاكير على رئاسة الحركة. إلا أن هجوم سالفاكير على جيمس واتى إيقا، رئيس المجلس التشريعي لجنوب السودان وأحد الاستوائيين، كان مفاجأة بحق .. إذ كان إيقا "المداهن الرئيسي" لسالفاكير في الحكومة. وبالرغم من ذلك، فقد أعرب إيقا - على نحو صريح - عن انحيازه لخيار "الفيدرالية"، ومن ثم تأكيد مصداقيته لدى "رفاقه" الاستوائيين.

إن ما تبدي من تلك الدراما أن سالفاكير - بنمطه الخنوع - والذي أمضى معظم حياته غمرا في ظلال جون قرنق في خلفية المشهد، قد رغب في امتلاك سلطات زعيمه السابق. إلا أن سالفاكير كانت تنقصه المعية قرنق ورؤيته الثاقبة، كما كان ينقصه احترام حركة/ جيش تحرير السودان، بل والجنوبيين عامة. لقد كان سالفاكير أداة تحقيق انفصال الجنوب وتقرير مصيره. وكانت طموحاته ينظر إليها بأنها تفوق قدراته بكثير، وأنه كان أداة طيعة في أيدي أناس أقوىاء أحاطوا به.

وبالرغم من كل ما قاله أعضاء البرلمان عن مقاومتهم لسالفاكير، قام المجلس التشريعي لجنوب السودان بعد جلسات مطولة في السادس من تموز/ يوليو ٢٠١١ بتمرير الدستور الانتقالي المقترح عند قراءته الرابعة بموافقة ١٤ عضواً مقابل اعتراض خمسة أعضاء (أربعة منهم ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي، وعضو آخر مستقل). هذا، وقد تمت

الموافقة على المواد التي أثارت جدالات واسعة والتي خولت سالفاكير السلطة في إقالة حكام الولايات وحل مجالس ولاياتهم، وهو ما أقرته اللجنة الفنية للمراجعة، بالرغم من تصويت ٤٢ عضوا برلمانيا ضد تلك المواد. والمدهش هو كون المعارضين ليسوا أعضاء باللجنة الفرعية التي طرحت مسودة بلغة بديلة كان يمكن أن تزيد من إدراك مجلس الولايات. أما النزاع حول ما إذا كان النمط المتبع من قبل الحكومة ينعت بالفيدرالية أو بكونه "لامركزيا" فقد حسم لصالح الخيار الأخير بموافقة ١١٢ عضوا مقابل ٤٢. كذلك، فقد شرعت الحكومة في تعيين ٦٦ عضوا فيما سيصبح لاحقا برلمان جمهورية جنوب السودان. وبالمثل، فقد أتاح التصويت للحكومة تعيين ٢٠ عضوا آخرين في مجلس الولايات بواسطة سالفاكير، و٢٠ آخرين بواسطة مجلس الخرطوم... ولكن بأغلبية أقل بكثير، فقد كانت الموافقة بعدد ٧٩ صوتا مقابل اعتراض ٥٧ صوتا، وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت.

أما الانتكاسات الحكومية البسيطة فتضمنت قرارا بأن يكون للدستور الدائم مدى زمني يضاف إلى الوثيقة الختامية، وأن تخول لجنة محاربة الفساد سلطة المقاضاة، فضلا عن سلطة التحقيق، وألا يترك أولئك المشتبه فيهم ممن تم القبض عليهم أكثر من ٢٤ ساعة قبل أن يمثلوا أمام المحكمة، في مقابل الأيام السبعة التي أرادها القاضي الأسبق جون لوك جوك.

وبالرغم من اللغط الدائر على السنة أعضاء البرلمان في الأسابيع التي سبقت التصويت النهائي، فقد أذعنوا للضغوط في الأيام الأخيرة، بما فيها تهديد سالفاكير بتشكيل حكومة عسكرية إذا لم تتم الموافقة على الدستور المقترح. هذا، وقد سئل أعضاء البرلمان "هل أنتم مع الرئيس، أم ضده، إذ إن هذا هو دستور الرئيس؟" وحين تمت الموافقة على الدستور، تعرض أونيو تي أديقو نيكواك، زعيم

المعارضة في المجلس التشريعي لجنوب السودان، لضرب مبرح وذلك من قبل أعضاء بالاستخبارات الحربية.

إذاً، فقد أصبح لدى جمهورية جنوب السودان دستور لتبدأ بمقتضاه وجودها كدولة مستقلة. وهي الآن في حاجة إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية.

تمرد في التخوم

إن الهوى النسبي للنوير خلال السنوات الست الأولى من اتفاق السلام كان مفاجأة للحكومة، بل ولأنفسهم. بيد أن ذلك كان يدينهم لرغبتهم في أن يتحقق انفصال الجنوب وألا يتم اتهامهم بالتسبب في إحداث مشكلات خلال المسيرة نحو تحقيق الانفصال، لذا فقد عانوا إهانات كثيرة مثل إذلال قادتهم من أمثال باولينو ماتيب ورياك مشار. إلا أنه مع انتهاء الاستفتاء بنجاح، واتسم النوير بالعجلة وعدم التريث، لم يستطع كثير منهم الانتظار حتى حلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ ورغبوا في التعبير عن غضبهم. فبدلاً من القيام بعقد اجتماعات على الفرار الاستوائي، انضمت شبيبتهم الغاضبة إلى اللواء بيتر قديت ياك، والفريق جورج أطور.

أما قديت فإنه ضابط عمل جندياً بسلاح المظلات بالقوات المسلحة السودانية واشترك في حرب الخليج الأولى (١٩٩١). وبعد عودته إلى السودان، انضم قديت إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ولكنه انشق عنه عقب أن نشب الخصام ما بين رياك مشار وجون قرنق. وحين رجع مشار إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، مكث قديت في الشمال ليصبح مسئولاً كبيراً في قوة دفاع جنوب السودان بقيادة باولينو ماتيب. وكلاهما من النوير "البول" بمقاطعة مايوم بولاية الوحدة. هذا، وقد تقلب قديت مراراً في تحالفه مع الحكومة السودانية تارة،

وتحالفه مع الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال سنى الحرب تارة أخرى، قبل أن يعود ثانية إلى الجيش الشعبي نتيجة لإعلان جوبا. ثم أصبح قديت رئيسا لسلاح الدفاع الجوى فى مقر قيادة الجيش الشعبي فى بيلفام، وهى أعلى رتبة وُرفِعَ منصب تقلده ضابط سابق بقوة دفاع جنوب السودان، باستثناء باولينو ماتيب. وقد شارك قديت فى القتال الذى اندلع فى أببى عام ٢٠٠٨، ليصبح نائبا لقائد الفرقة الرابعة فى الجيش الشعبي فى ولاية واراب على حدود منطقة أببى. إن بيتر قديت قصير القامة، على خلاف النوير، وهو نحيل ولكن قوى يتسم بالتحفظ ... ويحكى أنه يغسل جانبا واحدا من وجهه، ثم يعود ليغسل الجانب الآخر ... فلا يغسل وجهه دفعة واحدة حتى يتمكن على الدوام من الاحتفاظ بإحدى عينيه مفتوحة.

إن شكاوى قديت ومظالمه قد تشابهت مع منشقين آخرين، إلا أنه قد أولى الشئون العسكرية اهتماما خاصا. وقد لاحظ قديت أن هناك قائمتين للضباط فى الجيش الشعبي لتحرير السودان: إحداهما خاصة بضباط الجيش الشعبي "الاعتياديين" ممن يتم منحهم ترقيات منتظمة، ولهم الأولوية فى تلقى دورات تدريبية، وكذا كونهم محل ثقة قيادات الجيش، وممن يجرى تعيينهم فى مناصب تستلزم قدرا كبيرا من المسؤولية. أما القائمة الأخرى فتحتوى ضباطا من "المشتبه فيهم"، والذين قاموا بالانشقاق عن الجيش الشعبي لتحرير السودان فى وقت ما. وقد ذكر قديت أنه مع اقتراب موعد الاستفتاء، فإن عددا كبيرا من الضباط السابقين بقوة دفاع جنوب السودان قد اعتبروا "غير لائقين"، أو تم إحالتهم على التقاعد. أما قديت فقد شارك الجنود والضباط السابقين بقوة دفاع جنوب السودان غضبهم بشأن ما استشعروا أنها عملية تكامل معيبة، تلك التى أعقبت إعلان جوبا فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦، زاعما أنها صيغت على غرار تلك

الموجهة للأنيانيا في أعقاب اتفاق أديس أبابا^(١).

أما العميد غانلوك قاي، وهو أحد الضباط المنمردين، فقد سبق قديت وأنشق بسبب استيائه من تزوير لانتخابات مما أدى إلى خسارة أنجلينا تيني درقون لمنصب حاكم ولاية الوحدة، وهي التي وعدته - حال فوزها - بمنصب قيادي بالولاية. كذلك، فإن العقيد ماتيوي بول جانق، أحد مخضرمي قوة دفاع جنوب السودان وأحد معاوني ياولينو ماتيب (الذي كان بمنزله في بانتيو، حيث تم مهاجمة المبنى وإحراقه مما تسبب في مقتل ١٦ حارسا شخصيا على يد قوات تابعة لتعبان دينق) ... فقد انضم أيضا إلى قديت. وقد سعى جانق إلى دمج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن الدمج قد أُلغى بعد اعتداءات الجيش الشعبي على قوات جانق. كذلك، كان اللواء بابيني مونيثويل، من القوات المسلحة السودانية، أحد الذين انشقوا.

ولعل القاسم المشترك لجميع المظالم المذكورة آنفا تمثل في صرخة الاستنفار بوجه "الهيمنة الدينكاوية". فبالرغم من أن رئيس أركان الدفاع آنذاك كان الفريق جيمس هوت مائي، وهو من النوير، فقد عزا متمرديو قوة دفاع جنوب السودان إخفاقات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى هيمنة الدينكا، في حلقات متصلة من تراتبية الهيمنة تمتد لأعلى حتى تصل إلى سالفاكير، وهو أيضا من الدينكا. وينسحب المنطق ذاته على تعبان دينق، وهو من النوير، إلا أنه قد عرف بأنه عميل

(١) إلا أن الفريق جوريف لاقو، والذي تكامل جيشه من "الأنيانيا" مع القوات الوطنية قد عارض ذلك الطرح قائلا إن قواته كانت تعامل بعدل وحيادية، إلا أنه لا يمكن إنكار وجود تعيينات هي مناصب بعينها، وترقيات، وتكليف بمسؤوليات، وتلقى دورات تدريبية .. إلخ. وبالفعل، فقد كان حين قرنى واحدا ممن استفادوا من المنح الدراسية المقدمة آنذاك .. والذي حصل على إجازة طويلة من الجيش لدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية والمقابل، ووفقا للاقو، فقد سعت حفنة من صغار الضباط بقيادة قرنى. وبعض السياسيين بقيادة غوربون موتوت إلى تقويض "التكامل".

للدinka الذين يديرون الجيش الشعبي لتحرير السودان.

إن قديت قد أعلن تمردة وعصيانه ضمن عشيرته من "البول" في مقاطعته، مايوم، بولاية الوحدة. وكان من المتوقع، آنذاك، أن يكون أهالي الولاية الذين يقاتلون الحاكم ويستتكرون تزويره لانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ ... متعاطفين. وفي الحادي عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أصدر المتمردون - الذين بنوا الاسم "التاريخي" لأنيانيا "جيش تحرير جنوب السودان" - إعلان مايوم. وقد اشتمل الإعلان على المظالم والشكاوى الاعتيادية: الفساد، والقيادة الديكتاتورية السيئة، وغياب الأمن، والهيئة التشريعية المسيسة، والانتخابات المعيبة، واستمرار سياسة الإقصاء، والفشل في إنشاء جيش وطني كفاء. وكأما قد وجه إعلان مايوم خطابه مباشرة إلى السياسيين في جوبا، فقد دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية تقوم بإجراء انتخابات عامة في جمهورية جنوب السودان في غضون عامين لانتخاب الجمعية التأسيسية والتي ستعلن الدستور الدائم لجمهورية جنوب السودان. على أن تكون الأولوية هي إمداد الأهالي بما يحتاجونه من خدمات. وكان واضحا من الذي سعى قديت إلى طلب المعونة والتأييد منه، "إنني أناشد الضباط، وعناصر المجتمع المدني، ورجال الجيش الشعبي لتحرير السودان ونسائه لنفض أيديهم من الصفوة في جوبا والانضمام إلينا في جهادنا لوضع جنوب السودان على الطريق المفضي إلى الانضمام إلى مصاف بلدان العالم المختلفة".

وفي أواخر أيار/ مايو ٢٠١١، كانت مقاطعة مايوم هدفا لحصار فرضه الجيش الشعبي لتحرير السودان عليها حين أعلن القائد تشارلز ماتشينق كول أن الحصار أدى إلى إحراق ما يناهز ٨٠٠٠ كوخ من أكواخ القش (توكول)، فضلا عن مقتل عدد من المدنيين وتهجير البعض، إذ سعى تعبان دينق إلى تأليب عشائر النوير الأخرى بالولاية ضد "البول". ونتيجة نفوذه بتلك التصريحات على الملأ، اقتيد

كول إلى المنفى فى جوبا، وبعد رفضه الاعتذار تم إقصاؤه فى الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ . هذا، وقد أخبرنى مستشار رئاسى فى حكومة جنوب السودان بأن ما قام به الجيش الشعبى لتحرير السودان يمكن تلخيصه فى كونه "حكومة فاشلة اعتمدت استراتيجية قذرة". وفى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، استجارت منظمات "النوير" هناك بالمجتمع الدولى ارتكانا إلى تصريحات كول، وإلى المزاعم بأن الجيش الشعبى قد ساعد سارقى قطعان الماشية، من وأراب، فى سرقة ٢٣٠٠٠ رأس ماشية من أهالى مايوم الواقعين تحت الحصار المفروض على المقاطعة. وقد شجب سالفاكير الذين اتهموه أمام المجتمع الدولى، واستنكر مطالبتهم بمثوله أمام المحكمة الدولية يلاهاى بتهمة انتهاكه لحقوق الإنسان فى مقاطعة مايوم.

وما أن قدم قديت يشن تمرد، حتى تم عزل يانتيو - عاصمة الولاية - وأضحت معظم الطرق ملقمة من قبل قواته، فى حين أعريت القبادات السياسية فى البحيرات وواراب عن مخاوفها المتنامية بشأن توغل النزاع وإمكانية وصوله إلى الولايتين، أما منتقدو الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رأوا أن قلق الدينكا البالغ قد ينبع من مخاوفهم من احتمال أن يسعى قديت للتأثر من الاعتداءات على عشيرته "البول". بيد أن تعبان دينق كان له تفسير مغاير: فوفقا لمحادثة هاتفية أجراها معى - من يانتيو - فى السابح عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، أشار دينق إلى أن حزب المؤتمر الوطنى لم يقبل مطلقا نتيجة الاستفتاء، فاستخدم جيش تحرير جنوب السودان، وجماعات مسلحة أخرى لإعادة الجنوب ثانية إلى السودان، كذلك، زعم دينق أن قديت والمسيرية والقوات المسلحة السودانية قد اتحدوا معا فى صراعهم فى أببى - خارج كادوقلى - وكذلك فى ولاية الوحدة، وأن لديهم الكثير من الأسلحة والذخائر والأغنام.

وبالإضافة إلى الاستياء الشديد الذي أبداه ضباط متقاعدون بقوة دفاع جنوب السودان وأناس آخرون ممن تربطهم صلات بالجيش الشعبي لتحرير السودان، كانت هناك أعداد غير معلومة ممن رفضوا الاعتراف بإعلان جوبا، وظلوا يدينون بالولاء للقوات المسلحة السودانية تحت قيادة اللواء جوردون كوني شول، الذي أضحي قائدا لقوة دفاع جنوب السودان في الخرطوم. وكان بعض أولئك الجنود، وبخاصة من هم تحت قيادة جابريل تانقيانقي وتوماس مايبور ... أعضاء في القوات المسلحة السودانية في الوحدات المشتركة/ المدمجة، وكانوا مصدرا دائما لعدم الاستقرار. وفي واقعيتين بعينهما، كان المدنيون من ملكال قد شوهدوا وهم في غمار القتال بين وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للقوات المسلحة السودانية قوامها رجال من قوة دفاع جنوب السودان، وبين وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ شرع كل من جابريل تانقيانقي وتوماس مايبور وغيرهما في تحريك جيش كثيف من الشمال (من الجلي أنه كان مجهزا من قبل القوات المسلحة السودانية) باتجاه أعالي النيل على امتداد الضفة الغربية لنهر النيل. وقد دل تسليحهم الكثيف على أن القوات المسلحة كانت تتوقع منهم محاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولكن في ضوء الأحداث التي تكشفنا، بدا جليا أنهم قد خدعوا مماليهم الشماليين إذ اعتزموا دمج تلك القوات في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي السابع من نيسان/ أبريل ٢٠١١، شرع جيش جابريل تانقيانقي وكان قوامه ٧٠٠٠ جندي (والذي ضم العديد من الشباب والسوة ممن التحقوا بتانقيانقي مؤخرا كوسيلة للظفر بمناصب في الجيش الشعبي لتحرير السودان) ... في الاندماج في الجيش الشعبي في قاعدتهم في كالدك، جنوب غرب ملكال مباشرة. وخلال تلك الفترة، كان تانقيانقي يهاتف

سالفكير - على نحو متصل إذ ساند سالفكير جهود الاندماج. ولكن في الثامن عشر من الشهر ذاته، وردت الأنباء بأن بيتر قاتويتش، قائد وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، والمعروف بمناهضته للاندماج ... قد أطلق ثلاثة أعيرة نارية في الهواء في المحيط المتاخم (كإشارة ما)، ليتبع ذلك قيام مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان، ذي الأغلبية الدينكاوية، بإطلاق النار بكثافة وتفريق قوات تانقيانقي. ونتيجة ما سبق، لقي ما تراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ جندي ومدني مصرعهم على أيدي مقاتلي الجيش الشعبي المهتاجين. أما أولئك الذين لم يقتلوا أو يفقدوا، فقد حوَصِر أُلْفان منهم بواسطة تانقيانقي الذي طلب أن تستأنف عملية الاندماج. إلا أن تانقيانقي ورفاقه قد تم القبض عليهم حيث أرسلوا إلى جوبا. تلا ذلك إرسال نحو ٢٠٠ من مقاتلي تانقيانقي إلى رامشيل، بالقرب من جوبا، لاستئناف الدمج، وتم ترحيل ما قدر بألفي جندي، معظمهم كان ما يزال يحمل أسلحة، إلى بابي بالقرب من هضبة دوليب، جنوب ملكال على نهر السوياط، لانتظار تقرير مصيرهم على أيدي القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان.

ومثلما كانت خطورة قيادات الجيش الشعبي المنشقين بالنسبة للحكومة، كان هناك قادة من "النوير" أكثر عدداً باستطاعتهم حشد عدد كبير جداً من الشبيبة الغاضبة، وذلك من التجمعات من رعاة الماشية على الأطراف، وفيما وراء هؤلاء يكمن غاضبون آخرون من شباب الشتات الغربي. إن أولئك الشباب - الموجهين أحياناً من قبل سياسيين وقادة حزبيين محبطين وأحياناً أخرى بفعل قياداتهم - عادة ما يكررون إظهارهم للقدرة على التحدى وهزيمة المحطين من الجيش الشعبي لتحرير السودان. ففي أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل، رفض الجيش الأبيض لشبيبة النوير في ولاية جونقلي ترك أسلحته حين يسوق ماشيته إلى مناطق "دينكاوية"، وقد كانت عاقبة ذلك سلسلة من المواجهات مع الجيش الشعبي

لتحرير السودان أفضت في النهاية إلى هزيمة "الجيش الأبيض" وانسحابه إلى منطقة إلى الجنوب من ملكال، ولكن الأمر قد خلف مئات من القتلى من مقاتلي "الجيش الشعبي". أما في شرق أعالي النيل، فكان لجيكاى النوير في محلية "ناصر" علاقات تصادمية بعيدة مع لو النوير في أكوبو إلى الجنوب. وقد قام جيكاى النوير - رغبة منهم في حماية قطعان ماشيتهم - بتكوين ميليشيا ذات صلات باللواء جارموث قاتكوث، مفوض محلية ناصر بولاية أعالي النيل، والقائد الأسبق لقوة دفاع جنوب السودان. ويعد أن نما إلى علم تلك الميليشيا أن موكبا للأمم المتحدة، تحت حراسة الجيش الشعبي لتحرير السودان، قد انطلق بمحاذاة نهر السوياط من ملكال إلى ناصر ومنها إلى أكوبو ... موكب يحمل أسلحة وذخائر لأعدائهم ... قامت بقتل العشرات من الجيش الشعبي وأجبرتهم على التراجع والانسحاب وجلب جميع عتاها من المقاطعة إلى ناصر. وفي النهاية، وافق شباب تجمعات رعى الماشية على نزع السلاح، وتم تجريد قاتكوث من مهامه ... إلا أن ذلك قد أبان جليا قدرات تلك الشبيبة الساخطة المتمردة.

لقد مثل جيش تحرير جنوب السودان التهديد الأكبر لحكومة الجنوب، إلا أنه لم يكن - بأية حال - التهديد الوحيد. إذ عمد الفريق المتقاعد جورج أطور إلى القيام بتمرد في أعقاب محاولته الفاشلة لإقصاء كول مانيانغ، رجل الحركة الشعبية القوى، عن منصبه كحاكم لولاية جونقلي في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠. وقد طالب أطور بوقف لإطلاق النار تعقبه انتخابات يتم الإشراف عليها. وكذا، دمج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ودفع تعويضات لأولئك المتضررين على يد الحكومة. كذلك فقد ذهب أطور إلى كون حركة/ جيش تحرير السودان قد أصبحت "نولة بوليسية" بعد أن أمسكت بزمام السلطة. هذا، وقد اعتبر تمرد أطور تحديا للدينكاوى قير تشوانغ ألونغ، وزير داخلية الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ومثله في ذلك مثل قديت، استطاع أطور حشد بعض ضباط الجيش الساخطين، إلا أن قاعدته التأييدية كانت من لو النوير، والذين أجبروا على نزع السلاح بواسطة الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكانوا يبحثون عن أسلحة لحماية أنفسهم وقطعان ماشيتهم من اعتداءات قبيلة "المورلي" المجاورة. هذا، وقد زود أطور جنوده بسلحين لكل منهم، سلاح للاستخدام الشخصي، وآخر لإرساله لأسرته، إذ كان أطور يدرك أن حماية الأسيرة وقطعان الماشية هما ما دفع هؤلاء إلى الانضمام لجيشه. ولقد تم إرسال عدد من الحملات من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان لدحر أطور، فباء بعضها بالهزيمة، وقُتل البعض الآخر في العثور عليه. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أصدر سالفاكير عفوا شمل جميع المتمردين، وانخرط أطور في محادثات مع وسطاء عديدين، إلا أنها انهارت بعد أن هاجم الجيش الشعبي قواته.

وفي أواخر شباط/ فبراير ٢٠١١، قامت قوات أطور بمهاجمة فم الزراف في قاون (والتي تعرف بنجناك الجديدة) شمال شرقي ولاية جونقلي، وانتزاعها من قبضة الجيش الشعبي لتحرير السودان - حيث قتل عدد من المدنيين. إلا أن القتل المدنيين كانوا أكثر حين استعادها الجيش الشعبي لتحرير السودان في اليوم التالي. وقد انصب غضب الأهالي على أطور نتيجة هجومه، وعلى الجيش الشعبي لعدم توفيره الحماية اللازمة. وبالرغم من هذا الهجوم، جدد سالفاكير وعده بالعفو عن المتمردين. إلا أنه بعد أيام قليلة، قام الجيش الشعبي بمهاجمة قوات أطور أثناء عبورها إحدى الممرات الخاضعة لوقف إطلاق النار بصحبة وسطاء كنسيين. وقد تفاقمت مشكلات أطور حين هجره الكثير من مقاتليه من "لو النوير" في نهاية موسم الجفاف في أيار/ مايو، وذلك للمشاركة في هجمات ضد "المورلي"، ولكن مع بداية هطول الأمطار رجع عدد غير معلوم من أولئك المقاتلين إليه. ومع عودتهم، بات

القتال حاميا في منطقة "أيود" بوسط جونقلي، حيث شن الجيش الشعبي لتحرير السودان حملة مشابهة لتلك التي شنها في "مايوم"، انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان، وتلويث لمياه الآبار، وإحراق القرى، واغتصاب النساء.

وفي الوقت ذاته، قام مقاتلو "المورلي" التابعون لمرشح آخر عانى ظلما في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ - ديفيد ياو ياو - بحركة تمرد في الجنوب الشرقي من ولاية جونقلي، حيث تواترت الأنباء عن اعتداءات على الجيش الشعبي لتحرير السودان ومنشأته، وخروقات لوقف إطلاق النار. وكان الرمز البارز في ذلك الصراع - السلطان إسماعيل قوني، الزعيم الأكبر لقبيلة "المورلي"، واللواء السابق في قوة دفاع جنوب السودان، والمستشار الرئاسي لحكومة جنوب السودان. إن محاولات دمج "المورلي" في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد باءت دائما بالفشل، ولم يتم نزع سلاحها بالكامل، وكانت ثمة شكوك في كون السلطان قوني غير ضالع في تلك الهجمات، بل وربما كان لا يزال على صلة بالخرطوم، التي يزورها على نحو متواتر. إن حجم "المورلي"، وفقاً لتعداد السكان الأخير، لا يجاوز حد الـ ١٥٠٠٠٠، إلا أن نزعتها للإغارة واختطاف الأطفال قد روعت منطقة شاسعة من جونقلي وأعلى النيل وغيرهما. إلا أنه عشية انفصال الجنوب، قام ديفيد ياو ياو بتوقيع اتفاقية مع حكومة جنوب السودان دعت إلى وقف قسري لإطلاق النار، وإعادة دمج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وإنشاء لجنة مشتركة لمتباحث بشأن قضايا اقتسام السلطة رغما عن أنه لم يتم تفعيل تلك اللجنة مطلقاً. إن قيام السلطان إسماعيل قوني بالتوقيع على الاتفاقية ممثلاً عن حكومة جنوب السودان كان سبباً في الخوف من أن يتم تعطيلها.

إن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد واجهته أيضاً تحديات في أعلى النيل من ميليشيات الشك التي تشكلت لحماية أراضيها من انتهاكات الدينكاريين الذين

شنوا حملة لإقصاء القبيلة عن الضفة الشرقية لنهر النيل، وحتى عن ملكال وذلك عام ٢٠٠٩ ... وهي أراضٍ اعتبرت موطنًا للشك منذ أزمان بعيدة. أما القتال، فكان صغودا وهبوطاً طيلة عامين كاملين، كان خلالهما الشك ضحية للدينكا المدعومين بواسطة عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أفضى ذلك إلى انشقاق الشك عن الجيش الشعبي، وجهات أمنية أخرى، مثل نشقاق روبرت غوانغ، إلا أنه في السابع والعشرين من آب/ أغسطس ٢٠١٠، قام غوانغ بتوقيع اتفاق "فاشودة" الذي دعا إلى وقف لإطلاق النار، وإعادة الاندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والتعهد بالتوصل إلى تسوية بشأن الحدود "القبلية" الداخلية. وتلا ذلك وقف لإطلاق النار، إلا أن إعادة الاندماج قد استغرقت خمسة شهور مما جعل نائبه جونسون أولونغ وأتباعه ينسحبون. أما الحدود فلم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها - وكان رياك مشار المتسبب في ذلك - فأضحى ذلك مصدراً للصراع والعنف المحتمل في غير موضع بجنوب السودان.

أما أولونغ فقد كان مقاتلاً بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة لام أكول، لكنه ترك الحركة ليصبح تاجراً في منطقة "القناة" على ضفاف نهر السوياط جنوب ملكال. وحيث اندلعت حرب الدينكا والشك، تم ترحيله من منطقة "القناة" ليخسر جميع ممتلكاته، لذا فقد تكون الأحداث التي أعقبت ذلك قد مثّلت رغبة منه في الانتقام. وقد رجع أولونغ إلى عملية الاندماج في "الدر"، وهي قرية تبعد ١١ كيلو متراً عن جنوب غرب ملكال. إلا أن صراعاً قد اندلع هاجم خلاله الجيش الشعبي لتحرير السودان، ذو الغالبية العددية الدينكاوية، قوات أولونغ، وقدرت أعداد الوفيات بـ ٦٠ قتيلاً فيما شرد ٧٠٠٠ مدني. وفي الصباح الباكر من الثاني عشر من آذار/ مارس ٢٠١١ عمدت قوات أولونغ إلى مهاجمة ملكال، لتصل إلى قلب المدينة إلا أنها قد أجبرت على الانسحاب. ووفقاً للـ Human Rights Watch قتل ٤٥

مقاتلاً ومتمرداً إضافياً خلال ذلك الاقتتال. وتعزى قدرة أولونغ على مهاجمة ملكال بنجاح إلى كون معظم قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان قد أرسلوا إلى فم الزراف فى قاون، وكذا إلى خور فلوس لقتال جورج أطور. وفى أعقاب الهجوم، تم القبض على العديد من الشلك، وضربهم، واتهامهم بكونهم أعضاء بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى.

أما باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، ووزير "السلام" فى حكومة تسيير الأعمال، والمنتمى إلى قبيلة "الشلك" ... فقد صرح بجلاء بأن جونسون أولونغ عميل للحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، وهو الزعم الذى دفع بلام أكول إلى مطالبة أموم بالتدزل عن حصانته البرلمانية حتى يمكن مقاضاته. وفى مقابلة لى مع أولونغ فى التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، أنكر أولونغ أية صلات تربطه بلام أكول، وصرح - بالمقابل - أنه يشغل منصب رئيس الأركان تحت قيادة جورج أطور. إن باقان أموم وقدامى أعضاء الحركة الشعبية من "الشلك" يعيشون معزولين فى الولاية، وبالرغم من عمليات التزوير إلا أن جميع مقاعد "الشلك" فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قد فاز بها مرشحو الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى. كذلك كان من الجلى أن "الشلك" قد صوتوا بكثافة ضد المرشح الرسمى للحركة الشعبية لمقعد حاكم ولاية أعالى النيل، سايمون كون بوتش، والذى شاع الاعتقاد بأنه ظفر بمنصبه نتيجة تداخله الشخصى مع سالفاكير، وقدر كبير من التزوير. أما من كان ليفوز عن جدارة فهو غاتلوك دينق، والذى شغل منصب حاكم الولاية مرتين عن حزب المؤتمر الوطنى، والذى رشع نفسه كمستقل فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

أما الدينكا فكان لهم نمط مغاير يختلف عن ذلك الذى للاستوائيين، ونوير

أعلى النيل الكبرى، فالدينكاويون يتوقع أن يخضعوا لحكومة يقودها رجل من بينهم، وتتشكل من الكثيرين من قبيلتهم. إلا أن التقارير الواردة من بحر الغزال الكبرى وجنوب غربى جونقلي ذات الكثافة السكانية الدينكاوية تشير إلى صورة أكثر تعقيدا، إن فشل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الحفاظ على الأمن، وكذا انخفاض معدلات التوظيف وغياب التنمية بالإضافة إلى مجموعة من المظالم المحلية مثل اعتقال شباب تسببوا فى حبل بعض الفتيات فى ولاية البحيرات... كل ذلك أسهم فى تأجيج حدة الغضب "الدينكاوى". إن الدينكا معرضون لاعتقال محلى، وقد شهد كل من أيار/ مايو، وحزيران/ يونيو ٢٠١١ جولة اقتتالية أخرى اندلعت حتى أنها توغلت إلى داخل رمبيك وانطوت على قتل النساء والأطفال طلبا للثأر. وبحلول عام ٢٠١٠، أضحت الاعتداء على قطعان الماشية على امتداد الأراضى الدينكاوية ظاهرة متفشية مستفحلة. وبالرغم من أن "دينكا البور" قد كانوا فى قلب سياسات حركة/ جيش تحرير السودان تحت قيادة قرنق إلا أنهم كانوا مؤمنين بأنه قد تم تجاوزهم من قبل فلاحى ولاية واراب التابعين لسالفاكير، وبخاصة فى توزيع الحقائق الوزارية فى حكومه ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. وبالرغم من ذلك الإيمان، فإن قلة من الدينكا بولاية واراب وولايات أخرى يبحر الغزال الكبرى كان يستنهضهم الصراع المسلح للرفيق "الدينكاوى" جورج أطور فى جونقلي.

إلا أنهم لم يستنهضوا جراء التمرد الذى أعلنه المخضرم الدينكاوى السلطان عبد الباقي أكلول من موطنه (قرية مريم بمحلية لقاقة بولاية جنوب كردفان)، لكن على الأرجح بسبب الغضب من سوء المعاملة التى يلحقها المسلمون على أيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب البلاد. لقد حارب السلطان أكلول "الأنيانيا" فى ستينيات القرن العشرين، كما حارب الجيش الشعبى لتحرير

السودان في ثمانينيات القرن وتسعينياته، وكان عضواً في قوة دفاع السودان عقب تأسيسها عام ١٩٩٧، ليصبح نائباً لباولينو ماتيب، وانضم إلى حكومة جنوب السودان كمستشار رئاسي في السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠٠٧ لحسم النزاعات بين القبائل التي تحيا في المناطق الحدودية لدارفور وجنوب كردفان (وهو منصب مريب إذ لا تقع كلتاها في جنوب السودان). ثم تلا ذلك أن تم استبعاده من ذلك المنصب لأنه - وفقاً لزمعه - قد انتقد حفلات شرب الخمر في مقار حركة/ جيش تحرير السودان، ولتصريحه بأن "يلدا يغص بالحانات هو بلد ملعون". ونتيجة لذلك، تم اتهامه بالرغبة في تطبيق الشريعة الإسلامية في الجنوب، ولعبد الباقي ٦٧ زوجاً (كلهن من الدينكا)، إذاً، فأبناؤه يكونون - بالفعل - جيشاً فيما بينهم، ولو أنهم يبدون منقسمين بين الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية. إن قوات السلطان عبد الباقي يقودها ابنه، حسن، وهو من مؤيدي الترابي. وعلى أية حال، فإن تمرد عبد الباقي لم يدم طويلاً، وسرعان ما عقد سلاماً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن قوافل هجرة الرعاة في أعالي النيل الكبرى، وبحر الغزال الكبرى غالباً ما تشهد زيادة في حدة العنف خلال موسم الرعي، وبخاصة عند اقتراب نهايته حيث لا يكون الرعاة بحاجة إلى مجازاة مضيفيهم المتشككين دائماً. بيد أن الصراع المتنامي في جونغلي وبحر الغزال الكبرى خلال الأسابيع الأخيرة من عملية السلام بدا أنه قد تأثر بمجموعة عوامل متباينة. فغياب الأمن في المناطق الحدودية الفاصلة بين شمال البلاد وجنوبها، وما يتبعه من انتقال أعداد كبيرة من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى مناطق يمكن أن تكون حلبة للصراع مع القوات المسلحة السودانية... قد يزعج المجتمعات المحلية. إن الحظر المفروض من قبل حزب المؤتمر الوطني على نقل الوقود (المحروقات) والطعام إلى الجنوب قد خلق

عجزاً مصطنعاً، وارتفاعاً بالغاً في الأسعار، وذلك - أيضاً - يمكن أن يكون عاملاً لعدم الاستقرار. كذلك، كانت ثمة عوامل محلية أدت إلى تأجيج العنف.

كذلك فمن الدلالات الهامة أثر موجات التمرد في المناطق المجاورة. وبصفة خاصة، كان لقيام جورج أطور بتسليح "لو النوير" عاقبة متوقعة تماماً ألا وهي قيام النوير بتوجيه أسلحتهم بوجه "المورلي"، إلا أن حجم الإغارة على قطعان الماشية وسرقتها لم يكن متوقعاً، إذ تم سرقة عشرات الآلاف من رؤس الماشية، كذلك فقد قتل المئات من "النوير" و"المورلي" في الاقتتال فيما بينهما. ولهذه التمردات عدد من الأسباب المباشرة ضعف وعدم نجاعة إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلاً عن عدم شرعيتها بالأساس، ذلك الضعف الذي يتضح بصورة أكثر جلاء على مستوى الولايات، وكذلك فساد الجيش الشعبي لتحرير السودان وسوء إدارته، وعدم قدرته على توفير الأمن للمدنيين إذا ما تم تسريح الجماعات المسلحة أو نزع سلاحها، فضلاً عن أن الجنود ذوي الطموح، وكذا السياسيين المحبطين يجدون أنه من السهولة يمكن أن ينطلقوا ليشرهوا السلاح ضمن رافد كبير يضم شباباً عاطلين وآخرين تم تسريحهم تبقى خياراتهم محدودة للغاية فيما يتعلق بقرص العمل أو التوظيف، على النحو الذي يجعل تجنيدهم في صفوف الجيش أو تلقيهم منافع حين تسريحهم الخيار الأمثل في مقتضى تلك الأحوال.

إن غالبية المقاتلين في موجات التمرد عند نهاية عملية السلام كانوا من "نوير" أعالي النيل الكبرى. وقد عكس ذلك شعوراً مكثفاً بالمظالم مما أعطى صراعهم مساحة من "الوحدة". إن ثقافة "النوير" ثقافة شמוש جموح، فإذا ما اجتمع النوير، وذلك دينهم، للقيام بهدف ما، فما هو إلا زمن وجير حتى تدب الضغينة والأحقاد فيما بينهم. بيد أن الخطر الأعظم الذي ينطوي عليه صراع "النوير" هو أنه ما دامت "الهيمنة الديكتاتورية" هي صرختهم الاستنفارية الرئيسية، إذاً فقد يجدون

أنفسهم ضالعين في حرب مع "الدينكا". وقد جرى ذلك في تسعينيات القرن العشرين حيث كانت العواقب وخيمة، إن من المرجح أن تربو أعداد من قتل في هذا الصراع على أعداد قتلى حرب الشمال/ الجنوب، ويبدو أن هذا السيناريو كان يلوح في الأفق.

ومن دون إجراء أية استشارات مع رفاقه، أجرى بيتر قديت مباحثات مع الحكومة السودانية في نيروبي بكينيا في الثالث من آب/ أغسطس ٢٠١١، والتي استكملت في جوبا. وقد تم التوصل، مبدئياً، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، تلا ذلك شروع قواته في التجمع في "قاي كانغ" بمقاطعة مايوم. كذلك، فقد ووفق أيضاً على أن تتحرك القوات نحو مابيل، وهي قاعدة تدريب تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان تقع في غرب بحر الغزال، حيث سيتم الاندماج هناك. ووفقاً لتقديرات أتيحت للمؤلف، تراوحت أعداد تلك القوات ما بين (٥٠٠ - ٦٠٠ مقاتل)، شاملة غير المقاتلين المصاحبين لهم. وفي بدايات عام ٢٠١٢، كان قديت ما يزال ضيفاً على حكومة السودان في فندق "ريجنسي" في جوبا، في الوقت الذي كانت قواته لا تزال في انتظار الاندماج في مابيل، رافضة نزع سلاحها إلى أن يتم تخصيص الرتب والمناصب. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، قامت قوات تابعة لكل من غاتلوك قاي وغابرييل تانقيانقي بالانضمام إلى قوات قديت في مابيل. ولم يكن ثمة شك في أن تأخر الاندماج كان بسبب معارضة جيمس هوت ماي، رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعدد آخر من كبار الضباط، لخوفهم من أن اندماج مقاتلين غير موثوقين قد يضعف شوكة جيشه. هذا، وقد قام المذكورون (جيمس ماي والآخرين) بعرقلة اندماج قوة دفاع جنوب السودان بعد إعلان جوبا عام ٢٠٠٦ للأسباب ذاتها.

وفضلاً عن الاندماج، قال قديت إن سالفالكير وافق على إنشاء لجنة سياسية

مشتركة مهمتها تناول المشكلات القومية في البلاد، ومن بينها مشكلة الفساد. إلا أنه لم يكن ثمة اتفاق مكتوب، ولم يتم تأسيس أية لجنة سياسية. كذلك، لم يتم تعيين أى من حلفاء قديت في المناصب الحكومية، ولم يعد هو ثانية إلى صفوف الجيش، وكان هناك تهديد دائم بأن المقاتلين المنتظرين للاندماج في مابيل، والبالغ عددهم نحواً من ١٧٠٠ مقاتل، قد ينتهى بهم المطاف إن عاجلاً أو آجلاً إلى التقاتل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان.

إن الانحراف الأكبر الذى جرى تمثل فى كون العملية لم تنته التمرد فى ولاية "الوحدة" إذ ظلت معظم قوات جيش تحرير جنوب السودان على حالها، وتولى الفريق جيمس قاي يوش القيادة حيث كان يابىنى مونيتويل نائباً له. وفى بدايات تشرين الثانى/ نوفمبر قام ألف مقاتل من تلك القوات بالاستيلاء على مايوم، فى وقت قصير ليتوغلوا فى الأسابيع اللاحقة وينتشروا فى النصف الشمالى من ولاية "الوحدة"، موطن غالبية آبار النفط بجنوب السودان. وبالرغم من أعدادهم المحدودة إلا أنهم قد تمكنوا من أداء مهامهم نظراً لتعاون رؤساء القبائل وأصحاب قطعان الماشية معهم، فضلاً عن استياء قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان غير الراغبة فى المجازفة بحياتها للدفاع عن حكم تعبان دينق الممقوت على نطاق واسع. وبالرغم من أنه بنهاية عام ٢٠١١ لم يكن جيش تحرير جنوب السودان قد استولى على هدفه الرئيسى، بانقيو، إلا أن الجيش الشعبى لتحرير السودان قد بدا عاجزاً عن التغلب عليه، وظل الصراع قائماً بلا حسم، وفى حين أنكر المتمردون أن جيش تحرير جنوب السودان كان يجند شباب الجنوب بالإكراه، وليس فقط "النوير"، فى الخرطوم وغيرها استعداداً للجولة القادمة من الهجمات فى ولاية "الوحدة"، كانت ثمة تقارير موثوقة قد أكدت ذلك الأمر.

وبعد ستسلاام قديت لحكومة جنوب السودان، بدت قيادات جيش تحرير جنوب

السودان المتبقية ملتزمة بإحراز انتصارات عسكرية هامة قبل التفكير في إجراء مفاوضات مع جوبا ... باستثناء جورج أطور الذي أقنعت ميريديت بريستون، من مركز الحوار الإنساني ومقره جنيف بسويسرا، بالذهاب إلى نيروبي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر للاجتماع ليومين بمسئولي الأمن بمكتب سالفاكير. إلا أن مطالب أطور الخاصة بمنصب قيادية في حكومة جنوب السودان، والتعويضات لأولئك المتضررين من الحرب في جونقلي، وإقالة حكومة ولاية جونقلي، والاتفاق على إجراء انتخابات قومية مبكرة ... قد رفضت جميعها. ورغمما عن هذا، صرح أطور بأنه على استعداد لاستئناف المفاوضات في أي وقت، إذ لم يستبعد أن تجرى المفاوضات ثانية في نيروبي. وبعد مرور ثلاثة أسابيع قام أطور بإبلاغى بأنه "لا يمكن الوثوق في الكينيين إذ يمكن دائما شراء ذممهم"، وبأنه يبحث عن وسيط آخر مناسب.

إن حكومة جنوب السودان قد اعتبرت فشل المفاوضات نصرا سياسيا إذ أظهر المتمردين الانقسام فيما بينهم، وغضبت قيادات جيش تحرير جنوب السودان من أطور الذي أجهضت أفعاله مساعيهم الهادفة إلى تشكيل كيان تمردى موحد تحت قيادة واحدة. ونظرا لكون أطور دينكاويا، وكون غالبية قواته من "النوير"، لم ينظر إليه على أنه زعيم ملائم للكافة. وبالفعل، فقد أخبرنى قائد بجيش تحرير جنوب السودان بأنه "إذا حاول حزب المؤتمر الوطنى أن يفرض أطور قائدا لنا، فنحن نفضل سالفاكير"، فى حين قال متمرد ينتمى إلى "النوير" إن جعل دينكاوى يقود جيشا من النوير "سيجعل سالفاكير يضحك كثيرا".

هذا، وقد بدا جليا أن المرشح الذى يفضلهُ جيش تحرير جنوب السودان كقائد للكيان التمردى الموحد المقترح هو جوردهون بواى، وهو شاب ألمعى يدرس القانون فى "أوتاوا" بكندا. إن صعود نجم بواى يرجع إلى عدة عوامل: كونه "نويريا" من

محلية ناصر بشرق أعالي النيل، والتي يؤمن البعض أنها لم تحصل على ما تستحقه أو تستأهله من قبل القيادة. كذلك، فإن بواي متعلم يجيد الإنجليزية بطلاقة وغير منحدر من صفوف الجيش، فضلاً عن أنه ينتمي إلى "الشنات النويري" الذي كان يمارس تأثيراً متنامياً في التطورات السياسية بجنوب السودان. كذلك، فإنه وبنهاية عام ٢٠١١، كان ذلك "الشنات النويري" في أمريكا الشمالية قد تبنى نهجاً راديكالياً متنامياً الوتيرة (يشكل "النوير" المجموعة الأكبر حجماً من شتات جنوب السودان بالمهجر). إن غالبية "الشنات النويري" يؤيدون "الجيش الأبيض لشبيبة النوير" نظراً لاستيائهم من سياسات الحكومة التي تستهدف نزع سلاحهم، والذين يؤمنون بأنها تتركهم مهددين من قبل "المورلي" المجاورين لهم، وخاصة عقب الاعتداء عليهم في آب/ أغسطس ٢٠١١ - والذي جاء انتقاماً من هجوم شنه "لو النوير" في حزيران/ يونيو - حيث قتل نحو ٧٠٠ شخص، وتم اختطاف العشرات وسرقة عشرات الآلاف من قطعان الماشية. هذا، وقد خلصت أقلية ما إلى أنه لا يمكن إصلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن مصالح "النوير" ورغباتهم لن تتحقق إلا بعد الإطاحة بالحكومة وانضمام "النوير" إلى صفوف المتمردين على النحو الذي انتهجه جوردون بواي.

ووفقاً لجيمس نوت بوت، الناطق باسم الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، وأحد أفراد "الشنات" في الخرطوم، فإن مسئولى الأمن بالجيش الديمقراطي قد كشفوا، في الثاني عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، عن مخطط للجيش الشعبي لتحرير السودان لاغتيال جورج أطور في الخرطوم، وأنه قد تم احتجاز الضالعين في هذا المخطط، بواسطة الحكومة السودانية. إلا أنه، وللتعظيم على وجود أطور في الخرطوم، أعلن في تسريب صحافي لاحق أن المخطط قد جرت أحداثه في منزل أطور في خور فلوس بولاية جونقلي. وبالرغم من تشكك البعض

في وجود مخطط، بالأساس، لقتل أطور في الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر، هو وتوماس دوت وهو مواطن أمريكي وعضو بجيش تحرير جنوب السودان. وقد أبانت تحريات أجريتها أن المسئولين الأوغنديين قد أبلغوا أطور أثناء مفاوضاته مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي جرت في نيروبي، برغبة الرئيس الأوغندي، يوري موسيفيني، في لقائه على أفراد في كمبالا (علما بأنهما قد التقيا قبل ذلك مرتين حين كان أطور نائبا لرئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان)، وهي دعوة تكرر توجيهها خلال الأسابيع التالية. وقد ذكر نوت بوت أنه وسلطات الأمن السودانية قد استحثوا أطور بالآ يذهب، ولكنه أصر على الذهاب، ووفقا للترتيبات المعدة من قبل الأوغنديين سافر أطور جواً إلى كيغالي للتعتيم على وجهته الحقيقية، لتقله سيارة إلى كمبالا. ويكاد يكون من المؤكد أن أطور وتوماس دوت قد قتلا على أيدي قوات الأمن التابعة للرئيس موسيفيني أثناء نومهما في أحد فنادق كمبالا ثم سلمت جثثاهما إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، على الرغم من استحالة أن يكون قد تم أخذ جثتيهما إلى الحدود الأوغندية مع جنوب السودان، وتسليمهما للجيش الشعبي الذي زعم بأنهما قد قتلا أثناء محاولتهما القيام بمفرديهما بتمرد في التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في مقاطعة موزوبو بوسط الإستوائية.

ووفقاً لما قاله جيمس بوت، فإن اغتيال أطور لن يؤدي إلى إحلال السلام، لأن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد نجح فقط في قطع أحد الفروع، إلا أنه لم يمس جذور المشكلة. وفي حين كان ثمة ابتهاج كبير في دوائر حكومة جنوب السودان لمقتل أطور، صرح المتمردون بأن هدف تحقيق الوحدة سيضحي أكثر سهولة في ظل غياب أطور، وأنه ليس من الممكن إجراء أية مفاوضات بشرق إفريقيا في غياب وسيط قوي، إن الأثر المباشر لاجتيال جورج أطور تمثل في زيادة

حدة القلاقل فى جوبا، والتي كانت تعاني بالفعل موجات من الجرائم عزاها حاكمها كليمنت واني إلى جهاز الشرطة. كذلك، كانت ثمة مخاوف من أن يقوم أقرباء أطور وأصدقائه بشن هجوم انتقامي ثاراً لمقتله. وعلى أية حال، لم يدم الابتهاج طويلاً، ففي الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ شن "الجيش الأبيض" لتسيببة النوير" هجوماً كاسحا على "المورلي". ففي أعقاب الهجوم الذى شنته "المورلي" على "لو النوير" فى آب/ أغسطس، كان الهجوم الانتقامي قد أضحي وشيكا، حيث تمثلت ردة الفعل من جانب الحكومة السودانية، والأمم المتحدة، والكنائس فى القيام بجهود واسعة النطاق للمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت حكومة جنوب السودان، وكذا الأمم المتحدة قوات إلى بيبور لحماية المدنيين. إلا أن عملية السلام قد انهارت، ولم يؤد الوجود العسكري فى أراضى "المورلي" إلى إنشاء عزيمة "لو النوير"، ومع بدايات كانون الأول/ ديسمبر صار الهجوم متوقعا.

أما ما لم يكن متوقعا فنطاق الهجوم ومداه ... ذلك الهجوم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ من شبيبة "لو النوير" المسلحة جيدا (والتي سلحت، فى معظمها، بواسطة أطور، بالرغم من رغبة الجيش الديمقراطي لجنوب السودان فى أن يهاجم "اللو" الحكومة، وليس "المورلي")، إلى جانب أعداد محدودة من جيكانى النوير، وكاور النوير، وبينكا تويك من "البور". وخلال الأسبوعين التاليين، زعم مندوب "المورلي" فى بيبور أن الهجوم قد أسفر عن مقتل ما يزيد عن ٣٠٠٠ من "المورلي" وتشريد ١٠٠٠٠٠ منهم، فضلا عن إحراق معظم أماكن التوطن بالمنطقة، وسرقة ٨٠٠٠٠ من رؤوس الماشية، على الرغم من أن الكثيرين يعتبرون تلك الأرقام مبالغاً فيها على نحو كبير. إذ كان باستطاعة الشباب من "المورلي" الهرب بقطعان ماشيتهم. إن الأساس المنطقي وراء هذا الهجوم قد تم الإفصاح عنه خلال تسريب صحافى مروع تم تذييله بأنه أعد فى أكوبو بجونقلي، ولكن من شبه المؤكد أنه قد أعد

بواسطة "الشتات النويري" في مهجره بالولايات المتحدة الأمريكية. ويقول التسريب: بما أن الحكومة التي نزعمت سلاح المدنيين عام ٢٠٠٦ قد أخفقت في حماية "النوير" من هجمات "المورلي"، فقد قرر شباب "النوير" حماية أسباب معيشتهم ومصادر أرزاقهم. وللقيام بذلك، قررنا نحن - شباب "النوير" - مهاجمة أراضي "المورلي" وإيادة قبيلة "المورلي" من على وجه البسيطة قاطبة إذ ذاك هو السبيل الأوحـد لضمان تأمين قطعان ماشية "النوير" في الأجل الطويل. إن السبيل الوحيد لحسم مشكلة "المورلي" يتمثل في إبادةهم بقوة السلاح.

لقد هرع رياك مشار، نائب الرئيس، إلى حيث المشهد، وسعى حثيثاً - وإن رافق ذلك خطر كبير - إلى إقناع شباب "لو النوير" بالامتناع عن مهاجمة "المورلي"، إلا أنه قد قوبل بالتجاهل ... وهو التجاهل ذاته الذي قابله به متمردو "النوير". أما سالفاكير، فقد كان في تلك الأثناء يمضى معظم الوقت في زيارة موطنه في "واراب"، حيث انصرم وقت طويل قبل أن يعود ثانية. وفي تصريح له إلى تليفزيون جنوب السودان، زعم أن هناك معدلات عالية للأمراض التناسلية بين "المورلي" تقضى إلى انخفاض معدلات المواليد، بما يدفع القبيلة إلى اختطاف أطفال جيرانها^(١). أما الجيش الشعبي لتحرير السودان فقد أبدى سعياً رمزياً لمجابهة "الجيش الأبيض لشبيبة النوير"، ولكن بدا جلياً أن معظم مقاتلي الجيش الشعبي لم

(١) يسود الاعتقاد في جنوب السودان أن الدافع إلى خطف "المورلي" للأطفال أنهم يعانون أمراضاً تناسلية، وأن لديهم "ممارسات جنسية" بعينها تقضى إلى اضطرابات ومشكلات فيما يخص "الحمل" لدى نسايتهم. بيد أن ما سبق لا تؤيده أية أبحاث عمية رصينة. والمعلوم أنه منذ بدايات القرن التاسع عشر، على أدنى تقدير، يقوم "المورلي" بشراء الأطفال من "دينكا البور" المجاورين لقبيلتهم، وأنه في فترات لاحقة حديثة العهد نسبياً، امتنهن بعض "المورلي" خطف الأطفال بالإكراه وبيعهم إلى أفراد قبيلتهم، بل مقايضتهم في نظير رؤوس الماشية والتي يستخدمونها كمهور للنساء. هذا، ويتم تنشئة الأطفال المختطفين كأفراد من "المورلي".

يكونوا راغبين في قتال "اللو"، إذ من المرجح أن كثيرا منهم كانوا يؤمنون بأهداف "اللو" بل ساعدوهم وانضموا إلى "الجيش الأبيض". وفي تلك الأثناء، وفي بيبور، وقف كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والأمم المتحدة على الحياد، فلم يتدخلوا أثناء قيام "الجيش الأبيض" بإحراق المدينة وقتل أي شاب - بل وأي شخص عثروا عليه. هذا، وقد زعم شباب "النوير" أنهم قاموا بتحرير بعض الأطفال المحتجزين. أما التصريحات الصادرة لاحقا عن حكومة جنوب السودان، وكذا الأمم المتحدة، التي يهنئان فيها أنفسهما بجهودهما، ويعزيان إخفاقهما إلى نقص الموارد، ويزعمان أنهما قد أجبرا "الجيش الأبيض" على الرحيل... فكانت تصريحات غير مقنعة الغرض منها خدمة أغراضهما. ففي ذروة هجوم "الجيش الأبيض"، كان أقصى ما فعلته الأمم المتحدة نصيحة "المردى" بالدفاع عن أرواحهم "أما "الجيش الأبيض" فلم تتم ملاحقته من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولا من قبل الأمم المتحدة، بل ترك وشأنه. بعد أن خلص زعماءه إلى أن أهدافه قد تم تحقيقها. وقد ألفت صحيفة "التايمز" البريطانية قدرا قليلا من المسؤولية على حكومة جنوب السودان، والتي قالت إنها "دولة فاشلة". وخلصت بالمقابل إلى أن الأمم المتحدة قد أخفقت في أكثر أعبائها من حيث الأهمية: منع اندلاع الحرب، وحماية الأرواح ووقف العنف. إنه لعار على الأمم المتحدة... والأسوأ أنها ظاهرة قاشية رائجة". (التايمز، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

تمثلت ردة فعل الحكومة السودانية في الدعوة إلى جولة أخرى لنزع السلاح... وهي السياسة التي اعتمدت - على نحو متكرر - إلا أنها باءت بالفشل، بل لقد أفضت، في الواقع وعلى نحو مباشر، إلى المأساة التي نحن بصدددها. وبدعم من الأمم المتحدة، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بحملة مكثفة لنزع السلاح في جونغلي عام ٢٠٠٦، والتي أفضت - كذلك - إلى صدامات بين "الجيش الأبيض"

والجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي النهاية، أوقف الجيش الشعبي حملته قبل أن يتم نزع سلاح "المورلي" وما صاحب ذلك من نتيجة حتمية تمثلت في توظيف "المورلي" تفوقها في الأسلحة والعتاد لمهاجمة جيرانها. لقد قمت بالتنقل كثيراً في ربوع جونقلي عام ٢٠٠٦، حيث أخبرت من قبل أناس موجودين في أماكن متفرقة باستعدادهم للقيام طوعية بتسليم أسلحتهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، إذا وفر لهم الأمن وإذا أكد لهم جميعاً أنه قد تم نزع سلاح جميع القبائل يوماً تمييزاً. إلا أن الجيش الشعبي لم يستطع توفير الأمن، ولم يكن أمام القبائل الأخرى سبيل سوى بيع عدد من رؤوس ماشيتها لشراء أسلحة للدفاع عن أنفسهم، مما أدى، بدوره، إلى جولة جديدة للاقتتال القبلي. وفي عام ٢٠٠٩، كنت في جونقلي حيث شهدت حملة جديدة لنزع السلاح بواسطة الجيش الشعبي لتحرير السودان. والتي كان لها العواقب المساوية ذاتها. وبالفعل، فقد أدى إخفاق تلك الحملة إلى فتح المجال أمام أطور لإقامة علاقة مع "اللو" عن طريق إمدادهم بالأسلحة. وبالرغم من السجل الحافل بالإخفاقات، وبالرغم من اعتداءات "الجيش الأبيض" على "المورلي"، قامت حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان - ثانية - بالتوصية بسياسة لنزع السلاح.

كان متمرّدو الجنوب الذين لم يتمكنوا من حشد أصحاب قطعان الماشية من "اللو" ذوي الاستقلالية الفكرية، وحلفائهم ... أولئك المتمرّدون الذين لم يسبق لهم مطلقاً حشد قوة فاعلة كذلك بمفردهم - رغماً عن ذلك - سعداء بإنجازات "الجيش الأبيض"، وإمكانية قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بالسعى لنزع أسلحتهم. أما اللواء بابيني مونيئويل، نائب قائد جيش تحرير جنوب السودان، فقد قال: "إن سالفاكير قد أعلن الحرب على "اللو"، فإذا ما قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بقتال "اللو"، فسوف يلجأون إلى جيش تحرير جنوب السودان"، فيما لاحظ أحد

قادة التمرد أنه إذا سعى الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى نزع سلاح "اللو"، فسيرقص المتمردون الآخرون طرباً. أما غاي بول تونغ، ممثل "الجيش الأبيض" فى أمريكا الشمالية، والعضو البارز فى تجمع "جنوب السودان" فى سياتل فقد أشار إلى "أن الجيش الأبيض ليس له ارتباطات بالمتمردين ولا تجمعهم بهم أية علاقات، كما أنه غير ضالع فى أى تمرد ضد الحكومة السودانية"، هذا بالرغم من قوله إن "قتال الجيش الأبيض يصب فى مصلحة المتمردين". كذلك، فليس ثمة دلائل على دعم الخرطوم للجيش الأبيض. وبالرغم من تهديده الوحشى بإيادة قبيلة "المورلى" عن آخرها من على وجه البسيطة، إلا أن "الجيش الأبيض" لم يعد على ذلك القدر من القوة التى حاربت مع ريك مشار فى هجومه المروع على "بور" عام ١٩٩١، بل ربما لم يعد "الجيش الأبيض" ذاته الذى حارب معركة خاسرة ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان عام ٢٠٠٦. فوقفا لغوردون بواي:

أن "الجيش الأبيض" موصول بالمناف العالمى السائد حيث يمتلك أفراد هواتف نقالة ويرغبون فى اقتناء سلع غربية إذ لم يعودوا راضين بحياتهم كأصحاب قطعان ماشية... ويقوم المتمردون بإقناعهم بأن السبيل الوحيد لحماية قطعانهم، وتنمية محيطهم والنهوض به، وامتلاكهم ما يرغبون فيه من سلع وأمتعة وخلافه هو توجيه مهاراتهم القتالية نحو مآرب سياسية والعمل على الإطاحة بالحكومة.

وحتى أثناء جلب مقاتلى "الجيش الأبيض" لقطعانهم وما تم نهبه من أسلاب إلى ديارهم، شرع "المورلى" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان وشرطة جنوب السودان فى الانشقاق وشن هجمات انتقامية على المدنيين من "اللو"، قتل خلالها العشرات، أما ديفيد ياواو، الذى سبقت الإشارة إليه، ذلك "المورلى" الذى عمل مدرساً فى اسابق، ثم شن هجوماً تبعه اتفاق مع الحكومة - فقد انشق أيضاً حيث اتجه هو وأتباعه إلى هضبة بوما فى جنوب شرق جونقلي. وقد تواترت أخبار

مفادها قيام أفراد من "تويوسا" وقبائل أخرى حليفة للمورلي بترك الجيش الشعبي لتحرير السودان والعودة إلى مواطنهم وديارهم. إن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم ينجح مطلقاً في التغلب على الثباين في الهويات القبلية لجنوده، وفشل بالتالي في خلق "مزاج" قومي فيما بينهم. ونتيجة لذلك، عادة ما عمل الجيش الشعبي كمجموعة من الميليشيات والفصائل القتالية التي يدين أعضاؤها بالولاء لقبائلهم أو قادتهم الأفراد بأكثر من ولائهم للتراتبية الهرمية للجيش الشعبي. ونتيجة لذلك، كان الأرجح أن يكون الجيش الشعبي لتحرير السودان مصدراً لتفاقم الصراعات المحلية، وليس أداة لإنهاؤها على نحو مرض.

وفي حين برزت الفوضى في أعالي النيل الكبرى، فإن غياب القانون وسرقة الماشية والقتل طلباً للثأر قد كان السمة الغالبة في بحر الغزال الكبرى. كذلك، كانت ثمة دلائل على تصاعد وتيرة الاستياء في مناطق كانت إلى عهد قريب مناطق آمنة. إن بيتر سولي، السياسي المخضرم المنتمى إلى جماعة "الباري" بوسط الاستوائية، قد قام بمحاولة باع بالفشل المحقق حين أقدم على صراع مسلح في غرب الاستوائية، أما اللواء تونق لوال أيات، وهو دينكاوي من شمال بحر الغزال ورئيس الحزب الديمقراطي المتحد، فقد أسس ما سماه "حزب الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان"، وقوامه ٥٠٠٠ جندي على حد زعمه، على الرغم من أن قليلين هم من يأخذونه على محمل الجد. إن جنوب السودان، بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد نصف عام فقط من حصوله على الاستقلال يبدو هشاً للغاية، كما أن خطر الفوضى الداخلية يبدو مخيفاً بأكثر من ذلك المفروض من قبل الخرطوم، بالرغم من كون الاثنين مترابطين. إلا أن حكومة جنوب السودان قد اكتسبت قدراً من الثقة جراء تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، في توقيت مثير للشبهات، بمصادقته على بيع جنوب السودان سلاحاً أمريكياً. وقد تلا ذلك القرار، مرسوم

رئاسى أمريكى بإرسال خمسة من كبار العسكريين الأمريكيين إلى جنوب السودان لمساعدة بعثة الأمم المتحدة هناك، والذي قال الكاتب الأمريكى لورانس فريدمان أنه "ينطوى على عسكرة العلاقات الأمريكية مع جنوب السودان"، كما يلفت الانتباه إلى كذب الولايات المتحدة فى أن مسوغ إرسال هؤلاء العسكريين هو أن المحكمة الجنائية الدولية لن يكون بوسعها محاكمتهم، حيث إن جنوب السودان دولة غير عضو بها ... تزامن هذا مع ضغط الولايات المتحدة على حكومة السودان للتوصل إلى اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية ذاتها " بشأن الاتهامات الموجهة إلى الرئيس عمر البشير.

إن حزب المؤتمر الوطنى لم يكن واضحاً أبداً ما إذا كان راغباً فى تعضيد موقفه التساومى بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء وضمان بقاء حكومة جنوب السودان ضعيفة هشة، أو محاولته الإطاحة بحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان. كان التصويت فى الاستفتاء وقبل حزب المؤتمر الوطنى بنتيجته يعنى أن استقلال جنوب السودان بات حقيقة لا يمكن إنكارها، ومن ثم فإن المبرر الوحيد لتأييد الإطاحة بحكومة الحركة الشعبية كان الرغبة فى أن تحل محلها حكومة أخرى يستطيع حزب المؤتمر الوطنى التعامل معها على نحو أكثر يسراً. كان ذلك احتمالاً قائماً بالفعل، إلا أن الأهداف قد تخضع لتغيرات سريعة ومذهلة فى السودان، ولكن المحصلة فى نهاية عملية لسلام تمتعت فى رغبة حزب المؤتمر الوطنى، على أرجح تقدير، فى توظيف "وكلائه" Proxies كقوى مضادة تعمل لتعادل تأثير الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجعل حكومة جنوب السودان فى انشغال بالهموم الأمنية لأمد غير محدد، والضغط لإحداث توافق بشأن عدد من القضايا المتعلقة لمرحلة ما بعد الاستفتاء. بيد أن حزب المؤتمر الوطنى يتسم بالبراجماتية والانتهازية السياسية، فإذا ما تبدى له أن بإمكانه المشاركة فى

تقويض حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان بون أن يتكبد نفقات مالية وسياسية طائلة، فسوف يمضى قدما نحو تحقيق مأربه دون كثير التفات إلى ما قد يثنى عزيمته من معارضة داخلية.

غير بناء اقتصاد التبعية،

لقد نال جنوب السودان استقلاله في ظل عائدات حكومية تبلغ مليار دولار أمريكي تتأى ما نسبته ٩٨٪ منها من عائدات النفط. بيد أن الجنوب السوداني لم يفعل شيئا خلال ١٢ عاما من الصراع المسلح وستة أعوام ونصف العام في الحكومة للبحث عن مصادر بديلة للعائد، فضلا عن عدم القيام بإعادة هيكلة الاقتصاد. ولقد كانت المشكلة حادة للغاية، وبخاصة في تجمعات السكنى النيلية، التي عانت ارتكانا شبة تام إلى الأنماط التقليدية لرعى الماشية، التي لم تكن منتجة فحسب، بل كانت مسئولة عن تنامي معدلات سرقة الماشية وتأجيج حدة الخلافات فيما بين الرعاة، التي لم يكن الجيش الشعبي لتحرير السودان موفقا على الإطلاق في احتوائها منذ التوقيع على اتفاق السلام. أما الصناعة النفطية فقد أوجت حدة الفساد الراسخ بالفعل، وكرست البون الشاسع بين مستويات الدخل المختلفة في مجتمع كان - إلى وقت قريب للغاية - يقيم موازين المساواة والعدالة، كما تسببت الصناعة النفطية في مشكلات بيئية متنامية، وجعلت الحكومة تعتمد على "الربح" المتحصل، بدلا من اعتمادها على الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، فإذا ما استرشدنا بتجارب البلدان الأخرى، ألفينا البلدان المعتمدة على النفط لديها تضخم وانخفاض في قيمة العملة الوطنية، ومن ثم تدهور القيمة الشرائية لها ... وما يسببه ذلك من إضعاف للصناعة المحلية والزراعة، وإنفاق تلك الدول مبالغ طائلة على مشروعاتها العسكرية بما يفوق ما تنفقه البلدان غير النفطية. كذلك، فقد كان يتم توجيه أكثر من ٤٠٪ من الإنفاق الحكومى صوب "الخدمات الأمنية".

وفى مواجهة تلك الحقائق، كان يعتمد إلى توجيه السياسات الاقتصادية للحكومة نحو استقطاب التأييد من خلال "الرافد الوظيفي" إلى الحد الذى قدر معه أن ٧٧/ من الإيرادات الحكومية يذهب إلى دفع "الرواتب"، ليترك القليل لبرامج التنمية الحقيقية. أما برلمان جمهوريه جنوب السودان فقد عمد إلى تصحيح المسار عن طريق استيعاب الأعضاء الجنوبيين فى البرلمان بالخرطوم وكذا بمجلس الوزراء واستقطابهم بما أدى إلى أن أضحت حكومة الجنوب إحدى أكبر الحكومات فى العالم بالمقارنة بحجم السكان القائمة على خدمتهم، إذا، فقد حل النظام الوراثى محل مفهوم "السودان الجديد" كأيدولوجية حاكمة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

مضت الحكومة ترنو إلى جذب الاستثمار الأجنبى للوفاء باحتياجات البلاد من البنى التحتية، وتوفير الخدمات، وكذا الاضطلاع بدور رائد فى التنمية. فوفقا لرياك مشار، نائب الرئيس، فإن المشروعات المنشأة والممولة من قبل المستثمرين ستتملكها الحكومة وفق جدول زمنى متفق عليه. هذا، وقد أعلن مشار "إننا سنقوم بجمع ٥٠٠ مليار دولار أمريكى كاستثمارات خاصة، وذلك خلال السنوات الخمس القادمة لبناء هذه الأمة لتلحق ببقية بلدان العالم من حيث تنمية بنيتها التحتية". وعلى ضوء هذا، صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون تحفيز الاستثمار لعام ٢٠١١ ومشروع قانون الضرائب لعام ٢٠١١ بهدف أن يكون المناخ مواتيا للمستثمرين المحتملين".

كذلك، يمكن تلمس ملامح الفلسفة الاقتصادية للحكومة فى مصادقتها على إخضاع موارد الدولة، وبخاصة الأراضى، لاعتبارات البيع أو التأجير التمويلي، فوفقا لدراسة أعدتها جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، وهى المنظمة الأهلية الدولية التى كانت الأقرب إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال سنى الحرب،

فإن الحكومة قد باعت ٩٪ من الأراضي إلى المستثمرين الأجانب بحلول الاستقلال. إن نحو ٢,٦ مليون هكتار من الأراضي كان يفترض أن يستخدم في إنشاء مشاريع زراعية، وكذا في توليد الوقود الحيوي وزراعة الغابات. وقد وجدت الدراسة أن الأراضي قد بيعت بقيمتها الاسمية، حيث بيع الهكتار في بعض الأحيان بثمن بخس (٤ بنسات).

إلا أنه ليس مستغرباً من جيش في صورة حزب أمضى سنى عمره برمتها في تحالفات سياسية كان فيها تابعاً يعوزه الاستقلال، حزب لم يبد أدنى اهتمام بالحكم الذاتي في الجنوب بأكثر من الفكاك من قبضة "الجلابة" ... أن يسعى نحو سياسات اقتصادية تكاملية لبناء جنوب السودان - الدولة الوليدة - حتى ولو كان تابعاً كدينه المعهود !!

تغيير النظام في الشمال

في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عمت تظاهرات نظمت من قبل العديد من المنظمات الشبابية ثلاث بلدات في الخرطوم، فضلاً عن جامعات عدة، ومدن شمالية أخرى ... في استجابة لإعلان النتائج المبدئية لاستفتاء الجنوب. أما المتظاهرون الذين أنشأوا مواقع للتواصل الاجتماعي على الإنترنت على غرار الاحتجاجات التونسية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، فقد طالبوا بالبشير بالتنحي عن حكم البلاد، كما دعوا إلى تغيير النظام. كذلك، فقد كانت أهاليهم. "لا لا للفلاء، لا لا للفساد، جوعت الناس يا رقاص" وتونس ومصر والسودان إيد واحدة". هذا، وقد جرى اعتقال عشرات الطلاب، من بينهم عدد من أولاد الصفوة السياسية السودانية، حيث توفي أحدهم لاحقاً، كما كانت هناك تقارير عن تعذيب وانتهاكات جنسية مورست بحق أولئك المعتقلين بمعدلات لم يسمع بها من قبل في

شمال السودان. أما التظاهرات التي نظمها الشباب بين الحين والآخر فاستمرت حتى أيار/ مايو في شمال السودان ودارفور، إلا أن أحزاب المعارضة الشمالية ظلت على مبعدة، وقدمت مساعدات في مجال الاتصالات وإتاحة الدعم القانوني لمن تم القبض عليه، والخدمات العلاجية لمن أصيب.

لقد انطوت كتلة المتظاهرين على "الفايسبوك" على ثلة من طلاب الجامعة الراديكاليين، لم يخطر كثير منهم في السياسة على نحو كثيف وفعال من قبل، إلى جانب "شباب" آخرين ... الشباب، ذلك المفهوم المطاط في السودان الذي يمكن أن يشمل فئة عمرية تتراوح ما بين (١٥ - ٤٠ عاماً). وفي الماضي، عادة ما مثلت الجامعات السودانية مراكزاً للتمرد، ولكن في ظل حكم حزب المؤتمر الوطني، والذي عمل على زيادة عدد الجامعات على نحو كبير، تم "أسلمة" الجامعات، لتصبح أدوات للمهينة الحكومية. ونتيجة لذلك، كانت معظم اتحادات الطلاب بالجامعات السودانية تدار بواسطة حزب المؤتمر الوطني. لذا، لم تكن الجامعات السودانية قواعد أصيلة للتمرد، كما الحال في تونس ومصر. لقد كان لبعض الطلاب المنتمين إلى مناطق تتسم بغليان سياسي - كجنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة، وشرق السودان، ودارفور - قابلية محتملة لتحدي الحكومة على نحو راديكالي، كما اتسموا بنزعة أكبر للعنف. ولقد بدا هذا جلياً حين عمت الاضطرابات والفوضى عقب مصرع جون قرتق، حيث كانت الشبيبة من دارفور وجبال النوبة هي المهينة. كذلك، كانت هناك قلة من الطلاب والشباب من "الكتلة النيلية" قد تحمست جراء الوقائع المتلاحقة في تونس ومصر، وبخاصة الأخيرة. وقد توجب على الشباب السوداني، مثلهم في ذلك مثل المصريين، التغلب على مخاوفه المشروعة من حكومة لا حدود لعنفها وبطشها بالمتظاهرين السلميين العزل، إلا أنهم - وبخلاف المصريين - لم يكونوا مشبعين بالكراهية التي يضرها نظراؤهم الشماليون للحكومة وسلطات

الأمن. وفضلا عن تلك الصفوة من الشباب السوداني، ثمة شباب مهمش في الخرطوم ومدن كثيرة أخرى ... شباب فقير وعاطل من العمل ليس لديه طموحات تذكر - شباب قد يكون إدراكه السياسي محدودا، إلا أنه ليس لديه الكثير ليخسره، ولذا يمكن جذبته بسهولة إلى الصراعات والاحتجاجات الشعبية، بيد أنه - ومع بدايات عام ٢٠١٢ - لم يحدث ذلك.

وفي حين لم تبادر الأحزاب السياسية بالتظاهرات، ناهيك عن قيادتها لها ... فقد استخدمتها كمخبط قط، أو فلنقل كأنبوب اختبار تستشعر بواسطته مواقف السودانيين واتجاهاتهم، ومدى رغبتهم وعزمهم على مجابهة نظام الحكم. ومن بين الأحزاب السودانية، فإن حزب المؤتمر الشعبي، والحزب الشيوعي السوداني هما فقط من يمكن اعتباره شديد الحماسة لانتفاضات شعبية. وكلا الحزبين لديه قاعدة عضوية محدودة، وحضور غير طاغ لدى عموم الشعب السوداني. فالشيوعية هي رديف الإلحاد لدى معظم السودانيين، ومن ثم فهي ممقوتة من جانبهم، أما حزب المؤتمر الشعبي فهو رديف الترابي، الذي يظل الشخصية الممقوتة الأولى في السودان بأسره. إلا أن الحزبين لديهما قدرات تنظيمية ورؤى أيديولوجية أكثر وضوحا من أي من أحزاب المعارضة الأخرى. ونتيجة لذلك، كان الحزبان محطاً لانتهاكات الحكومة ومضايقاتها التوقيفية، وبخاصة ضد حزب المؤتمر الشعبي. وبالفعل، كان ثمة تخوف في دوائر حزب المؤتمر الوطني من أنه نظرا لقيام الترابي وبعض رفاقه باختيار أناس والدفع بهم داخل الخدمات الأمنية والاستخباراتية بالبلاد، فقد يكون لهم بذلك "أشخاص كامتون" يمكن استدعائهم لمعارضة نظام الحكم. حين يحين أجل ذلك، إن البعض قد نسي أن حزب المؤتمر الوطني قد وقف عاجزا عن استخدام الجيش لمواجهة الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة في أم درمان عام ٢٠٠٨، واعتمدت - بالمقابل - على قوات جهاز الأمن والاستخبارات

الوطني بقيادة الفريق أول صلاح عبد الله قوش. لقد كانت هناك تفسيرات عديدة لغياب الجيش، إلا أن التفسير الشائع الذي لاقى رواجا وقبولا كان تخوف حزب المؤتمر الوطني من أن يكون ضباطه البارزون واقعين تحت سيطرة الترابي. لذا، فقد كان إبراهيم السنوسي، الذراع اليمنى للترابي، محقا حين خلص إلى أن "المعارضة ضعيفة لكون الحكومة قد عمدت إلى تفتيت الأحزاب، فضلا عن أن قادة الأحزاب غير مستعدين للذهاب إلى المعتقلات". أما الاستثناء الوحيد فكان المخضرم/ محمد إبراهيم نجود - السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، والذي ذهب بمفرده، من دون أي من أعضاء الحزب، إلى الشوارع الملتهبة آنذاك. وقد شارك نجود في تظاهرة بوسط الخرطوم لمدة دقيقة واحدة تقريبا !! - وهي فترة زمنية كافية للغاية لكي يتم تصويره، قبل أن يتم القبض عليه.

إن قدرة الأجهزة الأمنية على القبض على المتظاهرين بسرعة، واستخدام القسوة المفرطة معهم، واختراق مواقع التواصل الاجتماعي بنجاح، فضلا عن كون المشاركة من قبل مستخدمي تلك المواقع محدودة للغاية إذا ما قورنت بمثيلاتها في تونس ومصر ... كل ذلك يفسر - جزئياً - فشل التظاهرات في حشد عدد أكبر من السودانيين. كذلك، هناك تفسير آخر مفاده عدم حماسة الأحزاب المعارضة لتلك المظاهرات، بل إن بعضها ما يزال يأمل في أن يحول دون وقوع انتفاضات شعبية، من خلال التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني. وحتى بالنسبة لتلك الأحزاب التي تفضل مبدأ "الانتفاضة"، كانت ثمة شكوك حول التوقيت المناسب للقيام بها. لقد خشيت بعض الأحزاب من كون حزب المؤتمر الوطني يرغب في التعجيل بانتفاضة "مبكرة" يمكنه معها أن يخمد نيرانها قبل أن تقوى شوكتها ويشتد عودها، فيما رغبت أخرى في أن يتم طرح الثقة - بالكلية - عن الحكومة جراء انفصال الجنوب، وعدم الرغبة في رؤيتها وهي تتدخل في مسيرة عملية السلام بالبلاد.

وخلال سني الحكم "الإسلامي"، تحرر كثير من السودانيين من الوهم، وفقدوا ثقتهم في السياسة والبلاد وجل زعمائهم ... فيما لم يعاصر الشباب، بحكم عامل العمر، إلا حزب المؤتمر الوطني، كما لم يكونوا يعلمون إلا القليل عن عادات القتال لدى الجيل الذي سبقهم، وكانوا يجاهدون لمحاولة فهم الاضطرابات بين ظهرائهم، وتلك المنتشرة في الشرق الأوسط بأسره، في سعيهم لتلمس الطريق. أما زعيم حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي فقد أدليا دلوهما فأخفقا ... وأما الترابي، زعيم حزب المؤتمر الشعبي، فيعتبره معظم السودانيين الشماليين السبب الرئيسي لتفكك السودان، فيما اختزل الحزب الشيوعي السوداني في عقد تحالفات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تلك الحركة غير الموثوقة من قبل الكثيرين من أهالي السودان.

كذلك، فإن التضارب الحادث في القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان كان سببا آخر للاستجابة الضعيفة للمطالب الداعية إلى انتفاضة شعبية في ٢٠١١. وبينما كانت عناصر من الحركة بقيادة ياسر عرمان ترغب في التحالف مع قوى معارضة أخرى، تم وضع عرمان في موقف حرج من قبل القطاع الجنوبي للحركة الراغب في أن يفضى الاستقرار إلى ضمان نجاح عملية السلام، ومن قبل قائده المباشر، مالك عقار إير، غير الواثق في الأحزاب الشمالية، حيث انصب اهتمامه على "المشورات الشعبية"، وفي السادس من شباط/ فبراير ٢٠١١، أخبرني مالك عقار بأن:

"رياح التغيير قد هبت، بيد أنني أحسب أنه من غير الحسيف أن نخطر في انتفاضات في الوقت الراهن. إن الأحزاب الشمالية ليست تصادمية النزعة، إذ اعتمدت تاريخيا على الحركة الشعبية لتحرير السودان لمجابهة حزب المؤتمر الوطني نيابة عنها. لقد أرادوا استغلالنا للوصول إلى قصر الرئاسة، بيد أننا أدركنا أنه

إذا كان بوسعنا أن نصل بأى من كان إلى "القصر"، فلماذا لا نصل نحن إليه؟ ألا إننا عازمون على المضي قدماً إذا أخذوا زمام المبادرة. وتبقى الحاجة ماسة إلى القيادة، ووجدها الحركة الشعبية لتحرير السودان من تمتلك تلك القيادة. إننى أحسب أننا يجب ألا نصطدم بحزب المؤتمر الوطنى. إن الأحزاب الأخرى هى من الهشاشة والضعف بحيث يسهل أن تنحو بعيداً فى هذا الوقت أو ذاك.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى لم تضع أية خطط بشأن احتمالية أن تتولد توترات قد تفضى إلى مصادرة أصول الحركة من قبل أجهزة الأمن السودانية، أو أن يجبر ياسر عرمان على مغادرة البلاد ... الأمر الذى حذر الحزب الشيوعى السودانى من مغبته.

كذلك، كانت الحركة منقسمة بولاءاتها تجاه الجنوب ولديها -مثلها فى ذلك مثل نظيرتها الجنوبية- ميل للتفكير فى حلول عسكرية لمشكلات سياسية لم تكن تتوافق ومزاج عموم السودانين عند انبثاق توترات الربيع العربى. وتضمن ذلك، أيضاً، النداءات المتكررة من قبل ياسر عرمان بالتدخل العسكرى الأمريكى. وفى الوقت ذاته، كانت مطالبة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بإسقاط النظام قد قام بها كل من مالك عقار اير، وعبد العزيز آدم الحلو، اللذين كانا فى حماية قواتهما وحماية ياسر عرمان خارج البلاد، فى حين لم تتم استشارة أعضاء الحركة على امتداد السودان. هذا، وقد أخبرنى مسئول بحزب المؤتمر الوطنى بأن "ياسر عرمان كان يريد تثبيت قدميه فى الشمال، بل وفى بنغازى، واستقطاب إمدادات من الجنوب، بل وربما من أوغندا".

أما إحدى مزايا النظام، فإنه بالرغم من أن العلاقات كانت ما تزال متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان أوروبا، إلا أن السودان -وخلافاً لما كان عليه فى تسعينيات القرن العشرين- لم يكن يعاني عزلة إقليمية. فمع نهاية عملية

السلام، كان لحزب المؤتمر الوطنى روابط تعاونية مع إثيوبيا، فضلا عن إحراز تقدم فى العلاقات مع الرئيس التشادى إدريس ديبي لإنهاء دعمهما المتبادل للمتحاربين بالوكالة، وهو الأمر الذى صمد لاختيار الزمن وسط دهشة الكثيرين. هذا، فضلا عن احتفاظ حزب المؤتمر الوطنى بعلاقات حميمة مع رئيس إريتريا، أسياسى أفورقى ... تلك الشخصية المراوغة المخاطلة. أما العلاقات مع الجارة الشمالية - مصر - فكان يكتنفها القموض نظرا للأوضاع غير المستقرة بها، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى قد رحب بسقوط نظام حسنى مبارك، وراودته آمال عراض بشأن تنامى نفوذ الإخوان المسلمين فى مصر، لذين تربطه بهم علاقات وثيقة. كذلك، يقوم حزب المؤتمر الوطنى برفد المعارضة الليبية بالدعم المالى، وهنا أيضا لأن الحزب كان آملا فى أن الإسلاميين بليبيا سيبلون بلاء حسنا فى مرحلة ما بعد القذافى، ولكون القذافى قد أضحى المؤيد الأبرز لحركة العدل والمساواة. وفى حين أن الانتفاضات الشعبية التى انتشرت على امتداد الشرق الأوسط عام ٢٠١١ قد أحدثت رجفة شديدة لقادة الحزب، فقد استشعر أولئك القادة - كديدنهم - أنه إذا أمكنهم فحسب تهدئة العواصف السياسية القائمة (آنذاك)، فإن التوجهات الإقليمية الأشمل ستكون موافقة لهم، وأن النظام سيجتاز أزمته بأقوى مما كان من قبل. ولكن الأمر ذا الدلالة الهامة، على الأرجح، ووفقا للدكتور منصور خالد عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، "هو ضعف معارضى نظام الحكم"، والذين قال عنهم منصور خالد إنهم المعارضون الأقل نفوذا وفاعلية مقارنة بمن رأهم على مدار سنى عمره.

هذا، وقد ألح حزب المؤتمر الوطنى فى القول بأن الأحوال فى السودان لا يمكن أن يتم مقارنتها بنظيرتها فى تونس أو مصر، على الرغم من أن المثقف البارز والرمز الإصلاحى فى الحزب، الدكتور/ غازى صلاح الدين، قد رأى فى تلك

التطورات قوة دافعة لقضية الديمقراطية، حيث كتب:

فى الماضى، ساد اعتقاد عام بأن ما يسمى "الأحزاب الأيديولوجية" - كالجبهة الإسلامية القومية وحزب المؤتمر الوطنى - تأمرت على الأنظمة الديمقراطية لصالح خدمة وجهة نظرها الضيقة عن الحكومة والمجتمع. هذا الأمر يتغير حالياً. هناك تصريحات قاطعة بالانضمام إلى ركب الديمقراطية تصدر عن الجميع بمن فيهم الأحزاب الإسلامية الصاعدة، وهو الأمر الذى سيضطلع بدور كبير فى ترسيخ الاستقرار والديمقراطية فى الإقليم، وفى السودان (الدكتور/ غازى صلاح الدين - ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الشرقية والإفريقية، لندن، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

وعلى وجه التحديد، فقد آمن الدكتور/ غازى صلاح الدين بأن إمساك الإسلاميين بزمام السلطة والحكم فى الوطن العربى من خلال انتخابات ديمقراطية سيعمل على طمأنة الإسلاميين بالسودان، ولكن وفقاً للمشهد السائد المتطوى على اعتقالات متواترة للسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، والمتطوى أيضاً على إغلاق الصحف، فإن التقدم باتجاه تحقيق الديمقراطية أمر غير مشاهد ألبتة.

وفى الوقت ذاته، كانت الجهود تبذل لجعل النظام فى السودان آمناً إزاء التغييرات الكاسحة فى الإقليم. وفى أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، أعلن الرئيس عمر البشير، البالغ من العمر ٦٧ عاماً آنذاك، أنه لا ينتوى الترشح للرئاسة ثانية، كما بدا أنه قد صادق على مطالبات تدعو إلى أن يكون الحد الأقصى لعمر مرشح الرئاسة ٦٠ عاماً. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد قام بتفعيل أنشطته مع مجموعات الشباب الذين تم إمدادهم بموارد بشرية ومالية، كما قام بتبنى وجهة نظر الحكومة بإيجاد فرص عمل لهم، أو ترشيحهم لوظائف بعينها، وتنظيم أنشطتهم الاجتماعية، وتطوير منظور لاهتماماتهم ... كل ذلك بغية إحداث إصلاحات بالنظام بدون

الاضطرابات والقلق التي شهدت تمهيدا لها بالشرق الأوسط. وطبقا لدلالات اتطوت عليها مواقف العديد من الدبلوماسيين الغربيين، فإن حزب المؤتمر الوطني قد حالفه التوفيق في الترويج لنفسه بأنه حزب الاعتدال. وقد عقب الصادق المهدي على هذا الأمر بالقول إن "حزب المؤتمر الوطني يستخدم تكتيك حسنى مبارك حين قال إنه لو رفضتنا، فسوف تصطدم بالمتطرفين، وبذا فإن الحزب السياسى الوحيد المتسم بالتنظيم، فى مصر، هو "الإخوان المسلمين". وكان أحد اقترايات النظام من الشببية أن يتم تعيينهم فى مناصب وزارية، ومناصب أخرى، ولعل التعيين الذى لاقى الكثير من اهتمام وسائط الإعلام السودانية، كان تعيين سناء حمد، وزيرة للإعلام. وقد مثلت سناء، البالغة آنذاك ٣١ عاما، ذات الخلفية الأكاديمية، التى نعتت نفسها بأنها إسلامية ليبرالية... الصورة الجديدة لحزب المؤتمر الوطنى التى رغب فى أن يقدمها للعالم. وبينما كانت سناء حمد عادة ما تنتقد اتخاذ القرار فى أروقة حزب المؤتمر الوطنى، فقد أوضحت بجلاء أن ثمة خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها تتعلق بسياسات الحزب، والتعيينات السياسية. ولم تكن المبادئ التى تتبناها سناء حمد تختلف كثيرا عن تلك الخاصة بعموم الحزب. ونتيجة لذلك، فإن حزب المؤتمر الوطنى لم يواجه تحديات المعارضة فحسب، بل كان يتحتم عليه تقرير المدى الذى يمكنه - من خلاله - الاستجابة للضغوط المتنامية من أعضائه المطالبين بإجراءات إصلاحية.

حزب المؤتمر الوطنى، وحكومة ألوان الطيف السياسى،

وصياغة دستور البلاد

صُممت جهود حزب المؤتمر الوطنى بشأن صياغة دستور للبلاد، وتشكيل حكومة تضم شتى ألوان الطيف السياسى ... لإعادة التواصل مع جمهور تحرر من أوهام اتفاق السلام الشامل ولتدخل الأجنى فى شئون البلاد، ولتحمل قدر من

المسئولية عن كارثة انفصال الجنوب، وبالتالي حماية نفسه من أخطار التيارات الراديكالية، المحلية والإقليمية معا ... إلا أن إحداث التوازن المنشود لن يكون بالأمر الهين. فإرضاء المؤيدين الراغبين فى دستور إسلامى صريح وسياسات إسلامية واضحة لا يتناغم مع جهود الدفع بإسلاميين معتدلين من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى فى الحكومة، إذ يتطلب ذلك منحهم مجموعة من الامتيازات لاسترضاء مؤيديهم. فبحظر تلك الامتيازات، فضلت العناصر الأكثر راديكالية فى هذين الحزبين العمل مع قوى الإجماع الوطنى للضغط من أجل إشعال انتفاضة فى البلاد.

وقد أضحى التفاوض أولوية قصوى للحزب الحاكم مع التصويت لصالح انفصال الجنوب وتهديد الصديق المهدى بالانضمام لأولئك الداعين إلى تغيير نظام الحكم، ما لم يصل إلى اتفاق مع حزب المؤتمر الوطنى. ومنذ البداية، أدار الفريق صديق محمد إسماعيل - الأمين العام لحزب الأمة القومى - دفة المفاوضات وكان أكثر مؤيديها حماسة. وقد اعتبر إسماعيل المفاوضات الفرصة الأخيرة أمام الحزب الحاكم لحل سلمى، وإلا قلن يكون أمام حزب الأمة القومى سوى تأييد إطاحة الحكومة عن طريق الانتفاضة. إن المطالب المنشودة قد تمتلكت فى دستور ديمقراطى يتيح للأحزاب كافة فرصه المشاركة فى العملية السياسية، وإقامة علاقات طيبة مع جنوب السودان، ومناصرة حقوق لإنسان، وإنشاء فيدرالية فاعلة، إلى جانب حسم النزاع فى دارفور، والتوافق بشأن آلية تقود إلى انتخابات قومية فى غضون ثلاثة أعوام، وفى ظل مفوضية قومية للانتخابات قد أعيد هيكلتها. هذا، وقد صرح صديق إسماعيل، فى منتصف آذار/ مارس ٢٠١١ بأنه متفائل بنتائج إيجابية خلال أسبوع، حيث توقع أن يحسم الأمر من خلال اجتماع ما بين البشير والصديق المهدى، إلا أنه - ومع نهاية عملية السلام - لم تكن ثمة اتفاقات ما بين

حزب المؤتمر الوطني وأحزاب المعارضة الرئيسية.

وبالرغم من إيمان زعيمى الحزبين بخيار "الانتفاضة"، إلا أن ذلك قد أرقهما - على الأرجح- بأكثر مما أرق البشير ورفاقه المؤمنين بأن حزب المؤتمر الوطنى فى مأمّن من موجات التمرد التى اكتسحت العالم العربى، وذلك بسبب ما زعموه من وجود ليبرالية ولا مركزية للسلطة فى الولايات السودانية. لقد كان الصادق المهدي وعثمان الميرغنى متشوقين للانضمام إلى الحكومة، بيد أنهما كانا بحاجة إلى ضمانات بأنهما لا يدعمان ديكتاتورية، وبالتالي يضمنان تأييد أعضاء حزبيهما. كذلك، فلا يوجد أدنى شك فى مخاوفهما الحقيقية، وبخاصة مخاوف المهدي، من أن تهبط البلاد فى منحدر كذلك الذى هبطت إليه ليبيا، وذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة من بينها عدد لا بأس به تربطه علاقات بحزب المؤتمر الوطنى، وكذلك بعض الجماعات الإسلامية فى الخارج. لقد أعلن الصادق المهدي أنه قد يكون "طوباويا" إلا أنه يأمل فى "ربيع عربى بلا عنف". بيد أن حزب المؤتمر الوطنى لم يعدم أوراقا للعب. إذ قد يفضل البشير أن يضم حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى إلى صفوف الحكومة، ولكن إذا كان الثمن باهظا، فإن حزب المؤتمر الوطنى بوسعه تغيير المسار والتحالف مع الفصائل الإسلامية، وإن كانت صغيرة نسبيا، مثل منتدى السلام العادل الذى يترأسه الطيب مصطفى - خال البشير، ورئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" - وكذا التحالف مع جماعة "أنصار السنة" ذات الطابع الوهابى، وجماعة "الإخوان المسلمون".

وفى الثانى من حزيران/ يونيو ٢٠١١، أعلن البشير أنه فى أعقاب انفصال جنوب السودان سيتم صياغة دستور جديد للسودان، كجزء من "الجمهورية الثانية"، على أن يعرض للتصويت عليه فى استفتاء جماهيرى، وأن حزب المؤتمر الوطنى عازم على استقطاب جميع القوى السياسية السودانية لصياغته. وقد ربط البشير

ذلك بتشكيل حكومة تضم شتى ألوان الطيف السياسى وفقا لأجندة يتفق عليها مع الأحزاب السياسية الأخرى. ومع نهاية عملية السلام، كان حزب المؤتمر الوطنى قد أجرى التعديلات الفنية اللازمة على الدستور، ففي مرحلة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، سيكون الاهتمام منصبا على التوصل إلى اتفاق بشأن "دستور دائم" زعم المسئولون الانتهاء من صياغته بحلول تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠١١. ولئلا توحى التعديلات المقترحة بالضعف، قام البشير باستبعاد فكرة الانتخابات المبكرة، مشيرا إلى أن الانتخابات القادمة ستجرى خلال عام ٢٠١٥ وفقا لما اتفق بشأنه. كذلك، فقد أبلغ البشير مجلس الشورى بأن أحزاب المعارضة هي أحزاب ضعيفة، وأن الحزب الحاكم لا يواجه أدنى منافسة من قبلها.

إن الاهتمام بالدستور قد تسارعت وتيرته وقت الاستفتاء بشأن استقلال الجنوب، ومع اقتراب عملية السلام من نهايتها. وكان ذلك واضحا من خلال تزايد اجتماعات الأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدنى للبحث فيما بينها حول أنجع السبل ليحث الدستور لمقترح وإعداد مسودات للمراجعة والتحليل. وبالرغم من أن المجتمع المدنى فى السودان لا يرقى إلى مستوى نظيره الجنوبى من حيث وضوح التكوين، إلا أنه سرعان ما اضطلع بالمهام المذكورة آنفا. إلا أنه -وكما فى الجنوب- شب خلاف حول رغبة الحكومة فى التحكم فى العملية برمتها عن طريق تحجيم المشاركة وتحقيق مزب بعينها. أما أحزاب المعارضة وعناصر المجتمع المدنى - بدورها - فقد رغبت فى عملية شاملة ومطولة بغية مناصرة القضايا بروية وعمق، وكذا توعية الجماهير، والإفادة من الفرجة المتاحة للتشديد على ضرورة إحداث تحول ديمقراطى بالبلاد. ولقد حالف التوفيق الدكتور/ غازى صلاح الدين - المتسم بعقلية تقدمية إصلاحية - حيث كتب:

إن القول المأثور: "لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين" هو قول صائب،

فالأحزاب بحاجة إلى إعادة تقييم قدراتها الديمقراطية. ففي الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية، فإن التقاليد الديمقراطية متقلبة. إننا نفتقر إلى روح المؤسساتية... فالأحزاب تعتمد في استمراريتها على "العبقرية"!! والمواهب الشخصية لزعاماتها شبه الخالدة!

(الدكتور/ غازي صلاح الدين - ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الشرقية والإفريقية، لندن، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

منذ عام ١٩٥٦، كان الأسلوب النمطي الذي تكتب به الحكومات السودانية دساتيرها هو تشكيل لجان ثم عرض تقارير تلك اللجان على البرلمان للبت النهائي، وقد عمد حزب المؤتمر الوطني إلى هذا الأسلوب في كتابة دستور ١٩٩٨. هذا، وقد استعيض عن دستور ١٩٩٨ بدستور "اتفاق السلام الشامل" الذي ظلت أحكامه سارية حتى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. ولقد كان دستور "اتفاق السلام الشامل" بصيغته العلمانية غير مستساغ من قبل حزب المؤتمر الوطني، بالرغم من كون "اتفاق السلام الشامل" الذي انبنى عليه الدستور مصدر حياة الحزب. ومع نهاية عملية السلام طفت إلى السطح الفكرة القديمة الداعية إلى دستور إسلامي للبلاد. وقد عمد حزب المؤتمر الوطني إلى توظيف تلك الفكرة لإعادة التواصل مع جماهيره، والتدليل على أنه من بين مزايا انفصال الجنوب عودة شمال السودان إلى هويته "الإسلامية الحقيقية"، ونبذ الأفكار العلمانية وطرحها جانبا... تلك الأفكار التي روجت لها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومفاهيمها بشأن "سودان جديد".

لقد عمد تحالف الجبهة الإسلامية القومية/ حزب المؤتمر الوطني إلى استخدام الدستور طويلا لتفتيت الأحزاب الطائفية وإضعافها لعلمه بتأزم موقفها حين النظر إليها وهي تناهض دور الإسلام في الحكم. أرادا حزب الأمة القومي والحزب

الاتحادى الديمقراطى تجنب المأزق بالقول إن ثمة قضايا أكثر أهمية بحاجة للمناقشة، إلا أنه كان مشكوكا فى أن يحول ذلك القول دون الشرك الذى نصبه حزب المؤتمر الوطنى لهما، علما بتوجهاتهما الإسلامية ... تلك التوجهات التى تجعل تحالفهما مع الأحزاب العلمانية ضربا من المستحيل. أما الاختلاف عن ما سبق ذلك من مناقشات وجدالات، تلك التى دارت فى دوائر مفرغة، فهو أنها قد جرت فى سياق انفصال الجنوب الكارثى، وفى مناخ الحروب التى دارت فى دارفور وجنوب كردفان، حيث طالبت أحزاب التمرد بالاعتراف بالتعددية والاختلاف، ومطالبة الثلاثى (عبد الواحد النور وعبد العزيز الحلو ومالك عقار إير) بالعلمانية. إن دستورا علمانيا قحا لم يكن واقعا من المنظور السياسى، وبخاصة فى ظل تلك الأحوال، إلا أن الجدل الدائر - آنذاك - أتاح الفرصة لتوعية الأهالى وحشدهم حول مواقف شتى.

وفى حين سعى المجتمع المدنى الإصلاحى إلى توظيف الحاجة إلى دستور جديد للمطالبة بديمقراطية متكاملة الأركان، كانت أحزاب المعارضة منقسمة، فالبعض يناصر نشطاء المجتمع المدنى، والبعض يوظف الموقف لتعزيد موقفه التساومى لموطئ قدم بالحكومة. ولقد كانت نقطة البداية رفض الأساليب التقليدية لصياغة الدستور وفقا لمبدأ "التجربة والخطأ"، ومع نهاية عملية السلام كان كثير من المنتمين لشئى أطيايف المشارب السياسية ينادى بمناقشات مجتمعية موسعة. كانت القضايا الرئيسية موضع الاهتمام تدور حول ما إذا كان نظام الحكم الذى من المزمع اعتماده برلمانيا أم رئاسيا ... ودور الإسلام - إذا كان ثمة دور - فى الدستور، بالإضافة إلى قضية الفيدرالية وسلطات رئيس الدولة وصلاحياته، وما إذا كانت الوحدات الفيدرالية ستبقى على غرار النمط القائم (١٥ ولاية) أم سيتم الرجوع إلى نمط الأقاليم الستة الذى أنشأته السلطات الكولونيلية البريطانية فيما

سبق. هذا، وقد قيل إن هذا النقاش الشامل يعد متسقاً مع الخبرات والتجارب العالمية الراهنة.

إن المجتمع المدني، وكذا الأحزاب السياسية قد تناولوا قضية "الدستور" بالطريقة ذاتها التي تناولوا بها انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ - أي بتشكك باد، من غير تفويت الفرصة للتواصل مع أعضائهم ودفع الحكومة للقيام ببعض التنازلات أو المواعاة المنشودة أو توظيف الجهود وتوجيهها نحو تنظيم انتفاضات شعبية. إن البعض ممن في صفوف المعارضة يفضل "الطرح الانتفاضي" بجلء، فيما يرى البعض في الدستور أداة، ليس فقط للحشد والتعبئة، بل للمجتمع ككل لصياغة أفكار مترابطة البنيان عما يريده، ومن بينها تصوراتة بشأن الاقتصاد السوداني، ووفقا للدكتورة بلقيس يوسف بدرى - مديرة المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام وحقوق الإنسان بجامعة الأحفاد للبنات بأمر درمان - فإن هذا هو الطرح الأفضل لضمان عدم الالتفاف على الثورة وسرقتها من قبل جماعات أخرى كما حدث في كل من مصر وتونس. أما الخوف غير المعلن من قبل المعارضة فيس فقط من ألا تلين قناة حكومة حزب المؤتمر الوطني - وبالفعل قد لا يحدث ذلك نظرا لردات فعل مؤيديه، وإنما يكمن الخوف في عدم مؤازرة الانتفاضة حال استدعيت. وبالفعل، وبموجب الانقسامات وغياب التنظيم لدى المعارضة، فإذا كان لانتفاضة ما أن تجرى وقائعها، فسيكون ذلك رغما عن الأحزاب السياسية لا بسببها.

وبالرغم من أن الأحزاب الإسلامية الثلاثة المعارضة (حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب المؤتمر الشعبي) كانت ما تزال تتجاذب أطراف الجدل حول مواقفها عشية انتهاء عملية السلام - كان من شبه المؤكد أنها ستؤازر دستوراً إسلامياً القاعدة، إما عن اقتناع منها بذلك وإما خوفاً من نعتها بـ"معاداة

الإسلام" من قبل حزب المؤتمر الوطنى. وفى الوقت ذاته، كان الإرهابيون المتأسلمون يضطلعون بدور رائد من خلال "جبهة الدستور الإسلامى"، وهو الدور الذى يقومون بممارسته فى الحكومة، ومن خلال توظيفهم "الفتاوى" للترهيب.

لقد خلق حزب المؤتمر الوطنى مناخا جعل حزبا كالحزب الشيوعى السودانى ذاته حائرا مذبذبا بشأن دعم "الخيار العلمانى"، فعمد - بالمقابل - إلى المنادة بدستور "هجين". وعلى أية حال، فإن الدستور المرتكن إلى اتفاق السلام الشامل، فى شمال البلاد، قد ذهب إلى أن الشريعة الإسلامية وإجماع الآراء هما مصدرا التشريع. ووجدها "حركة الإخوان الجمهوريين" هى التى صادقت على دستور "علمانى" بالكلية لإيمانها بأن الإسلام ينحاز ضد النساء والنصارى. فمئذ نيسان/ أبريل ١١-٢٠، عكفت الحركة على عقد اجتماعين أسبوعيا فى مقرها بأم درمان تمخضت عن نتائج إيجابية (بل لقد عمدت الحركة إلى تنظيم جلسات للأطفال صبيحة السبت من كل أسبوع). هذا، وقد خشيت الحركة، إن أصر حزب المؤتمر الوطنى على دستور إسلامى الطابع، أن يقع العلمانيون - وهى منهم - ضحية موقفهم من الدستور المقترح. وليس الأمر مستغربا، فما يزال لدى "حركة الإخوان الجمهوريين" ذكريات أليمة عن مؤسسها محمود محمد طه الذى أدين بالردة عن الإسلام من قبل حسن الترابى وجعفر نميرى، وحوكم عن تلك التهمة مرتين أعدم فى أخراهما فى الثامن عشر من كانون الثانى/ يناير ١٩٨٥ فى أواخر عهد نميرى ... لذا، فقد خشيت الحركة تكرار تلك الواقعة.

كذلك، فقد دعت قوى الإجماع الوطنى إلى دستور علمانى، ولكن ذلك كان - فى حقيقة الأمر - موقف عدد من الأحزاب اليسارية الصغيرة وبعض المستقلين وكان يتحتم تلطيف حدة هذا الموقف إذا كانت الرغبة كسب تأييد الأحزاب الطائفية الكبرى، التى لن يرتضى زعماءها اعتناقاً رسمياً لمبدأ "العلمانية". أما قوى

الإجماع الوطنى فقد أثار غضبها مجموعة من "المثقفين" انتظموا تحت لواء مؤسسة "فريدريش إيبيرت" الألمانية، ونادوا بدستور "هجين" ... وقاموا بالإفصاح عن رغبتهم فى التوصل إلى "حل وسط" بإعادة بلورة الطابع الإسلامى للدولة، وتعضيد وثيقة حقوق الإنسان كوسيلة لإدراج حقوق المواطنة فى الدستور المقترح. وبينما كان حزب المؤتمر الوطنى يشدد على أن الإسلام هو المصدر الوحيد (الرئيسى) للتشريع، انحاز حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى إلى مصادر أخرى للتشريع بجانب الشريعة الإسلامية، كما رغبوا أيضاً فى وثيقة ناجزة لحقوق الإنسان. هذا، وليس بخاف على أحد أن "نسخة" الإسلام السياسى المطبقة من قبل حزب المؤتمر الوطنى لم تكن أنموذجاً جذاباً فى أية دولة من دول العالم. ونتيجة لذلك، فإن جماعات إسلامية - مثل جماعة "الإخوان المسلمين" - قد أجرت تعديلات على مناهجها تائراً بجاذبية الأنموذج التركى الذى مزج ما بين المفاهيم الإسلامية والالتزام بمقتضيات الديمقراطية.

كذلك، تمثل أحد أوجه الخلاف فى سيطرة معايير الاقتصاد الإسلامى على القطاع المصرفى السودانى ... ذلك القطاع الذى يرتبط به حزب المؤتمر الوطنى ارتباطاً وثيقاً. وقد ذهب البعض إلى أن ذلك لا يمثل مشكلة إذ أدى تحريم الفوائد (المدفوعات الربوية) إلى تشجيع المحاسبين لإيجاد سبل مبتكرة للإقراض دون فوائد. أما رفض الجنوب للنظام المصرفى الإسلامى، وفقاً لتبنى الشمال له، فأفضى إلى مغادرة جماعية للبنوك من الجنوب، وانحياز القطاع المصرفى هناك، وبالتالي سيطرة المصارف الكينية على ذلك القطاع. إن قضية "المصارف" بدورها قد أثارَت أسئلة حول نمط الاقتصاد المنشود، وكذا الحاجة إلى أخذ "البيزنس" بعين الاعتبار حين التباحث بشأن الدستور.

وثمة وجه آخر للخلاف تمثل فى نمط الحكم وصيغته، حيث ذهب حزب المؤتمر

الوطني إلى تفضيل النسق "الرئاسي"، فيما ذهبت معظم أحزاب المعارضة إلى تفضيل النسق "البرلماني"، أو نمط هجين مؤلف من عناصر كلا النسقين، البرلماني والرئاسي، كما هي الحال في فرنسا. ويرتبط بما سبق قضية ما إذا كان سيتم الانتخاب على نحو مباشر أم غير مباشر. كذلك، فقد عارضت أحزاب المعارضة تطبيق "الحدود" الإسلامية كأداة للعقاب ... تلك "الحدود" التي ينص عليها قانون العقوبات بالفعل، بيد أنه نادراً ما يتم تطبيقها. لقد كانت معظم المعارضة راغبة في إلغاء تلك التدابير، كما كانت قلقة من أن حزب المؤتمر الوطني قد رغب في التوسع في تطبيقها. إن شبح خطاب الرئيس البشير في ولاية "القضارف" عشية استفتاء الجنوب، والذي أنكر فيه حقيقة التنوع والتعددية في شمال السودان، ودعا إلى "أسلمة" كاملة ... قد خيم بشدة على المعارضة السودانية. ونتيجة لذلك، دعا البعض إلى الإقرار بعلانية ووضوح بالتنوع في السودان.

أما الفيدرالية، فكان متوقعا أن يدور حولها جدال واسع. ملا أحد يعارض الفيدرالية، وإنما يؤمن الأهمالي بأنها لابد أن تكون أداة لتحقيق الديمقراطية، وعلى الأخص أن تعمل على توزيع ثروات البلاد على نحو أكثر مساواة وعدلاً. ووفقاً للترتيبات الحالية، فإن الحكومة الوطنية تعطي إعانات للولايات، ولكن وفقاً لصيغ غامضة ملتبسة، إذ يبنى منح تلك الإعانات على معايير سياسية باستخدامها كوسيلة لإثابة الحلفاء وعقاب "الأعداء". كذلك، يجب اتخاذ قرار بشأن المصادقة على اعتماد نظام برلماني أو نظام رئاسي لحكم البلاد، أو آخر مختلط (هجين) على غرار النظام في فرنسا. وبموازاة الخبرة الجنوبية وتجربتها، كان العديد من عناصر قوى الإجماع الوطني غير راضين عن القيود المفروضة على صلاحيات رئيس الجمهورية، وبخاصة غل يديه عن إقصاء حكام الولايات. بل لقد كانت مفارقة أن يصادق المجلس التشريعي لجنوب السودان - عشية الاستقلال - على مثل تلك

القيود على صلاحيات الرئيس سالفالكير. هذا، وقد استشعر الكثيرون الحاجة إلى مراجعة العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والولايات مراجعة دقيقة على ضوء خبرات السنوات الست والنصف السابقة، كذلك، وجوب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم اعتماد نظام برلماني يتسم بوجود حزبين أحدهما للأغلبية والآخر للأقلية على غرار النمط المتبع في بريطانيا، والذي كان متبعاً في السودان حتى التوقيع على اتفاق السلام الشامل، باستثناء فترات الحكم العسكري ... أم نظام برلماني يعتمد على التمثيل النسبي، أم نظام مختلط (هجين) يبنى وفق مقتضيات اتفاق السلام الشامل، ويتضمن تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة ٢٥٪ من مقاعده. وخلافاً للغرب حيث ينحو النمط السائد إلى فصل الديمقراطية عن الاقتصاد، فإن الخبرة الراهنة في الشرق الأوسط والسودان تملأ أخذ العلاقة الوثيقة بينهما بعين الاعتبار. وبالفعل، طالبت قوى الإجماع الوطني أن يعارض الدستور المقترح أليات السوق الحر، على الرغم من أن ذلك لن يجد صدى لدى حزب المؤتمر الوطني ذي النزعة اليمينية.

ويمثل ما كانت حكومة جوبا ملتزمة رسمياً بخيار "الفيدرالية"، إلا أنها قد سعت - رغماً عن وجود معارضة شديدة - إلى إخضاع السلطات لنهج مركزي ... كانت قوى الإجماع الوطني في الخرطوم ملتزمة بالفيدرالية، ولكنها خشيت أن يفضي تفويض السلطات على نحو لامركزي إلى إضعاف هيمنتها في السودان. كانت الصراعات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلاً عن قورات الاستياء العارم في شرق السودان وفي غير موضع بالبلاد - جميعها جزءاً من صراع قديم على السلطة بين المركز والأطراف، كما كانت مرتبطة بمدى قبول التعددية والاختلاف.

ويحلول نهاية عام ٢٠١١، لم تسفر الأحداث عن تقدم ملموس بشأن إرساء

دستور ما بعد الانفصال، بالرغم مما أثار دهشة كثيرين من انضمام الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة عثمان الميرغنى، إلى الحكومة عن طريق منح الحزب بعض الحقائب الوزارية فضلاً عن إغراءات أخرى. وقد أفضى ذلك إلى استبعاد بعض أعضاء الحزب البارزين ممن عارضوا - صراحة - انضمامه للحكومة. وفى حين اضطر الصادق المهدي إلى الرضوخ لإرادة حزبه بعدم الانضمام إلى الائتلاف الذى يقوده حزب المؤتمر الوطنى، فقد نأى بنفسه - أيضاً - عن قوى الإجماع الوطنى ودعوتهم إلى انتفاضات شعبية. هذا، ولم تتشكل حكومة تضم الاتجاهات كافة وفق رغبة حزب المؤتمر الوطنى، إلا أنه فقد تم تفتيت المعارضة، ونظرا لكون الحزب الاتحادي الديمقراطي قد انضم إلى الحكومة، فقد انعقدت الآمال على تحقيق تقدم فى صياغة دستور شرعى للبلاد. بيد أن جميع تلك المساعى والجهود كانت ثانوية مقارنة بالحاجة الأساسية - غير المعلنة - لإرساء أسس لتحول الديمقراطى فى البلاد.

انقسامات فى حزب المؤتمر الوطنى

كانت الخلافات و لانقسامات ما بين نائب الرئيس، على عثمان طه، ممثلاً لصوت العقل - وبين الدكتور نافع على نافع، الجموح الشموس، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطنى ومستشار الرئاسة السودانية ... بادية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل فى ٢٠٠٥، على أقل تقدير، حين قام نافع بانتقاد على عثمان لإيمان الأخير بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تحسين علاقتها بالسودان بعد توقيعها على اتفاق السلام، وهو عنصر حيوى فى ترويجه للاتفاق بين رفاقه. ومنذ ذلك الحين، وبقدر من الانتظام والتواتر، برزت التوترات بين المسؤولين، إلا أنه تم كبح جماحها. أما إعلان البشير بأنه لن يترشح فى انتخابات السودان القادمة فقد عادت المسبيل أمام التنافس بين من سيخلفه، وكان المرشحان الأبرز

لخلافته ... على عثمان طه ونافع على نافع. وعلى ضوء تلك المعطيات، فإن رفض عناصر بالجيش والحزب لاتفاق نافع الذي وقعه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال، وذلك في أديس أبابا بشأن جنوب كردفان ووضعية القطاع الشمالي للحركة (انظر الفصل الخامس) ... كان ينظر إليه على أنه قد وضع نهاية لطموحات نافع الزعامية.

أما الشخصية الثالثة وفق الترتيب الهرمي لحزب المؤتمر الوطني، والتي لم تخف طموحاتها الزعامية فكانت صلاح عبد الله قوش، الذي ظل رئيساً لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني لمدة طويلة، والذي كان معروفاً لدى الغرب لإشرافه على روابط للتبادل الاستخباراتي مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وعدد من وكالات الاستخبارات الغربية والتي اعتبرت جزءاً مما أطلق عليه "الحرب ضد الإرهاب" في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وقد قامت الاستخبارات السودانية بتقديم معلومات وتحليلات خاصة بعدد من "الإسلاميين"، والذين كان معظمهم في رعاية حزب المؤتمر الوطني، كما أسهمت في برنامج الولايات المتحدة لترحيل المشتبه بهم، من عدد من الدول واحتجازهم وتعذيبهم هناك. وفي أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، كان جهاز الاستخبارات والأمن الوطني السوداني هناك ليد العون !!

وقد كان أبو سفيان عبد الرزاق، السوداني/ الكندي أحد ضحايا روابط التبادل الاستخباراتي، والذي كان في طريق عودته من كندا إلى السودان في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ لزيارة والدته المريضة، ليلقى به في أحد السجون بناء على طلب الأمن الاستخباراتي الكندي الذي اشتبه في كونه إرهابياً. وبعد التحقق من الواقعة قامت الحكومة السودانية بإخبار نظيرتها الكندية بأن المعاملة التي لقيها أبو سفيان تمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد حقوق الإنسان، كما قامت الحكومة السودانية بإطلاق

سراجه. إلا أن سيفن هاربر، رئيس الوزراء الكندي آنذاك، رفض عودة أبي سفيان إلى كندا، ولذا طال مكوثه لشهور في مقر السفارة الكندية في الخرطوم. هذا، ولم يسمح لأبي سفيان بالعودة إلى كندا إلا بعد تدخل المحكمة الكندية العليا ... أبو سفيان عبد الرزاق الذي لم توجه إليه أية اتهامات على الإطلاق^١

وقد زعم صلاح قوش أن التعاون الاستخباراتي مع العرب قد أظل حزب المؤتمر الوطني بالحماية، بيد أن بعض مؤيدي الحزب قد استثمروا جراء ذلك التصريح. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٩، أقصى صلاح قوش عن الخدمة - على نحو مفاجئ - على يد الميثير لأسباب لم يتم الإفصاح عنها ألبتة، رغماً عن أن إقصاءه قد عوض بتعيينه مستشاراً للرئيس لشئون الأمن، كذلك فقد تم اختياره لاحقاً لإدارة مفاوضات ما بعد الاستفتاء مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفي الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أقصى قوش ثانية من قبل الميثير، وتم تجريده من كل ألقابه ومهامه الحكومية والحزبية باستثناء منصبه كعضو برلماني. وقد كان هذا الإقصاء - ظاهرياً - نتيجة لخلافه العلني مع نافع على نافع حول من سيقود المفاوضات مع أحزاب المعارضة بشأن تشكيل حكومة جديدة. أما قوش فقد زعم أن لديه صلاحيات الميثير، إلا أن الميثير والمكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني انحازا لصنف نافع. تلا ذلك إعلان الدكتور قطبي المهدي، عضو المكتب القيادي للحزب، والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني ... أن الحوار مع أحزاب المعارضة "يمثل جزءاً صغيراً من المشكلة، وأن ممارسات صلاح قوش قد أثارت العديد من الأسئلة، التي دفعت الحزب لإعادة تقييم موقفه. واستطرد قطبي المهدي قائلاً إن قوش قد عمد إلى تلميع صورته للظفر بمقعد الرئاسة. وقد تزايدت شكوك قيادات الحزب، لفترة من الزمن، حول طموحات صلاح قوش ومساعدته لإعطاء صلاحيات أوسع لجهاز الاستخبارات

والأمن الوطنى، مما أثار مخاوف من سيطرة بالغة للجهاز، كتلك التى تحدث فى بلدان أمريكا اللاتينية التى قامت بها انقلابات عدة. كذلك، فقد أدرك سياسيون من خارج حزب المؤتمر الوطنى رغبة قوش فى خلافة البشير قبل استقالته المرتقبة فى ٢٠١٥، أو بعدها. إلا أن الكثير من عامة مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى القاعديين قد اعتبروا قوش بطلا قام هو وسلطاته الأمنية بإبقاذ نظام الحكم عام ٢٠٠٨ حين هاجمت قوات حركة العدل والمساواة أم درمان، ولم يكن للقوات المسلحة السودانية آنذاك أثر أو وجود. أما حين عمد قوش إلى إرساء علاقات وثيقة مع قوى المعارضة، وبخاصة "الصادق المهدى"، وكذا مع حفنة من قادة القوات المسلحة السودانية ... دقت آنذاك نواقيس الإنذار.

كذلك، بدت الوشائج القبلية فى النزاع على الزعامة، فقوش من الشايقية وقد ربطته علاقات طال أجلها مع رفاقه من القبيلة ذاتها. على عثمان طه، والدكتور عوض أحمد الجاز (وزير الصناعة آنذاك)، وكمال عبيد (وزير الإعلام) ... المحرضين ضد البشير ونافع، وكلاهما من الجعليين. وبالتوازي مع ذلك التقسيم، كانت الشايقية تسيطر على أجهزة الأمن التابعة لحزب المؤتمر الوطنى، فيما هيمن الجعليون، على نحو كبير، على قيادة الجيش، إن الهوية القبلية فى شمال السودان قد تمت تقويتها من قبل حزب المؤتمر الوطنى نظرا لاستمرار هيمنة القبائل "النهرية" على السودان، وانتماء عناصر الوزارات والهيئات الحكومية إلى تلك القبائل، وانخراط الصفوة الحاكمة فى الشؤون الاقتصادية للبلاد.

ونظرا للأسلوب المراوغ والملتبس الذى اعتلى بموجبه حزب المؤتمر الوطنى سدة الحكم فى البلاد، لا يؤمن الكثير من السودانيين، مطلقاً، بأن الحزب الحاكم قد حل ارتباطاته تماماً مع حسن الترابى، مصرين على أن تلك خديعة أخرى لتضليل المجتمع الدولى وخداعه، وكذا لتخفيف الضغوط عن كاهل الحكومة.

وبالفعل، كانت ثمة جهود عديدة من قبل زعامات حزب المؤتمر الوطنى خلال السنوات الأولى التى أعقبت انفصال الفصيلين الإسلاميين (حزب المؤتمر الوطنى، وحزب المؤتمر الشعبى) لإعادة اللحمة بينهما، ولكن المسامى كلها قد باءت بالفشل. كذلك، كانت هناك محاولات عديدة من قبل أحزاب وشخصيات إسلامية لتوحيد الحزبين. هذا، وقد قام الإسلامى التونسى/ راشد الغنوشى بزيارة الخرطوم فى أيار/ مايو ٢٠١١، ساعياً إلى التوفيق فيما بين الحزبين، وبعد مرور شهر أعلن "الإخوان المسلمون" المصريون عن سعيهم لتحقيق الهدف ذاته. وبينما كانت جماهير الحزبين تؤيد إجراء التوافق فيما بينهما، فتر اهتمام قياداتهما بذلك الأمر.

اقتصاد شمال السودان

انتهت عملية السلام دون أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن اقتسام العائدات، كما أن الشمال لم يكن يتمتع باستتباب الأمن به. هذا، وقد أخبر وزير المالية، على محمود حسنين، البرلمان السودانى بأن ٧٣٪ من النفط بالبلاد يوجد بالجنوب، بينما يحوى الشمال ٢٦٪، أما أبهى المتنازع عليها فيبلغ إنتاجها من النفط ١٪، وأن الشمال سيخسر ٢٦.٥٪ من عائداته بسبب انفصال الجنوب. وبينما يستخرج معظم إنتاج السودان من النفط، والذي يقدر بـ ٥٠٠٠٠٠ برميل يومياً، من آبار الجنوب، فإن أنابيب النفط ومصافى التكرير والميناء تقع فى الشمال، الأمر الذى يجبر الجنوب على دفع رسوم لنقل إنتاجه من النفط ولشحنه إلى الخارج من خلال ميناء بور سودان. أما مفاوضو حكومة جنوب السودان فيفضلون دفع رسوم متزايدة فى مقابل تلك الخدمات عن الموافقة على احتفاظ الشمال بنصيب من النفط، وهو ما أراده حزب المؤتمر الوطنى، على الرغم من قيامه بالتراجع فى النهاية. ومما أدى إلى استفحال المشكلة إخفاق الحزب فى مراكمة احتياطات مالية، ومن ثم ضرورة اتخاذ

تدابير تقشفية. لذا، فقد ألغى بعض الدعم عن السكر والقمح والمنتجات البترولية، كذلك تم حظر استيراد بعض السلع بغية الحفاظ على احتياطات العملة الأجنبية. وهناك إجراءات تقشفية أخرى في الأفق، على الرغم من تظاهر الحزب الحاكم بغير ذلك وإعلان البشير أن الدولة لن تفرض ضرائب جديدة على الشعب، ووفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإنه نظراً لأن العائدات النفطية تمثل أكثر من نصف عائدات الحكومة، كما تمثل ٩٠٪ من الصاصرات ... فإن الاقتصاد سيكون بحاجة إلى التواءم مع "صدمة مستدامة"، خاصة في وقت تعجز الدولة خلاله عن استقطاب التمويل الخارجي". وفضلاً عن ذلك تواجه حكومة حزب المؤتمر الوطني دينا عاما بلغ ٣٩ مليار دولار أمريكي مع نهاية عملية السلام. لذا، فإن الكيفية التي سيتم انتهاجها في التعامل مع ما ذكر أنفا لترتكز إلى نتيجة المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإلى تعاطف المجتمع الدولي - وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - وهو تعاطف شهد تراجعاً ملحوظاً بعد الهجوم على أبيي وجنوب كردفان. ومما زاد الطين بلة قيام الجنوب - بعد انفصاله - بسك عملة جديدة، على الرغم من موافقته السابقة على التعامل بالجنيه السوداني لستة أشهر. وكردة فعل، عمد البنك المركزي السوداني إلى سك عملة جديدة.

أما صندوق النقد الدولي، فقد اقترح أن تقوم الحكومة السودانية بتخفيض إنفاقها، ورفع الدعم عن الوقود (المحروقات)، وتقليص الإعفاءات الضريبية والارتقاء بإدارة العائدات. وقد استجاب البشير لكل هذه الاقتراحات، على نحو إيجابي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تخفيض عدد الوزراء بالحكومة، وتم تكليف نافع علي نافع بإدارة لجنة خولت بوضع سياسة ضريبية جديدة. كذلك، فقد تعهد البشير بتطبيق معايير "الشفافية" و"المحاسبية" في حكومة السودان التي تعتبر من

أكثر نظم الحكم فساداً في العالم. ونظراً لقيام حزب المؤتمر الوطني، على نحو متواتر بعمليات تطهير للمجتمع المدني ومراكمة أعداد من أوفياء الحزب ومريديه به، فقد أعلن البشير: "إننا سنستهل عملية الإصلاح بإبعاد المجتمع المدني والخدمة المدنية عن التسييس والارتباطات السياسية". وفي عام ٢٠١١، قام البشير بإنشاء لجنة لمحاربة الفساد بالبلاد. كذلك، وعلى القدر ذاته من الأهمية، قام الرقباء على الوسائط الإعلامية بالسماح بدرجة معينة من النقاش حول الفساد الذي تحدثه "الصفوة" السياسية، ومن بينها أفراد من أسرة البشير نفسه والتي كانت - حتى حينه - لا تتورع عن إرسال الصحافيين مباشرة إلى السجون. كذلك، فقد ذهب المسئولون بالحكومة إلى أن فورة "ذهب" gold rush قد بدأت في ٢٠٠٩، وقدر وزير المالية أن تعمل تلك الفورة على مراكمة ١.٢ مليار دولار أمريكي في العامين التاليين. إلا أن المشكلة تكمن في أن معظم العائد يذهب مباشرة إلى أصحاب امتيازات التنقيب عن الذهب. ولذا يظل لزاماً على الحكومة أن تستحدث طرقاً لفرض الضرائب عليها على نحو كفاء.

إلا أن النظام لم يسد لنفسه معروفاً حين بعث للجنوبيين برسائل "مزدوجة" بشأن الترحيب بهم في الشمال، وبذا شجعهم على مغادرة الجنوب. وقد أفضى ذلك ليس فقط إلى نقض تعهد البشير بمسئوليته الشخصية عن حماية هؤلاء الجنوبيين، بل كانت له تبعات سلبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل قطاعي التشييد والزراعة، اللذين يرتكزان إلى العمالة الجنوبية.

إن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية قد بدا أنها تتحسن منذ استفتاء الجنوب. فقيادات حزب المؤتمر الوطني كان لديها انطباعات جيدة عن السيناتور جون كيري، وذهبت تلك القيادات إلى أن هناك فريقاً متنامياً - وإن كان صغيراً - بالولايات المتحدة يريد فتح صفحة جديدة في العلاقات مع السودان. بيد أن سيل

التغطيات الإعلامية السلبية خلال الشهرين الأخيرين من عملية السلام، فضلاً عن وابل من التصريحات من قبل سوزان رايس وهيلاري كلينتون وباراك أوباما ... والتي اتهمت نظام الحكم في السودان بممارسات وحشية في أبيي وجنوب كردفان ... قد بدت وكأنها وأدت أية انفراجة أو حلحلة قد ارتآها متفائلو حزب المؤتمر الوطني. أما ردة فعل قيادات الحزب فكانت: "إننا لم نثق فيكم ألبتة"، وزعموا بأن السودان لم يكن لديه أية توقعات بأن يرفع اسمه من لائحة العقوبات، أو بإرساء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية^(١). هذا، وقد أخبرني أحد مستشاري الرئاسة بأن التشديد على جنوب كردفان كان "سلاحاً نافعاً لأولئك الذين يحبون أن يكرهونا"، وسوف تمر الذكرى. وقد زعم حزب المؤتمر الوطني أن الرطانة الخطابية الأمريكية فارغة صممت "لتصيد الأخطاء"، وأن الولايات المتحدة متخمة، وليست راغبة في اتخاذ خطوات ناجزة"، على خلاف الوضع في تسعينيات القرن العشرين. كذلك، فقد أشار الحزب إلى أنه خلافاً لما كانت عليه الحال خلال تسعينيات القرن العشرين، فللحزب علاقات طيبة مع دول الجوار، كما أنه أصبح غير مهدد مثلما كان قبل ذلك. وقد زعم مسئولو الحزب الحاكم أن بإمكانهم العيش دون الحاجة إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وبالفعل، فإن "عقم الدبلوماسية" قد أضحي ملاحظاً بشدة من قبل الدبلوماسيين بما نطقت به تصريحاتهم، فقد صرح أحد الدبلوماسيين الغربيين بيأس بادر "بإمكاننا تدبيج التصريحات ... ولكن أين التنفيذ؟".

(١) إن إدراج اسم دولة ما على اللائحة الأمريكية لرعاية الإرهاب الدوليين يحرم تلك الدولة استيراد أسلحة أمريكية، ويحجم المعونة الأمريكية لها، ويتيح لواشنطن التصويت ضد منح قروض لتلك الدولة من قبل مؤسسات التمويل الدولية

خلاصة

إن عملية السلام قد انتهت، بينما كانت معظم قضايا ما بعد الاستفتاء ما تزال قائمة الحدود، والمواطنة، واقتسام عائدات النفط، والدين القومي، والمعاهدات، والعملية المتداولة في كل من البلدين ... بيد أنه قد كان للحزبين الحاكمين في جوبا والخرطوم دستوران مؤقتان أتاحا للبلدين أن يكونا وارثين "للسودان القديم"، الذي لفظ أنفاسه الأخيرة عند منتصف ليل الثامن من تموز/ يوليو ٢٠١١. وفي حين كان المناخ السائد في الشمال ندمة وحسرة مكبوتة على ضياع الجنوب، فإن "السودان القديم" لم يف بمتطلبات الكثير من أهالي البلاد، وليس في الجنوب فحسب ... لذا فلم يؤسف لموته. ويسبب الحرب لم يدر جيل بأكمله من الشماليين شيئاً عن جنوب السودان، كذلك ظلت "اليروبا جندا المتأسلمة" تبعث - على الدوام - برسالة مفادها أن الجنوب غير المسلم لم يكن مرتبطاً بالبتة بالشمال المسلم، أما الجنوبيون فقد احتفلوا بمولد دولتهم الجديدة، وسعوا إلى تناسي جميع المشاكل التي واجهتها جمهورية جنوب السودان، ولو كان التفاسي ليستمر قدراً وجيزاً. أما المشاكل فسرعان ما ستطفو على السطح، بدءاً من دستور تم توظيفه من قبل سالفاكير ووزرائه لإرهاب أعضاء حزبه ليقوموا بتمريره، والذي مثل نوع الحكومة الذي حارب الجنوبيون طيلة حياتهم السياسية ضده.

منذ نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٢، بقيادة جون قرنق، ثم بقياده خليفته سالفاكير - وهي تقاوم التحول الديمقراطي، حتى ولو طالبت به في الخرطوم، كذلك فقد نادت "بسودان إصلاحي موحد" فيما كانت تجاهد لتحقيق انفصال الجنوب، وكذا فقد قامت بتوظيف فكرة "السودان الجديد" لاستقطاب حلفاء شماليين يحاربون معاركها ضد الخرطوم، ثم يعقب الظفر بالنصر تنحية "الحلفاء الشماليين" جانباً. إن ميراث الصراع المسلح وكذا إرث اتفاق السلام الشامل

وسنوات الحكم الذاتى كانا ثقيلى الوطأة على الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان عليها عقب انفصال الجنوب الوفاء بوعودها بشأن التنمية وتوفير الخدمات حتى ولو وجدت السبل لمواجهة العصيان المسلح، فضلاً عن حكومة بالخرطوم على استعداد لمواصلة استغلال أية بادرة تسنح توحى بالضعف. ومثلما كان الأمر على امتداد تاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإنها قد لجأت إلى "أصدقائها" فى المجتمع الدولى كيما يتيحوا التنمية والخدمات والتى لم تكن قادرة على تقديمها بنفسها.

وعلى ضوء التعقيب السابق، فإن جمهورية جنوب السودان لم تف بعقيدة "ماكس فيبر" الرئيسية بشأن الدولة، والقاتلة بأن الحكومة يجب أن تحتكر القوة والسلطات فى المحيط الخاضع لسلطانها وشرعيتها. وبالمقابل، وبما لا يشبه بلداناً إفريقية أخرى فى المدى الذى أخفق الجيش الشعبى لتحرير السودان معه فى السيطرة على مناطق متسعة من الأراضى أو القضاء على جماعات مسلحة منافسة ... فإن جنوب السودان يمكنه فقط الزعم بـ"كينونة" الدولة من خلال اعتراف منظومة البلدان العالمية به. لقد نشر كل من روبرت جاكسون وكارل روزبرغ مقالة رائعة عنونت "لماذا تقاوم بلدان إفريقيا الضعيفة الاندثار؟ المفهوم الإمبريقي والقانونى للدولة". - وذلك بدورية World Politics، السنة ٢٥، العدد ٨، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ ... حيث ذهبوا إلى أنه فى حالة بعض الدول الإفريقية، وكانت زائير مثلهما المفضل، فإن تعريف "ماكس فيبر" الإمبريقي لم يحل محله تعريف قانونى، والنتيجة هى أن المجتمع الدولى عمد إلى دعم ومؤازرة الحكومات الفاسدة غير الكفاء، إن التحفظ الوحيد على ذلك المفهوم هو أن جنوب السودان - وبخلاف إريتريا أو الصومال اللتين قد تزعمان موقفاً كولونياً - هو صنيعة المجتمع الدولى.

ونظراً لكون جمهورية جنوب السودان بقيادة الحركة الشعبية لتحرير

السودان تواجه قدراً هائلاً من المشاكل، فإنها ستلجأ إلى المجتمع الدولي طلباً للمساعدة، وهو الأمر الذى سيعمل على تكريس التبعية التى اتسمت بها الحركة منذ نشأتها. وستسعى الحركة الشعبية لتحرير السودان - فى المقام الأول - إلى توطيد روابطها الاقتصادية والسياسية ببلدان شرق إفريقيا المتحالفة مع الغرب. فعلى مدار الفترة الانتقالية التى طالت لسته أعوام ونصف العام، أضحى اقتصاد جنوب السودان وثيق الصلة بالاقتصاديين الأوغندي والكينى، حيث يسيطر الأول على تجارة المرفق (التجزئة) والخدمات بجنوب السودان، فيما يهيمن الثانى على القطاع المصرفى به ... فيما يدير الإثيوبيون والإريتريون جانباً كبيراً من قطاع السياحة والفندقة هناك. ويدير الصوماليون محطات تموين السيارات بالوقود، وكذا محال استبدال العملة. وفى الجنوب، ما يزال يقيم بعض "الجلابة"، بالرغم من أن أعدادهم تقل بكثير عن أعداد "الدارفوريين" الطموحين ومحدودي رأس المال. وبالرغم من عدم الاستقرار وهشاشة الحكم بجنوب السودان فقد استطاعت أن تصبح مركز جذب لشركات الإنشاءات من نيروبي وكمبالا. وفى الوقت ذاته، تعتمد الوكالات الدولية بكثافة على السائقين وشركات النقل من قبيلتي "البوغاندا" و"الكيكويو".

وفىما تطلع حزب المؤتمر الوطنى إلى تخليص الشمال من "بعثة الأمم المتحدة فى السودان"، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان حريصة على تكريس دورها فى الجنوب المستقل. هذا، وقد نشأت "بعثة الأمم المتحدة فى جنوب السودان" بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبدأت - بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ بتكليف لمدة عام واحد، والذى غالباً ما سيتم تجديده لسنوات عديدة قادمة. وتتكون البعثة من ٧٠٠٠ جندي، من بينهم ضباط بالقوات الخاصة وقادة أركان، و٩٠٠ من أفراد الشرطة المدنية مزودين بخبرات تنتمى إلى الحقل التقنى

وحقوق الإنسان والتحريرات. وتعمل البعثة تحت رئاسة "هيلدا جونسون"، وهي وزيرة ثرويجية سابقة ومن كبار مؤيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولتي قامت - بدورها - بحملة لكي تقوّز "جونسون" بذلك المنصب. وقد اضطلعت هيلدا بدور في مفاوضات السلام بنيقاتشا. أما السياسي الجنوبي المخضرم "جيمي ونقو" فقد تنبأ نبوءة خارقة بأنه "على الأمم المتحدة لكي تحمي المدنيين أن تعتمد إلى إنشاء "محمية" لتقسيم ميليشيات القبائل الأكثر ضراوة في جنوب السودان". وقد أشارت الدلائل الأولية أن بعثة الأمم المتحدة برئاسة هيلدا جونسون قد خلطت ما بين حماية المدنيين الجنوبيين وبين حماية النظام، بل إنها لم تنجح في حماية النظام باقتدار.

ولقد كانت إسرائيل سريعة في إدراك المزايا من توثيق عرى علاقاتها مع دولة غير عربية تقع في محيط العالم العربي، وما لها من موقع استراتيجي يتحكم في نهر النيل، شريان الحياة للمصريين، كما أنها تدعم عددا من الجماعات المسلحة المناهضة لحزب المؤتمر الوطني في الشمال. إن الإشارة المبكرة لرغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان لكسب رضا واشنطن والمشاركة في رابطةها الأمنية الإقليمية قد تمثلت في تصريح سالفاكير أن بلاده سوف تفتتح سفارة لها في القدس المحتلة. وكانت إسرائيل من أوليات الدول اللاتي اعترفت باستقلال جنوب السودان، حيث أسرع مسئولوها إلى زيارة جوبا، وفي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ قام الرئيس سالفاكير بزيارة رسمية إلى تل أبيب مما أثار حفيظة الخرطوم وأشعل غضبها. وفي خطوة أخرى للتزلف والفوز بالحظوة لدى الولايات المتحدة، أعلنت جمهورية جنوب السودان نيتها لإرسال بعثة لحفظ السلام في الصومال. هذا، وقد شرعت الشركات الزراعية/ الصناعية الأمريكية في العمل بجنوب السودان (مثل جرش كابيتال وشركة النيل للتجارة والتنمية)، والتي لا شك

سوف تتبعها شركات الطاقة والتعدين. أما "دينكوب" و"ماكدونال دو جلاس" ولوكهيد مارتن وغيرهم من شركات "الأمن" الأمريكية، فكانت تعمل في جنوب السودان عند نهاية عملية السلام، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تمنح ١٠٠ مليون دولار أمريكي لتدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان. ونظرا لنشاط القوات الخاصة الأمريكية في تشاد، وأوغندا، وإثيوبيا، وكينيا، وقوة المهام المشتركة في القرن الإفريقي في قاعدة "مونير" الأمريكية في جيبوتي، فلن يمضي وقت طويل حتى يستأثر الجيش الأمريكي بدور مباشر في جنوب السودان. إن جنوب السودان التي خسرت أعدادا لا تحصى من الأرواح في صراع كرس لتحقيق الانفصال، قد أضحت سيادتها مع نهاية عملية السلام "منقوصة" و"مشوهة" بسبب علاقات الحركة الشعبية لتحرير السودان بالولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها، والدول "التابعة" في شرق إفريقيا.

إرث «عملية سلام» معيبة

لقد عانى القرن الإفريقي صراعات بين دولة بعضها بعضا، وكذلك داخل الدولة الواحدة ... بأكثر مما عانى أى إقليم آخر فى إفريقيا. وقد أدى ذلك إلى نشأة دولتين هما إريتريا وجنوب السودان، إلى جانب دولة "الصومال" أو أرض الصومال Somaliland القائمة بالفعل، وإلى حد أقل ... دولة ولاية أرض "بونت" الصومالية

.Puntland

وفضلاً عن ذلك - وخلافاً لباقي إفريقيا - حيث تسود قواعد منظمة الوحدة الإفريقية/ الاتحاد الإفريقي المذهبية إلى الإقرار بالحدود التي وضعتها الكولونيالية فيما مضى ... فإن تلك القواعد كانت محط التحدى المستمر فى القرن الإفريقى. لقد كان واضحاً - قبل انفصال جنوب السودان برزمن يعيد - وذلك من خبرة التجارب الإثيوبية والإريتريّة والصومالية أن الانفصال لم ينجم عنه أى سلام أو استقرار، ناهيك عن أية ديمقراطية ... بل، بالمقابل، عمل الانفصال على خلق مجموعة من الظروف التى أفضت إلى حروب داخل الدولة الواحدة، فضلاً عن تقضى النزاعات الداخلية، بيد أنه ورغمما عن فشل ذلك الاقتراب على نحو جلى طاع، فقد تعارنت القوى المحلية فى جنوب السودان وشماله على تسهيل انفصال الجنوب، ومن ثم إعداد المسرح وخلق المحفزات لمجموعة تالية من الصراعات.



فبعد الاستفتاء السلمي على انفصال إريتريا، اندلعت الحرب بين أديس أبابا وأسمرا عام ١٩٨٨، ووافق ذلك مجموعة من حركات العصيان وموجات من التمرد في كلا البلدين ... قام بتأجيحها والتحريض عليها كل بلد منهما إزاء الآخر. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد اشتمل الصراع على سعى كل منهما إلى إغراق الآخر في بحر لحي من مصاعب اقتصادية، فضلا عن دعم المرتزقة في الصومال. هذا، ولا يختلف الأمر كثيراً عن ذلك المتولد في دولتي السودان. لقد أجرى الاستفتاء وتم انفصال جنوب السودان على نحو سلمي، إلا أنه حتى قبل أن يحرز الجنوب استقلاله رسمياً، كانت حكومتا البلدين تنتشطان في دعم المنشقين في كل منهما تبادلياً، وقد تفاقمت تلك الصراعات في مرحلة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١. كذلك، فقد سعت كل من الدولتين إلى إغراق الأخرى بالمصاعب

الاقتصادية، مثل تشجيع الجنوبيين لأن يرحلوا عن الشمال، وقيام شمال السودان بفرض حصار اقتصادي على الجنوب، حيث فشل البلدان في التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة الحرة والحدود المفتوحة، إلى جانب فشلهما في التفاوض حول عائدات النفط والدين المحلي. إن عائدات النفط كانت القضية الأكثر اشتعالا، فحين فشل الطرفان في التوصل إلى اتفاق بشأنها، عمدت جمهورية السودان إلى مصادرة جانب من إنتاج جمهورية جنوب السودان من النفط كوسيلة لتسوية مالية، مما دفع جوبا إلى التهديد بالالتجاء إلى التقاضي حول هذا الأمر، وكذا التهديد ببناء خط أنابيب جديد، وقطع إمدادات النفط - كلية - حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول هذا الشأن.

إن النمط السائد في القرن الإفريقي يتمثل في "نخب" إثنية توظف "الدولة" لخدمة مصالحها المادية، وخلق تناغم زائف خادع لفرض ثقافتها وأيديولوجيتها على الأهالي البانسين الممثلين للسود الأعظم لتلك البلدان. وفي غياب بدائل ديمقراطية، أفضى ذلك إلى مقاومة اتخذت مظهر الحركات المسلحة التي تجاهد في سبيل تقرير المصير، ووفقا لجون ماركاكيس - أستاذ علم الاجتماع بجامعة كريت - فإن ردة الفعل إزاء مشاريع "بناء الدولة" على أيدي نخب القرن الإفريقي هي مشاريع "تقويض أركان الدولة" على أيدي ضحايا تلك للنخب. أما قادة البلدان الوليدة - إريتريا وجنوب السودان - فقد بادروا إلى تبني النمط ذاته من السيطرة والهيمنة على شعوبهم ذوي الأعراق والملل المتباينة، ما يؤدي - بدوره - إلى خلق مقاومة ... وبذا تستأنف الدائرة ثانية. إن ذلك هو المناخ الذي تجرى وقائع الصراع المسلح في شمال السودان وجنوبه في ثنياه. أما الصراعات المسلحة المدعومة من قبل حكومة جنوب السودان، وذلك في المناطق الثلاث (النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وأبيي)، ودارفور ... فمكرسة لتغيير نظام الحكم - على النحو ذاته الذي كان عليه

صراع الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد الخرطوم - بيد أنه إذا ما تعذر تحقيق ذلك الهدف، فيمكن الحدس بأن الاهتمام سينصب على تقرير المصير، والمفضى إما إلى الانفصال أو إلى اتحاد أجزاء من دارفور، وجنوب أبيي الذي تقطنه دينكا نقوك، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق ... مع جنوب السودان. وقد يفضى ذلك كله إلى تأجيج المزيد من الصراعات الداخلية، والتي قد تتمثل في صراعات إفريقية/ عربية.

على أن جنوب السودان ليس بمنأى عن صراعات كتكت. إذ عانت حركة/ جيش تحرير السودان في الجنوب - على الدوام - الهيمنة "النخبوية" و"القبائلية"، والتي ولدت صراعات مسلحة "قصاصية"، و"قبائلية". ومع انفصال الجنوب، وفشل الحركة الشعبية لتحرير السودان في إصلاح مؤسسات الحكم، والمؤسسة العسكرية، وإخفاقها في توفير الخدمات وإحداث تنمية متوازنة ... قد تتطور الصراعات المسلحة القائمة إلى أن تصبح تهديدا استراتيجيا، أو تقود إلى المطالبة بتقرير المصير إثنيا وإقليميا. وفي خلفية المشهد تكمن تجربة الانهيار التام للدولة في الصومال، تلك التجربة التي قد تتكرر في شمال السودان وجنوبه. إلا أن ذلك كله ليس مستغربا نظرا لهشاشة الأسس التي ترتكن إليها "الدولة"، وبخاصة في جنوب السودان، بل المستغرب حقا أنه بينما شدد الوسطاء المعنيون بقضايا ما بعد الاستفتاء على الحاجة لضمان أن تكون الدولتان الوليدتان فاعلتين، لم يكن هذا الأمر مطلقا ضمن دائرة اهتمامهم خلال مرحلة إحلال السلام.

فشل عملية إحلال السلام

إن إخفاق متمردى جنوب السودان، وفشل حكومات الخرطوم المتعاقبة في حسم الصراعات بالبلاد - عسكرياً أو سياسياً - قد فتحا الباب للتدخل الخارجي ... وهي التجربة التي لم تكن إيجابية ألبتة على النحو الذي أوضحت صفحات

الكتاب، فالجوء إلى "الإيقاد" للاضطلاع بعملية صنع السلام لم تسهم في حلول "إفريقية" لمشكلات "إفريقية"، كما زعم مؤيدو تلك المبادرة، بل كانت - بالمقابل - أنموذجاً لوكالة "عالم المثالية" ضعيفة درجت على تحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، إن الدافع إلى إنشاء "الإيقاد" وانخراطها في عملية إحلال السلام قد نتج عن المانحين النوليين ... الذين ضغطوا لكي تضطلع "الإيقاد" بدور في جهود الوساطة وإحلال السلام في كل من الصومال والسودان. بيد أن العملية - على مدار عمرها الممتد - كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها المقربون، وذلك من خلال كينيا ... الدولة ذات السجل التاريخي المتسم بالخضوع لمصالح "الغرب" ومآزيره. أما "الإيقاد" فلم يكن لها ناقة ولا جمل في هيكلة عملية السلام أو التحكم في مسارها أو أهدافها، بل لم يكن يسمح لها - وفقاً لاتفاق السلام الشامل - بالاضطلاع بأي دور في ما عرف بمرحلة ما بعد الصراع^(١).

إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكن، في المقام الأول، إلى اعتبارات أمنية - مجابهة التهديدات المفروضة من قبل دولة "فاشلة"، والخوف من أن يتوغل الصراع السوداني إلى أبعد من حدود البلاد، وكذا الخوف من مساعي حزب المؤتمر الوطني لتصدير أيديولوجيته "الإسلامية". كذلك، فقد أرادت الولايات المتحدة النهوض بطاقات "الاتحاد الإفريقي" وعناصره شبه الإقليمية "كالإيقاد" للاضطلاع بمسئولية ما سمته "الحرب ضد الإرهاب" في إفريقيا. وفضلاً عن ذلك، أراد الرئيس جورج بوش (الابن) عملية سلام ناجحة كأداة للتعامل مع مشاكل "السود" في الولايات المتحدة، وكذا "الناشطين الحقوقيين"، وبغية أن ينظر إليه دولياً على أنه

(١) ولتوضيح مدى ضعف "الإيقاد" نذكر أنها لم تحصن على نسخة رسمية معتمدة من "اتفاق السلام الشامل". وكان أقصى ما فعلته أن قامت بإفناع الجنرال لازارو سومبيو بإعطائها نسخته لمدة ساعة، بحيث يتم النقام صور لمسئولي "الإيقاد"، وبأيديهم "النسخة" لمراجعتها، تلا ذلك قيام سومبيو بأخذ نسخته ثانية.

يضطلع بدور رائد في عملية السلام في وقت كانت الولايات المتحدة محطاً للانتقاد بسبب سياساتها في العالم الإسلامي. وحين تم التوصل إلى الاتفاق في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، كانت شاشات التلفاز الأمريكي تزخر بمشاهد من المناسي الواقعة في دارفور ... إذاً، فإن الاحتفال بالسلام في الجنوب كان ليبدو عجرفة واختيالا بما لا يعطى الانطباع السياسي المنشود. أما الإدارة الأمريكية في عهد أوباما فقد عمدت إلى سياسة أقل سفورا في السودان، ويرجع ذلك - في جانب منه - إلى أنه بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، كانت الولايات المتحدة ضالعة في حملات عسكرية في بلدان إسلامية ثلاثة - أفغانستان والعراق وليبيا - كما كانت انتفاضات الربيع العربي في الشرق الأوسط مثار اهتمام أمريكي متنام. وفي الوقت ذاته، فإن المعارك في أبيي وجنوب كردفان خلال الأيام الأخيرة التي سبقت انتهاء عملية السلام، والفشل في حسم قضايا ما بعد الاستفتاء - قد حالت دون أن يبتهج الغرب بانفصال جنوب السودان.

إن النهج المتبع في "الوساطة" بالسودان كان مستقاً مع نظرية إحلال سلام ليبرالي تضع أولوية إحلال السلام فوق عملية التحول الديمقراطي والهيكل بالبلاد. أما الخطر الذي قد يترتب على ذلك فيتمثل في احتمال ألا يكون الاتفاق الذي تم التوصل إليه مستداماً وشاملاً، وكذا احتمال ألا يتناول الاتفاق جميع الأسباب المفضية إلى الصراع، وهو ما حدث بحذافيره في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لاستحالة اختزال الصراع في السودان في مشكلة شمالية/ جنوبية، وذلك لامتدادها إلى طول البلاد وعرضها، وتفاقم ذلك الصراع منذ استقلال السودان في ١٩٥٦ / ١ / ١ ... فقد بدا واضحاً أن الصراع هو محصلة أخطاء هيكلية جسيمة لم يكن من المتيسر حلها في ظل النهج القاصر الذي اتبع.

إن الأثر الكبير الذي أحدثته عملية السلام كان تعضيد قوة "النخبة" في البلاد

عن طريق ضمان وجودهم خلال عمرها الذي امتد لستة أعوام ونصف العام. وقد سعت جهود الوساطة لإيجاد موضع بالدولة المركزية لحركة/ جيش تحرير السودان خلال الفترة الانتقالية، وإنشاء دولة بالجنوب تسيطر عليها الحركة في الأجل الطويل. إلا أنه بتعضيد سلطات الدولة وعلاقتها ذات الطبيعة الاستغلالية بالتخوم - وهو ما يجري حالياً في الشمال والجنوب - فإن جهود الوساطة قد أغفلت أهدافها الأخرى المعلنة، كالعمل على جعل خيار "الوحدة" جذاباً، وتحقيق تحول ديمقراطي، وإرساء سلام مستدام.

إن النشكك الواضح في جدوى عملية السلام، من قبل حزب المؤتمر الوطني وحركة/ جيش تحرير السودان ليس بالأمر المستغرب في القرن الإفريقي، حيث الحرب هي السبيل الراجحة كفته لتحقيق السلام مقارنة بعمليات التفاوض. فإن الصراع ما بين جبهة التحرير الشعبية لإريتريا والدرج" الإثيوبية، وما بين الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا والدرج" ... قد حسما دون الجوء إلى خيار المفاوضات إلا فيما ندر. وبالمثل، فقد أنتهت حرب جيش المقاومة الوطنية وحركتها تحت إمرة يوري موسيقيني ضد الحكومات الأوغندية المتعاقبة بالإطاحة بالجنرال تيتو أوكيلو لوتوا - الرئيس الأوغندي آنذاك - دون وساطة "الطرف الثالث". كذلك، فإن جهود "الإيقاد" لتوظيف المفاوضات لإنهاء الصراع في الصومال لم يكتب لها نجاح إلى الآن، ولكونها أخفقت فقد عمدت الحكومات الإثيوبية والكينية والأمريكية إلى انتهاج حلول عسكرية أحادية. أما المجتمع الدولي فقد كانت آماله كبيرة في أن يكون "اتفاق السلام الشامل" معبراً لإنهاء الصراع في دارفور، إلا أن اتفاق سلام دارفور انهار عقيب أيام قلائل من التوقيع عليه، ووحده اتفاق سلام شرق السودان الذي صمد، بيد أنه كان - في المقام الأول - اتفاقاً بين حكومتى إريتريا والسودان ... اتفاق عمد إلى تجاهل مصالح أهالي الإقليم وطموحاتهم، لذا، فإن تجربة إحلال

السلام فى القرن الإفريقى بنتائجها السلبية لهى إنذار ضد الثقة التى لا تستحقها أو تستأهلها فنون الدبلوماسية والأعيبيها، وجهود الوساطة المتضمنة فى النماذج الليبرالية لعمليات إحلال السلام.

لقد كان هناك العديد من الأخطاء التقنية والجوهرية انطوت عليها جهود الوساطة، ومن ثم عملية السلام ... تلك الأخطاء التى نشأت بسبب الإخفاق فى الالتزام بالتحول الديمقراطى وتحرى الصواب بشأن عملية أفضت فى النهاية إلى مولد دولة تقودها الحركة الشعبية لتحرير السودان ... دولة عاجزة عن أن تنهض بمعظم الوظائف الأساسية للحكم. وقد أوضح الدكتور لورى ناثن، فى ورقة بحثية له عنونت (الأسباب الهيكلية للعنف فى إفريقيا)، أهم الأسباب المفضية إلى خلق الصراعات فى إفريقيا والتى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل أية جهود للوساطة: الحكم الشمولى، وتهميش الأقليات الإثنية، والحرمان الاجتماعى والاقتصادى، والدولة الضعيفة التى تنقر إلى طاقات مؤسساتية تمكنها من حسن إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية. ويضاف إلى ما سبق، فيما يتعلق بالحالة السودانية، أهمية القضاء على القمع الثقافى. إن عملية السلام السودانية - على امتداد سنى عمرها - نادراً ما أُلقت بالا ما إذا كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تملك قدرات مؤهلها لإدارة البلد الوليد (جمهورية جنوب السودان) أم لا، وبإستبعاد قوة دفاع جنوب السودان والأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدنى من عملية السلام، فإن "صانعى السلام" قد قلصوا إمكانية أن تتولى إدارة البلد الوليد حكومة وطنية تضم جميع الأحزاب ... حكومة كان يمكن أن تكون أفضل من أن يتم قصر حكم البلاد على الحركة الشعبية لتحرير السودان، وما تنطوى عليه من مثالب عديدة ومناقص، إلا أن تعدد أوجه الاهتمام يفترض مشروعاً تحويلياً نهضوياً أبعد بكثير من تفكير أو اهتمامات أولئك القائمين على عملية صنع السلام

وإحلاله في السودان.

إن الإرث السوداني، والذي تقف "جنوب السودان" خطاه، هو إرث شعوب تتعرض للتهميش وسوء المعاملة في بلاد عادة ما يكون للمرجعيات التقليدية والأعراف "القبائلية" شرعية أكبر من شرعية "الصفوة" الحضرية، وحيث ما تزال الملكية الجمعية للأراضي وحقوق الانتفاع بها النمط السائد بالبلاد، فضلاً عن قيام النمط الرأسمالي بنزع ملكية الأراضي الزراعية ... ناهيك عن الفقر في الريف، والتدهور البيئي، والتباينات الصارخة في توزيع الثروات. إن الإرث السوداني يتسم بارتكان الحكم إلى فوهة البنادق، واعتماده في التمويل على عائدات النفط. وفي ظل الأحوال المذكورة، يجب أن يكون الهدف هو تمكين الأهالي، على أن ذلك لا يقصد به إعادة ترتيب مواقع "الصفوة الحضرية" بواسطة انتخابات موسمية معيبة، أو تكريس نماذج "الاقتصاد السوقى" لإدارة اقتصاد البلاد ... تلك النماذج المفضلة، بل والمفروصة، من قبل منظمات التمويل الدولية، وصناع السلام الليبراليين !!

إن طرحاً بديلاً يمكن أن ينشأ عن مجموعة افتراضات مغايرة تماماً لافتراضات صناع سلام "نيفاشا"

أولاً إن هدف التحول الديمقراطي يجب ألا يكون إضافة "زائدة" لتيسير إحلال السلام وإضفاء الشرعية، يتم الاستغناء عنها حين مواجهة التحديات، وذلك وفق ما يؤطر له صناع السلام الليبراليون ... بل يجب ألا ينفصل عن السلام المستدام، فالتحول الديمقراطي هو ركن ركين في تعريف "السلام" وبذا يجب أن يكون متضمناً في جميع مراحل عملية السلام.

ثانياً يتعين أن يكون بناء السلام بحيث يكون سلاماً شاملاً فيما يخص المشاركة في الممارسة ذاتها، وكذا في نطاق العملية ومداها.

ثالثاً. يجب، لكي يشعر الأهالي بأنهم يملكون مقاليد عملية السلام، أن يتم إعلامهم أولاً بأول بتطورات سير العملية، وأن يتمكنوا، من خلال مؤسسات ديمقراطية، من متابعة تطورات العملية.

رابعاً يجب أن تكون الأولوية لجهود "العناصر المحلية" فيما يخص إحلال السلام بالبلاد، فإذا ما تعذر ذلك - يمكن للقوى الإقليمية أن تنهض بتلك المسؤولية. وللأسباب الموضحة آنفاً، فإن إخفاق السودان، بل والمنطقة بكاملها، في إنهاء الحروب قد أدى إلى أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على عملية السلام، وما نجم عن ذلك التدخل من فقدان للسيادة.

خامساً. أنه في حين لا تستطيع دولة مثل السودان - بمفردها - مجابهة الاختلالات الهيكلية والمثالب الجوهرية التي ينطوى عليها الاقتصاد العالمي، وكذا المنظومة السياسية الولوية، إلا أنه يجب التفاعل مع الأسباب الرئيسية للصراع التي تكمن في نطاق قدرة السودان.

سادساً. في حال لم يقبل المتحاربون الالتزام بالتحول لديمقراطي، يتوجب على الوسطاء - حينها - الانسحاب من العملية.

إن هذا ما حدث بالفعل حين رفضت حكومة السودان إعلان المبادئ الأول للإيقاد، والذي صيغ بواسطة وزير الخارجية الإثيوبي سيوم مسفن، وكان الوسطاء من الشجاعة بمكان للانسحاب بشمم وعزة نفس.

إن الطرح السابق لن يرضى مريدو النماذج الليبرالية لصنع السلام المؤمنين بأن أية عملية سلام معيبة تظل أفضل من "لا سلام" على الإطلاق، لأنها - وفقاً لهم - تعمل على عدم سقوط ضحايا. ويؤمن هؤلاء بأن المشاكل التي تقف حجر عثرة في وجه السودان كان منبعها الإخفاقات التقنية (الفنية) وصعوبات التطبيق. إلا أنه

ويعد عقد كامل من "السلام الليبرالي" ما تزال مناطق شاسعة من السودان، وجنوب السودان تشهد تمردات وغياباً للقانون، كما أن أعداد المهجرين أو الذين يحبون كلاجئين لم يطرأ عليها تغيير يذكر عما كانت عليه حين التوقيع على اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، فضلاً عن عدم التوصل إلى حل لأي من قضايا "ما بعد الاستفتاء" المعلقة. أما الهدف المعلن - على الدوام - من قبل الوسطاء والمتمثل في أن يشهدوا دولتين فاعلتين إذا جنح الجنوبيون لخيار "الانفصال" ... فلم يتحقق إلى الآن، كما عجز أولئك الوسطاء عن تنمية علاقات فاعلة فيما بين الدولتين. ونتيجة لذلك، فإن العودة إلى حرب متكاملة الأركان بين شمال السودان وجنوبه، أو ترسيخ هوة الحروب الأهلية هو السيناريو الأكثر احتمالية لكلا البلدين. بيد أن هذا لهو ميراث الإسراف والنفقات الباهظة المهدرة لرأس المال - اقتصادياً وسياسياً. ولسوء الحظ، فبدلاً من إدراك إخفاق عملية السلام المدفوعة من قبل المجتمع الدولي ... فإن الصراعات والمشكلات التي ما تتى تتوالد في البلدين ستفضي إلى المطالبة بمزيد من تدخلات دولية ... وما أدراك ما التدخلات الدولية؟

في العشرين من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أوقفت حكومة "جنوب السودان" إنتاجها من النفط كردة فعل على قيام حكومة "السودان" بالاستيلاء على النفط بأسعار اعتبرتها مرتفعة في ظل غياب اتفاق بشأن تعريفه نقل النفط إلى ميناء "بور سودان".

وبناءً على ذلك قامت الحكومة - وفي ضربة واحدة - بتقليص ٩٨٪ من عائداتها. ونظراً لأن الخرطوم تعاني أزمة اقتصادية طاحنة بعد خسرتها لأبار النفط التي أضحت ملكاً لجنوب السودان مع نهاية عملية السلام، وعدم قدرتها على مجابهة التمرد المدعوم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي انتشرت موجاته في جبال النوبة ودارفور (كانت الخرطوم قد حققت بعضاً من نجاح في النيل الأزرق)، فإن فقدان رافد إيرادي هام كان جزءاً من مخطط لا بد له أن يقضى إلى تقويض أركان الدولة. وفي تلك الأثناء، وقعت حكومة جنوب السودان مذكرتي تفاهم مع كل من كينيا وإثيوبيا لبناء خطوط أنابيب نفطية، والبحث عن تمويل دولي لبنائها، ولرفد خزانة الدولة بعد أن نفذت إيراداتها ... إلا أن تلكم المساعي لم تسفر عن شيء ذي بال.



ووفقاً لتقرير أرسله البنك الدولي لسالفاكير وعدة وزراء بحكومة جنوب السودان، فإن قادة جنوب السودان غير مدركين لعواقب القرار بوقف إنتاج النفط. وقد خلص التقرير إلى انهيار إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وانخفاض قيمة العملة المحلية (جنيه جنوب السودان) انخفاضاً هائلاً، وما يعنيه من انخفاض قدرته الشرائية، وذلك فضلاً عن معدلات متسارعة للتضخم، وتآكل الاحتياطيات النقدية، وزيادة نسبة الفقراء من ٥١٪ إلى ٨٢٪، وتضاعف معدلات وفيات الأطفال من ١٠٪ إلى ٢٠٪، وانخفاض نسبة من يتم تسجيلهم بالقيد المدرسي من ٥٠٪ إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٣. وقد ذهب التقرير إلى أن المجتمع الدولي لا يفهم كيف تُسيّر حكومة جنوب السودان الأمور بالبلاد، كما أنه لا يؤيد نهجها الحالي.

لقد كان النفط - وما يزال - محور صراع الخرطوم/ جوبا، خاصة بعد

مناوشة جرت وقائعها عند المنطقة الحدودية ما بين ولاية الوحدة وجنوب كردفان في السادس والعشرين من آذار/ مارس ٢٠١٢ - حيث طارد الجيش الشعبي لتحرير السودان ومتمرّدو دارفور قوّل القوات المسلّحة السّودانية لدى انسحابها، لتحتل هجليج (في جنوب كردفان) ولتى تنتج نصف إجمالي إنتاج النفط السّوداني ... ذلك الإجمالي المقدّر بـ ١٢٠٠٠٠ برميل يومياً. وقد أصدر سالفاكير الأوامر لقواته بالانسحاب والتراجع إلى "جنوب السّودان"، إلا أنه وكردة فعل تجاه موجات من القصف الجوى شنتها الخرطوم على الولايات الحدودية، مما روع المدنيين بها - قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتعاون مع "حركة العدل والمساواة" بإعادة احتلال هجليج في الحادي عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٢. وفي هذه المرة، أعلن سالفاكير رفضه مغادرة أراض زعم أنها ملك لجنوب السّودان، وهو زعم بشأن أراض لم يسبق الإشارة إليها كواحدة من مناطق حدودية خمس متنازع عليها خاضعة لوساطة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي. وقد صدمت جرياً للإدانة الصريحة لاحتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لهجليج، وذلك من قبل كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، بل وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، أعلن سالفاكير في العشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١٢ انسحاباً لقواته وقوات "حركة العدل والمساواة"، يستغرق أياماً ثلاثة. وبدلاً من أن يكون الانسحاب منظماً، تكبدت القوات المتراجعة خسائر جسيمة على أيدي جيش تحرير جنوب السّودان، والجنود غير النظاميين من المسيحية، مدعومين في ذلك من قبل القوات المسلّحة السّودانية. وقبل الانسحاب، كانت المنشآت النفطية قد تعرضت لموجات تدمير هائلة، الأرجح أن تكون قد تمت بناء على أوامر من تعبان دينق، حاكم الولاية، وفيما زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان نصراً مؤزراً استعاد بموجبه هجليج، فإن القوات المسلّحة السّودانية قد

زعمت نصرا مؤزرا مماثلا أجبرت بمقتضاه "الغازين" على الانسحاب ... بيد أن الحقيقة تمثلت في تكبد كلا الجيشين خسائر فادحة.

إن حكومة جنوب السودان قد قالت إن الإغارة على هجليج قد أثارت انتباه المجتمع الدولي، إلا أن التكلفة كانت باهظة، لأن حزب المؤتمر الوطنى قد عمد إلى مكافأة جيش تحرير جنوب السودان وجماعات التمرد الجنوبية الأخرى بمزيد من التأييد لهم فى حربيهم ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك، فإن قرارى وقف إنتاج النفط واحتلال هجليج قد أحدثا صدمة للولايات المتحدة الأمريكية، التى لم تعد تنظر إلى حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان على أنها ضحية لحزب المؤتمر الوطنى، بل كجزء من المشكلة. وبالرغم من تلك الرؤى المعدلة، إلا أن كلا من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى لم يبرحا موقفهما المشترك الذهاب إلى أن واشنطن لن تسمح بالانهيار التام لدولة جنوب السودان. وفى تلك الأثناء، كانت مشاعر أهالى البلدين قد التهمت بشدة ... وبالرغم من أن ذلك - ولو بصورة مؤقتة - قد عضد حكومتى الخرطوم وجوبا غير الموثوقين، إلا أنه انطوى على احتمالية اقتراب حرب متكاملة الأركان من صدارة المشهد فى السودان.

وإنقاذاً للموقف من تداعيات باتت وشيكة، وافق مجلس الأمن بالإجماع فى الثانى من أيار/ مايو ٢٠١٢ على القرار ٢٠٤٦ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى دعا إلى وقف الأعمال العدائية بين الطرفين فى غضون ٤٨ ساعة، واستئناف المفاوضات تحت رعاية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى، وذلك خلال أسبوعين (استؤنفت المفاوضات فى التاسع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١٢)، فضلا عن قيام حكومة السودان بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بمقتضى اتفاق الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقيام مجلس الأمن بمراقبة سير العملية وتطوراتها، وأنه فى حالة عدم

التزام أطرفين أو أى منهما بمقتضيات القرار ٢٠٤٦، يحق لمجلس الأمن أن يفرض العقوبات التى يراها مناسبة. وإلى جانب الدور المحورى المتواصل للاتحاد الإفريقى، فقد دُعِيَ رئيس الوزراء الإثيوبيى ملس زيناوى، بصفتة رئيس بعثة الإيقاد لكى يقاسم تابو مبيكى قيادة عملية السلام. أما الخرطوم، فقد ثارت ثائرتها لمطالبتها من قبل مجلس الأمن بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بمقتضى اتفاق الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، لذى رفضته، وقرض وساطة الإيقاد (والتى استدعتها حكومة جنوب السودان لتحل محل وسطاء الاتحاد الإفريقى، فيما اعتبرتها حكومة السودان متحازة وتكيل بمكيالين)، كما غضب السودان أيضا لقيام مجلس الأمن بمساواة قصفها الجوى بما لحق بمنشأتها البترولية من احتلال وتدمير هائلين. ورغبة من حكومة جنوب السودان فى استعادة الدعم الدولى عقب الانهيار الدبلوماسى فى هجليج، فقد قامت - بدون أدنى تحفظ - بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦، وسحب قواتها الشرطية من أبيي. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الجيش السودانى الذى أعلن انسحابه فى الثامن والعشرين من أيار/ مايو. أما الخرطوم فقد صادقت على قرار مجلس الأمن على مضض، إلا أنها كانت منقسمة بشأن الخطوات المتبعة لاحقا، فضلا عن حزنها من كون الصين وروسيا قد قامتا بالتصويت لصالح القرار بالرغم من إعلانهما معارضة فرض عقوبات.

إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦ قد مثل طورا من أطوار عملية السلام فى السودان، إلا أن النموذج كان مطابقا لذلك الذى فشل على مدار العقد المنصرم بأكمله. وهو نهج متعال ينحو من أعلى إلى أسفل ويتسم بتوجيه أجنبى يتغافل بجلاء مصالح أغلبية الأهالى، لعزل فى شمال البلاد وجنوبها، ولا يأبه لاحتياجاتهم ألبعة، فضلا عن تجاهله الرابطة الوثيقة بين السلام المستدام والتحول الديمقراطى،

ناهيك عن غضه الطرف عن حاجة كل من "السودان"، و"جنوب السودان" إلى تغيير هيكل حقيقى. وقد أشار اليخاندرو بيفدانا، مؤسس مركز الدراسات الدولية بماناغوا/ نيكارجوا إلى أن الفشل فى إحلال سلام ليبرالى يؤدى - بالضرورة - إلى مزيد من أمثال تلك التدخلات، بيد أن ذلك النهج لم يكن أبدا على هذا النحو المأزوم على مدار تاريخ إحلال السلام فى السودان قاطبة. ونظرا لعدم الثقة المتبادلة فيما بين الحزبين الحاكمين، واعتماد حكومتيهما المتنامى على حلفائهما من المتمردين، وكذا نظرا لدلالة وطأة الثقل المؤلم للخسائر الاقتصادية التى يلحقها أحدهما بالآخر ... فإن كلا من جوبا والخرطوم يبدو أنهما يسعيان حثيثا للقضاء على بعضهما البعض عن كونهما ينشدان نهاية لصراعاتهما الأتلية.

الخرطوم

٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٢

لاحقة

بعد انقضاء عام على صدور الكتاب بالإنجليزية، ورغما عن تقلبات الأوضاع، إلا أنه لم يحدث تغير نو شأن: فالحكم السلطوى فى كل من الخرطوم وجوبا ما يزال قائما، والصراعات المتعددة فى جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان ما فتئت تتوالد، فضلا عن تواصل التوترات التى تسم العلاقة ما بين البلدين، حيث أضحت الحاجة إلى تحول ديمقراطى مطلبا ملحا وإن كانت إمكانية تحقيقه خافتة باهتة.



نصير
أحمد ياسين
نوبل

@Ahmedyassin90

أما القرار ٢٠٤٦ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة -والمشار إليه آنفاً- فقد ذهب إلى وقف الأعمال العدائية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى. كذلك، حق مجلس الأمن فى أن يفرض العقوبات التى يراها مناسبة فى حالة عدم التزام الطرفين أو أى منهما بمقتضيات القرار ٢٠٤٦

وفى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أعلن مسئولو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى عن اتفاق "ناجع" فيما بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى، إلا أن ذلك الاتفاق لم يتم تنفيذه. وفى آذار/مارس ٢٠١٣، أعلن مفاوضو الاتحاد الإفريقى عن "اتفاق" آخر لانسحاب القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان من المنطقة الحدودية التى كانت قيد الترسيم

آنذاك، فضلا عن بدء المحادثات حول العديد من القضايا، وإعادة إنتاج النفط. إلا أن ذلك الاتفاق "القاصر" قد عجز عن خلق "السلام المستدام" و"الدولتين القويتين"، كونهما الهدفين اللذين حددهما "تابو مبيكى" عند بدء الاتفاق، فيما تم إسقاط تعهد بروتوكول مشاكوس بإحداث تحول ديمقراطي إسقاطا كليا. وفيما اضطلعت قوات مسلحة إثيوبية تمثل بلادها بمهام في "أبيي" وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، وفي حين زعم كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية انسحابهما الكامل من المنطقة ... لم ينجح الاتفاق في حسم الصراع المذكور حسمًا نهائيا.

هذا، وقد كشف النقاب عن أن سالفاكير قد بعث بخطابات إلى ٧٥ من المسؤولين الحاليين والسابقين بحكومته، في الثالث من أيار/مايو ٢٠١٢ يطلب

إليهم إعادة ٤ ميارات دولار أمريكي كان قد تم سرقتها من خزائن السولة، وذلك في مقابل العفو عنهم والتعهد بعدم الإفصاح عن هوياتهم. وقد تمت تلك المبادرة تحت إلحاح من تيد داغنى، وهو أمريكي من أصل إثيوبي طالما قام بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤازرتها، وكان يشغل -فيما مضى- منصب رئيس مركز "خدمة أبحاث الكونجرس"، فضلا عن كونه المؤتمن على أسرار كل من "سوزان رايس" و"هيلدا جونسون" ... حيث قامت جونسون بترتيبات ليصبح داغنى المستشار الأمريكي الخاص لرئيس دولة الجنوب. وحين فشلت المهمة، فر داغنى -على نحو مخز- قاصدا كينيا، وأمست "الأموال المتهوبة" خبرا ... تلك الأموال التي كان مقررا لها أن تودع أحد المصارف الكينية. وفي تلك الأثناء، وحيث كانت الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية الأساسية في جنوب السودان تقدم من قبل "المجتمع الدولي"، اضطلعت هيلدا جونسون بما يشبه مهام "القنصل" في بلد سرعان ما غدا أشبه ما يكون بدولة تحت وصاية كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. أما رموز مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان، ممن اتخذوا أشعار "أصدقاء جنوب السودان" - تيد داغنى، وايريك ريفز، وروجر ووتر، وجون برنذرغاست - فقد استشعروا وجوب أن يبعثوا بخطاب إلى سالفاكير في الرابع والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠١٣ مفاده "أنه في ظل غياب إصلاحات هيكلية وتغييرات ملموسة، فإن جنوب السودان قد ينزلق باتجاه حالة من عدم استقرار وصراعات وأزمة حوكمة تطول".

وفي غضون ذلك، واجه الخرطوم تحديات تمثلت في زمر من المتمردين، ورجال قبائل مدججين بالسلاح، ونخب محلية عاتية ... طالبوا، بل تمكنوا في بعض الأحيان من تفتيت السلطة ... ونتيجة لذلك، أضحت تخوم كثيرة بالبلاد خارج نطاق السيطرة. وفضلا عن خسارة الخرطوم للموارد النفطية، تفاقمت مشكلات

البلاد التمويلية بسبب الإهمال، المتعمد للبنية الأساسية بها، وتوقف مشروع الجزيرة الزراعي، فضلا عن الإخفاق في الحصول على قروض من "إمارات النفط الخليجية"، بما فيها قطر والتي كانت داعما رئيسيا للإخوان المسلمين في غير موضع بالإقليم، ولقد كانت الإطاحة بنظام حكم محمد مرسى في مصر في تموز/يوليو ٢٠١٣ صدمة للخرطوم، بيد أن حزب المؤتمر الوطني - وخلافا للإخوان المسلمين في مصر - لئو جنود عميقة راسخة في الهياكل الأمنية بالسودان.

ولقد أدانت قيادات حزب المؤتمر الوطني مجموعة من كبار الضباط بقيادة صلاح عبد الله قوش لمحاولتهم القيام بانقلاب في البلاد ... وفيما لم ينهض دليل على صحة ذلك، كان من الجلي استعداد قوش وعناصر أخرى في الحزب الحاكم لإجراء مواععات ما مع قوى المعارضة لإلحاقها بصفوف الحكومة. أما قادة الانقلاب المزعوم فقد جرى اعتقالهم عقيب ذلك، وبالرغم من انضمام فصيل "الميرغني" في الحزب الاتحادي الديمقراطي إلى صفوف الحكومة، إلا أنه لم تبذل أية محاولة لتحقيق هدف البشير الرامي إلى تشكيل حكومة ذات أطراف شتى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وهتت عزيمة دعاة الإصلاح بحزب المؤتمر الوطني حين أقحم البشير ويطانته أنفسهم في اختيار زعامات "الحركة الإسلامية" ... جماعة الظل التي توجه البوصلة الأيديولوجية للحزب، وذلك لضمان تهميش نور الدكتور غازي صلاح الدين وتحبيده ... وهو الذي أقصى - بالفعل - عن منصبه كمستشار رئاسي، وأقصى كذلك في نيسان/أبريل ٢٠١٢ عن زعامته كرئيس الجناح البرلماني لحزب.

وخلال نيسان/أبريل ٢٠١٢ تم لقاء عمر البشير وسالفاكير، وبالرغم من عدم إحراز تقدم سياسي ذي بال، إلا أنهما قد وافقا على إعادة إنتاج النفط ونقله عن طريق أنابيب إلى "بور سودان". بيد أنه نتيجة التوترات بشأن منطقة "أبيي" والمزاعم القائلة بمواصلة "جوبا" دعمها للحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع

الشمالي في حبال التوبة، فقد هدد البشير بضرب أنابيب النفط، إلا أنه لم يفعل
 حيث بدا أن الحكومتين قد أنهكتا جراء قطع إمدادات النفط للحد الذي يمكن
 بمقتضاه أن يقوموا بتحييد تلك القضية وفصلها عن دوائر اختلافهما بغية ضمان
 تدفق النفط ثانية.

ومن خلال حكومة ضعيفة عاجزة، وبرلمان تسيطر عليه الحركة الشعبية لتحرير
 السودان (بما نسبته ٩٨/ من الأعضاء)، وهيئة قضائية غير مستقلة ... عمد
 سالفاكير إلى خلق نمط رئاسي ذي طابع أمني، شبيه بنظيره لشمالي، وجعله
 ركيزة سلطة جنوبية يتعذر مبارزتها أو تحديها. ونتيجة لذلك، أضحت "الفرمانات"
 الرئاسية، وليس القوانين التي يقرها البرلمان، هي محور الحكم وبؤرته، فيما كانت
 الرطانة البلاغية الداعية إلى التمسك بما يحويه دستور البلاد أقرب ما تكون إلى
 "مسرحية هزلية". هذا، وقد بادر سالفاكير إلى عزل حاكم ولاية "البحيرات" وإقصاء
 نائبه الطموح رياك مشار. كذلك، فقد أدين وزير المالية كوسسى ماييبي، ووزير
 مجلس الوزراء دينق ألور كوال بتهمة الفساد، حيث أصدر سالفاكير في
 حزيران/يونيو ٢٠١٢ قراراً جمهورياً قضى بموجبه برفع الحصانة عن الوزيرين
 وإحالتهم للتحقيق. وتلا ذلك إحلال جوزيف مونيتويل حاكماً لولاية "الوحدة" محل
 تعبان دينق، وكذا تعيين حاكم ولاية جونقلي، كول مانيانغ، وزيراً للدفاع. أما الفعلة
 الصارخة التي أتى بها سالفاكير، والتي اتخذت طابعاً دراماتيكياً موحياً، فقد كانت
 إقصاء حكومته بالكامل في الثالث والعشرين من تموز/يوليو ٢٠١٢ ... تلك
 الحكومة التي كان قوامها ٢٩ وزيراً وسكرتيراً. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر
 سالفاكير أوامره بالتحري عن أنشطة باقان أموم، السكرتير العام للحركة الشعبية
 لتحرير السودان، ومنعه من مغادرة البلاد أو الإدلاء بآية تصريحات أو أحاديث
 لوسائل الإعلام.

وفى الثانى عشر من آب/أغسطس ٢٠١٣، تم تشكيل حكومة جديدة، أعقبه تعيين رئيس البرلمان "التملق" - جيمس وانى إيقا - نائبا للرئيس، وباستثناء قيام سالفاكير بتعيين تيلار دينق وزييرا للعدل، صادق البرلمان على الآخرين جميعا رغما عن تهديد سالفاكير بحل البرلمان ما لم يصادق على مجوك رنديال رئيسا له خلفا لجيمس وانى إيقا. كذلك، قام سالفاكير بتعيين تيلار دينق مستشارا رئاسيا، وسرعان ما أشيع أنه "الرئيس الفعلى" لجنوب السودان. وقد أعزى إلى تيلار دينق - فى الأغلب - قيامه بإطلاق سراح غابرييل تانغ وقادة آخرين من متمردي "النوير" من محبسهم، وتم العفو عنهم، وكذا العفو عن لام أكول بالرغم من أنه لم توجد - بالأساس - تهم قد وجهت بحقهم. هذا، وقد بعث إقصاء دينق ألور عن أروقة مجلس الوزراء وإبعاد باقان أموم عن زعامة الحركة الشعبية لتحرير السودان ... برسالة إيجابية للخرطوم مفادها تضائل اهتمام الحكومة الجديدة بكل من قضية "آبى" وأيديولوجية "السودان الجديد". وفى تلك الأثناء، فإن تعيين اثنين من كبار الإسلاميين السابقين - الدكتور رياك قاي من حزب المؤتمر الوطنى، وعبد الله دينق من حزب المؤتمر الشعبى (بقيادة حسن الترابى) - قد بعث برسالة توفيقية تواؤمية. إلا أنه ومع دعوة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى لإجراء استفتاء حول مستقبل منطقة "آبى" فى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فضلا عن محاولات زعامات "دينكا نقوك" ضمان إجراء الاستفتاء رغما عن معارضة "الخرطوم" و"المسيرية" ... فمن غير المنتظر أن يتم حسم تلك المشكلة فى الأجل المنظور. أما بابينى مونيئويل، الذى رأى رئاسة ضعيفة عاجزة فضلا عن إخفاقه فى تحقيق تقدم ملحوظ فى محاولته التمردية، فقد شرع فى إجراء مفاوضات لدمج جيش تحرير جنوب السودان فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وبينما عارض جيمس موت ماي - رئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان - بشدة فكرة دمج

المتمردين، فقد حاول جيش تحرير جنوب السودان إقناع سالفاكير بأنه سيقف إلى جانبه في وجه رياك مشار. لا أنه سرعان ما تهاوت واجهة الحكومة الدستورية لتحل محلها جولات محمومة متكاملة الأركان في الصراع على الزعامة في جنوب السودان.

وخلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ هزت موجات أخرى من التظاهرات المدن السودانية كردة فعل لتطبيق التدابير التقشفية التي أوصى صندوق النقد الدولي بضرورتها. وكانت حصيلة القتلى في أعقاب أسبوعين من التظاهرات العارمة مائتي مدني، فضلاً عن الفيض على ثمانية مواطن وتدمير العديد من المنشآت والممتلكات. وقد قاد الشباب - ثانية - الهجوم على الحكومة، فيما عجزت أحزاب المعارضة عن الدفع بزعامات، وفشلت في حشد أعداد كبيرة من مناصريها للخروج إلى الشوارع، فضلاً عن إخفاقها في التوافق بشأن برنامج لحكم البلاد. أما الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية فقد أصدرتا بيانات عدة ذهبا فيها إلى تأييد التظاهرات ودعمها، فيما زعم البشير أنهما المحرض الرئيسى على محاولة الإطاحة بنظام حكمه، بيد أنه لم يكن ثمة دليل على صحة ذلك الزعم، وعلى النقيض فقد أظهرت تلك التظاهرات مدى عزلة حركات التمرد المسلحة عن الأوضاع السياسية الراهنة في السودان. كذلك، فقد أوضح مقتل مائتين من المدنيين العزل التهديد الموجه لنظام الحكم في السودان، وكذا فقدان ذلك النظام شرعيته المزعومة. أما مطالبة ثلاثين من الأعضاء البارزين بحزب المؤتمر الوطني بقيادة الدكتور غازي صلاح الدين - في أثناء التظاهرات - بوقف موجات لقتل وإبطال التدابير التقشفية المفروضة فقد قوبلت بالرفض، بل وتم إقصاء غازي صلاح الدين عن عضوية حزب المؤتمر الوطني في أخريات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الأمر الذي أدى إلى إعلانه تأسيس حزب

جديد فيما عد الصدع الأكبر في صفوف حزب المؤتمر الوطنى منذ إقصاء حسن الترابى عن عضوية الحزب. أما مصير نظام الحكم فى السودان فمن المحتمل أن يعتمد على ما إذا كانت معارضة النشاط ستفيد من الدروس المستفادة جراء الإخفاقات المحقة، بما فيها سيرهم فى ركاب الغرب وفلكه ... ذلك الغرب الذى قام بالإشراف على تمزيق أواصر السودان ونقض لحيته وعراه من خلال دعم حزب المؤتمر الوطنى وضمان تماسكه، وكذا من خلال إصرار صندوق النقد الدولى على إنفاذ التدابير التقشفية الصارمة.

فإذا صدق القول المأثور بتلازم الفساد والسلطة المطلقة، فهو قول أحرى أن ينطبق على جمهوريتى "السودان" و"جنوب السودان" حيث تبدو الحكومات المتباينة أيديولوجيا متشابهة إلى حد بعيد فى انتهاجها نمطاً للحكم يرتكن إلى صفقات ما وراء الأبواب الموصدة، وحملات تشويه السمعة، وتهميش قطاعات واسعة من أهالى السودان، وسهولة اللجوء إلى العنف لضمان استمرارية نفوذها وسطوتها.

جوبا/جنوب السودان

٢٠١٢/١٠/٢٨

نبذة عن المؤلف

جون يونغ

منذ عام ١٩٨٦، انخرط جون يونغ - مؤلف الكتاب - في العمل البحثي حول قضايا عدة كالسلام، والأمن، والحكم الرشيد (الحوكمة)، والصراع بشأن الفيدرالية، والانتخابات، والأحزاب السياسية، وذلك في القرن الإفريقي، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة أضحى لديه اهتمام خاص بقضايا السلام والأمن في السودان. وقد تواصلت تلك الاهتمامات البحثية بالتزامن مع وظائف ومناصب تقلدها يونغ، مثل عمله كصحافي حر، وكصحافي بالأمم المتحدة، وكذا كونه باحثاً أكاديمياً، ومستشاراً للحكومة الكينية، ومراقباً لعملية السلام خلال صراع شمال السودان وجنوبه، والمضطلع بتقييم برامج عديدة لدعم السلام ... والمنصب الأحدث الذي تقلده هو: المستشار السياسي "لمركز كارتر للنزول للسلام" خلال الانتخابات السودانية (نيسان/أبريل ٢٠١٠)، وكذا استفتاء انفصال الجنوب.

صدر من هذه

السلسلة

- ١- محمد (ص)
- ٢- صدام الحضارات
- ٣- عصر الجينات
- ٤- القدس
- ٥- العولمة والعولمة المضادة
- ٦- التاريخ السرى للموساد
- ٧- من يخاف استنساخ الإنسان؟
- ٨- حريم محمد على
- ٩- عولمة الفقر
- ١٠- صور حية من إيران
- ١١- البحث عن العدل
- ١٢- لورانس: ملك العرب غير المتوج
- ١٣- الصهيونية تلتهم العرب
- ١٤- معارك فى سبيل الإله
- ١٥- التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية
- ١٦- التسوية: أى أرض.. أى سلام
- ١٧- المكنز الكبير
- ١٨- الحق يخاطب القوة
- ١٩- نساء فى مواجهة نساء
- ٢٠- مؤامرة الغرب الكبرى
- ٢١- روسيا.. إلى أين
- ٢٢- موسوعة الأم والطفل
- ٢٣- الخدعة الرهيبة
- ٢٤- نهاية الإنسان
- ٢٥- خدعة التكنولوجيا
- ٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة
- ٢٧- يوش ضد العراق ... لماذا؟
- ٢٨- أين الخطأ؟
- ٢٩- اللولب المزدوج
- ٣٠- رجال بيض أغبياء
- ٣١- سادة العالم الجدد
- ٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل
- ٣٣- اللعب مع الصغار
- ٣٤- الإبادة السياسية
- ٣٥- حكومة العالم السرية
- ٣٦- ما بعد الإمبراطورية

- ٣٧- بوش فى بابل
- ٥٣- إبادة العالم الثالث
- ٣٨- المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام
- ٥٤- بيولوجيا الخوف
- الدولى
- ٣٩- تزيف الوعى
- ٥٥- لغز اسمه الألم
- ٤٠- القانون فى خدمة من ؟
- ٥٦- تعليم بلا دموع
- ٤١- كفى
- ٥٧- أحمد مستجير
- ٤٢- معنى هذا كله
- ٥٨- العين بالعين
- ٤٣- حياة بلا روابط
- ٥٩- شافيز
- ٤٤- ٣٦٥ حدوة وحدوة
- ٦٠- قصص الأشباح
- ٤٥- أنا والعولة .. عالم بديل ممكن.
- ٦١- حزب الله
- ٤٦- جسدى سلاحاً
- ٦٢- الإنسان هو الحل
- ٤٧- ثالث الشر
- ٦٣- السيارات المفخخة
- ٤٨- الحضارة الإسلامية المسيحية
- ٦٤- بلاكووتر
- ٤٩- أمريكا العظمى.. أحزان
- ٦٥- حضارتهم وخلصنا
- ٥٠- الطريق إلى السوبرمان
- ٦٦- نحو الحرية.. نلسون منديلا
- ٥١- مدربون على القتل
- ٦٧- العهد
- ٥٢- معاداة السامية الجديدة
- ٦٨- مزرعة الحيوانات
- ٦٩- أطفال الإنترنت
- ٧٠- لعبة الملايين

٨٩- اقتصاد الاحتياال البرىء

٩٠- الله.. لماذا؟

٩١- الأمراض المعدية

٩٢- الطريق إلى بئر سبع

٩٣- مجمع الشيطان

٩٤- فى ذكرى المقاومة

٩٥- خطايا تحرير المرأة

٩٦- دساتير من ورق؟

٩٧- صنّاع الملوك

٩٨- صناعة الأكاذيب

٩٩- عندما تحكم الصين العالم

١٠٠- الحركة العامة للاقتصاد المصرى

فى نصف قرن

١٠١- رحلة السندباد

١٠٢- وجه أوباما الأبيض

١٠٣- تشى چيفارا سيرة للنشء

١٠٤- أنا أقترض.. أنا موجود

١٠٥- قصة فيس بوك

٧١- تجارة الجنس

٧٢- الأمريكى الساذج

٧٣- الأبرياء

٧٤- الشباب والجنس

٧٥- التربية من عام إلى عشرين عام

٧٦- فلورانس وإدوارد

٧٧- الجهاد فى سبيل الحقيقة

٧٨- غاندى (٢)، رؤى، تأملات، اعترافات

٧٩- شرف البنت

٨٠- الزواج المحرم

٨١- أنبياء مزيفون

٨٢- إمبراطورية العار

٨٣- اختطاف أمريكا

٨٤- شريعة الجستابو

٨٥- رومانسية العلم

٨٦- اختفاء فلسطين

٨٧- من هم إسرائيل

٨٨- ثلاثون كتاباً فى كتاب

- ١٠٦- غواية الرجال
- ١٠٧- تأثير إيران ونفوذها في المنطقة
- ١٠٨- المعرفة في خدمة الهيمنة
- ١٠٩- البيتلز «سيرة للنشء ٣»
- ١١٠- أسامة بن لادن «سيرة للنشء ٤»
- ١١١- «كاليجولا» مسرحية من ٤ فصول
- ١١٢- المسلمون الافتراضيون
- ١١٣- القاعدة نهاية تنظيم أم انطلاق تنظيمات؟
- ١١٤- مافيا إخفاء الأموال المنهوبة
- ١١٥- الدولة الدينية في اليهودية والمسيحية والإسلامية
- ١١٦- مرشد الوالدين
- ١١٧- أجيال في خطر
- ١١٨- العرب.. رواد الفكر الاقتصادي
- ١١٩- تركيا الأمة الغاضبة
- ١٢٠- انقراض العالم الثالث
- ١٢١- الثورة العربية والثورة المضادة
- أمركية الصنع
- ١٢٢- الأقصى ينهار
- ١٢٣- مرشد المحتجين والثوار
- ١٢٤- الإسلاموفوبيا
- ١٢٥- مصر كما تريدها أمريكا
- ١٢٦- الدين ووظائفه السياسية
- ١٢٧- خطباء المساجد: من الدعوة إلى التحريض.
- ١٢٨- عالم بلا إسلام؟
- ١٢٩- دليل الاستبداد والمستبدين.
- ١٣٠- يهود «هوليوود».
- ١٣١- «عزيزتي لورا» لغز وفاة المستر كورزييه.
- ١٣٢- الإخوان المسلمون بين المعارضة والسلطة.
- ١٣٣- رسائل من مصر.

قائمة المحتويات

٧	توطئة
١٩	مقدمة
٢٥	الإطار النظري
	الفصل الأول: المناصرون وشركاء السلام: "حزب المؤتمر الوطنى"
٤١	والحركة الشعبية لتحرير السودان
١٢١	الفصل الثانى: نهج معيب لعملية إحلال السلام
١٩١	الفصل الثالث: الاستغناء عن الديمقراطية: انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠
٢٤٩	الفصل الرابع: إقرار مالا مفر منه استفتاء كانون الثانى/ يناير ٢٠١١
٣١٣	الفصل الخامس: المناطق الثلاث: النيل الأزرق/ جنوب كردفان/ أبى
	الفصل السادس: تقلبات المشهد: تحولات سياسية فى جنوب
٣٩٧	السودان وشماله
٤٧٩	المستشفى: إرث "عملية سلام" معينة
٤٩١	تذييل
٤٩٩	لاحقة
٥٠٨	نبذة عن المؤلف جون يونغ



نصوير
أحمد ياسين
نوبتر

@Ahmedyassin90



السودان

صراعات المصالح ورهانات المستقبل

جون يونغ

ترجمة
أحمد جمال أبو اللؤلؤ



المصور
إسماعيل ياسين